الجامعة اللبنانية
المعهد العالي للدكتوراة في الحقوق
والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية

## عنوان الرسالة:

# أثر الإعلام في العلاقات الدولية

إعداد:
يقظان التقي

إشراف:
الدكتور غسان العزّي

السنة ٢٠١٤ – ٢٠١٥

# المقدّمة العامة

لا حاجة للإفاضة في بيان أهمية الإعلام في إطار العلاقات الدولية، والنسق السياسي وأدواته في كل عصر، وخصوصاً في عصرنا الراهن، مع الدور المتقدم لوسائل الإعلام وتبادل الفرص والقيود بين السياسة والإعلام، وأثر ذلك على العملية السياسية، حيث غدا صنّاع السياسات والقرارات يقيمون حساباً في عملياتهم للتأثيرات التي يتركها الفاعلون في مجالي الإعلام والاتصال، وانعكاساتها على الرأي العام. لقد تردد كثيراً القول بأن الإعلام هو، في الدولة، سلطة، وهو سلطة رابعة. وقد تنبه السياسيون والاقتصاديون إلى سلطة الإعلام منذ زمن بعيد. ومن سمى الإعلام سلطة ووضعه في المرتبة الرابعة من مراتب السلطات هو البرلماني (ادموند بورك) في نهاية القرن الثامن عشر، معتبراً ان السلطات الأساسية في الأمة – وكان يتحدث عن الأمة البريطانية – هي أربع: أولاها سلطة الكنيسة، وثانيتها السلطة الملكية، وثالثتها سلطة المجلس النيابي، ورابعتها سلطة الصحافة.

ومع تطور وسائل الإعلام، وعلمنة المجتمعات الغربية، انكفأت سلطة الكنيسة إلى الشأن الخاص، وحافظ الإعلام على مكانته في الشأن العام، لا بل عززها أكثر فأكثر، وبقيت السلطات أربعاً، كما هو معروف ومتداول: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والسلطة الإعلامية، مع أن القول أن الإعلام هو السلطة الرابعة قد يعتبره البعض من قبيل المجاز.

يمكن القول إن السلطات المتحكمة فعلياً اليوم في مصائر الشعوب هي ثلاث:

- الأولى هي سلطة الاقتصاد، وهي الأكثر فعالية كسلطة شمولية، ومثالنا تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- السلطة الثانية هي سلطة الإعلام والتسويق، ويهّمنا في هذا البحث دراسة أثر الإعلام كلاعب متغيّر مستقل في العملية السياسية.
- السلطة الثالثة هي السلطة السياسية التي غالباً ما تؤسس ركائزها على سلطة المال والاقتصاد وتتحكم بصورتها وسائل الإعلام.

الإعلام في التعريف هو منتج حضاري وسياسي وثقافي واجتماعي. ولدراسة أثره لا بد من تحديد موقعه في إطار النظريات الدولية السائدة.

ويمكن التركيز على ثلاث نظريات:

١ – النظرية القانونية

٢ – النظرية الليبرالية

٣ – النظرية الواقعية

النظرية القانونية تتمثل بمسار عمل الأمم المتحدة وهيئاتها، أما النظرية الليبرالية فهي التي تقوم على الديمقراطية واحترام حرية الفكر والرأي والتعبير والمعتقد والاعتراف بشرعة حقوق الإنسان.

كيف يؤثر الإعلام في إعطاء صفة جديدة لليبرالية؟

ما هي صدقية النظرية الليبرالية في الإعلام وسط المفاهيم المتغايرة للديمقراطية ؟

فالنظام الاشتراكي في الصين وروسيا، كما هو الحال في أندونيسيا وغيرها، يعطي تعريفاً آخر للديمقراطية من خلال نوع الحكم الذي يحقق العدالة الاجتماعية، أيّ نظام حكم يوفر تكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية، أي الديمقراطية الاجتماعية.

ماذا يمكن أن يكون دور الإعلام بحدود هذه التعريفات والعناوين؟

واذا كان الاعلام يعمل ضمن هذه النظرية الليبرالية. السؤال ما الذي تحقق من وصفات الحكم الرشيد: الديمقراطية وتداول السلطة، ومحاربة الفساد، واستقلالية القضاء وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان؟

هذا وجه من دراستنا حول أثر الإعلام في تكوين الرأي العام داخلياً وخارجياً.

ثم في التطبيق، العالم كله اليوم ينشغل بالسياسات الدولية، ويسميها النظرية الواقعية. ولكن الأصح القول إن العالم يمارس سياساته الدولية، كلٌّ حسب مصالحه، وبالتالي فإن العالم لا ينتج سياسات لمصلحة الاخرين، اي شيئ من التطبيق للنظرية الواقعية.

هل لدينا تأكيدات عكس ذلك؟ اي اننا أمام مفاهيم متغايرة للديمقراطية.

ثم هل ندرس أثر الإعلام في العولمة، أم ندرس أثر العولمة في الإعلام؟

يشهد العالم اليوم تطوراً نوعياً وكمّياً لوسائل الإعلام والاتصال، مع امتلاك أكثر من ٢,٥ ملياري جهاز استقبال إذاعي وأكثر من ملياري جهاز اتصال تلفزيوني وأكثر من ١٠ آلاف صحيفة يومية وموقع إلكتروني. كل سكان العالم تقريباً يتلقون في الوقت نفسه، المعلومة نفسها.

وقد تمكن ٣,٦ مليارات شخص من مشاهدة الألعاب الأولمبية في سيدني عام ٢٠٠٠ على شاشة التلفاز. ومليارا شخص شاهدوا مباريات كأس العالم في كرة القدم للعام ٢٠١٤. وهناك هواتف محمولة بالمليارات. حتى إن الولايات المتحدة الأميركية وضعت أمامها مهمة الانتقال من مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي، إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي في العام ٢٠٢٠.

هذا أثر آخر لدراستنا أثر الاعلام في زمن العولمة والتطور والتقني الهائل.

وأيضاً في حدود الإعلام المهنية والمسؤولية الاجتماعية الأخلاقية وهي:

- القيود المهنية
- المسؤولية الاجتماعية
- المسؤولية الأخلاقية

المسؤولية الأخلاقية قيمة أساسية للالتزام بها. القيود المهنة نتيجة تحديات معاصرة من مثل ان كل القضايا المحلية صارت قضايا عابرة للحدود.

والقيود ضمن ثوابت الثقافة السائدة في المجتمع وهذا أيضاً أساس لدراسة مدى قدرة الإعلام الجديد في التحول العام الديمقراطي وفي مسألة حقوق الإنسان.

في إطار هذه التحديات المعاصرة، الإعلام الجديد هو فعلاً إعلام جديد في مسائل التواصل وفي السؤال حول الدور الذي يمكن أن يشغلُه وعلاقته بالرأي العام الداخلي والدولي بات من الصعب بمكان التمييز اليوم بين ما هو إعلام محلي وما هو وإعلام دولي.

الهدف من هذا السياق المنهجي السريع أن نخرج من سرديات لنقول ان تأثير وسائل الإعلام معروف وليس بالجديد والوسيلة كانت موجودة. ولكنها تغيّرت وتطورت مع تطور التقنيات التكنولوجية الجديدة مع ضغط المساحة والوقت معاً.

فإذا وضعنا الإعلام في سياقات صحيحة، نعرف مسبقاً كم أن التحديات كثيرة ولا يستطيع الإعلام مواكبتها جميعا.

هل نحن إذاً في إطار مفاهيمي جديد يرتبط بفكرة ما بعد الأحزاب، مرحلة ما بعد الإيديولوجيات، مرحلة ما بعد دولة الرعاية، مرحلة ما بعد الأفكار، وما بعد الالتزامات الإيديولوجية وغير الإيديولوجية؟

وهل هذا ما يفسر بروز مصطلح الشعب بمعناه الواسع من جديد لا سيما بعد أحداث ما سمي "الثورات العربية".

وهل هناك مرحلة جديدة قد لا تعرفها الأنظمة ولا تنتمي إلى الثوابت الماضوية؟

فالإعلام حلَّ محل السلاح، حلَّ محل الثقافة القديمة. صار الرفيق الأول للاحتجاجات، والعدوّ الأول لأنظمة الاستبداد. هذا لم نره في ربيع براغ ١٩٥٦ ولا في ثورة الطلاب ١٩٦٨.

الإعلام أحياناً، لم يعد وسيلة فقط، بل صار وسيلة ضمن المعركة. ولم تعد الاتصالات ملك الأجهزة الأمنية ولا ملك الدولة، بل صارت بأيدي الناس (فضيحة سنودن) وكل مواطن صار إعلامياً والمواطن صار يصنع إعلامه بنفسه.

لكن السؤال إلى أي حدٍّ يمكن أن تصمد أو تتكرّس تلك السلطة الإعلامية من دون منظومة فكرية أو سياسية أو ثقافية.

ونسارع إلى القول ان لا داعي لتهويمات: الإعلام هو الإعلام، والسلطة الرابعة هي السلطة الرابعة، وليست الخامسة أو السادسة.. صحيح هناك تحولات Metamorphoses ولكن التفاعل مع السياسة ليس جديداً. علماً أن السلطة التشريعية هي منتخبة عملياً من الشعب فيما الإعلام هو سلطة غير منتخبة، ومع ذلك نرى ان الإعلام يحل محل البرلمانات ويؤثر في الانتخابات ويمكّن المواطنين من امتلاك عناصر الاقتدار وفهم الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة، بشكل أو بآخر.

وهذا شرط أساسي لعمل الديمقراطية وانطلاقها كأحد الأسس التي يتمحور حولها جلّ العمليات الاجتماعية، وقد يؤشر الإعلام عليها عندما لا تكون وسائل الإعلام آليات لتطوير الديمقراطية وتعزيزها.. كأن تكون أدوات في خدمة الفساد وهيمنة المصالح المتنفذة.

هل كل شيء في مكانه، الدولة هي الدولة والإعلام هو الإعلام؟ سنرى ذلك.

والسؤال الإعلامي في بحثنا: هل على الإعلام أن يؤكد بنفسه مسؤوليته كفاعل، أم يكتفي بدوره الكلاسيكي كمراقب نزيه أو موضوعي، أو كعامل مضلل في الأزمات الدولية؟

الكثير يعلّق على تأثير الميديا، ولكن هل توجد آلة قياس؟.

ربما لم تكن لتنجح المسؤولية الاجتماعية للإعلام في معالجة مرض "السيدا" أو الأمراض المستعصية، من دون دور لوسائل الإعلام، وكذلك الحال في مواجهة "الإيبولا" وغيرها. وتالياً لم يكن ممكناً فهم مخاطر التغيرات المناخية من دون مساعدة وسائل الإعلام.

لكن السؤال حول فاعلية الإعلام يستخدم غالباً بشكل تجريدي، لكنه يجب أن يطرح أولاً حول طبيعة النظام الذي تعمل في ظله ليثبتا فاعلية الجريدة والإذاعة أو الشاشة أو الوسائل الاجتماعية. وثمّة أكثر من سبب للخوف من إقطاع إعلامي متزايد لمصلحة السلطة السياسية.

ثم الإذاعات والتلفزيونات والصحافة المكتوبة هي مشاريع اقتصادية مع التزامات مادية وإعلامية. ثم هناك قراءة في المتلقي وإعجاب الآخرين.

وبالتالي هل تؤثر وسائل الإعلام في عمل السياسيين أم أن السؤال الاكثر تركيزاً هو مَن يؤثر في مَنْ؟

يبحث رجال السياسة اليوم عن استعادة دور الرقيب على الفكرة وعلى الرأي العام بواسطة التقنيات الجديدة. ويبحثون أيضاً عن وسائل للهرب من هيمنة الصحافيين بالتواصل مع الرأي العام عبر وسائل الاتصال الاجتماعي كـ"تويتر" و"فيسبوك" وغيرهما.

أين تبدأ المعلومة وأين ينتهي التحليل؟ ومتى نتوقف أو لا نتوقف؟ وكلما طرأ تعديل ما، يحتم علينا تعديلاً أيضاً في بنية الهيكلية وواقعية البحث، ما يثير محاذير من أن يتحول عرض الإشكاليات في بحثنا عن أثر سلطة الإعلام المقبل ودوره المتعاظم، إلى سلسلة استطرادات افتراضية، لأن المصالح المحركة للسياسات الدولية تبقى وتستمر في إطار النظرية الواقعية أو في بعض منها. هل يمكن الوصول إلى نقطة توازن في مادة ليست تاريخية وهي مادة تحولات راهنة وسيولة هائلة وزئبقية؟

صحيح أن الإعلام لم يكن إلا جزءاً من التحولات التي يخضع لها بقدر ما يؤثر والتحولات هذه تخضع لعوامل رئيسة معروفة:

- العوامل السياسية
- العوامل الاجتماعية
- العوامل الاقتصادية هي الأهم وهي المتقدمة اليوم على ما عداها، يضاف إليها تقدم ثورة المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا.

هذه الحلقات برأينا مترابطة ولا يمكن الفصل بينها، وهي تخضع للأمكنة والأزمنة. والتحولات هي في الزمن والتاريخ والجغرافيا السياسية الدولية.

إن هذه التحولات ليست واحدة بالتأكيد، ففي أميركا اللاتينية هي غيرها في أميركا الجنوبية، وفي عالم الشمال هي غيرها في عالم الجنوب.

إذاً نحن لسنا أمام إعلام واحد. ومع ذلك هناك من يحاول تحويل هذا التنوع الإعلامي وتفاوتاته إلى إعلام أحادي، لأن من يسيطر اليوم على الإعلام هي سلطة الاقتصاد كما ذكرنا، وسلطة التكنولوجيا والمصالح الكبرى في العلاقات الدولية. وهذا ما سنحاول أن نحدده أكثر. بمعنى أن التحول الأبرز الذي شهدناه في السنوات الأخيرة هو محاولة السيطرة على الميديا الإعلامية ونشهد اليوم هذا التراجع الكبير وتساقط كبريات الصحف والمجلات العالمية وجهابذة المهنة وآخرها محاولة السيطرة على جريدة "لوموند" الفرنسية وغيرها من الصحف الكبرى.

بمعنى أيضاً أن هذه التحولات الجديدة في العالم جعلت استقلالية الإعلام مهددة، كما هددت سابقاً في أنظمة أوليغارشية وتوتاليتارية. ومن وجوه العولمة الاقتصادية، محاولة السيطرة على الميديا وتحويلها عن توجهاتها النقدية والمستقلة ودعمها القضايا العالمية إلى ميديا ترفيهية. كان يراد أن تكون الميديا خارج رسالتها كسلطة تنصّ عليها كل دساتير الدول في إطار الاعتراف بالحريات العامة وحرية الفكر والرأي والتعبير وحقوق الإنسان ومواجهة قوى الاستغلال والاحتلال والتعصب والأصوليات في مختلف طبائعها.

قد يقال إن الإعلام اليوم هو إعلام التسويق وإعلام أصحاب المال والأثرياء والبنوك والمافيات التي تشتري المواقع الإعلامية من مثل "لوموند" و"نيوزويك" ومواقع أخرى معروضة للبيع وربما بقصد تحويلها إلى وسيلة إعلان أكثر مما هي وسيلة إعلام.

هنا تتوضح الإشكالية بصورة أكبر وتتعمق، فالإعلام يفقد تمايزاته وخصوصياته بحيث تلغى الفوارق والتنوع والتعدد، وتذهب الأمور إلى أفق أحادي يطرح الخوف على الإعلام في عالم الشمال فكيف الحال في عالم الجنوب، حيث ما زالت الأنظمة توجه الإعلام وتحوله؟ وليس مصادفة أن العالم ألغى وزارات الإعلام باستثناء المنطقة العربية.

الخوف أن يتساوى الإعلام الحر والمستقل إزاء هذه التحولات، وتحديداً سيطرة العولمة التوتاليتارية وسيطرة رجال الرأسمالية والبنوك، مع الإعلام الموجه.

نحن قد نواجه صعوبات في جميع هذه العناصر المتواترة والمتسارعة وفي ما يؤثر على علاقتها وبنيات هذه العناصر وهياكلها في بنية بحثية، لاسيما ان ان تتبع اثر المادة الاعلامية لاسيما الميديا الجديدة منها الجديدة ، احتاج الى مراجع مستقلة لم تتوفر الا في السنتين الاخيرتين .

إن مثل هذا الإعلام الذي نشهده كأنه حل محل الديموقراطية. كأنه حل محل المجالس النيابية، كأنه حل محل الانتخابات. وكأن هذه الأخيرة صارت تحصل في وسائل الإعلام أكثر مما تحصل في صناديق الاقتراع. هذه خطورة كبيرة. هذا خطر وتحدٍّ يصيب مهنة الميديا، الحرفة الإعلامية، الرسالة الإعلامية، اللغة الإعلامية والتميز الإعلامي وحتى المسؤولية الإنسانية.

السياسات الدولية في ظل هذه التحولات لا تنفصل عما يجري في الإعلام، فإذا قلنا إن العولمة حوّلت العالم إلى قرية صغيرة، فإن هذه التحولات حوّلت الإعلام إلى دكان أو "حانوت صغير" في هذه القرية الصغيرة، وإلى مسرح تجريبي هائل، لجهة أن من يسيطر على الإعلام اليوم مجموعة محددة من رجال المال والاقتصاد. بمعنى آخر فإن التحدي الإعلامي الكبير اليوم هو كيف نستطيع أن نترك مسافة بين الإعلام وحضوره كمادة مستقلة وكسلطة مستقلة، وبين مراكز هذه القوى والمرجعيات المركزية وامتداداتها. هذا هو جوهر الإشكالية اليوم، في تتبعنا لأثر الميديا الجديدة.

هذا هو الأساس. هذا هو الخطر الذي لم يعد يتمثل بالبعد الإقليمي الوطني لكل بلد، ولا حتى في الوحدات الجغرافية أو السياسية في العالم كله.

كل ذلك يؤشر على الإعلام، وعلى موقع الإعلام كسلطة مؤثرة أكثر من أي وقت مضى في العلاقات الدولية، المبدأ هو نفسه ولكن الأساليب مختلفة، لأن الإعلام قد لا يرسم اتجاهات سياسية وصراعات أساسية، بل هو يرصد ويحاور الواقع وقواه، كما يحاور الكتل التاريخية والمجتمعات، ثم يأتي هذا الإعلام كعنصر مُركب وفاعل في هذا الواقع المتناقض والمتواتر والمعقّد.

حتى إن بعضهم يغالي في قول إن الصراع الفكري وفق ما يجري في طريقه المتعثر، والصراع بالمعنى السياسي إلى زوال، وحتى الصراع الاقتصادي. إلى الآن هذا افتراض.

ما نريد قوله في هذه الدراسة أننا نكتشف أنه وإزاء هذه التحولات السياسية، كأن الإعلام تحول إلى ضحية سياسات كبرى، وأداة صغيرة ترويجية وتسويقية في أيدي قوى محددة.

هذا لا يعني في المقابل أن الأمور كلها سلبيات وأنها هي الطاغية. فللإعلام إيجابيات كثيرة سنحاول رصد البعض منها، لا سيما وأن الأخير لم يفقد دوره النقدي، ولم يتخلى عن كونه أداة لمواجهة أمراض المجتمع، ومشاكل وأمراض السياسة والاستبداد والاحتلال والاستغلال على نحو ما جاءت به تسريبات ويكيليكس وسنودن، وقبلها تسريبات فضيحة ووترغيت، وفضائح الحرب الأميركية على العراق، واعمال التعذيب في سجني "غوانتانامو" و"أبو غريب"، وصورة

اسرائيل التي كرستها كدولة إرهابية في هجومها على أسطول الحرية في البحر الأبيض المتوسط، وعدوانها على غزة، وقبل ذلك عدوانها على لبنان، لاسيما في العامين ١٩٨٢ و٢٠٠٦، وما سبقها من أحداث.. ثم إن الميديا الإعلامية هي التي كشفت فصولاً من الأزمة المالية العالمية والعقارية في أميركا وأوروبا. ويبقى الإعلام مسرحاً للمواجهة والثقافة الجديدة. ثم ما زال الإعلام ضمير المعرفة، مع أنه مضى على هذا الشعار زمن طويل. مع ذلك يبقى هذا الإعلام ضمير التعددية والديموقراطية في الكثير من المناطق التي تواجه التهديد، وفي الدفاع عن قضايا كبرى كالقضية العربية والأساس فيها القضية الفلسطينية، أو الدفاع عن قضايا كبرى في العالم بمواجهة أمراض وتحديات البيئة كجزء أساسي اليوم من العلاقات الدولية، وإيجاد حلول لمسائل مثل الجوع والفقر والأوبئة. ولا ننسى كيف أن الصحافة الفرنسية كشفت فضيحة فيروس إنفلونزا الخنازير... إذاً هي صحافة نافذة، إذ إن قضية مثل قضية أسطول الحرية كانت مدخلاً لهزيمة إعلامية مدوية لإسرائيل، الحرب على غزة كانت مدخلاً لتقرير "غولدستون" ولعشرات الدعاوى الأخلاقية المرفوعة بوجه إسرائيل في أميركا وأوروبا. نحن أمام تطور يشهده موضوع حقوق الإنسان والحريات العامة في القانون الدولي العام.

الإعلام ما زال في بعض توجهاته ضميراً مؤسسياً لحقوق الإنسان والحريات والشعوب.

لا نعرف كيف سيكون العالم من دون إعلام ؟ ربما يكون عالماً بلا إنسان، وتالياً خارج كل ما صنعه التاريخ الإنساني!

هذا ما نحاول أن نطل عليه في هذه الأطروحة. هي تلك الهوامش الباقية ومن بينها خطورة أن ينحاز الإعلام إلى القوة (قضية فلسطين، الشيشان، الأكراد، دارفور وغيرها). ثم هذا الوجه الاخر الجديد من ان تكون الحرية اليوم هي على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أكثر منها على التلفزيونات، والإنترنت هي فردية وإن كانت مرتبطة بمرجعيات مركزية أو سلطوية أو مواقع تصير روابط اجتماعية ودولية.

قد يتراءى للبعض أن نفوذ أميركا اليوم يتراجع سياسياً وإيديولوجياً بسبب الأزمة الاقتصادية ونتيجة بروز قوى جديدة، وسنرى ربما في المستقبل أن الصين سيكون لها دور ما في الإعلام في ظل حضور اقتصادي هو بالنهاية حضور سياسي، وربما غداً البرازيل، واليابان، أو حتى ما نراه في الأزمة الإيرانية النووية الأخيرة.

ما نريد أن نلقي الضوء عليه هو أن هناك شكلاً من أشكال التطور الجديد للحريات العامة، وتوصيفاً وظيفياً جديداً مختلفاً للإعلام، كل العالم اليوم على الشبكة، على "ويب سايت"،

في زمن متحرك، يشهد تراكمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية وأمنية مختلفة. قد يكون التواصل في المرحلة المقبلة ومستقبلاً بالترابط مع الشبكة العالمية. العالم كله في المستقبل قد يكون أمام حالتين أو عاملين اثنين:

– عامل Net Work.

– الأمن العالمي بأبعاده المختلفة، والمواطن العالمي في السلب (المواطن الإرهابي) والإيجاب (المواطن في إطار المسؤولية الإنسانية).

الإعلام إذاً في مرحلة مخاض، كما العالم والعلاقات الدولية في مرحلة مخاض. كما الديمقراطية وحقوق الإنسان في مخاض عسير بعد الاحداث التراجيدية في بلدان ما سمي "الربيع العربي".

مع الوقت، ربما نذهب إلى مرحلة العقد العالمي المفترض ومرحلة الدولة الانتقالية. ويمكن القول إلى مرحلة تعثر، ولكن الاندفاع نحو التواصل (Inter Connection). ولكن هذه الاندفاعة لا نعرف حتى الآن في أي إطار سياسي ستصب؟ التحولات السريعة واقع يفرض نفسه اليوم، من دون أن نكون على بيّنة تامة من ذلك الإطار المقبل، في ظل غياب السلطة أو الحكومة الدولية المركزية أو الادارة الدولية التي تخفف من وقع الازمات؟

وما نريد أن نهتم به في هذه الدراسة، هو فكرة أن المسرح الإعلامي هو الذي يقود المجتمع كلياً قد تكون فكرة خاطئة، فالمسرح الإعلامي هو نتيجة تداعيات المجتمع. فالقدرة في المجتمع أو المجتمعات، أو إرادة الدول هي أكبر بكثير من المسرح الإعلامي والتطور التكنولوجي نفسه، والمصالح الدولية هي التي تبقى. نحن إذاً في مرحلة انتقالية تغيرت فيها عوامل السلطة ومفاهيم العلاقات الدولية، وخرجت عوامل كثيرة مستحدثة.

أين سيصب هذا المسار، هل في مصلحة العالم متعدد الأقطاب؟ هل في مصلحة العقد العالمي؟ هل في مصلحة الحكومة العالمية؟ الحالات التي سندرسها، وتطورها في إطار القانون الدولي العام، عوامل لا تشكل إلى الآن ذلك الإطار العام للاحداث.

فالصين تتجه نحو الحرية والليبرالية أكثر. اليابان أيضاً. في روسيا الاتجاه العام كان قبل احداث السنوات الاخيرة في جورجيا واوكرانيا والعلاقة المربكة مع الاتحاد الاوروبي يتجه نحو مزيد من الحريات والليبرالية.

هذا ولو كنا ما نزال نسمع إلى الآن بكوريا الشمالية والجنوبية. لكن الاتجاه العام نحو عالم مترابط ولكن باتجاه أي واقع سياسي؟ باتجاه أي وحدة سياسية لا نعرف، بالتأكيد نلمح نزوعاً نحو

غياب السلطة المركزية وتعزيز قدرة الأفراد، القوى، الأطراف غير الدولة، وفي الطليعة أثر الإعلام في العلاقات الدولية كمتغير مستقل مع الإشارة هنا إلى أهمية: أن النسق التبادلي بين الإعلام والعلاقات الدولية ليس جديداً. ولكن البارز هو سرعة التقدم الكبير في دور وسائل الإعلام والاتصال، وبروز المواطن الإعلامي في نزعته المواطنية الفردية.

وفي حين يمكن ان يؤدي الإعلام وظيفة ايجابية في انجاز مهمات الديمقراطية والحكم الرشيد وادارة النزاعات والكشف عن المجازر، يمكن ان يؤدي وظيفة سلبية في إثارة النزاعات واستدامتها عبر التضليل الإعلامي في الازمات ( الصراع العربي – الاسرائيلي أو إبراز الوجه الديمقراطي لدول تمارس داخلياً أعمال القمع ضد الأقليات).

وكما سنرى في دراستنا، لا مبالغة أو تعظيماً لحالات تطبيقية في دور النسق الإعلامي كمتغير مستقل في حقل العلاقات الدولية.

الرهان على التفاعل بين النسقين، والفرص متاحة كما القيود، مع تسجيل ضغط إعلامي هائل في مسألة المساحة أي الجغرافيا، والوقت، وسرعة الخبر، ومأسسة أكثر للصورة الرسالة والمعلومة الفورية واللحظوية، أي مأسسة الخبر اليومي التي تربك صناع القرار وتبنى عليها مؤسسة معرفية تراكمية لا بد منها في اتخاذ القرارات وتجاوز الازمات واستيعاب الظواهر الجديدة على المستويات كافة.

ثم إنها ممارسة إعلامية وسياسية واجتماعية تفترض كإشكالية، إعادة النظر كأمر واقع لسيادة فاعل جديد ما، وقد تطور استخدامها كثيراً في العلاقات الدولية، حتى لو كانت ممارستها في هذا الحقل قديمة. لكنها عرفت أشكالاً مختلفة من التنوع والتدخل، فصارت موضوع تساؤل لجهة الدور والتدخل في سيادة الدول اللاوطنية، الأمر الذي يطرح بدوره جدلية العلاقة بينها وبين السلطات الداخلية. والتمييز بين ما هو إعلام داخلي وإعلام دولي لم بعد سهلاً. من هنا جاء الكلام عن سلطة خامسة، وسنحاول في البحث أن نحدد وضعيتها وهل هي غير السلطة الرابعة من خلال الفعالية والتأثير؟

لقد اثبتت التطورات الاخيرة في النظام الدولي وخصوصاً بعد تراجع أهمية الأداة العسكرية في العلاقات الدولية لكثير من الأسباب والمعطيات، أن هناك صعوداً واضحاً في أهمية الأداة الإعلامية كأداة فاعلة في العلاقات الدولية، بما يخدم أهداف وتوجهات الدول الكبرى، مع عدم تجاهل الدور الذي لعبته هذه الوسيلة في خدمة دول أخرى صغرى وتعريف العالم بها، ولعل قناة الجزيرة القطرية النموذج الأبرز.

إشكالية الدراسة تكمن في مدى الأثر ومدى مساهمة وسائل الإعلام الحديثة في تفعيل هذا الدور كأثر مباشر أو غير مباشر في الحياة السياسية الدولية، كأثر تركته العولمة والتطورات التكنولوجية المتلاحقة على الإعلام، أو أثر الإعلام والتواصل على العولمة. وقد بلغ الإعلام مستوى دقيقاً وخطيراً، جعل منه الفاعل والمؤشر الأقوى، على الأقل ظاهرياً، في العلاقات السياسية والاقتصادية والإنسانية على وجه العموم. وينبع اهتمام الدول، سواء المتقدمة، أو النامية، بمجال الإعلام الدولي، من رغبتها بالاتصال بالعالم خارج حدودها الدولية عبر الوسائط الحديثة التي تسعى من خلالها أي حكومة للوصول إلى الرأي العام الأجنبي، في مقابل سعي الدول الكبرى إلى التأثير على الرأي العام الداخلي لهذه الدولة أو تلك، من خلال عناصر وديناميات تخرق مفاهيم السيادة التقليدية للدولة الوطنية.

من هنا أضحت الأداة الإعلامية ومدى قوتها في السياسة الخارجية للدولة بمثابة آلة قياس، يمكن أن يقاس بها مدى قوة الدولة ضمن شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية. كما أضحى غياب الدولة إعلامياً بمثابة غياب لحضورها على الساحة الدولية. ومن خلال نظرة سريعة على الواقع الإعلامي والإقليمي والدولي نلاحظ أن دولة صغيرة مثل دولة قطر أضحت دولة مشهورة جداً على المستوى الدولي، من خلال قناة الجزيرة التلفزيونية. وأن دولة صغيرة مثل إسرائيل، ورغم الفظائع والجرائم التي ترتكبها، لا تزال تحظى بتعاطف وتأييد كبيرين على الصعيد العالمي نتيجة امتلاكها شبكة واسعة من وسائل الإعلام ذات الأثر في الترويج لسياساتها التوسعية.

بالمقابل نرى دولاً كبرى كبيرة وقوية مثل الصين وروسيا وحتى ايران تفتقد إلى وسائل الترويج والاقناع التي تدافع عن سياساتها امام الرأي العام الداخلي والخارجي. في حين ان الولايات المتحدة الاميركية توظف إمكانياتها الإعلامية والتكنولوجية الهائلة لترويج مفاهيم وصور الحضارة الاميركية، وما تتضمنه النظرية الليبرالية الغربية من اسس الحرية والديمقراطية التي تعزز قيمتها في العالم وتظهرها القوة العظمى، وحامية القيم والاخلاقيات الإنسانية ومحاربة الإرهاب الدولي وقوى الشر والاستبداد.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة هذا الأثر من تطور دور وسائل الإعلام من خلال مناقشة عدة حالات تطبيقية لتوظيف الميديا الجديدة على مختلف المستويات، من توزيع القوى والتأثير الدولي، وفي التأثير غير المباشر على السياسة، وفي الازمات الدولية، والحروب وكمؤشرات على التغيير والاصلاح وتعزيز مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجالين الواقعي والافتراضي. حيث سنعمل على مقارنة آليات التوظيف للإعلام وتحليل المعطيات

الموضوعية التي تتضمنها الحالات في سياق السائد من النظريات في حقل العلاقات الدولية والتحولات الكثيرة التي احدثتها ثورة التكنولوجيات الحديثة، تمهيداً للخروج باستنتاجات أولية وعلمية ومنطقية قابلة للتعميم عن أثر الإعلام في العلاقات الدولية.

أهمية الدراسة انها تتبع هذا الأثر مباشرة الذي اتتبعه من خلال مهنتي الاعلامية، ومن الأهمية المتصاعدة للإعلام السياسي والنظام الدولي والنمو السريع لوسائل الإعلام، وما يمكن وصفه بالتطور التقني المجهول الذي يسجل خروقات يومية، وحيث اصبح الإعلام أكثر تواصلاً، وأكثر تأثيراً، وأكثر فعالية، أقله أكثر ضغطاً على وعي الرأي العام، وفي تشكيل قناعات مشتركة ومواقف المواطنين ومواقف الدول واصحاب القرار من مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية. لكن بالمقابل كثافة الميديا تشتت الانتباه باتجاه قضايا إنسانية عدة.

أما من الناحية العلمية فتتأتى اهمية الدراسة من كونها تحاول تقديم بحث أكاديمي مقارن حول توظيف الإعلام في السياسات الدولية، بحيث يمكن لنا الخروج بتصورات وخلاصات مبدئية حول الوسائل والأساليب المستخدمة في استخدام المادة الإعلامية والتواصلية كأداة أكثر فعالية في حقل العلاقات الدولية.

تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده:

إن نجاح توظيف الإعلام يتأثر بالدرجة الأولى بطبيعة سياقات علاقات دولية تتأثر بحجم الدول، أو ما تملكه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، وبدرجة أولى بطبيعة النظام السياسي نفسه الذي يستخدم فيه هذا الإعلام في التوظيف الدولي العام. وهذا النجاح يقاس برأينا بمسألتين اثنتين: تعزيز الديمقراطية جوهرياً، ومسألة احترام حقوق الإنسان عالمياً وداخلياً.

وستعتمد الدراسة كمنهجية بحثية على مجموعة من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية:

المنهج التاريخي الذي ينطلق من استخدام المعلومات والأحداث التاريخية وعملية تطور وسائل الإعلام وتصاعد وتيرتها وتطور آليات توظيف الوسيلة، ومنهج النظم والنظريات السياسية في العلاقات الدولية وتفاعل الإعلام مع المؤثرات التي تحيط بالعملية السياسية والقيود والفرص المتبادلة بين النسقين السياسي والإعلامي على الصعيد الداخلي والدولي. وأيضاً سنستخدم منهج دراسة الحالة التطبيقية على أساس دراسة حالات تشكل وحدات سياسية واجتماعية وعلاقتها بالكل. ثم أخيراً المنهج المقارن بين النماذج المختلفة والنماذج المتتبعة لأثر الإعلام..

## القسم الأول:

# تطوّر عمل الوسائل الإعلامية
# وأثر العولمة ونظريات العلاقات الدولية

## مقدّمة تمهيدية

إن الترابط الذي يحدثه الإعلام الجديد، بدرجات متفاوتة في مختلف أنحاء العالم، بدأ يحل محل الترابط السياسي التقليدي الذي منح السياسة الدولية هويّتها وبنيتها طويلاً. وتشهد إعادة تشبيك النظام العصبي للعالم تقدماً بسرعة لافتة، كما يستمر تفاعل الدول والمواطنين بعضهم مع بعضهم الآخر، وتمنح الفرد فرصة ليتمتع بنوعٍ جديد من الاستقلالية، على الأقل بفضل ما تتيحه له من كمٍّ أكبر من المعلومات. فالإعلام الجديد يمكنه أن يربط بين أناس تجمع بينهم خصائص ثقافية ودينيه أو سياسية بطريقة غير مسبوقة، وعندما يستطيع عدد أكبر من الناس عبر العالم الوصول إلى هذه الوسائل الإعلامية، فإن المجتمعات التي كانت متخيّلة فقط تصبح أكثر واقعية، حيث ستتمكن من توسيع دائرة أعضائها وسيتغيّر مواطنوها بالحاجة إلى التأكيد على مصالحهم المشتركة.

فقد فرضت التطورات الهائلة في عالم الاتصالات والإعلام نفسها بقوة، تكاد تشبه بحكمها، تلك التي عرفَتْها التطورات المالية والاقتصادية والعسكرية، وأضحت تبعاً لذلك، تمتلك مقومات التأثير ليس في صناعة الرأي العام بل في إدارة الاستراتيجيات الكبرى، للدول والعلائق التي تحكم اللعبة السياسية الدولية، من حيث حجم النفوذ والتأثير وفي إطار العلاقات بين المجموعات والدول، أو حتى إعادة صياغة القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نطاق الدولة الوطنية ذاتها.

وترتب على هذا الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد، بتأثير الثورة التكنولوجية تحوّلاً في الوظائف، وتطوراً في التشريعات، وتهيئة الأطر السياسية والتنظيمية لآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، علماً انها في نظر بعضهم إلى الآن ليست سوى مجرد انقلاب تقني، وفي نظر آخرين تضاهي في أهميتها ظهور الألفباء واختراع المطبعة أو بدء الثورة الصناعية، "ان التأثيرات العالمية للثورة المعلوماتية، مثلها مثل تأثيرات الترابط الاقتصادي، تتحدد ضمن السياق

السياسي الأوسع الذي تطبق فيه تلك التكنولوجيا"[1]. وبالتالي لا ينبغي على المدافعين عن الديمقراطية أن يروا في الإنترنت علاجاً للداء، يمكن للانترنت أن تولد ضغطاً سياسياً، لأنها هي نفسها من طبيعة ديمقراطية وبإمكانها تحقيق مشاركة شعبية، ورغم أن ذلك ليس مفهوماً بالكامل[2].

يمكن أن ينطلق بنهاية المطاف مجتمع جديد من هذه الدوامة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي غرقنا فيها منذ فترة. والآراء تتقارب حول نقطة أنها ثورة حقيقية ووفقاً للاقتصادي دانيل كوهين، تشكل هذه الثورة القوة المحركة وراء "ثورة صناعية ثالثة"[3]. سوف تؤثر ليس فقط على طبيعة العمل وتنظيمه، بل أيضاً على شروط العقد الاجتماعي والفوارق القائمة في مجال التنمية، ومقدمة لعصر جديد من "عدم المساواة"[4]. و"لعصر جديد من التميّز"[5]، والمهم كيف ستتم ترجمتها على المستوى العالمي، بزيادة التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان النامية؟، هل ستتضاعف الانسقامات داخل المجتمعات نفسها، وداخل كل مجموعة اجتماعية، نتيجةً لمنطق "التقسيم التمييزي الانتقائي"[6] (appariements sélectifs)، إن التحدي ليس اقتصادياً أو تجارياً فقط، إنّما يفرض إعادة تعريف العقد الاجتماعي على المستوى العالمي، وهو يقتضي إعادة تعريف دور الدولة وإزالة الحدود بين مختلف مستويات الواقع.

وسيكون من الصعب التكهن بحقيقة الأثر الذي سيتركه ذلك في السياسة الدولية وفق النظريات السائدة في العلاقات الدولية. فبعض الجماعات قد تختار الابقاء على مجتمعاتها الافتراضية مغلقة نسبياً. وقد تختار مجموعات أخرى استقدام ثقلها العددي للعب دور أكثر فاعلية على الصعيد العالمي. وستظل مجموعات أخرى تُفضّل إقامة دولة افتراضية بنيات عنيفة. وستستمد أخرى مما أحدثه أثر العولمة الليبرالية والنظريات القانونية التي تمثل الأمم المتحدة ومؤسساتها القائمة.

انه تقدم ذو طبيعة تغييرية، والثورة المعلوماتية هي الثورة الثالثة بعد الثورة الزراعية والصناعية، حيث أصبح بإمكان أنماط مختلفة من الخطاب أن تصل إلى جماهير عريضة. أما الإنترنت فتمارس تأثيراً كبيراً لكونها أداة شعبية بحق. فالوصول إليها سهل وتكلفتها ليست عالية

---

(1) Charles A. Kupchan. The *End* of the *American* Era *U.S.* Foreign (New York A. *Knopp*, 2002) P.106.
(2) David Ignatius "careful with syria Washington Post, Novembre18, 2005 .
(3) Daniel Cohen Richesse du monde, pauvreté des nations, Paris Flammarion, 1997 .
(4) Jean-Paul Fitoussi eh pierre Rosanvallon le nouvel agedes inegalites, Paris, Seuil,. 1996 .
(5) Daniel cohen, op. cit. p.85. sq.
(6) Daniel cohen. op. cit. chapitre V. p.77 .

وانتشارها واسع جداً. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذا الجانب، خاصة ايجابية، حيث يمكن الاعتناء بعناصر الديمقراطية لتصل الرسالة إلى مستوى التميّز في هذه السوق الافتراضية المزدحمة.

وإذا كان أساس الثورة الزراعية هو النزاع على الأرض وعلى الإنتاج، وأساس الثورة الصناعية هو النزاع على الأفكار الامبريالية منها والاستعمار، فالثورة المعلوماتية هي الصراع على من يملك المعلومات. وإذا كانت أميركا فرضت سيطرتها على عالم البحار (تمتلك أكثر من ١١ حاملة طائرات)، فمع الثورة الرقمية وإعطاء المعلومات وحجبها فرضت سيطرة وهمية معلوماتية في حرب المجال العام.

من هذا القسم سنقدم عرضاً موجزاً في مدخل تاريخي لتطور وسائل الإعلام وأثره اجتماعياً وسياسياً ونستعرض النمو السريع لتلك الوسائل في مدوناتها ومصطلحاتها، وسننتقل سريعاً إلى الأثر المباشر وغير المباشر للإعلام الجديد وتحديد موقعه وأثره محلياً ودولياً في إطار الحوار والتبادل الدولي، وفي سياق النظريات السائدة في العلاقات الدولية، وكيف يؤثر في إعطاء صفة جديدة لليبرالية من تكوين الرأي العام الدولي والداخلي.

## الفصل الاول: تطوّر وسائل الإعلام وآثارها الاجتماعية والسياسية

### مقدمة الفصل الأول

لم يعد هناك شك في القول إن عصرنا الحاضر هو عصر الإعلام، ليس لأن الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، بل لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر وتجاوزها حاجز الزمان والمكان ودورها في تكوين الاتجاهات وانساق اجتماعية مع تعدد أساليب التأثير، وهناك إجماع على أن وسائل الإعلام تؤثّر ولكن إلى أيّ حد؟ ومتى؟ وفي أي ظروف؟ وبأية كيفية؟ وماذا عن رهان تطوير الممارسة السياسية؟

كانت فكرة تكنولوجيا الاتصال، باعتبارها أداة لتعزيز المسار والممارسة السياسية تعقب دوماً الابتكارات التكنولوجية التي يتم التوصل إليها. ففي القرن التاسع عشر رأى أنصار فلسفة سان سيمون في التلغراف وسيلة تواصل عالمي بين الشرق والغرب، وتطورت النظرة إلى الآثار التي تتركها وسائل الإعلام بتطور النظريات انطلاقاً من ظهور نظرية الثقافة ووسائل الإعلام الجماهيري وصولاً إلى وجهات نظر، معاصرة، على نحو ما سنراه في هذا البحث. العديد من الباحثين أكدوا ابتداء من سنوات الثمانينيات أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تدعم الديمقراطية بشكل ايجابي، وشدد آخرون على دورها في دفع الأنظمة الديمقراطية نحو مزيد من التداول والمشاركة للمواطنين في الحياة السياسية. وهكذا في إطار أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تعرفها المجتمعات الغربية، ومع انتشار الإنترنت وازدياد استعمالها وسهولة الوصول إليها، ارتفعت التوقعات الجديدة التي تشير إلى أن الإعلام الجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تقدّم وسيلة للتواصل يمكن الوثوق بها، تضمن قدرات تخزين المعلومات، وتقلل من تكاليف عمليات الاتصال[7].

وبالتالي يمكن أن تساهم في فعالية المسار السياسي والأداء الحكومي[8].

---

(7) Definition of: new Media" PC Magazine (http:// www.Pcmag.com/encyclo.)

(8) Tiago Peixoto: E- Democraty from theory to Succes, European University Institutue - Electronic Democraty center. Working Paper (25 September 2008. P 6.

وبصفة عامة تعزز الممارسة السياسية كمجموعة من الاجراءات والأعمال التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو تحقيق عناصر المشروع المجتمعي للأفراد أو التنظيمات الاجتماعية والمشاركة في الانتخابات وتنظيم النشاط السياسي والقرارات السياسية.

سنحاول بداية من هذا الفصل تحليل تطور وسائل الاتصال من مدخل تاريخي مقتصر وعرض الاتجاهات النظرية الرئيسية بشأن آثار وسائل الإعلام..، بعد التطرق إلى تقييم مستويات أدوارها في تفعيل الممارسة السياسية مع النمو المتسارع لها في بعدها العالمي وإمكاناتها ومحدداتها[9]. وفي سياق السائد في النظريات في العلاقات الدولية وفي إطار أثرها على العولمة عليها كناقل للتحولات في المفاهيم النظرية والتطبيقية.

[9] ورقة قُدّمت الى الندوة الدولية التي نظمتها كلية الحقوق في مراكش ٢١ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، Benhlal. Mohamed@hotmail.fr (استاذ باحث في الكلية المتعددة الشخصيات، في كلية جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس – المغرب).

**الفقرة الأولى:**

## وسائل الإعلام الحديثة: مدخل تاريخي

من الأهمية التطرّق بسرعة إلى التطور الذي عرفته وسائل الإعلام قبل التطرق إلى التطور النظري مع التسليم باقتران النظريات بصنف تكنولوجيا الاتصال، والعديد من النظريات تبقى صالحة كأساس لفهم أثر وسائل الاتصال التي ظهرت بعد إنشائها.

منذ نهاية القرون الوسطى وبداية العصور القديمة إلى الآن مرّت فترت طويلة من سيرورة وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية وصولاً إلى وسائل الاتصال الجديدة.

لا شك، يعدّ الكتاب إحدى وسائل الاتصال التي انتشرت بسبب الأنشطة المتمحورة حول المطبعة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر. وقبل أن يصير الكتاب أكثر تداولاً، بدءاً من الطبقات المستنيرة في المجتمعات الغربية، ثم التحول نحو كتب العلماء وكتب الترفيه. إن لحظة التطور الكبير في وسائل الاتصال مع ظهور الصحافة وارتفاع هامش الحرية التي سمحت به الأنظمة السياسية في أوروبا وأميركا آنذاك، ظهرت مع تطور تكنولوجيا الطباعة[10].

ومنذ منتصف القرن العشرين، عرفت تكنولوجيا الاتصال تطوراً متسارعاً، انطلاقاً من اختراع المذياع، ثم التلفزة، إلى شبكة الاتصال التي مكّنت من سرعة نقل المعلومات وصولاً إلى البث الفضائي والهواف النقّالة وشبكة الإنترنت.

وتشهد تكنولوجيا الاتصال تحولاً كبيراً انتقلت معها من آلات تعتمد على التماثل (ānalogue) إلى أخرى رقمية (Digital) ومن آلات لها وظيفة وحيدة إلى آلات متعددة الوظائف.

صارت وسائل الاتصال اليوم أكثر ذكاء متجاوزة الاستعمال البسيط الذي كان يميّز ما سبقها من وسائل الاتصال القديمة. وما كانت توفره الصحافة الورقية، مع العلم أن الصحافة الإلكترونية تتكون في جزء كبير منها مما هو مكتوب في الأول. هذا وظهرت نظريات بالغت في التأثر الذي تحدثه وسائل الاتصال الجماهيري، وفي قدرتها على تحفيز التغيّرات المجتمعية والثقافية، على خلفية التأثر السريع والتلقائي للأفراد بالرسائل التي تتضمنها تلك الوسائل. ومنها

(10)- Françoise Fristani "Histoire des médias: De Diderot à internet" Edité par Frédéric Barbier et Catherine Bertho-Lavenir, Reseaux. Vol 14. No80 (1996) P. 178 .

نظرية "فرانكفورت" في مقتربها النقدي الاقتصادي والسياسي لوسائل الإعلام والآثار الاجتماعية والإيديولوجية ومن منظّري هذه المدررسة تيودور أدونو (T. Adono) وماكس هوركايمر ( M. Horkheimer)[11].

ومع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي قام لازار سفيلد (Lazarsfeld) وباقي الباحثين ذوي النزعة التجريبية بتجميع كم هائل من المعطيات والبيانات. وقد دفعهم تحليلهم إلى الاستنتاج بأن وسائل الاتصال لم تكن قوية على النحو الذي كان يخشى منه أو يؤمل منه. وهذه النظرية ما زالت تجد صدى وقبولاً في العديد من الأبحاث الأكاديمية[12].

وانسجاماً مع النظرية الماركسية، تعتبر مجموعة من المنظّرين المنتمين إلى تيارات الاشتراكية الأوروبية – الذين قاوموا بشدة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، ويسمّون الماركسيين الجدد – ان وسائل الاتصال تمكّن النخب الاجتماعية المهيمنة من خلق سلطتهم، والحفاظ على استمراريتها، من خلال استثمار الإمكانات التي تموّلها تلك الوسائل من تعزيز التصورات المتعلقة بالمجتمع والاقتصاد والسياسية وفي أدوات الصراع الثقافي وتهميش المعارضة وتقديم الوضع القائم (Status guo) باعتباره السبيل الوحيد المنطقي والعقلاني لهيلكة المجتمع[13].

وخلال سنوات الستينيات، طوّر بعض الماركسيين الجدد في بريطانيا مدرسة النظرية الاجتماعية وقد ركز المنتمون إلى هذه المدرسة (من أمثال ستيوارت هيل وريتشارد هوغارت...) بشكل كبير على وسائل الاتصال الجماهيرية ودورها في تعزيز نظرة وثقافة مهيمنة بين مختلف شرائح المجتمع، من خلال مساندة الناس الأفكار التي تدعم النخب المهتمة بقضايا الحكومة الإلكترونية، والديمقراطية الإلكترونية والحقائق الإلكترونية في رغبة تجاوز أنظمة الانتخابات المحلية من خلال التصويت الإلكتروني وتماسكه مع التطورات الجديدة والانخراط الجدي وتحقيق الديمقراطية وتحفيز الانتخابات نفسها.

---

(11) Douglas Kellner "the Frankfurt School and British Cultural Studies: the Missed Articulation". Douglas Kellner website (www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/index.html

Baran and Davis Mass Communication theory. Fonndations ferment, and Future. P 30.

(12) Robert O. After 50 Years, Political Communication Scholars Still Argue with Lazarsfeld" Journal of communication (Spring 1998) P. 146.

(13) Baran and Davis Ibid, P34 stanlez y. Stanley J. Baran and Dennis K. Davis, Mass Communication theory: foundation, ferment, and Future, 6th ed. (Boston, MA: Wadsworth, 2010) P. 18.

لقد وفّرت الأبجدية قبل ثلاثة آلاف عام نظاماً معلوماتيًّا اتصاليًّا مكّن الإنسان لأول مرة من تدوين أفكاره، فلم تعد تلك الأفكار خاضعة للذاكرة. وقد عمل انتشار المعرفة المدونة على قدوم عصر الكتابة. ونادى الفكر المدوّن بكسر احتكار السلطة المطلق، تدريجيًّا، فظهرت البدايات من الفلسفة اليونانية قبل ٢٥٠٠ سنة تقريباً ونادت بتكوين أنظمة ديمقراطية. كانت غاية جمهورية أفلاطون هي "تحديد صورة الدولة المثالية التي تتحقق فيها العدالة"[14].

لكن المعرفة في عصر الكتابة اقتصرت على فئة محدودة العدد.

وأدت ولادة الثورة المعلو– اتصاليّة الثانية إلى اختراع المطبعة على يد غوتنبرغ عام ١٤٣٦ إلى التوسع في نشرها، فانتشرت الكتب والمجلات والصحف المطبوعة. وصاحب هذا توسعٌ في القراءة. يقول الفيلسوف البريطاني برتراند راسل "ان اختراع المطبعة كان ذا أهمية خاصة، لأنها – أي المطبعة وما أنتجته من كتب وصحف صارت في متناول عموم الناس – وهو ما ساعد على هدم السلطات القديمة"[15].

وقادت النهضة الفكرية إلى إصلاحات جذرية في بنية المجتمع الأوروبي (فصَلَت الدين عن الدولة) وقدّمت الإيمان بالعقل والاختراعات العلمية وقادت إلى الثراء الاقتصادي واستعمار العالم القديم واكتشاف العالم الجديد وأوصلت إلى الثورة الصناعية، وسياسياً توّجت بالثورة الفرنسية (١٧٨٩) التي شرعت حرية التعبير والمساواة وحكم الشعب من الشعب وخرجت أوروبا في نظام سلطوي أحادي يرأسه حاكم قدّم نفسه ظل الله على الأرض، إلى نظام ديموقراطي ليبرالي[16]، إلى أن أصبحت دول الغرب دولاً مركزية في النظام العالمي المعاصر[17].

وفي مطلع القرن التاسع عشر، وبعد اختراع الكهرباء جاءت الثورة المعلو– اتصالية الثالثة الإلكترونية، بالتلغراف (١٨٣٥)، ثم بالهاتف والراديو والتلفزيون والكومبيوتر، فأصبحت المعرفة متاحة على نطاق أوسع لجميع الناس، الذين يعرفون القراءة والذين لا يعرفونها، وبهذا تميّزت ثورة

---

[14] أفلاطون ، الجمهورية: المدينة الفاضلة، أحمد عيسى الحسن، سلسلة مكتبة الاسرة الأردنية (عمان، وزارة الثقافة ٢٠١١)، ص ٣٥ .

[15] برتراند راسل، حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة، ٣٦٥ (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٣) ص ١٩ – ٢٣ .

[16] Elizabeth Eisensten. The printing press as an agent of Change (New York. Combridge University Press, 1980).

[17] توماس ماكفيل: الإعلام الدوي – النظريات، الاتجاهات، ترجمة حسين محمد نصر وعبدالله الكلزي (دار الكتاب الجامعي، (٢٠٠٥).

الاتصال الإلكتروني من سابقتيها – بأنها وفّرت للإنسان الأمّيّ نسبيًّا الإحاطة بما يجري حوله عبر الراديو والتلفزيون[18].

أما الثورة المعلو– اتصالية الرابعة، الرقمية، فأتاحت تواصلاً تفاعلياً اجتماعياً عبر المسافات البعيدة، ومن دون المرور بحواجز الرقابة وقدّمت عبر "الفيسبوك" أو شبكة الإنترنت والفضائيات عالماً مليئاً بوجهات نظر متباينة وبنقاشات وحوارات.

هذه الثورة الرقمية هي امتداد لثورة المعلو– اتصالية الثالثة الإلكترونية التي بدأت مع اختراع التلغراف ١٨٣٥ وتعمقت باختراع الكومبيوتر وقدّوم الإنترنت عبر خطوط الشبكة العنكبوتية ونجحت على شكل ثورة داخل الثورة حين تمّ دمج أجهزة الاتصال وربط بعضها مع بعضها الآخر في نهاية التسعينيات من القرن الماضي[19].

إن تغيّر المجتمعات نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصال أمر واقع في تاريخ الاتصال الإنساني، وتطوير وسائل الاتصال ويقود إلى تحوّلات ثقافية وسياسية واجتماعية.

الباحث الكندي هارولد أنيس يرى أن تاريخ الحضارة في مختلف مراحلها تأثر بالاتصال تأثراً عميقاً، في كل مرة استعمل فيها الإنسان وسيلة اتصال فاعلة.

مثال ذلك عملية الكتابة بالهيروغليفية على الحجارة، حيث أوجدت احتكاراً لمعرفة ذلك الزمان ومن ثمّ السلطة، واستمر الاحتكار إلى حين ظهور منافسة جديدة مع ورق البردى، الأمر الذي أدى إلى تغيّرات مصاحبة في الحياة السياسية[20]

وحدّد ماكلوهان تلميذ أنيس، هذه التغيرات حين بيّن أن الأبجدية الصوتية كانت "تكنولوجيا فريدة من نوعها" وأضاف أن استعمالها كان يعني "القوة والسيطرة على المواقع العسكرية من بعيد" ما أدى إلى "انهيار سيطرة كهنة المعبد واحتكاراتهم للمعرفة والسلطة"[21].

---

(18) Mitchell Stephins, which communications Revolution is it, Anyway Journalism and Mass communication puertetly vol 75. № 1 (Spining 1998) PP. 9 – 13.

(19) Richard Campbell, christopler.K. Martin and Bettina Fabos, Media and Culturd an Introduction of Mass Comminication 3vd ed (New York. Ledford/St. Martini's 2003.

(20) Innis, Empire and Communication P.35.

(21) Mcluhan, understanding Media: the extensions of Man. PP. 85 – 86.

واعتبر والتر أونغ (W.Ong) ان الأبجدية اليونانية المتحدرة من النسبية تعزّز الديمقراطية وتشير إلى الثورة الثانية من الانكفاء مبيناً تأثير المطبعة في الفلسفة في القرن السابع عشر للميلاد وأيضاً في "ظهور البرلمان" وكان من نتيجة ذلك ان "مبدأ القوة تمّ استبداله بمبدأ القانون"[22].

هذا يعني أنه حينها تمَّ تطوير تكنولوجيا اتصال جديدة فاعلة، تحدث تحولات اجتماعية تعزز الديمقراطية وتكسر احتكار الفئة التي تسيطر على المعلومات.

ويتميّز عصرنا الحالي بتطوير تكنولوجيا اتصال متفرّدة فهي إلكترونية رقمية وتبادلية ومندمج بعضها ببعضها الآخر. ومن هنا فإن تأثيرها المفترض في المجتمعات المتلقّية رسائلها سيكون واضحاً أكثر.

وعلى الرغم من أن تحديد الآثار التي نجمت عن اختراع المطبعة صار معروفاً؛ نتائج علمية وفّرت المدارس والجامعات، نتائج دينية أدّت إلى فصل الدين عن الدولة ونتائج اجتماعية أدّت إلى إسقاط النظام القبلي، ونتائج سياسية توّجت بالثورة الفرنسية (ونتائج صناعية – إلكترونية قادت إلى الثورة الصناعية).

هذه التفاعلات أوجدت مناخاً قائماً على قبول الرأي والرأي الآخر المعارض والناقد واعتماد الصحافة كسلطة رابعة رقابية، وحرية التعبير وحق الإنسان في الاتصال وتطوير الفكر الليبرالي حيث تتوافر حرية الكلام والنقد، ومن دون هذه الحرية يكون الأفضل لنا أن نظل أمّيين"[23].

لقد عززت الحضارة الغربية من مكانها بعد اختراع المطبعة بتحقيق تفوق في شريان المعلومات، حتى يومنا هذا، في عصر الاتصال الإلكتروني، وهو مؤثر باستمرار القوة مع الرقمية، ويلاحظ الباحثون الغربيون "ان الهدف المركزي للسياسة الخارجية الأميركية في عصر المعلومات هو محاولة كسب معركة التدفق العالمي للمعلومات والسيطرة على الموجات الهوائية مثلما كانت بريطانيا العظمى تسيطر على البحار في السابق"[24].

---

[22] Ong. Orality and liberacy: the technologizing of the word. PP. 77 – 94.

[23] رسل، المصدر نفسه ص٢٣ – ٢٤ .

[24] ماكفيل، الإعلام الدولي، النظريات – الاتجاهات الملكية، ص ١٦٧.

وكان من نتيجة نفوذ أوروبا بعد الثورة الثانية للاتصال أن استعمرت العالم القديم واكتشفت العالم الجديد، لكن المرحلة الاستعمارية الأوروبية توّجت بقيام حربين عالميَّين، وأوشكت المرحلة على الانتهاء بظهور الأمم المتحدة التي أقرت مبادئ تقرير المصير والعدالة وحقوق الإنسان. لكن سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ وهيمنة الرأسمالية جاءا مواكبَين لظهور الثورة الرابعة في الاتصال: الثورة الرقمية.

ما نريد أن نقوله، ان وسائل الإعلام والاتصال، منذ القدم لم تأتِ من فراغ، وإنما نتيجة جهود الإنسان الدؤوب لتطوير مهارات الاتصال لديه منذ أن ظهر أول تجمّع بشري سعى أفراده إلى البحث عن أفضل السبل وأسهلها في تبادل المعلومات وحفظها، ولهذا، هناك تاريخ اتصالي للإنسانية.

وقد قسّم علم الاتصال، منذ القدم. علم الاتصال المعلوماتي إلى أربعة عصور، انتهى كلّ منها بثورة افتتحت العصر الذي تلاه، وأغدقت على القائمين بتلك الثورة قوة مضافة مكّنتهم من السيطرة السياسية والفكرية إلى حين ظهور قوة اتصالية منافسة:

- عصر الاتصال الشفوي الذي ساد منذ بداية الخليقة، وحقّق تطور الأبجدية الكتابية ١٥٠٠ق.م تقريباً ثورة الاتصال الأولى ( First Communication Revolution)، التي مكّنت الإنسان من تدوين أفكاره وايصالها إلى الآخرين وحفظها عبر اليونانيين والكنعانيين[25].

وقد قاد هذا الاتصال المدهش إلى عصر الكتابة، وفيه دوّن الإنسان معارفه بالكتابة والورق، وصارت المعرفة موثّقة وانتشرت على نطاق محدود. وتطوّر هذا العصر باختراع المطبعة الآلية في ألمانيا على يد غوتنبرغ (عام ١٤٥٣) فنشأت الثورة الثانية للاتصال وأوصلت الإنسان عصر الاتصال الجماهيري، وقادت إلى انتشار المعرفة عبر الصحافة والكتاب على نطاق واسع، ومع اختراع الكهرباء وبالتحديد ظهور التلغراف عام ١٨٥٣، حلّ عصر الاتصال الإلكتروني محل ثورة الاتصال الثالثة، أي الثورة الإلكترونية (Steplens) التي مكّنت من شيوع المعرفة ووصولها إلى جميع الناس (حتى الأمّيين منهم) عبر وسائل الاتصال الإلكتروني كالراديو والتلفاز.

[25] عصام الموسى، العرب وثورة الاتصال الأول (اربد، مكتبة الكتاني، ١٩٩٩).

وتطورت هذه إلى الثورة الرابعة الرقمية بعد سنوات قليلة حيث مكّنت من دمج (Media convergence) وربط أجهزة وأدوات الاتصال بعضها ببعض[26].

## ١ – النمو السريع لوسائل الإعلام

ربما لا يتجلى، بدقة ووضوح، مفهوم الإعلام الجديد، بمجرد استعراض خصائصه التقنية الراجعة إلى التقدّم العلمي، فالظاهرة هي أكثر من مجرد تطور تقني، وتغيّر في الوسائط، أدّيا إلى بروز نوعٍ من التدبير الجديد في التواصل. إنه انتشار معقّد لوعي مقتضيات العصر ومضمونهِ، تبلورت ملامحه سوسيولوجيًّا وتقنيًّا.

واللافت في أطوار الانتشار أن حدوثه لم تؤمنه قنوات إعلامية واتصالية مؤسّسية، إنما يتحقّق تلقائيًّا، ضمن حلقات التواصل الاجتماعي كشكل من أشكال إنتاج المعنى وتبادله. ولعلّ هذا ما يجعل الإعلام الجديد جزءاً من التفاعلات الاجتماعية الجارية على أكثر من صعيد، بمعنى أنه، خلافاً للنمط الجماهيري التقليدي، قدرة عامة يقدر عليها كل ما تسند له اكتساب حد أدنى من الثقافة الرقمية السارية، وهندسة التشكيلات الاجتماعية. وأول ما يبدو محدداً لهويّة الإعلام الجديد التدفق الهائل لمضامين الإعلام والاتصال والصناعات الثقافية عبر شبكة الإنترنت، المتحرر من ضوابط الكتابة الإعلامية والقواعد التعبيرية والبلاغية. وهو تدفق اختلط فيه المجال العام بالمجال الخاص والحق بالباطل، والواقع بالافتراضي، والحقيقة بالخيال، والمجتمع المدني بالمجتمع المتعدّد الثقافات والدولة بالفرد.

ويرافق هذا التضاد انزلاق عميق نحو أنماط من التواصل المرن، المتحرّر من كل أشكال الضبط، الأخلاقي والإيديولوجي.

إن بروز هذا الشكل الجديد في مقاربة الظواهر الاجتماعية، القائم على سهولة في التعبير والتفكير، وحرية فائقة في عرض القضايا المفصّلة بالشأنين العام والخاص، ومناقشتها، هو الذي

---

(26) Richard compbell, Media and Culture. Introduction to Mass Communication. 3em ed. (Bosron, MA, New York: Belford. Martin, 2003), P 9.
ثم ظهرت الرقمية الاندماجية وقد أتاح الدمج مزج الصورة والصوت واللون بها أوصل الى الإعلام الإلكتروني المتعدد الوسط (Multi Media) وفيه عبر الشبكة العنكبوتية .(word wid web)

اخترق دوامة الصمت في نظام الإعلام التقليدي وكان بمثابة الموجة الجديد للإنتاج الإعلامي والتفاعلات الاجتماعية.

فالإعلام هو عادة منتج ثقافي بالمعنى الواسع للكلمة وهو أيضاً منتج حضاري وسياسي وإيديولوجي. ما يجري في الإعلام الذي رأيناه في العقد الأخير ولا سيما في السنوات الأخيرة مقارنة بإعلام الثمانينيات، يعكس أولاً طبيعة التطور التكنولوجي وطبيعة صفة المجهول التقني.

الى جانب ذلك، وهذا هو الأهم، صارت التكنولوجيا جزءاً أساسياً من الإيديولوجيا الحاضرة. فإذا كانت الإيديولوجيا هنا هي التكنولوجيا نفسها، يبقى على الأخيرة أن تمثّل إذاً الواقع الفكري والسياسي الذي نعيشه منذ أكثر من عقدين من السنين. وأكثر منذ زمن الثمانينيات وما يسمّى بدايات عصر العولمة قبل ذلك، كان يمكن لأي نظام أن يحجب الإعلام الذي كان متمركزاً ضمن فئة معينة هي الفئة الرسمية.

اليوم ارتبطت التكنولوجيا بمفهوم العولمة الجديدة بفكرة ما بعد الأحزاب، مرحلة ما بعد الإيديولوجيات، مرحلة ما بعد الدولة الرعائية، مرحلة ما بعد الأفكار، وما بعد الالتزامات الإيديولوجية وغير الإيديولوجية. الإعلام الجديد يعبّر اليوم عن هذه الوقائع، عن هذه العلاقة الإعلامية بين الناس والتكنولوجيا. وكانت تلك العلاقة تتم سابقاً تحت الأرض، ولا أحد يعرّف جيداً ماهيّات هذا التراكم وما ينشأ عنه من أفكار جديدة ومرتجلة.

فإذا كانت العولمة لحظوية، لماذا لا تكون الأفكار لحظوية بالصوت والصورة؟ صارت التكنولوجيا ملك الجميع ولم تعد ملك السلطة المركزية أو فئة طبقية معيّنة. وهذا الإعلام المعولم أثر على العلاقات الدولية وقواعدها. وعصر الإعلام يخرج لأول مرة من الدول الكبرى ومن إعلام الغرب والمحطات الكبيرة في هياكل الإعلام الرسمي ومن المرجعيات الكبرى إلى المرجعيات الصغرى المتمثلة بالفرد أو المواطن الإعلامي الجديد.

المعلومة اليوم تخترق سيادة الدول، تتحرر المعلومة من كل أطر مرجعية وتصبح فعل الأفراد، ولم يعد هناك مرجعيات للمعلومة وانتقالها، إذ إن وسائل التواصل الاجتماعي أضعفت مراكز الإعلام العالمية والرسمية وصارت هي الوسائل الإلكترونية تنشر المعلومة قبل أن تنشرها وسائل الإعلام التقليدية أو المرجعيات الكبرى.

صار التصريح السياسي يُبثّ قبل أن يعلن رسميًّا. وخرجت الأسرار الكبرى من وزارات الخارجية والدفاع والمؤسسات العسكرية وصارت بمتناول أفراد تمتلك كل الأسرار، ولم يعد هناك أسرار بعيدة عن متناول المعلومة الإلكترونية الجديدة، والإعلام الذي كان مصدره في العادة في الغرب، يملك أدواته لجهة سيادة المعلومة وامتلاكها وتسويقها، ذلك أن الثورة المعلوماتية اليوم خلعت عنها تلك السيادة، والمرجعيات الكبرى خلعت عروشها، والدليل فضائح ويكيليس وسنودن وهذا الأخير يكاد يكون ضمير الحرية في الألف الثالث، ثم إنَّ نظرية الواقعية في العلاقات الدولة تغيّرت إلى شيء من التطبيق، ولم تعد وسائل الإعلام المركزية الرسمية تتحكم بالعلاقات الدولية، وإلى حدّ كبير، أو لم تعد هي المرجعية المركزية، أصبح هناك إعلام مرادف في التقنيات والتكنولوجيات ذات الشخصية الفردية أكثر.

هل هذا يعني مزيداً من الديمقراطية، أم يخفي مخاطر كبيرة، من مثل الوقوع بأيدي دكتاتورية وإيديولوجية وسياسية عبر مرجعية وسائل الإعلام يمكن أن تستخدم في أماكن عديدة من قبل الجماعات المتشددة والإرهابيين، الجماعات المشتغلة على نطاق واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي. بمعنى آخر، صارت الحقائق نفسها قابلة للتحول في فوضى خلاّقة للمعلومة الديمقراطية أو المعلومة الفوضوية، وهناك الفوضوية الخلاّقة وغير الخلاّقة والمعلومة/ الوسيلة في مرحلة انتقالية دائمة، وفي مرجعية تطويرية باستمرار مع الفارق أن المعلومة صارت اليوم هي السفير الأول، والقنصل الأول، والصحافي الأول، والناقد الأول والحضور الأول والمراسل الأول، والعمل السياسي الأول، والمؤثّر الأول.

من مساوئ الإنترنت في بلدان العالم الثالث، أنه كلما تطورت قدرة الناس على استخدام الأثير الإلكتروني، تطورت قدرة الأنظمة المستبدة على الوقوف بوجهها، على نحو يفوق سهولة وصول الناس إليها. وهذا يعني أن ليس كل الشعوب التي تريد التغيير، بإمكانها أن تعتمد على الإنترنت، لأن الدولة المستبدة تقف بالمرصاد لقدرتها على استخدام آلات أفعل وأخطر[27].

إنه الإعلام الإلكتروني أكثر من المقروء أو المرئي، الذي بات يغير الحقائق أمام أعيننا، مثالاً على ذلك تونس، وعلاقة الثورة فيه بموقع الفيسبوك. على هذا الموقع بالتحديد، شاهد الملايين محمد البوعزيزي وهو يحرق نفسه احتجاجاً حتى الموت.

[27] Clay Shirky, "The political Power of social media" by Council on Foreign Relations Inc, 2010 (Professor of New media at New York University and the author of cognitive surplus.

– من ميزات الفيسبوك التي لا مثيل لها، ان بإمكان الناشطين التواصل مع سواهم ممن يشاطرونهم الآراء عينها. كل هذا بفضل الإنترنت، وهي الوسيلة القادرة على نقل الصورة والمعلومة على الفور. لم يعد الناس أمام خيار أن يصدقوا ما يقال لهم. أصبحوا قادرين على تفحص المعلومة بأنفسهم بالصوت والصورة.

– ان التواصل عبر الإنترنت، يحيل المستخدم شخصاً قادراً باستمرار على الطعن في ما يرده من معلومات. المعلومة، في هذا السياق معرضة للخلخلة الدائمة لأنها يعقبها معلومة أخرى قد تشكك بها أن تنسفها، أو تؤكدها، بشكل أو بآخر. والأهم ان الإنترنت لم تعد محصورة بنقل المعلومة بل بجودة المعلومة. وهذا هو التطور النوعي الذي تضفيه الإنترنت على تبادل المعلومات والآراء[28].

الثورة الرقمية أضافت بُعداً جديداً هو الفضاء المعلوماتي أو حرب المجال الافتراضي وحرب المساحة والتفاعل والتواصل الرقمي وليس الاجتماعي مع اقتراب الإنسان من الآلة واقتراب الآلة من الإنسان في تكنولوجيا ستغيّر الكثير من معالم الحرب والسلم الدوليَّين وعلى كيفية ممارسة السلطة ممّن لديه معرفة متوافرة أكثر ومعرفة جديدة يستعملها.

إن الأرقام المتداولة للآن عن مليار وأربعمئة مليون مستخدم لشبكة الفيسبوك في العالم وفي دولة مثل الصين النسبة المئوية التي تشغلها الشبكة الافتراضية تساوي ١٩% من عدد سكان العالم، يعني دولة افتراضية تتجاوز الأعراف والجماعات السابقة والأديان.. دولة افتراضية يستعملها الشرّير والخيِّر معاً في عالم متواصل مع سرعة نمو في الشبكة يطال نحو ٣٥% من عدد سكان العالم.

أي انه عصر الداتا الكبيرة (Big Datta) والربط يؤدي إلى الابتكار والأفكار الجديدة والتغيير والسلطة وعودة إلى ريجيس دوبريه: "الأفكار تسيّر العالم" وهنا المعلومة هي التي "تسيّر العالم". إذ ما معنى هذا العالم الكبير في التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي ١,٤٨٤ مليار نسمة وتأثيرات كل ذلك على البُعد الاجتماعي والسياسي والأخلاقي في ثورة ثالثة من شأنها تغيير العالم. قد لا يكون بمقدور هذه التكنولوجيا الجديدة أن تحل المشاكل، ولكن بإمكانها تغيير المسار

[28] Jonathan Freedland, Guardian Co.uk 22 February, 2011.

وتحسين الأداء. والإعلام الجديد يختبر هذا النوع من الحرية والديمقراطية وقد شهد البحث عن الديمقراطية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين لحظات وصوراً مذهلة.

ولقد شهدت الديمقراطية نمواً بطريقة وأخرى، ونجحت الاتصالات بما تلعبه من سرعة ونشر المعلومات وشيوع حقوق الإنسان من تقريب بعض الناس من بعضهم الآخر، باعتبار ذلك جزءاً من آليات الديمقراطية. وحيث ساعد الإعلام الجديد في إعادة التوازن للعلاقة بين الحكّام والمحكومين.

وقد لاحظ جون الترمان "أن الحكومة فقدت ما كانت تتمتّع به من احتكار شبه كامل لبعض أنواع المعلومات، ونتيجة لذلك تقلّصت قدرتهاعلى إدارة شؤون السياسة الداخلية. فالأدوات التقليدية التي كانت تستخدمها وزارات الإعلام في الحكومات مثل الرقابة والدعاية تلاشى دورها، وبات على الحكومات أن تضع إستراتيجيّات لمواكبة البيئة الجديدة"[29].

وكما توقع شاندي كالاسي وتايلور باوس (Shandi Kalathi و Taylor Boas) فالإنترنت في العالم العربي، أو بعض الدول العربية ستكمل جهود الكثير من القوى التحريرية التي تنشط منذ وقت طويل مع القدرة على التواصل مع العالم الخارجي، واندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، وهيمنة متزايدة للمنظور العصري الذي تتميّز به الشرائح الشبابية".

أبعد من ذلك، يصعب الوقوف في وجه التكنولوجيات الجديدة، لا سيما تلك التي تقدم على استخدام الإنترنت، إلى درجة أن كثيراً من الحكومات، بما في ذلك التي تضع قيوداً على التواصل الإلكتروني لا ترغب في إلغائها كلّياً، وما عاد بمقدورها ذلك. وصارت هذه المواقع جزءاً من الحياة اليومية، وجزءاً من الجهاز العصبيّ في العالم، وتتميّز مواقع مثل سنغافورة بأنها باتت جزءاً لا يتجزّأ من الحياة اليومية توفر معلومات حول كيفية الحصول على السكن والرعاية الصحية وتبنّي الأطفال والإبلاغ عن الجرائم وحتى الزواج...[30].

هذا وتجتهد الحكومات في تصميم بنيات إلكترونية متطوّرة لتشديد قبضتها على مقاليد السلطة. لكن الطريق نحو التغيير الديمقراطي ليس مستقيماً، وكل وسائل الإعلام بإمكانها أن توفر قوة دفع متزايدة الأهمية للإصلاحات المحلية والإقليمية والدولية.

---

(29) Alterman “Information Revolution and the Middle East P. 245 .

(30) Singapore Government www.gov.sg/programmes/clap11., e citizen www.ecitizen.gov.sg.

ويلاحظ فؤاد زكريا "أن نخب الحزب الشيوعي الصيني، مثلهم مثل كل المستفيدين – التحديثيين – يؤمنون أنَّ بإمكانهم التحكّم في التوازن والمزج بين الليبرالية الاقتصادية والسيطرة السياسية، ولعل النموذج هو رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو (Lee, Kuan Yew) الذي تمكن من "تحقيق حلم كل رجل قوي" بتحديث اقتصاد بلاده، وحتى مجتمعه ولكن ليس بالسياسة.

استطاع تحقيق الحداثة مع تأهيل بعض مظاهر الديمقراطية. وبحسب تقرير مركز بركمان للانترنت، والمجتمع التابع لجامعة هارفرد، فإن نظام فلترة الإنترنت في الصين هو من بين "أكثر" الجهود تقدماً على مستوى العالم"[31].

بعبارة أخرى، لا تمثل تأثيرات وسائل الإعلام إلا أجزاء في عالم سياسي أوسع. ينبغي على العناصر الذي تشكله أن تكون منسجمة إذا ما أريد للتحول الديمقراطي أن يحصل.

الإعلام لا يمكنه أن يفرض التغيير، ولكن بإمكانه أن يكون مساعداً على تحقيقه. ثمّة حدود لقوة الإعلام، ومع ذلك لا ينبغي الاستخفاف به وبدوره، كذلك أثره الدائم لا يمكن التبنبؤ به "فالإنترنت أداة لاغير، وينبغي التدقيق والنظر بحذر إلى استخدامها من الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين" (تشارلز كوبشان Charles Kupchan).

إن مقاربة الأدوات التي تؤديها تقنيات الاتصال المعاصرة بتنوعاتها واثرائها وميكانيزماتها على عملية ديمقراطية الحراك السياسي والتنمية السياسية كما يراها ايفان لوارد: "تقلص المسافات.. وتخلق رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية. فالجميع يعلمون انهم يعيشون على كوكب صغير لا يزال ينكمش بصورة مستمرة. لم تعد مسؤولياتهم ولا اهتماماتهم محددة وفقاً لخطوط رسمت بشكل عشوائي عبر العالم. فعلى كوكب صغير جداً لم يعد لهم من خيار إلا أن يكونوا مواطني العالم كله"[32].

ويجادل كثير من "ان النشاط السياسي التقليدي لم يعد بعد اليوم يلبّي حاجات الشعوب في هذا العصر. فالقرارات المهمة هي تلك الاجراءات التي تقرر أمنهم ورفاهيتهم الاقتصادية، وتحقق العدل الاجتماعي، وتحافظ على البيئة، وتحمي حقوق الإنسان، وتواجه العديد من المشاكل الضاغطة الأخرى، التي لا يمكن معالجتها عن طريق الدولة القومية، بل من خلال سلطات دولية

(31) Fareed Zakaria. The Future of Freedom. Illiberal Democracy at Home and Ibroad, (New York, Norton, 2003, P. 85.
(32) Evan Luard, the globalization of politics in the changed focus of political action in the modern world (houndmills, Basings toke, Macmillan. 1900). basing, toke, hampshere Macmillan. 1900).

أو مرجعية (كالإرهاب الدولي، والجماعة في العالم، وتجارة المخدرات، ومشكلة اللاجئين في العالم وغيرها)[33].

لذلك فالعمل السياسي مع النمو السريع لوسائل الإعلام والاتصال ما عاد عملاً محليًّا فقط، بل عملاً دولياً مباشراً، فقاعدة العمل السياسي قد تغيرة كلية، وقدرة المواطنين، أو المنظمات السياسية للسيطرة على الأحداث التي تهمّهم، لم تعد تتوقف على مدى استطاعتهم التأثير من تلك الأحداث داخل أقطارهم، كما كانت في الماضي بل تتوقف قدرتهم في التأثير في الأحداث في العالم الخارجي. وبمعنى آخر السياسات المعاصرة وهي سياسات عالمية.

كما أصبح المواطنون أكثر اطلاعاً على العالم ما وراء حدودهم القومية، والذي قد يؤثر في حياتهم الخاصة، فقد أصبحوا أكثر إدراكاً للتفاوت العالمي، وللفرص المتاحة ووسائل العيش. وبما أن التفاوت الآن بين الدول، وبين الأفراد في دولٍ مختلفة، فإن معالجة هذه الاشكالية بصورة فاعلة ينبغي القيام بها على المستوى الدولي[34].

كذلك المشاعر المشتركة، والإحساس بالمصير المشترك الذي يعتبر أكبر شرط أساسي للثقافة السياسية الواحدة موجود الآن عبر العالم ككل، على الأقل بالمدى نفسه كما كان عليه في معظم الدول القومية منذ مئات السنين فقط.

ان لهذا العامل من التواصل أثراً عميقاً في الاتجاهات السياسية. فالوحدة الوثيقة الصلة بالنشاط السياسي اليوم لم تعد الدولة القومية، بل النظام السياسي العالمي.

هذه المسائل أصبحت اليوم أفضل تنظيماً وأفضل إعلاماً. وكما يؤكد آل غور (Gore) نائب الرئيس الأميركي بيل كلينتون بقوله: "ان شبكة الاتصالات سوف تسمح لنا بالمشاركة في المعلومات والترابط والاتصال كجماعة عالمية وتستمد تقدماً اقتصادياً ثانياً ونشيطاً، وديمقراطيات قوية، وحلولاً أفضل للتحديات البيئة العالمية، وتحسين الصحة، وفي النهاية، إحساساً أكبر بإدارة مشتركة لكوكبنا الأرضي"[35].

---

(33) Luard, the globalisation of politics the changed Rows of political action in the Modern world.
ونايف علي عيد، "العرب والعولمة"، المستند العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ تموز/يوليو/١٩٧٧.
و"العرب والعولمة" عيون ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت (١٩٩٨).

(34) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير اللجنة البشرية لعام ١٩٩٩ ص ١ – ١٣ .

(35) Bretherton and Ponton, eds., Global Politics An introduction, P4

لا شك عامل السرعة سيكون له تأثير بالغ في التحولات العالمية، لكن في أمور عديدة يصعب التنبؤ بالسلوك الإنساني والسياسي نظراً لتفاعل عوامل عديدة متشابكة ومتداخلة. يضاف إلى ذلك، ان عامل السرعة لن يترك المجال كافياً لترسيخ قيم سياسية وقوانين اجتماعية جديدة ثابتة نتيجة لهذا التسارع. ذلك أن النظم السياسية والاجتماعية، تحتاج إلى قوة كافية من الممارسة الديمقراطية والاختيار، حتى تثبت وتعم وتنتشر كقيم وقوانين وتشريعات سياسية واجتماعية مقبولة لدى السواد الأعظم من الحكومات والناس.

## ٢ – الثورة الرقمية والإعلام الجديد مدوّنات ومصطلحات

هي مجموعة من النُظم والقواعد التطبيقية وأساليب العمل التي تستقر لتطبيق المعطيات المستخدة لبحوث ودراسات مبتكرة في مجال الإنتاج والخدمات كونها التطبيق المنظم للمعرفة والخبرات المكتبية التي تمثل مجموعة الرسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان في مختلف نواحي حياته العملية، وبالتالي هي مركب قوامه الخبرات والمعرفة الإنسانية[36].

أما المفهوم الحديث للتكنولوجيا فيشتمل على الابداع والخلق، بالإضافة إلى الاقتباس والاستيعاب، فالتكنولوجيا عبارة عن جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي. التي تتم من خلالها مراحل النمو المختلفة[37].

وهي في تعريف آخر، مجموعة من التقنيات والاداءات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الإعلامي والاتصالي – الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو الجمعي أو التنظيمي أو الوسطي، أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصوّرة، أو المرسومة، أو الرقمية من خلال الحاسبات الإلكترونية أو الكهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور. كما تعرف على أنها مجموعة من الآلات أو الأجهزة أو الوسائل التي تساعد إلى إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها[38].

---

[36] عبد الأمير الفيصل، الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ٢٠٠٥)، ص (١٤ – ١٥).
[37] عدي قعور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي (بيروت، دار الطليعة للطباعة ١٩٨٤، ص ٣٦.
[38] محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوكي الغربي (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٩٤، ص ٣٥.

في الواقع عرفت البلدان العربية والعالم في السنوات الأخيرة تغيرات وتطورات كثيرة في مختلف الميادين، بفعل الثورة المعلوماتية والاتصالية الحديثة، وكان أبرزها على الإطلاق المجال السياسي، الذي عرف قدراً وافراً من التغيير والتأثر بهذه الثورة. فقد ظهر العديد من التقنيات والتطبيقات الاتصالية الجديدة على شبكة الإنترنت بالخصوص، بدءاً بتقنيات المحادثة والتطبيقات الإلكترونية، والبريد الإلكتروني. وغرف الحوار والتراسل النصّي، وبرمجيات التواصل المباشر، والقوائم البريدية. وصولاً إلى الأشكال العديدة للصحافة الإلكترونية، كالمواقع التكميلية للوسائل الإعلامية. والمواقع الفردية الشخصية. والمدوّنات الإلكترونية (Blogs)، والمواقع التساهمية، إلى غير ذلك من التطبيقات الاتصالية التي تجسد ما يعرف اليوم بصحافة المواطن ( Citizen Journalism)، أو الإعلام البديل (Alternative Journalism).

ومع الثورات والاحتجاجات التي اندلعت مطلع سنة ٢٠١١ في العديد من البلدان العربية (تونس، ومصر، وليبيا، والبحرين، وسوريا، والجزائر...)، وجدت هذه التطبيقات الاتصالية مناخاً مناسباً للتطور والانتشار في البيئة الإعلامية والسياسية العربية. فقد تنامت بشكل مذهل. وازداد عدد مستعمليها بدرجة كبيرة، وهذا راجع في الأساس إلى أن غالبية وسائل الإعلام العربية مملوكة من الحكومات، ما جعل الأفراد يلجأون إلى هذه التطبيقات الاتصالية كوسائل بديلة، لإيصال أصواتهم إلى العالم، ولنقل ما يعيشونه من واقع مرير، في ظل التعتيم الإعلامي الذي تمارسه وسائل الإعلام العمومية، والصورة المزيفة التي يتم اصطناعها.

وبرزت تسميات ومصطلحات عديدة تستعمل كمرادفات لصحافة المواطن، فقد راجت تسميات مثل "صحافة التطوع[39] و"الصحافة الشعبية"، و"صحافة الهواة ( amateur journalism)، "إعلام النحن" (we media)[40] والصحافة القائمة على النقاش (conversationjournalism)، ويسميها (أندرو ليونارد andrew leohard) "صحافة المصدر المفتوح (open source journalism)[41] وتسمى كذلك الصحافة التشاركية (participatory journalism)، وغير ذلك من التسميات التي تطلق على هذا الشكل الصحفي الجديد.

---

[39] حسام عبد القادر: " جرأة النشر وحرية التناول في الصحافة الإلكترونية"، (١٢ ديسمبر ٢٠٠٩م).

[40] Shayne Bowman , Chris Willis :We media, How audiences are shaping the future of news and information, USA :The Media Center at The American Press Institute, 2003.

[41] عباس مصطفي صادق: الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٨م، ص ١٨٥.

وتشير كل هذه التسميات إلى ذلك النشاط الذي يقوم من خلاله المواطن أو المستعمل، بإنتاج مضامين إعلامية ونشرها عبر وسائل وتطبيقات الاتصال الجديدة (كتطبيقات الإنترنت: المدونات، مواقع التشبيك الاجتماعي، مواقع بث الفيديو والبودكاست، المواقع التشاركية، مواقع الويكي، منتديات النقاش الإلكتروني...)، أو إرسالها إلى القنوات والمؤسسات الإعلامية لتنشرها. وعاى الرغم من وجود نسبة هامة من الصحافيين المحترفين الذين يمارسون صحافة المواطن (كالتدوين مثلاً)، إلا أن غالبية ممارسيها هم من المواطنين العاديين، أي أنهم هواة وغير محترفين. وبالتالي فصحافة المواطن جاءت لتعبر عن نوع من "صحافة الجمهور، التي يمارسها الجمهور من أجل الجمهور[42] "( of the people, by the people as well as for the people) و"هو دور يؤديه المواطن الذي يلعب دوراً فعالاً في عملية جمع وتصنيف وتحليل وصياغة المعلومات والأخبار[43].

ووفقاً لتقرير "إعلام النحن" (We Media) نصف السنوي الذي يصدره "مركز الإعلام" (Media center) التابع للمعهد الأميركي للصحافة يتضح بعض من مفهوم تلك الكيفية التي "يصوغ بها الجمهور مستقبل تداول الأخبار والمعلومات[44]، بل ومستقبل الممارسات الصحفية. وتقابل، "صحافة المواطن البديلة"، (alternative journalism) الصحافة السائدة (mainstream media)، فالأولى لها معايير وتقاليد وقواعد عمل تختلف عن الثانية"[45].

وصحافة المواطن تختلف عن الصحافة التقليدية في كونها "تشاركية" أي يشارك في مضمونها مواطنون متطوعون من عدة أماكن، لأهداف غير ربحية وغير تجارية في الغالب، ولا يتقاضون أجوراً كالصحافيين الذين يمتهنون الصحافة في مؤسسات إعلامية.

وهناك العديد من أنماط وأشكال تطبيقات صحافة المواطن المستعملة حالياً في البلدان العربية وفي الدول الأخرى، التي تتطور بشكل كبير، جعلها تنافس الأشكال التي سبقتها إلى الظهور، وتنافس وسائل الإعلام التقليدية، سواء في عدد جمهورها أو في نسبة الإعلانات التي تستقطبها. وفي ما يلي أهم هذه الأشكال:

---

(42) Shaun Sutton : ""The my in ohmay news: A Uses and gratifications investigation into the motivations of citizen journalists in south Kore," University of Leeds, United Kingdom, September 2006,p5.

(43) Rachelle Goh : Mainstream Media Meets Citizen Journalism: In Search of a New Model, communication and media studies thesis, Tufts university, 2007, p17.

(44) وسام فؤاد، "الإنترنت ما بعد التفاعلية واتجاهات تطوير الإعلام الإلكتروني، دراسة تحليلية استشرافية، الحوار المتمدن، ٢٠٠٧/١١/١٢.

(45) Mark Fonseca Rendeiro : Defining Alternativeness: The Meaning Alternative Journalists give to their work,(unpublished master thesis), International School for Humanities and Social Sciences, Universiteit van Amsterdam, 2003,pp10-12.

## أ – المدونات الإلكترونية

وهي كلمة اشتقّت من" إدغام كلمتين اثنتين هما "web وlog"[46] وقد وضع هذا المصطلح (weblog) الكاتب الأميركي (jorn barger) في ديسمبر ١٩٩٧م، للإشارة إلى المواقع التي تمكّن الأفراد من نشر آرائهم"[47]. ويقصد بها كذلك الموقع الإلكتروني الذي يحتوي على عناصر ومواد منشورة وفق ترتيب كرونولوجي، ويتضمن نصوصاً، وصوراً، وأفلام فيديو مرئية أو مسموعة، ويمكن لأي زائر أو قارئ أن يعلّق عليها.

والتدوين "حقيقة اجتماعيّة اتسع حجمها وتزايدت أهميّتها لكونها متحرّرة من الضبط والمراقبة إلى حدّ كبير... تغذيها أحياناً رغبة شديدة في الحديث عن الذات وأخرى في الحديث عن الآخرين، رغبة متحرّرة من كلّ أشكال الرّقابة، وقد يكون التدوين بالنسبة إلى الكثير من الأفراد شكلاً من أشكال تحقيق الذات، ونشاطا فكريّاً يحقّق انتصار الفرد على النماذج الخطيّة للاتصال"[48] القائمة على إنتاج المضامين من طرف واحد وإرسالها من اتجاه منفرد. وإن كانت المدونات في بداياتها الأولى مجالاً لتفريغ مكبوتات الأفراد.

ما يغنينا عن تلك المرتبطة بالشأن السياسي، حيث برزت "المدونات السياسية كظاهرة سياسية جديدة، نظراً للعلاقة التي تربطها بالإعلام التقليدي وبالنشاطات السياسية"[49]. وما يبين قوة تأثير المدونات الإلكترونية السياسية، محاولة عدة أنظمة وحكومات منع المدونات وإيقاف أصحابها (الصين، السعودية، إيران...الخ). وليس أدلّ على ذلك، ما شهدته إيران بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها "أحمدي نجاد" في العام ٢٠٠٩ والتي أثارت موجة من التظاهرات لمعارضيه، والذين تمت تعبئتهم عبر المدونات التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً في تحريك الشارع الإيراني، خاصة في "ظل المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على وسائل الإعلام، أصبحت المدونات الإلكترونية تلعب دوراً كبيراً سيما بعد أن أصبحت الكتابة بالحروف الفارسية

---

(46) رضا النجار، جمال الدين ناجي: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الإعلام بالمغرب العربي"، تونس: قمة مجتمع المعلومات، اليونيسكو، نوفمبر ٢٠٠٥م، ص ١١٨.

(47) Andrew Lih : « Participatory Journalism and Asia: From Web Logs to Wikipedia »,13th Asian Media Information & Communications Centre Annual Conference: Impact of New & Old Media on Development in Asia, July 1-3, 2004,p4.

(48) عبدالله الزين الحيدري: "الإعلام الجديد، النظام والفوضى""المؤتمر الدولي:"الإعلام الجديد : تكنولوجيا جديدة .. لعالم جديد"، جامعة البحرين ٧- ٩ أبريل ٢٠٠٩م .

(49) Marvin Ammori, A Shadow Government: Private Regulation, Free Speech, and Lessons from the Sinclair Blogstorm, Michigan Telecommunications and Technology Law Review, vol.12, 1 (2005),p3.

ممكنة"[50]. والشيء نفسه ينطبق على تونس التي ساهم النشاط الدؤوب للمدونين بشكل ملحوظ في تنظيم التظاهرات وحشد الجماهير، وسقوط النظام السياسي فيها (كانون الثاني/٢٠١١)، ما جعل الحكومة المصرية تفرض رقابة صارمة على الإنترنت، وبالخصوص على المدونات ومواقع الشبكة الاجتماعية (فايسبوك، تويتر...)، لتجنب تكرار السيناريو التونسي، ولكن الأحداث كانت أسرع منها فحدث ما لم يكن مرغوباً فيه.

وما يبيّن أهمية المدونات، كممارسة صحفية جديدة، قيام منظمة "مراسلون بلا حدود" بتقديم جائزة لأفضل مدوّنة، كما تقدم العديد من المؤسسات الإعلامية والهيئات المختلفة جوائز للمدوّنين، مثل المدوّن المصري وائل عباس، صاحب "مدوّنة الوعي"، الحاصل على جائزة عن مجمل أعماله لكشف الفساد خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من "المنظمة الأفرو- مصرية لحقوق الإنسان". بالإضافة إلى فوزه بجائزة "نايت الدولية للصحافة، لعام ٢٠٠٧ [51]، وقد تنامت المدونات، وازداد عددها بشكل مذهل، فحسب موقع "تكنوراتي (Technorati)" الذي يعنى بأرشفة وتبويب المدونات على الإنترنت، فإن عدد المدونات الموجودة عالمياً وذلك حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٧م بلغ ١٠٦ ملايين مدونة بمختلف اللغات"[52] وبلغ ١١٢ مليون مدونة في ٢٠٠٨م[53]، وفي سنة ٢٠٠٩م بلغت حوالى ١١٢,٨ مليون مدونة"[54].

## ب - مواقع تسجيلات الفيديو

تمثل مواقع تقاسم تسجيلات الفيديو خزاناً يحتوي على أعداد كبيرة من التسجيلات، التي ينجزها المستعملون ويبثونها. ومن أبرز هذه المواقع، موقع يوتيوب (youtube). وتشير بعض المصادر إلى أن "هناك ١٠٠ مليون فيديو تشاهد يومياً عبر يوتيوب"[55]، كما يتم منه إنزال ١٣ ساعة من التسجيلات كل دقيقة[56]، وفي سنة ٢٠١٠م فاق عدد التسجيلات المشاهدة على الشبكة ٢٠ بليوناً، ويتم بث ٢٤ ساعة تسجيل كل دقيقة. كما أن ما نشر من تسجيلات عبر

---

(50) Dan Gillmor (2004). We the media. Grassroots journalism by the people, for the people. Sebastopol, CL, O'Reilly, p141.

(51) فؤاد، "الإنترنت ما بعد التفاعلية واتجاهات تطوير الإعلام الإلكتروني، دراسة تحليلة استشرافية.

(52) زيد منير سليمان: الصحافة الإلكترونية، عمان: دار اسامة، ٢٠٠٨م، ص١٣٥

(53) Cheong Yip Seng :engaging new media, challenging old assumptions, Singapore :The Advisory Council on the Impact of New Media on Society, December 2008, p28.

(54) ROB BROWN : PUBLIC RELATIONS AND THE SOCIAL WEB, How to use social media and web 2.0 in communications, London : Kogan Page, 2009, p27.

(55) Antony Mayfield : what is social media ?, California: icrossing, 2008, p4.

(56) Paul Norris, Brian Pauling : The digital future and public broadcasting,, A research report, new zealand broadcasting school, November 2008, p7.

الموقع في ٦٠ يوماً، يفوق ما تنتجه أكبر ثلاث شبكات أميركية في ٦٠ سنة"[57]. وتشير مصادر أخرى إلى أن ٧٠٠ مليار فيديو نشرت في ٢٠١٠م. أما موقع "dailymotion" فقد تمت مشاهدة مليار فيديو شهريا"[58]. واشتهر كذلك موقع "myvideo" المملوك من طرف شركة غوغل(Google).

وقد كان لمواقع بث تسجيلات الفيديو والبودكاست تأثير كبير في المجال السياسي. خاصة أن البث عبر الإنترنت يتم تبنيه بسرعة أكثر من التدوين، لأن الناس يدركون أن هذه التطبيقات بإمكانها أن تغير طريقة نظرهم لوسائل الإعلام"[59]. ونظراً لأن التسجيل والتصوير والبث لا يتطلب مهارات كبيرة ومستوى ثقافياً مثل الكتابة والتدوين.

## ج – مواقع التشبيك الاجتماعي (social Networking sites):

تمثل وسائل الإعلام الاجتماعية (Social Media)، وهي مواقع تسمح للمستعملين بامتلاك صفحة شخصية، ونشر ما يرغبون من مضامين (صور، تسجيلات، نصوص...الخ). وقد تزايد استعمال هذه المواقع بشكل مذهل، ففي دراسة أعدها "ديوان الاتصالات البريطاني، تؤكد أن نموها السريع وانتشارها الحالي يشير إلى أنها تقنيات الاتصال السائدة حالياً لكثير من الناس"[60] إلى درجة أن من لا يملك صفحة خاصة يبدو منعزلاً عن العالم، كما تقول " danah boyd" من لا يتواجد على صفحات المايسبايس فهو غير موجود ( If you’re not on MySpace, you don’t exist.’)[61]. وتشير بعض الأرقام إلى أنه "من بين ٥٠ موقع (الأكثر زيارة) نجد ١٠ مواقع للشبكة الاجتماعية"[62].

وقد عمد الكثير من الأفراد والمؤسسات الإعلامية وغير الإعلامية إلى انشاء صفحات عبر هذه التطبيقات من أجل التواجد أو إثبات الوجود فقط، وتجنّب التهميش والتخلف عن

---

(57) Mark Metekohy, “YouTube Statistics”,Virablog (17 May 2010), http;//www.viralblog.com/ research/youtube-statistics/.

(58) N’TIC Magazine, no. 51 (Janvier 2011), P.16.

(59) Brendan Greeley: "podcasting, credibility and non-text media" “blogging, journasisme & credibillity: Battleground and Common Ground” A conference, at Harvard University, January 21-22, 2005

(60) Ofcom (office of communications) : Social Networking A quantitative and qualitative research report into attitudes, behaviours and use, Uk,2 April 2008,( www.ofcom.org.uk) p5

(61) Rob Nyland : The gratification niches of internet socialnetworking, e-mail, and face-to-face communication, Master of Arts, Department of CommunicThe Gratification, Brigham Young University December 2007,p3.

(62) Christian Fuchs : Social Networking Sites and the Surveillance Society, A Critical Case Study of the Usage of studiVZ, Facebook, and MySpace by Students in Salzburg in the Context of Electronic Surveillance, Vienna: Research Group Unified Theory of Information,2009, p2.

الآخرين، والحفاظ على تواصلها مع الجمهور، فأصبح التواجد على صفحات الفيسبوك ضرورة في إطار التماشي مع التطورات الحاصلة.

ومن أشهر هذه المواقع، موقع ماي سبايس(myspace) الذي أسسه كل من "Tom Anderson"، "Josh Berman"، "Chris DeWolfe" و"Brad Greenspan" سنة ٢٠٠٣م، وفي ٢٠٠٥ قامت مؤسسة روبرت ميردوخ (News Corporation) بشراء الموقع بمبلغ ٥٨٠ مليون دولار.

## هـ – مواقع الويكي (wiki)

هي مواقع للتحرير الجماعي التشاركي (Collaborative Authoring)، تمكّن كل فرد من الكتابة والنشر. و"تعديل مضامينها ومقالاتها، عبر إضافة أشياء أخرى[63]. فالويكي "موقع نشيط يمكن أي زائر أن يغيّر صفحاته بحسب مشيئته"[64]، ويكتب ما يرغب فيه من معلومات وأخبار.

ومن أشهر مواقع الويكي، موقع "ويكيبيديا" (Wikipedia)، الذي أسسه جيمي وايلز (Jimmy Wales)، واستطاع أن يحقق نجاحاً بعد ثلاث سنوات من إنشائه. إنها نوع من الصحافة التشاركية التي لا مثيل لها؛ آلاف من الأفراد من أنحاء العالم يضيفون خبراتهم، وأصواتهم وميولهم فيها. ويقدر مؤسس الموقع عدد المشاركين بانتظام بحوالى ١٠٠٠ مشارك منتظم، وعشرات الآلاف من المشاركين غير المنتظمين[65]. كما أطلقت "ويكيبيديا" موقع "ويكينيوز" (wikinews) في سنة ٢٠٠٤ [66]، وهو عبارة عن موقع لجمع الأخبار من طرف أفراد مشاركين متطوعين[67].

ومن أشهر مواقع الويكي كذلك موقع "ويكيليكس "Wikileaks"، الذي كان في بداية تأسيسه سنة ٢٠٠٦ يتيح للمستعملين إمكانية النشر والتعديل، وبعد ذلك اعتمد نموذج النشر المركزي الذي تسيّره هيئة تحرير، وهو متخصص في التسريبات الأمنية والعسكرية بالخصوص. وبرز الموقع في نهاية تموز/يوليو ٢٠١٠، حينما نشر وثائق سرية تم تسريبها من أطراف

---

(63) Sawsan, Alshattnawi, “Concurrence et Conscience de groupe dans l’édition collaborative sur reseaux Pair-aPair.” (Thèse de doctorat, l’universitie Henri Poincare (Nancy 1). 2008), P.12.

(64) النجار وناجي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الإعلام بالمغرب العربي، ص ١١٧.

(65) Gillmor,We the Media: Grassroots Journalism by the People, PP. 148 – 150.

(66) Paul Bradshaw, “wiki journalism, are wikis the New Blogs?: Future of Newspapers Conference,” Cardiff (September 2007), P.2.

(67) Gillmor and Wales: "'Looking to the future,” Paper presented at: “BLOGGING, JOURNALISM and Credibillity: Battleground and Common Ground,” A Conference, at Harvard Uninersity (21 – 22 Januaury 2005).

مجهولة، تكشف عدة فضائح وتجاوزات للجيش الأميركي في أفغانستان والعراق من تقتيل للمدنيين، كما تكشف الآلاف من الوثائق السرية حول تجاوزات كثيرة لحكومات عربية وغربية. وقد أحدثت هذه الوثائق المنشورة عاصفة إعلامية كبيرة، أعقبتها تداعيات سياسية كثيرة، ليس فقط في الوطن العربي، ولكن في العالم أجمع.

### و – منتديات المحادثة الإلكترونية:

يقصد بالمحادثة الإلكترونية كل حوار، نقاش، دردشة، أو حديث يتم بين شخصين، أو بين شخص ومجموعة أشخاص بواسطة التقنيات الإلكترونية المختلفة عبر شبكة الإنترنت، إما بالنص، وإما بالصوت والصورة أو كليهما معاً[68]، ويمكن أن يكون هذا النقاش متزامناً أو غير متزامن"، ويقابل هذا المفهوم عدة مصطلحات في اللغتين الفرنسية والانجليزية، فنجد مثلاً في قاموس (Grenier) يذكر عدة تسميات" bavardage, discussion, échange chat" ويعرفها بأنها عبارة عن حديث بين شخص وآخر، أو بين شخص وعدة أشخاص، من خلال عملية اتصال مباشرة" أو غير مباشرة، فتشمل تقنيات غير متزامنة مثل (القوائم البريدية (Mailing lists) ومجموعات الأخبار (newsgroups) ولوحات الإعلانات ( bulletin boards)، وتقنيات تزامنية مثل غرف الدردشة (Chat rooms) ومنتديات المحادثة ( Forum discussions)[69]. وعبر هذه الفضاءات يلتقي عدد من المتحدثين ينتمون إلى مجتمعات مختلفة، من حيث الديانة والثقافة، وفيها يتجاذبون أطراف الحديث حول مختلف الموضوعات والمجالات"[70].

## ز– صحافة المواطن كسلطة خامسة

إذا كانت الصحافة، بصفة عامة، قد شكّلت في الماضي ما سمّي بـ"السلطة الرابعة"، بفضل تأثيراتها في مختلف المجالات، ولا سيما السياسية منها، فإن العديد من الكتّاب حاليًّا يعتبرون صحافة المواطن سلطة خامسة، نظراً إلى تأثيرها المتعاظم في الشؤون السياسية، ولأنها تتيح، ليس فقط للصحافيين فرصة نشر ما هو ممنوع، وما قد يضايق السلطة والنظام القائم، بل

---

[68] مصطفى محمد موسى: المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، مصر:دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣م، ص٢٢٧

[69] Bowman and Chris Willis, We Media: How Audiences are Shaping the Future of News and Information.

[70] سليمان بن عبد الله الميمان وآخرون: تبسيط الإنترنت والوورد وايد واب، الرياض: دار الميمان، ص ١٠٧.

تتيح أيضاً للأفراد والمواطنين العاديين – بمن فيهم أولئك الذين يمثلون الشرائح المهمّشة وغير الممثلة في المجتمع – إمكانية التعبير بحرية عن انشغالاتهم، وإيصال آرائهم وأفكارهم إلى الغير، وهو الشيء الذي أثار تخوف الأنظمة الشمولية المستبدة، فقامت في عدة أحيان بحجب مواقع ومدونات إلكترونية، بل قامت حتى باعتقال بعض المدونين، والزج بهم في السجون بسبب كتاباتهم، مثلما حدث في سوريا، وتونس، وإيران، والصين... الخ، ولكن على الرغم من ذلك، فإن صحافة المواطن لا يمكن التحكم فيها ومراقبتها، كما هو عليه الأمر مع الصحافة التقليدية، لأنه حتى وإن تم حجب موقع أو مدوّنة في بلد معيّن، ومنعه من النشر، فإن التقنيات الحديثة تتيح إمكانية بث الموقع من بلد آخر، أو من موقع إلكتروني آخر. ولذلك يمكن القول إن رقابة السلطة على وسائل الإعلام قد زالت وتلاشت، ولا سيما مع التطبيقات وتقنيات الاتصال التي تتطور وتستحدث باستمرار، ما يجعل التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل من أشياء جديدة، ضرباً من المستحيل.

وقد انتزع المواطن هذه السلطة (الخامسة)، وقلب الموازين لصالحه، بفضل تكنولوجيات الاتصال الحديثة وتقنيات الإنترنت التي مكّنت من زيادة قوة وسلطة المواطن الافتراضي (Netizen)[71]، وزادت من هيمنته على المادة والرسالة الإعلامية المتداولة والمتناقلة، ليس فقط في وسائل الإعلام الجديدة، بل حتى في وسائل الإعلام التقليدية، التي رضخت للمضامين التي ينتجها المواطنون واضطرت إلى بثها.

يقول الكاتب يوشاي بنكلر (Yochai Bnekler) إن التغيّر الحاصل في الإعلام الرقمي، وتبنّي الأفراد ثقافة المشاركة، قد أثّرا في سلطة الإعلام، وفي كيفية تقديم القضايا ومعالجتها[72]. وهذا ما جعل هذه التطبيقات الاتصالية الجديدة تكتسب تسمية "السلطة الخامسة".

(71) Nils G. Indahl International Cyber Society - Governing the Internet," (Mastere thesis, University of Copenhagen, 2009), P.79.

(72) Yochai Benkler, The Wealth of Networks: How Social Prodution Transforms Markets and Freedom (London: Yale University Press, 2006), Pl213.

## ح- تقنيات الاتصال الجديدة والمشاركة السياسية للأفراد

ساهمت تطبيقات الإنترنت وصحافة المواطن بدور كبير في إسماع العالم أصواتاً معزولة ومغمورة، وفي تمكين هذه الأصوات المهمشة، من التعبير عن نفسها ومشاغلها واحتياجاتها، بشكل مسموع لدى الأوساط السياسية، سواء كانت داخلية أو خارجية، فقد مكّنت الجمهور من إبداء رأيه حول مختلف القضايا السياسية، وانتقادها أو التعليق عليها أو مساندتها، وتشكيل جماعات افتراضية حول اهتمامات وأهداف مشتركة، لتمارس الضغط على السياسيين. ويرى المدافعون عن الإنترنت أن التوسع في القدرة على الاتصال يمكن أن يقود إلى تنشئة سياسية، بل وتكييف سياسي أكثر، وأساس هذا التوقع هو فكرة أن المواطنين سوف يكونون أكثر نشاطاً في التعبير عن آرائهم من خلال الإنترنت، وأن الإنترنت يتيح لهم فرصاً جديدة لتوصيل رغباتهم وآرائهم التي توضح توجهاتهم السياسية بشفافية مهما كانت مرارتها[73].

وعليه، فإن البلدان العربية لم تكن في منأى عن هذه التأثيرات والممارسات الجديدة، رغم النسبة الضئيلة من الأفراد مستعملي تكنولوجيات الاتصال، فتخلّف هذه البلدان سياسيًّا، وانغلاقها إعلاميًّا، جعلا تلك النسبة القليلة من المستعملين الذين أتيحت لهم الوسائل، ينفجرون ويثورون من خلال إنتاج المضامين السياسية، ونشرها، لكسر الاحتكار الذي تمارسه حكوماتهم ومؤسساتهم الإعلامية، وتؤكد ذلك عدة أمثلة في مختلف الدول، كتونس، ومصر، وليبيا وسورية، والبحرين... الخ، التي حدثت فيها تظاهرات واحتجاجات، أجبرت حكوماتهم وسياسييهم على التعامل معهم، وتمكينهم من المشاركة السياسية في مختلف القنوات الاتصالية، ولا سيما القنوات التفاعلية الجديدة عبر الإنترنت. فمثلاً في تونس، وبعد الثورة التي حصلت، قامت بعض الهيئات الحكومية بتأسيس صفحات على "الفيسبوك" و"تويتر" بهدف التواصل مع المواطنين وتمكين الأفراد من إيصال آرائهم، وتمكينهم من الاتصال السياسي، والمشاركة السياسية في اتخاذ القرار وتسيير الشؤون العامة.

وتساهم هذه التطبيقات في وصول الأصوات المغمورة إلى المحافل الدولية، والى المنظمات الحقوقية والمهنية، ووسائل الإعلام الأخرى، التي تتناقل هذه الأخبار، بشكل يلفت نظر السياسيين والمسؤولين المحليين، ويشكّل ضغوطاً عليهم، ويجعلهم يولون اهتمامهم بهذه الأصوات

[73] محمد نصر مهنا، في تنظير الإعلام (الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩) ص ٤٦.

المحلية، وليس أدلّ على ذلك ما قامت به السلطات من حجب لبعض المواقع، ومنع بعض التطبيقات (الفيسبوك، والمدوّنات... الخل) في البلدان العربية التي اجتاحتها موجة التظاهرات بداية سنة ٢٠١١، خوفاً من قيام المواطنين بتقديم تغطية إعلامية لما يحدث في ظل غياب شبه كلّي لوسائل الإعلام التقليدية، كما ان احتكار وسائل الإعلام من طرف السلطة في بعض البلدان، قد ساهم بشكل كبير في إقبال الأفراد على المشاركة في العملية الاتصالية والسياسية عبر تطبيقات الإنترنت البديلة. وفي هذا السياق، يقول الكاتب يوشاي بنكلر إن "انغلاق وسائل الإعلام التقليدية، وعدم سماحها ببروز الرأي المخالف من جهة، وظهور البيئة الرقمية ووسائل الإعلام الجديدة من جهة أخرى، جعلت الأفراد يتحولون من متلقين سلبيين، إلى مشاركين نشطين في الفضاء العمومي[74]. ولهذا، فإن هذه الوسائل الجديدة تمنح الأفراد فرصة للمشاركة في العملية السياسية، ولو جزئياً، من خلال التأثير في اتخاذ القرارات، بل والتأثير في مختلف المجالات، بفعل اتسامها بالجرأة في الطرح.

وقد طرح البعض فكرة "المشاركة الديمقراطية للأفراد في العملية السياسية، التي أصبحت ممكنة عبر الفضاء الافتراضي وأشكال صحافة المواطن المتاحة لهم. و"اعتبر الكثير من المتتبعين أن الأثر الاجتماعي البارز للإنترنت هو قيامها بتطوير العملية الديمقراطية. ففي الوقت الذي نجدد مشاركة الجماهير في تراجع مستمر، يرى الكثير أن تكنولوجيا الاتصال ستعمل على الربط بين الحاكم والمحكوم(...). ومن الأكيد أن تكنولوجيا الاتصال تسهم في بروز ممارسات ديمقراطية جديدة، على غرار تمكّن الأفراد من الاطلاع على وثائق حكومية أو زيارة المؤسسات السياسية والانتخابية، أو إجراء نقاشات جماعية عبر مختلف التطبيقات الإلكترونية"[75]، أو التواصل مع صانعي القرار من السياسيين والإداريين، وهو ما يجعلها تقريباً الوسيلة الإعلامية الوحيدة إلى حد الآن، التي تجعل أفراد الجمهور يتخاطبون مع صانع القرار، ومع السياسيين، بشكل مباشر. ولدينا كثير من الأمثلة عن قيام سياسيين (رؤساء، ووزراء...) بإنشاء موقع خاص بهم، وفضاءات اتصالية (مواقع التشبيك الاجتماعي، والمدونات...) من أجل التواصل مع المواطنين. ففي تونس، على سبيل المثال، قامت الحكومة الانتقالية في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بفتح صفحات لبعض هيئاتها الحكومية، لتسهيل التواصل مع المواطنين، والشيء نفسه حدث في عدة بلدان عربية أخرى.

---

(74) Benkler, Ibid, P. 212.

(75) Stephen lax, "The Internet and Democracy," in: Dabid Gauntett, Rewiring Media Studies for the Digital Age (London: Arnold, 2000), P. 159.

ولذلك، فإن الواقع الحالي في البلدان العربية يبيّن أن الأفراد تزداد قدراتهم على امتلاك وتبنّي أشكال جديدة من أشكال صحافة المواطن، ونشر مضامينهم بسهولة. وأثبتت هذه الأشكال في كثير من الأحيان قدرتها على المنافسة والصمود في البيئة الإعلامية المليئة بوسائل الإعلام المختلفة الأنواع. وعموماً، يكن القول ان "تطبيقات صحافة المواطن من الوسائل التي جسدت حرية التعبير من خلال تمكين مشاركة الأفراد بآرائهم ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية[76]. وقد ثار "الجدل حول مدى ما يؤديه الاتصال من خلال الإنترنت من توسيع اتصال المواطنين برموز النظام السياسي، ومدى تغيّر نماذج التأثير بين النخبة والجماهير، ومدى صحة النظريات القائمة في شرح فعل الاتصال بين المواطنين والحكومة"[77]. وما حدث في البلدان العربية بداية عام ٢٠١١ من حراك سياسي إثر التظاهرات، وما تبعه من ظواهر اتصالية وسياسية جديدة، دليل على ضرورة إعادة النظر بتصوراتنا ونظرتنا إلى العديد من المفاهيم القائمة.

## ٣ – الإعلام.. تأثير غير مباشر على السياسة

السؤال عن العلاقة بين الميديا والسلطة السياسية مطروح أكثر من أي وقت مضى، والامثلة كثيرة من مثل صدور قرار سياسي بتسمية المشرف على التلفزيون الرسمي الفرنسي مثلا من قبل رئيس الجمهورية، وتسرب الشخصيات التليفزيونية ونفوذها إلى الحكم الايطالي، أو عدم احترام الحريات الصحافية في روسيا على نحو مثل الاغتيال التراجيدي لآنا بوليتكوشكاي ( ANNA politokovskaïa) في العام ٢٠٠٦. لكن هذه الأمور وغيرها غذت الخوف من نشوء إقطاع إعلامي متزايد لصالح السلطة السياسية.

ومصطلح الميديا الجديد يستخدم غالباً بشكل تجريدي من دون التمييز في الوقائع المتضاعفة التي يغطيها هذا المصطلح.

إذاً السؤال يطرح أولاً حول طبيعة النظام حيث تعمل وسائل الإعلام لتبيان أثر فاعلية الجريدة أو الإذاعة أو الشاشة وعما إذا كانت أكثر فاعلية بإدارة سلطة سياسية ديكتاتورية.

---

(76) Shaun Sutton, "The My in Ohmy News. A Uses and Gratifications Investigation into the Motivations of Citizen Journalists in South Kore," P. 12.

(77) مهنا، في تنظير الإعلام، ص ٤٦ – ٤٧.

بينما في البلدان الديمقراطية حرية التعبير مبدئية ووسائل الإعلام تستطيع بالحد الأدنى أن تمارس دوراً جوهرياً بالكشف عن الفضائح وتفرض معارضة بوجه السلطات. نستطيع مع ذلك أن نطرح السؤال عن حرية التعبير وعما اذا كانت تشكل رافعة حقيقية للتأثير على المستوى السياسي[78].

وإذا حصرنا تأثير الإعلام في السياسة وفي الدائرة الديمقراطية يجب أن نحرص على الرؤية في الوسائل الإعلامية تلك أجساماً مقتطعة، ومستقلة، وعلى الرغم من الرسالة الخاصة، فالإذاعات والتلفزيونات والصحافة المكتوبة هي أيضاً مشاريع اقتصادية، مع التزامات مادية وهاجس المردودية الاقتصادية، وقراءة ايضا في موقع ودور المتلقي وإعجاب الآخرين في المنتج الاعلامي .

وخلف هذه المشاريع يوجد رجال ونساء لديهم أفكار، يحاولون "حياكة علاقات مع السياسيين الذين يحاذونهم باستمرار وبانتظام".

حتى الميديا الحرة، هي ميديا مستقلة بشكل مطلق وبمنأى عن التأثير الاقتصادي والسياسي والتحريري.

في فرنسا مثلاً، قليلةٌ هي الصحف التي لا ترتبط بمجموعات اقتصادية أو سياسية أو حتى إنسانية. وما خلا الميديا الرسمية، كل وسائل الإعلام ترتبط بالمعلنين لتحافظ على توازناتها المالية.

حتى بعض الصحف التي لا يرتبط وجودها بالإعلان، عليها أن تحافظ على الحد الأدنى من القراء. والسؤال، على الرغم من التعارضات الاقتصادية والسياسية، هل تؤثر وسائل الإعلام في عمل السياسيين وفي السياسة بشكل عام؟ والسؤال الأكثر تركيزاً مَن يؤثر في مَن؟.

يجب التمييز هنا بين الإعلام على المستوى الوطني والإعلام على المستوى الدولي. وهذا ليس بالأمر السهل كميديا تؤثر في الرأي العام على المستوى الدولي باستثناء وسائل الإعلام الأميركية، التي لديها القوة المهيمنة. فاينانشال تايمز على سبيل المثال، تشكل أداة مرجعية في بيئات رجال الأعمال الدوليين. بعض القضايا الإعلامية والأزمات تتسم أحياناً بقيمة مضافة عالية ويكون لها صدى عالمي. ومثال على ذلك الموجة الإعلامية حول مسألة الاحتباس الحراري التي كانت الأساس في التئام قمة كوبنهاغن.

السؤال الأكثر حدة هو في المساهمة الإعلامية الوطنية حيث وسائل الإعلام لها تأثير على الأجندات السياسية.

---

(78) Jérôme Clément "Une influence plutôt indirecte sur la politique"
Armand colin/ revue internationale et stratégique 2010, n° 78
.<http://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2010-2. page 75.htm>

تاريخياً نجد نماذج واضحة من التأثير المباشر لوسائل الإعلام على السياسة، نذكر منها فضيحة ووترغيت في العام ١٩٧٢ والتي أدت إلى استقالة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون. وفي فرنسا نموذج مانيفست "٣٤٣" الذي وقعت عليه في العام ١٩٧١ شخصيات مثل أريان منوشكين، كاترين دونوف وسيمون دوبوفوار والذي قاد في وقت قصير إلى إقرار قانون حق الإجهاض..

هذا التأثير المباشر للميديا على اعادة تموضع المواقع السياسية بقي استثنائياً. إلا أن التأثير غير المباشر كان أكثر حضوراً، وهذا يعود لعدة أسباب منها الرغبة بالاهتمام بالميديا وبالمعرفة التي تعتبر هدفها الأساسي، إضافة إلى إجراء قراءة وافيه، وبالنهاية، التأثير في عدد مهم من المهتمين بالشأن الإعلامي أو السياسي.

وللوصول إلى هذا الهدف عادة ما تطرح مواضيع فيدرالية عابرة للحدود لإثارة اهتمام العدد الأكبر من الرأي العام الداخلي والدولي .. إذا وسائل الإعلام والسياسيين والرأي العام في معركة واحدة هي الأفكار.

وتلعب الميديا بدورها دور المراة لأفكار المجتمع والريادية أحياناً في طرح أفكار سياسية من جهتها.

تلعب وسائل الإعلام دور "الحارس المجنون"، السياسي عبر تأكيد الأحداث وتوضيحها أو نقضها.

ولوسائل الإعلام عين نقدية وإخبارية للأحداث السياسية ما يفرض على فاعليها التحرك على نحو مختلف.

قضية "كلير ستريم" في فرنسا، وقضية "لوينسكي" في الولايات المتحدة الأميركية، تؤشران إلى وزن المعارضة التي تمثلها الميديا للسلطات السياسية الحاكمة. الأثر الإعلامي على أهمية ما يقدمه عن صورة السياسيين وعلى الوزن السياسي لهم بالمستقبل.

رجال السياسة يسعون إلى أكبر شعبية من خلال إغراء وسائل الإعلام والظهور المتكرر في المشهد الإعلامي، تصل إلى حدود الشعبوية لدى بعض رجال السياسة في فرنسا. وعلى نحو مغاير لصورة الرئيس الأميركي كيندي في العام ١٩٦٠، يظهر رجال السياسة بشكل متواصل في وسائل الإعلام مستخدمين الصورة المرئية ليؤكدوا استعادة تأثيرهم على الآخر وليس ضده.

إذن العلاقة بين الإعلام والسياسة هي في حركة ثنائية. صورة رجل السياسي تشكلها الميديا، ورجل السياسة يشكل صورته في وسائل الإعلام، ومن الصعوبة بمكان معرفة مَنْ يؤثر في مَنْ؟

– ثم هناك تأثير الأعمال المرئية – السمعية على عقلية أو ذهنية السياسي والناس معاً، كالتأثير الصادم الذي تركه المسلسل الأميركي التلفزيوني "دالاس" على شعوب في المنطقة العربية (الشعب المصري). فللتلفزيون دور حاسم في المجتمعات الديمقراطية. ولوسائل الإعلام دور في التأثير على عقلية المواطنين وتقديم المعرفة والإرشاد لهم.

مسلسل "٢٤ ساعة" (24.Heures) كان واحداً من أوائل المسلسلات التي قدمت مشهدية وصول رئيس أميركي أسود إلى البيت الأبيض لدرجة طرح معها السؤال: هل كانت انتخابات باراك أوباما ممكنة من دون تلك المسلسلات التي حضّرت عقلية الناس لهذا النوع من التطور في المجتمع أو الاجماع العام؟

ثم هناك التطور التقني الذي يشهده الإعلام الرقمي ولا سيما منه الإنترنت الذي قلب كل التطبيقات الاجتماعية والثقافية وأشكال الاتصال ومن بينها الاتصال السياسي. رجال السياسة يبحثون عن استعادة دور الرقيب على الأفكار بواسطة التقنيات الجديدة وباستخدام هذه الميديا الجديدة ووسائل الاتصال الحديثة. ويبحثون، كما يشير دومينيك وولستون، عن "الهرب من هيمنة الصحافيين" التقليدية، باستخدام التقنيات الحديثة والتواصل مع الرأي العام.

سكرتيرة الدولة للشؤون العلمية والاقتصادية والاجتماعية والرقمية في الولايات المتحدة الاميركية ناتالي كوسكيوسكو موريزيه (Nathalie Kosciusko–Morizet) تغذي باستمرار حسابها على تويتر. الرئيس الأميركي باراك أوباما، له نحو مليون متابع على الفيسبوك (٢٠١٠) ويتواصل معهم باستمرار. جدلية وسائل التواصل الحديثة في البيئة السياسية ظهرت أكثر مع الرؤساء الفرنسيين الجدد. فموقع مشجعي سيغولين رويال لعب دوراً أولياً في ترشيحها ممثلة للحزب الاشتراكي في فرنسا. كذلك الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، طوّر موقعه على الإنترنت عبر "NSTV" الموقع الذي يظهر حركة المرشح للانتخابات الفرنسية.

وهذا الاتجاه برز أيضاً في فرنسا في العام ٢٠١٤ مع التدفق الإعلامي الرقمي، على الرغم من الموانع التي وضعت أمام الثنائي آلان جوبيه ودومينيك شتراوس فان، والدفع باتجاه تطوير الأدوات السياسية لوسائل اتصال مهمة حديثة في العملية السياسية.

هذه النقطة الأخيرة تطرح تساؤلات كبيرة بالنسبة إلى جمهور وسائل الإعلام أو الجمهور الذي تطوله وسائل الإعلام، كذلك رجالات السياسة، وأحياناً هؤلاء يجدون أنفسهم في هذا "التيار النشط"، ولا يدركون أن ثمة معلومات لا تصلهم أحياناً.

الصورة التي تظهر ساركوزي أمام حائط برلين والتي وضعها على بروفيله في الفيسبوك تؤكد ذلك. وقد أرّخها الرئيس ساركوزي بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩، ولكن ذلك أثار جدلاً حول التاريخ الحقيقي لالتقاط الصورة والتساؤل عما إذا كان ساركوزي يحاول أن يكتب تاريخه من جديد؟

والسؤال يطرح كيف أن القراء سيتمكنون في المستقبل من اعطاء رأيهم الواضح في غياب صدقية وسائل الإعلام فيما ينقل إليها[79]. هنا الخطر الحقيقي من قيام لغط بين المعلومة التي تأتي من هواة على الإنترنت ومن المعلومة الواضحة والمهنية الصادقة.

وفي الوقت الذي تجعل فيه وسائل الإعلام الحديثة الحدود والمعلومات المركزية تهتز، نرى أن فكرة وسائل الإعلام تصبح مادة للنقاش مجدداً، ويطرح سؤال ما إذا كانت الإنترنت تنقل معلومات دقيقة لصحافيين محترفين أم تقدم على قاعدة يستطيع أي كان التعبير من خلالها، أي من خلال موقع على تويتر أو أي موقع على الويب؟

هل يمكن أن نعتبرها حينها وسائل إعلامية؟ هل أن هذا الانقلاب في وسائل الإعلام سيقودنا إلى واقع عدم الايمان أو الحاجة إلى وسطاء إعلاميين محترفين أمام واقع أن كل إنسان أصبح يعتبر نفسه إعلامياً مهنياً.

الصورة الشهيرة التي بثت على الإنترنت للشابة نيدا (Neda) عام ٢٠٠٩ خلال الثورة الخضراء في إيران، والتي جابت العالم كله في دقائق قليلة، هي مثال على هذه الفوضى الإعلامية التي تحصل من دون أي رقابة.

هل نحن أمام خطر اختفاء وسائل الإعلام المهنية؟ والتي ستفتح الباب واسعاً أمام حرب من نوع آخر، حيث يجد المواطن نفسه آلة يستخدمها رجال السياسة والتجار والاقتصاديون والهواة من كل نوع. لأن دور وسائل الإعلام في الواقع كان بالأساس ضد السلطات ويقدم معلومات أكيدة وواضحة تخدم المجتمع، من خلال إقامة الجسر النقدي للأفراد، والذي كان يعتبر أساسياً لعمل ديمقراطي جيد وإيجابي.

[79] op.cit Jérome Clement P77

**الفقرة الثانية:**

# أثر العولمة في الإعلام: وسائط وأدوار

## ١ – آثار اجتماعية واقتصادية واجتماعية

تتّجه الدراسات الإعلامية المعاصرة في منظوراتها السوسيولوجية إلى مقاربة الأدوار المتنامية للوسيلة (Media) ومصادر المعلومات المفتوحة – المدوّنات والأدوار الاجتماعية والبراديغم (Paradigm) لنقل التأثير السوسيولوجي السياسي والحاجة إلى ممارسة السياسة ومسار الفصل السياسي في عملية التغيير ومسار البناء السياسي للدولة والعلاقات الدولية.

هذا يعيد النظر في المقولات القديمة التي صنّفت الوسائل إلى أدوات باردة وساخنة وفق الرؤية الماكلوهانية. والسؤال هل تستطيع الأدوات النظرية والمنهجية في المحتوى أن تواكب التطور المتسارع في الوسيلة في ظل سطوة الثلاثية "السريعة والآنية والمؤقتة" وفق رؤية "ألفن توفلر" (Alvin Toffler)[1].

ويذهب أنتوني غيدنز إلى تأكيد محورية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في توسيع نطاق تداول المعلومات السياسية، ما يعطيه أبعاداً جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي[2].

فموقع "الفيسبوك" استطاع أن يضم ملايين المنخرطين وملايين المقالات في القضايا كافة، وهناك ترجمات للويكيبيديا إلى ٢٥ لغة. ومن خلال تحليل توظيف وسائل الإعلام وتقنياتها يلاحظ تولّد ديمقراطيات وألوان ومسارات جديدة بدأت ثمارها بثورة زهرية في جورجيا، لتصل إلى الثورة البرتقالية في أوكرانيا، وثورة السوسن في قيرغستان[3] ثم ثورة الياسمين في تونس(...).

الثورة الرقمية لعبت دوراً كبيراً في الممارسات الديمقراطية وفي التواصل بين البشر، أفرزت التوجه نحو اللامركزية، ونحو العالمية على حساب القوميات المحلية، والتوجه إلى

---

(1) Alvin Toffler, La troisième vague, hard de l'Anglais, Par Michel deuts, gallimard, Paris, 1988 p.632.

(2) محمد سعد أبو كامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، دار الفكر الجامعي ٢٠١٠ ، ص ٨٢.

(3) بشير عبد الفتاح، قيرغستان، ثورات الديمقراطية تجتاح آسيا، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام القاهرة ١٨ أبريل ٢٠٠٥ .

إلغاء التخصيصية، وإلغاء العديد من الوسطاء في العملية وصل إلى مستوى مخاطبة كل مواطن على حدة[4].

أعطت تقنية الاتصال بُعداً جديداً هو "الديمقراطية الإلكترونية" وشكّلت ما يسمّيه "هنري ثورو" العصيان المدني الإلكتروني، عبر القيام بإرسال الأمن الرسائل الاحتجاجية لغرض سياسي وعبر محادثات سياسية وتكوّن الرأي المناهض لقضية ما.

أدى هذا إلى انحسار الإعلام التقليدي وبروز ما سماه سلطة خامسة بارزة عبر حزمة معقدة من التفاعلات الرقمية في الفضاء المعلوماتي الفيزيائي التقليدي والعقلي والمعلوماتي الحديث[5].

لقد ساد مفهوم السلطة الرابعة في القرن التاسع عشر والعشرين، مفهوماً رقابياً على السلطة الأخرى، وأخذ يتلاشى مع ظهور الإنترنت، الشيء الذي غيّر كثيراً وأجبر الصحافة التقليدية على إجراء تغيّرات هيكلية للبقاء والمنافسة مع تناقص أرقام التوزيع، وتضاؤل الإيرادات وخسارة كبريات الصحف الغربية لا سيما البريطانية منها من هذا التحوّل التكنولوجي، وباستثناءات قليلة حافظت معها صحيفة "الديلي تلغراف" على حجمها إلى الآن[6].

وزاد هذا التوسع بمقدار أكبر مع دخول هذا الإعلام الجديد مصطلح "السلطة الخامسة" وما سيستعاض عنه بمصطلح "الشبكات الاجتماعية" في الأزمات السياسية للدول، بحيث شكّلت سلطة الإعلام هذه عامل ضغط أكثر في الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية ٢٠٠٨، وكذلك في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، وفي حرب غزة وفي أزمة الرئاسة المصرية لفترة ما بعد حكم الرئيس حسني مبارك[7].

وانتقلت هذه الشبكات الاجتماعية إلى تحمل مسؤولية أن تكون مصدراً للمعلومات وأشرطة الفيديو، وشهادات الناس. فالمواطن الإعلامي لجأ إلى تصوير الأحداث على هاتفه أو كاميرته، حتى باتت مؤسسات إعلامية كبرى مثل الـCNN، وBBC تأخذ قدراً كبيراً من

---

[4] جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، المكتبة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٩، ص ١١١ .
[5] منذر سليمان، الإعلام – السلطة – المال – مثلّث النفوذ وخطاب الصورة، مجلة المستقبل العربي – جانفي ٢٠١١، ص ٦١ .
[6] فضل محمد البدراني، الأخلاقيات والإعلام، مجلة المستند العربي – عدد مارس/آذار ٢٠١١، ص ٧٦ .
[7] المرجع السابق – ص ٧.

المعلومات على التويتر وعلى الـ"يوتيوب" وعلى سبيل المثال طلبت الـCNN من مستخدمي "تويتر" أن يُدلوا برأيهم في مدى نجاح التظاهرات في تغيير مسار الأوضاع في إيران مستقبلاً[8].

الإعلام الجديد (New Media) أو إعلام الجميع (Sociap Media) وإعلام المواطن (Citizen Media) مصطلحات تشير إلى مجموع النشاطات التي تدمج بين التكنولوجيا الحديثة والتفاعل الاجتماعي.

وبحسب برومان وكريس ويليس فإن صحافة المواطن هي نشاط المواطنين يلعبون خلاله دوراً حيًّا في عملية جمع وتحرير وتحليل الأخبار عبر معلومات دقيقة وموثوق بها ومستقلة تستجيب لمتطلبات الديمقراطية[9].

وبهذا يرى الباحثان أننا في بداية الحقبة الذهبية للصحافة وخمسين بالمئة من الإنتاج الصحافي يستمر بواسطة المواطنين بحلول عام ٢٠١٢.[10]

لقد وفّرت الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لحركات الاصلاح والتغيير إمكانيات جديدة في مجال النضال السياسي والاجتماعي لم تكن موجودة من قبل، من خلال تسهيل الاستجابة للأحداث السياسية والرد السريع على الأحداث، ومن خلال تشويش أفكار الحكومات القمعية وخلخلة استراتيجيتها. بحيث لم تعد القوى الكبرى حتى تستطيع أن تحدد أهدافها بدقّة، أو تصوغ تكتيكاً فعّالاً. وهذا التشويش الفكري والاستراتيجي شلَّ قدرة القوى السلطوية والقمعية، في مواجهة قوى لا يعرف من يقف تماماً وراء حركاتها الاحتجاجية مع تغيّر مفهوم التظاهر والاحتجاج بفعل الإنترنت، وانتقال أي نشاط محلي إلى ظاهرة عالمية حيث تتوارد الرسائل من جميع أرجاء العالم لتأييد موقف سياسي معيّن أو الاحتجاج على آخر.

منذ عام ٢٠٠١، وضع مائة ألف شخص من مختلف الأوطان والأديان، خلال أيام معدودة، مذكرة مرفوعة إلى مندوبة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبر الإنترنت تطالب

---

[8] المرجع السابق (ص ٨ – ٩).

[9] The media (http: www.hypergeue.net.

[10] عباس مصطفى صادق، التنظير وبناء المفاهيم حول الإعلام الجديد، مؤلفات المؤتمر الدولي: إعلام جديد، تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، منشورات جامعة البحرين ط١، ٢٠٠٩، ص ٣٤ .

بمحاكمة آرييل شارون قبل وفاته بجرائم الحرب التي ارتكبها العام ١٩٨٢ أي أثناء الغزو الاسرائيلي لبيروت. هذه الصيغة الجديدة للاحتجاج تعد ثمرة من ثمرات الإنترنت وتفيد من الإمكانيات التي يوفرها. وقد دعاها بعض الباحثين "الديمقراطية الإلكترونية" و"المجتمع المدني العالمي الإلكتروني" وتغيّرت المعادلة القديمة للنضال السياسي في الستينيات والسبعينيات في القرن العشرين[11].

هذا التوجه نحو الديمقراطية وتقرير حق الحصول على المعلومات بدون تدرّج أو هرمية أو مركزية أو تسلّط، يشكل تغييراً جذرياً على كافة الأصعدة، خاصة الصعيد السياسي الاجتماعي.

وسعى الإعلام البديل إلى تحقيق التعددية والتنوع على مستوى الشكل والمضمون في تغطية مختلف القضايا. ذلك أنَّ الممارسة الديمقراطية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة الإعلام، كمحرك رئيس في ترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتنميتها، (ثمة من يخالف) لا سيما أن الديمقراطية هي سبيل نشوء الإعلام وتطور مفاهيمه واقرار سلطاته المجتمعية[12].

أدّت التغيرات التكنولوجية والاتصالية إلى إحداث حزمة من التحولات، ليس على مستوى اختصار المسافات وحسب، بل في النظر إلى وسائل العالمية، لأنها تصبح في عشية وضحاها، وكأنها صحف ووسائل إعلام محلية أو وطنية. وهكذا أصبحت مجلة دير شبيغل الألمانية التي أذاعت تقريراً عن تورّط عناصر من "حزب الله" في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري مصدراً نادراً للمعلومات والتعليقات، وكذلك الأمر صحيفة السياسة الكويتية نقلاً عن محطة M.B.C الكندية التي تحدثت عن القرار الاتهامي الذي أصدره القاضي الكندي دانيال بيلمار المدعي العام لدى المحكمة الخاصة بلبنان يوم الاثنين في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠.

أدى الاختلال في تدفق الأخبار، أو الإعلام وفي الاتجاه الواحد، إلى البحث مجدداً عن "نطاق قانوني" يسمح بحماية الحريات الشخصية وحقوق الأفراد" على حدّ تعبير مصطفى

---

[11] ثريا أحمد البدوي "الإعلام والمواطنة في مصر": تغرير أم تهديد" بحث مقدّم لمؤتمر الرابطة الدولية لبحوث الإعلام والاتصال: المنعقد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأميركية ٢٣ – ٢٨ يوليو ٢٠٠٦، ص ١٠.

[12] فوزي هادي الهنداوي: "أثر الخطاب الإعلامي في القيمة الاجتماعية، الأكاديمية المفتوحة العربية ٢٠ آب/٢٠١٠ .

المعمودي الذي يطرح سؤالاً "مَن منّا لا يشعر بالحاجة إلى استعمال حق الرد"[13] في المستوى الدولي أمام حالات تدعو إلى الفزع".

وللإعلام مسؤولية كبرى في إرساء وتفعيل العملية الديمقراطية إذ انه يتيح للشعب، عبر المعلومات التي يقدّمها أن يعرف كيف تتصرف السلطات في المشاريع التي تلتزم تنفيذها وعندما لا يمارس الإعلام هذا الدور، فإنه يفقد الكثير من مصداقيته.

لا شك ان الإعلام الجديد، غيّر هذا النوع من الحرية، وهذا النوع من الديمقراطية من النوع الذي أدت الى تبيان هشاشة الأوضاع العربية والتي رفع عنها الغطاء.

يمكن أن يتمّ إبطاء حركة تلك القوى الناشطة، ولكن لن يستمر ولن يكون ممكناً وقفها بالكامل. وفي نهاية المطاف سيشهد الناس تغييراً في بنية الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مدفوعاً من ناحية بالانفتاح الذي هو بدوره نتيجة جانبية لعمل مئات القنوات الفضائية الإقليمية، ومن ناحية أخرى باقي تكنولوجيات الاتصال الجديدة. ولا شك أن التلفزيون سيشهد حركة صعود وهبوط لإثباته انه على حدّ تعبير إدوار موراو ( Edward Murrow) "أكثر من مجرد أسلاك وأضواء في الصندوق" فالتأثير التحرري الذي تمارسه أحدث القنوات المتلفزة، يمنح الثقة لأولئك الذين يعتقدون أن التلفزيون يظل، في جوهره وسيطاً مجدياً.

و"ما بعد التلفزيون"، يشكل الإعلام الجديد قوة أكثر ثورية و"صحافة المواطن" التي يمكن وصفها، في مستوى معيّن، بأنها نوع من صحافة المشاركة الشعبوية، تنتج للأفراج أن يلعبوا الدور الذي يلعبه مزوّدو المعلومات التقليديون مثل المؤسسات الأخبارية الكبرى والمدونات – المكتوبة على الفيسبوك أو تويتر، أو منها التي يستخدم الفيديو – تخلق مجتمعاً يمكن تحريكه، عبر التأويلات الانطباعية للأحداث بشكل فوري.

ويمكن أن يقع تضخيم آثار هذه الرسائل عندما تتجه وسائل الإعلام التقليدية أكثر فأكثر لأخذ المعلومات من المدونات وإعادة نشرها على نطاق واسع.

---

[13] مصطفى المعمودي، النظام الإعلامي الجديد وتطبيقاته في المنطقة العربية، المستفيد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ٩٥

.

إن الكمية في حدّ ذاتها لها قيمة، ولا سيما المدوّنات ذات المحتوى السياسي بشكل خاص... وهذا يعني انه من المحال الاطلاع على كل شيء، ولكنه يعني أيضاً أن بعض المواد ستجد طريقها حتماً إلى الجمهور، مهما كانت قسوة الإجراءات المبذولة لوقفها.

والاعتماد على الإعلام التقليدي ستكون له آثاره الاقتصادية على صناعة الأخبار التي تعيش بطبيعتها وضعاً غير مستقر. فما الداعي للاعتماد على مؤسسة إخبارية متّهمة بالانحياز في الوقت الذي يمكنك أن تحصل ذاتيًّا على الأخبار وبذلك الاكتشاف الفردي المستقل؟.

وأصبح بالإمكان ضمان مستوى معيّن من الاستقلالية، ولقد تراجعت الثقة منذ سنوات في المعلومات التي تقدّمها وسائل الإعلام التقليدية. وستؤثر هذه المتغيرات في مسار تدفق المعلومات، والأرجح ينبغي على هذه الثورة الإعلامية أن توفر ضمانات ببقاء قوة التنوع. والمهم اختبار ما يستحق هذا الاهتمام.

وسيكون من الصعب التكهّن بحقيقة الأثر الذي سيتركه ذلك في السياسة الدولية. فبعض الجماعات قد تختار الابقاء، عبر مجتمعاتها الافتراضية مغلقة نسبياً، وتحترم أدوات الإعلام لأغراض النقاش الداخلي بين مكونات تلك المجتمعات والفاعلية في نموذج تقنية "الواتس آب".

لقد انتقل الصراع من الصراع على الثروة الزراعية إلى الإنتاج أساس الثورة الصناعية والأفكار التي سادت تلك المرحلة ومثّلت أفكار الامبريالية والبعض أطلق عليها الأفكار الاستعمارية في زمانها. انتقل الصراع إلى من يملك المعلومات وبتقدّم واضح للثورة المعلوماتية، مع العلم أن مجتمعات عديدة ما زالت عند الثورة الزراعية والصناعية.

ما الذي تغيّر؟ من السيطرة والهيمنة عبر السيطرة على البحار ومصادر الإنتاج. والمقصود الهيمنة الأميركية على المعلومات وحيث تملك إمكانيات كبيرة وحصرية في إعطاء المعلومات أو حجبها، فيما يسمى اليوم حرب المجال.

الثورة التكنولوجية أضافت بُعداً جديداً: بحراً وجوًّا وفضاءً مع الثورة الرقمية.

اليوم نتحدث عن "الواتس آب" و"الفيسبوك" في مرحلة التغيير والتواصل بين الناس وكيف يمكن للفرد أن يعمل على هذا التواصل من دون وظيفة محددة.

والتواصل اليوم أكثر من أن يكون اجتماعيًّا، هو تواصل حتمي بمجرد أن يكون الفرد متوفراً على الويب فهو مجبرٌ على لغة التواصل دون التلاقي الجدّي.

مع هذا التقدّم في الثورة الرقمية اقترب الإنسان من الآلة كما اقتربت الآلة من الإنسان أكثر عبر لوحة المفاتيح أو عبر الكيبورد.

هذا بُعدٌ جديد سوف يؤدي إلى تغيير جدّي على مستوى التسلح وإعادة توزيع الثروة والمال، وعلى نحو تعديلات مهمة بدأت تظهر في الصين تحديداً ودول آسيوية أخرى.

فالثورة الرقمية نفسها خلقت الطائرة من دون طيَّار والتي تحمل قنبلة موجهة ذكية لا تتورّع أن تخترق سيادة الدول.

هذه تكنولوجيا من شأنها أن تغيّر معالم الحرب نفسها، وتغيّر في هدف الإنسان لجمع المعلومات أو تخزينها أو تحويلها إلى مونة واستعمالها كسلاح حتى.

وهذا يعود بنا إلى ما قاله ميشال فوكو عن المعرفة: "لممارسة الفرد السلطة عليه أن تكون لديه معرفة متوفرة ومعرفة جديدة يستعملها". وأكثر من ذلك عليه اختبار تحويل تملك المعرفة إلى فعل تغييري وبطرائق مختلفة. وفيها تجاوز مفهوم مارشال ماكدونالد عن الصورة التي هي الرسالة. فالعالم متواصل افتراضياً مع سرعة تحويلية تتجاوز نسبة ٣٥% من مستخدمي شبكات التواصل الحديثة.

ومع عصر الداتا الكبيرة "Big Datta" هذا والربط ما بين المعلومات، ما سيؤدي إلى الابتكار والأفكار الجديدة تماماً كما ذهب إليه ريجيس دوبريه "الأفكار هي التي "تَشغَل العالم" مع الفارق ان وكالات الاستخبارات العالمية لا سيما الأميركية منها هي التي تجمع هذه المعلومات والكومبيوتر تحت غطاء كلمة واحدة معنونة "الإرهابي" ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وهذه الخروقات الإلكترونية لا تتوقف عبر معارك تقنية أفقية شاملة في توسع خاص لمستخدميها وأحياناً في توسع عمومي يخدم أغراضاً أمنية وسياسية ومالية.

التوسع، وهذا ما قد يفسر الصفقة بين مؤسّسي شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وشبكة "الواتس آب".

وفي حين تجني شبكة الفيسبوك نحو ١٠٠ مليار دولار، تجني الواتس آب نحو ١٨ مليار دولار.

مع ذلك من شأن هذا التعاقد على شراء "الواتس آب" أن يزيد أو يضيف ٤٠٠ مليون من مستخدمي الواتس آب إلى ١,٤٨٤ مليار مستخدم لشبكة الفيسبوك، والواتس آب يشهد بسرعة توزيع رهيب بقيمة تقريبية نحو ٤٧ دولاراً للمستخدم الواحد. علماً أن شركة الواتس آب شركة متواضعة لا تضم أكثر من عشرين موظفاً و٢٠% من أرباحها تعود إلى شركة "Apple" (آبل). وتم شراؤها من قبل شركة الفيسبوك منعاً لغوغل وميكروسوفت من شرائها. ذلك أن مستقبل الفيسبوك، هو مستقبل التواصل بين أفراد العائلة وحيث تبيّن أن الناس تفضل التواصل ضمن مجموعات صغيرة وحميمة، ومع دمجها مع الفيسبوك لتحقيق فكرة تواصل جديدة.

هذا يظهر مستعمرات بمليارات الدولارات لها تأثيرات مهمة جداً في إطار الثورة الصناعية الجديدة وفي البعد السياسي والاجتماعي والأخلاقي الذي يلعب دوراً مهماً في تغيير العالم نفسه.

بالتأكيد أدى تغيّر المعطيات السوسيولوجية والتكنولوجية في المجتمعات المعاصرة وظهور وسائل الاتصال الجديدة إلى بروز محدودية كبيرة من قدرة المغتربات النظرية السابقة على تحليل وتفسير أدوار وسائل الاتصال الجماهيري وتأثيرها على الأفراد. ورغم مرور عقود عديدة على ظهور نظرية الأثر المحدود لوسائل الاتصال الجماهيرية، فقد حافظت هذه النظرية على نوعٍ من الجاذبية في دراسات الاتصال الجماهيري، مع ما يتعرض له نظرياً الأثر المحدود من انتقادات تتمثل بعدم قدرتها على تفسير الحالات التي يبدو فيها جليًّا أن وسائل الاتصال الجماهيري تقوم بدور كبير في التغير الاجتماعي.

يمكن القول اننا اليوم في بداية سياق ظهور نظريات جديدة حول أثر وسائل الاتصال سواء في شكلها التقليدي أو في شكلها الجديد ومن بينها نظرية الاطار (Framing theory) أي

مجموعة المفاهيم المجردة التي يستعملها الأفراد لتنظيم وهيكلة المعاني الاجتماعية للأحداث والرسائل[13]. وذلك من خلال مقارنة تغطية وسائل الإعلام وفحص الاختلافات في تلك التغطية والأطر التي تستخدمها النخب: السياسيون ووسائل الإعلام، وجماعات المصالح وما تؤدي إليه من مواقف وقرارات وسلوكيات[14].

ولوسائل الإعلام الحديثة آثار في الحقل السياسي بصيغة عامة وفي الممارسة السياسية بصفة خاصة. ولعل من أهم مؤثرات تلك الآثار دور تلك الوسائل في تقوية النشطاء (Activists) وفي ادخال الانتخاب الإلكتروني وما يترتّب عليهما من تفعيل المشاركة السياسية للأفراد. وقد ساهم إزدياد استعمال وسائل الاتصال الجديدة في تغيير جوهر العملية السياسية بصفة عامة، والتعبئة الاجتماعية في صفة خاصة[15].

من الأمثلة التي يجب الإشارة إليها ما وقع في اسبانيا من تظاهرات في ١٣ آذار ٢٠٠٤ عقب التفجيرات في مدريد ولجوء الاسبان النشطاء إلى تكنولوجيا الاتصال من أجل العصيان المدني السلمي، متّهمين الحكومة بالكذب حول منفّذي تلك التفجيرات. ويعد ما حصل في إيران نموذجاً آخر لاستخدام وسائل الإعلام الجديد. فبعد الانتخابات الأخيرة وانطلاق الاحتجاجات سرت المشاهد الملتقطة بواسطة هواتف المحتجّين النقالة وكاميراتهم. وقد تضمّنت تلك المشاهد المتظاهرين والجرحى، وحتى موت إحدى الايرانيات، الأمر الذي يشير إلى استخدام الرسائل الإلكترونية والمواقع والـ"بودكاستينغ" (Podekasting) من أجل مختلف أشكال النضال، وذلك بضمان تواصل سريع بين مجموعات المواطنين وجميع الأموال والضغط وبناء مجموعات أهلية ومنظمات.

وأشار دوغلاس شيلر في كتابه "New community Networks" إلى أن حوالى ٥٠٠,٠٠٠ من الأفراد يستعملون بانتظام مئات من شبكات الجماعات على الإنترنت في الولايات المتحدة الأميركية والعالم من مختلف المؤسسات المحلية (المدارس والجامعات والوكالات الحكومية

---

(13) Dennis chang and James N Druckman "Faming theory" Annual Review of political sscience, vol. 10 (2007). P. 106.

(14) المصدر نفسه ص (١٠٩) .

(15) أنظر Oscar Sarcia Luengo, "E – Activism: New Media and policat participation in Ewrope" confines (2 – 3 August – Decembre 2006) PP 66-67 P. 59.

أنظر: B2ett solaman "Iran: comment les images de la revolutions sont diffuses" OWNI (4Janvier 2010).

W. Lanbrem, Bennett, "New Media Power: the Interud and Global Activism in: Nick couldry an James Currzan eds. Critcaf Media, Studies (London: Rowman and Littefild Publishers 2003) P. 15.

الحكمية والمكتبات والمنظمات...) من أجل الاضطلاع بوظائف تمكّن الأفراد من التواصل والانخراط والقرارات المحلية وتنمية الفرص الاقتصادية المفتوحة أمامهم[16].

لقد تميّزت الفترة الأخيرة بتطوّر لافت للنظر للنضال الدولي الذي يتجاوز حدود الدولة الواحدة، من قبل التظاهرات الحاشدة، والحملات الدعائية المتواصلة ضد الشركات العالمية ووكالات التنمية وابتكار نظم المساءلة بوسائل الاتصال الحديثة وساهمت الإنترنت الحديثة في تحفيزها، الإنترنت والفيديو الرقمي والهواتف الخلوية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة التي خوّلت الأفراد إمكانية تجاوز اكراهيات الوقت والجغرافيا.

ومع الإقرار بهذه الأدوار المتزايدة لوسائل الاتصال الحديثة، وبتوسيع استخدامها من قبل النشطاء أكانوا محلين أم وطنيين أم دوليين، فالسؤال الذي يفرض نفسه يتعلق بتقييم أثر التعرض لوسائل الاتصال الحديثة في التعبئة والانخراط؟

ويشكل الإعلام الجديد تحدياً حقيقياً للأنظمة غير الديمقراطية التي تسعى إلى فرض رقابتها على استعمالاته المتصاعدة؛ فهو يتيح للمواطنين تداول انتقادات للأنظمة وبث صور حيّة لممارسات سلطاتها الأمنية القمعية ضد المعارضين. وقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام الكبير لمختلف الفعاليات: الحكومات والبرلمانات، الناخبين، الباحثين، المقاولات الصناعية.

تبيّن النظرية الاسلامية التاريخية عبر ربط الوسائل بالأهداف ان تطوير أدوات اتصال جديدة تستدعي من النظم القائمة وضع سياسات أكثر ديمقراطية باتجاه تخفيف قبضتها على السلطة، ومنح مزيد من الحرية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد. الكل يذكر كيف كن الكاسيت الإذاعي، أي شريط التسجيل الإذاعي الصوتي. وكان وسيلة الاتصال التي أدت دوراً في تحقيق أهداف الثورة الاسلامية في إيران وهزيمة الشاه قبل ثلاثة عقود. والآن معركة ٢٤ مليون إيراني من مستخدمي "الفيسبوك" والإنترنت مفتوحة مع نظام الملالي الذي يحاول تقييد الحريات الثقافية في وقت تشير الاحصائيات إلى أن ٩ أشخاص من أصل عشرة إيرانيين مختلفون ثقافياً مع نظام المحافظين في طهران، ويأملون خيراً بتوجه روحاني وفريقه الإصلاحي. وجزء من معركة التحالف الدولي اليوم في مواجهة الاسلاميين المتشددين، هو الاستعانة بإعلام الاسلام المعتدل في مواجهة البروباغندا الإعلامية "لداعش" و"النصرة".

(16) Scott London: "civil Networks: Building communityon the Net" in: folf №2gaard composing Knowleledge: Reading for College Writers Bdedford SR. Martin's 2006) P656.

قبل ذلك قام الهاتف النقّال بدور بارز في أحداث الفيليبين وهزيمة الدكتاتورية فيها. وقبل ذلك بعقود، كان الزعيم النازي هتلر قد عزا هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى إلى استخدام أعداء ألمانيا الراديو بنجاح كبير في الدعاية الإعلامية، فعيّن وزيراً له غداة الأشهر الأولى من زمانه هو غوبلز، الذي أصبح وزيراً للدعاية/ إيذاناً بمولد علم الاتصال الحديث، وصولاً إلى موجات "الربيع العربي" حيث أدت التكنولوجيات الرقمية الحديثة دوراً فاعلاً في أحداثه من خلال الفضائيات والبث المباشر من الساحات والميادين على الفضائيات أو من خلال الإنترنت وأدواتها "فيسبوك" أو الـ"تويتر"، ما أدى إلى خروج الشعوب العربية إلى تظاهرت هزّت بعض الأنظمة القائمة وأسقطتها وبعضها الآخر ينتظر دوره.

لقد مكّنت الثورة الرقمية أو ما يسمّى "الإعلام الجديد" "New Media" من إيجاد إعلام شعبي يحمل رسالته مدعومة بالمواثيق الدولية وحقوق الإنسان، ومكّنت الثورة الرقمية من تدويل تلك الرسالة لتنطلق إلى أقاصي المعمورة، حاملة تطلعات الشعوب المقهورة وبرسالة جماعية قوية وعادلة هزّت سلطات استبدادية لطالما جرّدت مصطلح الشعب من حقوقه وإنسانيته.

ورأينا على المستوى العربي أو العالم الثالث كيف فقد المصطلح مضامينه الرئيسة بحيث أن وحدة الشعب عنت للأنظمة المستبدة القمع والتبعية والتعامل مع الناس كقطعان في استفتاءات واستطلاعات كمية لا تفارق نسبة الـ٩٩%، وكيف استبدلت الأنظمة هذا المصطلح "الشعبي" وأحلّت محلّه مصطلح الأحزاب والجماهير.

ومصطلح الجماهير كلمة فضفاضة جدًّا، وبدون أي روابط تقوم في ما بينها. كأنها مصطلح فوضوي أو فضفاض تضع فيه الأنظمة كل ما تريده.

كلمة الشعب، صودرت من قبل الأنظمة وجعلت جزءاً منها وليست جزءاً من الدول ككل.

كأن مفهوم الشعب كما أرادته الأنظمة هو إلغاء للدولة، إلغاء فصل السلطات، ذلك أن الأنظمة دمّرت كل الأدوات المدنية والسياسات الحزبية والتربوية التي تصنع مجتمعاً مدنياً يكون نواة لهذا المصطلح الواسع (الشعب).

لذلك صار هذا المصطلح مصطلحاً حزبياً، الجميع بدل الشعب. وعندما نقول الشعب بالمصطلح المعروف، والذي تعنى بدراسته اليوم مراكز أبحاث غربية، نعني الشعب الذي يتمتع

بالحرية والديمقراطية الدستورية، الشعب الذي ينتخب النظام ويسقطه وعنده وسائله الحزبية والنقابية والمدنية لممارسة فعل التغيير السياسي. لا النظام الذي ينتخب الشعب! صار المصطلح شعاراً من دون تفاصيل ووسائل وما عاد له علاقة بالواقع.

وإلا ماذا يعني شعار "أيها الشعب العظيم"! غير أنه عنى وعلى مدى عقود إشعاراً سياسياً ليتملك الشعب، بمعنى "أنا من أملك هذا الشعب وأصوّر له خياراته، وقد خُلق هذا الشعب من أجلي".

يبدأ هذا الشعار مع تسلّم السلطة من قبل حاكم ما وينتهي حين يغادر السلطة. والترويض المتراكم للشعب أفقده كل طاقاته الابداعية والتغييرية وكل طموحاته الدستورية. وهو ما عناه الشباب العربي بمواجهة "استبدادية السلطة الحاكامة أولاً وقبل الرغيف وأي شيء آخر.

ما اصطلح على تسميته الثورات العربية أعادت هذا المصطلح إلى أصوله، وأصالته، أي المطالب التي تقول بها الناس والحريات العامة والعدالة وإلغاء قوانين الطوارئ وفصل الدين عن الدولة، وإلاَّ كيف يمكن للشعب أن يكون شعباً إلا عندما يكون بمقدوره أن يختار الوطن والنظام الذي يريده والسلطة التي يريدها وطريقة الحياة التي يريدها؟ أما عندما يختار الحاكم الشعب أو ينتخب الحاكم الشعب، يكون قد انتهى مفهوم الشعب كمصطلح. ربما حان الوقت لمحاولة إعادة الشعب إلى الشعب، حتى في البلدان الديمقراطية الغربية التي تواجه موجات من الشعبوية اليمينية المتطرفة على حساب قضايا الناس الرئيسة. مع ذلك هذا المصطلح قد لا يشمل العالم الغربي الذي لديه دوله ومؤسساته وأحزابه ونقاباته ويمينه ويساره".

بخلاف الدولة العربية التي تعيش منذ ٥٠ سنة زمن اللادولة واللاشعب واللانظام ربما تعيش أكثر زمن السلطة، والسلطة غير النظام. أما في الغرب فإلى وجود رجال دولة، ورجال سلطة هناك الأحزاب والانتخابات والنقابات، وهناك الصراع الفكري والتعددية مع وجود تحفظات كثيرة على دور الإعلام ودور المال في اللعبة السياسية الكبرى. أيضاً في الغرب ثمّة تقاليد ديمقراطية وتداول في السلطة. فيما في العالم الثالث ومنه العالم العربي، ثمّة خلط بين الدولة والنظام والسلطة مع أن الثلاثة منفصلون عن القالب التوتاليتاري الذي عبّر عنه لويس الرابع عشر "أنا الدولة والدولة أنا".

وحقيقة الأمر ان الأنظمة التوتاليتارية العربية هي التي أتت بالقائد الذي اختزل الدولة والنظام والسلطة والشعب. وحيث لا يوجد شيء خارج إرادة هذا الحاكم أو ذاك.

وفي حين ينتخب رئيس جمهورية فرنسا السابق ساركوزي بنسبة ٥٤%، نرى أن شعبيته تسقط فجأة إلى ٢٢%، والأمر ذاته ينسحب على استطلاعات الرأي التي رافقت انتخاب أوباما في ولايته الأولى والثانية. وكذلك التدني الهائل في شعبية الرئيس الفرنسي هولاند أخيراً.

بمعنى آخر هناك في الغرب محاولة دائمة لصناعة دولة، وحيث الدولة لا تصنع مرة واحدة ومطلقاً، دور الإعلام متقدم في هذه المعادلة.

الأنظمة الاستبدادية وتلك الشمولية صنعت دولة أو دولتها إلى الأبد مما قاد إلى تحجّر وجمود مصطلح الشعب نفسه.

أيضاً في الغرب يجري الكلام عن دولة ما بعد الدولة مع العولمة التي عزّزت دور الشركات العابرة للقارات والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية، والإعلام الذي حلّ محل البرلمانات وحلَّ أحياناً مكان الديمقراطية أو الديمقراطيات الغربية، مما أضعف الدولة. وهذا ما يفسّر الأزمات المالية العالمية التي أظهرت وتظهر الدولة الغربية مهدّدة، بمعنى ان التطور التقني والاقتصادي والمصالح الإيديولوجية ونمو الشركات والمؤسسات الكبرى والمؤسسات الإعلامية جميعها تضاهي الدولة وتضعف الديمقراطية. ويحدث هذا التنافس ما بين الديمقراطية وما بعد الدولة.

والإعلام الجديد قد يكون حيّزاً مهماً في هذا المسار ليس بالضرورة حيّزاً إيجابيًّا، أحياناً يمكن أن يكون عامل ضرب الدولة والقيم الأساسية التي تقوم عليها: الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

## ٢ – الأثر في المجتمع المحلي والأثر دولياً في إطار الحوار والتبادل الدولي:

لا شكّ، رسّخت التحولات الدولية الأخيرة دور الإنترنت والشبكات الاجتماعية في الاحتجاجات السياسية المعاصرة. لكن ما الذي تُضيفه حقًّا هذه التكنولوجيات للحركات التعبوية أو حركات التمرّد المدنية السابقة.

أثبتت الاحتجاجات العديدة في الشوارع والميادين العالمية والعربية بما لا يدع مجالاً للشك ان طاقات التعبير والتنظيم والتعبئة المفتوحة عن طريق الإنترنت تلعب دوراً لا يستهان به في نشأة ونجاح بعض الصراعات الاجتماعية. وإذا كان من المتعجل القول – وهو ما أمكن أن يكون عليه الحال خلال شتاء ٢٠١١ – أن شبكات "تويتر" و"فيسبوك" قد صنعت الثورة في تونس أو في القاهرة، فإن دور "الواب الاشتراكي" في الحركات التعبوية الجماعية يستحق الاهتمام عن كثب.

لا يجب بلا ريب أن يؤدي الاعتراف بالإمكانيات التي توفّرها أحدث شبكات الإعلام والاتصال على اعتبار أن الأمر يشكل الأسباب أو الوسائل الحصرية للإحتجاج الذي لا يمكن أن يوجد في غير الاستناد إلى التزامات سياسية مسبقة.

هذه "يوتيوبيات" تقنية يدينها أفجيني موروزوف (Evgeny Morozov) في دراسته " The Net Delusion"، مذكّراً بأن "وسائل تويتر ليست هي التي تطيح بالحكومات، بل الناس". وبالنسبة للباحث البيلاروسي، فإن استخدامات الإنترنت الاحتجاجية يساء فهمها دائماً كما يبالغ في تقديرها: شبكة الشبكات ليس في وسعها أن تهيكل حركات تقنية للمواطنين قادرة على نشر الديمقراطية "بصورة واقعية".

وبخلاف ذلك، يرى مانويل كاستليس (Manuel Castells) أن شبكات التواصل "تمثّل مشهداً متنوعاً ثقافياً ووفرة في الرسائل في مستوى أوسع بكثير من أي شكل آخر من أشكال الميدان العام في التاريخ، مضيفاً أن الحركات الاجتماعية وحركات التمرد "Insurgent Politics" من عالم يعبّر عنه التواصل الجماهيري الفردي تحظى بالدخول في الميدان العام من خلال مصادر متنوعة.

ففيما ينزع موروزوف إلى نفي وجود تماثل كبير بين برنامج عمل الوسائط الاجتماعية وبعض أشكال الالتزام المعاصرة، يجعل كاستليس من "الواب الاشتراكي" الحل الرقمي السحري الجديد[17] ومن دون السقوط في الشك واليقين، من المفيد بلا ريب، تقدير حجم الدور المهم الذي استطاعت أن تلعبه تكنولوجيات الإعلام والتواصل بشكل عام والواب بشكل خاص في بعض الحركات الشعبوية الاجتماعية في السنوات الأخيرة.

[17] "فابيني غرانجون" le web fait-il les revolutions" مجلة "Sciences Humaines "، العدد ٢٢٩، أغسطس – سبتمبر/٢٠١١ .

وفي الواقع ما زالت تزداد تلك التكنولوجيات بالاستناد إلى الإمكانيات التي أتاحتها شبكة الإنترنت. مثال ذلك في العام ٢٠٠١ في الفيليبين في فترة الهبّات المناهضة للرئيس جوزف استرادا، وفي العام ٢٠٠٣ عندما نظمت التظاهرات ضد الحرب في العراق في ٦٠٠ مدينة من مدن العالم في الوقت نفسه، وفي العام ٢٠٠٩ أثناء الحركات التعبوية الشعبية في إيران الموجّهة ضد جمهورية محمود أحمدي نجاد الاسلامية، بينما كلاي شيركي (Clay Shiriky) يروي في كتابه الأخير القصة غير المتوقعة لتعبئة شباب كوريا الجنوبية في شهر ابريل ٢٠٠٨ ضد إعادة فتح استيراد لحوم الأبقار من الولايات المتحدة الأميركية... هذه العملية لم تبادر إلى منظمات جمعياتية أو سياسية بل دعا إليها شبان محتجّون بفرقة موسيقية هي فرقة "Boys Hand".[*]

ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي تراكمت المحاولات لخلق مساحات مشتركة على صعيد المجتمع المدني وعلى محاولة إيجاد صوت للناس المهمّشين ولتعبئة فراغ الدولة في التنمية السياسية والاجتماعية وبتكوين جمعيات المناصرة وحقوق الإنسان مع تراكم أفق هائل للمعلومات ومع بقاء الفاصل الكبير بين عمل الجمعيات وبين الواقع على الأرض بعد عقود من السنين في شعارات حقوق الإنسان، وكثيراً ما عانت هذه الجمعيات نفس أعراض المجتمع ومشاكله السياسية والاجتماعية والطائفية[18].

هذه الجمعيات عانت فترة عدم التوازن بين حضورها في المجتمع وبين اللحاق بالنظريات العالمية لا سيما في مجال مأسسة أسس المواطنة وبناء الدولة وليس العمل لمصالح شخصية أو إيديولوجية أو سياسية، إلى تحدّي الخروج من النخبوية والأفكار المحصورة مع الحاجة لكسر الصوت والوصول إلى كل الناس، مع ترجمة وطنية للنظريات الغربية تتطابق مع واقع المجتمعات المحلية.

هذا التحديث المدني نجح حيناً في نمو الديمقراطية كقيم للحريات العامة، مع التطور التكنولوجي. وواصل تطور الوسائط الاجتماعية وتعاظم دور هذه الوسائل وتحوّلها إلى سياسة الإيديولوجيا "في ظل زمن موت الإيديولوجيات والثقافة والفلسفات بحيث يمكن أن يشكّل مع أجيال

---

[*] عبارة تعني فرقة مدرسية تتكوّن من شبّان يتميّزون بتعجرفهم وإعجابهم بأنفسهم، ولا يشاركون في التأليف الموسيقي للأغاني، بل يقتصر دورهم على الغناء وتأدية الرقصات وهم بعمر ما بين ١٢ و١٦ عاماً.

[18] ورقة البروفسور إيلي هندي، مسؤول أقسام العلوم السياسية في جامعة اللويزة في مؤتمر "الحوار، الثقافية والديمقراطية" في "مدرسة لخريف" في بيبلوس (٤ – ٨) تشرين الثاني ٢٠١٣ جبيل.

معيّنة إيديولوجيا أوّلية". إن مجرّد كبسة صغيرة على زر تويتر أفضل اليوم من حملة إعلامية على الطريق الدولي لعدة أشهر"[19].

ومنذ وقت قريب، تركّز الاهتمام على الدور الذي استطاعت الشبكات الاجتماعية أن تلعبه في الأزمة الاجتماعية التي أدت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى التخلي عن السلطة. ففي بلاد تحكمها الرقابة، أصبح موقع الفيسبوك الذي يبلغ مليوني مشترك في تونس وسيلة الاتصال ومنصّة البيانات المتبادلة الأكثر شعبية في تونس. وشكّلت النشاطات المنشورة على موقع الشبكة "الأصوات المندّدة بتجاوزات النظام الدكتاتوري وتعبيراً عن مشروع مضاد للعالم التراتبي للسلطة ولاحتفالاتها الرسمية وقاعدة سلوك النظام اليومي".

بحسب بورغن هابرماس، فقد سمح الفيسبوك بـ"أرضنة Deterritorialisation" الأحداث المحلية، وخاصة الحملة برسائل رمزية من مثل إحراق الشاب محمد البو عزيزي نفسه. ما أسهم في تولد شعور بالسخط العام وحصول الإجماع على التمرد والتعبئة من أجل الفعل.

هذا التوظيف الرقمي ليس جديداً، ففي نهاية التسعينيات قامت احتجاجات ضد السلطة الحاكمة في تونس عبر المنتديات والمواقع وقوائم النشر مثل (تكريز وتونزين، ويقظة تونسية، ونواة وتونس نيوز، وخيارات مواطنية، وحتى في أعمال مسرحية "عدة" للمخرج توفيق الجبالي والمخرج فاضل الجعايبي وآخرين..).

أبحاث كثيرة كتبت عن "النظام المخابراتي المقنع" في جمهورية تونس وغيرها تمّت متابعتها أثناء الجزء الثاني من القمة العالمية للمعلوماتية حول مجتمع المعلومات (SMSI) الذي انعقد في تونس، أو أثناء مبادرات على غرار التظاهرة المنشورة على موقع الشبكة (زيّ فك!) التي نقلتها وسائل إعلام أجنبية مثل السي.ان.ان والجزيرة وغيرها (ولذلك برزت بالتدرّج دائرة المدونات blogosphère ثم مواقع التواصل الاجتماعي لتوسع من فضاءات الاحتجاج.

ومن البديهيات القول إن عمل شبكات التواصل لم يكن قط واضحاً إلا داخل البلدان العديدة التي ليست حرية التعبير فيها مهدّدة بسبب التأثيرات الناجمة عن الحرفية professionnalisme والتركيز الاقتصادي والإثارة الحسّية، بل هي مهددة بسبب الرقابة ومراقبة السلطات المتحكمة (منع

[19] مصدر سابق: البروفسور إيلي هندي. ورقة المجتمع المدني في مؤتمر الحوار الثقافة والديمقراطية، بدر الخريف جبيل ٤ – ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠ .

التجمعات وأحزاب المعارضة) لذلك فإن الحركات التعبوية عبر موقع الشبكة غالباً ما تشكل السبل الرئيسة للتعبير عن المعارضة والاحتجاج.

ففي الصين ورومانيا وميناغار وإيران وتونس أو مصر... الجماعات المتكفّلة بالإعلام المضاد هم الذين يطلقون أصواتاً رافضة وإبراز صراعات اجتماعية داخل وخارج الحدود.

وتصبح إذن أشكال الاحتجاج في علاقة مفصلية دقيقة كأدوات مثل "تويتر" تسمح لأفراد منعزلين بإنتاج وترويج الأخبار دون الخضوع لسلطة الرقابة.

داخل البلدان التي تمارس فيها الدولة السلطة الرقابة على الإعلام سواء في الصين أو سوريا، توفر الوسائط الرقمية البديلة أحد المصادر الأساسية لتشكيل جماعات منظمة وتخلق حركات تعبوية لا سيما حين يعطل الافتقار إلى حرية التعبير ولادة المعارضة اللازمة (عن طريق الجمعيات والأحزاب والنقابات) فإن هذه الاحتجاجات والمطالب ستظهر في الميدان الرقمي. وعندما لا تبيح الدولة وكذلك وسائل الإعلام الجماهيرية التنظيم السياسي الذاتي في المجتمع بل حتى وجود آراء مستقلة نقدية، فإن إمكانيات المقاومة تنزع إلى التعبير عن نفسها على الإنترنت. مع ملاحظة قدر كبير من الفردية أو الذاتية وباستخدام ضمير المتكلم (أنا) وتوظيف صلات التأثير والأساليب والتهكمية في الأخبار والأحاديث وحتى في الحد الفاصل ما بين الإعلام والتسلية على غرار فيلم "The French Democracy" (الديمقراطية الفرنسية) الذي يبيّن من خلال ما يصوره عن مشاهد وفي إطار ألعاب فيديو – الأحكام العنصرية المسبقة للشرطة الفرنسية في أثناء فورات الضواحي في العام ٢٠٠٥. نجحت هذه الشبكات من خلق ترابط بين المواطنين خارج الشاشات على ما عليه الحال في تونس أو القاهرة أو مدريد مؤخراً: لكن نجاح هذا التحول يحتاج إلى إرساء موازين قوى، لا تخضع بالضرورة للانترنت. يمكن لشبكات الإنترنت أن تكون حافزاً، لكن ليست بالتأكيد سبب العقد الجماعي ولا حتى العنصر الأساسي الكامن وراءه.

وفي مدريد نزل ٥٠ ألف شخص إلى الشارع، وأقاموا خيامهم في ساحة "باب الشمس" (Puerto del Sol) في مشهد شبيه بما حدث في الشوارع والميادين في مصر وتونس التي تحولت أي الميادين رمزاً للثورة ونقطة انطلاقها.

لعبت المدونات والشبكات الاجتماعية دوراً حاسماً في تهيئة المناضلين وتنظيم المجالس ونشر المطالب، ولعبت شبكة تويتر التي يفرض تصنيف بياناتها Format موجز يتكون من (140 حرفاً) شكلاً مبسطاً للرسالة ودوراً بارزاً من مثل عبارات "Yes we can" من جهة باراك أوباما و"No Nos Vamos" (لن نرحل) أو "لسنا طائفيين" ورسائل نصّية Tweets مضرّة[20].

لا شك في أن شبكة تويتر وسيلة إعلام قوية لدى "الساخطين". وبعد أن قامت الثورات العربية، حلّ الربيع الإسباني ليكشف عن أهمية الشبكات الاجتماعية. فأي دور تلعبه شبكة تويتر في حركة الساخطين "Indignados".

في الخامس من أيار ٢٠١٣ استجاب آلاف المتظاهرين لنداء جماعة "Democracia Reayal" (الديمقراطية الواقعية الآن) المنشور على موقعها في الإنترنت ليخرجوا في مسيرات جابت ٥٨ مدينة إسبانية هاتفين "لسنا سلعاً بأيدي السياسيين والمصرفيين". ودوافع الاحتجاج عديدة فالبطالة تمثّل نسبة ٢١% من بينها نسبة ٤٥% من الشباب دون سن ٢٥ سنة. ثم هناك قانون (Sinde) الذي يهدف إلى منع القرصنة على الإنترنت، ثم الدستور الذي لا يعتبر ذا تمثيل كافٍ.

رسائل جسّدت الحركة في الشوارع تجسيداً ماديًّا مع المرابطين في الساحات: أغطية وماء وبطاريات وكاميرات، ورسائل على شبكة تويتر.

"لكن ما يحدث على شبكة تويتر ليس ما يحدث تماماً في ساحة (صول)، كما ان ذلك لا يعني العكس" وبالنسبة إلى الفيلسوف الايطالي طوني نيغري هناك ثلاثة سيناريوات محتملة، إما أن يصيب الحركة الوهن أو انها تتجذر أو انها ترسّخ مجدّداً إقليميتها بشكل دائم على الأحياء الخاصة. على أي حال دفق الرسائل النصّية على شبكة تويتر لا يهدأ. ولكن العزلة المفروضة على الناس في مختلف المجتمعات مستمرة، ما يرفع وضع "الحصار المعلوماتي" الذي طرق العديد من المجتمعات عبر زمن ليس بالقصير. فالإعلام يخرج الإنسان من المحلية الضيقة إلى العالمية لذلك لم تعد هناك رقابة ممكنة. والإعلام يفضح كل ممارسات القهر والاستبداد والغبن والفساد ليصير بذلك أداة كبرى للشفافية والملاحقة وخلق حالة كونية من التقارب الإنساني وتوسيع الآفاق للمشاركة العالمية في قضايا المسار والمصير على اختلافها. لقد جعل هذا الإعلام القضايا ذات

[20] http//unimonade.org/rihessioni-spagnole ترجمة: محمد ميلاد (تونس) .

بُعد كوني يشارك فيها الكل ويساهم فيها الجميع. وطبيعي أن يخرج هذا التقارب الفرد من اهتماماته المحلية ويجعله على صلة بكل ما يجري في الخارج في التو من اللحظة[21].

هذا لا يلغي المفاعيل السلبية والآثار السيئة في بُعدها الكمّي والعددي وعلى مستوى الفاعلية. والتأثير في الإعلام اليوم هو الفاعل الأساس في إعادة إنتاج الوعي وتشكيل الادارات والأذواق والتوجهات والقيم، وتحديد المواقف والخيارات والسلوكيات. استناداً إلى إشاعة ثقافة الصورة والمشهد[22] وذلك من خلال التركيز على الإثارة الحسية والتسلية والترفيه خدمة لسياسة التحذير والإلهاء وما يسميه بريجنسكي المنظر المعروف للنظام العالمي الجديد، "رضاعة التسلية" أو تحذير الوعي و"بزنسة" الرياضة التي خلقت نوعاً من الشراكة العالمية بفضل الشاشات، حتى أصبحت العقيدة الجديدة للشباب والأجيال الصاعدة وحلّت محل العقائد الاجتماعية والسياسية، ثم صناعة النجومية لأغراض ترويجية على علاقة وثيقة بثقافة الربح والتسليع والاستهلاك. أما نجومية الجهد والإنتاج والعمل فتقبع في مكانها المتواضع. لقد أصبحت النجومية ومتعة المشاهدة نوعاً من "دين" وأصل من لا أمل لهم من المهمشين اقتصادياً، وخلق ما يسمى بـ"صناعة الموافقة" مع تعطيل الحس النقدي والرغبات والإيديولوجيا الاستهلاكية ونمط عيش تقوم مرجعيته واحكام قيمته على الاستهلاكية ويصاب الانتماء الاجتماعي في مقتله، كما تتعطل "النخب المشاركة". ولا بد من العودة إلى كلود برنار، وإلى الأدب والفلسفة والتاريخ والعلوم الإنسانية[23].

تكثيف المعلومة وضغط الزمن أو تكريس السرعة والأمنية. فالشاشة هي دائماً على عجلة من أمرها. لا مجال للتوقف والتفكر والعودة إلى الوراء. انها تعمل على ضغط الزمن من الإمكان. لذا ان الأحداث والايقاعات سريعة وكذلك الاتصالات وصور الفيديو متلاطمة وهكذا "يعيش المشاهد في حاضر أبدي واهتمامات اللحظة، انها ثقافة اللحظة الراهنة"..[24].

ولعل أخطر ما في ثقافة اللحظة كونها قد تساهم في نسف التاريخ والهوية لصالح الاستهلاك والإثارة على حدّ تعبير باتريك شارودو[25].

---

(5) (21) مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة: رؤى مستقبلية في التربية (٢٠١٠)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص ١٢.

(22) مصطفى حجازي، علم النفس والعولمة، ص ١٢٢ .

(23) Bernard, Claude, Intrtoduction de lan medicine eperimeutale Paris “Le Monde”. Flammarion, 2010.

(24) نهوند القادري عيسى: ثقافة الفضائيات العربية، ص ٤٧ .

(25) Patrick Charaudeau (1997) Le discous d’informations Mediatique, Paris , Nathem: Institut national de l’audiovisuel, P152 .

إن ثمة ما يعزي بالقول إن وظيفة وسائل الإعلام، كما يرى فريدريك جيمسون أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا، ليست سوى دفع الوقائع الحاضرة إلى الماضي بأسرع وقت ممكن. وبأننا تحت رحمة "وكلاء آليات فقدان الذاكرة" والمشاهد المتلقي/ يعيش في الآنية والراهنية ومتطلبات اللحظة التي تدفع ما قبلها كي يدفعها ما بعدها. فلا يكاد يصل إلى نهاية النشرة أو البرنامج حتى يكون قد طويَ أولهما. وتبعاً لذلك لا وقت للتفكير والاستيعاب والتحليل والنقد. ولا تقدم في القضايا إلا مظهرها ومن الحقائق، إلا سطحها والتاريخ بحد ذاته ينساق معها. وإذا تفتت التاريخ تعذّر المتوقع في الزمن، وبالتالي تتهدد الهوية في الراهنية الدائمة، مما يرسخ مرجعية كونية غير منغرسة في زمان أو مكان[26].

فيكون الحاصل، آنئذٍ نظاماً كأن تعيش ليومك، كما يرى كريستوفر لاش Lash Christopher Lash الهمّ السائد هو أن يعيش الفرد لذاته وليس للأسلاف والأجيال المقبلة[27].

ضمن السياق هذا والسياق غير العادي، يعتبر جاك غوتراند j. Gautrand ان الوسائل السمعية البصرية الحديثة دشنت علاقة جدية للإنسان مع الزمن بإيهامه أنها يمكنها أن تؤثر فيه بأن توقفه أو تسرعه أو تعود به إلى الوراء[28].

فالإعلام المرئي على وجه الخصوص يقدم تصوراً للعالم يسوده التركيز الاعتباطي على القضايا المفاجئة.

لذلك هو "أداة مميزة لفرض الكثير من مفاهيم العصر، لفرض وتيرة. الحدث والاختزال التعقيد إلى صورة بسيطة[29].

وبفضل ذلك يصير الخطاب الإعلامي خطاباً انتقائيًّا تجزيئيًّا لا يعكس الواقع كما هو بقدر ما يخلق واقعاً آخر افتراضيًّا (Virtual) وعلى نحو تقني"، فتغدو تبعاً لهذا عالماً "ممنتجاً" (نسبة إلى المونتاج) على حدّ تعبير بورديو Bourdieu تعاد فيه صياغة الحقائق وبناء المسلمات وقلب أنظمة التفكير وأنساق الوجود والحياة. علماً أن إشكالية أخرى تضاف إلى سلبيات هذا الفردوس المعلوماتي وهي أن الولايات المتحدة الأميركية هي القطب الأوحد سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا

---

[26] العباشي أوراوي، كتابات معاصرة (٨٩)، المجلد ٢٣ أيلول – تشرين الأول ٢٠١٣، (ص ٣٩).

[27] جريمي ريفكين، "عصر الوصول: الثقافة الجديدة الرأسمالية المفرطة". ترجمة صباح صديق الدملومي (٢٠٠٩) المنظمة العربية للترجمة. ص ٢٥٧ وما بعدها.

[28] Jacques Gautrand, L'empire des écrans. Préaux clercs. (2002) P. 105.

[29] علي ناصر كنانة، إنتاج وإعادة إنتاج الوعي، عناصر الاستمالة والتضليل، منشورات الجمعا ٢٠٠٩، ص (٢١ – ٢٧ و٣٠).

ومعلوماتيًّا الذي يحكم قبضته بقوة على المحيط الجيومعلوماتي، خاصة في ما يتعلق بالإنترنت في ظل التنافس الشرس على الاقتصاد العالمي. وبتمسك الولايات المتحدة بمصالحها من خلال أكثر مظاهر السيطرة الأميركية معلوماتيًّا.

المعروف أن الولايات المتحدة الأميركية تحتكر مؤسسة "I CANN" والتي تتولى تسيير المهام الأساسية للانترنت (Internet government) والتي تشمل إدارة المواد الرئيسة للبنية الرئيسية التحتية للشبكة بما فيها مجموعة الكومبيوتر القاعدية "Root server" الموكل إليها تنظيم "قواعد اللعبة" الشبكية وتوصيف بروتوكولاتها وتبادل المعلومات حولها، وتحديداً أسماء النطاقات (Domains Normes) وامتياز منح عناوين المواقع وقد رفضت الولايات المتحدة الأميركية منح هذه المهمة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى منظمة عالمية كالاتحاد العالمي للاتصالات، كما اقترحت البرازيل وجنوب افريقيا أو إلى مجموعات أصحاب المصلحة "Stakeholders" كما اقترحت جماعات المجتمع المدني.

وحضور أميركا تضاعف بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ما جعلها أكثر انحيازاً إلى الهيمنة وهو ما يثير قلق الاتحاد الأوروبي بشدة بعد أن تصبح الإنترنت "ضيعة أميركية" وهذا موقف مشابه لمعارضة الولايات المتحدة الأميركية للنظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات "NWIECO " الذي اقترحته منظمة اليونيسكو ١٩٧٥ لصالح أباطرة الإعلام الأميركي.

ويضاف هذا إلى موقف منظمة التجارة العالمية المنحاز إلى الكبار على حساب الصغار، وتظاهرات سياتل وبورتو أليغرو والحركات المناهضة للعولمة دليل على ذلك.

وهذا يمنع إقامة نوع من التوازن بين ثلاثية أصحاب المصالح: منتج المعلومة وموزّعها ومستهلكها. والأهم هو كيف يجري إيصال المعلومة، نتيجة الارتباط بين إنتاج المعرفة والسياق الاقتصادي وبين التطبيقي والافتراضي. ثم القدرة على تخزين المعرفة وسرعة تنفيذها وتكلفتها الإنتاجية والقيام بذلك في الوقت المحدد وبصورة صحيحة[30].

وكانت القطاعات الاقتصادية الحيوية كقطاع المعلومات والقطاع المالي والمصرفي. وقطاع التجارة، الأكثر تأثراً بثورة المعلومات العالمية (الإنترنت) متعدية بذلك الحدود الإقليمية والتشريعات

[30] نبيل علي ونادي حجازي "الصحوة الرقمية" العدد ٣١٨، عن "سلسلة عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، طبعة أولى ٢٠٠٥، ص ١٨ – ١٩.

التنظيمية إلى الحد الذي لم تعد معه للحكومات التقليدية القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية. قطعت الدول المتقدمة اقتصاديًّا وصناعيًّا، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان وعدد من الدول الآسيوية شوطاً طويلاً في التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت[31].

وأحدثت التجارة الإلكترونية نمطاً جديداً ليس في مجال النشاط التجاري فقط، بل أحد أوجه ذكاء الأعمال. وتساعد الدول النامية في إيجاد عوائد مالية، وفي التطوير الاقتصادي والتجارة الخارجية وفي الدخول في الاقتصاد العالمي وتوفير الأعمال الجديدة. ولذلك أثره السياسي والاجتماعي[32].

ويشير العديد من المصادر إلى أن حجم التجارة الإلكترونية بلغ حوالى ثمانية تريليونات دولار في العام ٢٠١٠، وان ٨٠ بالمئة من حجم التجارة يتركز في الولايات المتحدة الأميركية والنسبة الباقية موزعة بين أوروبا الغربية بنسبة ١٥ بالمئة وإسبانيا ٥% بينما لا يزيد حجم الانفاق العربي ٩٥ مليون دولار سنوياً على التجارة الإلكترونية[33].

هذا له علاقة عميقة قد تكون مدخلاً مادياً لشركات توظف أموالها في الخلايا الإرهابية، وقد تختار مجموعات أخرى إقامة دول افتراضية بنيّات عنيفة وعودة إلى لغة التعصب والتطرف الديني. وعلى أولئك الذين يتعاملون مع مخاطر الإرهاب أن ينظروا إلى مفهوم الدولة الافتراضية ضمن هذا السياق، لأن خلق مثل ذلك المجتمع، يمكن أن يعزز كثيراً قوة المنظمات الإرهابية. فالتواصل عنصر أساسي في وحدة أي منظمة أو فاعليتها. وهناك كم هائل من الوثائق، يبيّن كيف أن القاعدة والجماعات المتشددة الأخرى استخدمت الإعلام الجديد لنجاحها في الدعوة والانتداب والتوجيه والقيادة.

دولة القاعدة ليست على مساحة الأرض الواقعة على الحدود الباكستانية والأفغانية حيث يتمركز بعض مقاتلي القاعدة. فالقاعدة لا قيمة لها قياساً إلى أرض القاعدة الواسعة، التي تلتهم راهناً أرض سوريا وأرض العراق ومحافظاته. والقاعدة عنيفة بشكل اجرامي تعتمد على التكنولوجيا الإعلامية لإقامة وطنها العالمي وهو الجانب المظلم الذي له تأثيره على السياسية الدولية ككل.

---

[31] "المستقبل الاقتصادي" مركز المستقبل الاقتصادي للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، السنة الأولى، العدد ٨ أيار/مايو وحزيران ٢٠٠٤/ ص ٦٧.
أو .“Roslan Mohamad qou-edu”

[32] أنظر المنظمة العالمية للمكتبة الفكرية "التجارة الإلكترونية" نقلاً عن أحمد شرف الدين "عقود التجارة الإلكترونية"، دروس الدكتوراه لدبلوم القانون الخاص وقانون التجارة الدولية جامعة عين شمس/ كلية الحقوق القاهرة ٢٠٠٠)، ص ١٦.

[33] ميساء العلي "حجم التجارة الإلكترونية ٢٠١٠" .http//kemamaonline.com

إشكالية أخرى يمكن متابعتها، فصحيح أن العولمة حوّلت العالم إلى قرية كونية، لكن هذا يحتاج إلى التدقيق في الكثير من الدراسات حول الأقليات والناس في الهوامش وعلى رصيف أوتوسترادات المعلومات، مشغولة بهذا الأمر المستجد في أوروبا والضواحي وفي العديد من المدن الأوروبية وفي المنطقة العربية، وقد لا يظهر الأمر في الولايات المتحدة الأميركية لأن أميركا بلد المهاجرين أصلاً.

لقد همّش الغرب العالم العربي، وحوّله إلى ضواحٍ وتفاوتت الأنظمة الغربية الشمولية في تهميش الشعوب كما الأنظمة البلشفية، لذلك يحتاج مصطلح الأقلية إلى تحديد جديد تحديداً في ما يخص الحراك السياسي الاجتماعي في المنطقة العربية، فنظام كالنظام السوري الذي يشهد حرباً أهلية منذ ٤ سنوات ذو أغلبية سنية تحولت على مدى عقود من السنين إلى أقليات، فيما الأقلية الحاكمة في سوريا هي أقلية علوية ومع ذلك حكمت سوريا على مدى ٦٠ عاماً، فيما الأقلية السّنية حكمت العراق بواسطة الدكتاتور صدام حسين لسنوات طويلة على حسابات فئات وازنة ديموغرافيًّا في العراق. ثم ان الأكثرية في مساحة ما هي أقلية على مساحة أوسع ديمقراطية.

وزعماء كُثر في العالم لعبوا في التاريخ أدوار الأقلية الحاضرة، وتعود هذه الزعامات لتدفع ثمن أدوارها غالياً. إذاً الأقلية تلعب أحياناً أدوار مؤثرة وحاسمة وتكون حاضرة، فالهوية ليست هي التي تصنع نفسها، الهوية تصنع نفسها من خلال المشاركة والأنظمة العميقة، والديكتاتورية ما كانت أنظمة تشاركية في العالم، لذلك ترى صعود الجماعات الأصولية والمتشددة في ظل خروقات ملتبسة وإيديولوجية وثقافية صار معها العالم في مكان آخر. وكلها عوامل تتدفق على وسائل الإعلام فجائيًّا وتتعامل معها بطريقة غالباً ما تكون ملتبسة وموجّهة.

ومصطلح الأقلية في نموذج اليهود كأقلية في العام ويتمتعون بالهيمنة على القرار السياسي والصناعي لا سيما التأثير في صناعة القرارات السياسية الأميركية وبعض السياسات الغربية والأوروبية، إذاً حتى المصطلحات ممكن الذهاب بها إلى مكان آخر. فالكتل التاريخية التي تحدث عنها محمد عابد الجابري هي كتل مفارقة.

فيما الكتل التاريخية اليوم هي كتل مفتوحة[34] والعالم يعيش اليوم النهضة الثانية، وإذا كانت النهضة الأولى عبر الكتب والأفكار، فالنهضة اليوم تصنعها الحواس، حواس الناس التي تصنع زمناً جديداً. والشارع اليوم هو الذي يكتب تاريخه والشعب صار نخبوياً ما عاد كجمهور كرة القدم أو المونديال، الشعب هو الذي يحرك الكتابات عنه وليس العكس، وهو الذي يصنع نظريات في الشارع وليس العكس، وهو الذي يكتب تاريخه. والواقع أن تغييراً مهماً طرأ على مصطلح الشعب وعلى مصطلح الأقليات ولا شك ساهمت الثورة التكنولوجية في إظهاره على نطاق عالمي واسع.

التحوّل السريع وشدّة الاحتكاك وسرعة الامتداد واختلال التوازن بين المجتمعات المتفاعلة ما يجعل الشعور بهيمنة الأقوى وسيطرة البعد الواحد يزداد ويشتد. وتبعاً لهذا يتحكم التفكير في الأدوار التي أضحى يؤديها الإعلام المعاصر ومساءلة أهدافه ومقاصده على نحو ما سنعالجه في الفصل الثاني وفي المقاربة الشخصية الأولية تظهر أدوار ايجابية ومفعولات سلبية.

الأدوار الإيجابية يؤديها الإعلام الجديد وعلى قدر كبير من الأهمية من المعرفة والتنمية المجتمعية والعلاقات الدولية، والإسهام في الارتقاء بنوعية الحياة نفسها وفي ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- كسر العزلة المفروضة على الناس في مختلف الدول والمجتمعات، ما يرفع الحصار المعلوماتي الذي طوّق العديد من المجتمعات عبر زمن ليس بالقصير. والإعلام أخرج الإنسان من المحلية الضيقة إلى العالمية، وجرى تحطيم قيود الخطر على المعلومة وعلى المعرفة.

لهذا لم تعد هناك رقابة ممكنة (بمعنى الحصار والحظر). ويقوم إعلام شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام الفضائي متعاوناً مع الإعلام المكتوب بفضح كل ممارسات القهر والاستبداد والفساد والظلم، ليصير بذلك الإعلام أداة كبرى للشفافية والملاحقة[35].

- خلق حالة من التواصل الإنساني، وتوسيع الآفاق التشاركية في العلاقات الدولية وفي قضايا ذات بعد دولي وإقليمي. يشارك فيها الكل ويساهم فيها الجميع. وطبيعي أن يخرج

---

[34] الدكتور محمد الشيخ، "محمد عابد الجابري، مسارات مفكر عربي"، سيَر وإعلام، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ز ص١٨ .

[35] مصطفى حجازي، علم "النفس والعولمة" رؤى مستقبلية في التربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٠.

هذا التواصل الفرد من اهتماماته المحلية وعبره بفيض من المعلومات على مدار الساعة، ويجعله على صلة بكل ما يجري في العالم في التوِ واللحظة[36].

- مستوى التواصل وفعالياته ارتقى لزوماً بمستوى صنع القرارات السياسية وخياراتها وسلوكياتها وتطلعاتها، الأمر الذي خلخل مناطق الخصوصية والهويّات الخاصة في ظل عولمة لا تقبل إلا مبدأ التفاعل والمشاركة.

إيجابيات الإعلام الراهن على الرغم من كثرتها لا يمكن أن تقاس أو تقارن بمفعولاته السلبية وإثارة السيئة سواء في بُعدها الكمّي أو على مستوى الفعالية والتأثير، فالإعلام اليوم هو الفاعل الأساس في إعادة إنتاج الوعي وتشكيل الادراك والأذواق والكمّ وتحديد الخيارات والقرارات وإلى إشاعة ثقافة الصورة والمشهد[37].

فالتركيز على التسلية والترفيه والإعلان التسويقي وتهميش فاعلية التحليل مع الكمّ الهائل من تدفق المعلومة وبزنسة المادة الإخبارية مثال تخصيص مساحات واسعة لها وللرياضة التي أصبحت عقيدة للشباب والأجيال الصاعدة، على نحو حلّت فيه محل العقائد الاجتماعية والسياسية[38] التي تحقق حين يتعطل الحس النقدي لصالح إيديولوجية تسويقية استهلاكية تعمل على بناء تصور للعالم، ونمط عيش تقدم مرجعية المركزية على دولة قوية واحدة هي أميركا، وعلى احكام استهلاكية[39].

## خلاصة أولية

ان تكثيف المعلومة وضغط الزمن أو تكريس السرعة والآنية لا يدع مجالاً للتفكر والتحليل ولا العودة إلى الوراء. لذا نرى الأحداث والايقاعات والاتصالات سريعة، فلا تقدم من القضايا إلا مظهرها ومن الحقائق إلا سطحها، ويصير الخطاب الإعلامي خطاباً انتقائيًّا وتجزيئيًّا واعتباطيًّا، لا يعكس الواقع كما هو بل هو يخلق واقعاً آخر افتراضيًّا تعاد فيه صياغة الحقائق وبناء المسلمّات وقلب أنظمة وزعزعة العلاقات الدولية نفسها[40].

---

[36] مصدر سابق، مصطفى حجازي (ص ١٢٠).
[37] عبدالله القذافي "الثقافة التلفزيونية"، سقوط النخبة وبروز الشعبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (٢٠٠٥)، الفصل الأول.
[38] مصدر سابق، مصطفى حجازي، (ص ١٢٢).
[39] نهوند القادري عيسى، قراءة في ثقافة الفضائيات العربية، الوقوف على تخوم "التفكيك" (٢٠٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، (ص ١٢٩).
[40] العياشي ادراوي، "كتابات معاصرة" العدد التاسع والثمانون، المجلد ٢٣/ (أيلول – تشرين الأول ٢٠١٣)، ص ٤١).

وهذا ما سنحاول تبيانه أكثر في القسم الثاني المقبل من خلال الفرص والقيود المتبادلة بين النسقين السياسي والإعلامي ومن خلال سوسيولوجية العلاقات الدولية الجديدة.

**الفقرة الثالثة:**

# أثر الإعلام في سياق نظريات العلاقات الدولية

## ١ – النظريات في العلاقات الدولية

"إنه من المهم أن نحاول فهم الشؤون العالمية، وهناك كثير من الفاعلين، جماعات، دول، منظمات دولية، روابط مباشرة، حركات اجتماعية، وجماعات دون قومية إلى مليارات الأفراد، ترفدها تواريخ وقدرات وأهداف مختلفة. إلا أنها جميعاً تتفاعل محدثة نماذج تاريخية أكثر عرضة للتغيير في كل الأوقات بشكل أبعد ما يطمح الفرد. أيمكن أن تعطي معنى لهذا المركب هذا العالم السريع الحركة المشبع بالتفاصيل والعلاقات الدولية المعقدة والصراعات المتنامية مع لحظات من التعاون..[1]. وذلك لتحديد موقع وأثر الإعلام الجديد.

ومع القول بوجود "تقاليد نظرية أساسية" في العلاقات الدولية. لكن هذا لا يعكس التداخل الشديد بين النماذج الفكرية القديمة والجديدة، بحيث يصعب القول إن هناك نظريات أو تقاليد ظهرت أو اختفت. ونجد أن العلاقات الدولية كعلم يرتبط إلى حد كبير ويتأثر بالأحداث والتطورات الحاصلة في عالم الواقع، لجهة صياغة المنطلقات والمفاهيم ضمن التقاليد النظرية في العلاقات الدولية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، الحرب الباردة، التطورات الهائلة للتقنية ووسائل الاتصال، التطور الحاصل في علاقات الدولة بين دول الغرب، والفجوة الحاصلة بين عالم الشمال وعالم الجنوب، البيئة وغيرها.

هناك مجموعتان من الكتابات حول نظرية العلاقات الدولية: المجموعة الأولى تمثل الميراث الكلاسيكي للعلاقات الدولية وتشمل الدراسات الخاصة بالنظريات السياسية وتشمل الدراسات الخاصة بالنظرية السياسية: القانون، التاريخ والديبلوماسية والتي تراكمت خلال قرون قبل الحرب العالمية الأولى. أما المجموعة الثانية نتيجة البحث والتدريس في الجامعات الغربية بعد العام ١٩١٨. وهذا العلم عرف ثلاث مراحل تعرف على انها التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية،

(1) James Rosenau "Probing puzzles persistently a desirable. But importable of IR theory, cambridge University Press 1996, P. 306 .

والجدل بين الواقعي والمثالية منذ المرحلة التقليدية حتى الخمسينيات من القرن العشرين ليصل ذروته مع العمل الشهير للأستاذ (E. Carr) في نقد المثالية في العام ١٩٣٩. وقبل مساهمته كانت المثالية أو الليبرالية هي المسيطرة على الحقل السياسي بتأثيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى من أهوال.

أما بعد Carr وبعد فشل السياسة الاجتنابية (صدام ألمانيا) في الحيلولة دون وقوع الحرب العالمية الثانية، فإن المدرسة الواقعية لم تسيطر فقط، بل أنتجت نظرية عامة عرفت السياسة بمفهوم القوة والمصلحة الوطنية[2].

في خمسينيات القرن العشرين، تمّ إزاحة الجدل بين الليبرالية المثالية والواقعية ببروز السلوكية وحملتها في مواجهة مع التقليديين استمرت خلال الستينيات. في السبعينيات فإن ما بعد السلوكية تطور إلى جدل مثلّث الأبعاد حول منطلقات العالم المتمركز على الدولة.

إلا أن الواقعية اضطرت في الثمانينيات من القرن الماضي إلى مواجهة كلّ من البنيوية والتعددية في آن واحد فيما صار يعرف بالمناظرة بين الواقعية الجديدة من ناحية والماركسية من ناحية أخرى.

وبالعودة إلى المناظرة الاولى: المثالية/ الواقعية والتي سادت أربعينيات القرن الماضي، ما زالت العلاقات الدولية تتحدث بلغة الكلاسيكي مثل شيو سسيدميرل وميكافيلي وهوبز وكلاووز فيتز حيث تمثل مفردات القوة المكانة المركزية في السياسة الخارجية.

هذه الأوضاع المعاصرة ظهرت في أعمال بارزة وفي كتابات مفكرين كبار مثل (Aron)[3]، وكار (Carr) ونايبر (Neibuhr)[4]، وهرلي بل هانز مورجنتاو (Morgenthau)[5]. ووايت (Wight) ولا تزال مؤلفاتهم بارزة وتقرأ إلى الآن بجوهرية التناقض في المصالح ما بين الدول والشعوب، لذلك فإن العلاقات الدولية محورها الصراع لا التعاون.

---

(2) Edward Hallett Carr Twenty Years' Crisis, 1919-1939. An Introduction to the Study of International Relations (New York, Harper & Row 1964.

(3) ARON Raymond “Paix et guerre entre les nations Calmann- Lévy, 1968

(4) Niebuhr R. Moral and immoral society

(5) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: the Struggle for Power and Peace. 5th ed (NewYork. Knopf,1973). ترجمة خير حماد، القاهرة، "الدار القومية للطباعة والنشر" ١٩٦٧ .

فيما المناظرة الليبرالية الجديدة والتي يمثلها روبرت كيوهان وجوزف ناي أو نظرية السلام الديمقراطي التي يمثلها مايكل دويل، تعكس نظرية التعاون والاعتماد المتبادل في إعادة صياغة للواقعية كما قام بها كينيث والتز (Kenneth Waltz) متأثراً بطموحات السلوكية التي ترتكز على أن النظام الدولي عبارة عن بنية تتميّز بالفوضى وتفتقر إلى حكومة عالمية[6]. وهذا ما يعرف عن العلاقات بين الدول الصناعية أو الغربية والعلاقات بين الشرق والغرب.

المفارقة ان حقل العلاقات الدولية كان منذ نشأته حقلاً أميركيًّا بامتياز، سيطر عليه المنظّرون الأميركيون ويمكن إدخال البنيوية والاقتصاد السياسي الدولي عن هذه التجادلية مع بروز القضايا المتصلة بما يحصل في النظام الاقتصادي الدولي بعد الأزمات المالية الأخيرة[7].

وتمثل الماركسية الجديدة أهمية في محاولة تملك الأوضاع في العالم الثالث باستخدام تحاليل كما طوّرها كارل ماركس الذي رأى أن البرجوازية أو الطبقة الرأسمالية تستخدم قوتها الاقتصادية لاستغلال وقمع البوليتاريا أو الطبيعة العمالية والقول ان النظام الاقتصادي العالمي يقع تحت سيطرة الدول الرأسمالية التي توظفه لإفقار دول العالم الفقيرة. وهنا تبرز فكرة التبعية في العالم الثالث[8].. ويعبر ايمانويل الرنشتين عن اهتمام واسع بتصوير تحليل نقدي للاقتصاد العالمي من خلال التوسع والسيطرة الرأسمالية والإمبريالية[9].

أما نظرية "عبر الحدود" (روبرت كوهان وجوزف ناي) فتتناول المبادلات العالمية والمبادلات الأخرى لفاعلين اجتماعيين. وقد اتخذا هذا الطرح كمنبر لتنظيم التجارة العالمية بإنشاء مؤسسات دولية مثل الاتفاقية العامة للتسويق والتجارة (Gatt)، والمنظمة العالمية للتجارة (Wto)، وذلك ضمن قواعد النظام الرأسمالي العالمي واقتصاد السوق وما عرف باجتماع واشنطن[10].

بالتأكيد هناك المقاربات البديلة للعلاقات الدولية وأصوات التمرد عن المقاربات المختلفة لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث اختفى ذلك الوضوح المتعلق بالتناقض بين الشرق والغرب

---

(6) المصدر نفسه ص (٤٨ – ٥٠).

(7) Stephen Krasner "the accomplissement of international political Economy smita and zaleek eds International theory: positivism and beyond, PP 108 - 110

(8) Amin, Samir –" L'accumulation à l'echelle mondiale Paris - Anthropos, 1970 – Chapitre I. ترجمة عربية للقسم الأول – "التراكم على الصعيد الدولي"، بيروت، دار ابن خلدون، (ص ٤٨ – ٥٤).

أنظر Bettelheim Charles, Les Luttes de Classes en URSS, 2 Vol, seuil, Paris 1997.

(9) Development aud depend Light and Croom ebs international relation, a handboot on current *Theory*.

(10) MICHALET Claude Albert la Séduction des Nations ou Comment attirer les investissements, Paris, Ed, Econômica, 1999. Pour le monde 21 – 1 – 2000. Theory

الذي قادته وسيطرت عليه القوتان العظميان وعدم الرضى من المقاربة التي سادت أثناء الحرب الباردة ممثلة بالواقعية الجديدة لكينيث والتز[11].

لذلك نرى إثارة قضايا بارزة اليوم مثل بروز الايكولوجيا وبروز الجغرافيا السياسية في وقت حافظت المقاربات الاقتصادية على موقعها مع تصاعد الاهتمام بالبحوث الاثنية في الولاءات الفرعية والهوية الوطنية ودورها في العلاقات الدولية.

هذا إلى دور التكنولوجيا الراهنة في هذه السياقات أو نظرية الاتصالات وتعميق التكامل كما تميزت بها دراسات كارل دويتش (Deutsch K.)[12].

يحدد دويتش الاندماج بواسطة مفهوم "مجتمع الأمن" والمجموعة أو ( Communite securité) أي مجتمع الأمن.

ويركز دويتش على دور الاتصالات في إيجاد علاقات الود أو العداء بين الجماعات السياسية، ويحدد دويتش أن تدفق الاتصالات يؤدي إلى وحدة الشعوب، وان الحدود تنشأ حيث تقف أو تضعف الاتصالات.

ويحدد دويتش الكيفية التي تتأمن فيها زيادة الاتصالات بالتعامل مع شروط محلية وإقليمية وعالمية بهدف تجاوز العقبات، وبقدرة النخب السياسية على التعامل مع هذه الشروط وإيماناً بوجود حافز مشترك، وبدور القوى غير الحكومية ويوجد درجة عالية من الاعتماد المتبادل وبدور بارز للقطاع الاقتصادي أكبر القطاعات التي تسمح بالتحالفات البيروقراطية القومية مقابل اضعاف دور العوامل السياسية[13].

هذا الاستعراض الموجز للنظريات في العلاقات الدولية قد يظهر موقع الإعلام في هذه العلاقات، وأي إعلام يمكن أن يؤثر ويوجه على العلاقات الدولية في سياق النظريات المعتمدة وتطور وسائله مع تطور النظريات ومدارسها في الاطار القانوني وفي سياق الشرعية الدولية، من منطق الدولة، وهناك دول تقرر ودول أخرى تستغل التأثرات، وهناك المنطق الاستراتيجي الذي يقوم على دول القلب تقابلها دول الأطراف، إلى الظواهر المباشرة بالإطار النظري الذي تختزله مجموعة

(11) Jackson and Sorensen introduction. to International Relations: Theories and Approaches, PP. 59 – 60.
(12) Dentsh Karl "political Community and the north Atlantic Area", Princeton University Press, 1975.
(13) د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، نظرة العلاقات الدولية، دار الحقيقة – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، (ص٢٠٩).

النظريات[14]: من كتاب منجز – عن الواقعية (Jack Donnelly) والليبرالية (Scott Burchill) والمدرسة الانكليزية (Andrew Linklater) والماركسية (Andrew Linklater) والنظرية التعددية (Richard devetak) وما بعد الحداثية (Richard Devetak)، والبنيوية (Christian Reus–Smit) والنسائية (Jacqui True) والنظرية الخضراء (Matthew Paterson)[14].

ولعل ما يعنينا أكثر من بين هذه النظريات ما يفيد في تصور عمل وسائل الإعلام وفي إطار أي علاقات دولية سائدة وموقع العلاقات الدولية ضمن منحى النظام المتعدد الأوجه، أو بقيادة أحادية، وها هي المقتربات التي تفرض نفسها، ما هو المطلوب من الإعلام في هذا المقترب، المطلوب منه في الدولة وبين الدول، إذ ان دور الإعلام يتوفق على أي نمط يسود في العلاقات الدولية. ولعل النظرية الواقعية هي أكثر النظريات تصادمية بين الدول ومحاولة حل هذا التصادم بالوسائل السياسية والدبلوماسية وحيث من الممكن أن تتفاقم الأمور إلى مراحل تصادمية أكثر من خلال حروب عالمية أو حروب إقليمية بعد الحرب العالمية باعتبار الحروب الإقليمية تقدم بديلاً عن الحروب العالمية والمقصود هو الحروب الإقليمية المنضبطة، وبالتالي التنافس قد يعبر عن نفسه بوسائل مختلفة اقتصادية وسياسية وثقافة واجتماعية في إطار أنماط من السياسات المستخدمة.

– سياسة توازن القوى وقد نشرتها بريطانيا في القرن التاسع عشر لغاية الثلث الأول من القرن العشرين.

– سياسة الاحتواء اعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية أواخر الثمانينات.

– سياسات التحالفات الردعية وليس الهجومية (الناتو وغيره).

– سياسة قيادة أنظمة متعددة الأقطاب بعد الحرب الباردة.

وتتمتع نظرية الواقعية في العلاقات الدولية بمتابعة دراسية ذات قوة سياسية.[*]

---

(14) Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Jock Donnely, Matthew Paterson, Chris Reus, "Theories of International Relations", 3rd edition, Deakin University 1995 – 1996.

(*) smith (1986) and Donnelly (2000) Provide book - length introduction that focus exclusively on realism. Doyle vasquez (1997) and wight (1991) consider realism alternative traditions

يضاف إلى توازنات القوى تلك (الأنظمة العالمية التي أنشأتها دينامية العلاقات الدولية ومنها النظام العالمي التجاري، منظمة التجارة العالمية، والنظام العالمي لمكافحة الإرهاب والنظام العالمي البيئي والنظام العالمي الرادع (الناتو).

هذا هو الجيوبولوتيك السياسي الذي يشكل العمود الفقري للعلاقات الدولية اليوم.

والإعلام كلاعب في سياق هذه النظريات في العلاقات الدولية المتحركة، وهو أبرز العوامل في بلورة وإظهار سلبيات وإيجابيات العلاقات الدولية، ينشط من ضمن النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية.

الإعلام ليس هدفاً موازياً لهذه الحركة في الأنظمة السياسية بقدر ما هو عامل مواكب، وحيث لا يمكن دمج كل شيء تحت مظلة عولمة الإنترنت وثقافة اجتماعية عالمية اليوم من الصين إلى افريقيا، إلى شمال أوروبا، الثقافة القائمة على ثقافة الكمبيوتر، الذي هو نمط حياة.

الصحافة المكتوبة، الراديو، والتليفزيون، وشبكات التواصل الاجتماعي وكافة التقنيات المعاصرة المستخدمة كحوامل معلومات تسهم في اشتغال النظام السياسي من وجهة نظر سياسية.

فهذه الوسائل تلعب أولاً دوراً على مستوى الأشركة السياسية، أي نقل المعارف، وغرس أحكام القيمة الخاصة بالسلطة السياسية، أي انها تساهم في خلق مراكز المصالح المشتركة وتوليد ردود أفعال هوّياتية، وحتى مشاعر تضامن، على الأقل عندما تعطي كافة مواطني بلد في النشرة الاخبارية السياسية نفسها. ثم ان هذه الوسائل تبني في الواقع روزنامة سياسية مشتركة للجماعة. أكثر من ذلك فإن دور الأشركة يكون مهماً إذا كان لدى هذه الوسائل طموح تكوين تربية في العمق على غرار ثقافة الكولا والجنز وماكدونالز...

ثم ان وسائل الإعلام تتدخل في بناء النقاش السياسي. إن المعلومة التي تُعرض يومياً تفرض رؤية، ما الذي لا يمكن للطبقة السياسية أن تتجنب ردة الفعل عليه. بدون شك ان الوسائل الإعلامية والنشرات المتلفزة تدين كثيراً، هي أيضاً للشيفرات العائدة لما يصنع أو لا يصنع

---

Donnelly (1992), Ferde (1992), Grieco (1997, and Jervis (1998) are repreusentive suigle chapitre Introductions. On == the place of realism in the academic discipline of international studies. See Donnelly (1995), Khaler (1998) and vasquea (1998).

الحدث. ولكن هذه الوسائل تستطيع على هامش ما من المناورة في تنظيم وتوزيع المعلومة: العنوان، التقديم، تعبئة التواقيع، أهمية التعليقات، تكرار الموضوع المطروح، تكرار "الجملة الصحافية"، الطبيعة، اللهجة،.. لكن ذلك وزنه في النقاش السياسي وتشكيل التمثلات التي يتبناها القرّاء أو المشاهدون للأحداث.

حتى هنا، هذا لا يعني حرية كاملة سواء لجهة المسؤولين أو الإعلاميين. لأن عليهم الأخذ بالاعتبار ردات فعل جهودهم، والذي يمكن لرفضه أن يكون له انعكاسات خطرة على الإعلام نفسه إذا ادعى ببساطة إمكانية تجاهل الجمهور.

ثم ان وسائل الإعلام تسهم في اشتغال النظام السياسي كمنظمات اجتماعية وكمؤسسات ذات صفة اقتصادية. إنها تكتسب قوة أو تواجه التحديات التي تتطلب سياسة عامة إعلامية.

لفترة طويلة والى الآن بدا أن حرية الصحافة المكتوبة تكمن في الليبرالية المطلقة. لكن سيطرة بعض الجماعات المالية في فترة ما بين الحربين العالميتين أو الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، منذ عدد من العقود، غيّر بعمق شروط عملها وعرضها للاستغلال المادي، ثم وقعت تحت تأثير التقدم التقني، ومنافسة وسائط الإعلام الأخرى. إن كل ذلك شجع على أشكال عديدة من تدخل قوة السلطة في غالبية الديمقراطيات المعاصرة. في فرنسا القواعد (Reglementation) التي وضعت بعد التحرير كانت مهمة على نحو خاص، وعلى الرغم من أن إجراءات أخرى للمساعدة الاقتصادية أدخلت لاحقاً، فإن الخط الموجه سيبقى دائماً حماية التعددية وأولوية المبادرة الخاصة.. وعلى عكس ذلك في التلفزيون ارتؤي من قبل كثيرين أن القطاع العام الاحتكاري، أو الذي يعمل من منافسة مراقبة جداً مع القطاع الخاص إنما يشكل ضمانة للابداع وأداة حماية لنوعية البرامج. هذا ما كان عليه الأمر على الأقل حتى الانقلاب الحديث في المعطيات التكنولوجية التي أدت إلى انتشار محطات الراديو الحرة (نهاية سنوات السبعينيات) ثم شبكات التليفزيون (منتصف أعوام الثمانينيات)[15].

اليوم، ومن خلال قوتها الحقيقية أو المفترضة، فإن وسائل الإعلام الجديدة، تشكل مجموعات مصالح ضخمة والتي لا يمكن لتطورها أن يترك السلطات السياسية إلا غير مبالية.

(15) Balle F. Media et societé, Paris Montchrestien., 2007. Derville. Er. Le pouvori des medias. Mythes et realité, Grenoble PUG 2005.

لكن النزعات للدفع نحو الاحترافية السياسية (النشرات المتلفزة، النشرات المخصصة لأحداث الساعة السياسية، تقارير، شبكات التواصل الاجتماعي) تجعل أصعب فأصعب التدخلات المباشرة للحاكمين في الخارج والداخل في العمل الداخلي[16].

إن وسائل الإعلام تشكل هكذا، سلطة، هي "بطبيعة الأشياء" كما يمكن لمونتيسكيو (Montesquieu) أن يقول، انها توظف السلطة وتغيّر على نحو معتبر اشتغال الأنظمة السياسية المعاصرة"[17].

تتوقف فاعلية العملية السياسية على تشابك أنشطة جملة من الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين، الذين يوجدون السياق الذي تتم فيه تلك العملية، ويقولبون الشروط التي تتحرك خلالها وحدات صناعة السياسات. وتمثّل مكانة النسق الإعلامي والاتصال الجماهيري دوراً معتبراً في تقرير هذا النظام وآليات عمليه، واستجاباته وسلوكياته ومدى فاعلية أدائه. وهذا ما يدل على الترابط الوثيق بين النسق السياسي والنسق الإعلامي والاتصالي. وما لهذا الأخير من تأثير من تأثير من أداء الاول وفاعليته، حيث يعدّ الاتصال شرطاً أساسياً لعمل الديمقراطية.

ما يفهم من الاتصال هنا هو وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري واستطلاعات الرأي التي تمكن المواطنين من امتلاك عناصر الاقتدار وفهم الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ويمكنهم من تقييم محصلات مختلف السياسات العامة[18].

أمثلة على مستوى التعامل مع إيديولوجيا إعلامية تسويقية جديدة يمثل دولة ضخمة جدًّا مثل الصين إلى رهينة نمط حياة معولم، ويدفع أميركيين كثر داخل أميركا إلى الاعتراض على الثقافة الاستهلاكية، والحال لم يعد هناك لا ثقافة شكسبيرية ولا ثقافة عربية ولا ثقافة حتى أميركية مستقلة، بقدر ما سيطرت ثقافة موحدة توزعها الإنترنت على كل شعوب الأرض، ثقافة نمطية/أفقية لا تجد فيه بالكاد أسطراً قليلة على غوغل عن ابن خلدون وعن أشخاص ألهموا الغرب على مدى قرون مثل ابن رشد أو أرسطو الذي أدخل أفلاطون إلى الفكر الأوروبي. وهذا أساس ثان ترتكز عليه العولمة بعد الاقتصاد وهو الإعلام والاتصال. وقد أفرز التطور الهائل

---

(16) Pouvoir Graber D. (ed). Media power in politics, Washington, CQ press, 2007.

(17) communications Politiques, Goupe de Pression Interth, Internet PP 174 – 175.

(18) حميدي عبد الرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧) ص ٦٨.

لتقنيات الإعلام والاتصال، على المستوى الكوني ظاهرة تحوّل حضاري، بحيث يترك العصر الصناعي ومجتمع الاستهلاك تدريجياً مكانهما لما يسمى "مجتمع الاتصال". ويتوقع الباحثون أن تكون النتائج الاجتماعية والثقافية أعمق بكثير من تلك التي أفرزتها، في منتصف القرن التاسع عشر، الثورة الصناعية[19].

والهيمنة الأميركية على التقنيات، في هذا المجال تقود العالم إلى أشكال جديدة من التبعية الثقافية. فالثقافة العالمية (world culture) تنشر في المعمورة، وتفرض نفسها ليس في الجنوب، بل في أوروبا أيضاً.

ويبدو أن المعركة شبه حسمت لصالح أميركا، وتدور حول السيطرة على القطاعات الثلاثة الثقافية – الكومبيوتر والإنترنت[20].

فالشركة أو الشركات التي تسيطر على الإنترنت (ميكروسوفت الأميركية) تسيطر على الإعلام بعد كل المخاطر التي يحملها ذلك على حرية تفكير المواطنين، وهذا الأمر طاول الصحافة المكتوبة التي أصبح يسيطر عليها عدد قليل من الأثرياء الذين يشترون الصحف التي تعاني من مصاعب إعلانية الأمر الذي سبّب هبوطاً ملحوظاً في ثقة المواطنين الغربيين بالإعلام. لقد بات رجال الأعمال المهيمنون على قطاع الإعلام والاتصال أسياد العالم الجدد.

وليس غريباً والحال هذه، أن نلاحظ هذا الانتشار الواسع لأسلوب الحياة نفسه عبر وسائل الإعلام من أوغادوغو إلى امستردام ومن طوكيو وبكين إلى باريس ووهران. المسلسلات التليفزيونية والأفلام السينمائية وبرامج المنوعات والأخبار والأغاني والملابس والسيارات. والتنظيم المدني والبيئي والهندسة. هناك نموذج واحد يفرض نفسه، أحادية ثقافية لا منازع لها.

لقد فجّرت السرعة معظم النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية. فالديمقراطية البرلمانية واقتصاد السوق والتنافس وغلبة "الأفضل" باتت مقبولة من الجميع كممارسة "عقلانية" أو واقعية وفق نظرية السياسة الواقعية. وهناك "غربنة occidentalisation" للعالم وأمركة (americanisation) على وجه التحديد[21].

---

[19]. Le Monde Diplomatique, manière de voir 46. “Revolution de la Communication” Juillet – Aout 1999 أنظر د.غسان العزي "سياسة القوة" مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٤٠ .

[20]. La Croix, 24 – 1 – 1995.

[21] مصدر سابق. د. غسان العزي، "سياسة القوة" ص ١٤٣.

لذلك نشهد في السنوات الأخيرة هذا النزوع الذي تبرزه أكثر وسائل الإعلام نحو نظام عالمي وتعدد – القطبية تسعى فيه كل الأنظمة المتضررة من العولمة الأحادية القطبية في مراحل انتقالية نحو نظام جديد في طور التبلور. وإن كان يحمل هذا التصور تصاعداً في العنف على نحو تشاؤمي سوداوي أو على تفاؤل مفرط لدى البعض من أننا أمام عالم جديد بدأ وعالم قديم انتهى[22].

لذلك يجب عدم الخلط بين أثر الإعلام الحديث التكنولوجي كأثر بشكلٍ عام على رأي عام دولي أي الأثر الاجتماعي العام في ظل العولمة والنظريات الدولية الثلاث: النظرية القانونية والنظرية الليبرالية والنظرية الواقعية وموازين القوى، وبين انتفاء الأثر على الإعلام بالذات، الإعلام منفرداً وسط عوامل أخرى سياسية واجتماعية وثقافية متداخلة.

لا بل يرى كثيرون أن هذه التقنيات الحديثة هي نوع من الغياب عن السياسة، ونوع من اللاثقافة ونوعاً من تغذية اللاانتماء وتغذية الغياب نفسه، وتغذية العلاقات الدولية الأفقية والمسطحة ولا سيما الدول المتنفذة التي تريد وسائل الإعلام أن تعمل لصالحها خصوصاً انها صارت مصدراً اقتصاديًّا ضخماً. وهنا مدى صدقية النظرية الليبرالية في الإعلام، وكيف يؤثر الإعلام في إعطاء صفة جديدة لليبرالية.

إذاً الإعلام لم يعد وسيلة فقط للمعرفة، بل صار وسيلة ضمن المعركة، وصارت علاقات الدولة مع العالم محكومة بنجاح هذا الإعلام أو فشله، لا سيما وأن العلاقات بين الدول لم تعد مافوقية، صارت هذه العلاقات محكومة إلى حد ما بالإعلام الذي يصوّر الكثير من الوقائع. ويذهب البعض إلى حد اعتبار ما يحدث في الإعلام الجديد ما يمكن تسميته "الثورة الثقافة الجديدة".

فإذا كانت الثورة الثقافية الصينية حدثت بقوة السلاح وخلفت ٢٠ مليون شهيد. وإذا كانت الثورة الخضراء في الصين قامت عبر العنف والقتل والثورات الدينية المتشددة قامت على الانتحاريين والأحزمة الناسفة والاغتيالات. فهذا زمن حسمهُ الإعلام الجديد، مع الثورة الإعلامية المأخوذة من الواقع ونظرياته وميادينه وشوارعه ونبراته على عكس الثورات السابقة التي كانت تبني عمادها على نظرية جاهزة وتسقطها على الواقع.

(22) CF Jaques Attali “Dictionnaire de XXIeme Siècle” (surtout l’introducrtion).

اليوم التجربة اليومية هي التي تخرج بالنظرية سواء الليبرالية منها أو القانونية وهذه الثورة التكنولوجية ليست إيديولوجية أو سياسية بالمعنى التقليدي، وليست ثورة انقلابية هي ثقافة تقوم على الحرب الإعلامية بين الدول وبوسائل يراد لها أن تكون سلمية عبر رسالة على تويتر أو الفيسبوك أو غيرهما من وسائل الاتصال الحديثة. وتتعلق بمسألة الديمقراطية وحرية الفرد وحقوق الإنسان والنظرية الليبرالية.

رسالة من هنا ورد عن الفيسبوك أو تويتر من هناك، أو عبر الصورة/ الرسالة التي صارت معمّمة مع تغيّر دائم في الأساليب والتقنيات، بحيث لا يمكن التقاط أفكار ثابتة تمس السياسة والحكم والأنظمة والشعب.

إذ أن كثرة المعلومات وتراكمها بسرعة يفيد الإعلام الغربي والإقليمي مع عدم القدرة على "الفلترة"، فيتصدر "وجه الشر الاسلامي المتشدد" مثلاً والحركات الاسلامية المتطرفة صورة المشهد في العراق أو أحداث سوريا ولأربع سنوات متتالية، وكاد مشهد الاخوان المسلمين يتصدر صورة ما سمّي الثورات العربية لولا الاستثناء الدستوري التونسي وبعده ما سمّي بالانقلاب المصري على حركة ٢٥ يوليو/ وهو المشهد نفسه الذي أثار جدلاً واسعاً بين من يعتبره انقلاباً عسكرياً وآخر مثل الباحث جلبير الأشقر يعتبره شكلاً من أشكال ممارسة الشعب المصري للديمقراطية[23]. وهو المشهد نفسه الذي لم تستطع وسائل الإعلام أن تحدد تفاصيله ووقائعه البتة في الأحداث التي عصفت بحكومة نوري المالكي في العراق في حزيران ٢٠١٤ فاختصر الحراك الشعبي كله بعنوان اسلامي متشدد واحد هو "داعش" غطى الصفحات الأولى في كبريات الصحف على اختلافها الأميركية والبريطانية منها تحديداً ومقدمات النشرات الاخبارية لأيام متتالية قبل أن تُجلى الأمور عن حراك كبير شعبي شاركت فيه فصائل من لواء المجاهدين الأوائل ضد الانكليز في العام ١٩١٨ والصحوات السنية، والعشائر العراقية والبعث العراقي السابق الذي تعرّض أفراده للاجتثاث والنقشبنديين ويقودهم القيادي العراقي السابق في البعث أيام صدام حسين وليد عزت الدوري والعامريين وأفراد وجماعات من الغيلانية...

ولم يستطع لا الإعلام الغربي على تعدديته ولا الإعلام العربي من الخروج من سطوة التوجيه الإعلامي المسبق النزوع لإبراز وجه الشر "الاسلامي المتشدد" الذي يصنع الثورات

[23] جلبير الأشقر "أخبار الأدب المصرية"، العدد ١٠٥٩ نوفمبر ٢٠١٣، (ص ٦).

العربية... وعبّرت النظرية القانونية في العلاقات الدولية وهي الأمم المتحدة وهيئاتها عن عجزها عن إيجاد حلول سلمية لأزمات إقليمية متفاقمة ولأحداث عنف ونزاعات دموية داخلية متزايدة.

## ٢ - كيف يؤثر الإعلام في إعطاء صفة جديدة لليبرالية في العلاقات الدولية

العولمة والثورة المعلوماتية أصبحتا في الآونة الأخيرة من أهم المواضيع حساسية في إطار الحوار الدولي الجاري لتحليل تأثيرات الثورة المعلوماتية المختلفة وطرق التحكم بتصور الأحداث على الساحة الدولية.

ويعتبر أكثر المتخصصين أن مصطلح "العولمة" يعني مرحلة حديثة التطور الرأسمالي الدولي وتحول المرحلة الأخيرة لتحولات العولمة فرضت نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفرزت نظاماً عالمياً هو الاقتصادات الوطنية لدول العالم، وجعلها تعتمد على حرية تنقل رؤوس الأموال، ولا اعتماد على الاقناع الإعلامي الدولي وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا وتخفيض الحواجز الجمركية واطلاق حركة البضائع ورؤوس الأموال وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول وما رافق ذلك من حركة اجتماعية دولية أصبحت تستخدم أشكالاً جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية.

لن نعود إلى الآراء عن بدايات العولمة والبعض يعتبر بداياتها من عصر الفاتحين الغربيين الأوائل أمثال ماركو باولو وماجيلان وكريستوف كولمبوس. والبعض الآخر يعتبر أن نصف العالم معولم منذ العصر الروماني القديم وعصر الاسكندر المقدوني، وعصر جنكيز خان، فيما تجاهل البعض ان العولمة نتجت أيضاً عما قدمته الحضارة العربية والإسلامية، في عصر ازدهارها عندما كانت أوروبا تسبح في الظلام.

لكن جرى الاتفاق ان التاريخ المعاصر كان المرحلة الأولى للعولمة، ومثلها المرحلة الثانية التي نعيشها اليوم. والمرحلة الأولى امتدت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين إلى فترة حروب التوسع والاستعمارات الفرنسية التي اجتاحت قارات آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية والحربين العالميتين الأولى والثانية وما رافقهما من منجزات تكنولوجية وعلمية حديثة سرعان ما تطورت

بشكل هائل، مع تطور الاقتصاد الوطني والدولي وعالم التجارة الدولية وتشابك المصالح الداخلية والخارجية من جراء الاتحاد المتبادل بين الدول.

المرحلة الثانية للعولمة كانت في العقود الأخيرة من القرن العشرين مع الحركة الفعلية في العلاقات الدولية، لتبدو العولمة كأنها مخطط لها في عالم المال والاقتصاد من الدول الغربية وحكومات تلك الدول والمؤسسات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

ظروف العولمة كانت مرئية من ارتفاع مستوى العيش للناس وتوفر وسائل الاتصال وإعلام دولي يجتاز الحدود السياسية وقفزات اقتصادية في دول آسياز (النمور الآسيوية) وجنوب كوريا وسنغافورة وماليزيا وغيرها من الدول. كالهند كممثلة للصناعات الإلكترونية الغربية وبرامج الكمبيوتر، وأدت العولمة إلى نمو تدفقات رؤوس الأموال لدرجة التفعيل "التصدير يحكم العالم" وترافق ذلك مع تصور حركة السياحة العالمية واستعمال أجهزة الاتصال المحمولة والمشاركة الواسعة بالتقدم المالي والاقتصادي والعلمي، فيما اعتبر من المؤثرات الإيجابية للعولمة ولكن بوجهات نظر متفاوتة.

هذا لم يلغ السلبيات الظاهرة التي فرضتها العولمة ومنها:

- خطر خضوع العالم للشركات المتعددة الجنسية.
- خطر فرض مفاهيم وأسلوب التفكير والحياة الأميركية على العالم.
- خطر تعميق الهوة في الدول الغنية والدول الفقيرة.
- خطر إضعاف دور الدولة القومية وعولمة الإرهاب والتضييق على الثقافات واللغات القومية ومحاولة القضاء عليها.

واثارة النزاعات في الدول المتعددة الجنسيات المتقدمة متجاوزة مصالح كل الدول الأجنبية وفي غالبيتها شركات أميركية من المجالات العلمية والتكنولوجية والعسكرية، حيث تصرف أميركا ما يقارب ٨٠٠ مليار دولار على الدفاع سنوياً، بما يشكل بالأرقام نصف الميزانيات المخصصة في دول العالم للشؤون العسكرية.

ولا يخفي الأميركيون سعيهم الحثيث لتوظيف كل القدرات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية من أجل فرض السيطرة الأميركية على العالم في القرن الواحد والعشرين.

وتمتد الهيمنة الأميركية من خلال عولمة وسائل الاتصال والتبادل الإعلامي الدولي في العلاقات الدولية. وهو ما أشار إليه كتاب البريطاني د. كريستال معتبراً ان اللغة الانكليزية هي لغة العولمة" في كتابه "موت اللغات"[24]، حيث أشار إلى أن أكثر اللغات جماهيرية على الكرة الأرضية ليست اللغة الانكليزية بل اللغة الصينية التي يتحدث بها أكثر من ١,٨ مليار إنسان. وكلهم خلف سور الصين وفي جنوب شرق آسيا، عكس اللغة الانكليزية التي يتحدث بها الجميع في كل مكان في العالم.

أما خطر تعميق الهوة في الدول الغنية والدول الفقيرة فيتمثل بالتفاعل الذي لا يؤدي إلى تسوية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية، بل بالعكس يؤدي إلى تعميق تلك الهوة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتحكم في الصحة والتغذية والعمق.

أما خطر اضعاف دور الدولة القومية وعولمة الإرهاب، فلا أحد ينكر ان العولمة ساهمت في انتشار الإرهاب الدولي الذي تحوّل بالتدريج إلى ظاهرة عالمية لا سيما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وما اعقبها من أعمال إرهابية شملت الكثير من دول العالم كإسبانيا وبريطانيا وروسيا ومصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وأندونيسيا وباكستان والهند والصومال وجنوب السودان وسورية والأردن والعراق، وصولاً إلى ظاهرة دولة الخلافة الاسلامية في بلاد الشام التي تحولت إلى ظاهرة إرهابية يحاربها تحالف دولي عريض بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وكان الملتقى الدولي الذي عقد في كرواتيا تشرين الثاني ٢٠١٢ قد ناقش مشاكل الدبلوماسية العلنية ووسائل الإعلام الجماهيرية والإرهاب.

وتبين من تلك المداولات ان عولمة البث التلفزيوني ساهمت في ازدهار ظاهرة الإرهاب. وان الهدف الأساس للإرهاب ليس فقط قتل الناس بل إخافة ملايين البشر، ودب الخوف في أكثر من ملياري مشاهد تلفزيوني تقريباً من كل دول العالم عبر استخدام وسائل

[24] كاشليف بو: العلاقات الدولية والثورة المعلوماتية.

الاتصال والإعلام الاجتماعية لتصعيد مشكلة الإرهاب وعولمة الشر عبر وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة وكل مدوناتها المستخدمة.

وتعتبر ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية التي بدأت خطواتها مع غزو الإنسان للفضاء الكوني ١٩٥٧، القوة الرئيسة الدافعة للعولمة. ونتيجة نجاحات اقتصادية في تاريخ البشرية منذ الثورة الصناعية واكتشافات ثورات تقنية في مجال الاتصالات والمعلوماتية فاقت بأهميتها كل الاختراعات السابقة. لدرجة أصبح شعار القرن العشرين هو العمل على التطوير النوعي والكمي لوسائل الاتصال والإعلام. وتمكنت البشرية مع نهاية القرن العشرين من امتلاك أكثر من ٢,٥ ملياري جهاز استقبال اذاعي وأكثر من ٢ ملياري جهاز اتصال تلفزيوني وأكثر من ١٠ آلاف صحيفة يومية وموقع إلكتروني، وأصبح كل سكان العالم بالفعل يتحولون، حسب ما توقع مالكوهن، إلى قرية عالمية[25].

وأصبح كل سكان العالم تقريباً يتلقون في نفس الوقت نفس المعلومة. حتى تمكن ٣,٦ مليارات مشاهد من مشاهدة افتتاح الألعاب الأولمبية في سيدني عام ٢٠٠٠ عبر شاشات التلفزيون. وأكثر من ٢ ملياري مشاهد من محبي كرة القدم أصبح بإمكانهم متابعة نهائيات كأس العالم لكرة القدم من مختلف عواصم العالم.

وتحسنت نوعية المصادر المعلوماتية ووسائل تلك المعلومات وحفظها واسترجاعها مع تطور عمل شبكات البث التلفزيوني وولوج شبكة الإنترنت العالمية حيز الاستخدام الفعلي كأداة من أدوات العولمة، وصارت أشد تأثراً اليوم، مع تجاوز رقم مستخدميها المليارين، من نمو سريع لم تشهده أي وسيلة اتصال وإعلام جماهيرية في تاريخ الإنسانية.

هذا عدا الهواتف المحمولة بالمليارات ومجتمع المعلومات والكمبيوتر أو الحاسوب، حتى إن الولايات المتحدة الأميركية وضعت أمامها مهمة الانتقال إلى مرحلة مابعد المجتمع الصناعي إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي حتى ٢٠٢٠. عنذ ذلك سينتقل ١٧% من سكانها من مجال الإنتاج المادي والباقي في مجال المعلوماتية والتعليم والخدمات لتتفوق الولايات المتحدة الأميركية في العالم في كل المجالات. ويعتبر المجتمع المعلوماتي نقطة تحضيرية

[25] محمد النجاري، قضايا التبادل الإعلامي الدولي من ظروف العلاقات الدولية المعاصرة، معهد طشقند الحكومي العالي للدراسات الشرعية، مطبعة نعمة ٢٠٠٤.

للانتقال إلى عصر جديد. وأوصل هذا التقدم المضطرد لتكنولوجيا المعلومات المتقدمة إلى ظهور مستقبل آخر للأخطار الممكنة من حتمية قوة كبرى على العالم، وزيادة الهوة في الأمم الغنية والأمم الفقيرة من حيث توفر وسائل الاتصال والمعلومات وتوافرها من الولايات المتحدة الأميركية والدول السبع الكبرى واليابان وجنوب كوريا وجنوب شرق آسيا وأقل من ١٠% من دول العالم الأخرى.

هذا يطرح مسألة العلاقات الدولية نفسها، ويظهر أثر الإعلام والميديا الجديدة في إطار التوقعات للأحداث الهامة ولطبيعة ادارة الأزمات الدولية. ذلك أن مفهوم "قوة الدولة" تغير من الاعتماد على القوة العسكرية إلى الاتحاد إلى تطوير الموارد المالية والاقتصادية والمعلوماتية والفكرية للدولة.

ثم ان دور اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولة يتبدل في التحالفات والاتحادات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي لاسيما في المحيط الهادئ، والرابطة الاقتصادية "أوراسيا" ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها، وفي مقدمتها دول الثماني الكبرى، وهو ما يعني تحول في السياسة العالمية وفي الديبلوماسية وفي نسبة الوعي القومي بين سكان الكرة الأرضية. والإعلام أداة وانعكاس لما يطلق عليه الرأي العام الدولي الجديد، يظهر مدى تأثير العولمة النيوليبرالية على العلاقات الدولية وعلى العمل الديبلوماسي والقضايا العابرة للحدود من أزمات ولقاءات، رسائل تجارية ومالية وبيئية يتناولها التبادل الإعلامي الدولي يوميًّا وتعتبر جوهر جداول أعمال السياسة الدولية وأولوياتها، وتوسع مجال العمل المشترك المتعدد الأطراف، وأبرزت العولمة "وزن الدبلوماسية الاقتصادية" و"الدبلوماسية البيئية" وأبرزت هي أيضاً دور الإعلام الدولي في مواجهة التهديدات والأخطار الجديدة من الأمن والاستقرار والتنمية وما اصطلح على تسميته بناء الديمقراطيات الاجتماعية وأحياناً كثيرة من دون مراعاة مصالح شعوب عديدة.

ويشهد مدى الخروقات الغربية للساحة الإعلامية وعجز الإعلام الدولي عن مخاطبة قضايا مناطق عالمية عديدة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحديداً، مقاربات متفاوتة جداً في طرق التعامل الإعلامي الدولي معها. الإعلام الجديد الذي يلبي في الغالب وجهة نظر

الدول الكبرى والجهات الكبرى المحمولة وتوجهات لكل المرجعيات المركزية التي لها تأثير كبير من دون شك في مستقبل التبادل الإعلامي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة.

يجب دراسة أثر الإعلام في إطار الاستدلال إلى فضاءات القوة الدولية في زمن العولمة النيوليبرالية، ومدى أهمية القوى العظمى الأميركية نفسها أو مدى تفجرها أو تفككها كما سيتوقع بعض المحللين، أو تملكها مقومات وهمية مستديمة عبر النظام الدولي باستعمالها المستوى التكنولوجي نفسه المتقدم في مجالي الاتصال والطاقة إلى الجانب الاقتصادي الذي يمارس نفوذاً متصاعداً على مجرى الشؤون الدولية.

وإذا سلمنا بأنه رغم كل التحولات العميقة التي تطاول اليوم معظم الظواهر والمفاهيم التي سادت في الماضي، فإن الوحدات "السياسية" – الدول – لا تزال اللاعب الأساسي[26] في العلاقات الدولية، ولا تزال تتمكن من تحقيق مصالحها الوطنية مستخدمة في ذلك لاعبين أقوياء مثل الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات والجمعيات العابرة للأمم والتدفقات الإعلامية والمالية والثقافية.

وبما أن النظام الدولي يقدم على مجموعات من الدول تبرز فيها قوى إقليمية، ثم قوى دولية، فإن الإعلام يتأثر بأوضاع تلك الوحدات السياسية ومدى بقائها أو تفككها، ويتأثر بطبيعة من هي القوة الدولية أو القوى الدولية التي قد تحل محل – أو إلى جانب – الولايات المتحدة الأميركية في مركز قيادة العلاقات الدولية في هكذا عالم.

يدرس، أثر الإعلام بمعادلات دولية ويلحق توزيع جديد للقوى على الساحة العالمية ومدى ميولها أو سيولتها أو غموضها في إطار ذلك التشابك والترابط في التنظيم الدولي System والنافذة في "القرية الكونية" واقتصادات الدول الكبرى كما يقول فرناند بروديل.

[26] د. غسان العزي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت طبعة أولى ٢٠٠٠، ص ٢١٣ .

## ٣ – أثر العولمة على الإعلام أم أثر الإعلام على العولمة

### كناقل للتحولات النظرية والتطبيقية

إن تطور الظاهرة الإعلامية لا يمكن فصله عن الحقبة الزمنية الأخيرة من العولمة والنيوليبرالية بأبعادها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولا يمكن فهم الظاهرة الإعلامية إلا في سياق التطور الذي شهدته العلاقات الدولية مع الاكتشافات الكبرى والتوسع الاستعماري وما يسمّيه بروديل Braudel اقتصاد العالم Economic Monde وما يشرحه فامر شتاين عن نظام العالم Systeme Monde منذ القرن السادس عشر والذي يتميز بتطور النظام الرأسمالي نفسه.

وقد ترافق بروز العولمة مع التطور التقني الهائل الذي عرفته الإنسانية والتأثير المتزايد للفاعلين عبر الوطنيين الذين يحتقرون الحدود السياسية. ودفع فشل تجربة الأنظمة الاشتراكية إلى اعتبار اقتصاد السوق هو المنتصر النهائي، ما جعل البعض مثل فوكوياما يتحدث عن نهاية التاريخ ونهاية الإيديولوجيا ونهاية الجغرافيا[27]. والآراء التي صاحبت الظاهرة كثيرة، وفي بعض الأحيان متناقضة. يرى أنطوني غيدنز Giddnes أنه يجب فهم العولمة كعملية اعادة تنظيم للوقت وللمسافة في العلاقات الاجتماعية. فهي تستوجب احلال الحداثة في الموقع المتقدم، الحداثة التي تحققق ارتقاءً مطرداً في المجتمع الدولي برمّته[28].

ويقول مارشن شو Shwo.M بأنها المرة الأولى في تاريخ البشرية التي يصبح فيها بالإمكان اعطاء وصف لنظام من شبكات علاقات اجتماعية تتناول الشعوب وهو ما يمثّل مجتمعاً عالميًّا[29].

مقابل ذلك رأى شيسني Chesnais انه يجب فهم العولمة في مسار تدويل الرأسمال وتنميته على مستوى مناطق العالم كافة حيث توجد الثروات أو الأسواق. ويعتبر سمير أمين "ان العولمة هي بُعد دائم لتنمية المجتمعات. ومع ذلك في حين أنها تسمح عبر أشكالها القديمة

---

(27) فوكوياما فرنسيس "نهاية التاريخ" ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام والترجمة والنشر (١٩٩٣).

(28) show.M. "Globel society ant int. rels" cambridge, Policty Press, 1994, p3.

(29) Chesnais F. La mondialisation du capital, Paris, Syros, 1997, P 49.

بتسريع التاريخ وتقوية حظوظ استدراك المعوقات، فإنها، في أشكالها الحديثة العاملة على انتشار الرأسمالية، تنتج، وبصورة منهجية، اللامساواة[30].

لكن العولمة كما نشهدها في السنوات الأخيرة تمثل ذلك الانتقال من العالمية إلى "العولمة التقنية" (Technoglobalisme) كما عبّرت عنه الصحف الانكلوسكسونية قبل أن يهيمن عليها الخطاب السياسي النيوليبرالي. والعولمة التقنية هي تعبير عن ولادة عالم بدون حدود تحركه شركات بدون جنسية.

إن هذه الظاهرة هي سياسية واجتماعية قبل أن تكون تقنية وذات أبعاد اقتصادية. وقد وجدت دعماً مهماً لها متمثلاً بإيديولوجية شاملة[31]، ترى أن أمر الواقع التكنولوجي هو الذي يحكم من الآن وصاعداً عملية إعداد أو تنظيم السياسة على مستوى العالم برمّته. وهو ما أشار إليه مالكوهان M.Mcluhan في معرض حديثه عن القرية الكونية[32].

وللتذكير فإن تنصيب العولمة على عرشها الذي صار معروفاً لم يتأكد إلا في الثمانينيات وذلك تحت رعاية الجيواقتصادي وليس تحت رعاية الجيوسياسي.

إن معالجة ظاهرة التحولات الدولية هذه أساسية في دراسة أثر الثورة التقنية مع تجليات العولمة الاقتصادية والمضامين الإيديولوجية بعد نهاية الحرب الباردة، علماً أن العالم يشهد منذ الحرب العالمية الثانية ثورة تكنولوجية لا مثيل لها إلا التطور التقني الذي تحقّق في الفترة الأخيرة، ما انعكس أكثر على ميدان العلاقات الدولية. وقد أتت الثورة على شكل انفجار تكنولوجي أصبح معه من الممكن متابعة مجريات الأحداث العالمية البارزة في نفس الوقت ومن قبل معظم سكان الكرة الأرضية. فحتى سكان الأرياف النائية أو البدو الرحّل في الصحارى أصبح بإمكانهم الارتباط بالأبعاد التقنية.

وانعكست هذه التطورات على ميدان العمل الديبلوماسي واللقاءات الدولية. ولا شك في أن التطور التقني أثر بشكل عميق في تطور أشكال العلاقات الدولية، ما ساهم في تطوير الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

---

(30) Amin Samir "Les Défis de la mondialisation" Paris Editions L'Harmattan,1996

(31) V.George Susan "La fabrication d'une idéologie", Le Monde Diplamatique, Manière de voir 32 Nov. 1996.

(32) عالم اجتماع كندي تكلم في منتصف السبعينيات عن "القرية الكونية" في نفس الفترة تناول زبيغنيو بريجينسكي Brezinski.Z مستشار الرئيس الأميركي كارتر، مسألة "نهاية الايديولوجيا" معتبراً أن بلوغ الثورة التكنوإلكترونية كان ثمرة التقاء الجهود التكنولوجية وتضافرها وتكريس القوة الأميركية العظمى "كأول مجتمع كلي في التاريخ".

وضاعفت ثورة المعلوماتية في مجال الاتصالات من مخاطر المضاربات التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية وزعزعت النظام الدولي الاقتصادي. وغذّت الأسواق المالية مرتبطة ببعضها البعض ويمكن التعامل معها خلال الأربع وعشرين ساعة في النهار. وأدت سهولة تحويل العملات وتدقيقها إلى تضاعف حركة الرساميل المتداولة عدة مرات لا يتجاوز آلاف المليارات من الدولارات اليومية.

كما يمثل أثر التطور التقني على التبادل الثقافي أهم هذه التحولات الايجابية في تاريخ الإنسانية والمخيفة، في أن أصبح الإنترنت، أو كما يسمّيه بيل غايتس "الطريق السريع للمعلومات"، تقنية جديدة تتمتع بقدرات لم يكن أحدٌ يحلم بأنها ستتحقق بهذه السرعة[33].

وقد عبّر العميد "كوسبار" عن هذه التحولات معتبراً أن "الآلة لم تقدم فقط للعالم الرأسمالي الوسائل الضخمة التي تؤمن الازدهار الاقتصادي، بل إنها قدّمت أيضاً أخطر وسائل القمع البالي"[34].

وجاءت النزاعات العالمية الكبرى، بشكل من الأشكال كردود فعل سياسية على نوع من عولمة فرضتها الرأسمالية الليبرالية وزادت من بؤس الشرائح الاجتماعية، ما أدى إلى نمو الأفكار الراديكالية وإلى تهديد السلام والديمقراطية، علماً أن النظام الرأسمالي أنقذ ثلاث مرات بفضل اجراءات أجرتها أو وضعتها الدولة أو حتى فرضتها، وذلك بسبب سياسة "النيوديل" "New Deal" في الولايات المتحدة الأميركية في أعقاب أزمة ١٩٢٩، وبسبب نظام بريتون وودز والكينزية (سياسة الطلب) العام ١٩٤٥، تمت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في الولايات المتحدة الأميركية العام ١٩٩٧، وحيث انعدام تدخل الدولة الناتج عن سياسة التحرير النقدي والمالي Deryl Communication كثيراً ما يصاحب بعدم الاستقرار، والبورصات العالمية تعيش حالة هلع دائم من هبوط الأسعار الاضطراري والمفاجئ. حتى إن كبار المستفيدين من هذا الوضع وهو جورج سوروس (G.Sorros) لم يتردّد في القول إن نظاماً كهذا يسمح بمثل هذه المناورات ليس نظاماً صالحاً.

---

(33) بيل غايتس "المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل"، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٨.

(34) Colliard A.C. "Libertés Publique, Paris, Dalloz, 1975.

والمقصود العولمة المالية المجنونة، وهي عبارة عن "رأسمالية الكازينو" وحتى رئيس الولايات المتحدة الأميركية نفسه لا يتمتع بالقدر الكافي من السلطات لفرض سياسات متعقلة بالبدائل، بمعزل عن إرادة حاكم البنك الفدرالي الأميركي. وهذا الأخير ليس منتخباً ديمقراطيًّا من الشعب.

ومن هذا المنطلق، يمكن ملاحظة أن السبل الديمقراطية ليست قادرة على مراقبة أو تحديد سير الأعمال المالية، والأمر ينسحب أيضاً على عولمة التجارة العالمية. وقد انقضى القرن العشرون بحسب المؤرخ هوبسباوم على معضلات ليس بمقدور أحد ادعاء ايجاد حلول لها. وللمرة الأولى منذ قرنين من الزمن، يرى العالم نفسه محروماً من نظام حقيقي ذي ضوابط محددة. ويؤكد زكي العائدي Zaki laidi [35] أنه بغياب نظام دولي جديد، نحن إزاء نظام متروك سمته المميزة انعدام النظام وأكثر من انعدام النظام التوتر المتنامي في موازين القوى التي تدفع باتجاه العولمة والاندماج.

ويؤكد برتران بادي (Badie) وساموت Samouth،[36] ان النظام الدولي أصبح الأقل استقراراً بين جميع الأنظمة السياسية.

أما ماريسول تورين (Marisol Touraine) فيرى عالماً تقيده قوى متناقضة، قوى التفتت والوحدة في آن. وقوى الانطواء والانفتاح الدولي في آن. في جدلية الخصوصي والكوني والتطورات التقنية تحمل التناقضات نفسها. وماذا يفعل الإعلام لنحو ١,٣ مليار نسمة يعيشون بدولار في اليوم الواحد؟ وهل يستفيد من العولمة كل سكان أوروبا الاشتراكية أم قلّة من المواطنين؟ وماذا يفعل الإعلام لأكثر من مئة مليون فقير مهمّش يعيشون في ضواحي المدن؟[37].

وماذا يفعل الإعلام لردم الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء والذين يعيشون برغدٍ ورفاهية لا تتجاوز نسبتهم ١% من السكان في العالم أما الآخرون فيعيشون الفقر والعوَز، والبعض يتكلم برومنطيقية عن هيبيرطبيعية (Huperclasse) ستجد تدريجيًّا طريقها إلى العالم[38].

هذا الاستقطاب الطبقي عالجه في الولايات المتحدة الأميركية المفكر تشارلز موراي في كتابه "حالة أميركا البيضاء ١٩٦٠ – ٢٠١٠"، متحدثاً عن نخبة من المواطنين "النموذجيين" الذين

(35) Laidi.Z (Dir), l'ordre mondial relache F.N.S.P. 1992.
(36) Badie B. smouth M.C "le retournement du monde". Le Seuil, 1995.
(37) Ramonet I. "Seopolitique, des religions". Le monde de plouratique manière de voir n0 48, Decembre 1999.
(38) Attili Jacques Dictionnaire du xx1 siède", Paris, Fayard, 1998 P. 175 – 176.

تليق بهم المكانة التكنولوجية والثقافية والسياسية. وفئة أخرى خُلقت، وهي الطبقة العاملة وما يتفرع عنها من أجنحة فقيرة أو تلك التي تتعلق بالفئات الاجتماعية السفلى. ويتوقع موراي نشوء "غيتوين" اثنين في الولايات المتحدة. والسياسة الاجتماعية التي أرستها النخبة الحاكمة في عقد الستينيات، وقد فاقت الثورة والنفوذ لدى الطبقة الاجتماعية العليا وحدثت هوة اقتصادية ومالية مع الطبقة السفلى[39]. أو ما يسميه المفكر اليساري نعوم تشومسكي "التعايش المستحيل" بين الفوضوية والرأسمالية المتوحشة، انسجاماً مع تطور الرأسمالية في العقد الثاني من الألفية الثالثة، وإلى النزاع المزمن مع السلطة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية وبارونات المال والأعمال والكارتلات العملاقة والشركات الأميركية ذات التنظيم المهيمن على مقدرات البلاد.

وقد باتت تمتلك من القدرات الإعلامية والوسائل الإعلامية والسياسية والتشريعات القانونية ما يمكنها من السيطرة أكثر[40].

ان الأساس النظري الذي يعمل على تدعيم هذا التطور هو "الفكر الواحد" الذي يعتمد ترجمة إيديولوجية تدعي شمولية مصالح مجموعة من القوى الاقتصادية خاصة من قوة الرأسمال الدولي"[41].

هذا يطرح إشكالية دور الرأي العام العالمي الذي يكون غالباً ناتجاً عن الحدث. كردّة فعل عفوية أو عاطفية تتبلور تدريجيًّا، ومبتذلة بسرعة وفقاً للمعطيات المستجدة[42] وتطرح هذه الاشكالية المخاطر الناجمة عن استخدام التكنولوجيا المتطورة جداً في خلق آراء دولية وبلورتها فتساهم في تبرير اتخاذ قرارات مناهضة للمصالح الوطنية أو لمصالح الشعوب.

في حديثه الأخير إلى المجلة الأميركية المهمة "ذي نيويورك ريفيو أوف بوكس" في عددها الصادر في ٢٤ نيسان ٢٠١٤ يشير جورج سوروس إلى ثلاث أزمات ساخنة: أوكرانيا وسوريا وإيران. ويشير إلى المثال السيئ لاستخدام القوة، أو ما يسمى القوة الامبريالية، أو جاذبية القوة الناعمة التي تضمن استقرار الامبراطوريات. ويعطي سوروس مثالاً يطفو على السطح وهو روسيا اليوم التي تقدم نفسها لاعباً جيوسياسيًّا من الوزن الثقيل. ويحتاج الاتحاد الأوروبي إلى أن يدرك أن لديه منافساً من جهة الشرق. لكن روسيا بأمسّ الحاجة إلى أوروبا الاقتصادية كشريك وبالتالي

---

(39) The State of White America Charles Murray/Cleo form,2012

(40) On anarchism: Noam Chomsky (New Press, 2013).

(41) Ramonet Ignnucio, l'editirial, Le Monde Diplomatique. Janv: 1995.

(42) Merle M., "les Acteurs dans les relation Internationales" Economica, Paris, 1986, P 186 – 187.

العالم محكوم بالقوة وبمقدرة أولئك الذي سيستحوذون على النفوذ أن يتلاعبوا بسهولة بالرأي العام[43].

وما نشهده حاليًا هو تراكم التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الدولي وتميّزت ببروز قوى دولية جديدة بتجاوز آثار حدود الدول ذات السيادة، وان وعي الفرد من فهمه وإدراكه للتفاعلات الدولية واحساسه بالضغوط الناتجة عن الحاجات الجديدة والتي تتفاعل وتؤثر على رأي عام عالمي يزداد دوره في التأثير على التوجهات واتخاذ القرارات الدولية.

والاهتمام بدور الفرد على مسرح العلاقات الدولية ليس جديداً، وأتت الليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية من مظاهره المختلفة لتكشف عن الإمكانيات الكبيرة التي أتاحتها لأفراد لهم سلطة رسمية أن يتمتعوا بمراكز مؤثرة في العلاقات الدولية.

لقد اعتبر بيل غايتس Gates صاحب مؤسسة Microsoft أهم شخصية عالمية العام ١٩٩٧ (مجلة تايم) وهي الشخصية التي عادت وأفردتها في العام ٢٠١١ شخصية المتظاهر أو المحتج في الانتفاضات الشعبية العربية، ثم شخصية جوليان أسانج مخترع فكرة ويكيليكس، واعتبر كلر تورنر Turner صاحب شركة C.N.N التليفزيونية وروبير موردوخ Murdoch أكبر محتكر لأجهزة الإعلام البريطانية والأوسترالية بأنهما من أكثر المؤثرين في مجال الإعلام. وتكلمنا عن دور سوروس (Soros) في مجال المضاربات المالية. وهو من الرموز الفاعلة في عالم استثمار المال في مطابخ السياسة.

يرى روبرت ماكزني Robert Mechesney في مقالته: عالمية وسائل الإعلام العالمية" "The Global Media Giants" ان هناك عمليات تركيز مستمرة ومتسارعة في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأميركية وأيضاً على الصعيد العالمي "يهيمن حاليًا على نظام وسائل الإعلام العالمية تسع شركات كبرى عملاقة من الدرجة الأولى. أكبر خمس منها هي "تايم وارنر" ( Time Warner)، "ديزني" (Disney) "برتلسمان" (Bertelsmann) إلى روبرت مردوخ نيوز كوربوريش..

(43) An Interview with George Soros: (The New York Review of Borders, April d4 – 2014.

ويشير ماكزني إلى أن شركات وسائل الإعلام العملاقة الخمس تهيمن على قدر كبير من وسائل الإعلام التي يتم إنتاجها وتوزيعها في سائر أنحاء العالم من خلال الشركات التابعة لها. مثل مجموعات أخرى من الفئة الأولى من بينها سوني (Sony)، و"سيغرام" و"يونيفرسال" (Universal) وكان بن باجدكيان (Bin Bagdikian) العميد السابق لكلية الصحافة من جامعة كالفورينا في بيركلي من الأوائل الذين لفتوا إلى هذه المسألة، حيث يمتلك أربع أو خمس شركات إعلانية عالمية عملاقة ومعظم وكالات الإعلان المهمة ما يخدم أعمال الطبقتين العليا والوسطى. ويذكر ماكزني أن الخمسين شركة التي تتحكم بوسائل الإعلام لها أهداف ومصالح سياسية وإن كانت هذه الأخيرة توازن بعضها البعض إزاء قضايا سياسية معيّنة في مجالات معيّنة على سبيل المثال مكافحة العنصرية ومواجهة مرض الايدز..[44].

ازدياد حضور مؤسسة غوغل (Google) بشكل مطّرد في العالم الرقمي على مدى العقد الأول من الألفية الثالثة، يشكل نموذجاً شديد الوضوح، (في العام ٢٠٠٩ بلغ مجموع مبيعاتها ١٥,١ مليار دولار)، ونجحت غوغل على مر السنين، في توسيع أنشطتها على نحو مذهل، وهي المؤسسة التي يقع مركزها في جامعة كاليفورنيا توفر من ضمن خدماتها خرائط "Maps" وصولاً إلى تحويل مؤلفات أبرز مكتبات العالم إلى نسخ "Books" مروراً بغزو مثير للجدل لعالم الشبكات الاجتماعية.

ويبرز حضور غوغل العالمي الطاغي في عالم الإنترنت، الهيمنة التجارية للشركات الأميركية/ القطاع الرقمي. كما سيطرت شركة مايكروسوفت على سوق أنظمة استخدام أجهزة الكومبيوتر بفضل ويندوز[45].

ومع نهوض شركة "Aple" من كبوتها بفعل ابتكار جهاز آيبود IPad وثم Iphone/ في تأسيس احتكار جديد لصناعتي الموسيقى والترفيه. كما سيطرت العملاق "غوغل" على مشروع ترقيم جميع كتب العالم.

منذ العام ٢٠١٠ هناك سيطرة تجارية أميركية ملحوظة في القطاع الرقمي، على المستوى العالمي، سيطرة باتت (غوغل) تشكل رمزها المدهش، لكن في نهاية العقد الأول من

(44) www. Fair. Org/ extra/ best – of – extra corporate – ownership. html

(45) J.FRY google Privacy Responsibilities at Home and Abroad". Journal of librarinship an ship and information science (38),2006. P 135 – 139.

القرن الحادي والعشرين، هل يبدو أن الامبريالية الرقمية الأميركية تصب في خانة الديمومة والمستوى العالي، هل من توترات اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تسمح بالتشكيك في هيمنة الشركات الأميركية /القطاع الرقمي"؟.

في الصين اليوم حوالى المليار متصفح انترنت، وهذا دليل انفتاح الصين على تقليص الرقابة، والممارسة عبر الشبكة، واستقرار الإنترنت في الصين، لكن الإنترنت اضطرت للخضوع للقيود التي تفرضها الحكومة الصينية وبراعة معايير الرقابة.

هل يمكن التحدث عن هيمنة رقمية أميركية لوصف سيطرة الشركات الأميركية التجارية /القطاع الرقمي؟ هنا يجدر التوقف عند البعدين المادي والقانوني لهذه السيطرة.

فمن جهة تقع معظم الأجهزة الأساسية لخوادم نظام أسماء المجالات في الولايات المتحدة الأميركية، ومن جهة ثانية لاتزال هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المتخصصة منذ انشائها في العام ١٩٩٨ متعاقدة بموجب عقد عادي مع وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأميركية بموجب عقد حصري مع هذه الوزارة وشركة فيريساين (Veri sing).

لا شك في أن "غوغل" أصبحت عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه في الثورة الرقمية على المستوى العالمي، ومرتبطة بمصالح الشركات الأميركية والوزارات الأمنية ومن الصعوبة أن تضعف هذه الصورة.

إتسمت السنوات الأخيرة بتكثيف التحولات التي سبق وبدأت في عالم الإنترنت. فقد أظهرت من ناحية تقنيات الجيل الثاني – ويب ٢,٠– ثقافة مشاركة جديدة لدى مستخدمي الإنترنت الذين يستعملون أكثر فأكثر هذه التجهيزات التفاعلية. كما أصبح غوغل، من ناحية أخرى، لاعباً لا يمكن تجاهله على الإنترنت، دخل في منافسة مع اللاعبين الصناعيين التقليديين والشبكات الوساطية الكبرى الأخرى. وأخيراً، توطدت تعبئة المواطنين حول ارتدادات الاقتصاد الرقمي الممكنة.

حتى لو وضع المصطلح في العام ٢٠٠٤ في كاليفورنيا، إلا أن تقنيات الجيل الثاني من الإنترنت وبعدها الجيل الثالث والرابع قد أدت إلى تطور ملموس في الشبكة في السنوات الأخيرة عند اظهارها ممارسات تبادل جديدة وثقافة مشاركة لدى مستخدمي الشبكة. تغطي هذه التسمية مجموعة من مبادئ استخدام التقنيات الموجودة أكثر مما تغطي نموذجاً تقنياً جديداً. وهي تتسم

بثلاث ميزات أساسية. أكثر ما هو معروف منها هو الأصول الخاصة للمحتويات المنشورة على هذه المواقع والتي يرتكز عملها على مشاركة عدد كبير من مستخدمي الشبكة. فهؤلاء لم يعودوا مجرد مستخدمين لخدمات، بل أصبحوا منتجين للمعلومات. فكل واحد يمكنه أن يضع نصوصاً أو صوراً أو شرائط فيديو على هذه المواقع الموضوعة بالتصرف (ماي سبيس، فيلكر، يوتيوب...). وكل واحد يجد الأدوات الرقمية المؤتمتة والسهلة الاستعمال التي تسمح بالوصول إلى المحتويات على الشبكة وأحياناً التدخل فيها. من هنا شعبية "البلوغ" (مذكرات) الحميمة أو السياسية التفاعلية التي تكاثرت على حساب المواقع الشخصية المرتبطة بتكنولوجيا الجيل الأول. ويشكل تكاثر "المحتويات من صنع المستخدمين" ("user generated content") من نتاجات خاصة أو نقل من أماكن أخرى أو محتويات هجينة "معاد مزجها"، الخاصية الفريدة للتطور الذي طرأ على الويب. وهي محتويات يمكن نشرها لتطال مستخدمي الشبكة على الكوكب كافة. فتشكلت شبكات اجتماعية من التبادل، وصفت أحياناً عن خطأ بـ"المجموعات"، حول اهتمامات مشتركة لجماعة من المستخدمين.

السمة الثانية المميزة لويب ٢,٠ و ٣,٠ هي الأدوات التقنية المستخدمة من جانب مصمميها لخلق هذه المواقع وتلك التي تقدم لمستخدمي الشبكة حتى يتخيلوا بأنفسهم محتوياتها. تشكل هذه المواقع منصات معلوماتية كاملة تضع تطبيقات الويب بمتناول الجميع. لدينا مثلاً أدوات ويكي التعاونية التي تمكّن مستخدمي الشبكة الهواة من التدخل مباشرة في عملية خلق صفحات الويب. وكان موقع ويكيبيديا هو النتيجة الأكثر شهرة من بينها، فهو أول موسوعة إلكترونية وضعتها مساهمات آلاف الهواة. يتوفر الموقع بحوالى مائة لغة، أما النسخة الانكليزية منه فهي تعد أكثر من ١,٣ مليون مدخل، بينما النسخة الرقمية من موسوعة بريتانيكا لا تقدم سوى ١٠٠,٠٠٠ مدخل. بيد ان ويكيبيديا محط العديد من الجدالات نظراً لتواجد أخطاء أو آراء موجهة إيديولوجياً فيها. صحيح أن ثمة آليات مراقبة فيها، إلا أن الموقع يبقى ضحية نجاحه الشديد، إذ لا يتوفر العدد الكافي من "المراقبين" مقابل العدد الكبير جداً من المساهمين.

تتعلق السمة الثالثة في الويب بنماذج الأعمال المعبأة. كيف يمكن لهذه المواقع أن تصبح مربحة؟ تنتج القيمة المضافة عن تجميع المعلومات التي يقدمها مستخدمو الشبكة أنفسهم. وتكمن العملية الاقتصادية الأساسية في مبادلة الخدمة التي يبحث عنها المستخدم على الموقع بالمعطيات التي يقبل بوضعها فيه، مجاناً في أغلب الأوقات. يتمثل الربح بالنسبة لصاحب الموقع بإغناء

قاعدة المعلومات، وهي ثروة يمكن أن تشكل فرصة لتبادلات أو مبيعات أخرى. فكل الانتقادات والاقتراحات التي يقدمها القراء/ المستهلكون على أمازون حول كتاب ما تعطي قيمة اضافية لصاحب المكتبة على الشبكة. ونعود هنا لنجد المنطق ذاته في عالم صناعة البرامج الإلكترونية حيث يقوم بعض المستخدمين على بعض مواقع المساعدة بالاجابة عن أسئلة مستخدمين آخرين يواجهون صعوبة ما، فيقومون بتقديم الاقتراحات لتحسين السلع. انه منطق المشاركة في عالم البرنامج الإلكتروني الحر المستعادة هنا للمفارقة في قلب صناعة البرامج الإلكترونية لمالكيها.

يؤدي الدور الحاسم الذي تلعبه الإنترنت في المجتمعات المتأتمتة إلى ظهور لاعبين تجاريين جدد وأقوياء جداً. وتعتبر غوغل اليوم من اللاعبين الذين لا يمكن تجاهلهم، إذ انها باتت تنافس مؤسسات الاتصالات التقليدية، ووسائل الإعلام. فغوغل لا تتبع منطق تطوير يعتمد فقط على محرك بحث بل تدخل في مجال تجميع الخدمات. لقد اشترت مواقع مثل يوتيوب أو فليكر (تبادل صور)، ووضعت في الوقت ذاته بتصرف الجمهور سلسلة من البرامج المجانية. وهي تقوم في المقابل بعملية ترقيم كبرى لخمسة عشر مليون كتاب من ثلاث مكتبات أميركية كبرى. يتهم بعض كبار المشغلين أمثال AT&T غوغل باستعمار أراضيهم حينما تستخدم مجاناً البنى التحتية للاتصالات الخاصة بهم. وفي مجال الأعمال المكتبية الإلكترونية، أصبحت خدمة غوغل أبرز منافس جدي لمايكروسوفت لا سيما في الأسواق الناشئة. ففي مارس/آذار ٢٠٠٧، وقعت غوغل اتفاقيات تجارية مع حكومات راوندا وكينيا لتجهيز الموظفين والطلاب في بعض الجامعات ببرامج عمل مكتبية مجانية الاستخدام.

تنشر اليوم غوغل سيطرتها على نطاق الكوكب. وقد أصبح تأثيرها كبيراً إلى درجة رواج تعابير مثل "نمط حياة غوغل" (Google Lifestyle) أو غوغلة العالم ( Googlistion du monde). ينشغل بعض المحللين بالطموحات الأثيرية الكوكبية التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرة استراتيجية للمؤسسة على كمية هائلة من المعطيات. وفي يوليو/تموز ٢٠٠٦، نددت منظمة العفو الدولية بكون Google.cn وهو النسخة الصينية لمحرك البحث، يقلص الإمكانيات الموضوعة بتصرف المستخدمن عند فلترة الأبحاث التي تجري انطلاقاً من كلمات مفاتيح مثل "حقوق الإنسان" و"إصلاح سياسي" و"تيانانمين" أو "فالون غونغ".

تأخذ حركات المواطنين بالاستنفار أكثر فأكثر بخصوص ارتدادات الاقتصاد الرقمي والتشكيل التقني للإنترنت. فقد جاء القانون الفرنسي في الأول من أغسطس/آب ٢٠٠٦ والخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات (DAVIS)، والذي يفترض به أن ينقل إلى القانون الفرنسي التوجيه الأوروبي الصادر في ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠١ والمدعو "التوجيه الخاص بحقوق النشر في الاتحاد الأوروبي European Union Copyright Directive، ليثير العديد من النقاشات حول مجانية الأملاك الثقافية المتداولة في الاقتصاد الرقمي. وإذ بدا توجيه العام ٢٠٠١ متأخراً بالنظر إلى التحولات السريعة التي تطال الواقع الاقتصادي والتقني، فقد قارب القانون الفرنسي المشكلات الجديدة حول ممارسة حقوق المؤلف. فكانت المطالبة "بحقوق المستخدمين" في قلب النقاشات. فكيف يمكن التوفيق بين هذه الحقوق وبين شرعنة "الاجراءات التقنية للحماية" (digital rights management systems) التي تسمح مبدئياً بمراقبة الاطلاع على عمل رقمي مثلاً بواسطة تحديد عدد القراءات الممكنة أو تجهيز متعدد لبرنامج المالك؟ وقد سلم القانون الجديد إلى سلطة تنظيم عملية ادارة هذه الاجراءات وأيضاً مسؤولية التأكد من توافق أنظمة قراءة الأعمال المحمية بواسطة الاجراءات التقنية للحماية. بيد ان الاتجاه الحالي لدى الصانعين هو التخلي عن هذه الاجراءات التي يستطيع الهاكرز الالتفاف عليها في كل حال من الأحوال.

وفي الولايات المتحدة، كانت مسألة حيادية الإنترنت محط نقاشات عامة واسعة منذ العام ٢٠٠٦. فهذا المبدأ، الذي يحتل مكانة القلب من هندسة الشبكات منذ ولادتها، يؤكد على وجوب عدم التمييز في طريقة تداول المعلومات على الشبكة، إن بالنسبة لموقع خاص وإن بالنسبة لموقع عائد لمؤسسة كبرى. وقد برزت هذه النقاشات كرد على رغبة بعض مشغلي الاتصالات في تعديل التشريع من أجل إدخال شبكة تعريفات جديدة تسمح بتقديم خدمات خاصة، كالوصول إلى "الطرق السريعة" مثلاً، بحسب المبلغ المدفوع. وقد نجح تكتل "أنقذ الإنترنت" في تعبئة ١,٦ مليون مواطن بواسطة عريضة إلكترونية، وكان حوالى ٦٠٠٠٠ منهم لديهم من يمثلهم في الكونغرس.[46]

[46] من دراسة سيرج بروكللس وستيفان كوتور، "مختبرا لتواصل بواسطة الحاسوب": Laboraoire de communication médiatiseée par ordinateur (labcomb), (2006 – 2007). Http//cmo.uaqm.ca.

وتناولت هيرتا هرتزوغ ماسنغ (Herta Herzog Massing) هذه المسألة ولكنها ترى في نظرية هيمنة وسائل الإعلام الأميركية مبالغاً فيها كثيراً وليست قوة للأمركة ولتغيير نظام القيم الأساسية في ثقافات كثيرة.

ما يهم حقاً هو السبيل الذي يمكن أن يهيمن عمالقة وسائل الإعلام على الخطاب السياسي ويحققون غاياتهم يتحقق مزيد من المتوقع والرسوخ ووصد الباب أمام المنافسة.

كتبت اليزابيت نوبل نيومان في مجلة الاتصال "Journal of communication" عن "دوامة الصمت" كنظرية في الرأي العام حيث عندما يتحدث بعض الناس ويبقى الآخرون صامتين.[47]

لكن "دوامة الصمت"، قد لا تعتمد دائماً بالطريقة التي اعتمدتها نويل نيومان وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ في تغطية الاعصاريين في الولايات المتحدة الأميركية بطريقة رائعة من قبل وسائل الإعلام وكشفت الاخيرة عدم جاهزية الحكومة الفيدرالية للتعامل مع حالات الطوارئ، أي ان الإعلام ليس واحداً.

وهناك العديد من المنظمات التي تسعى لمحاربة قوة مجموعات وسائل الإعلام المهيمنة من مثل "اتحاد الاتصالات الديمقراطية" (VDC) The union for Democratic com munications.

www.vdc.orglcomf2002/com720-02cull.html

أما منظّر وسائل الإعلام الكندي مارشال مالكوهان فيستخدم منهجاً مختلفاً في تصنيف وسائل الإعلام وفق كونها "ساخنة أو باردة" وله قوله المأثور "الوسيلة هي الرسالة". هذا يعني ان الوسيلة أكثر أهمية من مضمون النص الذي تحمله الرسالة.

نظرية مالكوهان هي أن الوسيلة أساسية في عملية الاتصال لأنها تغير نسبيًّا الإحساس وطرائق التصوير.

(47) (The Sprial of science: A thery of public opinion", Journal of communication 24.m02 (1974) pp44.

هذه المعارضات في كتابات مالكوهان وخاصة في كتابه "فهم وسائل الإعلام" تعكس التداعيات الاجتماعية والفكرية والسياسية لعمل وسائل الإعلام[48].

وهناك تصورات خطيرة يوردها المفكران الأميركيان جيم بلاسكوفيتش وجيريماي بايلنسن في كتابهما بعنوان: "الحقيقة النهائية"، المخطط الخفي لحياتنا الافتراضية عن منشورات "وليام مورو" ولجهة الدلالات السيكولوجية للتكنولوجية الرقمية وتطبيقاتها".

إن التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها المشرّعة على برامج الكمبيوتر وسهولة التواصل والاتصال بين الناس على شبكة الإنترنت، وتسخير الحاسوب في التخطيط والرسم والاحصاء والتوقع، أصبحت جميعاً من صنف الحقائق، ولكن ذلك هو نصف الحقيقة، والنصف الآخر انما افتراضي بكل معنى الكلمة ولا يمكن الاستدلال عليه بشروط الواقع المتداول، حتى ان ألعاب الفيديو الإلكترونية فاقت بتأثيرها الأفلام السينمائية وأفلام الخيال العلمي. والحقيقة الافتراضية لا تشطب اسماً من قائمة أولوياتها ولا شيئاً ولا فكرة ولا بلداً ولا إنساناً.. لا شيء من هذا القبيل".[49]

ان أبرز القوى المعبّرة عن تعاظم دور الفرد هي المنظمات الدولية غير الحكومية هي وسائل الإعلام. وتبرز حالياً منتديات تهدف إلى تعزيز ظاهرة العولمة والتنسيق بين حاملي لوائها من القطاع الخاص. ويلتقي في منتدى دافوس (بلدة من جبال الألب السويسرية) سنوياً مئات الأشخاص وغالبيتهم من رجال الأعمال والعاملين في المجالات الإعلامية والاقتصادية والمالية و٧٠% منهم من الفعاليات الإعلامية. والمؤتمر بحد ذاته واجهة إعلامية لشخصيات لها شرعيتها السياسية أو الاقتصادية.

فالعولمة ساهمت في إبراز أفراد قادرين أن يستفيدوا من المعطيات التي توفرها التقنيات المعاصرة وصولاً إلى ما يسمّى عودة إلى عصر الرومانسية الفردية في سياق الاحتجاجات والانتفاضات العربية. لكن السؤال يطرح مدى وضع الأفراد الذين لا تتوفر لهم هذه الإمكانيات؟

ظاهرة الليبرالية الإعلامية ليس إذاً مجرد لحظة تاريخية، وإن كانت مليئة ومزدحمة بالتحولات الكبرى، وإن كانت هذه التحولات الكبرى ذات الطابع الراديكالي ليست بدون أصول أو

---

[48] Mcluhan Marshal, understanding Media the Exteusions Gif Man. New York Banguard press,1965.

[49] Infinite Reality: The Hidden Blueprint of Our Virtual Lives Jim Blascovich and Jeremy Bailenson (William Morrow Paperbacks, 2011).

جذور، بل انها تمتد أو تطول إلى التحولات التي شهدها تاريخ الإنسانية ومنها ثورة الاتصالات والثورة الصناعية وقبلها الطباعة، ثم الكتابة.

والواقع ان فهم العولمة الليبرالية الإعلامية بطبيعتها ومضمونها وقواها وصلة ذلك بالنظام العالمي، والعلاقة بين العناصر المختلفة في ظل أجواء تبرز هيمنة أميركية ليس واحداً. ويمكن ملاحظة أن محاولة التعامل معها بقيت محصورة عربيًّا وفي العالم الثالث في مجال الرؤى الفكرية والثقافية والدولية والحضارية من دون أن تأخذ اتجاهاً أكثر جزئية وربما أكثر عمقاً، وهو المتعلق بالسياسات والبرامج.

ومن هنا تبدو الحاجة إلى التعمق في فهم اللحظة لمناخ جديد والتركيز على التحديات والاشكاليات التي تثيرها على مستوى الأمة والدولة والسيادة، وإدراك حجم التحولات وصلة ذلك بالمستقبل والمصير وخطورة الاستخفاف بالدراسات النظرية من ناحية، وخطوة تجاهل العلوم الاجتماعية وفي مقدمتها العلم السياسي، من ناحية أخرى. هناك حاجة للتفكير في ما هو سياسي وفي ما هو غير سياسي. حتى وقت قريب كان التفكير في فصل السياسي سهلاً، فالسياسي ما يجري بين الدول وما عداه لا علاقة لنا به[50].

وجاءت عناصر أخرى في الصورة لتعمل أشياء ليست سياسية، ولكنها تؤثر في الأطراف تأثيراً كبيراً.

جاءت الشركات، حركات التحرر في الستينيات والسبعينيات، كما جاءت التنظيمات الإرهابية، والشركات الاحتكارية..

وعند تحليل الأحداث الدولية يجري الاهتمام أولاً بالسلوك السياسي ولكن ما عداه ممكن أن يكون له تأثير في السياسة وفي العلاقات الدولية. لذلك كانت مباراة "البينغ بونغ" التي جرت بين الصينيين والأميركيين في السبعينيات وعرفت بعدها ديبلوماسية "البينغ بونغ" وهي التي قادت الرئيس الأميركي نيكسون لزيارة بكين، وحدوث الانفراج الهائل في العلاقات الصينية – الأميركية؛ مباريات الكرة والألعاب الأولمبية أو غيرها، ما عاد بالإمكان فصلها عن السياسة، مع أنها نشاط في المجتمع الدولي. وهذه لها علاقة أيضاً بالجدل حول التنمية بشكل عام الذي حدث في

(50) Nicolsm, International relation: A Concise Introduction PP. 229 – 232.

الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وهي تعكس الأثر الذي تركته مقاربة الاقتصاد الدولي على التنظير في حقل العلاقات الدولية.

## ٤ – أثر الإعلام كناقل للتحولات في المفاهيم النظرية والتطبيقية المساندة

وذلك من مثل التحولات الاجتماعية والسياسية للانترنت أو ما يسميه الباحثان الأميركيان فكتور شوبنرغر وكنيث كوكيير ديكتاتورية "الداتا"، وحيث يزداد التنكيل بالحريات في العقد الثاني من الألفية الثالثة في أكثر الدول المتقدمة ترويجاً للحريات والديمقراطية: الولايات المتحدة الأميركية بعيداً عن صناديق الاقتراع التي لا تشوبها شائبة. لكن ما يجري هو انتهاك لحرية الأفراد من قبل أشخاص يسمحون لأنفسهم بالاطلاع على البريد الإلكتروني، ويجرون مسحاً شاملاً لملايين المدونات على مواقع التواصل الاجتماعي وأفلام الفيديو. فهم يخرجون بقراءة إحصائية لتوجهات الرأي العام وأسرار الأفراد وملامح شخصياتهم وما تنطوي عليه معتقداتهم وآراؤهم السياسية وحاجاتهم الاستهلاكية وخصوصياتهم الحميمة.

الأمر المخالف لروح القانون والدستور الأميركي، لا يعدو كونه ضرباً من سلوك السلطة السياسية وكارتلات المال والاقتصاد، والوسائل هي مواقع التواصل الاجتماعي وأهمها "فيسبوك" و"يوتيوب" و"تويتر" و"انستغرام" بالإضافة إلى محركات البحث "غوغل" و"ياهو" وفقاً لمخطط هندسي الكتروني أكثر توغلاً في شؤون الأفراد وحتى شؤون الدول الأخرى وقادتها وأصحاب القرار الاقتصادي والمالي فيها، بما يشكل هجوماً استباقيًّا من أجل استيعاب الأوضاع ووقائعها تمهيداً لتغيير مسارها وتوجيهها في مسالك تخدم السلطة السياسية الأميركية. وتكلف مؤسسات متخصصة تماماً بإجراء جرد واسع، وتخزين محتويات المواقع الإلكترونية. ثم تخضع لقراءة هادئة، ثم تصنف تصنيفاً ذكيًّا قبل أن تدرج تحت عناوين محددة، والاستدلال بها على الخطوط العريضة أو الضيقة لأنماط الناس في تفكيرهم وسلوكهم وميولهم ورغباتهم وتطلعاتهم في دائرة مراقبة وذاكرة مختزنة في الأثير الإلكتروني[51].

[51] Viktor Mayer-Schönberger, Kenneth Cukier Big Data: A Revolution That Will Transform How We Live, Work, and Think" Harkort Hovteen, Newyork, 2013

ثم في هذا العالم الجديد باختلافاته المتنوعة النقاشات، تتناول نظريات الاندماج والتفكك العالمي والإقليمي، والسيادة والأمن والبيئة والايكولوجيا، والإعلام، وبالتأكيد الجدل حول نظام القطبية الواحدة، حيث لا مجال في هذا النظام للحرية لا سيما في ما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية، لكن هل يمكن تسميته عالماً فيه أقطاب متعددة، ولا يوجد قطب واحد فيه يسيطر على كل شيء، ومع ذلك هل يمكن تسميته نظام الحرية الكاملة أم نظام الفوضى؟

هناك الآن من يقول إن النظام الكوني يتشكل في اتجاه تعدد الأقطاب مثل: ألمانيا، أوروبا، الصين، اليابان، أو مجموعة البركس المكوّنة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وربما قوة اسلامية كإيران أو تركيا.

توجد فرص كثيرة لتشكل قوى كبرى ولإعطاء صفة جديدة لليبرالية. لكن ماذا يحدث في المستقبل؟

هذا رهن بممارسة السلطة والسلطة هي تعبير عن توازن قوى، وتوازن علاقات بين الطرف المهيمن والأطراف الأخرى.

هكذا تعمل دول العالم المعاصر اليوم[52]. وكلما كانت الدولة أو الأمة قوية كان لموقع تصوراتها أو أوهامها دور أكبر وربما أخطر. والذي يحدد الخطر ودرجته عادة ليس الإعلام وحده، بل يعتمد على عوامل متعددة كالقادة أو النخبة الحاكمة والنخب الفكرية القائدة، مثلما يعتمد على شكل وطبيعة النظام السياسي والنظام الدولي السائد الذي سيتصل به الوسط الإعلامي نفسه.

والسؤال الأهم ما هي الظروف الاقتصادية والسياسية الموضوعية التي تجعل من قيم ما بعد الحداثة في وسائل الإعلام حقيقة واقعة؟ وما هي الظروف التي تجعل لهذا البناء الفكري مستقبلاً في العوالم المدنية والغربية منها تحديداً، وما الذي يجعل وسائل الإعلام كوكبية ما بعد حداثية؟.

أهو نمط السيطرة والملكية والتمويل في عصر العولمة النيوليبرالية أم نوع من المضامين المقدمة وشكلها/ ومحتواها وطريقة إنتاجها؟

---

[52] أنظر د. يوسف محمد الصواني" تحليل الأحداث في العلاقات الدولية" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٤ (ربيع ٢٠١٢) ص ٦٩ – ٩٠.
ود. غسان العزّي، "سياسة القوة" "مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق" بيروت، طبعة أولى ٢٠٠٠ (ص ٢٩٦ – ٢٩٨).

فالرأسمالية التي ازدهرت بفضل التطور الكبير للوسائل التكنولوجية هي التي ساعدت على وجود هذا التيار الفكري.

هل باتت مجتمعات الغرب الصناعي على وشك أن تتخلى عن مناعتها الثقافية السياسية التي اكتسبتها خلال القرنين المنصرمين؟ يسأل المؤرخ البريطاني نابيل فرغنسون في كتابه "الانحلال الكبير، كيف تفسد المؤسسات ويموت الاقتصاد"؟

ويصف المؤرخ المرتكزات الأربعة للحضارة الإنسانية وهي: الحكومة التمثيلية، السوق الحرة، حكم القانون، والمجتمع المدني. وهي مسارات اكتسبت بنية المؤسسات الراسخة وقد ابتدعها الغرب بامتياز. لكن هذه المؤسسات تبدو غير متماسكة وباتت مغلقة على نفسها ومقصورة على ابتكار الأساليب والمفاهيم والقوانين التي تدفع عجلة الاقتصاد إلى جني الأرباح بغض النظر عن اعتبار نظام القيم المدنية ونظام العلاقات الدولية[53].

فيما كانت قيم مضامين وسائل الإعلام عاملاً مؤثراً في ازدهار نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات إنتاجية، أي ان العلاقة متبادلة في مساري التأثير والتأثر. إنه اقتراب من ظاهرة "ما بعد الحداثة"، وهي مرحلة من الحياة الاجتماعية تلي زمنياً المرحلة التي أطلق عليها الحداثة. ثم هي شكل جماعي يعبّر عن خصائص أخلاقية وروحية للعصر الذي نعيش فيه.

وما بعد الحداثة هي أيضاً شكل من أشكال الحساسية الثقافية المتأثرة بتكنولوجيا الاتصال وخصائلها، لا سيما مجاوزة الزمان والمكان.

وهي حركة كما تراها ليندا هوتشيون[54] تبغي تحدي السلطة أي سلطة لتدافع عن الأقليات والنساء. ويراها فيلسوف كبير هو جان بودريار (Baudrillard) على أنها عملية تفكك وتدمير مستمر للمعنى تؤدي فيه وسائل الإعلام الدور الأكبر الذي لا يعكس الواقع بشكل رمزي، لكنها تحاكيه وتزايد عليه ليكون فوق واقعي (Real Hyper). كما يؤكد جون بارت أنها محاولة لإعادة ملء الخواء في عالمنا.

يرفض فريق آخر من الجيل الثاني من مدرسة فرنكفورت/ مثل يورغن هابرماس التسمية، مؤكداً أن ما يسمى "ما بعد الحداثة" هو "حداثة متأخرة"، ويعزف على الوتر نفسه المفكر

(53) The Great Degeneration: How Institutions Decay and Economies Die (Niall Ferguson) Penguins Press, 2013.
(54) Linda huicheon, the politics of postmodernism/ London, routiedge 1999 PP (24 – 130).

البريطاني اليساري كيري ايفلتون الذي يرى ما بعد الحداثة "تفتيت سياسي وتحرير للنفس". والمفكر الأميركي اليساري/ فريدريك جيمسون (Jameson) وصفها بأنها المنطق الثقافي في مرحلة الرأسمالية المتأخرة، أي رأسمالية العولمة المعتمدة على الشك والاستخفاف: "ما بعد الحداثة هي طريقة للتفكير مناسبة لتحليل الفكرة المعاصرة من حياة البشرية"[55].

وعليه تمثل التكنولوجيا طبيعة رأسمالية عابرة للقومية وتتكون من نواة صلبة في المركز (الدول الصناعية الكبرى) متحالفة مع طبيعة جديدة من هوامش العالم، تقوم بأنشطة اقتصادية خارجية أكبر من الداخلية. وتقوم تكنولوجيا الاتصال بالدور الرئيس لجعل هذا النشاط الاقتصادي القائم على الاندماج والتشبيك ممكناً[56].

ووسائل الإعلام والاتصال الإلكترونية تقوم بأداء وظائف رأسمالية للعولمة، فهي تقوم بتسريع توزيع السلع المادية من خلال الإعلان، وكذلك تختصر الوقت في الإنتاج والاستهلاك وتعيد تأكيد الإيديولوجية المهيمنة، أو بعبارات "أستينومادريد": "تخلق الطلب السياسي والثقافي لبقاء الرأسمالية..".

كما يرى كراوفورد (Crowford) في دراسته عن "العالم في "المول" أنها تماماً مثل حركة المجتمعات الشرائية (المولات) التي تلعب دوراً مركزياً وواقعياً في تقديم الرؤية للعالم. وقدم فيذرستون (Futherston) صورة مركبة في الثقافة الائتلافية المعاصرة من خلال التحليل ما بعد الحداثي الذي يرى:

- تأطير السلع وعرضها لإثارة المستهلك.
- الصور، تؤدي دوراً رئيساً ووسائل الإعلام هي التي تخلقها وتوزعها.
- الإعلان عن السلع وتمثيل الواقع.
- والنتيجة مفهوم جديد، أسلوب الحياة الجديد.

---

(55) David Morley "Postmodernism, the rough Guide, eds cultural studies and communication (London, Newyork 1996, P 50 – 65).

(56) محمد حسام الدين اسماعيل" التغطية الصحفية الغربية لشؤون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينيات "أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة ٢٠٠٢، ص (١٢٤ – ١٢٩).

ولعل المفكر الأميركي دانيال بل (Bell) هو أول من حلل العلاقة بين المجتمع ما بعد الصناعي والمجتمع ما بعد الحداثي ورأى في كلٍّ من المجتمعين:

١ – إحلال المعرفة العلمية محل إنتاج السلع/ أي الاهتمام بالثقافة بدلاً من المادة.

٢ – الابداع التكنولوجي في إدارة مؤسسات إنتاج المعلومات والاتصالات/ بدلاً من القدرة على تنظيم عملية العمل.

وبناء عليه يرى جان فرانسوا ليوتار أن الثقافة الاستهلاكية تصبح القوة المهيمنة في المرحلة الأخيرة من الرأسمالية، وهي مرحلة من مراحل التغيير النهائي، ولا تعير اهتماماً لمؤلفات كبرى كمؤلفات ماركس وماكس فيبر وسيغموند فرويد(...). وبمقارنة بسيطة يعقدها ليوتار بين مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة، يرى أن الأولى هي تطبيق عقلاني للعلم عن الطبيعة والثانية نتيجة من النتائج الثقافية لتكنولوجيا المعلومات.

ويعود دانيال بل ليؤكد أهمية التطور الهائل في وسائل الاتصال ومرحلة التفكك الراهنة في النظم الاجتماعية ويؤثر أيضاً أن الصورة البالغة التقنية – هي القوة المتحكمة في مرحلة ما بعد الحداثة والتي فيها مظاهر التفكك والاستقلالية والثقافات المبعثرة[57].

وهذا يفسر اعتماد ثقافة ما بعد الحداثة في تأثرها لا على المعنى، ولكن على وقعها في المتلقي. ويمكن تطبيق ذلك على أغاني الفيديو والكتب التي تحمّل بصورٍ لا معنى لها منتشرة في وسائل الإعلام[58].

وقد انتقلت هذه الصور إلى الإنترنت لتؤسس لمعنى الذاتية والتشظي وتعدد الحقائق، وفجوة المصداقية، إذ لا يوجد أساس صلب للحقيقة المؤكدة والصحافة الموضوعية التقليدية التي أفسحت المجال أمام صحافة الآراء المتقاربة[59].

---

[57] أحمد مجدي حجازي، "النظرية الاجتماعية مآل وضع ما بعد الحداثة" اشراف محمود أمين العالم، سلسلة كتب "قضايا فكرية"(٢٩) (القاهرة: قضايا فكرية للنشر والتوزيع ١٩٩٩) ص ٢٩٥ – ٣١٠.

[58] عاطف أحمد "الحداثة ما بعد الحداثة، بعض الخصائص والاشكاليات" في الفكر العربي بين العولمة والحداثة ما بعد الحداثة. سلسلة كتب "قضايا فكرية، القاهرة قضايا فكرية للنشر والتوزيع، ص ٣٩٩ – ٤١٢.

[59] جوزيف ميريل ورالف لويشتاين "الإعلام وسيلة ورسالة، تعريب ساعد خضر العرابي، الرياض، الدار العربية للتوزيع والنشر ١٩٩٩) (ص ٢٦٩ – ٣٠٠).

وقد أوضح مورفن أولاسكي ان الصحافيين قد تحولوا من محاولتهم الحداثة في تحقيق الموضوعية عبر طريقة الروائي وليم فوغنر، إلى الرفض ما بعد الحداثوي للموضوعية، على أساس أن إدراكنا للحقيقة كله متخيّل ويحمل تجزئات اللغة[60].

يرجع خفوت المحتوى السياسي الثوري إلى المؤسسات الإعلامية الاحتكارية الكبرى/ وهو بسبب ذكاء الرأسمالية التكتيكي وكيفية كسبها معانيها باستعارة أسلحة الخصم وكسب أرضه تماماً.

وإن كان هناك وسيلة تصلح لتكون العالم الحقيقي لثقافة ما بعد الحداثة هذه، فإنها ستكون بلا ريب التليفزيون. وعلى حد تعبير بودريار، فالتليفزيون هو وسيلة ما فوق واقعية ( Hyper – Real)، أي أنها واقعية أكثر من الواقع. أو بعبارات أخرى "نحن نستمد وعينا بالواقع من التليفزيون "فأي شيء لا يذاع بالتليفزيون أقل واقعية. لأن منه تستمد القضايا السياسية أهميتها. وتكتسب السلع والخدمات جاذبيتها، وحتى الكتب تستحق أن تقرأ عندما تظهر في التليفزيون".

والتليفزيون يمتلك كل ما يذكره ايهاب حسن من صفات ما بعد حداثية: الاحتفاء بالصورة على حساب الكلمة، إحلال الاشباع العاطفي محل العقل، الولع بالانطباع بدلاً من الإقناع، التخلي عن المعنى والتمسك باللعب والتسلية. إن قيمة ما بعد الحداثة هي خبز التليفزيون اليومي[61].

"كل آلات البشر أصبحت شاشات، ونحن البشر أصبحنا شاشات، وتفاعل البشر هو تفاعل شاشات. لا يمكن فهم ما يظهر على الشاشة بعمق، بل ما يظهر عبر الشاشة يتم اكتشافه لحظياً، وسرعان ما يتحرك بسرعة ليحل محله اكتشاف ثانٍ. وما ينبغي لا يؤسس معنى ثابتاً. في زمن الحداثة كان هناك انفصام بين الذات والرسالة والوسيلة. ولكن في زمن ما بعد الحداثة فقد انهارت هذه الأقطاب بعضها عبر بعض[62].

ويصف بودريار الوسائط الاتصالية الجديدة وعلى رأسها الإنترنت "بسحر الكهان". وعلى عكس تفاؤل مالكوهان بأن وسائل الاتصال الجديدة ستدعم التداخل والفهم المتبادل في "القرية العالمية"، فرؤية بودريار تشكك في إمكانية أن تحل التكنولوجيا مشكلة الإنسان.

---

(60) Veith. Postmodern times A Christian Guide to contemporary thought and culture P 120.
(61) Veith Jr. Postmodern Times. A Christian Guide to Contenporay thought and culture, P 120.
(62) Jonathan Bignell. Postmodern Media Culture (Edinburgh University Press, 2000 PP. 144 – 195.

وعلى خلاف بودريار وفاتيمو المتشائمين، نجد مجموعة أخرى متفائلة تنظر إلى وسائل الإعلام الإلكترونية الجماهيرية على أنها ثقافية ايجابية ستزيد من ممارسة الديمقراطية وفهم الآخر المختلف ثقافياً. وهم كتاب حملات مثل "وايرد" (Wired)، و"موندو ٢٠٠٠" (Mondo 2000) وأمثال كيفين كيللر وهوارد ريفولد، ونيكولاس نيغربونت عندما يتحدثون عن منجز إنساني جديد تعلي فيه التكنولوجيا من القوة الشخصية والمتعة واللعب. وقد انهارت الصفوة الإعلامية القديمة وحلّت محلّها صفوة جديدة صغيرة السن الأطفال فيها هم المسيطرون: عباقرة البرمجة ومخترقو الكومبيوتر (Hackers) يشكلون الذوات الجديدة في ثقافة يوتيوبية تكنولوجية.

ويرى زاديون ساردر انه تم تقديم ثقافة التكنولوجيا الجديدة كثقافة معتمدة على الشباب وكثقافة تحررية ضد الهيمنة على غرار البوتونيين الأوروبيين أمثال توماس مور وفرانسيس بيكون الذين أسسوا عوالم جديدة حداثية بدأت بتخيلات في القرن السابع عشر[63].

لكن مارك بوستر ينظر إلى التكنولوجيا الجديدة تحيط بها إشكاليات[64] ليس أقلها إشكالية الحقيقية حيث تقدم الموضوعات برؤى مختلفة عن رؤى الموقع الأهلي مثل حقيقة الصراع من موقع اسرائيلي، وحقيقة الصراع من موقع فلسطين... وإشكالية الذات. فالمرء على الإنترنت يتحاور مع أشخاص في أقاصي الأرض مما يؤسس للمعنى الافتراضي.

ثم لتحديد تأثير القيم النيوليبرالية العابرة لحدود الدول في الإعلام الجديد أو العكس، لا بد من الإحاطة بعمليات الخصخصة والاندماج والتشكيك.. فعمليات العولمة النيوليبرالية التي طالت الإعلام أدخلت جيلاً من المستثمرين في مجال الإعلام الفضائي في شكل قنوات تلفزيونية خاصة ودخل أباطرة الإعلام وعلى رأسهم روبرت موردوخ وشركته في جنوب شرق آسيا وشركة "فياكوم" ومجموعتها "Show Time" في الشرق الأوسط. وأدخلت العولمة أيضاً حالة التبعية التاريخية للغرب في كافة اشكال الإعلام وتقنياته واشكال البرامج التلفزيونية إلى التبعية الأكاديمية في جامعات ومعاهد الإعلام[65].

---

(63) Biynell, Ibid; PP. 196 – 200.

(64) Mark Poster, "Postmodern Virtualities" in Berger, ed. The postmodern Presence Reaiding on Postmodernism in American Culture and Society, PP. 254 – 273.

(65) عواطف عبد الرحمن، "قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث" (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٣)، ص ٦٥ – ١٠٩.

وليس آخراً خطاب التكنولوجيا التي "تصلح العالم وتجعله سهلاً من خطاب ميتافيزيقي تتحدث عنه جياني فاتيمو وهو خطاب تهميش الإنسان وتحقيره وتفقيره تماماً كما تفعل مجتمعات الجنوب بإنسانها المهمش[66].

إن عارضات الأزياء على الشاشة والبوديوم يخلقن "أسطورة الجمال" وهن على خلاف نجمات التملك أو الرياضة يظهرن دائماً في أفضل حال والصارخة النجمة التي تقول: "انني لا يمكن أن أقوم من سريري لتصوير إعلان بأقل من ١٠ آلاف دولار" تؤكد انها سلعة تباع وتشترى. هذا هو المفهوم الخطر الذي طالما كافحته زعيمات التيار النسوي في العالم الغربي.

وعلى حد تعبير ناعومي وولف فهناك حوالى ٤٥٠ عارضة أزياء محترفة في الولايات المتحدة الأميركية يملكن نوعاً من القنوات الخاصة التي يتم نشرها بطريقة تجعل من ١٥ مليون فتاة في العالم يقفن في صف طويل يسعدهن الحظ بالالتحاق بهذه الوحدة الخاصة المحظوظة[67].

ويضيف ناعومي وولف حملته الشهيرة "العارضات هنّ أدوات للإجبار الاجماعي صنعتها الرأسمالية لتروّج لأسطورة الجمال عبر وسائل الإعلام".

هذا في وقت تنشط هيئات الأمم المتحدة وجمعيات المجتمع المدني العالمي للفت الانتباه إلى الحروب والنزاعات الداخلية التي تذهب النساء ضحايا بشرية لها من خلال تعرّضهنَ لعمليات الاغتصاب، في ظاهرة تتوسع وصارت مصدر قلق للمجتمع الدولي، حيث سجلت نحو ٥ ملايين حالة اغتصاب. وسجلت دوائر الأمم المتحدة في المناطق التي تشهد نزاعات حادة مع الجماعات المتشددة خمسة آلاف عملية اغتصاب يوميًّا، كسلاح للحرب من أجل نشر الرعب والإرهاب [68].

وتقدر دراسات أجرتها الأمم المتحدة أخيراً أن ٥٠٠٠ آلاف امرأة تغتصب يوميًّا و٣٥ ألفاً من النساء يتم حرقهن حتى الموت سنويًّا في الهند بسبب نزاعات على المهر(...). وتقدر دراسات أخرى في كندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أن امرأة من كل ست نساء يتم اغتصابها خلال حياتها[69].

---

(66) Valtimo, The End of Modrnity Nihilism and Hermenenticsim Post – Modern Culture. P. 14.

(67) Wolf, The Beauty Myth: How Images of Beauty are Used against women (New York w. Morrow 1991.

(68) شهدت على ذلك نساء من تشيلي والبوسنة ورواندا وكمبوديا وليبيريا والصومال وليبيا ونيجيريا وسوريا.... صدر في مؤتمر بيجينغ ١٩٩٥/ أيلول/ سبتمبر نص دولي للمرة الأولى يشير الى أن الاغتصاب جريمة حرب.

(69) United Nations Radio Programmes Women.

هذا مثال من آلاف الأمثلة عن الخطر الإنساني في تسليع وتشييء الجسد الإنساني نفسه، فيصير الشيء أهم من الجسد المادي نفسه في العلاقة الوظيفية بين العارضة والأزياء التي ترتديها. فتبدو الأزياء وكأنها تروي كل القصة. والأكثر إثارة تسابق دور النشر العالمية الراقية إلى نشر مذكرات العارضات النجمات، الأمر الذي أثار حفيظة الكاتب روبرت ماكروم (Mecrum) (صحافي شهير في جريدة غارديان البريطانية) عندما كتب معلقاً على المستوى الذي بلغته دور النشر" في الماضي كانت دور النشر تسعى كي تحوز على حقوق طبع كبار الكتّاب العالميين أمثال غارسيا ماركيز، وغونتر غراس للحاق بمعرض فرانكفورت الدولي، أما الآن فإنهم يركضون وراء الكتب المعلبة والسطحية مثل كتاب ناعومي كامبل: "الجعبة" الذي كان كتاباً ساخناً ( Hot Book) لعام ١٩٩٣. ومثل كتاب كلوديا شيفر (١٩٩٥) وسيندي كراوفورد (١٩٩٦).[70]

لا يمكن دراسة أثر الإعلام من دون تحديد اللاعبين الرسميين في الدولة في ظل الرأسمالية المعولمة من الشركات المتعددة الجنسية العابرة للدول والمتحالفة مع البيروقراطيات الكوكبية الكبرى: وهي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

إن دراسة الإعلام لا يمكن فصلها برأينا عن فهمنا لأدوار ووظائف النيوليبرالية وقيمها التي تحملها الوسائل الإعلامية وتمّ تداولها لتصل إلى أقاصي المعمورة والتي تشكل بها وسائل الإعلام أوجه الحياة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات. وهي بهذا المعنى دراسة نقدية للرأسمالية النيوليبرالية الغربية ونوع المجتمعات والأنساق التي أقرتها. ووظيفة النسق الإعلامي هي مساعدة للنسق السياسي ولأصحاب السلطة في المجتمع لفرض نفوذهم والعمل على دعم الوضع القائم.

ولهذا تعتبر وسائل الإعلام مسؤولة، وهي تتبادل القيود والفرص مع النسق السياسي وتعقيدات العلاقة بين المجتمع ووسائل الإعلام والادارة السياسية[71] وتعقيدات العلاقات الدولية.

لا يمكن أن نفهم رهانات الإنترنت سوى على ضوء أنساق اقتصادية ومالية وثقافية، ليتساوق ازدهار نظام الاتصال، والذي عرف أوجهاً عدة، مع ابتكار نظام الويب والنت le Web le Net، مع انبثاق ونظام عالمي جديد. ويمكن ابداء ملاحظة أولية وهي أن ما من ابتكار تقني أو

---

(70) L. Starate “the face of an thousand hcros: the Impact of visual communication News Jersey Journal of communication Vol.3. n0.1 (2001) PP.26 – 39.

(71) محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثر، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص ١٤٥.

تكنولوجي يوجد بمعزل عن التطور الاجتماعي والاقتصادي والمالي وإن بدرجات متفاوتة. ان سمة النظام العالمي الجديد أو الرأسمالية في طورها ما بعد الصناعي هي التوسع والتمدد وإيديولوجية النظام التقني. أما الاتصال والإعلام والإنترنت فمن دعائم هذه الإيديولوجية. وبناء عليه لا يمكن فهم الانفجار التكنولوجي في مجال الاتصال عن سياق العالم المعولم. كما لا يمكن فصل التبادل الحر من دون تصور نظام عالمي يبتكر آلات ووسائل الاتصال من أجل رواج المعلومات وتبادلها. ان الإنترنت هو منتج للعالم تمحي فيه الحدود وتزول الحواجز وتنكمش المسافات، ويمثل التحقق التقني لإيديولوجيات العولمة التي هي في مفرداتها تعني عالماً بلا حدود.

وتخفي هذه العبارة عالماً رأسمالياً جديداً أو صيغة جديدة رأسمالية تطمح إلى أن تبني سوقاً ـ كوناً أو كوناً، هو عبارة عن سوق.

## خلاصة أولية

يرى ريجيس دوبريه أننا نحيا في عصر العولمة الإعلامية أو عصر الاتصال المعولم. (Information globaliseé) ويرى أن العولمة هي الوهم الكبير الذي يقنّع الفوارق بين الأغنياء والفقراء.[72] والعالم اليوم من جهة عينٌ على الحداثة الأميركية والأوروبية، ومن جهة أخرى عينٌ على الإمساك بتقاليد السلطة، وفقاً للتقاليد السوفياتية والنموذج الصيني الذي يبتكر ديمقراطية أو نسخته الديمقراطية على نحو ينتفي من خلاله الدمج بين الحريات الليبرالية – الرقابة وسلطة القمع وشرعة سلطة المال ومحاولة المسامحة في صنع التاريخ وإعادة شكل الاجتماع الإنساني العام بشروط سياسية تتعارض أحياناً كثيرة مع المنحى الديمقراطي "ذلك ان الديمقراطيات ليست دائماً ذات منحى حضاري[73]".

(72) Penser la Communication. Paris Flammarian1997 (Champs Flammarian Sciences)
(73) David Feisman, “Demoracy and Exchange” University Brenstone, 2014.

**الفصل الثاني:**

# أثر الاعلام في احداث التغيير السياسي
# وفي الحرب: حالات تطبيقية

## مقدمة الفصل الثاني

على مدى العقد الماضي زادت التوقعات حول أن الأشكال الجديدة من الاتصالات قد تحدث ثورة في الطريقة التي يتعامل بها الناس ويتفاعلون مع حكوماتهم، وتوقعوا أنه سيتم استخدامها لإجبار الحكومات الاستبدادية لتكون أكثر استجابة لرغبات مواطنيها. وبدأت الأشكال الجديدة من وسائل الإعلام بالهواتف المحمولة ثم المدونات، والآن أصبحت مواقع الشبكات الاجتماعية مثل الفيس بوك وتويتر واليوتيوب مقصداً مشتركاً لنسبة كبيرة من شباب العالم، وتحولت إلى أدوات شائعة ومشتركة بين الناشطين المعارضين خاصة الشباب منهم في البلدان التي تحكمها ديكتاتوريات.

وقد استخدمت الحركات الاحتجاجية مواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع في العالم العربي للدعوة إلى التظاهر والتجمع وللتواصل مع العالم الخارجي، وخاصة وسائل الإعلام الأجنبية، وذلك بشهادة إريك شمي رئيس محرك البحث غوغل. ويبدو كما يقول بعض المراقبين أن العقد الأول من الألفية الثالثة كان عقد انتشار أجهزة الاتصال الجديدة، حيث بيع أكثر من ٢٢٥ مليون جهاز آي بود و٧٥ مليون جهاز بلاك بري و٥٥ مليون جهاز وي حتى الآن، ويُقدر عدد الكومبيوترات الشخصية المستخدمة حالياً في العالم بما يزيد على مليار جهاز بالمقارنة مع أقل من ٥٠٠ مليون قبل عشر سنوات. كما أن أكثر من ثلاثة مليارات هاتف جوال في العالم قادرة الآن على دخول الإنترنت، وتزايد استخدام الإنترنت منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ من ٣٦٠ مليون شخص إلى ما يقارب ٢ ملياري شخص، وهم ثلث تعداد السكان اليوم تقريباً. لذلك زادت قناعات المعلقين الغربيين بأن وسائل الإعلام الجديدة ( تقنيات الاتصال المرتبطة بالإنترنت) ستؤدي إلى موجة من الديمقراطية. وبالإضافة إلى دور شبكة الإنترنت، لا ينبغي لنا أن ننسى أثر استمرار النمو الاقتصادي على توقعات الجمهور عامة.

والمفارقة هنا أن النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول الاستبدادية قد يشعل الرغبة بين عديد القوى الداخلية التي من شأنها أن تسعى للقضاء على حكم الطغاة والدكتاتوريات تحت وطأة طموحات شعوبها. وتثبت تجارب معظم الدول أن نمو القدرات الاقتصادية يصاحبه داخلياً صعود مطالب اجتماعية جديدة للمواطنين وتزيد مسؤوليات الدولة تجاههم. ففي الصين وغيرها من الدول الناشئة أدى النمو الاقتصادي السريع إلى ظهور طبقة وسطى كبيرة مع قوة شرائية متزايدة. وبمرور الوقت تتزايد مساحة التعبير عن الاهتمامات الاجتماعية والمطالب، وتزداد التوقعات للحصول على جودة أفضل للحياة العامة بدرجة أكبر وأسرع من المكاسب الاقتصادية، وهنا يصبح السكان أكثر صخباً وانتقاداً بعلانية أكبر. والمعنى الضمني للديكتاتورية اليوم هو أن النمو الاقتصادي في البلاد الاستبدادية يولّد مفارقة: أن تصبح تحسينات الحكومة هدفاً لانتقاد إضافي.

لكن المراقبين بالغوا في تعظيم إمكانيات وطاقات وسائل الإعلام الجديدة، من دون النظر في الكيفية التي يمكن أن تعيق الحكومات المستبدة وتشل أدوات الإعلام الجديدة كما فعلت الحكومة المصرية في احتجاجات الشباب يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، وكما يحدث منذ سنوات في ما سمّي الثورات العربية. لقد فشل البعض في فهم القيود المفروضة على وسائل الإعلام الجديدة، في سياق الصراع بين الحكومات المستبدة والمعارضين. هذا الفشل الصارخ، خاصة في الشرق الأوسط على مدى العقد الماضي، ظهر حديثاً في ملاحظات المراقبين حول تحطم أحلامهم عن الديمقراطية، وزيادة سلطة الطغاة في كثير من الدول النامية، وانحسار موجة الديمقراطية التي كان من المفترض أن تنتشر وتفيض في المنطقة بعد سقوط نظام صدام حسين. ولم تتجلّ بوضوح حتى الآن، خاصة وقد ظهر العديد من الحركات الشعبية الواعدة بعد غزو العراق مثل حركة "كفاية" في مصر التي كان يعول عليها الكثير، لكن العائد كان بعض التغييرات هنا والاحتجاجات هناك التي لم تتبلور نجاحاً حتى الآن، فوسائل الإعلام الجديدة لن تستطيع أن تنهي الديكتاتوريات في الشرق الأوسط، لكن يمكن أن تكون مفيدة في إجراء بعض التغييرات الديمقراطية الشكلية. لقد تشربت شعوب المنطقة بالديكتاتورية كسلوك نتيجة الفترة الزمنية الطويلة للحكم الديكتاتوري التي عاشت في ظله تلك الشعوب. والحقيقة ما زال الوقت مبكّراً جداً للحكم على التأثير الكبير لوسائل الإعلام الجديدة في الدول الاستبدادية على نحو ما سنعالجه في هذا الفصل التطبيقي، ولو أنه من السهل ملاحظة الأشكال الإيجابية في الكيفية التي يستعمل بها الناس تلك الوسائل للمساعدة على التغلّب على الظروف القائمة، أو على أقل تقدير نشر

والإعلان عن القمع الحكومي والمجتمعي. فالمعارضون السياسيون، في الدول العربية يرتبطون ببعضهم البعض على الشبكة، والنشطاء السياسيون والاجتماعيون من كلّ القطاعات يستعملون وسائل الإعلام الجديدة للاشتراك في المعلومات ونشرها، وتنظيّم الاحتجاجات والتظاهرات، نشر مبرراتهم.

هذا وكما تؤدي وسائل الإعلام الجماهيري دوراً رئيسياً في النشاط السياسي، حيث يفترض فيها، باعتبارها سلطة رابعة، أن تقوم بوظيفتي التوازن والمراقبة، وهي لا تكتفي بنقل المعلومات وإيصالها، ولكن إلى جانب ذلك تقوم بوظيفة تسهيل الاتصال. وتمثل هاتان المهمتان عنصراً أساسياً في عملية تسوية النزاعات وحل الأزمات الدولية، ذلك أن مرجع كثير من الصراعات والنزاعات والخلافات مصدره سوء التفاهم وسوء الادراك بين المتنازعين؛ فقد تقوم الحروب بسبب التوجس وعدم اليقين وسوء إدراك بعض الأطراف للبعض الآخر. لذلك يرى بعض الدارسين – الذين ينظرون بإيجابية إلى دور وسائل الإعلام في إنجاز عمليات السلام – أن في إمكان البناء السياسي الداخلي للدولة التأثير، وبقوة، في استعداد الدولة للإفصاح عن نيتها، والقيام بتعهدات ذات مصداقية في ما يخص سياستها الخارجية، حيث أن انسياب الاتصال بين القادة السياسيين والرأي العام يعدّ محدداً مهماً في الإجابة عن مشكلة تكاليف الحرب التي يطرحها الجمهور. فوسائل الإعلام تخبر الجمهور عن تكاليف الحرب ونتائجها، وهذا ما يصعّب المهمة على القادة ويحول دون تهربهم من المساءلة عن النتائج السيئة لأعمالهم الحربية. أن حرية الصحافة تعطي الفرصة للرأي العام وتعزز دوره في متابعة سلوكات الحكومة واستغلالها السلطة، وتبعاً لهؤلاء، فإن وسائل الإعلام المفتوحة تعد عاملاً أساسياً لتحقيق السلام لأنها تجعل القادة السياسيين يواجهون مساءلة الجمهور المحتملة لهم عن التكاليف المدفوعة. كما أن وسائل الإعلام تعمل على إزاحة عدم اليقين وسوء الإدراك بين قادة الدول، وهذا من شأنه المساعدة على منع وقوع الحرب[1].

وإذا كان الاتصال أساسياً في عملية التسوية لإزالة عامل سوء الإدراك والإفصاح عن حسن النية والاستعداد الايجابي لتسوية النزاع العالق، فمن الممكن على الجهة المقابلة أن يتحول إلى عائق يُفشل العملية السلمية بالضغط على أطراف التسوية أو على أحدهم، وإظهاره طرفاً

(1) Choi and James, "Media, Opeiness, Democracy and Militarized Interstate Disputes," PP. 23 – 46.

خاسراً في العملية التي يقدم فيها على تقديم تنازلات لا تقابلها مكاسب وتنازلات مقابلة. لذلك، تتميز المفاوضات عادة بالتكتم والسرية وبإبعاد مجرياتها عن أعين الصحافيين وكاميراتهم.

وقد تُستخدم وسائل الإعلام أيضاً لدق طبول الحرب، وحتى إشعالها، وزرع الأحقاد والكراهية بين الشعوب والأمم، عندها نصبح أمام إعلام الحرب الذي يخدم أغراض السياسة العدوانية[2]. أو أغراض التضليل الإعلامي الذي يخدم مصالح الدولة القومية. وقد لوحظ ذلك جلياً قبيل غزو الولايات المتحدة العراق، حينما جندت الولايات المتحدة وبريطانيا ترسانة إعلامية سلطت حملتها على الفكرة التي روجتها الدوائر النافذة من أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأن النظام العراقي على علاقة بالقاعدة. على النحو الذي سنعانيه في هذا الفصل في حالة تطبيقية مقارنة عن التغطية الإعلامية لحرب إسرائيل على لبنان في تواريخ متراكمة تغيرت فيها الوسيلة الإعلامية لكن الأمر بقي افتراضياً أكثر.

إلا أن هذا الوجه المظلم للوظيفة الاتصالية لا يخفي وجهها الآخر المشرق؛ فهي أنجزت مهمات صعبة ومكلفة ذهب ضحيتها عشرات الصحافيين، وعملت على إبراز الجرائم الإنسانية التي ترتكبها النظم التي تنتهك حقوق الإنسان والأعراف الدولية، وكشفت السجون المظلمة وأساليب التعذيب والاختطاف كتلك التي مارسها الجيش الأميركي في العراق في سجن أبو غريب على وجه الخصوص، والاختطاف الذي مارسته الاستخبارات الأميركية، والقمع الوحشي الذي تمارسه الآلة القمعية الصهيونية على أبناء فلسطين، والقمع المسلط على المعارضة في الأقطار العربية والبلدان التسلطية عامة. كما أن دور وسائل الإعلام في بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة وتغيير الصور المدركة لدى الخصوم بعضهم عن البعض الآخر، يساعد الأطراف الثالثة على القيام بأدوارهم التوسطية في أجواء مناسبة، ويقوّي فرص نجاح مهماتهم في تحقيق عملية التسوية[3].

ثم أن وسائل الإعلام يمكن أن تؤدي وظيفة سلبية في عملية تسوية النزاعات بإفراطها في تصوير حجم التنازلات والخسائر التي تلحق بأحد الأطراف، فتدفعه إلى مزيد من التصلب الذي ينعكس سلباً على عملية التسوية. كما أنها يمكن أن تؤدي دوراً ايجابياً في إبراز النيات الصادقة

(2) Michel Mathein, "L'Emprise de la Communication la Communication de Guerre: Media et Journalistes," La Revue international et stratégique, no. 56 (hiver – 2004 – 2005), PP. 89 – 98.

(3) Christopher Mitchell, The Structure of International conflict (London: Macmillan Press, 1981), P. 309.

للخصوم في بحثهم عن التسوية، والتركيز على المكاسب التي يحصل عليها المتصارعون جراء ذلك، وتخويفهم من عواقب التصعيد.

في كلتا الحالتين سندرس أثر الإعلام مع تطور وسائله وأهدافه في المجالين الواقعي والافتراضي.

******

# حالة تطبيقية أولى: تأثير الإعلام على ما يسمى "الربيع العربي"

## ١ – مدخل تمهيدي ملامسة الإعلام للفكر الاجتماعي والتحرك الشعبي العام

إذا كانت وسائل الإعلام الجديدة ليست دواء شافياً لأمراض الحرية، فهي توفر فرصة عظيمة لحرية التعبير والتواصل، لاسيما بين الشباب الذي يحاول إحداث تغييرات ديمقراطية في مجتمعاته كما حدث ويحدث في إيران وتونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا. ويتوقع أن تمتد تلك المحاولات إلى بعض البلدان الأكثر سلطوية مثل بورما وكوريا الشمالية. ونزعم أن ما نشر عن تظاهرات اليونان وإسبانيا وأخيرا إسرائيل، يعتبر جرس إنذار بقرب التغيير حتى في الأنظمة الديمقراطية الغربية. بالطبع، هناك خطر يتمثل في أن العوامل الديموغرافية في البلدان العربية تؤدي إلى تزايد أعداد كبيرة من الشباب المحرومين الذين تبنوا أشكالاً خطيرة من القومية والتعصب، فخلقت براميل بارود تنفجر في النزاعات المسلحة، وأعمال الشغب والبلطجة والحروب الطائفية والأهلية، خاصة إذا عرفنا أن خمسين في المائة من حوالى ٢٠٠ مليون من السّكّان العرب أو أكثر هم دون سنّ العشرين[4]. أما الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما فلا تتجاوز نسبتهم ٣%. وهؤلاء الشباب هم الذين أحدثوا الانفجار الأخير في مصر رغم عدم ارتباطاتهم السياسية، لكنهم غالبية السكان، والأكثر تضررا من الوضع القائم. فتسعة من كل عشرة عاطلين عن العمل شباب دون سن الثلاثين، ولأنهم ليسوا مسيسين غفلت عنهم القوى الأمنية! ولم تدرك السلطات أنهم جيل مختلف عن جيل الكبار، يتواصلون من خلال الميديا الجديدة، وينشرون فيها أحلامهم وتطلعاتهم ويملكون لغة مختلفة سياسياً، ويتناقشون حول قضايا بلدهم ويقارنون بين ظروفهم ويطالبون، بحقوق مماثلة للشباب الآخر في دول بعيدة. ولهم توقعات مختلفة، ولغة مختلفة عبر "تويتر" و"فيسبوك"، وغيرها من وسائل الاتصال الاجتماعية على الإنترنت. ومن أوائل الأكاديميين الذين درسوا بجدية تأثير الاحتجاجات الشبابية على الاستقرار السياسي الدكتور غراهام فولر، الذي خلص إلى أن وجود أعداد كبيرة من الشباب في أية مجموعة سكانية يمكن أن يوفر حافزا للتقدم، أو يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة، اعتمادا على الظروف السياسية

[4] I Lo(BIT), Global EmplogementTrends for Youth: 2011 UP date (Geneva: ILO, 2011

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة. ويرصد هربرت فولر أيضاً في دراساته أن النتوءات أو الاحتجاجات الشبابية قد تحدث عملية تراكمية للابتكار والنمو الاجتماعي، بل قد تؤدي إلى عمل جوهري في الاتجاه التدريجي لتدمير المؤسسات القديمة ورفع نخب جديدة إلى السلطة. وقد تنظم وتوجه طاقات العاطلين عن العمل من الشباب وفقا لقواعد شموليه.[5] ونزعم هنا أن التركيبة السكانية ذات القاعدة الشبابية تعمل لصالح الديمقراطية بالمقارنة مع الأجيال الأكبر سناً، فالشباب يتلقون تعليماً أفضل، وأكثر تعاملاً مع الميديا الجديدة، وأقل عدائية تجاه حضارة الغرب، وان كان البعض منهم ما زال ينظر إلى حكومة الولايات المتحدة بعين الشك، وفي الوقت نفسه يحلم ويسعى إلى فرصة الهجرة إليها، وفي الوقت الذي يرتفع فيه ضجيج النقاش في مدوناتهم عن أساليب القمع المتشدد في أوطانهم، فهم يسعون إلى إذكاء نيران الحرية. والأمل في أن الإنترنت ما زالت تشكل محفلاً لتوسيع المشاركة الديمقراطية وملجأ للمناقشة العلنية لأبرز القضايا التي تواجه الشباب اليوم.

لا شك هناك الكثير من الاهتمام في الآونة الأخيرة بظاهرة المبالغة في دور وسائل الإعلام الجديد في تعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. فالشبكات الاجتماعية لا تسقط الحكومات ؛ بل الناس هم الذين يفعلون، فمواقع الشبكات الاجتماعية يمكن أن تكون مفيدة وضارة للناشطين الذين يعملون من داخل الأنظمة الاستبدادية. لأن السلطات الأمنية تستطيع بتقنيات حديثة جمع أدلة دامغة عن هؤلاء الناشطين عن طريق مسح الصور ومقاطع الفيديو التي يتم تحميلها إلى مواقع الإنترنت من قبل المتظاهرين والمتعاطفين معهم، بل أن الإنترنت عبارة عن إنذار مبكر قد يخدم الحكام المتسلطين. وعاى الرغم من ذلك مازالت المراقبة الكاملة للتّداولات الرّقميّة حلماً بعيداً عن متناول الدكتاتوريات الأكثر تشدّداً. فوسائل الإعلام الجديدة لوحدها لا تحدث أيّ آلية، ولا يمكن تحديد نتائجها السلبية أو الإيجابية مسبقا، حيث يعتمد تأثيرها على التحويلات والتغييرات الواسعة في السياقات المؤسساتية والاجتماعية. فالاستعمال الكامل للإنترنت يتطلّب عادة وصولاً إلى مصادر مثل (حاسبات، بنية أساسية من خطوط هاتف وإنترنت، اللغة الإنجليزية، الخ.). وهذا متوفر فقط لثلث البشرية تقريباً. بهذا المعنى، تستطيع الإنترنت تصعيد ظاهرة عدم المساواة في الحصول على المعلومات والقوّة.

---

[5] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٢٠١١)، أنظر أيضاً

Groham Fuller, "The Demographic Backdrop to Ethnic Conflict: A Geographic Overview" In CIA, the challenge og Ethmic to National and International order in the 1990, Geographic perspectives: A Comfernce report (Washington DC: CIA,1995) PP. 151 – 154.

وبطبيعة الحال فإن هذه "الدياسبورات الافتراضية"، عبر القومية مدعوة إلى أن تتضاعف وتؤثر، مستقبلاً، على إبداع البشر وأنشطتهم الاجتماعية، وأيضاً على مستقبل الديموقراطية على الصعيدين الوطني والدولي[6].

غير أنه ما لم يحصل تطور سريع وتعزيز ملموس لتطوير سياسات مساعدة التنمية فإن من المحتمل، لوقت طويل مقبل، أن يهدد رواج "الطرق السريعة للمعلومات" بزيادة عدم المساواة في التنمية وترك مليارات الكائنات البشرية على حافة الطريق.

لذلك يجب وفقاً لجان – لوي جيغو Jean–Louis Guigou أن تكون تنمية المعلومات الأولوية الأولى لمشروعات التخطيط الاقليمي في المستقبل. ومثل هذا الخيار هو، قبل كل شيء، ذو طابع سياسي، ولا يمكن أن يستند إلى اعتبارات اقتصادية بحت[7]، أي المصالح الاقتصادية الخيالية القصيرة الأجل، وينبغي تشييد "الطرق السريعة للمعلومات" التي تتدفق إلى الكوكب بأسره، وليس فقط المناطق أو البلدان الأكثر رخاء. وكما يبني مارك غيوم Marc Guillaume فإننا لا نزال نفكر بلغة "الطرق السريعة" في حين أن "مفارق الطرق" هي التي ترتدي الأهمية[8].

وهنا نتساءل كم نسبة هؤلاء الذين تتوفر لديهم خدمة الإنترنت، ويمتلكون ثقافة الولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي والتعامل بها، قياساً بالأعداد المليونية التي احتشدت في مصر وتونس وتحتشد في اليمن مثلاً؟ علماً أن هذه البلدان لديها أعداد كبيرة من المواطنين ممن هم تحت خط الفقر أو بمستواه[9]. ناهيك عن مدى توفر خدمة الإنترنت مقارنة بمواطني دول الخليج مثلاً، وهل النخب التي تستخدم شبكة الإنترنت ووظفت هذه الخدمة لصالح الثورة في تلك البلدان استطاعت الوصول إلى كل أطراف هذه القاعدة المليونية الشعبية؟ لا شك أن هناك مبالغة كبيرة في دور مواقع التواصل الاجتماعي و"فيسبوك" تحديداً، كسبب رئيسي للثورات الشعبية، خاصة إذا ما تذكرنا أن الحكومات في معظم البلدان التي حدثت فيها الثورات (نجحت أو لم تنجح بعد) قد قطعت خدمة الإنترنت وحتى شبكات الهاتف عن مواطنيها أو شوشت أو حجبت بعض المواقع المهمة، لكن الفضائيات قد لعبت دوراً كبيراً من خلال المتابعة، واستنهاض الثوار وتحشيدهم ورفع معنوياتهم أو تثبيطها حسب الموقف من ذلك البلد، ونقلت لهم فتاوى بعض رجال الدين التي تحثهم وتشرع لهم القتال، ونقلت لهم التأييد الدولي بل وربما كانت السبب في التحشيد الدولي

---

(6) Voir Joseph Coates, “"L 'avenir hautement probable - 83 hypothèses sur l'année 2025". Futuribles, avril 1996 $N^0_{208}$ P.30.

(7) Voir Jean - Louis Guigou. “Le mythes des grands travaux. Des infrastructures de transport à la société de l’informations Futuribles, $n^0$ 225, novembre 1997.

(8) Marc Guillaume, “Une Société commutative”, Quintesciences, $n^0$10, Mai.1997

(9) World Bank, World Development Indicators 2012 (Washington, DC: World Bank, 2012).

والجهود الدبلوماسية ضد حكوماتهم، لأن الكثير من الدوائر السياسية والاستخبارية باتت تعتمد المعلومة الإعلامية مصدراً لها. لكن هذا لا يمنع من الزعم أن الإنترنت هي الوسيط الأكثر تحرراً وإبداعاً، فأولئك الذين يدخلون الإنترنت ويملكون اللغة وهجائية الكمبيوتر ومهارات الاتصال يستطيعون استلام، وتبادل، ونشر كمّية لم يسبق لها مثيل من المعلومات من دون امتلاك واستعمال قنوات الإعلام الجماهيري الرئيسية بالضرورة. لذلك عندما تدخل بدايات الإنترنت مجتمع ما تساعد على إحداث تغييرات جوهرية في الدينامية الاجتماعية.

وبينما تنتشر الإنترنت، يصبح الاتصال من القاعدة ممكناً ومتاحاً من كلّ الأنواع، ويعلن التحدي إلى أولئك الذين يريدون فرض السيطرة الفوقية، فقوة عملية النشر والتوصيل المستمدة من الإنترنت تضع المعرفة والسلطة معاً على خطّ اصطدام. فعندما يكون الناس قادرين على نحو متزايد في الوصول إلى المعلومات والاتصال بسهولة مع الآخرين في مجتمعهم أو حول العالم، وينشرون وجهات نظرهم بشكل مستقل، يصبحون عادة أقل رغبة في أن يقبلوا سيطرة فوقية اعتباطية على حياتهم. لكن هذا نفسه لا يضمن حرّية سياسية؛ فأولئك الذين في السلطة يستطيعون أيضاً استعمال الإنترنت لمراقبة ومهاجمة المواطنين أو المستخدمين. فقد نشرت بي.بي.سي يوم الثلاثاء ٢٨ يونيو ٢٠١١، تصريحاً من واشنطن قال فيه إريك شمي رئيس محرك البحث العملاق غوغل إن استخدام الحركات المطالبة بالديمقراطية في العالم العربي لشبكة الإنترنت للتعريف بمطالبها قد يؤدي ببعض الأنظمة إلى تشديد تدابيرها للحدّ من الحريات عبر الشبكة الإلكترونية. وقال إن "الانتفاضات الشعبية التي استخدمت الإنترنت ضد الحكومات الدكتاتورية في العالم العربي قد تقود إلى فرض مزيد من القيود على استخدامات الإنترنت في المستقبل".

لذلك يمكن القول إن الحرّية لا تبدأ في مواقع الإنترنت، ولا في الهيئات التشريعية ومجالس إدارة الشركات، ولا في الإدارات التربوية، لكن الحرية تبدأ في الروح الإنسانية. وفي كلّ مرّة يستعمل الناس الإنترنت للوصول إلى معلومة منعت عليهم من قبل، ويتّصلون بشخص كان يصعب الوصول إليه سابقاً، أو يتواصلون من أعماق قلوبهم في المشاركة في الرسائل ونشرها، حيث لم يكن ممكناً أن ينشروها قبل الإنترنت، نعتقد أن كل ذلك يقوّي ويدعم الروح الإنسانية على مقاومة السلطة الفوقية. ونزعم أن وسائل الإعلام الجديدة الممثلة في كيانات الإنترنت لها دور هامّ في نجاح التّعبئة الشّعبيّة، وتزوّد الإنسان بوسائل قويّة للمساعدة على جعل القرن الحادي والعشرين الأكثر حرية للإنسانية، سواء في سياقات تربوية، أو مهنية أو اجتماعية

حضارية. لكنّ إنجاز مثل هذه الحرّية يتطلب نضالاً وكفاحاً والتزاماً، في المدارس، ومواقع العمل والمجتمع، ويتعلق بتقاطعات دولية وإقليمية وتوازنات قوى داخلية وخارجية متغايرة الفاعلية والأثر.

بالتأكيد من الصعب انتقاء إجابات حاسمة ومحددة على الأثر الإعلامي في التجارب المتراكمة والمتلازمة حيناً، والمتباعدة أحياناً لجهة ما يمكن وصفه بـ"اليقين الثوري" إزاء مصطلح "الثورات العربية"، مع خيبات التحقق، وتصادم المرجو، كما أنه ليس من السهل توصيف ما حدث وما يحدث من تحولات، وتحديد وجهتها الاجتماعية والسياسية، لكونها ما زالت في حال شلل.

"الشعب يريد إسقاط النظام"[10]. كان لهذا الإعلان ولا يزال وجودٌ طاغٍ في الانتفاضة الطويلة الأجل التي تهزّ الفضاء الناطق باللغة العربية منذ استهلال المشهد التونسي في سيدي بوزيد في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. وقد جرى تعريفه وفق كل الصيغ والنبرات تعبيراً عن مطالبات شتى ومتنوعة بدءاً من شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي غدا شهيراً وصولاً إلى أسلوب الدعاية البالغ التنوع – كتلك اللافتة التي حملها متظاهر في ميدان التحرير في القاهرة وقد كتب عليها "الشعب يريد رئيساً لا يصبغ شعره".

وخلافاً للإعلانات الصادرة عن جمعيات من الممثلين مثل "نحن الشعب" ( We the People) في ديباجية دستور الولايات المتحدة الأميركية، فإن إرادة الشعب يجري التعبير عنها هنا بلا وسيط، إذ تهتف بها الناس مثل تلك التي رأيناها محتشدة في ميادين تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا وغيرها من البلدان.

ومع ذلك، فإن استخدام اسم "الثورة" وصفاً للفوران الجاري في المنطقة العربية كان ولا يزال موضع نقاش حاد وتنازع، حتى في الحالات التي تكللت فيها التحركات بانتصارات، حيث نجح الشعب في التخلص من الطاغية الذي كان يقهره.

والحال أن المنطقة شهدت بلا ريب انتفاضات، من تدفق المتظاهرين إلى العصيان المسلح ومصطلح الانتفاضة العربي، الذي أدخله سكان الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٦٧ إلى المعجم الدولي. إنما يغطي مجموع الأشكال.

[10] Gilbert Achacar, Le Peuple veut: Une exploration radicale du soulèvement arabe, Sindbad/ Actes Sud, Arler, 2013, P11.

كما لمصطلح الثورة العربي أيضاً معنى واسع: فهو مشتقّ من فعل ثار يطابق في الأصل مفهوم التمرد (Revolt) أكثر من مفهوم الثورة بمضمونه الحديث (Revolution)، ولهذا تسميات الثورة العربية الكبرى (١٩١٦ – ١٩١٨)، وثورة العشرين في العراق، والثورة السورية الكبرى (١٩٢٥)، وثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦)، تُعد كلها استخدامات سليمة لكلمة الثورة العربية بمعنى الانتفاضة، وللسبب نفسه يطلق اسم الثوار في اللغة العربية على العُصاة والمتمردين والقائمين بالثورات بالمعنى الحديث، على حدّ سواء[11].

الانتفاضات لم تكن متوقعة لا من الأنظمة الحاكمة ولا من الشعوب ولا من الدول الغربية الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي. وخلافاً للثورات التي سبقتها مثل الثورة البلشفية والثورة الصينية والثورة الكوبية، لم يتم الاعداد للثورات العربية من قبل قادة ومنظّرين وعسكريين، وإنما تفجّرت فجأة وفي غفلةٍ من الجميع.

وكان قادتها ومنظّموها من شباب الأجيال الجديدة المفتونين بالتقنيات الحديثة في الإنترنت والفيسبوك. ومن خلال هذه الوسائل كان هؤلاء الشباب في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن يتبادلون الأخبار والمعلومات ويصدّرون الأوامر. ثم يخرجون إلى الشوارع لمواجهة قوات الأمن المجهّزة بأحدث الأسلحة وهم يطلقون الأغاني والأناشيد التي تمجّد الحرية والكرامة.

ومن المميزات الأخرى للانتفاضات العربية هي أنها كانت انتفاضات الأيادي أو "الأجساد العارية"، في مواجهة قوى السلطة. فقد تجنب شباب الثورة في بداية الانتفاضات استعمال العنف والركون حتى عندما كانت قوات الأمن تواجه المتظاهرين بالرصاص الحيّ. هذا ما فعله شباب تونس في ١٤ يناير/شباط. أي قبل انهيار نظام بن علي بساعات قليلة. فقد كان رجال الشرطة يطلقون النار على المتظاهرين في حين كان شبّان وشابات في سنّ العشرين يصيحون "( Ben Ali Degagé)" وهم عُراة الصدور استعداداً للموت من أجل الحرية والكرامة.

وكان الصحافي جان دانيال على حق عندما كتب في افتتاحية "لونوفيل أوبسرفاتور": "ما يثير الانتباه أكثر من غيره في هذه الانتفاضات بأجساد عارية والتي يقوم بها ثوار الربيع العربي، هو أنهم لم يستعملوا الأسلحة" وفي ليبيا بالخصوص هم يعرضون صدورهم للرصاص[12].

---

[11] Ibid.Op. Cit. Gilbert Achacar, le people veut p 12.

[12] حسونة المصباحي (كاتب وروائي تونسي) مجلة "فكر وفن" عدد (٩٥)، معهد غوتة، ٢٠١١ ص ٢١.

لقد أسقطت الانتفاضات أنظمة فاسدة مستبدة مخرجة التاريخ العربي من جموده وركوده ليصبح تاريخاً متحركاً، متفاعلاً مع العصر ومتغيراته عاكساً لطموحات الأجيال الشابة التي تحلم بالحرية والكرامة. مع ذلك فإن المستقبل يظل محفوفاً بالمخاطر. فالفوضى يمكن أن تقوّض أحلام الثورة وتصيب مفجّريها بالإحباط واليأس. وقد تستغل حركات راديكالية وأصولية أجواء الحرية والانفتاح لتغرق هذا البلد العربي أو ذاك في الفتن والنزاعات الإيديولوجية والمذهبية. ولكن يبقى الأمل قائماً لتجنب عودة التاريخ العربي إلى الوراء. ففي البلدان العربية نخب سياسية وفكرية قادرة على مواجهة الامتحانات العسيرة التي تنتظرها، ومثل هذه النخب هي حزام الأمان كي تحقق الثورات العربية مراميها وأغراضها ومقاصدها. وذلك ما يبتغيه شهداؤها وأولهم شاب فقير من سيدي بوزيد يدعى محمد البوعزيزي.

من لا يذكر يوم الخميس في ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ حين خرج بن علي ليقول للتونسيين باللهجة العامّية ما قاله ديغول للجنرالات الثائرين في الجزائر "لقد فهمتكم وتفهّمت مطالبكم" واعداً بإجراء إصلاحات جذرية في نظامه وبإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق ويمنح وسائل الإعلام حرية مطلقة. وقد ظن الموالون أن اللهجة المعتدلة والسلمية سوف تطفئ نار الانتفاضة. فخرج المتظاهرون إلى الشارع بشعارات "تونس حرة وبن علي برّة". وفرّ بن علي إلى السعودية بصحبة عائلته.

"والحقيقة أن النظام المنهار لم يتّعظ من دروس التاريخ التونسي المعاصر بالخصوص. ويقول هذا التاريخ إن كل الانتفاضات الشعبية التي شهدتها البلاد التونسية منذ القرن التاسع عشر وحتى هذه الساعة تكاد تكون رغم امتداد الفترات التي وقعت فيها متشابهة في أهدافها ودوافعها وأسبابها. والخيط الرفيع الذي يربط بينها جميعاً، هو أن هذه الانتفاضات تتفجر عندما يشعر أهل البلاد خصوصاً سكان مناطق الوسط والجنوب، أن الدولة أهملتهم وباتت تتصرف وكأنها غير معنية بمشاكلهم وهمومهم ومتاعبهم.

هكذا كانت انتفاضة "العربان" بقيادة علي بن غذاهم ضد الباي عام ١٨٦٤. ففي تلك السنة ألغى الباي الدستور التونسي الذي أنشئ للمرة الأولى عام ١٨٥٨ وسلك سياسة الاستبداد والتعسف، وفي العام ١٩٧٨ حصلت مواجهة عنيفة بين حكومة الوزير الأول السيد الهادي نويرة واتحاد النقابات جراء تدهور الأوضاع المعيشية وانعدام الحريات.

وفي العام ١٩٨٤ انفجرت انتفاضة شعبية جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولكن الانتفاضة التي هزت تونس كانت في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ بعد ٢٣ سنة من الحكم المطلق لبن علي وحاشيته[13].

من المفيد التذكير بأن العديد من ثورات العصر المعاصر نجحت من دون استخدام الفضائيات أو وسائل الإعلام الاجتماعي كثورتي أندونيسيا وإيران على سبيل المثال. ولكن ما نحاول أن نبرزه ليس كرونولوجيا الانتفاضات، وسيجري التطرق إليها ولو باختصار أو بشكل مقتضب. لكن ما يعنينا هو أثر الإعلام في الربيع العربي والدور الأساسي الذي لعبه في الإسهام بنجاح أو فشل بعض الثورات أو الانتفاضات: حيث نجحت وسائل الإعلام الاجتماعي كـ"فيسبوك" و"تويتر" (Facebook وTwitter) في تقديم المساعدة والدعم اللوجستي للثورات إلى جانب دورها في التعبئة الشعبية التي قد تكون قنوات الأخبار الفضائية "كالجزيرة" و"العربية" لعبت الدور الأهم فيه، ما عدا في البحرين، حيث في الواقع وسائل الإعلام الخارجي كالمحطات الإيرانية ووسائل الإعلام الروسي لعبت دورها في مسار الأحداث. ومع ذلك، لا يمكن البت بأن لوسائل الإعلام الفضائي دوراً حاسماً في مجرى أحداث جميع الثورات من دون استثناء، خاصة على ضوء الأحداث المستمرة.

ولكن بغض النظر عن مسألة فائدة وسائل الإعلام أو قيمتها الاستراتيجية الدقيقة في تعبئة وتقرير مصير الانتفاضات، لا بد من الإقرار أولاً أن التغطية المباشرة للأحداث وبثّها عبر شبكات الإنترنت أو على التلفاز، بالإضافة إلى مشاهد الفيديو التي تلتقط عبر الهواتف النقالة ساهمت في نقل مختلف خطابات الثورة وشعاراتها إلى المجتمع الدولي، كما نجحت في جذب جمهور واسع من المشاهدين في كافة أنحاء العالم إلى قلب الثورات[14].

## ٢ – وسائل الإعلام الجديد: عوامل مساعدة ومؤشرات في الاحتجاجات الشعبية

شهدت الساحة السياسية العربية تغيّراً وتحولاً لم يسبق له مثيل، بفعل انتشار تكنولوجيات الاتصال ولو بشكل نسبي يختلف من بلد إلى آخر، وقد برز ذلك بوضوح مطلع سنة ٢٠١١م.

---

[13] مصدر سابق، حسونة المصباحي. مجلة "فكر وفن" عدد ٩٥، ص ١٨.

[14] د. خير الدين حسيب "الربيع العربي" نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح أو الفشل، "المستقبل العربي" العدد ٣٩٨، نيسان/ابريل/ ٢٠١١/٤، ص ٢١.

حيث إن صحافة المواطن بتطبيقاتها المختلفة قد عرفت مؤخراً حركة دؤوبة في العالم العربي، وذلك نظراً للاختناق الذي يعيشه الأفراد إعلامياً وثقافياً وسياسياً، ونظراً لانغلاق البيئة العربية في هذه المجالات، وعدم فتحها المجال للأفراد للمشاركة، الشيء الذي جعلهم يُقبِلون على هذه التطبيقات الجديدة كوسائل بديلة للوسائل التقليدية السائدة، من أجل التعبير بحرية عن أوضاعهم، ونقل آرائهم إلى العالم الداخلي وبالخصوص الخارجي، حول مختلف القضايا السياسية، الثقافية...الخ. إذ أن احتكار أطراف معينة (الحكومات، رجال الأعمال...) لوسائل الإعلام في الدول العربية، خلق نوعاً من الكبت والقهر النفسي لدى المواطن العربي، الذي يعيش ظروفاً مترديةً، ولا يجد مجالات ووسائل للتنفيس والترويح والتعبير، أو على الأقل لنقل الواقع الحقيقي لأوضاعهم، وهو ما جعل وسائل الإعلام الجديدة تبدو بمثابة المنقذ للمواطن العربي من هذه الحالة، فأصبح الفرد يقوم باستعمال ما أتيح له من وسائل (هاتف، كاميرا، حاسوب محمول...) لممارسة صحافة المواطن ـ ولو مصادفة ـ لنقل الحقيقة والواقع الذي يعيشه، وتقديم خطاب مغاير للخطاب الإعلامي السائد الذي تحالف أو خضع لإرادة المتحكمين فيه، ويردد شعاراتهم ويروج لأفكارهم وأجنداتهم.

وفي ظل هذا الوضع فقد"برزت مجموعات عديدة من المدونين قامت بالكشف عن المَسكُوت عنه في العالم العربي، مثل تناولهم تفاصيل غير معلنة عن طبيعة الحياة في مجتمعاتهم وهو الأمر الذي لم تحتمله الحكومات العربية"[15]، فعملت على حجب البعض منها وعرقلة أصحابها واعتقالهم أو الضغط عليهم. وقادت هذه الظروف الجديدة الطبقة السياسية إلى وضع اضطرت فيه للتعامل مع هذه التطبيقات الاتصالية الجديدة كواقع لابد من إيجاد حلول جذرية له.

"إن التطور الكمي والنوعي الهائل والمتسارع في ميدان الاتصال قد ألقى بظلاله على الأداء الإعلامي العربي، إذ حاول بعض وسائل الإعلام العربي مجاراة تلك التطورات والابتعاد عن الخطاب المباشر، نحو تحقيق مشاركة الجمهور في صناعة المادة الإعلامية[16]، متخلصة بذلك من النموذج التقليدي الذي يعامل الجمهور كمستقبل ومستهلك سلبي للرسائل، دون إعارة

---

[15] حسن علي، "المدونات والمدونون، "في محمد سيد محمد (وآخرون)، وسائل الاعلام من الناجي الى الانترنت (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٩)، ص ٣٧٣.

[16] صباح ياسين، الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٤.

الاهتمام لرأيه وتعليقاته. "فالانتقال من نموذج إعلام تحتكره الدول (والّنخبة والزعيم) وتتأسس شرعيته على إيديولوجيا الّتنمية والهوية والوفاق، إلى إعلام فقدت فيه الدولة والّنخب والزعيم القدرة على الاستئثار بحق الكلام، وتحولت من خلاله الجماهير الصامتة إلى أفراد ومجموعات نشطين يكتبون في المدونات، ويتجادلون حول القضايا العامة باستمرار في المنتديات بأشكالها المختلفة التلفزيونية والإلكترونية، يعني أيضاً تحول في طبيعة المجتمع ذاته وفي طبيعة السلطة وفي طبيعة علاقة الفرد بالمجتمع"[17]. فالثورة التي أحدثتها تقنيات الاتصال الجديدة أفرزت زوبعة ليس فقط في المجال الإعلامي ولكن أيضاً في المجال السياسي، فهذا الأخير ارتبط عضوياً بثورة الاتصال وترتب عليها.

إن "ثورة الإعلام العربي الجديد" هذه قد اندلعت آثارها لدى المتلقي مباشرة لرسائل الإعلام الجديد المتنوع من دون رقيب أو حسيب. وقد آذن هذا ببزوغ نظام اتصالي جديد في الوطن العربي، فرضته ظروف الحتمية التكنولوجية، والضغوط نحو الإصلاح"[18]. في الميادين الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. فالحروب والأوضاع غير المستقرة في البيئة العربية، بالإضافة إلى انغلاق الأنظمة العربية سياسياً وإعلامياً، وسطوتها المفروضة على وسائل الاتصال والتعبير والنشر، و"الاستبدادية في الحكم، وخنق الحريات وأهمّها حرية التعبير وحرية التفكير، أفضى إلى البحث عن قنوات جديدة للتعبير عن الذات وإبداء الرأي"[19]، فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في نمو فضاء التدوين وتطبيقات صحافة المواطن الأخرى بخطوات متسارعة الإيقاع، كوسائل بديلة للتنفيس والتعبير ونقل الواقع المؤلم للعالم الخارجي، لعله يشكل ضغطاً لتغيير الأوضاع وإصلاحها.

كما أنها أصبحت سهلة ومضمونة للتحايل على الرقيب، سواء كان الرقيب السياسي أو الأمني أو الاجتماعي فالمدونات الإلكترونية تتميز بالجرأة في التناول ومعالجة القضايا الممنوعة في المنابر الأخرى. وقد ساهمت المدونات العربية في بعض البلدان في تقديم الأخبار وإظهار واقع المواطن في الشارع العربي من دون قيود أو رقابة، وهو ما أدى إلى صدام بين أجهزة الدولة والمدونين، خاصة في بلدان مثل: مصر وتونس والبحرين والإمارات، كما ساهمت المدونات العراقية في تقديم الواقع اليومي الصعب تحت الاحتلال الأميركي، وعمليات القتل العشوائي

---

[17] الصادق الحمامي، الاعلام الجديد: مقاربة تواصلية، "مجلة الاذاعات العربية (اتحادا ذاعات الدول العربية)، العدد ٤ (٢٠٠٦).

[18] عصام سليمان الموسى، "العرب وثورة الاتصال المعاصرة، الاعلام العربي على مفترق طريق،" ورقة قُدّمت الى: الاعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة.. لعالم جديد.

[19]. آمال قرامي، "قراءة في محتوى بعض المدونات العربية من منظور "الجندر" ورقة قدمت الى: المصدر نفسه.

والفساد المستشري في العراق الجديد[20]. كما أدت دوراً في كشف التجاوزات والفضائح السياسية في مصر[21]، وأدى المدوّنون اللبنانيون دوراً في نقل وقائع الحرب بين إسرائيل وحزب الله، عبر الصور والمقالات الآنية[22]. وقد استعمل الأفراد في غزة وسائل الإعلام الاجتماعية الإلكترونية ومواقع بث الفيديو لتغطية واقع العدوان الإسرائيلي وكسر احتكارها على التغطية الإعلامية لحصارها[23]. وأدت المدونات كذلك دوراً في تغطية حرب العراق[24]، وانتهاكات الجيش الأميركي فيها وفي أفغانستان.

ويقول الكاتب " زياد حافظ" في معرض حديثه عن دور وسائل الإعلام الجديدة في الثورات العربية: "نعتقد أن الوسائل الحديثة للتواصل، كالشبكة العنكبوتية والفيسبوك والتويتر، وما يمكن أن يستحدث من وسائل تواصل، أدت وستؤدي دوراً مركزياً في التعبئة والتنظيم خاصة في مواجهة تكتيكات السلطة، وفي صد محاولاتها لقمع ووأد التظاهرات، فنحن نعيش في عصر الثقافة التواصلية التي تستطيع أن تقوم بالتغيير"[25] وهو ما جعل كثير من الكتاب يقرون أنه "من بين أسباب شهرة المدونات العربية هو اهتمامها بالحركات السياسية الداعمة للديمقراطية[26] فإذا لاحظنا الفئات التي تستعمل تطبيقات صحافة المواطن وفضاء التدوين في العالم العربي، لوجدنا أن نسبة هامة منها تتمثل في الناشطين[27]، والحقوقيين الذين يعمدون لنقل أنشطتهم والتجاوزات التي يشهدونها[28]، أو التي يتعرض لها غيرهم من المواطنين. خاصة وأن وسائل الإعلام التقليدية تتجاهل هذه المواضيع والتجاوزات لأسباب عديدة[29].

من الواضح أن توسع وسائل الإعلام الحديثة، أدى إلى توصيل صوت هؤلاء المعارضين، ابتداءً من القنوات التلفزيونية الفضائية، التي امتازت بهامش ديمقراطي في نشر الرأي المختلف. ثم إنشاء المواقع والمدوّنات التي ذكرنا، كصحافة شعبية واسعة وصولاً إلى ارتباط الناشطين في

---

[20] عصام سليمان الموسى، "العرب وثورة الاتصال المعاصرة: الاعلام العربي على مفترق طريق"، ورقة قدمت: الى مؤتمر الاعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة.. لعالم جديد.

[21] آمال قرامي، "قراءة في محتوى بعض المدونات العربية من منظور "الجندر" ورقة قدمت الى: المصدر نفسه.

[22] رضا عبد الواحد أمين "استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الانترنت". ورقة قدمت الى: المصدر نفسه.

[23] سليمان: الصحافة الالكترونية، ص ١٣٦.

[24] Rania al malky, "Blogging for Reform: The Case of Egypt," Arab Media and Society (February 2007), http://www. Arabmediasociety.com, PP. 1 - 6

[25] Will Ward, "Uneasy Bedfellows: Bloggers and Mainstream Mediz Repor the Conglict in Lebanon," Arab Media and Society (February 2007), (http:// www. Arabmediasociety.com, PP 2 – 6.

[26] زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل،" المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٢٨٥ (آذار/مارس ٢٠١١)، ص ٦٨ – ٨٢.

[27] عصام سليمان الموسى "العرب وثورة الاتصال المعاصرة: الاعلام العربي على مفترق طريق" ورقة قدمت الى الاعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد.

[28] أمل قرامي: قراءة في محتوى بعض المدونات العربية في منظور "الجندر، ورقة قدمت الى المصدر نفسه.

[29] رضا عبدالواحد أمين "استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الانترنت" ورقة قدّمت الى المصدر نفسه.

شبكات اجتماعية لا سيما الفيسبوك وتويتر وغيرهما. وفي ظل تقنيات حديثة وسهلة توفّر المعلوماتية بالصوت والصورة، وتسمح للجميع بإعادة تشكيلها.

ربما، لم يكن التونسي محمد البوعزيزي، حين أقدم على حرق نفسه احتجاجاً على النظام المحلي، سيثير موجات الغضب، وسبق البوعزيزي محاولات كثيرة لم تؤدِّ إلى انتفاضة مشابهة. لو لم يقم بوعزيزي آخر بتصوير اللحظة وتوزيعها على نطاق واسع.

الثورة المصرية، أيضاً كان من الواضح انها قد اكتملت مع توسع الاحتجاجات الشعبية ضد تعذيب وقتل المعارضين السلميين من قبل أجهزة الأمن، بعد نشر تسجيلات مصوّرة تكشف عن الممارسات. وكانت صفحة "كلنا خالد سعيد" في الفيسبوك أحد مظاهر الاحتجاجات الحادة التي انضم إليها عشرات الآلاف.

يمكن القول إن التراكم أدى إلى الانتفاضة، تراكم كل شيء، القمع والرفض والفقر والمنع والتزييف والتستر. أما ما يمكن اعتباره المؤثر الأهم من منطلقات الاحتجاجات فهي الدعوة إلى الخروج للشارع، للتظاهر والاعتصام، حتى تحقيق المطالب المتصاعدة.

اكتشاف الشارع ترافق مع تجاوز الحد من قوى الأمن والجيش. وكلما تناقلت الشاشات المصوّرة أخبار ازدياد القمع وعدد القتلى والجرحى، ازداد الخروج إلى الشارع.

إلى ذلك، يبدو أن القواسم العربية المشتركة كانت وراء تمدد الثورات وانتقالها. فقد ظلت الشعارات القومية غير فاعلة، لتحول الإضراب إلى سلطات عشائرية/عائلية ضيقة. إلا أن القيم التربوية وروابط الدين واللغة والجغرافيا والتاريخ، بين بلدان الوطن العربي، كان لها أثرها في تحفيز الشعوب العربية في المضيّ على طريق الثورة التونسية.

ولأن الأحوال السياسية والاجتماعية كانت متشابهة في أكثر من بلد عربي، فقد بدا، وكأن من الواجب أن تثور الشعوب الأخرى، في الدول العربية، ويشبه الحال في التأثير، ما حدث منتصف القرن العشرين، حيث الحركات الثورية والانقلابات العربية اندلعت إثر ثورة يوليو ١٩٥٢ المصرية، والتي أججت المشاعر القومية العربية المشتركة[30].

[30] علي المقري، "ثورات الى حين أو أنها كذلك"، فكر وفن، العدد ٩٥، معهد غوته، بيروت ٢٠١١ (ص ١٠).

ما يلاحظ أولياً، أن عدم التدخل المباشر من قبل البلدان الخارجية، كان له أثره في نجاح الانتفاضات. وإذا كان معظم العرب لم يقبلوا أسلوب سقوط نظام صدام حسين، ولم يروا في الإمكان المضي على منواله فلأنه لم يأتِ بفعل قوى الداخل، وانها بمساعدة دول خارجية، ما زال الشعور القومي العربي يرفض تدخلها بسبب أن معظمها يأتي تحقيقاً لمصالحها وترجم هذا المنطق بقوة في الاخفاق بمعالجة فصول الأزمة السورية الدموية الممتدة لـ ٤ سنوات، لهذا كانت الانتفاضات بمثابة التصحيح لأسلوب إسقاط نظام الحكم، بدعم من الخارج. كما حدث بعد ١١ أيلول/سبتمبر في أفغانستان والعراق.

فهذه الطريقة لم تنجح سوى شكليًّا، نجحت إلى حين في ليبيا مع سقوط معمر القذافي وما زالت مشاكل ليبيا تتناسل إلى الآن. مع ذلك يظن أن التدخل الخارجي مهم في كثير من الحالات المتاحة، إذا كان يهدف إلى ايقاف القتل الجماعي الذي تمارسه السلطات الاستبدادية، كما حدث في ليبيا أو كما حدث في سوريا، بمسألة نزع السلاح الكيماوي..

البعض يرى أن عدم وجود خطاب إيديولوجي واحد كأبرز عوامل نجاح الانتفاضات العربية. فالانتفاضات لا تحمل خطاباً إيديولوجياً واحداً، ولا تعبّر عن حزب سياسي كما حال الثورة الإيرانية، حتى مع تحقق التخوفات من استيلاء الإسلاميين على السلطة في تونس وفي مصر لكن اتضح أن شرعية الانتفاضات ترجع لجميع المشاركين فيها، ولمهام السلطات الانتقآلية التي حددت عبر إيجاد دساتير ديموقراطية جديدة، وترسيخ انتخابات نيابية ورئاسية يمكن أن توصل إلى سلطات جديدة.

تبعاً لهذه التخوفات، لم يعلن الناشطون أي مواقف ضد الدول الغربية أو عملية السلام ضد إسرائيل.

مع ذلك الجدل قائم حول خلفيات العلاقة وماضيها ومسار العلاقات المرتكزة على المصالحة الدولية.

ثم هناك متطرفون، كتنظيم القاعدة أو أخواته من الجماعات المتشددة "داعش والنصرة" والتي ظهرت بعد فشل المجتمع المدني العربي في تعبئة فراغ أنظمة ديكتاتورية امتدت سلطاتها على مدى ٤٠ عاماً. وشكّلت هذه القوى تحالفات جديدة واجهت الحركات التغييرية، لأنها

تحسست عناصر عزلتها الاجتماعية ومحاولات ترويضها إيديولوجيا وسياسيًّا واجتماعيًّا كما روّض من قبل الأخوان المسلمون والماركسيون.

مفارقات عديدة ظهرت تباعاً أشارت إلى أن معركة الحداثة الاجتماعية لن تنتهي، وستنتشر مها قضايا معقدة مثل مشكلات الطائفية والمذهبية والقبلية وحقوق المرأة وحرية الاعتقاد والتعبير وتغيير القوانين والدساتير على نحو ما يعصف بأكثر من دولة عربية.

وكانت الحركة الأصولية الإسلامية هي التي فرضت نفسها منذ الربع الأخير من القرن العشرين، قوة مهيمنة في الاجتماع السياسي على صعيد المنطقة ككل. ومع ذلك كان نفوذ تلك الحركة آخذاً في التقلص في أغلب بلدان المنطقة خلال السنوات السابقة مباشرة على انفجار ٢٠١١.

وثمة أسباب عميقة في هذا الصدد يوردها الباحث جلبير الأشقر في كتابه " Le Peuple Veut":[31]

"سحق الحركة بواسطة القمع في الجزائر وتونس في التسعينيات، وفي سوريا في الثمانينيات، تورط حزب الله اللبناني وإدارة النظام الطائفي والنيوليبرالي الفاسد في لبنان، تحالف الحزب مع الدكتاتورية السورية، وذلك على الرغم من الهيبة التي اكتسبها الحزب في النضال الوطني ومقاومة إسرائيل، النظام القليل الجاذبية الذي فرضته "حماس" في قطاع غزة على خلفية الفساد والتزمّت الديني، الأزمة الجسيمة للنظام الإيراني في العام ٢٠٠٩ وأثرها السلبي على الحركة الأصولية الاقليمية وإلغاء الأثر الايجابي للثورة الإسلامية لعام ١٩٧٩، تخاذل الأخوان المسلمين في مواجهة نظام مبارك في مصر، أو في مواجهة الملكيّتين الأردنية والمغربية، وتخاذل جمعية الوفاق وفي مراحل عدة في مواجهة الملكية البحرينية، تواطؤ الاخوان المسلمين في سوريا مع أطراف مرتبطة بواشنطن والرياض، بينما راح قسم كبير من العراقيين يتعاون مع سلطات الاحتلال في بلدهم.

الشيء المفتقد في هذا الصدد كان ظهور "فاعلين سياسيين جدد متمتعين بالوعي الذاتي" أو فعل جماعي إبداعي"[32].

---

(31) Ibid.op.cit.Dr. Gilbert Achcar, "Le people veut". P 156.

(32) Ibid.op.cit.Dr. Gilbert Achcar, "Le people veut". P 158.

وقد تمثلت إحدى الإمكانيات النظرية بالإطاحة بالقيادات الموالية للسلطة داخل التنظيم القائم (تونس) أو ظهور شكل جديد من التنظيم الذاتي العمالي والمدني والأمني في خضم النضال (كما في مصر)[33]

بيد أن ثمة منظمات ومؤسسات سياسية كانت موجودة سواء في فرنسا سنة ١٧٨٩ أو في روسيا/فبراير/ شباط ١٩١٧، وأفرزت قيادة جماعية للانتفاضة: الطبقة الثالثة "Tiersétat" وكذلك النوادي السياسية في فرنسا، الأحزاب الثورية في روسيا. وفي كلتا الحالتين كانت القوى السياسية هي المنظمة لتطور الأحداث.

بيد أن المنطقة العربية اتسمت قبل سنة ٢٠١١، بغياب قوى سياسية منظمة قادرة على دفع الاحتجاج الشعبي باتجاه الانتفاضة وقيادتها لهذه الغاية. فالراغبون المحتملون لم يكونوا قادرين، والقادرون المحتملون لم يكونوا راغبين. فكانت الشبكات التفاعلية والوساطة التي تنشئ صلات الاحتجاج والتي تشكلت عبر استخدام الإنترنت وتنسيقات ارتجلت الحراك واعتمدت على خبرتها التقنية في التملص من المراقبة البوليسية.

بالمحصلة من دون الفيسبوك ويوتيوب وتويتر لما كان للمعلومات أن تنتشر بهذه السرعة، فالثورة الفرنسية حصلت من دون الفيسبوك، وثورة اكتوبر بروسيا نجحت من دون التلغراف، والرئيس جمال عبد الناصر استخدم الراديو، لإطلاق الخطابات، فكانت المنتوجات تعمل لحشد الجماهير.

بالتأكيد لم تنظم وسائل التواصل الاجتماعي التظاهرات، إنما الناشطون على الأرض. ولكن لو لم تكن هذه الشاشات والوسائط في بعض الأحداث لما عرف الناس بها، مع ذلك فإن وصف الثورة على أنها ثورة الفيسبوك، فيه سوء توصيف للوضع، لأن الناشطين يختلطون مع الوسط الإعلامي.

ثم إن الإعلام الغربي دخل على هذا الخط، لأنه فوجئ بأن المتظاهرين العرب لم يكونوا يحرقون الأعلام الأميركية بل يعتصمون سلمياً وليسوا إسلاميين، بل رسالتهم قريبة جدًّا من

---

[33] أنظر فاطمة رمضان "صعود الحركة العمالية الثقافية المصرية خلال عام ٢٠٠٧" (القاهرة: المرصد النقابي العمالي، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية"، وإطلالة على الحركة العمالية في مصر (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)، الحوار المتمدن ٢٥ يونيو، حزيران ٢٠١٢ صفحة ٨.

التفكير الغربي. التظاهرة في ميدان التحرير وتونس ستؤدي إلى مجتمعات أكثر ليبرالية وتحررية كما في المجتمعات الأوروبية[34].

كانت تنقل عبر "الفيسبوك" و"تويتر" الرسالة الحقيقية للتظاهرة، وبالتالي الإيديولوجيا الحديثة والقريبة من الفكر الغربي.

من دون "الفيسبوك" و"اليوتيوب"، و"تويتر" ما كان للمعلومات أن تنتشر بهذه السرعة.

صورة الفلاح في تونس وليبيا وسوريا وغيرها يشاهد "الجزيرة" أو "العربية"، أعطت رؤية مشتركة للناس. لكن التظاهرات لم تنظمها وسائل التواصل الاجتماعية، انما الناشطون على الأرض.

الإسلاميون في أوروبا لا ينظر إليهم كمعاصرين لأنهم يستعملون الوسائل الحديثة للتواصل.

بعد سقوط حسني مبارك في مصر، فتح المجلس العسكري صفحة خاصة عبر الفيسبوك. ما نريد أن نقوله إن مجرد وجودنا على الفيسبوك لا يعني أننا معاصرون أو حداثيون.

في جنوب سوريا، عندما وضعت الشعارات على الجدران لم يتعلق الأمر فقط بالـ"فيسبوك" إنما بوسائل قديمة. لذا فتجسيد ثورة "الفيسبوك" لم يكن دقيقاً.

القتال في سوريا يختلف عنه في مصر وتونس حيث مجموعات كبيرة تستخدم الإنترنت. في سوريا نحو ١٠ بالمئة يدخلون الإنترنت ومعظم الناشطين هم خارج سورية، ومع ذلك طبّق الرئيس السوري الحظر على الإنترنت على الرغم من أن زوجته أسماء الأسد كان لديها صفحة على الفيسبوك ولم تغلق. بالعكس رفع الحظر عن الإنترنت يسمح لأجهزة المخابرات أن تجمع بيانات ومعلومات أكثر من الناشطين كما حصل في إيران وتعقب الناشطين على الإنترنت.

هذا القتال في سورية لم يتطور كما في تونس ومصر، لكنها أحداث مشابهة للبحرين واليمن وليبيا في طريقة التنظيم. وكل الأمور اتجهت فيها إلى العنف أكثر.

---

[34] مداخلة الصحافي الألماني ماركوس بيكل ينقل في مؤتمر منتدى الفكر النقدي "دور الاعلام في زمن التحولات العربية انعقد في فندق "البريستول"، بيروت، ١٦ كانون الأول ٢٠١١.

بالتأكيد كان لوسائل الإعلام دور مهم في التغيير الذي حدث في تونس ومصر، وذهب بعضهم إلى تسمية ما حدث (بثورة النت) لأنها وفقاً لهذه الآراء لم تكن تنتمي لأي حزب ولم يقم أي تنظيم بقيادتها. والذي طغى على السطح العلاقات عبر الفيسبوك. وبحسب تقرير "رويترز" تنامى استخدام الموقع في الوطن العربي بدرجة مذهلة، من ١١,٩ مليون مستخدم في يناير ٢٠١٠ إلى ٢١,٣ مليون في يونيو من العام نفسه، بنسبة نمو بلغت ٧٨ في المائة في عام واحد فقط.

وقد نبّه الرئيس الأميركي جيرالد فورد في سبعينات القرن الماضي إلى النفوذ المتزايد لتأثير هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة في الحياة السياسية، فقال في وصف التلفزيون: (ان التلفزيون هو الآلة الجديدة التي تتم بواسطتها عملية اقناع الشعب الأميركي). فلا يمكن تجاهل التأثير الاجتماعي لوسائل الإعلام على اختلافها، فالإعلام الحر ليس غاية وحسب؛ ولكن وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي. إن قدرة الإعلام الاجتماعي على الوصول إلى دائرة التأثير والتغيير دفعت بشمعون بيريز في افتتاح مؤتمر هرتزليا للأمن القومي للتنويه بهذا الدور في ثورتي تونس ومصر.

إن الاستعانة بوسائل الإعلام الاجتماعية في التعبير عن الاحتجاجات ودعوة الجماهير إلى المطالبة بحقوقهم وإسقاط حكومات، يعود تاريخه إلى ١٧ (يناير) ٢٠٠١م، لدى بحث قضية تنحية الرئيس الفلبيني جوزيف استرادا؛ حيث صوّت الموالون له في الكونغرس الفلبيني لصالح تجاهل أدلة ضده، وفي أقل من ساعتين وزعت رسائل نصية حيث جرى إرسال سبعة ملايين رسالة نصية، وبحلول ٢٠ (يناير) نحّي استرادا عن الحكم، وسحلت تلك الحادثة أول سابقة تتمكن فيها وسائل الإعلام الاجتماعي من المساعدة على إجبار زعيم دولة على ترك الحكم، وألقى استرادا نفسه اللوم على الرسائل النصية.

وفي إسبانيا عام ٢٠٠٤م، أفضت التظاهرات التي نُظّمت بواسطة الرسائل النصية إلى اسقاط رئيس الوزراء الاسباني خوسيه ماريا أزنار، ونُظّمت احتجاجات ضد قوانين التعليم في تشيلي في عام ٢٠٠٦م، واحتجاجات اللحم المعلب في كوريا الجنوبية في عام ٢٠٠٨م، وفقد الحزب الشيوعي السلطة في مولدوفا في عام ٢٠٠٩م عندما انفجرت التظاهرات بعد انتخابات مزورة بشكل واضح، واستُخدمت وسائل الإعلام الجديدة في كثير من حركات الاحتجاج بما فيها

ضد الحراس السيخ في الهند في عام ٢٠٠٩م. وخلال انتفاضة "الحركة الخضراء" في إيران في (يوليو) ٢٠٠٩م استخدم الناشطون كل وسيلة تنسيق تقنية ممكنة من أجل الاحتجاج على إساءة إحصاء الأصوات التي أيدت حسين موسوي، لكنه جرى إجبارهم على الخضوع في النهاية بسبب القمع العنيف، وفي تايلند اتبعت حركة "القميص الأحمر" في عام ٢٠١٠ مساراً مشابهاً؛ حيث سيطر المحتجون على وسط مدينة بانكوك وفرقت الحكومة التايلندية المتظاهرين وقتلت عشرات منهم.

صحيح أن ما حدث لم يكن بالحدث الجديد على مستوى تجارب (سبق وان حدثت أيضاً في السويد أثناء الانتخابات تنديداً بدخول الحزب الديمقراطي السويدي العنصري) حيث قاد مجموعة من الشباب على الفيسبوك بتنظيم مسيرة ضد هذا الحزب وسياساته.

إلا أن الموضوع كان جديداً كليًّا على الثقافة والممارسة الشعبية العربية.

إن الإنترنت ظاهرة العصر وهو أخطر الأحزاب (العالمية) في القرن الحادي والعشرين، حيث يفرض دوره بقوة على الأنظمة السياسية في العالم. وما أحداث لندن إلا صورة متقدمة لما يمكن أن يؤديه تشابك العلاقات عبر الإنترنت الذي أضحى كابوساً يقض مضاجع الجميع ولن يسلم منه أحد حتى من اخترعوه (الأميركيان). لهذا يقومون بمنعه أو فرض رقابة شديدة عليه ويراقبون كل خطواته.

ونحن نتابع هذه الأيام تحركات شعبية أميركية منظمة تطالب بالمساواة الاجتماعية وتغييرات إصلاحية مالية، فالقضية لم تعد حكراً على من استهدفتهم القوى الامبريآلية العالمية، بل إن النار أصبحت تحت أقدام من أشعلوا فتيلاً منذ اللحظة الأولى لأحداث تونس ومصر، وقد نجحتا في ١٩ يناير و١١ فبراير عام ٢٠١١م في اسقاط النظير وحتى الآن وربما لفترات طويلة قادمة، "كما أن الشبكة العنكبوتية أو الإنترنت من خلال أشكال التعامل مع مواقع، منتديات، صحف إلكترونية، مدونات، مواقع اجتماعية، بريد إلكتروني.. باتت من الأهمية أكثر كثيراً عما قبل، وشعر بذلك أغلب أفراد المجتمع. وباتت هناك شريحة عريضة وهامة جديدة، هي تلك التي تضم تقنية فنون الكمبيوتر ومعطيات الثورة الرقمية، وكذلك المستخدم المتفاعل بوعي للشبكة (أيًّا كان عمله أو تخصصه).

لا شك في أن الثورة الهائلة التي نعيشها اليوم، تقوم أساساً على تزاوج وسائل الاتصال عن بعد مع شبكات المعلومات والحواسيب بخاصة. فالإنترنت[35] يجذب الانتباه العالمي نحو الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويوثق العلاقة بين أشكال الإعلام المختلفة. إن الإنترنت[36] بمكوناته التقليدية التي جمعها مثل التصفح، الفاكس، التلكس، خدمة مؤتمرات فيديو، ومؤتمرات الصوت التلفونية عبر البروتوكول الجديد (Voip)، وخدمة التواصل عبر الدردشة الكتابية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وبعد انتشار تلك الوسائط للتواصل والتي أتاحت للناس تبادل الآراء، أصبحت الأفكار تتبلور وتنمو بسرعة وتصقل وتوجه لكي تصيب أهدافها بفعالية عالية جداً وتواصل مستمر بين الناس، ما أدى إلى ولادة سلاح دمار جديد يمكن إن استثمر بشكل صحيح أن يطيح بالأنظمة أيًّا كانت في الوطن العربي أو العالم الغربي، ويمكن أن يكون للشبكة العنكبوتية دور رئيس في تحريك الرأي العام العالمي والمحلي. فعالم اليوم قد أصبح شاشة (آي فون أو بلاك بيري) صغيرة، وساذج من يعتقد غير ذلك. ويبدو أن تطوير التكنولوجيا الإعلامية وإعادة النظر في علاقة منتجي الأخبار بالمشاهد، يشكلان التحدي الأكبر الذي يواجه الإعلاميين وتعليم الإعلام في القرن الحادي والعشرين[37].

وفي الإنترنت أيضاً ثمة تطور هائل قد تحقق في التلفزيون التفاعلي والتعليم الالكتروني ومؤتمرات الفيديو وتطبيقات الواقع الافتراضي وظهور المتاحف والمكتبات الافتراضية. وستمكن هذه التقنية العلماء والأطباء من المشاركة في استخدام الأجهزة والمعدات والانجازات المشتركة عن بُعد[38].

ذكرت شبكة (CNN) أن لعبة القط والفأر بين المتظاهرين والحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تعد فقط مقتصرة على الشوارع، فبعض الأنظمة بما فيها النظام المصري قلّصت خدمات الإنترنت والهواتف الخلوية لإدراكها بأن صوت المتظاهرين يتواصل عبر المواقع الاجتماعية والشبكة العنكبوتية. ثورات الشباب الرقمية تسخر المواقع الاجتماعية للمشاركة والتعبير عن طموحاتهم والتي أصبحت تعمل بـ"التحرير التكنولوجي". ومع ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في المنطقة والتغير الديموغرافي، فإن حجم أغلبية السكان تحت سن الخامسة والثلاثين أصبح عاماً. وبعد التطورات في مصر وتونس ومشاهدة مصير كل من الرئيسين المصري،

---

[35] للتفصيل حول الموضوع أنظر: د.عبد الرزاق محمد الدليمي، الاعلام الجديد والصحافة الالكترونية، دار وائل، عمان – الأردن ٢٠١١.
[36] للتفصيل حول الموضوع أنظر: د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية، دار الثقاف، عمان الأردن ٢٠١١.
[37] للتفصيل حول الموضوع أنظر: د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الصحافة العالمية، دار المسيرة، عمان الأردن ٢٠١١.
[38] للتفصيل حول الموضوع أنظر: د. عبد الرزاق محمد الدليمي، الاعلام الدولي في القرن الحادي والعشرين، دار المسيرة، عمان الأردن ٢٠١١.

حسني مبارك، والتونسي المخلوع، زين العابدين بن علي، فإن القادة في المنطقة في السابق ممّنْ كانوا يعارضون الاصلاحات، يقايضون الآن ما هو مسلّم به وكأنه بازار عربي". وسارع بعض القادة إلى إجراء تغييرات وتعديلات لتلبّي مطالب الشعب كما حدث في الأردن عندما أقال العاهل الأردني عبدالله الثاني الحكومة في أعقاب تظاهرات عارمة طالبت بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وفي سوريا قال الرئيس بشار الأسد لصحيفة "ستريت جورنال" بأنه يجب على القادة رؤية حاجة الاصلاحات قبل قيام تظاهرات مشابهة لما جرى في مصر وتونس وبعد هذا يصبح الاصلاح متأخراً وغير مجد... امتدت التظاهرات أيضاً إلى الجزائر واليمن والسودان، وبالتالي أصبحت قدرة الشعوب العربية لإحداث هذا النوع من التغيير من خلال شعار جديد – بإمكاننا أن نفعل – كما أن مستوى التضامن العربي أذهل الكثيرين. ويبقى الاقتصاد والاحباط الاجتماعي التهديد المشترك، فلكل دولة تركيبة سكانية مختلفة وتحديات مغايرة. ورغم الهزات الارتدادية لما يحدث في مصر على المنقطة، إلا أن الخبراء حذروا مما يسمى بـ"نظرية الدومينو" حيث تواصل الأنظمة العربية التهاوي. ويرى الخبراء أن ما حدث من ثورات وتظاهرات في بعض الأنظمة الجمهورية كما في تونس ومصر واليمن حيث استعد قادة بعض تلك الدول مبكراً لتوريث أبنائهم يختلف عنها في الأنظمة الملكية كما هو الحال في الأردن والمملكة العربية السعودية والمغرب حيث تتمتع تلك الأنظمة بعلاقات قوية مع القبائل ويجعلها تحتفظ بدرجة من الشرعية تجعل حدوث ثورات مستقبلية ضدها محدوداً بالمقارنة بالأنظمة الجمهورية.

ومع ذلك نرى أن التكنولوجيا ليست سبب ما يحصل في الدول العربية، لكنها تلعب دوراً مهماً. وما أدى إلى ظهور الحركات الاعتراضية هو بطالة الشباب وعدم رضاهم عن العائلات الحاكمة وارتفاع أسعار الغذاء وعوامل أخرى.

لكن للتكنولوجيا دوراً مهماً. لا يزال من المبكر القيام بتقييم نهائي له لكننا نستطيع التوصل إلى استنتاجات أولية عدة من الأحداث الأخيرة.

أولاً، سرعت التكنولوجيا التغيير السياسي من خلال جمع الأشخاص أصحاب التفكير المماثل في شبكة واحدة. وسمحت بتنسيق مباشر للحركات وسرّعت التحركات بحيث بات ما كان يتطلب سنوات يتم في أسابيع وأشهر.

ثانياً، عزز الإعلام الاجتماعي الروابط الضعيفة وجمع الأشخاص ذوي الاهتمامات المختلفة والخلفيات المتنوعة في الحركات الاحتجاجية كما على شبكة الإنترنت.

ثالثاً، وزع القيادة على مجموعة كبيرة من الأشخاص. فإلهام الجماهير يتطلب أكثر من مجرد صورة فردية.

رابعاً، أن منصات الإعلام الاجتماعي التي سهلت التنظيم كانت تغذي في الوقت نفسه البث الإعلامي الذي غطى أخبار التغيير في المنطقة وباقي العالم. ما الذي حصل حين تجمّع الشباب في ساحة التحرير ورفعوا لافتات حملت أسماء غرف الحوارات على موقع تويتر؟ قامت الفضائيات العربية بالتقاط هذه الصور وبثتها في العالم كله للفت النظر إلى الأصوات الحقيقية في الشوارع.

لقد انتهى النقاش حول إذا ما كانت هذه التكنولوجيات تفيد الديموقراطيين أو الدكتاتوريين. وهذا لا يعني أن الدكتاتوريين لا يستخدمونها بشكل فعال، بل على العكس. وتظهر قوة شبكات المعلومات اللامركزية في تسهيل سير المعلومات بحرّية والسماح بالتحركات المعارضة بوضوح، ولا يقتصر دور هذه التكنولوجيات على تشارك الأفكار أو اكتشاف المعلومات التي كانت ممنوعة أو غير متوفرة سابقاً بل تفتح أيضاً نافذة على العالم الخارجي.

لكن بشكل عام، برهن التاريخ المعاصر أن تكنولوجيات الشبكة التي تشكل الجهاز العصبي للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقاوم عادة السيطرة المركزية وتعزز التحركات والأفكار غير المركزية ويصبح السؤال بالتالي كيف يمكن حشد هذه القوى لخدمة مصالح الأسرة الدولية في الارتقاء بالأمن والازدهار الاقتصادي وتحقيق الطموح السياسي.

التكنولوجيا بحد ذاتها ملحدة. بكل بساطة هي تضخم أثر علم الاجتماع في مجتمع ما. إذا أراد المجتمع الديمقراطية، تسهل التكنولوجيا ذلك، وإذا أراد غير ذلك تسهل له أيضاً ذلك. وإن نجحت في اسناد سلطة، فليس هناك من ضمانة بأنها ستنجح بإنتاج سلطة جديدة.

ولا تشكل السياسة الأميركية بتحفيز النفاذ إلى تقنيات الاتصال كأداة لتمكين البشر رهاناً على التكنولوجيا، بل رهان على الطموحات التقدمية للأشخاص المستفيدين من التكنولوجيا.

## ٣ – ثورات اجتماعية أم سياسية أم إعلامية؟

عندما يُصدم رجل السياسة بأحداث العنف، يلجأ إلى التفسيرات الجاهزة ليقدم مبررات وتفسيرات لحوادث العنف، حيث يعتمد على القراءة السياسية التي تربط أحداث العنف باليد الخفية[*]. في هذا الوضع يتوفر رجل السياسة على خيارين:

١ – اليد الخفية الأجنبية التي تريد تفتيت البلاد واختراقها والسيطرة عليها لاستغلال خيراتها.

٢ – اليد الخفية الداخلية التي تسعى لتحقيق أهداف مشبوهة. عادة ما تلتقي اليد الخفية الداخلية، إن عاجلاً أو آجلاً، مع اليد الخفية الأجنبية.

يمثل هذا التفسير الجاهز الفرضية السياسية التي يستعملها رجل السياسة لتسيير حالة يعتقد أنها مؤقتة وطارئة. فالهدف منها ليس فهم حالة العنف، بقدر ما هو تبرير القمع ضد الثائرين، ومحاولة إقناع الرأي العام الوطني وحتى الدولي ببراءة النظام السياسي القائم من مسببات العنف.

ففي نهاية المطاف تبقى الفرضية السياسية فرضية استعمالية مؤقتة ودائمة في الوقت نفسه، مؤقتة لأنها تنطق كفرضية لا تزال محل بحث وتجريب، ودائمة لأنها تُفهَم ويُروَّج لها كنتيجة مؤكدة صادقة وصحيحة[39].

مهما يكن يبقى هذا التفسير ناقصاً؛ لأنه يفسر أحداث العنف بعد حدوثها، ولا يشرح الحالات الحقيقية التي أدت إلى حدوثها. أي أن هذا التفسير هو تفسير طوارئ لحالة طوارئ، فهو يتميّز بالتسرّع وعدم الدقة، وبالتالي هو تفسير غير قادر على فهم حقيقة الاحتجاج؛ لأنه ينطلق من مسلمات سياسية وليس اجتماعية، ومن ثم قدرته على الاقناع غير مضمونة، "فبالنظر إلى

---

[*] الدكتور غماري طيبي، أستاذ علم اجتماع الدين، ورئيس فريق البحث في الممارسات الدينية في المجتمع الجزائري، التابع لمخبر المبحوث الاجتماعية والتاريخية. عميد كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة معسكر، الجمهورية الجزائرية. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية ونشر العديد من الأبحاث في المجالات العالمية.

[39] Ghomari TAIBI, "Le rivolte arabe fra mano invisibile e disgregazione sociale: l'interpretazione politica e sociale delle rivolte arabe", In La "Primavera araba" un anno dopo, Geopolitica – Rivisa Trimestrale dell' ISAG, Vol.1 №2, Estate 2012, PP. 27 – 42.

الثورات المصرية والتونسية والليبية واليمنية، والبحرينية، والسورية، لم تنجح الأنظمة الحاكمة في تمرير فكرة ارتباط الثورات بالجهات الخارجية، التي تضم الغرب وإسرائيل والقاعدة" على ما يقول شبلي تلحمي[40].

فعلى الرغم من الترسانة الإعلامية التي تمتلكها الأنظمة العربية، وعلى الرغم من قوة المؤشرات الدالة على آثار اليد الخفية، إلا أن هذه الأنظمة ظلت عاجزة عن إثبات قراءتها السياسية للأحداث. تنطلق فرضية اليد الخفية من مسلّمة مفادها أن العنف شيء سلبي لأنه يعكر حالة الصفاء والنظام التي كانت سائدة، وهذا يعني أن العنف هو حالة فوضى ولانظام، بل إنه حالة لامجتمع، ففي الظروف العادية يتسم المجتمع بالاستقرار والنظام والتوازن والإيجابية، أما عندما يعصف به العنف فإنه يتحول إلى حالة معاكسة تماماً، أي أنه يفقد استقراره وتوازنه وإيجابياته، ويمكن إذا تطور الوضع أن يقضي العنف على وجود المجتمع كله.

وتنطلق الفرضية الاجتماعية لتفسير العنف، من مسلّمة مناقضة تماماً للمسلمة التي تأسست عليها الفرضية السياسية، وهي أن العنف حالة اجتماعية، تنتج داخل المجتمع، ومن ثم نلاحظ أن هناك سعياً لفهم الاختلالات الاجتماعية التي أدت إلى العنف. إذا نحن أمام محاولة اقتراب عقلاني من مسألة الاحتجاج والعنف، علماً أن هذا الاقتراب يعترف بالفرضية السياسية كواحد من بين عدة عوامل، ما كان له أن يؤثر لولا توفر عوامل اجتماعية حقيقية ساهمت فعلاً في حدوث وانتشار الاحتجاج الشعبي. فالثورات العربية كانت نتيجة "القمع والفساد والفقر والبطالة، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، والجهد الضعيف الذي بذلته الحكومات لحل هذه المشاكل، كل هذه المشاكل وغيرها كانت سبباً في الثورة، علماً أنها تكفي لوحدها لإثارة الثورة في دول أخرى وأزمنة أخرى. ومن ثم نستطيع القول إن الانفجار كان محتماً[41].

وانطلاقاً من المسلمة الاجتماعية التي تعتبر العنف كمسألة داخلية خاصة بالمجتمع، يمكننا القول إن الاضطرابات التي تضرب عدداً من الدول العربية بدءاً من نهاية ٢٠١٠ هي نتيجة طبيعية للحالة التي آلت إليها المجتمعات العربية، لأن السياسات التي انتهجتها الحكومات العربية، في مجال تسيير العلاقات الاجتماعية والمهنية والسياسية، أدّت إلى تفكيك جميع

(40) Shibley Telhami. "Arab Public Opinion What Do They Want?", in Kenneth M. Pollack et al. The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East, Washington: Brookings institution Press, 2011, P. 14.
(41) Micahael S. Doran," The Impact of News Media: The Revolution will Be Tweeted", In Kenneth M. Pollack et al., The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East, Washington: Brookings institution Press, 2011, P. 39.

المؤسسات المركزية في المجتمع، الأمر الذي أنتج حالة من الفراغ المؤسساتي، وبالتالي تحولت المجتمعات العربية إلى "الحالة الزئبقية"، بحيث لم يعد بالإمكان التحكم في اتجاه حركة هذه المجتمعات. إن مسار زأبقة المجتمع قد تم عبر العديد من المراحل وبدون وعي بأخطاره.

فمن أجل ضمان السلم الاجتماعي، قامت النخب الحاكمة بتفكيك المؤسسات الاجتماعية الفاعلة وتحويلها إلى مؤسسات صورية لا حول لها ولا قوة، الأمر الذي أدى إلى خلق فراغ لا ينتظر إلا المغامرين لملئه. مسّ هذا التفكيك الممنهج العديد من المؤسسات الفاعلة في المجتمع.

وبالعودة إلى متابعة إحصاءات السكان والتنمية في العالم العربي، أكثر من ثلث السكان هم من فئة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة وهم من الذين عانوا من الاستعمار أو من الحروب والصراعات الإقليمية والجهوية، ولذا فهم متعبون وغير مستعدين لمعايشة تجربة عنف أخرى. أما الثلث الثاني فتتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٦٠ سنة وهم من الذين عانوا من سنوات الإرهاب والتطرف الديني والحرب على الإسلام والمسلمين، وهم أيضاً متعبون ومتخوفون من العودة إلى حالة العنف والفوضى التي ميّزت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التسعينيات. أما الثلث الثالث فهم من الذين تقلّ أعمارهم عن ٢٠ سنة وهم فئة لم تكن لها أية تجربة مباشرة أو غير مباشرة مع العنف، ومن ثم فهم الفئة الوحيدة التي لم تجرب العنف. عندما نطبق هذا التوزيع على الواقع العربي نلاحظ أن أحداث الثورات العربية نشّطها في أغلب الأحيان الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، وهذا ما يمثل مؤشراً مهماً على فشل المنظومة التربوية العربية في تنشئة وضبط هذه الفئة من المجتمع، بحيث أصبحت خارج التحكم. يلخص نجيب محفوظ هذه الوضعية قائلاً "إن المنظومة التربوية المصرية في أزمة، فقاعات الدراسة أشبه بالمحشر الذي يحشر فيه الطلبة لعدد من الساعات بدل تربيتهم. الفنون والآداب لا تدرّس إلا قليلاً في هذه المؤسسات، التي أصبحت تشبه الثكنات العسكرية أكثر مما تشبه الأماكن التي يدرس فيها الحس والذوق الثقافي[42]".

منذ قرر محمد البوعزيزي أن يجمع الشجاعة القصوى واليأس القاتل وجسّدهما في فعل إرادي خارق، امتلكت الشعوب العربية شجاعة كانت تنتظر متوثبة. فانتقل "الشعب" من الاستكانة إلى العقل الكامل، أي أنه انتقل من تلقي مفاعيل القمع السياسي والاجتماعي والثقافي إلى رفع كلمة

(42) Fouad Ajami, "The Sorrwos of Egypt: A Tale of Two Men", in The New Arab Revolt: What Happened, What It Means, and What Comes Next, New York: Council on Foreign Relations, (CFR)/ Foreign Affairs, 2011, P.10.

الاعتراض. ثم أتت لحظة المقاومة المباشرة. فسقط الخوف. فسقط من كان مطلق القوة والسطوة في تونس وتبعه من ماثله في مصر. فتوّج "الشعب" إذا فاعلاً سياسياً كاملاً. لكن بقي غير مطلق الصلاحية. فأن تسقط السلطة لا يعني أن النظام سقط. إذ بالكاد تهاوى، وحيث لم يسقط صاحب السلطة لا يزال يمارس قمعه من البحرين إلى ليبيا. ومن اليمن إلى سوريا. يتحول "الشعب" إلى كسر توازن القوة وإسقاط منطق العنف الصافي[43].

إن عدم التوقع والمفاجأة والانبهار في "الحدث" الذي استبد بالبعض دفعه إلى التفتيش عن صفات تخرج عن مألوف التحليل "الجامد". وهكذا مال العالمون الاجتماعيون والصحافيون إلى اعتبار ما حدث أو ما زال من انتفاضات، تعبيراً عفويًّا عن اعتراض فئات من الشباب تواصلت على الفيسبوك. ولا يمكن التأكيد على الأمرين معاً "العفوية والشباب". ففي العفوية ابراء من المسؤولية العلمية ودعم للقوى بعدم القدرة على التوقع. وفي التركيز على الشباب دون غيرهم ازاحة للنظر عن ضرورة قراءة "الحدث" في سياقه المجتمعي المتكامل.

يبقى أن منشأ الالتباس في فهم العفوية يشير إلى التباس في فهم الانتفاضة نفسها. فهذه الأخيرة شكلت خارج الأطر الملاحظة والمدروسة في الحياة السياسية في البلدان العربية المختلفة[44].

ليس ثمة من يشكك بصلاحية الدلائل. وليس ثمة من يضع موضع المساءلة دور الشباب في صنع الانتفاضة الحالية. لكن السؤال يثور حين نحاول أن نرى كيف تتفاوت نسب الأعمار الشابة من مجموع السكان في البلدين إلى حد التشابه أحياناً على الرغم من تفاوت الأعداد الإجمالية للسكان بينهما. ولكن التدقيق في المعطيات يبرز وجوهاً من الاختلاف، فبالاستناد إلى مصدر المعطيات عينه تطورت نسبة من هم في عمر الثلاثين سنة وما دون بالنسبة لمجموع عدد السكان من مصر من ٦٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٦١,٦١% عام ٢٠١١. أما من تونس فتدنت النسبة من ٥,٩٣٣% إلى ٦٠,٥٠ بالمئة في الفترة عينها. ما تعنيه هذه المعطيات أن مصر بلد فتيّ عموماً. في حين تونس هي بلد تتغير فيها عملية الانتقال الديمغرافي بحيث تتراجع معدلات الخصوبة بوضوح بالقياس إلى مصر.

---

[43] جاك قبانجي، دراسة موسعة تحمل عنوان "لماذا فاجأتنا انتفاضتا مصر وتونس؟ نشر في العدد ١٤، شتاء ٢٠١١، في مجلة اضافات الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية.

[44] يمكن مراقبة تقارير مؤسسة كارنيغي الأميركية حول واقع السلطة في العالم العربي وكيفية اصلاحها، وكذلك العديد من تقارير "مبادرة الاصلاح العربي" "Arab Referm Initiative".

وعندما تمثل الشريحة العمرية الأقل ارتباطاً تبعث الإكراه البنيوي – الالتحاق بالدراسة والبطالة والعمل الهامشي وهي فئة تعادل ثلث مجموع السكان إلى شريحة اجتماعية – عمرية محددة، مهما كانت أهميتها النسبية، أن تختصر فعالية المجتمع بكامله وأن تتحول، دون غيرها من الطبقات والشرائح الاجتماعية غلى فاعل استثنائي.

فتبعاً للجدول التالي يمكن تقدير الأهمية النسبية لفئات العمر الشابة من ١٥ إلى ٢٩ سنة في كل من مصر وتونس بالنسبة لمجموع السكان فيهما خلال العقد المنصرم تقريباً من كلا البلدين، فذلك يعني قابلية خاصة لديها لاستقبال الأفكار التعبيرية مبدئياً.

وفي مصر تمكنت هذه الشريحة من ربط المطالب السياسية بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية[45].

فئات الأعمار بين ١٥ و٢٩ سنة بالنسبة لمجموع السكان من تونس ومصر (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)

| | السنة | عدد السكان (بالملايين) | مجموع الفئة العمرية ١٥ – ٢٩ سنة (بالملايين) | نسبة الفئة العمرية ١٥ – ٢٩ سنة إلى مجموع عدد السكان% |
|---|---|---|---|---|
| مصر | ٢٠٠٠ | ١٧٤,٧٠ | ٨٢٧,١٩ | ٢٨,٢٥٤٠٥٤٢ |
| | 2005 | ١٥٤,٧٧ | ٣٥٦,٢٣ | ٣٠,٢٧١٩٢٣٧ |
| | ٢٠١٠ | ٤٧٤,٨٤ | ٦٧٠,٢٤ | ٢٩,٢٠٤٢٥٢٢ |
| | ٢٠٠٠ | ٤٥٢,٩ | ٢,٧٥٨ | ٢٩,١٧٩٠٠٩٧ |
| | ٢٠٠٥ | ٨٧٨,٩ | ٩٧٣,٢ | ٣٠,٠٩٧١٨٥٧ |
| | ٢٠١٠ | ٣٧٤,١٠ | ٠٠٢,٣ | ٢٨,٩٣٧٧٢٨٩ |

تم احتساب هذا الجدول بالاستناد إلى معطيات: United Nations, World Population prospects: the 2008 revision Population database (http:// esa.un.org/pp

[45] يلاحظ هرناندو دوسوتو "ان الاقتصاد المصري السفلي ("وغير المنظم")، كان أكبر مشغل إذ ان القطاع الخاص الشرعي شغل ٦,٨ ملايين شخص والقطاع العام استخدم ٥,٩ ملايين، بينما عمل ٩,٦ ملايين من المصريين في القطاع غير الشرعي: Hermadoo DC Soto "Egypt's Economic A Partheid" the wall Street Journal, Thursday 17 February 2011.

في حين أن العديد من الشباب التونسي الحائزين على مؤهلات جامعية والذي لا يتمكنون من الحصول على أعمال مناسبة يبادرون إلى إقامة أعمال معتبرة وفي القطاع الهامشي، تبقيهم على عاتق عائلاتهم جزئيًّا.[46]

لقد تغيّرت الثقافة المرجعية السياسية لشرائح من الشباب نشطة وملتزمة بتغيير النظام السياسي بالدرجة الأولى، وهو تغيير ساهمت فيه عولمة الاتصالات والشبكة العنكبوتية وبعض منظمات المجتمع المدني. كما انه أتى بالأخص في سياق التفلت من احتكار الإعلام الموجه، سواء أكان رسميًّا أم خاصًّا. وهذا هو الدور الذي وفّرته الإنترنت عموماً. إذ لم يعد للهيمنة الإيديولوجية للقوى المسيطرة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإيديولوجيا الفعالية نفسها في هذه الحالة. ويمكن الافتراض إلى ما تقدم، أن الشرائح الشبابية الأكثر "تعويماً" شكلت تحركاً مميزاً للثورة الشعبية دون أن تكون مع ذلك رافعته الأساسية. علماً أن النخب العربية، منذ أحداث تونس عام ٢٠١٠، كانت حاضرة على شاشة التليفزيون الفضائي بكثافة لمتابعة الحراك والدفاع عنه، وتحولت البرامج السياسية والحوارية إلى منابر مشغولة طوال الوقت بالرأي والرأي الآخر، وعبر تلك كان المجتمع العربي وقواه السياسية والنخب بوجه خاص، تعيش واحدة من أهم مراحل التحول والتشكل في هذا القرن.

[46] Tunisia "Dependence on Europe Fuels Umemployment Crisis and Protests" 10s Angelos Times. Dec. 27 – 2010.

## الجدول الرقم (١)

## معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

## المغرب العربي ومصر (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)

| عام | تونس | مصر | ليبيا | الجزائر | المغرب |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٤,٣ | ٥,٣٨ | ٣,٧ | ٢,١٥ | ١,٦ |
| ٢٠٠١ | ٤,٨٥ | ٣,٥٢ | ٤,٣٣- | ٢,٧ | ٧,٦ |
| ٢٠٠٢ | ١,٧ | ٣,١٩ | ١,٢٥- | ٤,٧ | ٣,٣ |
| ٢٠٠٣ | ٥,٤٧ | ٣,١٩ | ١٣ | ٦,٩ | ٦,٣٢ |
| ٢٠٠٤ | ٥,٩٩ | ٤,٠٩ | ٤,٤ | ٥,٢ | ٤,٨ |
| ٢٠٠٥ | ٤ | ٤,٤٧ | ١٠,٢٩ | ٥,١ | ٢,٩٨ |
| ٢٠٠٦ | ٥,٦٥ | ٦,٨ | ٦,٧١ | ٢ | ٧,٧٦ |
| ٢٠٠٧ | ٦,٢٦ | ٧,٠٨ | ٧,٥ | ٣ | ٢,٧ |
| ٢٠٠٨ | ٤,٥٢ | ٧,١٦ | ٢,٣٥ | ٢,٤ | ٥,٥٩ |
| ٢٠٠٩ | ٣,١ | ٤,٦٧ | ٢,٣١- | ٢,٣٨ | ٤,٩٤ |
| ٢٠١٠ | ٣,٦٩ | ٥,١٤ | ٤,١٦ | ٣,٣٣ | ٣,١٥ |

المصدر: صندوق النقد الدولي.

تنطبق هذه الملاحظة على عدد من الثورات، بما في ذلك الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، وسقوط نظام سوهارتو في آسيا خلال الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، والثورات والاحتجاجات الجماهيرية في الدول العربية حالياً.

سوف نقدم ضمن هذا الفصل مجموعتين من البيانات التي ستوثق كيف نما العديد من اقتصادات الدول العربية الخمس بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن العشرين من دون زيادة في إنتاج فرص عمل للشباب على أرض الواقع.

يوثق الجدول الرقم(١) معدلات النمو الاقتصادي في الحالات الخمس بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، ويوثق الجدول الرقم (٢) معدلات البطالة بين الشباب في البلدان الخمسة.

كما تثبت هذه البيانات، باستثناء ليبيا التي يجعلها تذبذب بياناتها قيمة منعزلة في مجموعة البيانات، حيث تسارع النمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة المتمثلة بتونس ومصر والمغرب، وبدرجة أقل كثيراً في الجزائر، حيث نمت هذه الدول كلها إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية، لكن من دون تحرير الحياة السياسية، أو زيادة فرص العمل للشباب، التي أوجدت الظروف المثالية لإحداث عاصفة ثورية، في حين أن تقلب بيانات ليبيا لا يدل على أي اتجاه.

من الضروري التنبيه إلى بعض المناحي المتعلقة بالبيانات. أولاً: معدلات النمو في الجزائر تعد أقل متانة من تلك المسجلة بتونس ومصر والمغرب، وثانياً، معدلات النمو في المغرب مرتفعة جداً (مثل تونس ومصر)، لكن على النقيض من هاتين الدولتين، فإن فترة نمو المغرب تبدأ في عام ٢٠٠٦ بدلاً من عام ٢٠٠٣، ويمكن أخيراً تفسير، ولو جزئياً على الأقل، انتكاسات المغرب في عام ٢٠٠٧ بالجفاف الذي ساد البلاد في تلك السنة. إذا جرت الأشياء كلها على قدم المساواة، تشير البيانات إلى أن المغرب يجب أن يكون الدولة الثانية الأكثر عرضة لعدم الاستقرار في المنطقة بعد ليبيا. يبقى أن نرى ما إذا كانت إصلاحات الملك محمد السادس الدستورية في حزيران/يونيو ٢٠١١ ستكون واسعة بما فيه الكفاية، أو حسنة التوقيت لعكس الاتجاهات الثورية العامة في المنطقة.

**الجدول الرقم (٢)**

**بطالة الشباب (١٥ – ٢٩ عاماً) ٢٠٠٨)**

| | |
|---|---|
| تونس | ٢٧,٣ في المئة |
| مصر | ٢١,٧ في المئة |
| ليبيا | ٢٧,٤ في المئة |
| الجزائر | ٤٥,٦ في المئة |
| المغرب | ١٨,٣ في المئة |

ملاحظة: أرقام الجزائر هي لعام ٢٠٠٦، وهو آخر عام تتوافر فيه البيانات.

في الوقت الذي كانت فيه الاقتصادات الإقليمية في توسع، تقلصت فرص الشغل المتاحة للشباب. نشرت منظمة العمل الدولية في آب/أغسطس ٢٠١٠، وذلك قبل عام من اندلاع الثورات ونشوب حركات التمرد تقريراً بعنوان "الاتجاهات العالمية للشباب"، ذاكراً أن: "أكثر من ٢٠ في المئة من قوة الشباب القادرة على العمل في العالم العربي لم تكن قادرة على العثور على فرص عمل، وعلى الرغم من الادعاءات بأن الثورتين التونسية والمصرية هما ثورتا فيسبوك تكشف البيانات عن وجود قصة مختلفة، مفادها أن المشاركة في الإنترنت كانت مرتفعة نسبيًّا في تونس والمغرب (معتبرة فقط في تونس)، وأقل انتشاراً في أماكن أخرى. تدعم البيانات والمقابلات على أرض الواقع الحجة بأنه على عكس الثورات العربية كلها، فإن ثورة تونس هي الثورة الوحيدة التي يسرّ الفيسبوك التواصل فيها، ولا تدعم البيانات الرأي القائل إن الفيسبوك أدى دوراً كبيراً في ثورتي مصر وليبيا واحتجاجات الجزائر والمغرب الكبيرة[47]. يعرض الجدول الرقم (٣) ومعلومات عن استخدام الإنترنت والفيسبوك في هذه الدول الخمس في عام ٢٠١١.

(47) Brookings Isntitution, "Understanding the Generation in Waiting in the Middle East," http://www.Brookings.edu/*/media/Files/articles/2010/06_middle_east_youth_map.swf

**الجدول رقم (٣)**

**معدلات المشاركة في الإنترنت والفيسبوك**

**في المغرب العربي ومصر (٢٠١١)**

| | مجمل المجتمع (٢٠١١) | مجتمع الإنترنت | مجتمع الفيسبوك |
|---|---|---|---|
| تونس | ١٠,٦٢٩,١٨٦ | ٣,٦٠٠,٠٠٠<br>(%٣٣,٩) | ٢,٦٠٢,٦٤٠<br>(%٢٤,٥) |
| مصر | ٨٢,٠٧٩,٦٣٦ | ٢٠,١٣٦,٠٠٠<br>(%٢٤,٥) | ٧,٢٩٥,٢٤٠<br>(%٨,٩) |
| ليبيا | ٦,٥٩٧,٩٦٠ | ٣٥٣,٩٠٠<br>(%١٣,٤) | ٥٢,٨٦٠<br>(%٠,٨) |
| الجزائر | ٣٤,٩٩٤,٩٣٧ | ٤,٧٠٠,٠٠٠<br>(%١٣,٤) | ٢,٢٩٣,٥٦٠<br>(%٦,٦) |
| المغرب | ٣١,٩٦٨,٣٦١ | ١٣,٢١٣,٠٠٠<br>(%٤١,٣) | ٣,٥٩٦,٣٢٠<br>(%١١,٢) |

المصدر: إنترنت ورلد ستانس، إحصائيات السكان واستخدامهم للإنترنت[48]

[48] <http://www.internetworldstats.com/africa.htm//th>.

## الشكل الرقم(٤)

## المشاركة في الإنترنت والفيسبوك في المغرب العربي ومصر (٢٠١١)

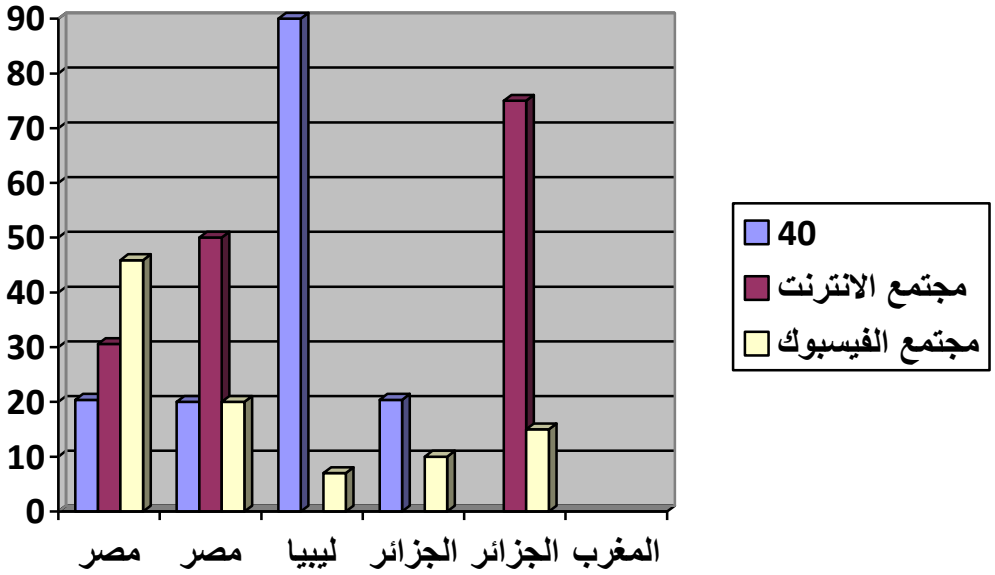


تكشف هذه البيانات أن معدل استخدام الإنترنت في تونس هو ثاني أعلى نسبة في المنطقة، حيث يقدّر بـ٣٣,٩ في المئة (تتجاوزه نسبة المغرب فقط مقدرة بـ٤١,٣ في المئة)، وكان معدل استخدام الفيسبوك فيها الأعلى في المنطقة بـ٢٤,٥ في المئة، ويفسر مستوى استخدام الفيسبوك هذا لماذا لجأ التونسيون إلى الفيسبوك، وتويتر، والرسائل النصية على الهواتف المحمولة لتنظيم تظاهراتهم. يفسر الحصول على مختلف هذه التكنولوجيات أيضاً السرعة التي كان فيها الثوار في تونس قادرين على تنظيم الاحتجاج وحشد القوى لدعم الثورة، وتكشف هذه المعطيات وروايات المشاركين في الثورة التونسية عن أن الفيسبوك كان مهماً نسبيًّا فقط في ثورة تونس، أما في الحالات المتبقية كلها فأدّت الرسائل النصية، وتويتر، والاتصالات وجهاً لوجه، دوراً أكثر أهمية في الثورات والاحتجاجات.

إنه تشخيص للحالة المصرية والذي يمكن تعميمه بكل سهولة على الحالة العربية عموماً، خاصة ونحن نعلم أن مصر تعتبر بمثابة الطليعة التي تحذو حذوها بقية الدول العربية. أكثر من هذا نجد أن مؤشرات التنمية الثقافية في العالم العربي ماضية في التخلّف بالمقارنة مع باقي دول العالم حيث تشير الإحصائيات التي أوردتها الجريدة المصرية الأسبوعية "المصور" إلى أن "مصر بلد التسعين مليون نسمة لا يُصدِر إلا ٣٧٥ كتاباً في السنة، على عكس إسرائيل التي تُصدِر ٥٠٠٠ عنوان سنويًّا[49]".

فإذا كانت هذه حال مصر التي طالما دُرّس أدبها وعلمها في كل البرامج التربوية العربية، فما هي حال باقي الدول العربية؟.

تجدر الاشارة إلى أن الأسرة العربية التقليدية كانت أسرة ممتدة، ثم تمّ التحول إلى الأسرة النووية مع مسار التحديث وقيام الدولة القطرية، حيث تشكلت الأسرة الصغيرة التي تتكون من الأب والأم والأطفال. هذا التحول أدى إلى القضاء على العديد من المراكز الاجتماعية الهامة كمركز الجد والجدة، وأدى أيضاً إلى القضاء على كل الأدوار المنوطة بهذه المراكز. علماً أن هذين المركزين كانا يلعبان دوراً مهماً في عملية التماسك الأسري، خاصة، في حالة عجز الوالدين عن القيام بهذا الدور نتيجة الانشغالات المهنية والاجتماعية.

إن أهم مؤشر على حالة التفكك الذي آلت إليه الأسر، هو ما لاحظناه أثناء هذه الأحداث من مشاركة للأطفال، إذ تحدى بعضهم حاجز الخوف الذي ثبط عزائم آبائهم. فالأولياء لم يشاركوا أو على الأقل لم يبادروا للاحتجاج منذ البداية، في حين كان الأطفال سباقين للاحتجاج وبشكل عنيف في الكثير من الأحيان، فالضحايا الأوائل في كل الثورات العربية كانوا من الأطفال.

ثم تتحمل الحكومات مسؤولية هذا التفكيك، ليس لأنها باشرت مشروعاً طموحاً لتحديث المجتمع، بل لأن مشروعها التحديثي لم يكن مشروعاً متكاملاً، يسمح بخلق الفضاءات التي تعوض البنيات التي تم تفكيكها. فالأسرة النووية المنشغلة بالواجبات المهنية اليومية تتطلب توفير دور الحضانة وتوفير فضاءات اللعب والتسلية والفضاءات الثقافية بالعدد الكافي وبالأساليب

[49] Ibid., P.10.

المنظمة والمقننة، مما يسمح باستيعاب الأعداد الهائلة من الأطفال الذين أصبح الشارع ملاذهم الوحيد، إذ من الطبيعي أن يميل الأطفال إلى العنف إذا كان الشارع هو ملاذهم الوحيد.

ثم لقد عرفت الدول العربية تجارب خاصة في علاقاتها مع الإسلاميين عموماً والتطرف الديني على وجه الخصوص، انتهجت معظم الدول استراتيجية مؤسسة على ابتعاد الدولة عن تسيير المؤسسات الدينية، خاصة المسجد، لكن بعد التجارب المريرة لهذه الحكومات مع الإسلاميين والمتشدّدين، شرعت الحكومات في استراتيجية جديدة مؤسسة على تنظيم الشأن الديني من خلال تنظيم المؤسسة الدينية وتأميمها. إلى هنا يبدو الأمر معقولاً ومشروعاً؛ لأن هذه الاستراتيجية كانت أسلوباً دفاعيًّا حاولت من خلاله الحكومات الحد من التطرف الديني، ومن خلال ذلك تجفيف منابع الارهاب.

لقد حوّل تأميم المساجد الإمام من صوت الأمة الحر، إلى ناطق رسمي أسبوعي باسم الحكومة. من هنا تراجعت سلطة الإمام وأصبح صوته غير مسموع، وباتت خطب الجمعة غير واضحة ولا يستجيب لها أحد. كمؤشر على هذه الحالة، صنّف الأئمة إلى أئمة أحرار وأئمة للبلاط، وكان موقف الشعوب من أئمة الأنظمة واضحاً: الرفض المطلق لهم حتى ولو كانوا من المراجع الدينية المشهود لها. ويكفينا هنا الإشارة إلى الموقف الشعبي من أئمة الأزهر ومن مفتي الجمهورية في مصر، والموقف من الشيخ البوطي في سوريا.

إن تحويل الإمام إلى موظف تابع للدولة جعله في مركز لا يختلف كثيراً عن مركز رجل الأمن. فإذا كان رجل الأمن يستعمل قوة السلاح لضبط أفراد المجتمع لمصلحة الحكومة، فإن الإمام في نظر المجمع هو بدوره رجل أمن، من نوع خاص، يستعمل تفكك علاقات الثقة التي كانت قائمة بين الإمام ومأموميه.

لقد أبرزت أحداث العنف التي عرفتها الدول العربية مدى مسؤولية علماء الدين وقدرتهم على توجيه وضبط المجتمع، حيث إن خطاباتهم الدينية لم يعد لها الأثر المرجو، وهنا تبدو مسؤولية العلماء كبيرة في مراجعة هذا الخطاب والبحث بجدية في الأسباب الموضوعية لعدم تحقيق الخطاب الديني للأهداف المرجوة. ولنعد هنا إلى الحيرة التي أبداها الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي صرّح في الأسابيع الأولى للثورة اليمنية أن أساليب الشباب في التجنيد والتنظيم قد فاجأتهم، فبعدما كان الخطاب الديني في العديد من مراحل تاريخنا الحديث يقف وراء الثورات

ويوجّهها، نجده مع ثورات ٢٠١٠ متجاوزاً، وعوض أن يصنع الحدث، وجدناه يرافقه رفضاً وتنديداً أو قبولاً وتشجيعاً، وفي الكثير من الأحيان استغلالاً وتوظيفاً، الأمر الذي كرّس الخلاف والتناقض وحتى الارتباك بين مختلف المرجعيات الدينية الإسلامية طيلة مدة الثورات العربية.

يبقى موضوع المجتمع المدني حيث يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل المجموعات والعلاقات الاجتماعية التي نندمج فيها، ومن ثم فهو يعبّر عن: "المجال المنظم للحياة الاجتماعية، والذي يكون تطوعيًّا مستقلاً من حيث التسيير والتمويل، ومستقلاً عن الدولة، ومحدداً وفق نظام قانوني وقواعد مشتركة، كما أنه متميز عن المجتمع الكلي، لأنه يضم مواطنين ينشطون بشكل جماعي في الفضاء العمومي من أجل التعبير عن اهتماماتهم ورغباتهم وأفكارهم، كما أنهم يتبادلون المعلومات في ما بينهم ويسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة. يقدمون مطالب للسلطة ويجعلون النخب الحاكمة محل محاسبة. فالمجتمع المدني هو كيان وسيط، يقف بين الفضاء الخاص للأفراد وفضاء الدولة[50].

يشير هذا التعريف إلى العديد من الخصائص، أو الشروط الواجب توفرها في المجتمع المدني: فهو في البداية مجال منظم من خلال الجمعيات والتنظيمات، وبذلك يحصر هذا التعريف المجتمع المدني في الفضاءات الاجتماعية التي تنتظم على شكل مؤسسات محددة الهيكل التنظيمي والأهداف؛ ثم إن العاملين في هذا المجتمع المدني يمارسون نشاطهم بشكل تطوعي، وهذا لأن الانضمام لأي من هذه التنظيمات يكون على أساس الإيمان بأفكاره وأهدافه؛ أما الخاصية الثالثة فتتمثل في الاستقلالية من حيث التسيير والتمويل والعلاقة مع الدولة التي ينشط فيها هذا المجتمع المدني. تبقى هذه الاستقلالية الثلاثية شرطاً ضروريًّا يضمن عناصر المجتمع المدني على اختلاف مشاربها وأفكارها وأهدافها؛ أما الخاصة الرابعة فتتمثل في التسامي عن الفردانية، فالمجتمع المدني جماعي بالضرورة، لا يمكنه التحرك بفاعلية إلا بعدما يتمكن من إلغاء النزعات الفردية الخاصة وتجاوزها لمصلحة كيان جماعي وعام، وهذا ما يؤهله ليكون الوسيط الموثوق فيه بين الأفراد وبين دولتهم. بهذا، فالمجتمع المدني لا يكون مستقلاً عن: "الدولة فحسب وعن المجتمع بمعناه العام بل وعن المجتمع السياسي (المقصود به النظام الحزبي). يمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تعقد تحالفات مع الأحزاب، لكن إذا أصبح المجتمع المدني تحت

[50] Larry Diamond, "Toward democratic consolidation", in Journal of democracy, Vol, 5, № 3, July 1991, P.5.

سيطرة الأحزاب، فإنه يحول نشاطه إلى المجال السياسي، فاقداً بذلك أهم قدراته المتمثلة في الوساطة وبناء الديمقراطية[51].

في نهاية هذا التحليل يمكن القول إن المجتمع المدني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، فهو لا يحيا إلا في جوّ ديمقراطي حقيقي، كما أن نضالاته وتحدياته قد تقود إلى الديمقراطية. يمكننا القول كذلك بالنسبة للحالة العربية. وفي مثل هذه الأنظمة الحديث عن المجتمع المدني، لسبب بسيط هو غياب الحرية والاستقلالية الضروريتين لنشاط المجتمع المدني.

"إن النظام الاجتماعي المحكوم عن طريق الشرطة، أو العسكر أو الحزب الواحد، لا يمكنه الطموح إلى المجتمع المدني المثالي، بسبب عدم توفر الحريات المدنية والعلاقات الاجتماعية المدنية (...)[52]".

ومباشرة بعد تأسيس جمعيات المجتمع المدني عمدت النخب الحاكمة إلى: "إغراقها في شبكة من الممارسات البيروقراطية والقوانين الشرعية التي تسمح لمن هم في السلطة بترؤس وضبط الأنشطة الجماعية. تساهم هذه الشبكة في إضعاف قدرة هذا المجتمع المدني على تحدث الدولة؛ لأنها تجعل كل أنشطتها مرئية من قبل أجهزة الإدارة. ففي مثل هذه الظروف تكون مؤسسات المجتمع المدني وسائل للرقابة الاجتماعية في يد الدولة، أكثر مما هي وسائل تحدٍّ اجتماعي للدولة[53]".

بهذا المعنى يمكن لنا القول إن الحكومات العربية وعلى الرغم من فتحها المجال لنمو مجتمع مدني منسجم مع التوجهات الديمقراطية، إلا أنها، في الوقت نفسه، قيدت المجتمع المدني وحولته إلى مجرد حاشية على هامش النظام السياسي الحاكم، أي أنها أفقدته القدرة على تعبئة الجماهير وعلى استيعاب الصدمات الغاضبة للمجتمع. فمن قناة مفتوحة يمكنها أن تؤطر الحراك الاجتماعي، تحول المجتمع المدني إلى قناة مسدودة لا تفتح إلا لتأطير جولات الدعاية الحكومية، مما نزع عن المجتمع المدني كل مظاهر الثقة، وتحول إلى مجرد ديكور يزين به المشهد الديمقراطي الصوري.

---

(51) Ibid, P.7.

(52) Caroline Hodges Persell," The Interdependence of Social Justice and Civil Society", in Sociological Forum, Springer, Vol. 12, № 2, June 1997 P. 150.

(53) Quintan Wiktorowicz, Civil Society as Social Control: State Power in Jordan", Comparative Politics, Vol. 33 №.1, Oct 2000. P. 43.

ونحن هنا بحاجة إلى توضيح الفرق بين مفاهيم الثورة الاجتماعية والثورة السياسية، الانتفاضة، التمرد، الانقلاب والتظاهرات الحاشدة. الثورة الاجتماعية أكثر راديكالية والتحول الاجتماعي وفقاً للتمييز الذي تستخدمه ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) بين الثورات الاجتماعية والثورات السياسية[54].

ووفقاً لهذا التمييز، فإن الثورات الاجتماعية تعتبر أحداثاً عميقة لكونها تنطوي على إعادة ترتيب أساسية لعلاقات السلطة في الدولة والمجتمع، وهي نادرة الحدوث، وتنتج من الصراع الطبقي والصراع بشكل عام، مثلما رأينا في الثورات الفرنسية والروسية والصينية. لذلك نرى أن ما جرى عربياً هو ثورات سياسية وليس ثورات اجتماعية، وهي وإن أثرت في عمل الدولة (من يحكم وكيف يحكم) فإنها لم تحدث تحولاً في علاقات القوة بين الطبقات من الجميع.

لقد نتج عن هذا التفكيك كسر لرابطة الثقة بين المجتمع المدني والمجتمع الكلّي، بحيث أصبح المجتمع الكلّي ينظر إلى المجتمع المدني كمجموعات انتهازية تستثمر في المجتمع المدني من أجل تحقيق أغراض شخصية بالتقرب من النخب الحاكمة. ومن ثم أصبح المجتمع الكلي حرًّا من أي مؤسسة يمكن أن توجه أن تقنن حراكه اليومي.

عندما اندلعت الاحتجاجات، لم تتمكن آلاف الجمعيات الناشطة من فعل أي شيء، فبسبب الأسلوب المنتهج في التعامل مع جمعيات المجتمع المدني تحولت هذه الأخيرة إلى جيش من ورق ليس بمقدوره القيام بأي فعل من شأنه حماية المصلحة العامة.

ترافق هذا الحراك الاجتماعي والمدني مع تفكيك المجتمع السياسي. ويتشكل المجتمع السياسي العربي من النخب الحاكمة، وهي تتكون عادة من الأجيال التي شاركت من قريب أو من بعيد في عملية التحرر من الاستعمار أو التأسيس للدولة القطرية ومن النخب التي ترتبط بهذه الأجيال.

تبنت هذه النخب في البداية نظاماً أحادي الحزب أو الحاكم، معتمدة على شخصيات كاريزمية وديكتاتورية، استفادت من النظام الدولي السائد آنذاك ومن الحرب الباردة في توطيد سلطتها ودعم فرص بقائها في السلطة.

---

(54) Theda Skocpol, States and social Revolutions A Comportive, analylis of france Russia, and China (Combridge, University Press, 1979) PP. 4 – 5.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وارتسام معالم نظام دولي جديد، ومخافة أن تجرفها التحولات المتسارعة، لجأت الحكومات العربية إلى تدابير وقائية، تتمثل خاصة في تبني ما يعرف بالـ"ديمقراطية الوقائية" علماً أن هذه الديمقراطية: "لم تكن حركة تطوعية أو نتيجة لضغوط القواعد الشعبية. لقد كانت مجرد استراتيجية لإنعاش النظم الحاكمة أمام الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي[55]".

فالمقصود من هذه الديمقراطية إذا هو الانفتاح الصوري للمجال السياسي على شركاء سياسيين مختلفين إيديولوجياً ومعارضين للنخب الحاكمة. لقد أدى هذا الانفتاح المقصود والممنهج إلى إعادة هيكلة المجتمع السياسي العربي، إذ أصبح هناك حزب حاكم يعتبر امتداداً للنخب التي شكلت المجتمع السياسي في صورته الأولى أي النظام القديم ومنتجاته. وفي الجهة المقابلة نجد أحزاباً معارضة، هي إما أحزاب ضعيفة ولا تملك القدرة على التأثير في الحياة السياسية الوطنية؛ وإما أحزاب أغلقت أمامها اللعبة السياسية بشكل لا يسمح لها إلا بإعادة إنتاج رؤى النخب الحاكمة. وهذا ما يعطي الديمقراطية في العالم العربي عموماً طعماً خاصًّا يعلق عليه جيريمي جونز بشكل جيد فيقول: "بدون انتخابات ليست هناك ديمقراطية، لكن الانتخابات لا تكفي لوحدها. فالانتخابات التي يحصل فيها الحزب الحاكم أو الرئيس على ٩٩% من أصوات الناخبين لا تزال الخاصية المميزة للسياسة في الشرق الأوسط".

وعندما انكشف الأمر وأصبحت هذه النسبة مدعاة للسخرية، لم تتوانَ هذه الحكومات كما يقول Steven Heydemann "عن التلاعب بنسب الانتخابات لتفوز بأقل من ٧٧% إذا حسب Heydemann "تكون ٧٧% بمثابة ٩٩% الجديدة[56]".

إضافة إلى هذا التفكيك الممنهج، الذي مسّ الأحزاب في جوهرها، يمكننا ملاحظة مستوى ثانٍ من التفكيك، مسّ على وجه الخصوص الممارسة السياسية الحاكمة والمعارضة إلى مؤسسات فاقدة للمصداقية، والذي فسّر الانفصام القائم بين النخب الحاكمة والمجتمع السياسي ومجموع

---

[55] Ibid.. P. 48.

[56] Kenneth M. Pollack, "Democratizers?: The Pursuit of Pluralism". In Kenneth M. Pollack eg al., The Arab awakening America and the Transforomation of the Middle East. Brookings institutions Press: Washington, 2011c, PP. 91 – 92.

المواطنين العرب. فالملاحظة المهمة بالنسبة للثورات العربية "في تونس ومصر هي أنها لم تؤطر من قبل التنظيمات السياسية المعروفة ولا حتى القيادات السياسية المشهورة[57]".

تؤكد نتائج الانتخابات في تونس وفي مصر وفي المملكة المغربية التفاف الشعب خلف التنظيمات السياسية التي لم يعترف النظام بقانونيتها إلا بعد سقوطه أو تحت ضغط الشارع. إنه مؤشر قوي على تحول المجتمع السياسي الرسمي إلى مجرد ديكور يستعمل لتزيين المشهد السياسي ولشرعنة الأنظمة القائمة. لقد أفرزت التجربة السياسية العربية "أنظمة هجينة لاديمقراطية ولاأوتوقراطية؛ وتأسست مؤسسات ديمقراطية منمقة الدستور ونظاماً انتخابيًّا وأجهزة قضائية وتشريعية مستقلة وصحافة "حرة" ومجتمعاً مدنيًّا، لكن الحياة السياسية ظلت مراقبة من قبل حاكم أو حزب واحد[58]. أدى هذا الوضع إلى تزعزع الثقة في النخب الحاكمة وفي نخب المعارضة على حد سواء، بحيث لم تعد لها القدرة على تأطير الجماهير وضبطها في قنوات سياسية رسمية وسلمية.

التفكيك السياسي هذا ترافق مع التفكيك الاقتصادي إذ أن الاقتصاد في العالم العربي هو أحد التحديات التي فشلت في رفعها الأنظمة العربية بامتياز، فعلى الرغم من المؤهلات والإمكانات والاحتياطات المادية والبشرية والمعنوية، إلا أن الاقتصاديات العربية لا تزال في معظمها رهينة ريوع المحروقات والخامات الطبيعية غير القابلة للتجدد، حيث لم "تصدر المنطقة العربية إلا ما يزيد بقليل عما صدره الاقتصاد الفلبيني الصغير من المواد المصنعة في سنة ٢٠٠٣"[59].

مثل هذه المقارنات تبيّن لنا بشكل واضح الفروق بين القدرات التي تملكها الدول العربية والوضعية الاقتصادية التي تحتلها بين الاقتصاديات العالمية. فحتى وإن كانت لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قدرات اقتصادية تؤهلها لتكون في أحسن مراتب التنمية العالمية، إلا أن الواقع يبيّن أن اقتصاديات هذه الدول، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت "ضعيفة، حيث

(57) Shibley Telhami · Arab Public Opinion Whaht Do they Want?", in Kenneth M. Pollack et al,The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East, Brookings institution Press:Washington. 2011. P.13.

(58) Stephen R. Grand, Democratization 101: Historical Lessons for the Arab Spring", in Kenneth M. Pollack et al., The Arab awakening America and the Trasformation of the Middle East. Brookings institution Press: Washington, 2011, P. 25.

(59) Suzanne Maloney, "The Econnomic Dimension: The Price of Freedom", in Kenneth M. Pollaaack et al., The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East. Brookings institution Press: Washington, 2011, P. 67.

يمكننا ربط هذا التخلف بمخلفات الاستعمار، وبالحروب الدائمة والحروب الأهلية والتنافس على التسلح، اضافة إلى المزاوجة بين القومية العربية وبين الاشتراكية، وآثار المديونية الخارجية[60].

لقد ضاعف فساد الأنظمة من الآثار السلبية لضعف الاقتصاديات العربية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الإحباطات، وهيّأ المجتمعات العربية للانتفاضة في أي لحظة، خاصة وأن معظم الدراسات تؤكد على الارتباط القوي بين الوضع الاقتصادي والثورات الشعبية، وهذا ما تؤكده الباحثة Suzanne Maloney حيث تقول إن: "أهم الدراسات النظرية حول الثورة، عند Alexis de Tocqueville، و Crane Brinton، و Samuel Huntington، تؤكد على آثار الحداثة المزعزعة للاستقرار؛ في حين ترتكز أعمال Theda Skocpol حول الآثار البنيوية للأزمة الاقتصادية على استقرار الدول، ومن ثم ففي كلا التصورين هناك علاقة مباشرة بين الضغوطات الاقتصادية والانتفاضات الشعبية[61]".

لا نحتاج هنا إلى الكثير من البراهين للربط بين الثورات العربية التي تمت أو التي تجري الآن، وبين الواقع الاقتصادي للشعوب العربية وحالة العدالة الاجتماعية ومستوى الفساد. فعوض أن تنجح السياسات الاقتصادية في التنمية البشرية للشعوب العربية، نجحت في تنمية مستويات الإحباط والغضب من النخب الحاكمة ومن برامجها وإيديولوجياتها.

فكرة صموئيل هانتغتون (Samuel P. Huntington) عن البيئة الخصبة للثورة يمكن العثور عليها في "المجتمعات التي شهدت بعض التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخلفت عن التحديث السياسي والتنمية السياسية وعن عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي[62].

وهذه العوامل مجتمعة أدت بالضرورة إلى تفكيك المؤسسة العسكرية. وتوصف الأنظمة العربية الحاكمة بأنها أنظمة أمنوقراطية، نظراً للاعتماد المبالغ فيه على الأجهزة الأمنية في تسيير الحراك الاجتماعي، حيث ركزت الأنظمة العربية على تطوير الجيوش والأجهزة الأمنية وتجهيزها بمختلف الأسلحة التي تسمح بحماية الحاكم من أية مفاجآت غير سارة.

والواقع أن العامل الأخير الذي أدى دوراً في عمليات التغيير الاجتماعي هو المتعلق باختبار العسكر باعتباره مؤسسة. إما دعم المتمردين وإما حماية النظام. في الحالتين التونسية

---

[60] Ibid., PP. 66 – 67.
[61] Ibid. P. 68.
[62] Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societeis (New Haven: Yale University Press 1970) P 365.

والمصرية انحازت المؤسسة العسكرية إلى اعتبار الأساس بدعم المتمردين أو المتظاهرين. بينما كانت الحالة الليبية مختلفة نوعياً، حيث انهار الجيش ببساطة وتوقف عن القيام بدوره أو وظيفته بصفته لاعباً حيويًّا وسياسيًّا أو عسكريًّا، لذلك عندما قدّم حلف شمال الأطلسي (Nato) دعماً حاسماً للثوار، تهاوت القدرة العسكرية اللوجستية الموالية للنظام، وانتهى الأمر بسقوط القذافي.

أما في المغرب، فإن ولاء الجيش لم يكن موضوع تساؤل، المسألة في الجزائر ذات حقائق مميزة خلف العملية السياسية/ وحافظ الجيش السوري على تماسكه بدعم قوى إقليمية إيران ومصر وقوى دولية مثل روسيا والصين/.

وهذا يأخذنا إلى افتراضات تاريخية من مثل أن افتراض حصول سكرلز الأول في انكلترا عام ١٦٤٠ أو لويس السادس عشر في فرنسا ١٧٨٩ أو نيقولا الثاني في روسيا عام ١٩١٧ على دعم مؤسسة عسكرية موحدة ومماثلة خلال فترات الاضطرابات التي واجهوها، كان سيحول دون تحول الأوضاع إلى الثورات التي عرفنا في انكلترا أو فرنسا وروسيا[63].

فعند تأسيس جيوشها وأجهزتها الأمنية وبفعل التجارب السابقة، طورت الأنظمة العربية نسقاً من القواعد أسماه James Quinlivan بالجهاز "المضاد للانقلاب" الأمر الذي سمح لها بحماية نفسها من تهديدات الانقلابات العسكرية لما يزيد على الأربعين سنة[64].

خلق هذا الجهاز الأمني حالة من الشك والريبة بين مختلف مكونات الجيش من جهة وبين الجيش والنخب الحاكمة من جهة أخرى، حيث تبين لنا استجابات الجيوش النظامية أمام مختلف الثورات العربية، أن علاقة الولاء التي حاولت النخب تأسيسها بينها وبين العسكر، لم تكن إلا ولاءات اصطناعية، سرعان ما تهاوت مع انكسار جدار الخوف الذي تفننت النخب الحاكمة في تطويره بفضل الجهاز المضاد للانقلاب، حيث إن النتيجة المشتركة "لكل الأدبيات حول الموضوع تشير إلى أن الثورات نجحت عندما فقدت الدولة القوة أو الرغبة في استعمال العنف[65]". أي عندما لم يعد الجيش خاضعاً لسلطة الحاكم. ففي تونس بقي الجيش محايداً رافضاً التدخل لمصلحة الحاكم، وفي مصر تدخل ضد الحاكم. أما في اليمن فدخل جزء من الجيش في صراع مع النظام. أما أخطر مسارات تفكيك المؤسسة العسكرية، فكانت تلك التي قام بها معمر القذافي،

---

[63] Ieon Trotsry, Histoir of the Russian Revolution (Newyork: Pathfinder, 1932 – 1961) PP. 331 – 347.
[64] Kenneth M. Pollack, "The Arab Militaries: The Double – Edged Swords", In Kenneth M. Pollack et al., The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East.
[65] Ibid., P. 58.

عندما فكك الجيش النظام وعوضه بالشعب المسلح وبالكتائب التي كانت أقرب إلى المليشيات منها إلى الجيش، الأمر الذي سهّل تسليح وتأطير الثوار كميًّا وكيفيًّا وزمنيًّا.

يمكننا القول إن الاعتماد على القمع وعلى الأساليب الأمنية في معالجة الأزمات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية طيلة الأربعين سنة الماضية. بقدر ما كان مفيداً لتحقيق النظام والاستقرار، بقدر ما كانت له آثار عكسية لم تتمكن الأنظمة من توقعها أو من التأثير عليها.

وبالفعل هذا الذي حدث في العالم العربي في نهاية ٢٠١٠ وطيلة سنة ٢٠١١، إذ تولدت عن التجارب القمعية التي عانى منها المواطن العربي، رغبة جامحة في تغيير الأمور، لم ترض إلا بتجسيد مطلب تغيير النظام.

إن النتيجة النهائية لمسار التفكيك هو تحول المجتمع إلى كتلة زئبقية، أو لنقل هلامية، لا تخضع لأي قانون، ويمكن لأي كان أن يسيرها في الاتجاه الذي يريده. تجلت هذه الخاصية الزئبقية للمجتمع المفكك في الفشل الذي أبدته الحكومات والأحزاب والمجتمعات المدنية والمؤسسات الدينية والمؤسسات العسكرية عند محاولتها التحكم في الاحتجاجات وتهدئتها بدون خسائر كبيرة. فمسؤولية الفشل جماعية، علماً أن الحكومات تتحمل القسط الأكبر من هذه المسؤولية لأنها هي التي أوصلت المجتمع إلى هذه الحالة المتفككة، التي أصبحت تتميز بالقابلية للانفجار العشوائي، بحيث لم يعد للمجتمع القابلية لاستقبال رسائل التهدئة من أية جهة، لا من العائلة ولا من المؤسسة الدينية ولا من المجتمع المدني ولا من المجتمع السياسي، ولا حتى من المؤسسة الأمنية والعسكرية. من هنا أمكننا القول مع Kenneth M. Pollack أن "الربيع العربي كان طويلاً، كما كان وليد عدة عوامل. كان يمكن أن يحدث في أي وقت في العشريتين أو الثلاث الماضيتين، لكن كل سنة تمر كانت تأتي بتطورات جديدة زادت من حظوظ حدوثه. إن المشاكل الاقتصادية، والمشاكل الاجتماعية، والمشاكل السياسية، والمشاكل القانونية، والمشاكل الدبلوماسية، ساهمت كلها في تطوير إحساس غاضب باللاعدالة انتهى بالانفجار في شتاء وربيع ٢٠١١".

من هنا يصبح التفسير السياسي مجرد وسيلة لتسيير وتبرير الحالة التي آلت إليها الأوضاع بعد أربعين سنة من التفكيك الممنهج للمجتمعات العربية. إن ما يزيد هذا الوضع سوءاً هو اعتماد الحكومات على إعلام داخلي ضعيف يقوي عوامل العدوى، في مقابل إعلام خارجي

قوي يضعف عوامل التهدئة. فالطريقة التي تعاملت بها وسائل الإعلام المحلية مع هذه الأحداث والتي روجت للتفسير السياسي، حوّلت وسائل الإعلام المحلية إلى محفّز لباقي المناطق كي تنخرط هي بدورها في موجة الاحتجاجات، خاصة وأن الإعلام الخارجي قد تفنن في تحويل عدد من الاحتجاجات الاجتماعية إلى ثورات لا تهدأ إلا بعد سقوط الأنظمة، لأنه كان يعمل"على إخبارنا بما حدث، لكنه فعل الشيء القليل لشرح لماذا حدث، أو ماذا يعني ما حدث أو كيف يمكن لكل القطع أن تتجمع في صورة واحدة للحدث[66].

ونخلص إلى أن الإعلام الثقيل التقليدي والحديث لعب دوراً محوريًّا في متابعة الاحتجاجات متبنّياً طروحات المحتجين بدون أدنى معايير التحفظ التي تفترضها المهنية الإعلامية. أكثر من هذا استفاد الإعلام الخارجي من حالة التفكك التي حفرتها الحكومات لنفسها، واستثمر في حالة الشك القائمة بين الشعوب والحكومات من أجل تسويق مادة إعلامية ساهمت بشكل مباشر في تحقيق الاحتجاجات لغاياتها في معظم الدول التي عرفت انتفاضات شعبية.

## ٤ – دور شبكات التواصل الاجتماعي

هذا التفكيك للمشهد وفي مقابله هذا التفسير السياسي للحراك العربي، والأطروحة المختلفة التي تعبّر عن التفسير الاجتماعي على اعتبار ما جرى ثورات اجتماعية وليست ثورات سياسية وحتى ولو كان لليد الخفيّة دور في هذه الأحداث، فإن السبب الحقيقي في قيام هذه الاضطرابات، يعود إلى التفكيك المنهجي الذي مارسته الأنظمة الشمولية على مجتمعاتها، حيث أفرغت كل المؤسسات الاجتماعية الفاعلة من قيمتها، محولة مجتمعاتها إلى ملك شاغر، يمكن لأي مغامر أن يتلاعب به كيفما يشاء. وهو ما أشرنا إليه في تفكيك المشهد بمستوياته المختلفة. وأحد هذه المستويات الإعلام الاجتماعي، وهو ما تؤكده جملة من المعطيات الاحصائية التي أوردنا وهي أن الإعلام الاجتماعي كان حاضراً في السنوات الأخيرة وبقوة في حياة مواطني بلدان الربيع العربي. ففي سنة ٢٠٠٩، بلغت نسبة مستخدمي الهاتف الجوال في تونس ٩٥,٣٨ في المئة من مجموع السكان، في حين بلغت نسبة المشتركين في الإنترنت ٣٤,٠٧ في المئة. أما في سنة

[66] Kenneth M. Pollack et al., Xl, op. cit

٢٠١١ فقد بلغت نسبة مستخدمي "الفيسبوك" ٢٨,٩ بالمئة وفي تزايد مستمر يتماشى مع ارتفاع نسبة الشباب العربي المستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي في تونس ومصر..

ولكن على الرغم من كون المعطيات الاحصائية السابقة الذكر تفيد بوجود علاقة واضحة المعالم بين الاهتمام بالشأن السياسي واستخدام شبكات مواقع التواصل الاجتماعي وقد ارتفع عدد مستخدمي الفيسبوك أثناء الثورة المصرية من ١٢ بالمئة إلى ٢٩ بالمئة وارتفعت أعداد تغريدات "التويتر" لدى المصريين وبشكل ملحوظ تزامناً مع حدثين رئيسيين سياسيين: الأول في ١٤ كانون الثاني/يناير مع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات الشعبية في تونس، والثاني في ١١ شباط/فبراير في أثناء تنحي مبارك عن الحكم[67]. هذا لا يعني أن نشر المعلومات في العالم بشأن الحركات الاحتجاجية (٣٣% في تونس و٢٤ % في مصر) والتنسيق بين الناشطين وتنظيم التحركات (٢٢% في تونس و٣٠% في مصر) لم يمنع أن قسماً من الشباب العربي كان يستخدم الشبكة للتسلية أو لأغراض اجتماعية[68].

مع ذلك كله هناكمن يعتقد عكس ما اتجهت إليه بعض الدراسات، فمن الصعوبة بمكان تحديد طبيعة العلاقة بين الإنترنت وما سمّي بالربيع العربي من خلال معطيات آنية فقط، والجزم بالقول، مثلاً، ما دامت أعداد مستخدمي "الفيسبوك" منخفضة نسبياً في مصر مقارنة بعدد سكانها، فهذا يعني أن شبكات التواصل الاجتماعي لا تشكل عاملاً مؤثراً في الحراك الشعبي، ونرى في المقابل من جهتنا، أن ما يجب وضعه في الاعتبار هو شخصية المستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي وإذا ما كان يرتبط بدوائر من العلاقات الاجتماعية (أسرية، حزبية، مهنية، مجتمع مدني) فيكون حاملاً يوصل إليها كمًّا من المعلومات عبر وسائط التواصل التقليدية. وهو يمثل في هذا نوعاً من الصحافة غير النظامية[69].

ليس أدل على قوة تأثير الإنترنت في سلوك المواطنين السياسي من الموقف الملتبس الذي تتخذه أنظمة المراقبة العربية حياله. فمن أهم المحطات التي عرفها التونسيون في حياتهم المعاصرة رفع النظام التونسي المراقبة بالكامل عن الإنترنت من مساء يوم ١٣ كانون الثاني

(67) "Civil Movements. The Impact of Facebook au Twitter". Arab Social Media Report.vo/.1 – 2 (May 2011. On the web www.arabsocialmediareport.com

(68) www.arabsocialmediareport.com

(69) Hicham Khabbache "Comment les réseaux sociaux ont comtribué au changement politique dans le monde arabe? Cahiers de Psychologie politique. N0 20 (2012). P35. Approche sociologitive.

٢٠١١ بناءً على خطبة بن علي المشهورة "أنا فهمتكم" ومن بين ما تضمنته تلك الخطبة إلقاء عملية منع عدد من المواقع مثل اليوتيوب. بالمقابل استمرت عملية قطع الاتصال بشبكة الإنترنت في مصر خمسة أيام (من ٢٨ كانون الثاني/يناير حتى ٣ شباط/فبراير (..) بينما بدأ في ليبيا انخفاض في تدفق الاتصال بالإنترنت في ٣٠ شباط/فبراير ٢٠١١.

في حين قامت الحكومة السورية برفع الحظر عن مواقع الإعلام الاجتماعي في السابع من شباط/فبراير فشهدت حركة استخدام موقع "يوتيوب" وغيره من مواقع الإعلام الاجتماعي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً. بينما أنشأ المجلس العسكري المصري صفحات على "الفيسبوك" ليخطب ودّ نشطاء "النت"[70].

تظهر هذه المعطيات مدى ارتباك الأنظمة العربية في تعاملها مع الإنترنت ورهبتها منها. ويتم هذا الارتباك في محدودية أساليبها الرقابية لحصر تأثيراته في الشارع العربي. علماً أن الشبكة العنكبوتية تتضمن "العامل اللاكفي" الذي يحتوي على جملة من الخصائص التي مكّنت المستخدمين من تجاوز آليات الرقابة والضبط للأنظمة الاستبدادية والمرور إلى الفعل الذي وجد تحققه من إسقاط النظام.

ومن هذه الخصائص "عامل إخفاء الهوية" و"الذات غير المرئية" و"التروي في ردة الفعل" و"عدم تحديد المركز"، و"الحصول على المعلومة بصورة مباشرة"...

لا شك في أن ما حدث في العالم العربي قد لا يمكن وصفه بالثورة أو بصفة الثورة، لأنه لا يتوفر على قائد، وشرط الثورة يقتضي حضور القيادة. ولعل ما يميّز ما جرى من أحداث أنها جاءت لتقويض مسلّمة الزعيم والقائد. كما أتت لتحييد المركز وترسيخ مبدأ القيادة التشاركية. ويبقى لدور الشبكات الاجتماعية وغرف الدردشة دور فعال في نجاح الحركات الشعبية وتفلتها من أجهزة الأنظمة الاستبدادية للمراقبة والتحكم.

هذا الدور الذي لعبته الشبكات الاجتماعية يشكل تقويضاً لفرضية بوديار القائلة أن الشبكة العنكبوتية تؤسس لعالم ذهاني تخيّلي، يجعل مريديها حبيسي أحلام اليقظة، ومتنفساً حالماً لأشخاص غير قادرين على تغيير واقعهم وينتهون أحياناً كثيرة إلى فقدان صلتهم بالواقع[71].

---

[70] <www.arabsocialmediaseport.com

[71] Jean Baudrillard, Simulacres et Simulation, débats (Paris= Editioon Solilée, 1981) P.21.

لكن ما يمكن تأكيده هو أن "النت" بغرفه ومواقعه الاجتماعية أسس لنوع من النشاط التنظيري والتخطيطي بما سنكون عليه مستقبلاً، بمعنى أن شباب تونس ومصر شرعوا في تغيير واقع بلدانهم السياسي والاجتماعي على "الفيسبوك" و"تويتر".

وعندما اكتملت الصورة الافتراضية نقلوها إلى الواقع، وعملوا على تنفيذها وفقاً لما خططوا له في عالمهم الافتراضي، إذ قياساً على العلم الذي يمكن أن يتطور من دون افتراض أو تنظير، يجوز القول أن من يبرز شروط نجاح أي حراك اجتماعي وسياسي هو ما يجب أن يكون مسبوقاً بنشاط تنظيري. والشبكة العنكبوتية وفّرت فضاءً مشجعاً لفعل التنظير هذا. وحسب شهادة الناشطة والمدونة التونسية لنا بن مهني[72] تمكن عدد من الناشطين في ٢٢ آب ٢٠١٠ من تجاوز الخوف وإقناع جمهور عريض من الناس عبر الإنترنت للتظاهر ضد نظام المنع في تونس.

وكان هذا أول حدث شهد نقل المواجهة من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي المعيش. بينما كان الناشطون المصريون سبّاقين إلى هذا، إذ شرعوا منذ سنة ٢٠٠٣ في تنظيم تظاهراتهم واحتجاجاتهم على "النت" ونقلها إلى الواقع[73].

وهذا يطرح سؤالاً آخر سنعالجه في فقرة الإعلام الاجتماعي والديمقراطية، وهو إلى أي حد يمكن للفرد أن يستفيد من التكنولوجيا الحديثة كقدر حتمي يمكنه من أن يغيّر سلوكياته السياسية – والاجتماعية ونظرته إلى العالم، وأن يقبل بصدر أوسع بحسب شيركي كلاي المعادلة التالية: الإعلام الاجتماعي ديموقراطية أكثر = حرية أكثر؟[74].

لا أحد يشكك في كون ظهور المطبعة في القرن الخامس عشر قد غيّر من مصير الإنسان. فقد أدى ذلك، إلى جانب عوامل أخرى، إلى ثورات وتحولات كبرى في أوروبا، كما مكّن دولها من الانتقال من منظومات فيدرالية فلاحية إلى أنظمة ليبرالية ديمقراطية. فالمطبعة سمحت للمواطن بالولوج إلى رأس مال المعرفة ومشاركة الآخرين رأس المال الذي كان حكراً على فئة قليلة من الناس. وبالتالي، أن الديمقراطية في الحصول على المعرفة والمعلومات أسست لدعوات

[72] Iecomte, “Revolutions Tunisienne et Internet”.
[73] David M. Furis, “La revolte en reséau: le “Prntemps arabe et les media sociaux”, Politique etrangère, n0 (Printemps 2012), P. 101.
[74] Clay Shirky “the political power of social Media”
Foreign Affairs, Vol. 90. No1 (Jannuary – February 2011). P.38.

نحو ديمقراطية سياسية واجتماعية. لكن مع تكنولوجيا الإعلام الاجتماعي، أصبح بإمكان أي فرد ليس الحصول على المعلومة فقط وإنما اعادة بنائها وتشكيلها أيضاً، ومشاركة الآخرين إياها لا في حمولتها المعرفية الاخبارية فحسب بل كذلك في حمولتها الانفعالية العاطفية، فعندما يرسل أحدهم شريط فيديو مؤثراً، فيه صور مقتل أطفال سوريين بالسلاح الكيماوي، أو أطفال أيزيديين في العراق، أو أطفال فلسطينيين في القصف الإسرائيلي المجرم على غزة.. أو أطفال أفريقيا مصابين بالإيبولا الفتاكة أو إعدام داعش للصحافي الأميركي جيمس فالي.. فإنه ينتظر منك أن تشاركه انفعاله وتأثّره.

كما انه أصبح بالإمكان مع الإنترنت، عدم البقاء أسرى الفضاء الشخصي، وإنما اختراق فضاءات أخرى، أو بناء فضاءات جديدة لنشر المعلومات التي نريد[75].

بمعنى أن مستخدم الإنترنت صار يبني بشكل تدريجي نوعاً من الاستقلالية في عملية التواصل والاتصال، بحسب تعبير كاستليز. فهو ليس بحاجة إلى مطبعة ولا إلى مؤسسة صحافية ولا إلى ناشر أو موزع ليحصل على المعلومة أو ليوزعها. ونجده قادراً على القيام بهذه الأدوار كلها من خلال عملية الانتقال من مشاركة الآخرين على "النت" في المعلومات والأحاسيس إلى المشاركة في الحراك السياسي والاجتماعي.

ومن البديهي أن الشكل الجديد من أشكال الحصول على المعلومة وإعادة تصريفها للآخرين – وهو ما يعد به الإنترنت – يؤدي إلى تغيرات في السلوكيات الاجتماعية والسياسية. ولا يعني هذا الاستنتاج اننا نتفق مع الافتراض القائم على فكرة أن الإنترنت هو العامل الأساس في التحولات السياسية التي عرفها العالم العربي مؤخراً، وإنما يمكن اعتباره عاملاً مشجعاً ( Optimal effect) ساهم إلى جانب عوامل أخرى في ثورات الربيع العربي، ومن بين تلك العوامل أثرنا في تقليد المشهد ككل: الوضعيات الاقتصادية المتردية لدول الربيع العربي، والانقسامات بين أجنحة النظام نفسه، والانقسامات حتى الطبيعية فيها والذي ميّز هاتين الثورتين الأمرين معاً: العفوية والشباب، ففي العفوية إعفاء من المسؤولية العلمية ودعم القول بعدم القدرة على التوقع. وفي التركيز على الشباب دون غيرهم، إشاحة النظر عن ضرورة قراءة "الحدث" في سياقه المجتمعي المتكامل.

---

[75] Costells, Manuel. Networks of outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, (UK). Polity Press, 2012, PP 111 – 117.

واستُدلّ على العفوية أيضاً، من افتقاد القيادة. وهو ما أكدته الوقائع. لكن الإجابة هنا ترجع إلى نمط في القيادة الكلاسيكية في الثورات التاريخية المهمة[76].

يلاحظ أن لينين، عندما اقتلعت الجماهير الجامحة في بتروغراد نيقولا الثاني في شباط/فبراير ١٩١٧، لم يكن يتوقع الثورة خلال حياته (Montefiory, 2011).

في هذه اللحظة يمكن افتراض اللحظة "الانفعالية" الدوركهايمية التي عبّرت عن نضج موضوعي بنيوي. ولا ندري إذا كان بالإمكان اعتماد القاعدة نفسها في حالتي تونس ومصر.

ولكن إذا كانت العفوية هي ما يميّز بزوغ الانتفاضات فكيف نفسّر إذا انتشارها في عدد من الدول العربية؟ أم أن الأمر يجب إدراجه في السياق المجتمعي الأوسع، مما يسمح بربطه بالديناميات الأعمق والأكثر فعالية، وواحدة من تلك الديناميات هي ما يصطلح على تسميته "الطبعة الوسطى" في واحدة من الدراسات المتخصصة لتفحص التركيب الطبقي ومساراته. ويلاحظ تقرير حول "الطبعة الوسطى التونسية"، نشر في ٢٠١٠/٥/١٧. "ان المجتمع التونسي يتميّز ببنية اجتماعية متجانسة مطبوعة بوجود طبقة وسطى مندمجة بقوة، ويعد ذلك عامل تعزيز للسلم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولكن التقرير نفسه يلاحظ كم أن هذا الاستقرار هو هش، فالطبيعة الوسطى التونسية المندمجة في النظام السياسي – الاقتصادي الذي رعاه بن علي، مالت إلى سحب تأييدها لرمز هذا النظام مع توسع دائرة الاحتجاج الذي تحول إلى انتفاضة شعبية. أما في مصر، فإن تنوع مصادر "الطبقة الوسطى" ومواقعها وتداخلها بغيرها من الشرائح والطبقات الاجتماعية هو من السعة والتعدد بحيث يصبح الحديث عن "طبقة وسطى" إشكالياً، حيث فرضت العولمة مهارات وخبرات معرفية وتكنولوجية وتسويقية وإعلامية[77]، حتى على مستوى المؤسسة العسكرية الصناعية نفسها.

هذه الطبقة التي تميزت بفعل مهاراتها وانفتاحها على قيم التغيير الاجتماعية – السياسية والمشاركة الديمقراطية والتواصل مع العالم الأوسع، قامت بدور تعبوي وإعلامي مميز في ثورة ٢٥ يناير، حيث كانت الشرائح المهنية الأكثر استقراراً، أي تلك المتشكلة في القسم الأكبر من

---

[76] (Montefiory, Simon Sebay: "every revolution is revolutionarey itsown web.NewyorkTimes ary 26 March 2011
وأنظر جاك.أ. قبانجي، ورقة الندوة التي عقدت بدعوة من المجلس الثقافي للبنان الجنوبي بتاريخ ٢٠١١/٢/٣.

[77] عبد المعطي، عبد الباسط: "الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر"، اتجاهات التغيير والتفاعلات (١٩٧٥ – ٢٠٢٠) ، القاهرة: جريدة للنشر ٢٠٠٢ – ص ٣٢٤.

المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين، وهي الأكثر ارتباطاً في الآن نفسه، بآليات إعادة إنتاج النظام القائم تنبع من خيارات محافظة سياسياً وقيمياً.

وهكذا يمكن افتراض أن الشباب من أصول طبيعية وسطى هم الذين بادروا مع غيرهم من الفئات الشبابية إلى الانتفاض ضد النظام السياسي القائم وحملوا شعارات وأفكاراً ومطالب وحققت مجمل الإرث السياسي – الاجتماعي الحقيقي موضع التحدي والمساءلة.

وهكذا حال أكثر الشرائح استقراراً – اجتماعياً وإيديولوجياً التي تحولت حاضنة "الثورة" شرّعت الأبواب على احتمالات تغيير ديموقراطية في بنية النظام عبر مشاركة شعبية واسعة جداً، وهذا يبيّن حدود البراديغم الشائع في العلوم الاجتماعية وبالأخص العلوم السياسية الذي يرى مركز الفعل والتغيير على المستوى السياسي في أعلى الهرم (السلطة السياسية) بتعدد مسمياتها، ومعها النخب. وإن كان لا يحذف من مدى النظر "الطبقة المتوسطة". وذلك في ثورة اجتماعية سياسية إعلامية تملك بالحقيقة برأينا كتلة مركبة تفاوتت عناصرها لمواجهة ما يتجاوز حدود الاحتمال[78].

في النهاية، لا شك في أن تواؤم الاتصالات عبر الإنترنت مثل الفيسبوك وتويتر وقدرات الهاتف المحمول واستيعابها عبر التليفزيون، أدت دوراً مهماً في تنظيم الثورات في تونس ومصر وحشد التظاهرات الكبيرة في الجزائر والمغرب. حيث كان استخدام الهاتف الخلوي واسع النطاق في ليبيا، لكن إمكانية الوصول إلى الإنترنت والمشاركة في الفيسبوك، كانت صعبة في هذه الدولة.

في المحصلة، أدت التكنولوجيا أدواراً مهمة في الثورات المعاصرة، لا سيما التلغراف خلال الثورة الروسية عام ١٩١٧، وأشرطة الكاسيت السمعية خلال الثورة الايرانية ١٩٧٩، وأجهزة الفاكس خلال التغييرات في أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٩. لذا فإنه من المهم تحديد الفائدة النسبية لهذه التكنولوجيا الجديدة في سياق احتجاجات العالم العربي. ويقود تحليل العديد من البيانات المتوافرة والتحقيقات والدراسات إلى استنتاج مفاده أن الفيسبوك لم يكن له دور أوّلي في مختلف هذه الحركات الاجتماعية بقدر الدور المهم الذي قامت به الرسائل القصيرة واستخدام تويتر على الهواتف المحمولة والاتصالات وجهاً لوجه[79].

---

[78] Faris, David M. PP 109.

[79] Prooking Institution "und extading the ceneration in Waiting in the Middle East" Http// www.brookings.edu/Media/files/rc/articles/2010/06-middle-east-1/outh...ap.swf).

ربما جاءت شرارة ثورة ٢٥ يناير في العالم الافتراضي، حيث أدت الشبكات الاجتماعية دوراً حاسماً في سقوط الرئيس مبارك[80].

تتناول الدعوات إلى الاحتجاج من خلال صفحة الفيسبوك لمجموعة "كلنا خالد سعيد" التي بلغ عدد أعضائها ٤٠٠ ألف، وكانت قد شاركت في تنظيم أنشطة احتجاجية في عام ٢٠١٠. كان لحركة ٦ ابريل، وهي تنظيم رئيسي آخر، ٧٠ ألف عضو. وكان لمجموعة الراحل ٣٠٠ ألف عضو. كما تكاثرت المدونات حول فساد نظام مبارك خلال السنوات القليلة التي سبقت سقوط مبارك[81].

غطت هذه المواقع جهود مختلف هذه الحركات والاحتجاجات التي نظمتها لتحدّي النظام. واستخدم اليوتيوب على نطاق واسع لتوثيق وحشية الشرطة، والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. وكان للقطات فيديو انتهاكات الشرطة ضد المواطنين العاديين من محطات الشرطة، وصور خالد الذي تعرض للتعذيب حتى الموت، بالغة الأثر. ما أثار كراهية الشعب للشرطة ومقت النظام ككل. وعندما قطع النظام الإنترنت في ٢٦ كانون الثاني/يناير، كانت شبكات الإعلام الاجتماعية قد أدت دوراً في الدعوة إلى التظاهر وتعبئة السكان على صفحاتها.

علّق عصام أمين قائلاً "ان ثورة ٢٥ يناير كانت ربما الثورة الوحيدة في تاريخ البشرية التي حُددت بدايتها وأُعلن تاريخها في الإنترنت"[82].

باختصار، دعمت وسائل الإعلام الافتراضية والشبكات الاجتماعية تصاعد السخط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال الاستخدام البارع لشبكة الإنترنت والمدونات واليوتيوب والفيسبوك وتويتر، ونجحت في حشد الآلاف من المحتجين في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

انضم مئات الآلاف من المصريين الغاضبين إلى هؤلاء المتظاهرين على الفور، وعانقوا المنظمين الشباب عفويًّا، وانضموا لدعوتهم إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية والحرية والكرامة.

---

(80) فيليب ن. هوارد ومزمل حسين محمد، "دور وسائل الاعلام الرقمية "مجلة الديمقراطية ٢٢" ٣٥ – ٤٨ ٢٠١١.
أنظر أيضاً سالي بيش، "الشبكات الاجتماعية والعمل السياسي وتراجمه الحقيقية في مصر" لبيك يا مصر، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠".
<Http//www.bikyamasr.com/10218/ Socia – networking – Political – action – and – its – real – impact – in Egypt/).

(81) موقع ""Ikhsanweb تأثير المدونات المصرية في السياسة والمجتمع" ٧ يوليو ٢٠٠٧
http//www. Ikhwan web.com/ article PhP) cd+1221).

(82) محمد الأمين "ظروف وعواقب".

ترافق عمل شبكات التواصل الاجتماعي مع الاستهداف المنهجي للمراسلين الأجانب وبعض محطات التلفزيون مثل إغلاق مكاتب قناة الجزيرة واعتقال مراسليها في القاهرة.

واستهدفت طواقم وسائل إعلام مهنية كانت تحاول أن تنقل الوقائع إلى شبكة العالم.

تقول مي العبدالله في كتابها الاتصال والديمقراطية: "... ويجب أن نضع في الاعتبار قدرات التلفزيون في إحداث التأثير، وظروف المجتمع العربي، من دون إغفال العوامل الوسيطة التي تعني أن الرسالة الاتصالية ليست هي العالم الوحيد والأساسي للتأثير، وأن عملية التأثير في ذاتها تخضع لعوامل أخرى كالانتباه والإدراك والفهم والتذكر الانتقائي..."، أي أن تأثير وسائل الاتصال الفضائي يتحقق بطريقة غير مباشرة، من خلال العوامل الوسيطة، وعلى هذا، حيث تقل فاعلية العوامل الوسيطة، فإن فاعلية وسائل الاتصال تزداد[83].

والعوامل الوسيطة التي ذكرت بحاجة إلى إضافة متغير جديد نعيشه اليوم في عصر الانبثاق الهائل للفضائيات العربية، والتي اقترب عددها إلى أكثر من ألف قناة تلفزيونية فضائية أو ربما أكثر من ذلك[84]، تنمو وتتكاثر مثل نبات الفطر في بيئة التواصل العربي، وتشكّل الهويات المتنوعة التي تحملها كل فضائية والتي توزعت بين الطيف الحكومي – الرسمي، وبين القطاع الخاص – الشعبي، الاتجاهات السياسية العربية من تيارات فكرية وقوى سياسية وتمايزات طبقية وفئوية ومصالح اقتصادية واجتماعية. ويكفي أن نمسك بجهاز السيطرة والتحكم في القنوات (Remote Control) لنجد أن العرب بقضهم وقضيضهم يتناوبون على الظهور على شاشات بمسميات لا عدّ لها، ويكشفون في هذا التنوع ليس عن تمايز غبداعي يعبّر عن عمق المعنى الثقافي والفكري للأمة، بقدر ما يعكس هشاشة في البنية السياسية والاجتماعية، وخلافات تعصف بالكيان العربي وتهدد وجوده بالتمزق والانكفاء.

في الواقع إن صورة الاحتجاجات في الشارع العربي ما كان لنا أن نراها بالصورة التي نقلتها القنوات الفضائية لو كان الحدث عابراً أو منجزاً في إطار زمن معيّن بذاته، بل إن الضوء الكاشف لكل جوانب الحقيقة كان من خلال عشرات بل مئات العدسات التي نقلت ووثقت كل حيّز ممكن

---

[83] مي العبدالله، الاتصال والديمقراطية: الفضائيات والحرب الإعلامية (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٠.

[84] ليس هنالك جهة مرجعية مختصة يمكن أن تقدم إحصائية دقيقة لعدد القنوات الفضائية العربية التي تبثّ من داخل الوطن العربي، ويعود ذلك لأسباب عديدة في مقدمتها تعدد مراكز المدن الاعلامية التي تبث عبرها الفضائيات، والظهور والغياب المتكرر المشاريع بث القنوات الفضائية العربية، الى جانب وجود قنوات مجانية وأخرى عبر الاشتراك ولقاء ثمن مادّي، وتسهم الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) بتقديم كشوفات مستمرة للقنوات الجديدة، إلا أن ذلك لا يغطي جميع مشاريع الانشاء الجديدة للقنوات الفضائية في الوطن العربي.

تسجيله وتوثيقه[86]. كان المتظاهرون يتوافدون على ساحات الحراك الشعبي الوطني، وكان الناس يتجمعون في احتفالاتهم الاحتجاجية، وكانوا يأكلون وينامون ويصبحون على موقفهم، وكانت السلطة أيضاً تصحو كل صباح وهي تواجه تحدي الشارع الرافض لوجودها وتحت رقابة العدسة التي لم تغمض عينها، والناس الذين صمدوا بموقفهم وافترشوا الأرض في تلك الساحات كان رأيهم وموقفهم ينقل إلى المشاهد من دون رتوش أو تدخل تقني، إنها سماء مفتوحة متسعة لكل الاحتمالات، وكان التلفزيون في الواقع ينتج المعنى النضالي للشعب ويطور مضمونه بالصمود في كل دقيقة من بثه، وهو ليس بحاجة إلى مقدمة تعريفية أو إلى رتوش تجميلي للواقع، بل أضحى التلفزيون الفضائي الحارس الأمين على الواقع والقضية معاً.

وعلى الرغم من كل ما قدمته الفضائيات العربية من جهد ميداني يتسم بالحرفية في تغطية الأحداث، وعلى الرغم من كل التضحيات الكبيرة من الإعلاميين الذين سقطوا في ساحات الحراك الشعبي من أجل تأدية واجبهم المهني[53]، فإننا لا نستطيع أن نقول إنهم تطوعوا لاستخدام كاميراتهم المدمجة مع أجهزة الهاتف الخلوي (الموبايل) بتسجيل الزوايا التي لا تقع عليها عين الكاميرا المحترفة، وأضحى لدينا جمهور متلفز حرفيًّا ومهنيًّا يندمج مع عمل الفضائيات، واستخدم ذلك العمل بشكل واسع في الثورة الليبية بمرافقة تحرك كتائب الثورة في زحفها لإسقاط النظام، كما شاهدناه أيضاً في اليمن ومصر وسوريا وفي المناطق التي يحظر النظام الوصول إليها ويمنع الفرق التليفزيونية من تسجيل الأحداث ونشرها. ولعل الخلاصة الأولية هي ما عبر عنها مارك زوكيربيرج حول أحداث تونس ومصر وهو مؤسس موقع فيس بوك للتواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت حيث يقول: "إن فيسبوك ليس ضروريًّا ولا كافياً وحده لقيام ثورة". وأشار زوكيربيرج إلى أنه "من قبيل التفاخر أن تدّعي شركة تكنولوجيا معلومات أنه كان لها دور في حركات الاحتجاجات التي اندلعت في الدول العربية وخاصة في مصر وتونس"[87] .

---

[86] تعتمد القنوات التليفزيونية الفضائية على نمطين من المتطوعين في مساندة أنشطتها في تغطية الأحداث، النمط الأول هو اعتماد مراسلين متطوعين، يبادرون الى التحرك وتغطية الأحداث حيث لا تستطيع القناة التليفزيونة ولأسباب الكلفة المادية أو سعة المساحة الجغرافية من احضار فرق تلفزيونية للنقل المباشر أو التوثيق لحساب القناة، والنمط الثاني هو المتطوعون المبادرون الى استخدام أنظمة كاميراتهم الشخصية لتسجيل الحدث وتوثيقه – كل أجهزة الهاتف الخلوي في الوقت الحاضر مجهزة بكاميرات عالية الجودة ومتطورة تقنياً – وإرساله بواسطة الانترنت الى القناة التليفزيونية، وتنشر أغلب القنوات التليفزيونية دعوات على الشريط الإخباري أسفل الشاشة الى المواطنين لإرسال ما يصوّرونه الى بريد القناة الإلكتروني مباشرة، وكثيراً ما نشاهد على الشاشة أحداثاً مصورة من ذلك القبيل وأغلبها يخلو من الحرفية والجودة الى حد ما.

[53] تنشر منظمة مراسلون بلا حدود (Reporters without Borders) تقارير دورية، فصلية وسنوية، عن الضحايا من الاعلاميين العاملين في دول العالم كافة وفي المناطق التي تشهد عمليات العنف والحروب والكوارث، وقد سُجلت الدول العربية من أكثر المناطق خطورة في العالم بالنسبة الى أداء الاعلاميين واجباتهم.

[87] http//www.faceboox.com/r. php r=102

وقلّل زوكيربيرج في كلمة له في ختام منتدى مجموعة الـ٨ حول الإنترنت الذي رفع نتائج أعماله إلى قادة دول مجموعة الثماني الصناعية الكبرى، في مدينة دوفيل شمال غرب فرنسا، من أهمية الدور الذي لعبته شبكة الفيسبوك في حركات التغيير الديمقراطي في البلدان العربية وخاصة مصر وتونس.

واعتبر أن من قام بالثورة هم الشعوب التي أخذت مصيرها بيدها، وربما يكون فيسبوك قد أعد وأتاح توفير أداة من أدوات تجميع الناس. لكنه لعب دوراً أقل بكثير مما يشار إليه في اندلاع الثورات.

## ٥ – دور التليفزيون

اكتسب التليفزيون سلطة شديدة الاتساع في قلب الأنظمة الديمقراطية. ولا يمكن لأية ديمقراطية أن تحيا إذا ما لم نضع حداً لهذه القوة المطلقة. ومن المؤكد أنه يتم سوء استغلال هذه السلطة اليوم، حدث ذلك في يوغوسلافيا، إلا أن هذا الاستغلال يمكن أن يحدث في أي مكان. الاستعمال الذي تم في روسيا للتليفزيون هو أيضاً سوء استغلال. لم يوجد التليفزيون في ظل حكم هتلر، لكن كانت الدعاية الخاصة به منظمة على وتيرة وبقدرة تقريباً مكافئة. هتلر جديد مع تليفزيون سيحوز على سلطة دون حدود.

لا يمكن إيجاد ديمقراطية إذا ما لم يخضع التليفزيون لمراقبة ما، أو لكي نتحدث أكثر تحديداً فإن الديمقراطية لا يمكن أن تعيش طويلاً ما دامت سلطة التليفزيون لم تحجم كلية. بالفعل فأعداء الديمقراطية أنفسهم حتى الآن ليس لديهم إلا وعي بسيط بهذه السلطة عندما سيفهمون ما الذي يمكن فعله بالتليفزيون، فإنهم سيستخدمونه في كل الحالات، بما فيها المواقف الأكثر خطورة. لكن آنئذٍ سيكون الوقت متأخراً[88].

وعلى الطريق الذي يقود المجتمع المفتوح نحو عالم أفضل، يمثل التليفزيون عقبة كأداء، إذ إن وجوده ليس فقط نتيجة للتقدم التقني ولكنه أيضاً نتيجة للحرية. "نحن في حاجة للحرية"، هكذا كتب بوبر وهو يفكر في تعارضات الديمقراطية، "لمنع الدولة من إساءة استعمال سلطتها، ونحن في حاجة للدولة لكي نمنع أن تؤدي الحرية إلى انحرافات". ويضيف: "إنه لمن الواضح أنها مسألة لا يمكن أبداً أن تحل عن طريق قوانين ليست مجردة ولا نظرية. ينبغي وجود محكمة دستورية

(88) cf. La leçaon de ce siècle 1 نشره المجلس الأعلى للثقافة بترجمة الزواوي بغورة ولاخضر مذبوح (المترجم) ص ١١٢.

وخاصة، ونية حسنة. "على كل الأحوال، استمرارنا في حب الحرية لا ينبغي أن يقودنا إلى إهمال المشكلات المرتبطة بالاستخدام السيئ للحرية".

وعلى منوال كانط، ينبغي علينا اعتبار أن "التقليص الذي لا يمكن تفاديه للحرية" مثله مثل "النتيجة الضرورية للتعايش الإنساني[89]".

إن التليفزيون يُقطّر عنفاً في قلب المجتمع: ذلك هو الإتهام الأول والرئيسي الذي يسوقه الفيلسوف بوبر ضد التليفزيون، مقارناً إياه حتى بالحرب. فكلاهما (التليفزيون والحرب) وبطرق مختلفة، يتسببان في أزمات كارثية في السياق الطبيعي للحياة الاجتماعية. إلا أن هذا الاتهام ليس الأوحد الذي يطلق ضد التليفزيون، وعصرنا لم يُقدّر بعد تماماً أهمية التليفزيون وتأثيراته على المجتمع، ويومئ بوبر بهدوء وصبر إلى خسارة أخرى ضخمة أنتجها هذا الجهاز الإلكتروني. فباعتباره جديداً نسبياً، ونظراً لجمود المؤسسات السياسية غير القادرة على التصرف بسرعة، أصبح التليفزيون سلطة غير منضبطة، وكل سلطة غير منضبطة تتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

لم تعد فقط مسألة عنف، ولكن أيضاً عدم توازن في الحياة السياسية، وفساد الخطاب العام، ومشكلة إدراك الاختلاف بين الحقيقة والخيال، والتي تتسع أكثر فأكثر. ويكفي هذا بشكل كبير للشعور بضرورة أن تكون لدينا معلومات حول تأثيرات علبة الصور (التليفزيون)؛ إن تعليماً ما، ينبغي أن يكون نافعاً وإجبارياً للجميع ولهؤلاء الذين لديهم مسؤولية مباشرة في مواجهة التليفزيون.

لعل ارتباط مشكلة الأخلاق بثورة الاتصالات هنا، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الجانب التطبيقي من فلسفة الأخلاق. ففي ظل التغيرات التي تحدثنا عنها، زاد الاعتماد بشكل كبير على وسائل الإعلام (الميديا) التي أضحت تشكل توجيهاً لا يُستهان به في أوساط الرأي العام، ما جعل من تلك الأجهزة سلطة كبرى فوق سلطات المجتمع المعروفة، بل وخطراً حقيقياً على مبدأ الديمقراطية الذي ظل المبدأ الحاكم حتى الآن في المجتمعات المعاصرة؛ إذ كيف يمكن أن يكون للديمقراطية جدوى في ظل هذا السيل الكاسح من المواد الإعلامية التي تدخلت في صميم اعادة صياغة حياة الإنسان المعاصر، بل وهيمنت على سلوكه وتصرفه – وأخطر من ذلك – بشكل أعاد صياغة خيالات الإنسان وأحلامه وطموحاته.

فامتلاء المساحة العامة L'espace public بكثافة غير معهودة في عملية واسعة لتبادل الدلالات يؤثر بشكل كبير، بل يخترق المجالات الخاصة بالأفراد، ما يدفع إلى تساؤلات أخلاقية

[89] في المقابلة المنشورة في L'unita في ٢٥ يناير ١٩٩٤.

مشروعة عن المسؤولية الأخلاقية، واحترام أفراد المجتمع ومسؤولية تلك الأجهزة تجاه الانحرافات التي تحدث أو تتكرر داخل محيط اختصاصها.

وكما أشار مكلوهان (Mcluhan) إلى أن الميديا ستعمل على أن تزداد علاقتنا بالعالم زيادة هائلة، وبأن الأرض ستصبح من جراء ذلك "قرية كونية"، إلا أن الميديا على العكس من ذلك لم تحاول أن توسع من قدر معلوماتنا أو من قدرتنا على الاتصال، بل أثرت تأثيراً سلبياً على علاقتنا نفسها بالعالم. وأصبح الإنسان تائهاً اليوم في ما بين الحقيقة والخطأ، والعدل والظلم، والجمال والقبح؛ لأن مركز حساسيته التي كان يمتلكها قد تعطلت بفعل هذه الماكينة الإعلامية المشوشة؛ حيث تمارس ضغطاً صورياً على الرسائل الموجهة مؤثرة على محتواها، فتدفع بالمتفرج إلى ناحية انفعال معين أو تثبط من عزيمته على التأمل والتفكير كما يرى نيل بوستمان (Neil Postman)، فارضة إيقاعاً لتتابع المعلومات والصور لا نستطيع معه أن نقوم بتحليلات عميقة، كما أوضح لنا ريجيس دوبريه (Rigis Debray)، وغير ذلك من الانتقادات التي أدت إلى التساؤل اليوم حول ميلاد ما يسمى "بمجتمع الاتصال" حسب ما يطرحه إيريك نيفيه (Eric Neveu). ولما كان التليفزيون هو إحدى وسائل الميديا الأكثر تأثيراً، فقد أضحى يشكل اليوم ظاهرة لا يمكن تجاهلها.

تكمن خطورة هذا الجهاز في أنه أصبح الأكثر انتشاراً في أوساط المجتمع بطبقاته وطوائفه المختلفة؛ إذ لم يعد حكراً على طبقة بعينها كما كان وقت ظهوره، كما أنه أصبح شديد الهيمنة على المجتمع بجمعه بين السمعي والمرئي، وبتقديمه صوراً للأحداث بشكل متدفق وسريع. "فالسرعة التي تبث بها الصور الفظيعة بشكل مكثف تشجع على الإثارة، والانفعال وغياب المسافة التي نضعها بيننا وبين الحدث. فالأحداث إلى حد ما لا تصل إلى الوجود إلا بقوة الصورة[90].

ويعمل هذا التدفق السريع للصورة على التشويش على إمكانية الفهم أو التحليل العميق لما يحدث، أو حتى تكوين وجهة نظر خاصة إزاء الأحداث الجارية، أو حتى مجرد إعمال العقل تبعاً لقواعد نظرية استرشادية فيما يُقدم إلينا من صور محملة بعديد من الرسائل والشفرات بل والدلالات التي نقف أمامها عاجزين بفعل هذه السيول الكاسحة من الرموز والشفرات. ويرى دومينيك وولتون Dominique wolton أن التليفزيون أصبح هو مكون الأنثروبولوجيا اليوم، والصورة اليومية التي أضحت جزءاً من عصرنا تملؤها غالباً المعلومات المغلوطة[91]. وهو الشيء الذي أثار جي ديبور

(90) Information et d'entologie in Le Monde 12 fev. 1993.

(91) Wolton in sciences Hummaines No special autoue de Pierre Boudieu 2002.

(Gyu Debord) منذ أواسط الستينيات حينما تحدث عن فيضان الصور الذي يقدم لنا كل شيء، ويوجهها لنا تبعاً لرغباته، ما دفعه لوصف هذه الحالة "بمجتمع المشهد"[92].

كما حلل ريجيس دوبريه (Regis Debray) في كتابه "السلطة الثقافية في فرنسا" Le pouvoir intellectual en France" في سنة ١٩٧٩ تأثيرات الدور الإعلامي على الدور التحريري والجامعة، وكذلك أنطوان غرابوان (A. Garapon) الذي ضاعف التحذيرات منذ عدة سنوات حول خطر نزع العدالة عن الميديا، وعديد من الندوات سمحت للصحافيين والنقاد من كل حدب وصوب بأن يحللوا التداخلات المختلفة لوسائل الإعلام في هذه الحقول المختلفة[93].

ان أي تحليل للتليفزيون لكي ينجح ويكون مجدداً ينبغي أن يعمل متضافراً على الأقل مع مقاربة سيميولوجية، وبراغماتية، ومنهجية كما يقول دانيل بونو (D. Bougnoux)[94].

فالسيميولوجيا ستهتم – على سبيل المثال – بعلاقات الصورة والنص، وبالنسبة للصور مثلما هو الحال للأصوات في وظيفتيهما الإرشادية، حيث ينتج عن هذا بعض من آثار الواقع الأكثر حيوية (وهو ما كان يسميه بارت/"Punctum Barteds"/(النقطة الفاصلة)[95]. ويؤكد بونو أن البرغماتية ستهاجم تعدد الأصوات الناطقة برسائل متلفزة: تلك التي تتحدث من خلال الشاشة الصغيرة، عن النص، والصورة، والمذيع، والتحرير، والأستديو، والقناة... إنها لن تستطيع اليوم، كما يؤكد بونو، وضع حجر على أسرار الاستقبال؛ لأن كل مشاهد ليس بالضرورة مغترباً aliéné بقمع البرامج، إنه ينقي ويوائم هذه البرامج تبعاً لحدود ومعايير "عالمه الخاص[96]".

ما يهمنا في حالة الحراك العربي الإشارة إلى أن هذه التأثيرات التي لا يزال يمارسها التليفزيون ليست جديدة، لا سيما على السياسات الخارجية للدول. لكن مقدرة التليفزيون زادت ارتباطاً بالإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي، وقلّصت من قدرات الدول على التحكم بنوعية المعلومات التي تنساب عبر الحدود واحتكارها للمعلومات الخارجية.

كما أن التطورات التكنولوجية الحديثة أدت إلى اختصار الفترة الواقعة بين وقوع الحدث وظهوره على شاشات التليفزيون، وكذلك قدرة التليفزيون على نقد المعلومات والصور بكفاءة تفوق قدرة قنوات الديبلوماسية وأجهزة الاستخبارات على تلك المعلومات.

---

(92) Ibid. Wolton

(93) Régis DEBRAY "Le pouvoir intellectuel en France" 1979.

(94) Bougnoux. Face au Progrés oudiavisuel in mag. Litteraire N0 369.

(95) Ibid, Bougnous PP 55.

(96) Ibid PP. 55. 56.

وبهذا الصدد بات معروفاً ،وفقاً لدراسات عدة، كيف أن الحكومة الأميركية اعتمدت على التغطية الاخبارية التلفزيونية في متابعة التمرد على الحكومة الروسية في موسكو، وكذلك دور التغطية الاخبارية التلفزيونية في التحرك الأميركي الأوروبي تجاه أزمة ألبان كوسوفو. وكثيرة هي الدراسات التي تشير إلى تحدي بعض الأساليب التي تؤثر فيها التغطية الإعلامية وبخاصة التلفزيونية على السياسات الخارجية للدول[97].

إن الهياكل التنظيمية وتكنولوجيا جمع الأخبار ذات طبيعة عابرة للحدود، ما يجعلها جزءاً من عملية صنع القرار. وستدل الدراسات على ممارسات إسرائيل، في منع وصول المراسلين إلى مناطق الاضطرابات، على أنها محاولة لطمس الواقع من وعي العالم وإدراكه.

أصبحت التغطية التليفزيونية شريكاً في المفاوضات حتى السرية منها، ومن ثمَّ أصبح المفاوضون على وعي كامل بالوجود الضمني للرأي العام حول هذه المفاوضات.

وعلى الرغم من أن هذا الوجود يمكن أن يكون حاجزاً ضد الفساد والأعمال غير القانونية، غير أنه يمكن أن يكون وجوداً ضارًّا بالمفاوضات حيث ينبغي الحفاظ على درجة عالية من السرية فيها.

ومن ثم فإن إعادة الصورة تؤدي دوراً مهماً في الكيفية التي يمكن بها تغطية الأحداث. وقد وجدت صور المعاناة الإنسانية في أزمة كوسوفو والجماعة الافريقية طريقها إلى تحريك المجتمع الدولي الذي لم يستطع مواجهة الرأي العام الذي وجد هذه المعاناة على مائدة العشاء كل مساء.

أصبحت قنوات التليفزيون وسيلة الاتصال بين ساسة ودول لا تتوافر فيها قنوات اتصال حتى ديبلوماسية. وأصبحت التصريحات التلفزيونية مجالاً للحوار بين القادة والسياسيين عبر الدول المختلفة.

وقد رأينا قنوات التغطية التليفزيونية المتتبعة للأحداث العربية كيف كان لها تأثير في أولويات السياسات الخارجية بسبب ضغوط الشارع والرأي العام.

يكتب جون. ب. إلى ترمان (Jan B. Alterman) في The washington Quarterly:

(97) Larson 1998, Blumler 1993, Blumer 1992.

لعلّ وسائط التواصل الاجتماعي مثل: فيسبوك وتويتر، ذهبت أبعد كثيراً من المشاركة في التحولات الاجتماعية التي انطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لتصبح في نهاية المطاف محركات للتغيير السياسي الذي أنهى عقوداً من الاستبداد العربي. ومع ذلك ينبغي القول إن المحرك الرئيسي في هذه العملية، لم يكن هذه الوسائط (الإلكترونية) إذا جاز التعبير، بقدر ما تمثل في إعلام ينتمي إلى ثقافة القرن العشرين. والمقصود بذلك، شاشات التلفزة. بدت هذه الأخيرة العامل الأساس الذي أسفر عن التطورات المستجدة. من أجل ذلك، أدت التلفزة الدور الحاسم في توسع التظاهرات التي ضمت أحياناً ملايين الأشخاص.

صحيح أن التليفزيون لم يعد يشكل بالنسبة إلى المشاهد في الغرب مدعاة للإثارة والاهتمام. ومع ذلك فهو ينطوي على حضور طاغٍ وانتشار واسع، علماً أن المحللين في الغرب قلّلوا من هذه الميزة. يضاف إلى ذلك، في هذا السياق، أن وسائط التواصل الاجتماعي، جعلت الجمهور المشارك في الاحتجاجات، ينتقل من موقع المراقبة والمشاهدة إلى موقع الفعل. لم يعد هؤلاء أتباعاً أو مناصرين فقط، بل أصبحوا زعماء، في هذا الإطار، يستحوذون على هامش واسع للمشاركة من موقع القيادة، أي الفعل وليس الانفعال الاعتباطي.

في تونس، على سبيل المثال، ليس واضحاً بعد، الدور الحقيقي الذي مارسته الإنترنت في الاحتجاجات التي عمّت البلاد. كانت حكومة زين العابدين بن علي تقبض على زمام الأمور في ما يتعلق بالإنترنت: سيطرة كاملة على المواقع الالكترونية، تغييب الكثير منها، معاقبة من يتجاوز الحدود في هذا المجال. يشار إلى أن التظاهرات انطلقت في منطقة لا تشهد وجوداً واسعاً للإنترنت، هي سيدي بوزيد، تبعد عن العاصمة قرابة المئتي ميل. وفي الوقت الذي يثمن بعضهم دور الفيسبوك، مثلاً، في توسع رقعة التظاهرات، ثمة آخرون يتحدثون عن نقابات العمال التي ضخت أعضاء كثراً في الشوارع منذ الأيام الأولى للتظاهرات. والواقع أن هناك أدلة قليلة وضعيفة على حجم الاعتماد على الإنترنت في تلك اللحظات الحاسمة. كانت أجهزة التلفزة الوسيط الفاعل في تحريك الشارع. كان عشرات الملايين من المشاهدين العرب يرقبون، من على الشاشات، التطورات في تونس، تحديداً في مصر. وبعد ذلك عمد الناشطون، في مصر وسواها، إلى استخدام مختلف الوسائط الإلكترونية للتواصل في ما بينهم تهيئة للشارع المتحفز. بدا التليفزيون هو المحرّض الأول، ومن ثمَّ الإنترنت. تنبغي الإشارة إلى نسبة البطالة في مصر التي كانت بلغت، لدى اندلاع التظاهرات فيها ٢٥ بالمئة على الأقل.

كان الناشط المصري، وائل غنيم، من الأوائل الذين استخدموا الإنترنت على نحو تحريضي، الهدف منه محاولة جمع الناشطين والمواطنين، بشكل عام، في الشارع ليكون للتظاهرات معنى محدد.

ولكن تليفزيون "الجزيرة" ومن ثمَّ "العربية"، تلقف هذه التجمعات، ثم وظفها على نطاق واسع في سبيل توفير مد أقصى لفاعلية الصورة على الشاشة الصغيرة. بدليل أن ٧٠% من المصريين يمتلكون في منازلهم سهولة التقاط قناة الجزيرة من خلال أجهزة الساتلايت. يضاف إلى ذلك أن ٩٥% من المصريين لديهم أجهزة تلفزة في منازلهم. وما زاد في وتيرة أهمية التلفزيون، أن عدداً كبيراً من الناشطين استخدموا هواتفهم الخلوية لتصوير أفلام الفيديو ومن ثم إرسالها إلى الجزيرة ومحطات أخرى، وهذا لم يكن متوافراً بالسهولة عينها على مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت. اللافت في هذا السياق، أنه نظراً إلى افتقاد الشارع المصري، في البدء، إلى خطاب سياسي متماسك ومحدد، فقد أدت الشاشة الصغيرة هذه المهمة. من طبيعة أفلام الفيديو التي يبثها التليفزيون أن تعرض التفاصيل كاملة. الفيلم يتحدث عن نفسه بنفسه، من دون الحاجة إلى تعليق سياسي مرافق. وقد لا يحتاج إلى خطاب سياسي متزامن.

الصورة المتفجرة أصبحت هي الحدث السياسي، والتعليق السياسي والخطاب السياسي. وهذا أيضاً لم يكن ممكناً توظيفه في مجال مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت.[98]

هذا قد لا يتناقض مع هذا الاستشراف المتواضع لوضع بات واضحاً وجليًّا للجميع، فبعدما شهدته الشعوب العربية خلال سنوات ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤، وبالنظر إلى الحالة الاجتماعية التي آلت إليها المجتمعات العربية، والتي فصّلناها آنفاً، يمكننا القول إنه وفي المستقبل القريب لن تنجو أية حكومة من حتمية التغيير أمام هذه الشاشة المتفجرة بالصور، لأن "الدول التي لم تتغير لن تدوم إلى الأبد، حيث انها ستتهاوى بنفس السرعة التي سقط بها نظام مبارك. فالمخرج السليم لهذه الدول، هو الشروع في عملية تدريجية لإصلاحات تطورية قادرة على إنتاج حكومات ديمقراطية، حتى وإن احتفظت ببعض عناصر النظام الحالي[99].

---

(98) Jan B. Alterman "the Revolution will BC Tweeted" Centre for stragegic and International Studies, the Washington Quarterly Full 2012 P. 103 – 116.

(99) Kenneth M. Polaack, 2011, ibid, P. 8.

# خلاصة أولية

لكن هذا التليفزيون يمثل الذاكرة المكسورة، ثقافة استهلاكية للصورة، والأشياء الجديدة تصير أشياء قديمة، وتحل محلها الأشياء الأخرى، ويمثل ثقافة لا عمر لها ولا جذور ولا أي نقطة من نقاط الذاكرة. والتليفزيون هو أفضل وسيلة للتسويق لمثل هذه الثقافة الاستهلاكية للأفكار.

التليفزيون يحمي الصورة التي تظهر لأجل إمحائها لحظوياً[100] وكل صورة تمحو الصورة السابقة ولا تبقي عليها، ولا تبقى إلا الصورة التالية، والأحداث الإنسانية تصبح أشياء للاستخدام مثلها مثل الأشياء، تموت في اللحظة نفسها حيث يجري استخدامها.

فالميديا قد تساعد وقد لا تساعد، كما المدارس قد لا تساعد، وأقل شيء مما يجري الكلام عنه هو فهم الواقع وإعادة بناء الذاكرة الاجتماعية.

ثقافة التليفزيون هي ثقافة الاستهلاك. تعودنا الاعتقاد أن الأشياء تصل لأنها يجب أن تصل. ولكن نحن غير قادرين على معرفة جذور الأزمات كلياً. الزمن الحاضر يعكس المستقبل، ولكن في تكرار. غداً هو يوم آخر في التنظيم غير المتساوي للعالم[101]، العالم الذي يحتقر الوضع الإنساني ويبدو انه ينتمي إلى نظام أبدي من اللاعدالة، اللاعدالة كقدر يجب علينا أن نتقبله.

العالم وهو يتفرج على "التراجيديا العربية" في حالتنا التطبيقية هذه لا يقبل حلولاً أخرى لإيقاف الجريمة، والعقاب يفرض ذاكرة وحشة النسيان.

الذاكرة المكسورة تعودنا الاعتقاد أن الثروة ليست مسؤولة عن الفقر، وتقول إن الصراع في العلاقات الدولية ليس صراعاً على المصالح المادية والثروات، مثل القول على مدى قرون أن أصحاب المليارات لم يعرفوا السعادة. ومثيرٌ القول إن الثروات عند البعض ليست مسؤولة عن الفقر والثقافة عن الحدث الذي يقع. يجب أن نعتبر اننا في عصر كثافة المعلومات، وهذه الكثافة

(100) Eduardo Galeano “Les braises de la mémoire” Manière de voir Les questions qui fâchent 26 Sept 2014 (pp2).
(101) OP.Cit Iduardo Galeano - Manie Galeano Manière de voir, Sept 2014.

ذاتها قد تؤدي بنا إلى فوضى الافكار وإلى نوع من الاستقالة والاعتزال في الشأن السياسي والاجتماعي.

في العام ١٨٨٨ وفي ريو دي جانيرو، أحرق الامبراطور بييرو الثاني وثائق قديمة عن الاستعباد في البرازيل. ثلاثة قرون ونصف من التاريخ المكتوب عن العبودية ضد السود تحولت إلى رماد.

في العام ١٩٨٣ في الأرجنتين أحرق الجنرال رينالدو بينفون (Reynaldo Biynvone) وثائق عن الحرب القذرة. رمى ثماني سنوات من التاريخ المكتوب عن الأعمال الشائنة، وأربعين سنة من الأعمال العسكرية الشائنة في معتقل غواتيمالا.

هل النسيان هو جائزة السلام، وإذا كان التاريخ يتكرر بالعودة إلى العنف، هل يصبح النسيان هو جائزة السلام، ولكي تكون الذاكرة حية، لن تكون على الشاشة، ولن تتأمل في التاريخ، بل هي التي تصنعه في الشوارع والميادين، على شاكلة اللحظة الثورية في الحراك العربي الحديث، التي لم تولد لتخدم الظلمة. وذاكرة الصورة الحية لا تريد أن تكون حرس الأحداث المستمرة، حرس الوصول، بل مرفأ الانطلاق[102].

وكما يشير ايمانويل تود في حديثه إلى مجلة "دير شبيغل" الألمانية "لا أحد يعرف كيف ستتطور الحركات الليبرالية في الحراك العربي، الثورات تنتهي إلى شيء مختلف عما يزعمه أنصارها من البداية. والديمقراطيات هي نظم هشة تتطلب جذوراً تاريخية عميقة. انقضى قرن كامل في الثورة الفرنسية من العام ١٧٨٩ ونشوء الشكل الديمقراطي للحكم في فرنسا، الذي تمثل بـ"الجمهورية الثالثة" والذي قام بعد هزيمة فرنسا بعد حربها ضد الألمان في العام ١٨٧١، وفي الفترة الفاصلة، كانت هناك حقبة نابوليون، و"الردّة الملكية"، والامبراطورية الثانية في عهد نابليون الثالث، الذي أطلق عليه فكتور هوغو لقب "الصغير" ازدراء".[103]

ولا ننسى ملاحظة البروفسور فايري دي الميدا في محاضراته في المركز الثقافي الفرنسي في بيروت، موضحاً أن الانقلاب الحقيقي الذي أحدثته التكنولوجيات في الأحداث السياسة والثغرات السياسية والاجتماعية داخل البلدان التي اعتادت على الرقابة الصارمة على وسائل

(102) Eduardo Galeano "Les braises de la mémoire" Manière de voir 6 Sept 2014 (pp22). -
(103) Emmanuel Tadd. www. Face irag. Com/ineass, php or www.metronsparen.com/spip.php,php.

الإعلام، تحول إلى مفعول مضاد للغاية التي أوجدته. ذلك أن الفراغ وحده هو الذي ساعد الإعلام الخارجي في إحداث التأثير الخارجي وفرض الهيمنة على مستوى دول المنطقة".

هذه الهيمنة يمكن ملاحظتها على مستوى الدول المتخلفة والأقل انفتاحاً على الفضاء المعلوماتي والديمقراطي، وحرية التعبير والاستخدام العلمي والمبرمج لوسائل الإعلام الحديثة.[104]

(104) comference de l'historien Fabric d'Almeida au CCF, Beyrouth, 2009 – 2008. Or www.huffington post.fr/ Fabrice de almeida/le barquenem.

**الفصل الثاني:**

# حالة تطبيقية ثانية: الإعلام في المجالين الواقعي والافتراضي: الإعلام في الحرب

## ١ – مدخل تمهيدي: دور الميديا في الأزمات الدولية

كتب المفكّر الفرنسي جان بودريار بعد انتهاء حرب الخليج الثانية مقالة حملت عنوان "حرب الخليج لم تقع" أكّد فيها أن هذه الحرب لم تقع، بل شاهد الناس منها نسخة تلفزيونية مصوّرة[1].

وكان يقصد بذلك، بحسب عالم الاجتماع غيدنز (Giddens)، أن هذه الحرب بين الرئيس بوش (الأب) والرئيس صدام حسين، لم "تكن مثل الحروب الأخرى في التاريخ. لقد كانت حرباً تدور على النحو الذي صوّرتها به وسائل الاتصال الجماهيري الحديثة. لقد كانت، ببساطة، مشهداً استعراضياً تلفازياً. وكان زعيما القوّتين المتناحرتين آنذاك، ومعهما عشرات الملايين من المشاهدين، يتعرّفون من خلال "عالم الواقع المفرط" (Hyper Reality) الذي يعرض لهم على ما يحدث في الواقع الحقيقي الفعلي"[2].

والفكرة هنا أن وسائل الإعلام، وهي تنتقل بنا من مشهد حرب إلى آخر، تحدّد نمط استهلاكنا لأخبار الحرب، وتساهم في تشكيل رؤيتنا ومعرفتنا عن هذه الحرب أو تلك الأزمة، وهندسة انطباعاتنا وأحكامنا على ملابساتها وأطرافها، طبقاً للإطار الإعلامي الذي أريد لها أن تندرج ضمنه وتروّج من خلاله.

وإذا كانت مهمّة وسائل الإعلام هي بناء المعنى وتأطير رؤيتنا للعالم، فإنّ عمليات التأطير وبناء المعنى تنشط عند تغطية الأزمات والحروب، ويزداد تأثيرها في المتلقّي. ففي فترة

---

[1] كتب بودريار ثلاث مقالات قبل حرب الخليج الثانية وأثناءها وبعدها، نشرت تباعاً في جريدة هل ليبراسيون الفرنسية. كانت عناوين تلك المقالات على التوالي: "حرب الخليج لن تقع" و"هل حرب الخليج تجري الآن فعلاً"، و"حرب الخليج لم تقع". وقد جُمِعَت هذه المقالات بعد وقت قصير في كتاب يحمل عنوان المقالة الثالثة حرب الخليج لم تقع.

[2] أنطوني غدنز، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصباغ علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥ )، ص ٥١٣.

الأزمة يزداد الطلب على المعلومة الإعلامية بغية استكشاف مجريات الأزمة وواقعها، وترقّب النتائج أو حالة الاستقرار، ويكون المتلقّي أكثر استعداداً للتأثّر وقابلية للاختراق.

ويكتسب الخطاب الإعلامي أهمّيته خلال الأزمة من منطلق كونه لا يكتفي بتصوير الواقع ونقله، بل يسعى (أكثر من أيّ زمن آخر) إلى تهيئة الأرضية المعرفية والسياقية المناسبة للمتلقّي لحمله على تبنّي مقاربة "توافقية" ما حول الأزمة.

وبدأت بحوث الإعلام تتّجه شيئاً فشيئاً نحو القطع مع مقولة "الإعلام مرآة المواقع"، وتؤسس لأطروحة نقيضة تعتبر الإعلام جهاز ترميز معرفياً يقوم بمعالجة الواقع ويعيد إنتاجه.

لم يعُد من الممكن، إذاً، فهم الرسالة الإعلامية على أنّها مجرّد نقل للواقع أو محاكاة له، بل مقاربتها بوصفها تمثيلاً للواقع وإعادة بناء له.

وهكذا، فإنّ المضامين الإعلامية هي تشكيل رمزي لأحداث العالم.

وفي هذا الإطار، تُقدّم لنا الأحداث والعمليات والأشياء والناس دائماً عبر وسيط من الدلالة. ولا ريب في أن الدلالة ليست طبيعية، بل إنّها وظيفة بنية اجتماعية واقتصادية ومؤسّسية[3].

وفي هذا السياق، يعتقد برنارد لاميزيت أن "وسائل الإعلام تقوم بإظهار الأحداث داخل محيط لغوي، وتمنحها، بالتالي، معنى. فهي تصوّر الأحداث عبر إعطاء نظام دلإلى لعملية سيرها، ولفاعليها ورهاناتها وملابساتها[4].

وانطلاقاً من إقراره بأنّ وسائل الإعلام لا تعكس الواقع بقدر ما تقدّم تمثّلاً لهذا الواقع يعيد بناء الأحداث، يرى إليزيو فيرون (Eliséo Véron) أن مهمّة الصحافي هي إنتاج تمفصل للجانب الرمزي للحدث من جانبه الواقعي (..) بهدف بناء تمثّلات رمزية عن الحدث موجّهة لتكون موضوع اتصال وبثّ في الفضاء العمومي[5].

وفي الاتّجاه نفسه، يرى بول فاتزلافيك[6] أن مهمّة وسائل الإعلام هي إنتاج واقع الواقع أي (la réalité de La Réalité) الخروج من إطار الحقائق الفردية إلى مستوى الحقيقة الجماعية، التي تخلقها المعالجة الإعلامية للأحداث.

---

(3) روجي فولر وسائل الإعلام وإعادة إنتاج السلطة ترجمة محمّد خطابي، علامات، العدد ٢٤ ([ شتاء ٢٠١١ ص ٧٥ ٨٨ .<http://saidbengrad.free.fr/al/n%2024/7-24. pdf>

(4) Bernard Lamizet, Sémiotique de l’événement: Une sémiotique de l’espace et du temps (Paris: Lavoisier, Hermès Science Publication, 2006), p. 95.

(5) Eliséo Veron, Construire l’événement: Les Médias et l’accident de Three Mile Island (Paris: Minuit, 1981).

(6) Paul Watzlawick, La Réalité de la réalité: Confusion, désinformation, communication, Points.

وهكذا، فالأجندة الإعلامية هي وسيلة لممارسة السلطة، وفرض إدراك جماعي للواقع يخدم مصلحة الأقوياء. ووسائل الإعلام يمكن أن تكون، بالتالي، أدوات لـ"الهيمنة الإيديولوجية" كما عبّر عن ذلك "ستيوارت هال" (وهو من روّاد النظرية الثقافية النقدية). فوظيفة وسائل الإعلام عند "هال" هي دعم هيمنة من هم في مراكز القوّة، وفرض التوافق حول التمثلات الاجتماعية من خلال إعادة تشكيل المعرفة (Reconnaissance)[7].

بالواقع حضور وسائل الإعلام في النزاعات المسلحة ليس جديداً، الفكرة حول مجريات العمليات العسكرية هي واحدة من بصمات الصحافة الكبيرة ومن مهام الصحافة الكشفية في القرن التاسع عشر. هذه الرسالة أدت إلى ولادة بعض الأشخاص "صحافيي الحرب".

عرف القرن العشرون أقلام صحافيين كبار أو أصحاب الريشة وتحولوا أشخاص أسطوريين في تقاريرهم عن الحرب العالمية الثانية وحققوا نجاحات مهمة.

كل سنة هناك جائزة "كالفادوس"/ (Calvadus) تعطى لصحافيي الحرب الميدانيين، وهي مناسبة للاعتراف بدور هؤلاء والذي يقوم بمهمة خاصة وخطرة جداً. في مناطق النزاعات الكبرى لا سيما في الأزمات الأفريقية وفي العراق وافغانستان. كل سنة تتميز باختفاء فعالية مؤثرة جداً في اختبارات صحافة الحرب، وخطيرة جداً، لا سيما اختفاء صحافيين كبار شهدوا على تلك الأزمات.

لا تختلف العلاقة بين وسائل الإعلام والعناصر والقوى خلال الأزمات في العمق عن أسس العلاقة التنسيقية في حقل الاتصالات وعن العلاقة العامة التي تجتمع في وسائل الإعلام، المجتمع والدولة.

غالبية مناطق المعارك التي تخوضها وسائل الاتصال الحربية وهي معارك اقتصادية وقانونية وسياسية تعرف ألاعيب لا تختلف مفهومياً وقريبة من الألاعيب التي نجدها في الأزمات العسكرية. تخضع القضايا التي تجري متابعتها من قبل المسؤولين الرسميين أيضاً للمبادئ االرئيسة نفسها التي تعالج بالسياسات الشعبية، أخذاً بالاعتبار الفعل الموجه وشرح الاتجاه ومحتوى الفعل السياسي.

---

(7) Broustau Nadège, «La Trajectoire argumentative des représentations médiatiques dans les textes d'opinion en presse écrite: Le cas Elián González dans le Miami Herald, le Washington Post et le New York Times,» (These de Doctorat en communication publique et journalisme polique, Université LAVAL, 2007) <http://archimede.bibl.ulaval.ca/archimede/fichiers/24742/24742.html>.

*خصوصيات العلاقة في وسائل الإعلام والعناصر الأخرى من الأزمات التي ذكرنا بعضاً منها تتركز في ٤ نواحٍ:

– خطورة الأزمة العسكرية على عمل الصحافيين والتي تنطوي على مخاطر كبيرة في أماكن الصراع والنزاع، وتعرّض وسائل عمل أخرى مختلفة، ونوعاً من العلاقات بين الصحافيين الميدانيين والقوى العسكرية، ونوعاً من وسائل الحماية، والتي لم تحمِ الصحافيين، في الغالب.

– هذه الاحتياطات غالباً ما تكون غائبة عن مسرح الأزمات.

– الصراع الفردي الذي يستدعي مهنية عالية، وفهماً عميقاً لطبيعة الرسالة التي تدفع بالصحافي إلى خارج بلاده، والحاجة لاستقصاء كل شيء يحيط بالمهنة وأرض الميدان.

تبقى مسألة القبول الطوعي بمواجهة المخاطر خلال التغطية وتأمين المؤسسة الصحافية نفسها، أو التأمين على الحياة.

– مخاطر مواجهة الميليشيات المختلفة أثناء النزاعات، وأحياناً، يجد الصحافيون أنفسهم وسط الأخطار وبعيداً عن عائلاتهم ومعرّضين للخطف أو القتل.

لعل مراقبة عمل وسائل الإعلام الأميركية منذ العام ٢٠٠١، تعطي صورة واضحة حية، عن كيفية عمل وسائل الإعلام الوطنية في مواجهة المخاطر العسكرية. حيث نلاحظ تفهم حس المسؤولية والوحدة المهنية.

– انتشار النزاعات الوطنية الداخلية، وهي موضوع تغطية ليس فقط من الإعلام المحلي بل من الإعلام الدولي. وصار التمييز صعباً بين إعلام محلي وإعلام دولي.

– في كل البلدان الأوروبية، لا تهتم وسائل الإعلام المحلية إلا استثنائياً بأحداث العنف في بلد آخر، وفي غالبية الأوقات بهدف المقارنة. وعندما تصبح الأزمة معقدة تبقى الميديا أولاً وطنية مشتركة أو اجتماعية نتيجة انتماء الصحافة الوطني.

يمكن ملاحظة التمييز أكثر بين البروباغندا والمعلومة في البلدان الديمقراطية.

ولكي تصبح المبادئ قوية وحسية تأتي المتابعة الصحافية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٣٨ تاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦ الذي ينص على حماية الصحافيين خلال الأزمات المسلحة، وحماية المجتمعات المدنية.

وهذا القرار الدولي يتطلب تظافر الجهود لتطبيقه خلال الأزمة لتأمين الاستقلال في العمل الصحافي والحيادية وتأمين حقوق الصحافيين وأصحاب المهنة، ومساعديهم المدنيين.

وقد دخلت عناصر عديدة جديدة، أدت إلى تحولات في عمل الصحافة، نتيجة التطورات التكنولوجية والاقتصادية، والتطورات في الميديا نفسها ووسائلها.

وشمل التغيير أيضاً طبيعة العمل الصحافي العملياتي، من تحول الموديل في الازمات من أزمة مواجهة إلى موديل الأزمات العصيانية إلى أزمة غير متوازية بين عدة اطراف فاعلة في الحرب [8].

في العام ٢٠٠٩ ظهرت سلسلة أفلام وثائقية بعنوان "أميركا في الحرب"، تجسد صورة الأميركيين المجتمعين حول الراديو D–Daz، للاطلاع على معلومات مباشرة عن العمليات على الأرض. وحدثت تطورات تقنية واقتصادية في بوقت قصير، غيّرت الشكل الذي كانت تغطي فيه الميديا الأزمات[9] وفق النماذج الثلاثة التالية:

١ – الإنترنت كوسيلة تعبير مباشرة وفردية واقعية في قلب الأزمات/مدونات العسكر/ شبكات التواصل الاجتماعي/ القريبة جداً من كل عناصر الأزمات.

هذا شكل قطعاً رئيساً لأن معرفة ما يجري على الأرض لا يمر فقط بالاحتكار الثنائي الكلاسيكي بين مرجعية الدولة كمرجعية اتصال كبرى، وبين البرقيات التي يرسلها الصحافيون.

أيضاً هذا الصوت الجديد، للفرد/الصحافي المواطن الذي أخذ فعالية، من المجتمع وأعطى قيمة للمرجعيات اللامركزية، الهامشية غير مرجعيات الدولة، وحتى غير المرجعيات الإعلامية المركزية.

وهذا أعطى أهلية للفرد نفسه وهو شاهد بدوره، وهذا مؤثر على السلطة الفردية، والاختيار الشخصي الفردي مهم جداً. ونحن أمام أمثولة فابريس ديل دولفو (Fabrice Del Dongo) ونحن نعرف بأن الفرد وموقعه من الحرب، ليس بذي تأثير وفعالية في الاطار الشمولي العام. وليس في الصورة الأمامية للأحداث. ولكن هذا يعود إلى الاهتمام الحديث، المؤسس على الحاجة إلى البعد الشامل وتقاسم الخبر، غالباً عاطفياً وفي الحياة الشخصية العامة.

ولنفس الأسباب التقنية، يدور النقاش اليوم على حل مبدأ الرقابة، الذي شاهدناه في"الحربين العالميتين، وهو كيف يمكن للصحافة أن تقدم نظرات متعارضة ومتعاكسة حتى لو لم تخدم الدولة

---

(8) Laurent Teisseire " Place et rôle des médias dans les conflits Revue internationale et stratégique 2010/2 N0 78 P91 – 95. Doi: 10.1917/in 070.009/

(9) http://www.cairn.inf/revue-internationale-et-stratégique-2010-2 Page 91-ht.m

الوطنية التي تنتمي إليها هذه الصحافة، من دون أن تفقد الأخيرة أهميتها المفهومية وأدبياتها التقليدية[10].

حتى شكل تغطية الأزمات تبعته تطورات عامة في حقل الميديا طرأ على الريبوتاجات الصحافية الكلاسيكية. كانت الريبوتاجات من نوع العمل الصحافي في المجلات الأسبوعية وتوزيع المعلومات يعتمد أكثر وأكثر على المجتمعات المحلية والخاصة عامة والتي تغطي الأزمات مثلها مثل أي موضوع آخر.

وكانت الأمور محصورة بأسماء في الريبورتاج الصحافي، مثل أولئك الذي يغطون الحروب الساخنة، كحرب كوسوفو. أسماء تصدرت المسرح الصحافي اكثر، ووكالات صحافية تمتلك أموالاً طائلة، ويعمل لديها المراسل الحربي الكبير، الذي يصنع عناوين مثيرة تشكل احيانا انعطافات في العمل السياسي او الحربي. جاءت الإنترنت كعامل تواصلي اكثر، جعلت من نفسها قوة تطور هائلة من انتشار المعلومة/ بمعزل عن مرجعياتها الكبرى، ما أدى إلى اعادة تعريف استراتيجية لمفهوم التحقيق في الميديا الحديثة، اضطر معها المقاتلون إلى تكوين استنتاجات سريعة عامة وهم في قلب الحدث والنزاع نتيجة اطلاعهم على مدونات حرب يخوضونها على ارض الميدان .

بالتأكيد، العلاقة بين الميديا والأجزاء الأخرى، تخضع لتأثير المواصفات الميدانية ولاستراتيجية خاصة بكل أزمة وطبيعتها وتطورها، وليس هناك من نموذج واحد محدد.

الثابت أن ازمة الحلرب الكلاسيكية وادواتها في واجهة الخط الأفقي – حلت محلها الآن، مواقع غير متوازية وأكثر تعقيداً: المدة، الشك، المغامرة، حتى قواعد حماية الصحافيين لم تعد محترمة، وتحولت بعض الحالات إلى مرمى الأولوية، وبعض أماكن النزاعات غير مغطاة من الميديا، بسبب خطورة الأحداث وتعقيداتها مما لا يسمح بالتغطية الاعلامية .

الأزمات المعقدة، تأخذ أبعاد أخرى، كنموذج أفغانستان والعراق وسورية خاصة في مواجهات جماعات ارهابية وتعابير الصحافية الدولية عنها تتقاسم نفس الأسس مع الأزمات الحربية الكلاسيكية الأخرى. لكن تجسد نماذج مختلفة. ذلك أن قدرة البلد للخروج من أزمة تتأتى في عامل المتابعة في الوقت. لا سيما في بلد ديمقراطي، تحترم فيه بالتأكيد المعلومة وحرية المعلومة.

وهذا الشكل يعمل بشكل معقد ومتطور والميديا تساهم مباشرة، في هذه العملية. لكن الامر غاية في التعقيد في دول ليست ديمقراطية اصلا، لتتبع نسق القيود والفرص المتاحة بين العملية السياسية والعملية الاعلامية .

---

(10) Op. cit. Page 94. Iaurent Teisseire

لكن تداخل البعد الجيوغرافي للأزمات، وتطور التقنية في العمل العسكري، يستدعي وسائل إعلام عدة ومهنية ودقيقة، وعلاقات ميديات – دفاع ناضجة ومسؤولة على نحو نتناوله بتوسع في الحالة التطبيقية التالية.

بالواقع لطالما كان دور الميديا الإعلامية موجوداً دائماً، لكن الوسيلة تغيرت وتطورت بتغير الظروف، ربما الوسيلة تأخذ اليوم دوراً رئيسياً لا سيما في مجال الوقت الفوري. إن حادثة تدمير برجي التجارة العالمية في "مانهاتن" في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ رآها العالم كله، وليس فقط الأميركي، على التليفزيون. كل العالم رآها على شاشات التلفزة وربما قبل ابن نيويورك نفسه وفي اللحظة الفورية لوقوع الحدث الإرهابي.

إن ما تغير هو ضغط الوقت والزمن الفوري والمساحة وضغط المسافة. وأخذ الإعلام يمارس مزيداً من الضغوط على صنّاع القرار في العالم لاضطرارهم إلى أخذ قرارات فورية، بينما كان وصول الخبر في فترات سابقة يستغرق وقتاً طويلاً تسمح للقادة بأخذ قرارات غير فجائية وغير متسرّعة. لكن هي الدائرة نفسها دائماً، والوسيلة الإعلامية تلعب ضمن هذه الدائرة السياسية في صنع قرار الحرب والسلم. لكن سرعة الدائرة اختلفت وسرعة الوسيلة بدورها اختلفت.

استغرق الأمر شهوراً ليتخذ زعماء الحرب العالمية الأولى قرارات الحرب، أي وقتاً واقعياً وواقعياً جداً وأكثر.

لو حدث ما حصل في ١١ أيلول/سبتمبر في ظروف مغايرة للخبر الفوري والوقت الفوري، هل كان جورج بوش ليشن حربه الاستباقية على العراق، أم كان حصل الأمر في وقت آخر أو متأخر؟

العالم بغالبيته حمّل إسرائيل مسؤولية مجزرة قانا الأولى (١٩٩٦) على اعتبارأنها جريمة مروعة بحق الأطفال الجنوبيين وأفراد قوات اليونيفيل في الأمم المتحدة. الذي حصل أن الصورة التي قال عنها مارشال مالكوهان بأنها الرسالة، هذه الصورة بقيت في مجزرة قانا الثانية (٢٠٠٦)، على الرغم من أن حزب الله اتهم بالتسبب بها نتيجة اطلاقه صواريخ من مكان قريب لإيواء أيتام وأطفال معوقين.

ما نشهده اليوم هو تقدم الوسيلة الإعلامية في الحرب، وتقدم الصورة من ضمن الدائرة نفسها، بآثار سياسية متغايرة ومتفاوتة.

زعيم الأميركيين السود في أميركا مارتن لوثر كينغ علّق أوراقه في الستينيات – على جدران الكنيسة، لتأتي لاحقاً المطبعة كثورة تقنية لنشر المعرفة وتحدث الفرق الهائل وصولاً إلى منجزات العالم التقني المجهول ونموذجها الحربي اليوم الطائرة من دون طيار، حيث تلعب الطائرة دور "الحمام الزاجل" بمنحى تدميري، أي أن الأمور تتكرر داخل الدائرة ذاتها ولكن في ظروف مختلفة جداً.

حتى صورة زعيم "الدولة الإسلامية" أبو بكر البغدادي في خطبته الدينية في العراق يمكن مقاربتها نظرياً مع خطب دينية أخرى ابان عهد الخلفاء المسلمين في موضوع تكفير المرتدين عن الدين الإسلامي وخطبة الحرب على الكفار نفسها، ولكن في ظروف شديدة التطرف والحساسية تقوم على بروباغندا الذبح والتهجير والتكفير للآخر في دولة الخلافة الإسلامية أو ما يسمى "داعش". ونرى كم هو الإعلام سلاح ذو حدّين ومجال افتراضي دائماً ومتشظٍّ مع تقدم البروباغندا الإعلامية في الفضاء الاجتماعي أو الإعلام الاجتماعي كنموذج إعلام "داعش" نفسها، كما برز في تقرير حديث من "الدولة الإسلامية في العراق والشام" يكشف كيف تعمل آلياتها الإعلامية بشبكة تقنيات معقدة ونموذج اختراقات إعلامية واستخدام تقنيات حديثة معقدة.

## ٢ – البروباغندا والإعلام الاجتماعي

– في تشرين الثاني ٢٠٠٦، أنشأت "داعش" مؤسسة للإنتاج الإعلامي باسم (الفرقان)[11]، أسفرت عن انتاج أقراص مدمجة، وبوسترات ومطبوعات إعلانية وترويج على شبكة الإنترنت[12]. أما المؤسسة الإعلامية الأهم لداعش، فهي (الاعتصام)[13] التي أقيمت في آذار – مارس ٢٠١٣، وهذه توزع انتاجها من خلال جهة أخرى هي (GIMF)، أي (الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية). في العام ٢٠١٤، أنشأت "داعش" (مركز الحياة الإعلامي) الذي يستهدف الحضور الغربي ويوزع انتاجه بالانكليزية، والالمانية، والروسية والفرنسية[14]. وفي العام نفسه،

(11) Stone, Jeff (17 June 2014) "Isis Altaacks Twitter Streams, Hacts Accoun to Make Jihadie Message Go Viral" International Business Times.

(12) "Us Targets of Qaeda's of Furgan media wing in Iraq". The Long war Journal. 28 Octobre 2007.

(13) Bilger 2014, P. 1.

(14) Zelin, Auron.(8 Marsch 2013) "New Statement from the Global Islamic Media Front: Annauncement on the Publishing of al – L'tisam Media Foundatin. – A Subsidiary of the Islamic State of Iraq – It Will Be Jihado logy.

أطلقت "داعش" مؤسسة (الأخبار للإعلام) المتخصصة بإصدار الأناشيد الجهادية في صيغة أفلام فيديو[15].

في تموز ٢٠١٤، بدأت "داعش" نشر مجلة رقمية هي (دابق) بلغات أجنبية عدة، من بينها الانكليزية. واسم المجلة مقتبس من بلدة تقع شمال سوريا. وتعنى هذه المجلة الرقمية بتأسيس المشروعية الدينية "لداعش" والدفاع عن الخليفة المعلن (البغدادي)[16].

وكان أحد الخبراء في مجال الإعلام الاجتماعي علق على هذه المسألة بالقول إن "إعلام داعش يبدو أكثر تعقيداً من سائر الشركات الأميركية على هذا الصعيد[17]. خصوصاً وان هذا الإعلام يستغل، بشكل خاص، تويتر، لتوزيع رسائله وحملاته الدعائية.

يضاف إلى ذلك، وفقاً لهذا الرأي، أن "داعش" تعوّل على الإعلام الاجتماعي على نحو يفوق ما تفعله مجموعات جهادية أخرى، بدليل حضورهم الدائم على شبكة الإنترنت. كما تتوغل "داعش" في مواقع أخرى متفرعة من تويتر، مثل: كويتر، فريندیكا، وديا‌سبورا، علماً أن هذه المواقع كانت أزاحت "داعش" من على صفحاتها. ولكن لدى "داعش" القدرة على اختراق مواقع أخرى، على الدوام[18].

وبرز ذلك بعد محاولة تويتر مسح مواقع "داعش" التزاماً باستراتيجية أوباما وتحالف الدول الـ ٥٠ في مواجهة الجماعات المتشددة. وكان ردّ "داعش" تهديد الاداريين في الشبكة والاختراق بحسابات متجردة.

عالم تقني مجهول يؤدي دوره سلباً وإيجاباً في الحرب والسلم ويقود يومياً إلى تراكم الأخبار والمعلومات إلى درجة الاشباع "Saturation" أي فائض من المعلومات. ومع تراكم الأخبار والصور صار الخبر مثله مثل غيره، ولعل الحالة السورية نموذج عن هذا الإعلام الافتراضي الذي كان الخبر الأول فيه هو حدث الانتفاضات الشعبية السلمية من بداياتها في الـ٦ أشهر الأولى من عمر الثورة السورية. كان الخبر في اليوم الأول هو وفاة مواطن سوري وفي اليوم الثاني يتكرر الخبر واستمرينا عند الخبر الأول. لكن الموت الذي حصد نحو مئتي

(15) "ISIL Launches" Ajnad Media Foundation" To Specialise un Jihadi chants" SITE Institude 15 Junuory 2014.

(16) Dabig: What Islamic State's News Magazine Tell, about thein Strategic Direction Reczwintment Patterus and Guerrilla Doctrne". HamesTown foundation,1 august 2014.

(17) Roula Khalaf and Sam Jomes (17 June 2014)> "Selling terror: How Isis details its brutality" Financial Times- 18 June 2014.

(18) "Isis Faces Resistance From Soscial Media Compamies" Anti Defamation Ieague. 23 July 2014.

ألف سوري في احصائيات المرصد السوري لحقوق الإنسان ومنظمة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أدى إلى فائض معلومات عن الموت الذي صار يشبه نفسه.

كثرة المعلومات تشتت الانتباه عما يجري داخل سوريا والأكثر ينسحب أيضاً عما يجري، فوضى، أحداث أمنية تدميرية في ليبيا وفي غير جغرافيا تشهد أعمالاً حربية أيضاً في الغرب والشرق معاً.

وهذا بخلاف الخبر الذي كان يستغرق وقتاً طويلاً ليصل ويأخذ من المجتمع الدولي قرارات بطيئة لا سيما في القارة الأفريقية.

فمنذ حرب فييتنام التي يمكن أن تعدّ هي (حرب التليفزيون)[19] الأولى، فإن في كل الحروب كان الإعلام والتلفزيون شريكاً مباشراً وليس مجرد ناقل، في صناعة الواقع والأحداث. ولنتصور، على سبيل المثال، كيف تم نقل وقائع مجزرة (دير ياسين) في فلسطين عام ١٩٤٨، والمجازر الأخرى، وعمليات التهجير القسرية للفلسطينيين عبر نهر الأردن، وغيرها، فقد جاءت أنباء تلك المجازر والأحداث متواترة شفاهة عن شهود في الميدان وبعض الصور الفوتوغرافية التي نقلت خلسة وبسرية من مواقع الأحداث إلى صفحات الجرائد، ولذلك يقف التليفزيون اليوم بقدرته على التواصل وتسجيل الأحداث ثم نقلها الفوري كشريك في صناعة الأحداث.

إن قضية "الوجود الإعلامي" بحد ذاتها تشكل اليوم معضلة أمام أي قوى تحاول التكتم والإخفاء، إذ إن تدفق وسائل الإعلام، وبشكل خاص الفرق التلفزيونية المزودة بتقنية البث المباشر والفوري من موقع الأحداث عبر الأقمار الصناعية، أضحى عاملاً ضاغطاً لصالح قضية حرية الإعلام، فالإحراج الذي تصاب به الحكومات (على سبيل المثال) في معالجة التظاهرات والإضرابات المحلية، يبدو واضحاً، فهناك رجال الشرطة المدججون بكل وسائل القمع والراغبون في تنفيذ الأوامر بالقمع باستخدام القوة المتاحة من هراوات، ورصاص مطاطي وقنابل غازية مسيلة للدموع وغيرها مما يحدث التهابات في الجهاز التنفسي وشللاً مؤقتاً بالجهاز العصبي...إلخ، وهناك عدسات الكاميرا تقف لهم بالمرصاد لتسجل كل ما يجري بدقة.

وهكذا الأمر على حدود النزاعات والحروب، فقد شهدت حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ نموذجاً معدلاً عن التعامل مع الإعلاميين يختلف قليلاً عن نموذج حرب فوكلاند الذي مارست

---

[19] بيتر بونغ وبيتر جيسر، الاعلام والمؤسسة العسكرية، دراسات مترجمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص١١٥.

فيه بريطانيا كل الوسائل المتاحة للتلاعب بالإعلام لدعم أهدافها في الحرب، ومنها الرقابة المباشرة بواسطة احتكار المنفذ الوحيد للنقل والاتصالات، ووضع خطة محكمة للسيطرة على الإعلاميين الذي تم اختيارهم بدقة، وحصر إرسال رسائلهم في منفذ واحد محدد تم إخضاعه لرقابة مسبقة تحت ذريعة المحافظة على سرية المعلومات وعدم إتاحة الفرصة أمام العدو للاطلاع على الخسائر[20] وبما يسهم في تقويض الحملة الشعبية المفترضة المساندة للعمل العسكري.

إنه نمط من "التضليل النزيه" أو يقترب من "الأكاذيب الصغيرة" فالعدو دوماً هو "الشرير" أما القوات الحليفة، والمدافعة عن الحرية والديمقراطية، فهي حليف ثابت للدفاع عن "الحياة الجديدة" والسعيدة، وعن الطفولة ومستقبلها الزاهر!! ولا يقف الأمر عند هذه الصفات، فالأسلحة الكيماوية "المحرمة دولياً التي يملكها الأشرار في العالم، هي غير تلك التي استخدمها ونستون تشرشل في عام ١٩٢٠ (الغازات السامة ضد القبائل غير المتحضرة)[21] في العراق بعد ثورة العشرين، أو التي استخدمتها القوات الأميركية في عام ٢٠٠٣ في معركة احتلال مطار بغداد، أو قنابل الفوسفور الأبيض التي أُطلقت على غزة نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩.

إن الادعاء بالمهنية والالتزام بأصولها في نشر الأخبار يمكن أن يكون غطاء لتمرير مواقف وغايات أخرى، وقد تستخدم موضوعة (الالتزام بالمهنية) كوسيلة تحريفية لتغيير معطيات الواقع وتزويدها، ولا يمكن حصر النماذج الكثيرة المعبّرة عن ذلك الاستخدام المزدوج لموضوعة "الالتزام بالمهنية".. أن إذاعة لندن BBC باللغة العربية تعمل نظرياً تبعاً لمبدأ ينص على عرض آراء كل طرف من أطراف القضية، بعدل ومساواة. وهي من أجل ذلك كانت قد أصدرت ما يسمى بـ(دليل توجيهي) ضخم الحجم، يتم تطويره وتحديثه بشكل منتظم، يعرض معظم المبادئ والخطوط التوجيهية، الموصلة إلى هدف عرف (تغطية منصفة وغير منحازة) مع توصية بالكيفية التي يجدر بها تغطية الأحداث المنوعة والحكايات المثيرة للسجال، سواء تعلقت بانتخابات ما أو بأحداث مختلفة أو عمليات إرهابية.

---

[20] كانت الرقابة على المراسلين الحربيين المرافقين للحملة العسكرية البريطانية على فوكلاند تتم على مراحل، تبدأ من تحديد اختبار المراسلين ثم توزيع أعمالهم، وصولاً الى السيطرة على قنوات الارسال للأخبار والصور، وكذلك ممارسة الرقابة غير المباشرة، أي الرقابة عبر تأخير إرسال الرسائل والصور مما يفقدها قيمتها الاعلامية وتأثيرها في الأحداث. للمزيد، أنظر. المصدر نفسه.

[21] دايفيد ميلر (وآخرون)، أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل الاعلامي في الحرب على العراق، ترجمة ابراهيم العريس (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، " ٢٠٠٧)، ص ٢٩.

وعملياً، فقد كان ذلك السجل (مدونة نظرية) تجذب الانتباه وتستدعي التأمل في إطار الحرص على المهنية العالية، ولكن الواقع يشي بأمر آخر ومعطيات مختلفة، ولسنا هنا بصدد الإفاضة بالنماذج الكثيرة التي يحملها بث الـBBC باللغة العربية والمتسمة بخرق تلك القواعد، ولكن النموذج التالي يكشف عن مفارقة تستدعي التأمل ثم الحكم في أشكال من التأطير الاجتماعي للحرب.

## ٣ – التأطير الإخباري للحرب

يشكّل تحليل التأطير الإخباري إطاراً نظرياً ملائماً للمقارنة بين التغطية الإخبارية عبر البلدان وداخلها. يعرّف غوفمان[22] الأطر بأنها مبادئ تنظيميّة تتحكّم في الأحداث... وبتفاعلنا الذاتي (Subjective) معها". ففي حين تصف الدراسة مفهوم التأطير على أنّه عملية تبنٍّ غير واعية للمعنى، يعتبر علماء معاصرون التأطير بناءً متعمّداً للواقع، أو على الأقل بناءً يتأثّر. بالبنى والعمليّات السائدة[23] وفقاً لإنتمان[24]، ينطوي التأطير على اختيار جوانب معيّنة من واقع ملموس ونقلها، الأمر الذي يقدّم تفسيراً محدداً لحدث ما ويربطه بمنطق أخلاقي معيّن، مقترحاً وجود حلّ له. ويظهر ذلك بشكل واضح في مجال إنتاج الأخبار، حيث تؤثّر عمليات غرفة الأخبار والمعايير المهنية وعوامل اجتماعية وسياسية عديدة في بناء التقارير الإخبارية، وتؤدي بالتالي إلى تأطير الواقع لعدد كبير من المشاهدين". في السياق ذاته، تشير دراسة غامسون وموديغلياني[25] إلى أن الإطار هو "فكرة مركزية منظّمة لإنتاج معنى من أحداث متّصلة وتحديد ماهية المسألة"[26]. وتزداد أهمية الفكرة المركزية المنظِّمة حين يتعلّق الأمر بالأحداث المشوّشة، مثل الصراعات الدولية، ولا سيّما بالنسبة إلى الجماهير البعيدة من النزاع، وذلك لانطواء جزء

---

(22) Erving Goffman, Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.

(23) Paul D'Angelo, «News Framing as a Multiparadigmatic Research Program: A Response to Entman,» Journal of Communication, vol. 52, no. 4 (2002), pp. 870-888.

(24) Robert M. Entman, «Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm,» Journal of Communication, vol. 43, no. 4 (1993), pp. 51-58.

(25) William Gamson and Andre Modigliani, «Media Discourse and Public Opinion on Nuclear Power: A Constructivist Approach,» American Journal of Sociology, vol. 95, no. 1 (1989).

(26) المصدر نفسه، ص٣.

كبير من أي نزاع على صراع حول تأطير القضايا للتأثير في السياسة العامة والرأي العام[27]. وتعتبر مسألة اختيار الإطار في غاية الأهميّة، لأنّ التأطير هو في جوهره وسيلة لـ" تنظيم قطع مجزّأة من المعلومات حول موضوع معيّن، تسهّل جمع الأخبار، وإنتاجها... وفهم الجمهور[28]".

وفي مجال الشؤون الدولية، على وجه الخصوص، يصيغ التأطير أجندة الإعلام من خلال تصوير أحداث معينة لمسائل دولية، وتجاهل أحداث أخرى. ويقوم بتوضيح الحجج والمسائل من خلال تحديد مصدر المشكلة وشرحه وتحديد المذنب، ويقيّم الوضع من خلال التوصية بحلولٍ معيّنة[29]. زد على ذلك نادراً ما تكون محايدة أو معدومة القيمة، إذ لا يتمّ اختيارها عن طريق الصدفة. وهي بذلك تفتح الطريق أمام التلاعب بالخبر من قبل جهات معيّنة[30]".

لذا، فإنّ للتأطير تأثيرات كثيرة في الرأي العام والسياسة العامة، وبالتالي في تطوّر الصراعات الدولية ونتائجها، مثل حرب عام ٢٠٠٦.

أ – **وسائل الإعلام الإسرائيلية:** جذبت حرب عام ٢٠٠٦ اهتمام الباحثين الإسرائيليين الذين – على عكس نظرائهم اللبنانيين والعرب أصدروا مجموعة كبيرة من البحوث والمطبوعات انتقدت جوانب عديدة من أداء وسائل الإعلام الإسرائيلية، وخاصة دعمها المطلق للحرب.

قامت مؤسسة كيشيف في عام ٢٠٠٧ بتحليل آلاف المقاطع من نشرات الأخبار التلفزيونية والصحف الإسرائيلية، فوجدت أن وسائل الإعلام الإسرائيلية دعمت الحرب بشكل كلّي، وقدّمت تغطية غير ناقدة. كما تنبّهت إلى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تجاهلت تغطية العيوب والتناقضات التي شابت أهداف إسرائيل المزعومة ومبرّراتها لخوض الحرب، وقدّمت صورة مزيّفة عن قوّة القادة الإسرائيليين، متجاهلة الاختلاف في آرائهم، ومتغاضية عن الفشل في حماية السكان في بين الأعمال العسكرية الإسرائيلية والتدمير والقتل الواسع النطاق في لبنان، ومعاناة سكانه المدنيين نتيجة القصف الإسرائيلي، ورفعت اللوم عن إسرائيل إلى حدّ الادّعاء بأنّ الإعلام

---

(27) Pippa Norris, Montague Kern and Marion Just, Framing Terrorism: The News Media, the Government, and the Public (New York: Routledge, 2003).

(28) Charles Whitney, Randall Sumpter and Denis McQuail, «News Media Production: Individuals, Organizations, and SAGE Handbook of Media Studies Institutions,» in: Denis McQuail, Philip Schlesinger and Ellen Wartella, eds., The (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 2004), p. 405.

(29) Norris, Kern and Just, Ibid.

(30) Whitney, Sumpter and McQuail, Ibid., p. 405.

And Mass communication Quarterly, vol. 85, no. 3 (2008), PP. 609 – 624.

في هذه الحرب غدا "من أسلحة الحرب الحديثة"[31]، فيما اتّهم آخرون الإعلام بالانحياز في تغطيتها، كما هو الحال مع كل صراع عربي إسرائيلي[32]. من ناحية أخرى، رأى بعض المحلّلين أن التغطية الإخبارية كانت تختلف جذرياً من منطقة إلى أخرى، وتحديداً في الولايات المتّحدة الاميركية، حيث شاهد الجمهور "حرباً مختلفة[33]".

ومع ذلك، فإنّ عدداً قليلاً من الدراسات الأكاديمية اهتمّت بتحليل التغطية الإعلامية تحليلاً

منهجيّاً، ولا سيّما من زاوية مقارنة تغطية وسائل الإعلام العالمية. وحتّى هذه الدراسات القليلة

لم تكن في مأمن من اتّهامها بالانحياز[34]، كما عانى العديد منها مشاكل بحثية مهمّة. لذا، حاولت دراسة جدية لجان مكي وأمل ديب سدّ الفجوة في الأدبيات ذات الصلة من خلال تحليل مقارن لمحتوى التغطية الإخبارية التلفزيونية لحرب عام ٢٠٠٦ على المستوى العالمي، اذ تقوم على التحليل الكمّي لـ٩٦٣ تقريراً إخباريّاً تم اختيارها عشوائياً من ١١ محطة تلفزيونية، اثنتان منها عربيّتان، وأربع لبنانيّة، وواحدة إسرائيليّة، وأربع أميركية.

تترتب على المنهج المقارن لتحليل تأطير الأخبار تبعات نظرية مهمّة، بحيث يشير نموذج هيرمان وتشومسكي للبروباغاندا[35] إلى أن التغطية الإعلامية في الولايات المتحدة الاميركية

تنحاز إلى إسرائيل (حليف الولايات المتحدة الاميركية) عموماً، ما يطرح عدة أسئلة: هل يمنع ذلك وجود أية اختلافات بسيطة حول قضايا محدّدة، وخاصة خلال تغطية أحداث مهمّة كـ"مجزرة قانا؟ أو هل ينحاز الإعلام الاميركي دائماً إلى إسرائيل[36]، حتّى عندما تبدأ بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية نفسها في طرح الأسئلة النقدية الحرجة؟ من ناحية أخرى، يميل الكثير من الباحثين والأكاديميين، خاصة الغربيين، إلى جمع وسائل الإعلام العربية في بوتقة واحدة. يتجاهل هذا التصوّر في كثير من الأحيان النزاعات بين البلدان العربية التي تمتلك المحطات

---

(31) Kalb and Saivetz, «The Israel-Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict,» p. 43.

(32) Ivor Gaber, E. Seymour and Lisa Thomas, «Is the BBC Biased?: The Corporation and Coverage of the 2006 Israeli-Hezbollah War,» Journalism, vol. 10, no. 2 (2009), pp. 239-259.

(33) Amy Goodman, «Is America Watching a Different War?,» Democracy Now (2006), <http://www.democracynow.org/2006/8/3/is_america_watching_a_different_war>.

(34) Franklin Lamb, «Fact-checking Marvin Kalb: Counterpunch,» Counterpunch (2007), <http://www.counterpunch.org/2007/05/05/harvard-s-twisted-report-on-israel-s-invasion-of-lebanon/>.

(35) Edward Herman and Noam Chomsky, Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media (New York: Pantheon Books, 2002).

(36) Robert D. Novak, «Pass for Israel from Mainstream American Media and Congress,» Washington Report on Middle East Affairs, vol. 25, no. 7 (2006), <http://www.wrmea.org>.

التلفزيونية الأساسية، ناهيك عن الصراع بين القوى السياسية التي تتحكّم في المحطات التلفزيونية اللبنانية.

على خط متصل، ركّزت الدراسات الحديثة حول وسائل الإعلام العربية على محطة "الجزيرة" بشكل مكثّف، كما لو أنّها تمثّل جميع وسائل الإعلام العربية، وكما لو أن الجمهور العربي

واحد في ما يتعلق بارتكاب مجزرة قانا. والانتقادات النادرة التي ظهرت، بحسب الدراسة، دعت إلى "العمل بشكل أشدّ وأكثر فعالية للانتقام" وإلحاق ضرر أكبر بلبنان[37]".

على خط متصل، وجدت دراسة نايغر وزاندبرغ ومايرز[38] أن وسائل الإعلام الإسرائيلية وجّهت القليل من الانتقادات خلال الحرب في أقل من ١٢ بالمئة من أنبائها. لكن النقد تغيّر "مع مرور الوقت، وتمّ تصنيف أقلّ من ربعه كـ"انتقادات فيها تحدّ" في حين أن البقية كانت "انتقادات فيها تأكيد" أو نقد "داعم لجهود الحرب، وأحياناً مشجّع على الأعمال العدائية[39]".

في بداية الحرب، تركّز النقد على الحكومة والجيش لفشلهما في تجنّب اختطاف الجنديّين الإسرائيليين. وفي وقت لاحق، تركّزت الانتقادات على القضايا التكتيكية القتالية، إذ لم يبلغ النقد حدّ معارضة الحرب وإدارتها الاستراتيجيّة إلا عندما شارفت على انتهائها.

وركّزت دراسة بالاس وغافريل نوري[40] على تأطير الخسائر الإسرائيلية، العسكرية منها والمدنية. ووجدت أن التلفزيون الإسرائيلي استخدم "التأطير المبطل" (Annihilating Framing) في تغطيته للجنود الجرحى، الذي اتّسق مع إطار "رمز البطل" الذي صوّر الحرب والإصابات كتجارب إيجابية، وطمس جوانبها الأكثر قسوة، واستثنى المعاناة، مركّزاً بدلاً من ذلك على "الضحية". حيث واجه الشخص البريء المصاب واقعاً قاسياً مفاجئاً، فُرض عليه من الخارج. وهكذا، ساهم هذا التأطير في الحفاظ على صورة الإسرائيلي الذكر الذي لا يقهر، وإبراز المواطنين الإسرائيليين بهذه الطريقة كضحايا لشرعنة استخدام القوة العسكرية وتبرير الحرب.

من ناحيتها، استخلصت دراسة غافريل – نوري[41] استنتاجات مماثلة، إذ وجدت أن الإعلام الإسرائيلي استخدم الإبطال المجازي وأربع استعارات مهيمنة لتطبيع الحرب، وأخفت هذه

---

(37) D. Dor [et al.], War to the Last Moment: The Israeli Media in the Second Lebanon War (Jerusalem: Keshev, 2007), p. 69.

(38) Motti Neiger, Eyal Zandberg and Oren Meyers, «Communication Critique: Toward a Conceptualization of Journalistic Criticism,» Communication, Culture and Critique, vol. 3, no. 3 (2010).

(39) المصدر نفسه، ص ٣٩١.

(40) Dalia Gavriely-Nuri and Tiki Balas, «Annihilating Framing': How Israeli Television Wounded Soldiers during the Second Lebanon War,» Journalism, vol. 11, no. 4 (2010), pp. 409-423.

(41) المصدر نفسه.

الاستعارات العواقب الوخيمة للحرب، وقامت بتطبيعها كما لو كانت فعلاً مألوفاً وجزءاً من الحياة اليومية.

**ب – وسائل الإعلام الأميركية:** تناولت حفنة من الدراسات التغطية الإخبارية الاميركية حصراً، واستنتجت جميعها أن التغطية كانت منحازة بشكل عام إلى إسرائيل، فيما كانت متوازنة أحياناً.

حقّقت دراسة باهادور[42] في ما إذا كان تأثير الـCNN (CNN Effect CNN)" حصل خلال

الحرب، وخاصة عقب مأساة مجزرة قانا. فقامت بتحليل أخبار محطات التلفزيون الاميركية والبيانات الصحافية الصادرة عن الحكومة الاميركية قبل المجزرة وفي خلالها وبعدها، ووجدت أنه في حين كانت الأطر السلبية والإيجابية لجهة إسرائيل متوازنة نسبياً قبل وبعد المجزرة، ازدادت الأطر السلبية بشكل كبير يوم الهجوم. في ذلك اليوم، ازداد حجم التغطية، تلاه زيادة في ضخ البيانات الصادرة عن الحكومة مع تغيّر قصير المدى في اللهجة تجاه إسرائيل، التي تحوّلت من مؤاتية وداعمة إلى نقدية، ما وفر بعض الأدلّة على "تأثير الـCNN".

وفي موضوع تغطية الأخبار من خلال الصور الفوتوغرافية، تناولت دراسة ماسكاغني[43] الصور الفوتوغرافية وعناوينها التي نشرتها المجلات الإخبارية الاميركية.

الصحافي الاميركي الناقل للحرب أعاد تقديم الصور النمطية عن المسلمين، ما أثار الخوف والمعاناة، وقدّم السردية الغربية (Narrative Western) التي تبحث عن ضحيّة، وتدعو إلى تدخّل الولايات المتحدة كجهة منقذة في المنطقة. وقد أيّدت الصور المنشورة دعم السياسة الخارجية الاميركية لإسرائيل، وأظهرت حزب الله كمجموعة إرهابية. وقد ألمحت الصور إلى وجود تساوٍ نسبي في الضحايا لدى كلا الجانبين، وهو أمر كذبته حصيلة القتلى.

وقارنت دراسة كافاري وغاباي[44] بين تغطية المحطات المحلّية الاميركية( Local Stations) وتغطية الشبكات الإخبارية الاميركية الكبرى(Networks). فوجدت أن كلتا

---

(42) Babak Bahador, «Framing the 2006 Israel-Hezbollah war?: Proceedings from ISA 2008: Annual Meeting of the International Studies Association,» School of Political Science and Communication, University of Canterbury (2008).

(43) Brooke Mascagni, «Evoking Fear and Suffering in Photojournalism: The 2006 Israeli-Hizbullah War,» paper California at Santa Barbara presented at: The Annual Meeting of Western Political Science Association, University of (2008).

(44) Amnon Cavari and Itay Gabay, «Foreign Affairs and the Local Newsroom: Local Television News Coverage of the Wisconsin-Madison (2010). 2006 Lebanon War,» Proceedings from: American Politics Workshop, University of

الوسيلتين غطّت الحرب بشكل كبير، غير أن الشبكات خصّصت وقتاً أطول للتغطية وقدمتها في أطرٍ متنوعة. فالقنوات المحليّة كانت، بشكل ملحوظ، أكثر دعماً لإسرائيل، وأظهرت في كثير من الأحيان حزب الله بصورة المعتدي والجماعة الإرهابية. في المقابل، وجّهت الشبكات بعض الانتقادات إلى إسرائيل، وأطلقت على حزب الله مسمّى ميليشيا بشكل أساسي. "وبينما كانت تغطية شبكات

الأخبار متوازنة نسبيّاً، مع التركيز أكثر على مسؤوليّة الأفعال الإسرائيلية عن الصراع، اعتبرت معظم التقارير الإخبارية المحليّة أن حزب الله هو المسبب الرئيسي للحرب[45].

**ج – وسائل الإعلام البريطانية:** ركّزت دراستان فقط على وسائل الإعلام البريطانية، وتحققت كلتاهما من مسألة الموضوعية في التغطية، وخلصتا إلى أنّها كانت متوازنة إلى حدّ كبير، ما خلا

ميل طفيف لصالح إسرائيل.

حقّقت دراسة غابر وسيمور وتوماس[46] في صحة اتهام جماعات الضغط الإسرائيلية لهيئة الإذاعة البريطانية الـBBC بقيامها بتغطيةٍ منحازةٍ ضدّ إسرائيل. وقارنت الدراسة ٢٢٨ تقريراً لـBBC والـITV، ووجدت أنّه على الرغم من بعض الجوانب الإشكالية في التغطية، قدمّت المحطتان تقارير محايدة نسبيّاً. "وإذا كان هناك من تحيّز فقد كان لإسرائيل وليس ضدّها"[47] وخصّصت الشبكتان وقتاً أكثر للأصوات الموالية لإسرائيل منه لتلك الموالية للبنان وحزب الله. ومع ذلك، فقد حققت الـBBC شبه مساواة بين إسرائيل ولبنان (حزب الله) من ناحية وجهات النظر في تقاريرها الإخبارية، في حين انحازت الـITV ضد إسرائيل.

أما الدراسة الثانية لباري[48] فقد خلصت إلى استنتاج مماثل حين قارنت تأطير الصور الصحافية في صحيفتي الغارديان والتايمز البريطانيتين. ووجدت أن الصور المنشورة في الصحيفتين كانت في المقام الأول للمدنيين، وركّزت على الخسائر البشرية والإصابات، ولا سيّما في صفوف المدنيين اللبنانيين. ومع ذلك، فقد صوّرت الصحيفتان عموماً حزب الله كـ"وحدات قتالية صغرى" (Guerilla Groups) متطرّفة وغامضة، بينما تركّزت الصور العسكرية في

---

[45] المصدر نفسه، ص ١٨.

[46] Gaber, Seymour and Thomas, «Is the BBC Biased?: The Corporation and the Coverage of the 2006 Israeli-Hezbollah War».

[47] المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

[48] Katy Parry, «A Visual Framing Analysis of British Press Photography during the 2006 Israel- Lebanon Conflict,» Media, War and Conflict, vol. 3, no. 1 (2010), pp. 67-85.

الغالب على لقطاتٍ للجنود الإسرائيليين والعتاد الإسرائيلي. ووجدت الدراسة أن صور الغارديان كانت أكثر واقعيّة، وأظهرت تعاطفاً أكبر تجاه المدنيين اللبنانيين، واستخدمت في أكثر الأحيان إطاراً يحمّل إسرائيل مسؤوليّة الموت والدمار. في المقابل، حقّقت التايمز توازناً بين صور الضحايا المدنيين الداعمة لإسرائيل والصور الداعمة للبنان، مع ميلها أكثر إلى نشر صور تظهر "بطولة أو تعاطف الجنود الإسرائيليين" و"عدائية حزب الله"[49].

وعلى الرغم من توازن التايمز في نشر صور المدنيين من الإسرائيليين واللبنانيين، إلا أن التساوي في تصوير الضحايا المدنيين من كلا الجانبين يكذب أرقام الصحيفة نفسها في ما خصّ محصّلة الموت والدمار التي كانت أعلى كثيراً في الجانب اللبناني.

**د – وسائل الإعلام العربية:** بحث عدد قليل من الدراسات العربية في دور وأداء الإعلام خلال الحرب.

قارنت كامل[50] تغطية صحيفتي المصري اليوم، والأهرام للحرب، وخلصت إلى تباين في موقف الصحيفتين من الموقف الرسمي المصري من الحرب، ومن عملية قام بها "الوعد الصادق" التي قام بها حزب الله ضد إسرائيل، ففي حين انتقدت الأولى الموقف الرسمي المصري وأبدت تفهّماً لدوافع العملية، انتقدت الثانية حزب الله وتبنّت الموقف الرسمي المصري. غير أن الصحيفتين اتفقتا في انتقاد الموقفين العربي والاميركي من الحرب كما انتقدتا استخدام إسرائيل القوة في التعامل مع الموقف.

وقامت أبو العينين[51] بتحليل الخطاب الإعلامي للحرب بشقّيه اللبناني والإسرائيلي، مركّزة على مجموعة من الخطب والمقالات، من خطب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ومقالات في صحف لبنانية وعربية (السفير اللبنانية، الديار اللبنانية، أخبار الخليج البحرينية، السياسة الكويتية، الأهرام المصرية، البيان الإماراتية، الوطن الكويتية)، وخطب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، ومقالات من صحف إسرائيليّة (هآرتس، يديعوت أحرونوت، معاريف). ومن نتائج التحليل وجود وفرة في الألفاظ الانفعالية في الخطاب الإعلامي، التي بينما وُظّفت في خطابات نصر الله لإظهار بشاعة العدوان الإسرائيلي وإظهار ضعف العدو، في مقابل شجاعة رجال

---

[49] المصدر نفسه، ص ٨٠

[50] أ. كامل، "المعالجة الصحفية للحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦،" ورقة قُدّمت الى: مؤتمر تداعيات الحرب الإسرائيلية – اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، في جامعة القاهرة (٢٠٠٦).

[51] هناء كامل أبو العينين، الخطاب الإعلامي في الحرب اللبنانية – الإسرائيلية سنة ٢٠٠٦ "مع ملحق بالمقالات الصحفية العربية والإسرائيلية وخطابات نصرالله وأولمرت"، تقديم إيمان السعيد جلال (القاهرة: مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١).

المقاومة واستمالة شعبه إلى جانبه، وُظّفت في خطابات أولمرت لاستمالة شعبه عن طريق مواساتهم في قتلاهم وتشويه صورة حزب الله. أمّا المقالات اللبنانية المؤيّدة للحرب، فاستخدمت لهجة انفعالية للتنديد بإسرائيل وأمريكا وذمّ موقف العرب المتخاذلين عن لبنان والسخرية والتهكّم، واتفّقت معها المقالات الإسرائيلية المعارضة للحرب في الغرضين الأول والأخير. أما المقالات اللبنانية المُعارضة للحرب، والمقالات الإسرائيلية المُؤيّدة للحرب، فقد وُظّفت الألفاظ الانفعالية فيها للتعريض بحسن نصر الله وحزب الله.

أمّا مي العبد الله[52] فقدّمت تحليلاً لاستخدام الصورة في تغطية الحرب. اختارت نماذج من صور الحرب المتكرّرة في الإعلام، واستقت عيّنة من كتاب يوميّات الحرب الإسرائيلية على لبنان. وأظهر التحليل أنّه من حيث الموضوع، تركّزت الصور على "القصف الإسرائيلي والمجازر الإنسانية... والمآسي والانهزام الإسرائيلي والتخاذل في صفوف الجنود والعودة إلى الجنوب والانتصار". غير أن منهجية هذه الورقة لم تكن واضحة.

وفي سياق غير أكاديمي، كتب رئيس مكتب قناة "الجزيرة" في فلسطين وليد العمري[53] عن موقف وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الحرب، مقدّماً تحليلاً شخصيّاً مناقشاً أن وسائل الإعلام الإسرائيلية كانت جزءاً من الجيش، تبث الرسائل العسكرية وتؤدي دور المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية، وهدفت إلى تضليل الرأي العام واستبعاد "الآخر". وأشار إلى أنّه بحلول نهاية الحرب، بدأت وسائل الإعلام إظهار "الصورة الحقيقية"، وركّزت على إخفاقات الحرب.

**هـ – مقارنات على المستوى العالمي:** أجريت الدراسات التي قارنت التغطية الإعلامية العالمية للحرب في نطاق بحثي ضيّق، وقد تعرّضت مصداقيّة نتائجها للتشكيك. وسنعرض لها في ما يلي:

تُعد دراسة كالب وسايفتز[54] واحدة من أولى الدراسات وأكثرها إثارة للجدل عن الحرب. ومع أنّها قامت على تحليل نوعي لمجموعة هائلة من نشرات الأخبار من جميع أنحاء العالم، إلا أنّها لم تتّبع تقنية انتقاء واضحة للعيّنات، وبدت في بعض الأحيان وكأنّها تبحث عن أدلّة لإثبات

---

[52] م.العبدالله، "استخدام الصورة في تغطية العدوان الإسرائيلي على لبنان (حرب تموز ٢٠٠٦)،" ورقة قُدّمت الى: مؤتمر "ثقافة الصورة" في جامعة فيلادلفيا، عمّان (٢٠٠٧).

[53] وليد العمري، "قناة الجزيرة في الحرب الإسرائيلية السادسة،" مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٧، العدد ٦٨ (٢٠٠٦)، ص ١١٣ – ١١٩.

[54] Kalb and Saivetz, «The Israel-Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict».

استنتاجات مفترضة مسبقاً. عموماً، وجدت الدراسة أن الإعلام العربي انحاز إلى حزب الله، بينما حاولت الـCNN أن تلتزم التوازن، فيما كانت نشرات الأخبار المسائية الثلاث الرئيسية على الـABC والـCBS والـNBC أكثر نقداً لإسرائيل منها لحزب الله[55].

استندت دراسة كالب وسايفتز إلى دراسة تجارية لشاتز وكولمر[56] استقصت برامج إخبارية عُرضت بين ٢١ تمّوز/يوليو و٣ آب/أغسطس على محطّتين اثنتين من محطات التلفزيون الرسمية الألمانية، ووجدت أنّها لم تغطِّ الحرب بموضوعية. فقد افتقرت النشرات إلى التنوّع في وجهات النظر، حيث بدأت معظم التقارير من لبنان، وصوّرت إسرائيل كمرتكبٍ للعنف المفرط وغير المتكافئ، والمدنيين اللبنانيين كضحايا لهذا العنف. ونادراً ما أظهرت التغطية مقاتلي حزب الله وهجماتهم والضحايا الإسرائيليين. فضلاً عن أن النشرات الإخبارية قدّمت مبرّرات محدودة لأعمال إسرائيل التي كان قد تمّ تصويرها بشكل سلبي.

أما دراسة ياغوبي[57] فحللت الإيديولوجيات الكامنة في خطاب كلّ من مجلة نيوزويك (Newsweek) الاميركية وكايهان إنترناشونال (Kayhan International) الإيرانية تحليلاً نقدياً.

ووجدت أن المجلّتين بنتا نظامين متعارضين من المعتقدات يعكسان سياسة كلّ من البلدين. فقد أظهرت كايهان إنترناشونال "الصهاينة" بمظهر المعتدين ومرتكبي العنف، وحزب الله بمظهر الضحية. في حين صوّرت نيوزويك حزب الله كمعتدٍ ودافعت عن إسرائيل. كذلك وجدت دراسة ياغوبي أن المجلّتين استخدمتا صيغة المجهول في الكتابة، بحيث لا يتمّ تعريف الفاعل، وصيغة تحويل الأفعال والصفات إلى أسماء لإخفاء الفاعل والهدف من الفعل.

خلاصة: سلّط هذا المبحث الضوء على أبرز الدراسات المتعلقة بالتغطية الإعلامية لحرب عام ٢٠٠٦. وأظهر أن الإعلام الإسرائيلي كان داعماً للحكومة الإسرائيلية، وأن تغطية الإعلام الاميركي للحرب كان غير نقدي لجهة ما قامت به إسرائيل، لا بل كان داعماً بشكل عام لها. أمّا بالنسبة إلى وسائل الإعلام العالمية، فقد افتقرت تغطيتها إلى الموضوعية، في حين انحاز بعضها إلى إسرائيل واتجه إلى تصوير حزب الله كجماعةٍ إرهابية. وبحسب دراسات أخرى، انحاز الآخرون ضد إسرائيل، إضافة إلى أنهم دعموا حزب الله والطرف اللبناني، في حين صوّروا

---

(55) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(56) Roland Schatz and Christian Kolmer, The Portrayal of War in the Middle East: Media Analysis of News Coverage by ARD and ZDF (Hamburg: Media Tenor, 2006).

(57) Mahdi Yaghoobi, «A Critical Discourse Analysis of the Selected Iranian and American Printed Media on the Representations of Hizbullah-Israel War,» Journal of Intercultural Communication, vol. 21 (2009), <http://www.immi.se/intercultural/nr21/yaghoobi.htm>.

إسرائيل بطريقة سلبيّة. غير أن أكثرية هذه الدراسات عانت ثغرات كبيرة، فبعضها لم يبرّر أو يوضح كيفية اختيارها عيّناتها، والبعض الآخر لم يشِر إلى حجم العيّنة، إضافة إلى أن بعض الدراسات لم توصّف متغيّرات الترميز، وأطلقت افتراضات واستنتاجات متسرّعة. بناء على ما تقدم، ستجيب هذه الدراسة عن الأسئلة البحثية التالية:

هذا التحليل يكشف عن اتّجاهات تأطير إخبارية قوية، إذ جاء تأطير "القناة الإسرائيلية الثانية" كما هو متوقع، متماهياً بشدّة مع المصالح الإسرائيلية، حيث تركّزت معظم أطرها على إسرائيل، وأظهرت معظم تقاريرها تعاطفاً معها وانتقاداً تجاه حزب الله، كما استقت معظم المقاطع الصوتية لتقاريرها من مصادر إسرائيلية. وقد ألقت باللوم على حزب الله بشكل رئيسي بالتسبب بالحرب، وصوّرت إسرائيل على أنّها الجهة الغالبة. وكما هو متوقع أيضاً، تماهى تأطير محطة "المنار" مع مصالح حزب الله، فتمحورت أطرها بشكل كبير على لبنان، وجاءت معظم تقاريرها متعاطفة مع حزب الله ونقديّة تجاه إسرائيل.

إلى ذلك، تناسق تأطير المحطات الاميركية بشكل شبه تام مع "القناة الإسرائيلية الثانية" متخطّياً حتّى في بعض الأحيان الأخيرة التأطير الإيجابي لإسرائيل. وقد كان ذلك واضحاً في توجيه اللوم إلى حزب الله، ففي حين عرضت "القناة الإسرائيلية الثانية" بعض التقارير التي تلقي بالمسؤولية على إسرائيل في الحرب، لم يحمّل أي تقرير من تقارير المحطات الاميركية إسرائيل المسؤولية. في الواقع، اتجّهت تغطية المحطات الاميركية إلى إلقاء اللوم على حزب الله بالتسبب بالحرب أكثر مما فعلت القناة الإسرائيلية نفسها. هذا، وعرضت المحطات الاميركية تقارير متعاطفة مع حزب الله أقلّ من تلك التي عرضتها القناة الإسرائيلية. الناحية الوحيدة التي خالفت فيها الأولى تجاه استخدام أطر مؤاتية لإسرائيل، كان في تصويرها للجهة الغالبة، إذ مالت أكثر من "القناة الإسرائيلية الثانية" إلى استخدام أطر تصور حزب الله على أنّه الغالب.

وقد انقسمت المحطات العربية إلى معسكرين، إذ اتفق تأطير "الجديد" و"الجزيرة" مع تأطير "المنار"، وتفوقت "الجديد" على "المنار" في بعض الأحيان في تقديم تقارير متعاطفة مع الحزب. يقابل ذلك، بروز تباين في تغطية "العربية" و"المؤسسة اللبنانية للإرسال" و"المستقبل" عن تغطية المحطات العربية الأخرى. وعلى الرغم من أن تغطية المحطات المذكورة اختلفت بوجه عام عن تغطية المحطات الإسرائيلية والاميركية، وكانت أقرب قليلاً إلى "المنار" و"الجديد" و"الجزيرة"، إلا أنّها كانت أقلّ تأييداً لحزب الله، وأحياناً مؤيدة بشكل طفيف لإسرائيل. فقد قدّمت، على سبيل المثال، نسبة أقل من المقاطع الصوتية الصادرة عن حزب الله وتقارير أكثر تُصوّر إسرائيل على

أنّها الغالبة مما عرضت حتى بعض المحطات الاميركية. وبالمقارنة بأقرانها العرب، بثت هذه المحطات أيضاً نسبة أقلّ من التقارير المتعاطفة مع حزب الله، ونسبة أكبر من التقارير التي تحمّله المسؤولية عن وقوع الحرب، واستخدمت بشكل أقلّ الإطار الذي يصوّره على أنّه الغالب.

بالمحصّلة، تتفق هذه النتائج مع الدراسات التي تناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية، والتي وجدت أن تغطيتها تدعم بشكل قاطع وكليّ إسرائيل. وتتفق النتائج أيضاً إلى حدٍّ ما مع الدراسات التي تناولت وسائل الإعلام الاميركية، وخاصة دراسة ماسكاغني التي وجدت أن التغطية الاميركية تعزز دعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه إسرائيل، غير أن هذه الدراسة تتناقض إلى حدّ كبير مع دراسة كالب وسايفتز، التي خلصت إلى أن الـCNN" حاولت أن تكون متوازنة، وأنّ الـ"ABC" والـ"CBS" والـ"NBC" كانت "أكثر نقدية تجاه إسرائيل منها تجاه حزب الله"[58].

إنّ التطابق بين تأطير المحطات الإسرائيلية والاميركية ليس مستغرباً. فلطالما ربطت الدراسات بين السياسة الخارجية وتأطير الأخبار، ولا سيّما في الولايات المتحدة الاميركية. ولكن، ما يثير الاهتمام تفوق المحطات الاميركية في بعض الأحيان على وسائل الإعلام الإسرائيلية في دعمها لإسرائيل، وخاصة في ما يتعلّق بإلقاء اللوم بالتسبب بالحرب، وهو أمر مرتبط بتبرير أفعال إسرائيل، التي لطالما دعمتها السياسة الخارجية الاميركية والإعلام الاميركي لعقود.

ما يثير الاهتمام أيضاً هو الانقسام القائم بين المحطات العربية، وهو ما يعكس اصطفافاتها الجيوسياسية واقتصاداتها وانتماءاتها الطائفية.

## ٤ – مقارنة حرب ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ بحرب العام ١٩٨٣

واقع الميديا الذي يلعب في الدائرة السياسية يشهد على تغيّر الظروف والأحداث ويتبع عنف التطورات وسرعتها ومواقف الأطراف المتضادة منها. ولا يكاد يشهد تحولات مهمة حال الإدانة شبه الكاملة في الصحافة الغربية لحرب نتنياهو الأخيرة على غزة العام ٢٠١٤. ولكن هذا

(58) Kalb and Saivetz, «The Israel-Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict,» p. 50.

التأييد والتعاطف مع معاناة الشعب الفلسطيني بمدنييه وأطفاله سرعان ما يعود إلى المربع الأول الذي يحيط بصورة إسرائيل وصراعها من أجل البقاء وحاجتها إلى أمن المحيط.

هذه الصورة لم تغادر الميديا الغربية منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ كما اجتاحت القوات الألمانية فرصوفيا العام ١٩٤٣.

مقارنة سريعة مع ما كتبته الصحافة الغربية الفرنسية والبريطانية والأميركية بالعودة إلى أطروحة دكتوراة أعدها الدكتور غسان العزي في العام ١٩٨٣ ( These de Doctrat d'Etat 20 Octobre) نلاحظ كيف كانت تعلو أصوات الصحافة الغربية والفرنسية تحديداً إزاء ما تعرض له المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون لا سيما في الصحف اليسارية منها وما يمتد إلى ادانة ممارسات إسرائيل ومقارنتها بممارسات النازيين في الحرب العالمية واعتراف غالبية المراقبين بعدم تكافؤ الحرب بين فريقي الصراع اللبناني والفلسطيني من جهة وقوى الاحتلال الإسرائيلي من جهة ثانية. والنتائج قتلى ومجازر ترتكب بحق الأطفال والمدنيين[59]. وباستثناءات محددة لعدد قليل من الصحافيين والمثقفين والإعلاميين الغربيين الذين يبدون تعاطفاً مع دولة إسرائيل وعلى نحو شبه دائم[60].

ناشرو الصحف الفرنسية عكسوا صورة الحرب الإسرائيلية في لبنان، "صورة الحرب التدميرية والمجازر والإبادات التي حصلت وأعمال القتل لا سيما فيما خص "الفيتو" والمخيمات الفلسطينية[61] لكن ما الذي تغيّر من حينها؟

تكتب لوموند في عددها (١٢ حزيران ١٩٨٢): "القادة الإسرائيليون يستخدمون مأساة المحرقة النازية التي حصلت بحق اليهود ليغطوا على حربهم المدمرة وجرائمهم في لبنان (مكسيم رودنسون). فيما ينتقد (Michel Chodkiewie) (لوموند ٧ حزيران) صمت العالم إزاء ما يجري ويرى أن بعض العالم المتمدن تضامن مع المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين الذين يتعرضون للقصف، كما ينتقد سكوت العالم الذي بقي حيادياً بارداً ازاء أحداث بولونيا ولم يتكلم بكلمة إزاء ما يجري في يوغوسلافيا أو إزاء معتقلي فرصوفيا[62].

وفي تحليلها للموقف الأميركي نقلت "لوموند" في ٦ آب كيف أن الرئيس الأميركي ريغان أعلن استياءه من الحرب بعد حصار الجيش الإسرائيلي لبيروت شهرين متتاليين، ونفس الصحيفة

---

(59) Ammon Kapeliouk: "Sabra et Chatila, enquete sur un in masacre"ed. Seuil, Paris, deccembre 1982, P. 12.

(60) CF. infra, par. C. "les polemiques sur l'attitude des médies.

(61) Cf. Colette Avital "les Poids des mots l'impact des images" (art). Le Monde 17 Oct 1982.

(62) These pour le Doctorat d'Etah en science politique par El Ezzi Ghassan 20 Octobre 1983 P. 416.

تنقل في ١٤ آب ١٩٨٢: "غضب الرئيس الأميركي الذي شبّه قصف بيروت العنيف بما حصل بالحرب التي شنها الرئيس نيكسون على هانوي في كانون الأول ١٩٧٢".

(جريدة لو ماتان دو باريس" (Le Matin de Paris) نقلت عن مراسلها في بيروت مارك كرافينز صورة عن حصار بيروت واجتياحها وسط عدم تكافؤ القوى العسكرية بين قوة عسكرية إسرائيلية مدججة بالمعدات الحديثة حاصرت المدينة وهددت بتدميرها كلياً، وبين قوى مقاومة متشظية. وكتب مارك كرافينز في ٢٢ آب "أنه التدمير لأجل التدمير"، والارهاب للإرهاب والعنف للعنف وصورة ذاتية عن الدولة الكبرى والقوية إسرائيل (عنوان المقالة: ١٦ ألف قنبلة و٤٠ ألف قذيفة".

فيما ذهبت جريدة "ليبراسيون"، (Liberation) (٧، ٨ آب١٩٨٢، إلى وصف أسطورة أمن إسرائيل "بكذبة غوبلز"، وما يجري هو جريمة حرب كاملة الأوصاف.. تمارس فيها إسرائيل القتل المجاني وتدمير كل شيء بعقابٍ قاسٍ جداً".

"l'Humanité" اعتبرت ما يجري في بيروت: هو "مشهد يذكر بحقول الحرب في فيتنام" (٢ آب ١٩٨٢) وبأنها حرب احتلال ترتكب فيها أخطاء وجرائم بحق المدنيين".

الأحزاب الاشتراكية في فرنسا أكدت أن حجة إسرائيل بتأمين أمن مواطنيها وأراضيها ليست سوى الحجة التي استخدمها الألمان لإعلان الحرب الألمانية النازية الأولى في العام ١٩١٤ ضد بولونيا ونقرأ في "La Nouvelle Revue Internationale" (عدد ٨ آب ١٩٨٢، ص ٢٠): "حرب إبادة، نظام جديد، حل محدد ونهائي، هذه المصطلحات تعيد إلى الذاكرة الحروب النازية"..[63]

("l'Afrique Asie") عبرت عن الموقف في بيروت بثلاث كلمات: "نازية، هولوكوست، وحرب ابادة" (عدد ٢٧٩، ٢ تشرين الأول ١٩٨٢"[64].

والصحافة البريطانية والأميركية لم تخرج كثيراً عن هذه التوصيفات: ميخائيل جانسين (Michael Jansen) وصف العملية "بسلامة الجليل" (Paix en Galilée) وبإراداة إسرائيل التوسعية.

---

(63) cette revue l'organe théorique du mouvement communiste International, deffuse dans145 page en 37 Longues. Sur l'assassinat Ferd,mant.
انظر
OP.Cit M. El Ezzi Ghassan, 20 octobre 1983 PP 418.

(64) ("l'Alrique Asie") عبرت عن الموقف في بيروت بثلاث كلمات: "نازية، هولوكوست، وحرب ابادة" (عدد ٢٧٩، ٢ تشرين الأول ١٩٨٢، عدد١٤
Nouvelle Revue Littéraire, Aout 1982 et Janvier 1983.

وبوستن كلوي (Boston Globe) عنون قطعته بـ"العملية النازية والخطأ التراجيدي" (٢ تموز ١٩٨٢).

نيويورك تايمز في افتتاحيتها في ٩ آب ١٩٨٢ سألت "هل تفجير وقتل بعض الآلاف من الفدائيين في منظمة التحرير الفلسطينية يستدعي هذا الحصار والقصف المدمر الحاد والقاسي وغير المحتمل لبيروت الغربية؟".

"لومونود" خرجت في ٢١ أيلول ١٩٨٢ بالمانشيت التالي: "إسرائيل ترتكب مجزرة بحق الفلسطينيين" وتضيف: "قوات الدفاع الإسرائيلي، قوات الجنرال شارون تركت المجزرة تحدُث بحق الفلسطينيين على مدى ٣٦ ساعة ومن دون أن توقف أعمال العنف".

فيليب تيسون (Philippe Tesson) في "Quotidien de Paris" ٢١ أيلول ١٩٨٢) حمل الاشتراكية الدولية مسؤولية ما يجري".

من جهتها "لوفيغارو" كتبت "من المؤكد أن القوات الإسرائيلية استغلت عملية اغتيال بشير الجميل لتبرّر دخولها إلى بيروت الغربية لتؤكد أهدافها المزعومة الحفاظ على النظام وعلى الأمن".

لوس انجلوس تايمز (Los Angeles Times) نقلت تأكيدات القادة الإسرائيليين" أن الميليشيات المسيحية هي التي ارتكبت مجزرة صبرا وشاتيلا" (٢٢ أيلول).

صحيفة "International Herald Tribune" دعت في ٢١ أيلول ١٩٨٢ الرئيس ريغان إلى التدخل ووقف العملية العسكرية ومغامرة ريغان وشارون..

بالنسبة إلى الصحيفة البريطانية (The Guardian) (٣١ آب و٢ أيلول ١٩٨٢): "إسرائيل الاساس في قوتها الذاتية انه بإمكانها أن تعرض لنموذجها الديمقراطي في المنطقة ". وفي نفس العدد نقرأ: "لبنان تحول إلى مسرح أحداث بربرية على أرضه وعلى القادة الإسرائيليين أن يتحملوا مسؤولية المجازر التي ارتكبت"..

ويليام بلاف "International Herald Tribune" استنتج في ٢٥ – ٢٦ أيلول ١٩٨٢ أن إسرائيل تتبع سياسة متناقضة مع المصلحة القومية الأميركية في الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأميركية تجد نفسها في موقف من عدم الفاعلية السياسية وعدم التأثير السياسي فيما يجري وما ترتكبه إسرائيل ويجب الخروج من الوضع...".

هذه الصورة الدرامية عن معاناة المدنيين من الشعبين اللبناني والفلسطيني وصورتهما المأسوية في الميديا الغربية لم تتغير كثيراً منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢ إلى الآن

حيث الوضع الفلسطيني المأسوي والصورة المنقولة إلى الخارج تقع في نفس الدائرة الإعلامية والتأطير الاخباري نفسه. والإعلام يلعب دوره دائماً مثل الاختلاف في الظروف بين الحرب على لبنان وبين الحروب المتتالية على غزة وحصارها.. وسرعة الخبر ونقل الصورة والمعلومة هي التي تغيرت، ولكن المشهد الدراماتيكي يبقى نفسه واختراق إسرائيل وانتهاكاتها للقانون الدولي بالحروب التي تقوم بها هو نفسه (لوموند ٩ آب ١٩٨٤) (Klemaix chemais)، على "ان تأكيد نيويورك تايمز في ٩ آب ١٩٨٢، أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تشكل "أي خطر وجودي على إسرائيل لم يتغير مع تأكيدات الإعلام الغربي بغالبيته العظمى أن حماس في حرب غزة ٢٠١٤ لم تعد تشكل خطراً وجودياً على إسرائيل مع فارق ليس بسيط أخلاقياً عبّر عنه معلّق صحافي على التليفزيون الأميركي ابان الاجتياح الإسرائيلي على لبنان ١٩٨٢، رد إسرائيل الذي نراه لم تعد معه إسرائيل التي نعرفها"[65].

شيء آخر ربما تغيّر هو دور الصور المنقولة وتأثيرها على الرأي العام والأفكار في زمن عولمة الصورة وعمل التقنيات المجهولة واتساع حيز المجال العام وتأثير ذلك على قرارات الدول وصناع القرار. يكتب Jean Boissannet في "La Croix" في ٢٦ أيلول ١٩٨٢. إن تأثير الصورة كان محدداً وترك أثراً مهماً. أحداث أخرى وحروب ونزاعات في غير أمكنة لم تحدث هذه المشاعر الغاضبة ولم تعكس تلك القرارات لسبب بسيط انه لم يكن لدينا صورة عنها سواء الحرب في أفغانستان أو كمبوديا ولا الثورة الثقافية في الصين في الستينيات التي غرقت في بحر من الدم في عددٍ من المدن(...) تحت تأثير الفكرة الماوية[66]

فاليوم هو عصر الصورة الفورية والتواصل السياسي غير المقطوع، ومع ذلك ترتكب الجريمة من قبل ارهاب دولة إسرائيل والميديا الغربية التي وصلتها صورة ما يجري في حرب غزة ٢٠١٤ التي طالت الأطفال والمدنيين وأوقعت نحو ٢٠٠٠ شهيد وأكثر من ١٠,٠٠٠ جريح معظمهم من النساء والأطفال، لا شك تأثرت بما يجري. ونادراً ما رأينا تغطية إعلامية غربية شبه كاملة ومنجزة تدين الحرب الإسرائيلية وتشكك في أهدافها، لا بل ميديا حديثة بدأت تخرج من ميثولوجيا المحرقة النازية وعقدة الذنب الأوروبية تجاه اليهود وتنتقد بقوة عسكرة الدولة اليهودية وسياسات اليمين الإسرائيلي المتطرفة.

---

(65) Cf. Samir Kassir "la guerre du liban et les media francais", R.E.P N°8, été 1983

(66) Ibid: El Ezzi Ghassan, PP 430

ومع ذلك ما الذي يمكن أن يفعله الإعلام الغربي مع نتنياهو. وما الذي يمكن أن يمليه الرئيس الأميركي أوباما على نتنياهو الرافض لأي تسوية سلمية تنهي الصراع العربي – الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي؟ وما الذي يمكن فعله لإطفاء حرائق الحروب الإرادية من قبل دولة إسرائيل العسكرية؟ ويتساءل باسكال بونيفاس: هل يمكن الكلام عن أحادية قطبية عندما نرى ما يفعله بنيامين نتنياهو بالقوة الأميركية التي تحميه وتغذيه[67]. وهو أفظع بكثير مما فعله بيغن وشارون في الحرب على لبنان في العام ١٩٨٢، ورأينا كيف أن الدبلوماسية الإسرائيلية أيام الحرب على غزة ٢٠١٤ كيف نجحت في إعادة احتواء الموقف الأميركي لصالحها وكذلك الموقف الأوروبي الذي قاوم الادعاءات الإسرائيلية بمشروعية الحرب وذلك تحت تأثير ضغط الصحافة والإعلام والمجتمع الأوروبي الذي رأى في الحرب غياب مبدأ التوازن في استخدام القوة المفرطة من قبل إسرائيل وسقوط عدد كبير من الضحايا بين المدنيين الفلسطينيين. وأعلن المجتمع الدولي عن رفضه الشديد للمجازر التي ترتكبها إسرائيل وسلوكياتها العنصرية. ولكن القرار السياسي كان في مكان آخر.

والواقع فإن فوبيا عدم التعرض لإسرائيل في الميديا في أحداث العام ١٩٨٢ وما سبقها من مجازر ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني بقيت "تحت الأرض" وخارج السمع.. لكن التوجه الإسرائيلي بالاستمرار بالممارسات العنصرية وإقامة المستوطنات واحتلال الأراضي ورفض الانصياع للعميلة السياسية أحدث نوعاً من الشيزوفرينيا في الميديا الغربية والمحاصرة في دائرة السياسات الدولية ومصالحها المغلقة. علماً أن الأخطاء الفلسطينية كانت قائمة في تصريح ياسر عرفات حزيران العام ١٩٨٢ الذي قال "سنجعل من بيروت ستالينغراد عربية"، إلى تصريحات قادة "حماس" في غزة حزيران ٢٠١٤ "سنجعل من غزة ستالينغراد أو مقبرة الجيش الإسرائيلي".

أما موقف الدياسبورا الإسرائيلية اليهودية وما يعبر عنه في الصحافة الإسرائيلية، فهو يعكس القلق الإسرائيلي المتصاعد والمتحول منذ العام ١٩٨٢ من تحول المزاج اليهودي في الخارج المتعلق بدولته. وحتى المتفاعلين مع إسرائيل لم يعطوا هذا الوقت الطويل لإمكانية العيش في دولة تشهد انزياحات نحو العنصرية وتنامي الشعور بالعداء للسامية، وتقدم اليمين المتطرف أكثر وأكثر ومحاولة تأكيد موقف اليهود الشرقيين والغربيين من الحروب الإسرائيلية، لكن من دون طرح الدياسبورا مع السياسة الإسرائيلية مهما كانت عليه، وهو موقف وصفه عالم الاجتماع

---

(67) P. Bonicface "La france et – elle lancer une grand puissance op. cit P. 57
أو أنظر مصدر سابق غسان العزي "سياسة القوة"، ص ٢٩٦.

الفرنسي ميشال ويفيوركا "Michel Wieviorka" "بالشيروفرينا الحادة بين الانتماء إلى إسرائيل والمواطنة الفرنسية[68].

وهذا لا يبعد كثيراً عما عبّر عنه سفير بيغن من باريس، ويليام بلاف العام ١٩٨٢ مباشرة بعد المجازر والريبورتاجات المصورة في الصحافة الفرنسية من أن مثل هذه الأعمال تشكل "دعوة لانتحار كل إسرائيلي ويهودي.. انها هيستريا مجنونة"[69].

"جيروزاليم بوست" كانت نقلت في ٢ تموز ١٩٨٢ رسالة من يهود مسيسين في هولندا والنمسا إلى القادة الإسرائيليين يشيرون فيها "عدم تفهمهم واتفاقهم مع سياسة القيادة السياسية في إسرائيل وبصدمتهم بمدى العنف الذي يرتكبه جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان"..

والتاريخ يتكرر في نفس الدائرة الإعلامية من ردود الأفعال، ولكن ليس بنفس الظروف التي كتبت فيها الرسالة، وليس بنفس السرعة من الوسيلة الإعلامية. صورة حرب تخوضها إسرائيل لمرات متتالية، لا سيما حرب غير تقليدية على مدينة تضم أكثر من مليوني فلسطيني يحتشدون على مساحة جغرافية مكتظة جداً ومتفجرة ديموغرافياً في غزة. وهذه المرة تحت أنظار العالم أجمع وباللحظات الفورية لأعمال القصف والتدمير وبعنف الواقع نفسه وأكثر.

Alain Finkielkraut يستنتج أن العلاقات بين الدولة اليهودية والدياسبورا معكوسة. ويتعدى قلق اليهود في الخارج أكثر على الدولة اليهودية لدرجة تحولت معه إسرائيل إلى موضوع قلق دائم.. وهو يلتقي مع أفكار ميشال ويفيوركا محملاً أسباب هجرة يهود فرنسا إلى إسرائيل[70].

والخلاصة، إن الصور الآتية من بيروت والتي نقلتها الميديا المكتوبة في العام ١٩٨٢ قدمت صورة عن إسرائيل لدى الرأي العام العالمي ليست مختلفة عن إسرائيل اليوم. وهي صورة مطابقة عن دولة إسرائيل منذ نشأتها. ولا شك أن الصور الفورية أحدثت فرقاً وردوداً كبيرة وسريعة لكن هل توقفت أعمال إسرائيل العدوانية وهل توقفت الحماية الدولية لإسرائيل؟ وإلى متى ستبقى إسرائيل محصّنة وجودياً بتاريخ قديم ينسج أساطير عن المحرقة اليهودية؟ وهل غيّر الإعلام الجديد شيئاً إلى الآن في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي؟

وكما يقول "R. Bourdon":

---

[68] من حديثه الى مجلة الاكسبرس الفرنسية
Michel wievaiorka, l'Express,7 aug,2014.

[69] William Plaff:"Israël et l'interet national americain", I.H.T. 25 – 20 Septembre 1982.

[70] Cf. la rèprobationd'Israël, ed. Denoël – Gonthier, Paris1982

"كل ردود الفعل ونتائج الأعمال الحربية تشير إلى أخطاء في الحسابات حول ردات الفعل الاستراتيجية لدى الآخر الفلسطيني أو اللبناني أو الايراني.. لأن إسرائيل ببساطة لا تطبق على نحو كامل مفهوم العقلانية والواقعية السياسية الذي يستخدمه R. Bourdon"[71].

## ٥ – تطور الوسيلة الإعلامية الجديدة: حرب غزة عام ٢٠٠٨

في العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام ٢٠٠٨ وبدايات ٢٠٠٩، وبعد تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) تقريراً موسعاً في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ عن الآثار السلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي..إلخ، وأوردت تفاصيل دقيقة عن الضحايا بين المدنيين، والتدمير، وانعدام الخدمات وناشدت المجتمع الدولي للتدخل الفوري الحاسم لإيقاف الهجوم على غزة.. أما التقرير والذي يحظى باحترام وصدقية واسعة في العالم، فقد احتل موقعاً متميزاً في النشرة الإخبارية صبيحة يوم ٢٠٠٩/١/١٤. وأوردت الـBBC العربية ما نصّه: أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريراً عن الحرب تقول فيه إن إسرائيل أبدت في تلك الحرب عدم احترام حقوق الأطفال الفلسطينيين، وأهملت المحطة كل التفاصيل الأخرى الميدانية التي وردت في التقرير الذي يتألف من ٢٩ صفحة بالحجم الكبير[72]، وبشكل خاص القسم الذي يشير إلى حقيقة أن ثلث ضحايا (شهداء) العدوان هم من الأطفال تقريباً.. وهذا يذكرنا عندما نقلت الـBBC ما أعلنه الناطق باسم البنتاغون في الثالث عشر من شباط/فبراير ١٩٩١، وعشية عيد القديس فالنتاين – عيد الحب – حيث ألقت الطائرات الأميركية قنبلتين من وزن (٢٠٠) رطل، توجهان بالليزر على ملجأ العامرية في بغداد، وادعت أن الهجوم قد شن ضد قيادة عسكرية عراقية ومركز للمراقبة.. والنتيجة أن أكثر من ٤٥٠ طفلاً وامرأة وشيخاً كانوا موجودين في ذلك الملجأ قد فقدوا حياتهم، ولقد اعتبر يومها، أكبر مذبحة للمدنيين في تاريخ الحروب الحديثة، تحدثها ضربة

---

(71) R. Bourdon:"Logique du Social" op. cit; P. 98.

(72) Human Rights Watch, "Deprived and Endangered Humaniarian Crisis in the Gaza Strip." 13 Junauary 2009, http://www.hrw.org/sites/default,/files/related_material/2009.

واحدة[73]. وعلى أهمية التقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية المعنية بالقضايا الإنسانية، فإن (الحِرفية) أو (المهنية) التي تُسوّق وتصرف وفق وغايات أخرى، تطمس في الواقع ليس نصف الحقيقة، بل كل الحقيقة. فهل هناك من صدى لمطالبة منظمة هيومان رايس ووتش بشأن بيانها الذي صدر حول الهجمة الإسرائيلية في السادس من كانون الثاني/يناير على مدرسة للأمم المتحدة في غزة كان يلجأ إليها أشخاص وضمنهم أطفال في مخيم جباليا؟ إن شبكة الأخبار الفضائية CNN أوردت في تقريرها المسائي عن الأحداث في غزة يوم ٢٠٠٩/١/٦ سردية أخرى عن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) أشارت فيه إلى أن مراسل صحيفة نيويورك تايمز قد شاهد عنصراً مسلحاً من حماس تعرّف عليه بالقرب من المدرسة قبل الهجوم مباشرة.. وقال المراسل إنه كان هناك للاطلاع على الدعوات المطالبة بمتطوعين بغية جمع المال للمساعدة في حماية مقاتلي المقاومة، ولكن شبكة الـCNN لم تنقل عن المسؤول بالأمم المتحدة (الأونروا) أنهم أمدوا الجيش الإسرائيلي بالإحداثيات الدقيقة بنظام الـ"جي.بي.اس" لجميع المرافق التابعة للأمم المتحدة في غزة قبل القتال الدائر، ومن بين المرافق مدرسة الأونروا التي وقع الهجوم عليها.

## ٦ – الاحتلال الرقمي الاسرائيلي لغزة

مع فك الارتباط عن قطاع غزة سنة 2005 لم تنه إسرائيل احتلالها للقطاع، لكنها جعلته احتلالاً تقنيًا يزعم أنه "من دون احتكاك" من خلال آليات تكنولوجيا متطورة[*]. وقامت السلطة الفلسطينية، بموجب اتفاق أوسلو، وتمشيًا مع سياسات نيوليبرالية، بتحويل قطاع الاتصالات لشركة قطاع خاص تدعى شركة الاتصالات الفلسطينية. وعنى ذلك أن السيطرة على الفضاء الرقمي بقيت في أيدي القطاع الخاص وتعتمد على التنسيق مع دولة إسرائيل. تضاف هذه السيطرة إلى القيود الإسرائيلية على الاتصالات الهاتفية الأرضية، والهواتف الخلوية، والبنية

[73] يروي الاعلامي العراقي عبد الهادي جياد الذي كان يعمل في محطة الـBBC خلال فترة الحرب على العراق عام ١٩٩١ المعاناة الشخصية خلال عمله في المحطة، والتغطية المنحازة وغير المنصفة للأخبار في ما يتعلق بالعراق والوطن العربي عموماً.. للمزيد، أنظر: عبد الهادي جياد، "البي.بي.سي: جردة حساب شخصية،" في: ميلر (وآخرون)، المصدر نفسه، ص ٣١٧.

[*] هاجا طويل الصوري، أستاذة مشاركة في دائرة الإعلام والثقافة والاتصالات في جامعة نيويورك.

التحتية للإنترنت، لتنتج "الاحتلال الرقمي" لغزة الذي يتميّز بزيادة الخصخصة وزيادة المراقبة والتحكم. وبينما يقوم الاحتلال الرقمي بتعميق الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل، وتحويل شركات التكنولوجيا المتطورة الفلسطينية إلى وكلاء معتمدين، يعزز أيضاً الاحتواء الإسرائيلي لأراضي قطاع غزة.

ثمّة حاجة إلى إنشاء حاجز ضدّ التسلّل الفلسطينيّ بحيث يتضمّن جُدُرًا إسمنتيّة، وسلسلة طرق، وأجهزة حسّاسة، ومناطق لدوريات الحراسة، بحيث تؤمّن جميعها للإسرائيليّين العمق التكتيكيّ الذي يحتاجون إليه[74].

يطاول الاحتلال الإسرائيلي ...الأرض والسماء، عبر احتلال التردّدات الفلسطينية والسيطرة عليها، وضع العقبات أمام تطوير القطاع [ التقنيّ ] وتنميته، وحرمان شعبنا من الاتصال المباشر بتقنيّات التواصل عن بُعد وتكنولوجيا المعلومات[75].

لم يعنِ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، نهاية الاحتلال الإسرائيلي. لا شك أنه استلزم إزالة المستوطَنات والمستوطنين. وهو يعني، من وجهة نظر الدولة الإسرائيلية، تقليل التواصل المباشر مع المدنيّين الفلسطينيّين والتقليل من السلطة العسكرية الموجودة على الأرض[76]. ويعود بعض الفضل في إمكان قيام هذه السيطرة "من دون احتكاك"، كما دعتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى تسييج غزة تسييجاً قاسياً، وتحويل القطاع الضيّق إلى "معزل" محتل من الجوّ[77]، وإلى سجن مفتوح، وحقل تجارب لأحدث التقنيّات العسكرية[78].

إن نظام الاتصالات داخل قطاع غزة هو من تقنيات السيطرة التي تشكّل تحديد الفضاءات والحدود الإسرائيلية/الغزّاوية، هذا التحديد الذي هو جزءٌ من الحياة اليوميّة في غزة، كما يعمل نظام الاتصالات هذا كآلية مراقبة، وسيطرة وغير ذلك.

وأنظمة الاتصالات (الخطوط الأرضية، الهواتف الخليوية، والإنترنت) هي، من جهة أولى، أنظمة بنية تحتيّة واتصال تعمل داخل قطاع غزة وتسمح للغزاويّين بالتواصل بعضهم مع

---

(74) Dore Gold, "Defensible Borders for Israel," (2003), emphasis added, on the Web: <http://www.ciaonet.org/pbei/jcpa/ god07.html> (Accessed 8 April 2010).

(75) Mahmoud Abbas, in: World Summit on the Information Society, Tunis, 7 November 2005, Author's Translation.

(76) Israel, Ministry of Foreign Affairs, "The Disengagement Plan-General Outline," p. 1.

(77) Sari Hanafi, "Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory," Contemporary ArabAffairs, vol. 2, no. 1 (January–March 2009), p.118.

(78) تمّت محاصرة القطاع بوسائل عديدة ومتزايدة منذ الخمسينيّات. على سبيل المثال، أُنشئ السّياج حول القطاع، والإغلاق، ونظام العبور خلال الانتفاضة الأولى أول مرّة. وبعد أوسلو، عمدت إسرائيل إلى تكثيف السيطرة المكانية من خلال الحواجز وسياساتٍ أكثر صرامة على الحركة داخل غزة وخارجها. وعلى المرء أن يأخذ بالاعتبار، كذلك، أدوار الآخرين، مثل إغلاق نظام مبارك معبر رفح وبنائه جدارًا غائرًا مسافة تحت الأرض، وانقياد الحكومات الغربية للسماح بشكلٍ أكبر لإسرائيل بفعل ما تريد في غزة، عدا عن التّهميش السياسي الذي تفرضه السلطة الفلسطينية على حماس وغزة.

البعض الآخر ومع العالم خارج أسوارهم، وهي مظهر مهم من مظاهر التطوّر والازدهار الاقتصادي الفلسطيني. وهي، من جهة أخرى، إحدى وسائل استمرار الاحتلال الإسرائيلي – بأشكال ديناميّة ومتغيّرة – بوصفه فضاء سيطرة ومراقبة، وبوصفه فضاء يطوّق قطاع غزة . وتبقى أنظمة الاتصالات السبل التي لا تكون فيها قوة التكنولوجيا الرفيعة الإسرائيلية مجرّد وسائل لتطوير تقنيّات أسلحة الحرب، بل وجهات، وتقنيّات، وأجهزة، وأنظمة قوة متغيّرة تتزايد تقنيّتها باطراد، وتعمل على تشكيل الفلسطينيّين كرعايا محاصرين.

حيث تعتمد إسرائيل عمليّة التسييج للقطاع من خلال سياسة التوازن بين ضروب الإتاحة وضروب التقييد التي تحددها وتلغي تحديدها مصالح "الأمن" الإسرائيلية[79] وعلى سبيل المثال، فإن هناك شبكة اتصال هاتفي، لكن جميع الاتصالات الأرضية بين مدينة غزة وخان يونس، مثلاً تمرّ عبر إسرائيل. والدخول إلى الإنترنت مسموح به، لكن حركة البيانات جميعها تمر بمفاتيح تحكّم متموضعة خارج قطاع غزة. والاتصال الخليوي مسموح به – وينبغي أيضاً أن يمرّ بخط الشبكة الإسرائيلي الرئيس – لكن تطوّرات التقنيّات الخليوية ليس مسموحًا بها، مثل اتصالات الجيل الثالث3G، والدخول إلى التقنيات الرقمية للبنوك مثل PayPal، وخدمات تحديد الموقع GPS ورسم الخرائط. وكما هي الحال بالنسبة إلى كثير من الأمور في قطاع غزة، فإن البنية التحتية للاتصالات مقيَّدة بالسياسات الإسرائيلية التي تعمد إلى المراقبة، والسيطرة، والتّقييد، والاحتواء وكذلك الربح من (السبل) التي تفعل فعلها "من دون احتكاك". إن الغزّاويّين يعيشون في ظلّ نظامٍ من الاحتلال الرقمي.

تلقي عبارة "الاحتلال الرقمي" الضوء على عملية ديناميكية؛ فهي تشير، أولًا، إلى أن السيطرة الإسرائيلية على أرض غزة متواصلة، لكنها تشتمل أيضًا، وباطراد، على مجال التكنولوجيا الرفيعة. ويُفصح الاحتلال الرقمي، ثانيًا، عن السبل التي تتضافر فيها جهود الشركات الفلسطينية والمتعدّدة الجنسيات والسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشبكات الرأسمالية الدولية كي تدفع تطوّر قطاع الاتصالات وفقًا لأجندة اقتصادية نيوليبرالية. أمّا ثالثًا، فإن الغزّاويّين، أنفسهم، "يحتلّون" فضاءات رقمية، وإن كان ذلك ضمن تقييدات أو بشكل غير

---

[79] في بعض الحالات، تُعطى تفسيرات تقع خارج نطاق "الأمن ". فعلى سبيل المثال، يقول المتحدث باسم وزارة الاتصالات الإسرائيلية يحيئيل شابي إن الترددات "لم تتحدد للاستخدام بعدُ من طرف الجانب الفلسطيني بسبب عدم توافر ترددات جيل ثالث ٣ Gحاليًا ". غير أن هذه العبارة غير معقولة بالمعنى التقنيّ لأن نطاق شبكة الجيل الثالث يمكن أن يدعم المزوّدين الفلسطينيّين بشكل كاف؛ دع عنك حقيقة أن المزوّدين الإسرائيليّين كوفئوا بترددات من هذا النوع حتى بعد أن تم إخبار الفلسطينيّين بعدم توافر ترددات. انظر: Christa Case Bryant, "What's the Frequency?: For Palestinians, not 3G," Christian Science Monitor, 25/7/2013, on the Web: <http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2013/0725/What-s-the-frequency-For-Palestinians-not-3G> (Accessed 24 September 2013).

قانوني أحياناً، فهم يتواصلون مع الأصدقاء والعائلة، يبلغون عن الانتهاكات، ويكسرون الحصار الماديّ بوسائل افتراضية.

تساهم شبكات الاتصال في تواصل الناس، لكنها، كذلك، تمتلك أشكالها الخاصة من السيطرة، و"الحواجز" والعقَد التي تعمل على تقييد مثل هذه التدفّقات وكبحها[80] وغزة محاصرة بـ"جُدُر" إسمنتية وفائقة التكنولوجيا عبر مجموعة معقّدة من ضروب الإدناء والإقصاء التي تعمل عبر تشكيلة من الممارسات التي تجعل من غزة معزلاً ماديًا ورقميًا. وثمة سبيل نافع لمقاربة غزة وتقييم نتائج احتلالها الرقمي من خلال مفهوم "التسييج" (enclosure)، المشتق من فروع الاقتصاد والتاريخ والجغرافيا ودراسات الإعلام الرقمي.

وعمليّة التسييج شرهة في اندفاعها نحو الشمول الكلّي، إذ ينقش منطقها ضروب الفضاءات جميعًا ويتملّكها ضمنه. وقد وسّع عدد من الباحثين مفهوم التسييج إلى تحليلات جيوسياسية واقتصادية بعيدًا عن بريطانيا الثورة الصناعية، بما فيها تحليلات شبكات المعلومات. على سبيل المثال، يرى دان شيلر أن الاحتلال الرقمي هو تلك العملية المتعددة الوجوه التي تجمع ديناميّات الأرض الإقليمية والاقتصادية إلى ضروب التسييج الرقمية (فضلاً عن تقييدات أخرى).

عكس اتفاق أوسلو٢، الموقَّع في أيلول /سبتمبر ١٩٩٥، كثيرًا من هذه القيود. كان الفلسطينيون قد تلقّوا وعدًا بخدمة اتصال مباشر محليًا وعالميًا في الهاتف والإنترنت. جاء في نصّ أوسلو٢: "تعترف إسرائيل بأن الجانب الفلسطيني يملك الحق في بناء وتشغيل أنظمة اتصالات منفصلة ومستقلة وبنية تحتية، بما في ذلك شبكات الاتصالات وشبكة التلفزيون وشبكة الإذاعة"[81].

إن مستخدمي شبكة الإنترنت في قطاع غزة مجبرون على تصفّح الإنترنت بتكلفة عالية وسرعة بطيئة، وهو ما يؤدّي إلى تقييد اتصالاتهم وتفاعلاتهم الافتراضية بشكل كبير. إضافة إلى ذلك، وكما هي عليه الحال في قطاع الاتصالات، فإن القيود التي تفرضها الدولة الإسرائيلية تجبر حركة البيانات في شبكة الإنترنت على المرور عبر إسرائيل. إن الإنترنت محي بسبب

---

(80) انظر Alexander R. Galloway, Protocol: How Control Exists after Decentralization (Cambridge, Mass.: MIT Press 2004), and Ronald J. Deibert, "The Geopolitics of Internet Control: Censorship, Sovereignty and Cyberspace," in: Andrew Chadwick and Philip N. Howard, eds., Routledge Handbook of Internet Politics (London; New York: Routledge, 2009), pp. 323-336.

(81) Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Washington, D.C., September 28, 1995 (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, Israel Information Center, [1995]), Annex III, Article 36.

30 Israeli-Palestinian Interim Agreement, Annex III, Article 36, D. 2, emphasis added.

خصخصة الشبكة، والتكاليف العالية، والقيود المفروضة على نطاق الشبكة، وهو محاصر مكانيًّا أيضًا.

ويرى إيال وايزمان أن هذه تقنيّات تحذير تُتيح للجيش الإسرائيلي القدرة على تحذير الغزاويّين من عمليات قصف وشيكة، وبذلك تحوّل مستقبليها "بشكل قانوني" إلى أهداف شرعية[82] أمّا من وجهة نظر المستخدم الفلسطيني، فإن تقنيّات التحذير هذه هي أيضاً تقنيّات تسييج واحتلال.

يُظهر مثال الاتصالات كيف تكون التكنولوجيا أساسًا لخلق نوع خاص من النظام السياسي. كما يبيّن كيف تغيّر التقنيّات بحد ذاتها حدود إسرائيل/غزة بطرق غير متناظرة.

## ٧ – عندما يتعولم التضليل الإعلامي في الحرب

لا نتكلم هنا عن بروباغندا، في المشهد التقليدي للبروباغندا في تلك العلاقة البعيدة مع الإعلام. لكن ما يعنينا هو البعد الاستراتيجي في العلاقات الدولية.

البروباغندا والتضليل الإعلامي لا يختلفان فقط في الجوهر لا بل يختلفان بمواد الانتشار المختلف.

صحافيون ومثقفون يفترض أن يكونوا مستقلين يساهمون بمد الجسور في الحالة الثانية.

على سبيل المثال نوع العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأميركية والإسرائيليين، علاقة مرتكزة على ظرفية فكرة وطنية ودولية تتعلق بمبادئ الديمقراطية.

إذا أحطنا بحالة الصين، وعلى الرغم من صفة النظام السلطوي والبروباغندا التي يستخدمها في الداخل، نلاحظ وجود هذا التضليل الإعلامي حين الرهان يقود إلى اقناع الصين الغرب بفكرة العولمة التي تعيشها.

بالواقع لدينا المثل الحديث هو الولايات المتحدة الأميركية وهي واحدة من أكثر الدول ثقافة وتعليماً. وبين قلة من الدول التي لديها حرية التعبير الدينية.

(82) Eyal Weizman, "Lawfare in Gaza: Legislative Attack," OpenDemocracy, 25/2/2009, on the Web: <http://www.opendemocracy.net/article/legislative-attack>.

قلة من الدول التي تسمح بوضعية متساوية للمعارضة. التضليل هنا هو سلاح قاس وغير محتمل حين يقرر أن يدخل بلاداً في أزمة حربية. التضليل يأتي بالتشارك مع الديمقراطية حين يكون الشعب مقتنعاً بذلك. ومن دون الشعب تصير مغامرة الحرب واقعاً خيالياً.

نتذكر الحملة الإعلامية التي رافقت الحرب على بغداد ضد نظام الدكتاتوري صدام حسين في آذار ٢٠٠٣.

المقررون في السياسة الأميركية أنتجوا مواد كثيرة من التضليل الإعلامي الثقيلة في موضوعين إثنين:

- العراق تملك أسلحة الدمار الشامل
- والعراق شاركت في التحضيرات لتفجير ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

يقدم كل من إدوارد هيرمان وناعوم تشومسكي في كتابهما الملهم صناعة الإجماع – الاقتصاد السياسي ووسائل الإعلام (بانثيون، ١٩٨٨م)، نموذجهما عن الدعاية في الميديا.

ان الاقتراح الأكثر قابلية للتطبيق هو "اقتراحهما"، أن أداء الميديا يتشكل على نحو أكبر بقوى السوق، عن طريق الحد الأدنى من أهداف مؤسسات الميديا التي تعمل داخل مجتمع رأسمالية – الدولة[83].

بعد مضي عام على "الحرب الأميركية على العراق، أظهر المخرج روبرت غرينولد (Grenwued Robert) الكاتب في جامعة اكسفورد أن ٦٧% من مشاهدي محطة "فوكس نيوز" يعتقدون أن علاقة تربط القاعدة وصدام حسين و٣٣% رأت أن القوات الأميركية فعلت فعلاً حسناً واكتشفت فعلاً أسلحة الدمار الشامل في العراق.

لكن بالتشخيص الواقعي نرى أن عمل روبيرت مردوخ (Rupert Murdoch) الذي يملك موقعاً في الولايات المتحدة، ساهم إعلامه في انتاج مادة التضليل الإعلامي تلك.

لكن وسائل الإعلام الأميركية كانت بعيدة من منطق ما تعرضه القيادة الأميركية. فواشنطن بوست (Washington Post) وسي.ان.ان (CNN) وتايم (Time)، ارتكزت على تقارير وأبحاث أخرى.

مجلس الأمن القومي كان على نقيض محطة فوكس نيوز (Fox News) المؤيدة للحرب على العراق، والتي مارست بدورها التضليل الإعلامي الذي قاده الرئيس الأميركي جورج بوش، لكن

[83] ادوارد هيرمان وناعوم تشومسكي "صناعة الاجماع الاقتصادي ووسائل الاعلام، دار بانثيون، ١٩٨٨.

الوسائل الإعلامية الأخيرة لم تأخذ الأمور هكذا ببعدها الإيديولوجي، علماً أن تقرير مجلس الأمن القومي يستند إلى مراجع مركزية رسمية.

يمكن التكلم عن تصرف إعلامي شهد اختزالات عند الصحافيين، لا سيما الصحافي، المضلَّل إعلامياً أكثر منه مضلّلاً. وهو خالف المبادئ المهنية بالتأكد من صحة المعلومات لديه التي يستقيها من مصادر مستقلة، وتحول إلى لاعب في السلطة.

ووصلنا إلى هذا المستوى من العمل التضليلي لإدارة بوش وذكاء المحافظين الذين قادوا الحرب في العراق من خلال التهيئة لمناخ من الخوف واستخدام مادة الإرهاب التي ضربت في البرجين في "مانهاتن"، لتبرير الحرب على العراق.

وهذا التضليل تمدد إلى قضايا أخرى من خارج النص، إلى شكل من أشكال التحليل النفسي والسيكولوجي الذي وُلد من معطيات واقعية وفي شرطية ضربت احساس الصحافيين.

هذا الشرط موجود أيضاً في حالة إسرائيل، حيث المعطى الأول هو الخوف الدائم على أمن إسرائيل ووجودها وهي في حرب دائمة مع جيرانها.

كان عالم اجتماعي مهم مثل ريمون ارون، قد صرح في حرب الأيام الستة في حزيران ١٩٦٧، بأنه خُدع كثيراً في الخطاب المضخم الذي تحرك ضد خطر زوال الدولة الجديدة اليهودية. يوجد في إسرائيل فكرة تبرر كل المبادرات العسكرية "الحرب" ولا خيار غير الحرب، أي أن الحرب الاجبارية لإنقاذ وجود إسرائيل.

أول اشارات التضليل الإعلامي كانت في تسمية "جيش الدفاع الإسرائيلي"، علماً أن غالبية الحروب التي خاضتها إسرائيل هي حروب هجومية. ما خلا حرب تشرين في العام ١٩٧٣.

وإذا ذهبنا بعيداً، نرى التضليل الإعلامي على الضفة الأخرى في البلدان العربية، نموذج بروباغندا حركة "حماس" كذراع عسكرية سنية هدفها العسكري إزالة إسرائيل من الوجود.

لكن حركة التضليل الإعلامي عند "حماس" ناتجة من الحصار المفروض عليها من الدول العربية وانقطاع علاقاتها مع الغرب، في حين التضليل الإعلامي الإسرائيلي أكثر فاعلية ويستند إلى عناصر دبلوماسية ومخابراتية أكثر حيوية.

نموذج آخر من التضليل الإعلامي هو القرار الدولي ١٤٨ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٧) أي قرار تقسيم فلسطين، التي أعدت إسرائيل لتمريره في مجلس الأمن.

بالتأكيد كلمة "تقسيم تعني الاستنتاج بالتوازي في جذور الطرفين، لكن التاريخ الإسرائيلي يذهب بعيداً في التاريخ عن الجذور اليهودية في المنطقة. وهذا الحضور اليهودي الذي تهجر بسبب رفض العرب مشاركته.

هذه المعادلة تخفي الواقع القاسي الذي أعطى اليهود مساحة ١٤ ألف كيلومتر مربع لـ٦٥٠,٠٠٠ ألف يهودي، مقابل اعطاء العرب ١١,٥٠٠ كلم٢ يقطنها ١,٣٠٠,٠٠٠ عربي/فلسطيني.

والتضليل الإعلامي شاهدناه أيضاً في العام ٢٠٠٠ في مباحثات "كامب ديفيد" والنقاش حول "العرض الإسرائيلي السخي والكريم" المعروض على الفلسطينيين. العرض الذي طرح على الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات حينها. وقيل لاحقاً لمثقفين فرنسيين، أن "العرض السخي" وفق المصطلح الذي أطلقه وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شلومو بن آمي (Shlomo Ben Ami) يتضمن في صميمه تقسيم القدس الأمر الذي رفضه عرفات معتبراً أن قرار تقسيم القدس وتقرير مصيرها يهم الفلسطينيين كما يهم العرب والمسلمين جميعاً وليس بإمكانه التصرف بهذا الحق لوحده في تقرير مصير المدينة المقدسة.

ومثلما كان رفض الفلسطينيين للتقسيم العام ١٩٤٧، غير مفهوم من الغرب"، مرة أخرى رفض العرض الإسرائيلي "السخي" وكان معناه التخلي عن القرية العقدة في القدس ابوديس لإسرائيل، بدا الأمر غير مفهوم من قبل الغرب.

هذا الأمر قاد وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون آنذاك إلى فرض الحصار على أبو عمار وشل قدرته وتقديمه للغرب أنه لا يريد السلام المعروض عليه من المجموعة الدولية.

نشط الإعلام الإسرائيلي أيضاً أثناء عملية "الرصاص المسكوب على غزة" في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩، حين فرضت إسرائيل الرقابة ومنعت الصحافة العالمية من الدخول إلى منطقة الشمال ونقل وقائع ما يجري ميدانياً. وركزت إسرائيل على تقنيات التضليل الإعلامي. في حين كان مراسلو الحرب الغربيون يتلقون رسائل نصية عبر الإنترنت من إسرائيل وفحواها معاناة أهل مدينة سيدوروت (Sederat) من سقوط صواريخ "حماس" ولفت الانتباه فقط إلى الضحايا الإسرائيليين في تلك الأزمة بعد ثلاثة أسابيع من الحرب على غزة، ولمعاينة أرقام الضحايا، تبيّن حجم التصعيد الإعلامي.

جامعة (Shmuef Trigano) أصدرت دراسة من ٢٤٠ صفحة /٢٠١٠، محققة لمراجعة تقرير منظمة حقوق الإنسان في الأمم التحدة، والتي وضعت في أيلول خلصت إلى اعتبار أن ما جرى في غزة هو جرائم حرب، وبعضها جرائم ضد الإنسانية ارتكبها الجيش الإسرائيلي و"حماس".

بالتأكيد هناك عدد من الإسرائيليين يعيشون تحت تهديد صواريخ "حماس" ولكن بالمقابل خاضت إسرائيل حرباً ضد مليون فلسطيني في غزة، وبالأرقام /٢٧ إسرائيلياً فقط سقطوا ضحايا حرب الصواريخ التي تطلقها حماس.

أظهر عمل تريغانو (Trigano) التناقض في الشهادات، تلك التي وردت في تقارير منظمة حقوق الإنسان، وأخرى على الأرض، عن أعمال قتل بدم بارد ارتكبها الجيش الإسرائيلي بحق مدنيين أو بواسطة طائرات الهليوكوبتر وبواسطة القصف الجوي والبحري، الذي دمّر آلاف الوحدات السكنية.

تقرير منظمة حقوق الإنسان لم يكن وحيداً. فصحيفة هآرتز، نشرت شهادات لعسكريين عن جرائم ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين البريئين، نشرها الصحافي جيدعون ليفي[84]. لكن هذه الشهادات مزقت ونسيت.

بالمقابل ما الذي حصل على ضفة فلسطين؟

التركيز على عنف الحرب الإسرائيلية الذي صبّ جام غضبه على جسد الأطفال الفلسطينيين. وابراز هذه الصوة عبر الوكالات العربية "Ramattan" وعبر"قناة الجزيرة".

هل يمكن الحديث عن تضليل إعلامي هنا؟

يمكن الكلام عما فوق الجريمة "Sur – vidimisation" أو انفجار المجزرة، (في محاولة إيقاظ الوعي العالمي، ونجح الإعلام الفلسطيني في توحيد الرأي العام الغربي نسبياً، لكن البروباغندا الإسرائيلية عادت وربطت الضحايا المدنيين والعسكريين بالإرهابيين.

لكن إسرائيل تؤثر في الإعلام الغربي كديمقراطية غربية وتستخدم دبلوماسية نشطة. جدلاً أعادت توجيه الرأي العام الغربي لصالحها مزيلة آثار التهديد بعقوبات اقتصادية أو خضوعها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

والحجة أن إسرائيل تمثل ديمقرطية في الشرق الأوسط، ويجب الحفاظ على هذا النموذج.

في ما خص الصين، التضليل الإعلامي كذلك موجود، لا سيما ما يتعلق بعلاقات الصين مع الدول الغربية حول إثارة مسألة إقليم التيبت والتعامل مع الأقليات الإثنية.

(84) Gideon Levy, Gala , articles pour Haareta, 2006 – 2009, Paris, la Fabriquie, 2009.

حين استقبل الرئيس الأميركي أوباما الزعيم الروحي للتيبت الدالاي–لاما، كان رد فعل وزير الخارجية الصيني، مستاءً جداً باعتبار ذلك "يتجاوز بقوة القواعد المتعارف عليها في العلاقات الدولية". وجرى تسويق ذلك على أنه تدخل في الشؤون الداخلية الصينية، وعلى اعتبار موضوع التيبت نزيه ومستقيم وطاهر الذيل. وهو خارج البحث.

الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض دعا إلى وقف عملية قمع وحماية القوى الانفصالية، إذ ماذا يعني فصل المسألة واعتبارها مسألة داخلية سياسية، وحماية النظام الديكتاتوري في الصين.

ولكنها مسألة تتعلق بالمبادئ في العلاقات الدولية ومبادئ تعتمدها الولايات المتحدة الأميركية ولا سيما مسألة احترام حقوق الإنسان.

عملية التضليل مزدوجة. تتغذى من جهة من مسألة العلاقات التاريخية بين الصين والتيبت منذ الخمسينيات. وتتغذى من مسألة طبيعية حديثة، هي المطالبة بحكم ذاتي وليس الاستقلال الذي يطلبه الدلاي–لاما كما أكد عليه في العام ٢٠٠٨.

الصفة الديكتاتورية للنظام الصيني هي الأقل تحسساً في طبيعة التضليل الإعلامي على نحو مضلل على "فوكس نيوز".

اليوم من المهم توجيه الحديث عن فكرة البلاد الديمقراطية، وليس بإخفاء ما يجري في الداخل من أعمال قمع المعارضين وأعمال العنف بحق المرأة الصينية ومطاردة النساء ودفعهن إلى الإجهاض ومراقبة حملهنَّ.

وما يظهر أن طبيعة النظام لم تتغير، ولم تقدم حججاً كافية لاكتسابها شرعية دولية، والنظرة إليها كواحدة من الدول الديمقراطية، أو تشريع العنف الداخلي بالحد الأدنى. هل هي فضيلة العولمة، أو القرية الكونية، التي تحدث عنها ماكلاهان؟ من الصعب جداً لدولة مهما كانت، تحدي الفكرة العالمية بالسياسة أو بأعمال غير متفق عليها أو منبوذة.

ان العمل على التواصل يجب أن يسبق أو يترافق مع المنع أو العمل العسكري العنيف. أي نقاش أو خطاب يمكن أن يثار، يجب أن يدرس جيداً بهدف الاقناع، بما يملأ كل المواقع والفراغات وفي الوقت **الضروري. أو يخدم** الساحة في الوقت المناسب. لكن بالإجمال ليس خطأ الإعلام فيما يتعلق فقط بنوعية الخبر السيء. التضليل الإعلام العالمي الاخطر هوالاعلام المقنع الذي يحسب له حساب واثر أمام إلحاح المجموعة الدولية وموقف الدول والنظام أو أمام السلطة الداخلية وهذا الاعلام الذي ينشد الحقيقة لصالح السلم والامن الدوليين ولمصلحة حقوق الانسان والديمقراطية هو على المحك. العدالة الدولية أو القانون العالمي لا يشيران إلى الآن إلا إلى عدالة المستنصرين

والأقوياء أو قانون الرابحين. ومن الجيد إحداث التوازن الأخلاقي عبر طرح أفكار أخرى أكثر تأثيراً وهو الذي يتوجه نحو المعلومة الخاطئة.

ان دولاً مثل الولايات المتحدة الأميركية أو إسرائيل لا تخشى ضربات المحاكم الدولية، ولكنها تحمل الأخرى إلى حبها أو يهمها أن تكون محبوبة.

وها هو تحالف دولي جديد يتشكل بحجة مكررة هي الحرب على الارهاب، تحت حجة جديدة هي الحرب على دولة الخلافة الإسلامية (داعش)[85].

وها هي الميديا الإعلامية وجدت نفسها مشغولة بتأطير الأحداث مرة جديدة بالحرب على الارهاب بفارق ٣٣ سنة وبتعاون مشترك في اعداد حلول إقليمية ودولية لاتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف الجديد .

ولا أحد يدرك ماهية الصفقة التي تمت بين الأطراف السياسية والدول المعنية بالقضية العراقية وعما إذا المقترح ليس تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام سنية وشيعية وكردية، وعما إذا كان التدخل الجديد هو حرب استباقية أخرى ستؤدي إلى تفتيت العراق. كما كانت الحرب الاستباقية على أسلحة الدمار الشامل ٢٠٠٣.

ولنرَ هل يمكن للحكومة الجديدة أن تلغي بعض الإجراءات التي ينتقدها إعلام أوباما، التي صدرت في عهد الحاكم الأميركي بول بريمر، ومنها اجتثاث البعث، وحلّ الجيش العراقي؟ بول بريمر يعترف في مذكراته بأن قرار حل الجيش اتخذه الأميركيون، ورحبت به إيران والأكراد وأطراف عراقية أخرى ذكرها تحديداً في كتابه[86].

فالرئيس الأميركي إذا أراد أن ينتقد هذه السياسة التي طبقها سياسيو العملية السياسية بعد الاحتلال، فعليه أن ينتقد الادارة الأميركية السابقة، مرحلة جورج بوش، الذي أقدم على احتلال العراق وما ترتب عليه[87].

فالقرارات الرئيسة التي أساءت إلى الدولة العراقية هم الذين سنّوها وطبّقوها[88].

---

[85] أنظر الى المقابلة بالانكليزية : president ObamaTalks to thomus Fridman about Iraq, Putin and Israel" Newyork Times,8/8/2014

[86] L. Paul Bremer III, My year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope (London, Newyork, Simon Guid Schuster 2004), PP. 54 – 59.

[87] اشارة الى دور المحافظين الجدد وحفظهم موضوع العراق في وزارة الخارجية الأميركية التي كانت شكلت (١٢) لجنة لإعداد مقترحات العراق بعد الاحتلال. قام البنتاغون مع المحافظين الجدد بخطف الموضوع من وزارة الخارجية وأهمل كل ما أعدته اللجان التي شكلتها الوزارة التي لم تكن تريد حل الجيش العراقي.

والوضع الحالي في العراق شبيه بوضع أميركا في أفغانستان أثناء الاحتلال السوفياتي لها. الأميركان هم الذي دربوا وموّلوا القاعدة، ومن بعد انسحاب الجيش السوفياتي من أفغانستان انتقلت القاعدة إلى أفغانستان من خلال طالبان[89]. وهكذا يبدو الإعلام العالمي في حلقة مفرغة مجدداً عنوانها مجدداً أميركا تشن حرباً على الارهاب.

الغريب انه لم تذكر أي صحيفة لا في أميركا ولا في غيرها موضوع الشركات الأميركية والغربية ومصالحها النفطية في العراق وحتى في احتلال العراق لم يذكر النفط كسبب، إلا أن غرينسبان (Greenspan) الذي كان يشغل منصب حاكم البنك المركزي في أميركا والذي يسمى هناك رئيس مجلس الاحتياط الفدرإلى (Chairman of the Federal Reserve)، وبعد ما ترك العمل، أشار في مذكراته حين سألوه عن سبب ذهاب أميركا إلى العراق؟ أجابهم: " It Was about Oil"[90].

It is Politically inconven: ent to acknowledge what everyone: Rnows: "Iraq War is Largely about oil.

حتى وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر حين سئل في مقابلة مع "CNN" في كتابه الجديد "النظام العالمي" عن الدولة الإسلامية المعروفة إعلامياً بـ"داعش" انتقد التهويمات الإعلامية، وهو أحد أوسع الشخصيات الأميركية تأثيراً على الطروحات السياسية الأميركية وهو قلّل من أهمية التنظيم معتبراً أنه لا يضم سوى مجموعة من المطرودين من القاعدة.

وأضاف "يجب أن نبقي بأذهاننا أمراً آخر، وهو أن علينا أن لا نظهر اننا بحاجة إلى توجيه العالم كله من أجل مقاتلة ٢٠ ألف متعصب طردهم تنظيم القاعدة من صفوفه،علينا أن لا نضع أنفسنا في موقف ستكون نهايته صعبة ويقوم بإطلاق الجدل الأميركي الداخلي، يجب أن تكون استراتيجيتنا تقليص أهمية "داعش" الدولية إلى أدنى مستوى.. "داعش" يحاول "اذلال" أميركا في المنطقة من خلال إظهار عجزها أمام قيامه بقتل مواطنيها".

---

[88] أدت القرارات ليس الى تغيير النظام السياسي الذي كان قائماً في العراق قبل الاحتلال، بل قضت على وحلت الدولة العراقية نفسها، وهو الذي يدفع ثمنه العراق اليوم.
انظر:
Robert Fisk, the Great war for civilsation: the conquest of the Meddle East (London: Fourth Estate, 2005).

[89] أميركا سبق وشنت حرباً على افغانستان بسبب وجود القاعدة فيها والمتهمة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما جرى منها في الولايات المتحدة الأميركية.

[90] Alan Greenspan, The Age of Twbulence: Adventures in a New Word (Newyork: Penguin, Press, 2007.

ولم يخف كيسنجر قلقه من احتمال دخول أميركا في حرب مفتوحة "لقد دخلنا في خمسة حروب منذ عام ١٩٤٨، ولم نحقق الأهداف التي رسمناها لأنفسنا الا في حرب واحدة هي حرب الخليج الأولى ضد العراق. وحققنا بعض الأهداف فقط في الحرب الكورية. وهذا الأمر يترك نتائج محبطة للعزيمة على صعيد النقاشات حول السياسة الخارجية الأميركية"[91].

[91] Henry Kissinger's "World Order", Foreign Policy, September 16, 2014.

# القسم الثاني

## أثر الاعلام على الوظيفة الدبلوماسية وعلى مسألة

## تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان

# مقدمة القسم الثاني

لا يمكن تجاهل العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس العلاقات الدولية بشيء من النظرية وآخر من التطبيق. ودراسة أثر الإعلام في العلاقات الدولية بحاجة ماسة إلى مقاربات نظرية ايضا . لإدراك هذا الأثر والفعل والسلوك الدولين في الحقل الدبلوماسي والسياسة الخارجية والوظيفة الجديدة للدبلوماسية مع التطورات التكنولوجية والتواصلية ولجهة الممارسة التي تسهم في صياغة مخرجات العملية السياسية في مسألتي الديمقراطية وحقوق الانسان. ونحن في هذا البحث بحاجة إلى اختبار أثر النظريات والأنساق الفكرية السائدة على دور الإعلام في حقل العلاقات الدولية.

ان أحد أهم آثار التكنولوجيات الحديثة يرجع إلى تقاطعه مع أفول دور النظرية وطغيان الفضاء الوثائقي المتشكل من نسيج الأحداث والتفاعلات الدولية. لدرجة اعتقد معها الكثير ان الأفكار لا تصنع الأحداث، بل صار الشارع هو الذي يصنع الأحداث والأفكار تأتي من تحت من نبرات الميادين والأحداث، وخاصة أن العديد من المفكرين لم يستطيعوا التنبؤ وتوقع أحداث كسرت وتيرة التاريخ ومنها انهيار جدار برلين وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر وبعدها حرب أفغانستان والعراق واندلاع الاحتجاجات في الشارع العربي.

إن الطريقة التي تعامل معها الأكاديميون وعلماء الاجتماع مع الأحداث المعاصرة اتسمت بالجمود وعدم الاهتمام، الشيء الذي يساعد في البحث عن الروابط بين النظريات التقليدية والممارسة وأثر الميديا الجديد بما يتسم بالديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق والخصوصيات الذاتية للشعوب وتحليل السلوك الخارجي للدول مع اقتراح صيغ ونماذج جديدة من الديبلوماسية والمعاملات الدولية في عصر الشفافية الديبلوماسية أو "النيوديبلوماسية" وفق المصطلح الذي حل محل الدبلوماسية. ان أهم ما يميّز هذا الدور الإعلامي يرجع إلى تعقد مجال العلاقات الدولية والطابع المركب لهذه العلاقات والاختلاف من المنطلقات والمصالح القومية والأهداف السياسية، لا سيما والنظام الدولي ذو طبيعة فوضوية يسيّره قانون وحيد هو قانون النزاع والاستئثار وفق نظريات الواقعية السياسية. علماً أن مفاهيم جديدة دخلت على السياسة الخارجية، وميول للتركيز أكثر على دراسة المظاهر الاقتصادية الدولية وتطوير نظرية الحفاظ على الاستقرار الذي عبر همينة القوى الكبرى، الحفاظ على الأمر الواقع أو استخدام نظرية الليبرالية لفرض قوتها ومفهومها وحضورها عن

الجميع مستخدمة مؤسسات مالية دولية ذات طبيعة ليبرالية (بروتون وودز) والتكنولوجيات المعلوماتية وشبكات التواصل الجديدة كقوة ليّنة تدعم حضورها ونظرتها الايديولوجية وكنموذج فكري وثقافي يعمل على تمجيد الحرية الفردية وسيادة القانون، فيما الليبرالية الجديدة تتجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية مع سهولة تناول المعلومات وخلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية في الاطار القانوني الدولي العام، الذي يتعهد بإنجاز مهام الديمقراطية وحقوق الانسان، ومهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب.

سنعاين في هذا القسم الذي يتألف من فصلين: الفصل الأول يتناول التحولات في النظام الدولي ونمط التفاعلات الدبلوماسية السائدة واشكال من الدبلوماسية الجديدة مع تطبيق حالة سجلت خروقات مهمة مع ويكيليكس وسنودن لأنماط الدبلوماسية التقليدية. وفي الفصل الثاني مقاربة لخلاصات تنفيذية حول مسألتي الديموقراطية وحقوق الانسان ودور الميديا الجديدة في تفعيل امكانيات التغيير والتحول من المفهوم البنائي والسيوسيولوجي الليبرالي والديمقراطي في النطاق الدولي. وللإعلام دور في الفهم العميق لهذه الاتجاهات التي يتداخل فيها عنصر سيادة القوة إلى جانب دور القوى الداخلية والمؤسسات الدولية. وإن كان الغموض هو الأكثر تأثيراً، إذ ليس للواقعية الشيء الكثير لتقدمه في تفسير هذه المواضيع.

*********

**الفصل الأول**

# أثر الإعلام في سياق الأوضاع العالمية ومتغيّراتها

## مقدمة الفصل الاول

منذ سنوات تشهد الأوضاع العالمية والسياسات الخارجية تحولاً في أسلوب عملها وتوجهاتها. فاهتمت الأبحاث بفهم آليات الترابط على الساحة العالمية أكثر من وصف الدول في حالاتها الفردية وفي ترابطها. وتؤكد السنوات الأخيرة التأثير النمطي للإعلام، بينما تتزايد عوامل التفاعل في كل اتجاه بين الأطراف التي يربطها التشابك المتصاعد للمشكلات، فيما يفترض هذا المسار أكثر فأكثر علاجاً اجتماعيًّا للأزمات، نابعاً هو نفسه من داخل المجتمعات وليس من صدام بين الدول أو بين الجماعات، وتقلّ سلبية المجتمعات شيئاً فشيئاً، وتصبح قوى فاعلة حقيقية في المجتمع الدولي والقضايا وعابرة للحدود، أو منقسمة إلى جماعات متعارضة ومشوّشة بشكل كامل على مستوى الأدوار التقليدية.

وعلى نسق التوترات الاجتماعية وأوجه التباين والحرمان وعيوب التكامل، ولد متعهدو العنف وقوى ناشطة خاصة ومستقلة عن الدول وعن أدوار التدخل السياسي والاجتماعي والعسكري.

في هذا العالم العاصف بالمشكلات المتقابلة واستحالة جعلها شأناً إقليميًّا خاصًّا، تصبح الدولة في الوقت نفسه أكثر تفاعلاً وارتباطاً بالعلاقات البينية مما هي بالاستراتيجيات الكلّية القدرة. هذا وبشكل متناقض في زمن العولمة يبدو بناء المجتمعات في حالة جيدة. ويندرج مسار النسقين السياسي والإعلامي في إطار العولمة، وتقلب المبادئ المدرجة من الثورة الصناعية الأوروبية في إطار سوسيولوجيا العلاقات الدولية والديناميات الجديدة مع دخول عناصر جديدة على مفهوم السيادة الوطنية، وما تعنيه قيم الحداثة والتقدم التقني ووحدة الالتزام للتوازنات الكبيرة المكتسبة في تعزيز فرص السلام والأمن وتوفير الأمن والاستقرار للعديد من الدول.

هكذا تقود التجادلية القائمة بين الصغير جدًّا والكبير جدًّا لترسم يوميات تعرجات مفاعيل نظام الحياة الدولية. والعلاقات الدولية ما تزال تبحث بكل الوسائل عن تحقيق مصالحها الوطنية

مستخدمة في ذلك لاعبين أقوياء، منها: الشركات المتعددة الجنسية والتدفقات الإعلامية والمؤسسات الدولية والجمعيات والثقافات العابرة للأمم، عبر حيازة الحد الأدنى الممكن من القوة وأثر الإعلام لا يمكن فصله عن هذا السياق الذي شهد تحولات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإعلام جزءٌ من هذه التحولات ومكوّن من عناصر قوتها أو ضعفها ومن إشكاليات العولمة النيوليبرالية ومفاعيلها على النظام الدولي. وهذه القدرات التقنية الحديثة ساهمت في إدارة النشاطات العالمية وفي تقوية واستمرار الهيمنة الأميركية على الرغم من أن عدداً من الأحداث الدولية أخفقت الادارة الأميركية كثيراً فيها، وأدخل نمو الدول الناشئة شيئاً من النسبية على هذه الهيمنة ولكن ليس في القطاع الأكثر حساسية وهو الإعلام والاتصال.

في هذا الفصل سنعالج في فقرتين مسائل متداخلة:

أثر الإعلام في إطار وظائف النيوليبرالية والتوجهات الجديدة للإعلام الخارجي بين اتساع الحيّز العام ومركزية المرجعيات الكبرى وتآكلها لا سيما مفهوم السيادة التقليدية والنزوع إلى الفردانية في عصر الشفافية الإعلامية. وتشكيل المرجعيات الصغرى والديناميات الجديدة في حقل سوسيولوجيا العلاقات الدولية مع رهانات القوة والديناميات الجديدة ووسائلها وقواها وحركاتها المتمردة، إلى القيود والفرص المتبادلة بين النسقين السياسي والإعلامي. وسندرس حالة تطبيقية مع الأثر الذي أحدثته تسريبات ويكيليكس وسنودن.

*****

## الفقرة الأولى:

# الإعلام السياسي والسياسة الخارجية

### ١ – مدخل تمهيدي: الاعلام الخارجي والسياسة الدولية

الإعلام الخارجي والسياسة الخارجية صورتان لا تفترقان، فهما تتفاعلان مع بعضهما البعض وتؤثر كل منهما على الأخرى وتتأثر بها. فالسياسة الخارجية تتخذ من الإعلام الخارجي وسيلة من وسائلها الحديثة للوصول إلى أهدافها. كما ان الإعلام الخارجي يؤثر في السياسة الخارجية من عدة نواح أهمها أنه يشكل مصدراً مهماً للمعلومات التي يحتاجها صانعو قرارات السياسة الخارجية. اضافة إلى كونه القناة الرئيسة الكبرى للوصول إلى الرأي العام العالمي الذي يشمل في مفهومه الدول والشعوب الأخرى بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها.

فالإعلام الخارجي يساهم بدور مؤثر وفعال في جميع مراحل العملية السياسية على الصعيد الخارجي، فهو يساهم بالأسلوب والنمط التي تعمل به السياسة الخارجية ويساهم في مخرجاتها بأشكال متعددة وبدرجات متفاوتة. وهذا التأثير يتوقف على مدى إدراك صانعي السياسة الخارجية للدور الذي يلعبه الإعلام بصنع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية عموماً[1].

إن التداخل الكبير بين الإعلام والسياسة يجعل من الصعوبة بمكان دراسة أو بحث مدى تأثير كل منهما في الآخر. فكل دولة في ممارستها للسياسة الخارجية واستخدامها للإعلام الخارجي تعد حالة منفردة وتشكل خطًا مختلفاً عن غيرها من الدول الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكن إغفال أن هناك أطراً نظرية، وقواعد أساسية تحكم ممارسات الدول في هذين المجالين، فلكل منهما قواعده وأسسه ونظرياته، ووسائله، أما اختلاف الدول في الممارسات فيعود إلى اختلافها في أشكال نظم الحكم، وفي الفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي نظرتها الحقيقية إلى مصالحها الوطنية.

---

[1] O'Heffernan, Patrick, (1991), Mass media and American foreign Policy: insider perspectives on global journalism and the foreign Policy Process, Norwood, NJ: Ablex Pub, P61.

وفي العصر الحديث أصبح الإعلام ليس مجرد علم فقط، بل مجموعة من العلوم والفنون والتقنيات البالغة التطور التي يقف الإعلام الخارجي في مقدمتها. فالإعلام الخارجي الذي يعبر عن أهداف وممارسات الدولة عبر وسائل إعلامها وغيرها من الوسائل الأخرى في المجال الخارجي أي نحو الجماهير الدولية، أصبح جزءاً رئيسياً وحيوياً من النظام الاقتصادي والاجتماعي ليس على مستوى الدولة أو الاقليم بل على المستوى العالمي. والإعلام الخارجي بهذا المفهوم يعد أداة خطيرة من أدوات التأثير وكسب المعارك، لأنه سلاح فعال في كثير من الحالات عن تحريك الجيوش والأساطيل.

ويمكن النظر إلى نظام الاتصال والإعلام الخارجي باعتباره مكوناً أساسياً واستراتيجياً في النظام الدولي على امتداد القرنين الماضيين، وتمثل السيطرة على إدارته وتوجيهه أحد الأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى باعتبار السيطرة عليه إحدى أدوات الصراع الدولي، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذه القوى. وعلى هذا تعكس تطورات نظام الاتصال والإعلام الدولي عبر القرنين الماضيين التفاعلات والصراعات الدولية في جوانبها المادية وغير المادية، وفي الوقت نفسه يعد نظام الاتصال والإعلام الخارجي أحد المكونات الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي باعتباره اقتصاداً مبنياً على المعرفة، والذي تشكل تكنولوجيا ومضامين الاتصال والإعلام القوة المحركة والدافعة له.

## أ – الإعلام الخارجي: مفهومه، تطوره ووظائفه

بعد الإعلام الخارجي (الدولي) أحد فروع الدراسات العلمية السريعة التطور والشديدة التعقيد، لأنه يتداخل بمساحات واسعة في كثير من فروع المعرفة العلمية الأخرى، مثل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية، والجغرافيا السياسية، وإدارة الصراع، والاقتصاد الدولي، والاستراتيجية، والأنثروبولوجيا الثقافية، والمعلوماتية والتكنولوجيا وغيرها، وينجم عن أي تطور في هذه المعارف الإنسانية تطور في الاتصال الدولي ذاته، وتعقد في مجالاته البحثية والمعرفية[2].

[2] الجمال، راسم محمد ، نظام الاتصال والاعلام الدولي: الضبط والسيطرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية (٢٠٠٥)، ص ١٧ .

برز الإعلام الخارجي بعد ظهور الدول كوحدات رئيسية مكونة للنظام الدولي المعاصر، وقد تطورت وسائله وأساليبه وممارساته تطوراً مذهلاً نتيجة لتزايد الصراع العالمي، وتعقد العلاقات الدولية، ما زاد من اهتمام الدول والعلماء والباحثين بهذه الظاهرة ومحاولة اخضاعها للدراسة العلمية بهدف تحديد مفهومها العلمي.

ويرتبط مصطلح الإعلام الخارجي أو الدولي بمصطلح الدعاية الدولية أو الدعاية الخارجية (Propaganda)، حيث يمكن النظر إلى الدعاية باعتبارها أحد أوجه التأثير الإعلامي الخارجي، بحيث لا يمكن أحياناً الفصل بين المصطلحين، فالإعلام الخارجي هو الدعاية الخارجية وخصوصاً في حالة كان الإعلام الخارجي يستهدف تحقيق تأثير معين في ظرف معين، كما في حالة الصراع أو التنافس الدولي أو في حالة الحرب والاشتباك العسكري، بحيث يمكن أن نشهد حينها دعاية عسكرية أيضاً تسير باتجاه واحد مع الدعاية السياسية أو الإعلام الموجه خارجياً.

ويرى الدكتور فاروق أبو زيد أن الإعلام الخارجي أو الإعلام الدولي يشمل كافة أوجه الأنشطة الإعلامية التي تقوم الدول بتوجيهها للدول أو الشعوب والأمم الأخرى، وهي لا تقتصر على وسيلة دون أخرى بل تشمل الإذاعات الموجهة، وتبادل البرامج التليفزيونية اضافة إلى الصحف الناطقة بلغة الدول أو الشعوب الموجهة إليها، وغيرها من الوسائل الأخرى للإعلام[3].

ويرى إبراهيم إمام ان الإعلام الخارجي هو عملية نشر للحقائق والأخبار والأفكار والآراء على المستوى الدولي بوسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والسينما والتلفزيون والمحاضرات والندوات والمعارض والحفلات وغيرها بهدف التفاهم بين الشعوب والإقناع وكسب التأييد[4].

ويرى عبد اللطيف حمزة أن الإعلام الخارجي هو عملية تزويد الجماهير بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم[5].

---

[3] أبو زيد، فاروق، محاضرات في الاعلام الدولي، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية (١٩٩٠)، ص ٦.
[4] إمام، إبراهيم، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة (١٩٨١) ، ص ٣٥.
[5] حمزة، عبد اللطيف، الاعلام والدعاية، القاهرة، دار الفكر العربي (١٩٧٨)، ص ٧١.

ويقول روبرتس دي أف (Robert) إن الإعلام الخارجي هو التعبير الموضوعي عن الحقائق والوقائع والقضايا التي تهم الدولة عن طريق شرح وتوضيح الحقائق والمعلومات للجماهير في الخارج بهدف إحداث تأثير في عقلية تلك الجماهير بما يخدم قضايا الدولة ومصالحها[6].

أما كارتر مارتن (Marten) فيرى أن الإعلام الخارجي هو ذلك النشاط الاتصالي الذي تستخدم فيه الدولة مختلف وسائل الاتصال والإعلام بشكل يؤدي إلى تنوير عقلية الجماهير الخارجية بحقيقة الأمور والاوضاع القائمة في الدولة[7].

وعند استعراض التعريفات المختلفة للإعلام الخارجي التي تطرق اليها العلماء والباحثون، نجد أنها ركزت في مجملها على أن الإعلام الخارجي هو نشاط اتصالي موجه إلى الخارج (أي خارج الدولة) بهدف خدمة قضايا، وتحقيق مصالحها الخارجية.

أما الدعاية السياسية فمن بين عشرات التعاريف التي أوردها علماء الإعلام واللغة والاجتماع والسياسة وعلم النفس، نجد هناك اتفاقاً على أن الدعاية السياسية هي: "فن التأثير والممارسة والسيطرة والالحاح والتغيير والترغيب أو الضمان لقبول وجهات النظر أو الآراء أو الأعمال أو السلوك". ويعرف الباحث نورمان جون باول الدعاية على أساس هذه العناصر فيقول: "الدعاية هي نشر الآراء ووجهات النظر التي تؤثر على الأفكار أو السلوك أو كليهما معاً، وذهب باحثون آخرون إلى أن الدعاية يجب أن تكون متسقة ومنظمة ومتعمدة أو مقصودة، ويقول العلامة لاسويل في دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية: "ان الدعاية تتخذ شكل وسائل قد قد تكون صوراً كلامية أو خطية أو تصويرية أو موسيقية. ثم فسر ذلك في كتابه "الدعاية والنشاط الدعائي" قائلاً: "ليست القنابل ولا الخبر بل الكلمات والصور والأغاني والاستعراضات والحيل الأخرى المتعددة هي الوسائل النموذجية للدعاية[8]. وما يعنينا في مبحثنا هو الإعلام السياسي والسياسة الدولية ودراسة الأثر بمعزلٍ عن التوسع في نشأة وتطور الإعلام الخارجي.

---

[6] D.F. Robers., The Nature Of Communication And Mass Communicatioon, London (1978), P47.
[7] Marten, Carter An Introduction Of Mass Communication, London (1978), P103.
[8] حاتم، الاعلام والدعاية: نظريات وتجارب، مرجع سابق، ص ١٣٩ .

## ب: نشأة وتطور الإعلام الخارجي

تحدثنا في الفصل الأول وبشكل سريع جداً عن تطور الإعلام كأداة اتصال بين الشعوب في العصور اليونانية والرومانية والاسلامية وفي العصور الوسيطة في أوروبا وكذلك العصور الحديثة، أما استخدام الإعلام كوسيلة تأثير خارجية، فرغم أنه يعود إلى القدم ومنذ ظهور رسالة المبشرين المسيحيين الأوائل، يمكن ملاحظته في الدول الاسلامية وكذلك في العديد من مراحل تطور المجتمعات البشرية.

إلا أننا يمكن أن نلاحظ أنه وبعد اختراع الطباعة في أوروبا بدأ الإعلام يتخذ شكلاً عصرياً، وبدأ الاهتمام بالإعلام الخارجي يتخذ حيزاً من تفكير القادة والسياسيين. ففي العالم الجديد اهتم مؤسسو الدولة الأميركية بالإعلام بشكل بالغ كنتيجة طبيعية لاهتمامهم بقياس الرأي العام. فقد عمد الرئيس الأميركي جورج واشنطن ووزير خارجيته بيكر إلى توزيع عشرة آلاف نسخة من (التعاليم الأميركية) وذلك لتدعيم وتأييد سياستهما الموجهة ضد المستعمرين الأوروبيين.

ويذهب (فريدريك يارغهورن) إلى أن فرنسا كانت الدولة الكبرى التي وضعت برنامجاً رسمياً واسعاً لتنظيم العلاقات الثقافية، حيث بدأت على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القيام بأعمال دينية وتعليمية وأثرية في الشرقين الأدنى والأوسط. وكانت وزارة الخارجية هي التي تدير هذا البرنامج والذي يتضمن إنشاء المدارس وإلقاء المحاضرات وإهداء الكتب والاهتمام بتشجيع اللغة الفرنسية ونشر الثقافة الفرنسية خارج حدود فرنسا ودخلت بريطانيا مجال الدبلوماسية الثقافية عام ١٩٣٤ بإنشاء المجلس البريطاني الذي يهدف إلى جعل الفكر والحياة الانجليزية وتوفير الكتب الانجليزية التي تتضمن إسهام الانجليز في الأدب والعلم والفن في البلاد الأخرى[9].

تقوم وسائل الإعلام على المحيط السياسي بدور حارس البوابة أو الناقل للأفكار والقضايا ذات الصفة الشرعية. فهي تعمل على تدعيم الآراء والقيم والأفكار البناءة، وفي نفس الوقت تعمل على إقصاء الأفكار التي تعوق مسيرة التنمية السياسية، وهذا بالإضافة إلى كونها منبراً سياسياً للتعليم والتنشئة والتثقيف والتربية السياسية من خلال ما ترسله من مضامين هادفة.

---

[9] المرجع السابق، ص ٧٠.

وقد اهتم علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل إنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال، فعالم السياسة صعب أن يوجد دون اتصال لأنه حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات[10].

وقد قسم جبرائيل ألموند (Almond) وظائف النظام السياسي إلى وظائف المدخلات ووظائف المخرجات وتتمثل وظائف المدخلات في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح والاتصال السياسي والمعرفة السياسية، ويشمل الاتصال السياسي نقل الرسائل داخل النظام أو بينه وبين البيئة، أما المخرجات فتتمثل في التشريع والتنفيذ والقضاء. ويؤثر النظام السياسي في الملكية الخاصة لوسائل الاتصال الجماهيري وفي محتوى الرسائل والقائمين بالاتصال والثقافة المستخدمة وأجهزة الاستقبال، فالمواطنون لا بد أن يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى الحكومة وبالتالي على الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم إلى المواطنين وتبريرها لهم بهدف نيل رضاهم[11].

وقد بات الإعلام السياسي أحد مقومات السياسة العامة للدول والمنظمات الإقليمية والدولية على السواء وعلى اختلاف مذاهبها وأهدافها. وبات كل منها حريصاً على أن يُنشئ الأجهزة المتخصصة للقيام بالوظيفة الاتصالية الخارجية. وينصرف الإعلام السياسي الخارجي إلى تبرير السياسة الخارجية وتفسير أو تغطية المواقف السياسية للدولة حتى في حالة تناقضها، وعليه فإن هناك تلازماً شديداً بين الخط السياسي للدولة ووظيفة الاتصال السياسي[12].

ويؤكد الباحث الأميركي شيفي (Chaffee) في مقدمة كتابه "الاتصال السياسي" أن هناك نوعاً من التداخل القوي بين سياسات العالم وتكنيكات وسائل الاتصال يعود لأيام يوليوس قيصر في العصر الروماني القديم، وازدادت أهميته في العصر الحديث حيث صار من الصعب على الفرد أن يختار حكومته بدون وسائل إعلام، وأنه بالرغم من تعقد هذا المجال إلا أنه صار له العديد من مريديه ومحبي اكتشافه من رجال الصحافة والاتصال وكذلك الأكاديميين الذين أثبتت أبحاثهم مدى العلاقة الوطيدة بين وسائل الاتصال بأنواعها المختلفة والسياسات العالمية والمحلية تأثراً وتأثيراً[13].

---

[10] بسيوني، ابراهيم عبد الحليم، (١٩٩١). دور وسائل الاتصال في صناعة القرارات: دراسة تطبيقية على صانعي القرارات في مصر، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ٤٩.

[11] عبده، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات، مرجع سابق، ص ٢٠.

[12] Katrin Voltmer., (2006), Mass media and political communication in new democracies, London:Routledge.

[13] يوسف، الاعلام والسياسة: مقاربة ارتباطية، مرجع سابق، ص ٧١.

وعلى الرغم من أنه من الممكن أن نجد على مر التاريخ تطبيقاً للاستخدام السياسي للإعلام سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، إلا أن أهمية الإعلام لم تتأكد كأداة في السياسة الخارجية إلا في النصف الأول من القرن العشرين، فقد استخدمت كل من ألمانيا النازية والولايات المتحدة الأميركية الأداة الإعلامية لتحقيق أهدافها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما كان الاتحاد السوفيتي السابق أول دولة حديثة تستخدم الدعاية الإعلامية على نطاق واسع في الداخل والخارج سواء في وقت السلم أو وقت الحرب منذ الثورة الروسية عام ١٩١٧. وبعد الحرب العالمية الثانية، تلقى العمل الإعلامي السياسي دفعات هائلة حتى بدا في بعض الأحيان أن هذا العمل هو الجبهة الأساسية للصراع في الحرب الباردة، حيث يمكن القول أننا وصلنا إلى مرحلة لا تستطيع فيها أية دولة أن تتغاضى عن استخدام العمل الإعلامي في سياستها الخارجية وخصوصاً في أوقات النزاع[14].

وينبع اهتمام الدول، سواء المتقدمة أو النامية، بمجال الإعلام السياسي من رغبتها في الاتصال بالعالم خارج حدودها الدولية، وذلك عبر قنوات معروفة بقدرتها على الوصول للمتلقي في الخارج، وبهدف اطلاعه وتعريفه على أمور أو معلومات من أجل كسب تأييده أو تعاطفه فيما تتخذه هذه الدولة من قرارات أو سياسات محددة. وتعتبر الدعاية الدولية من الأنشطة التي تسعى من خلالها أي حكومة إلى الوصول للرأي العام الأجنبي، مستخدمة في ذلك "الاتصال الاقناعي"، سواء أكانت هذه الأنشطة تتم عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري – المقروء والمسموعة والمرئية – أو الزيارات الرسمية والشعبية أو غيرها[15].

ويمكن تعريف الإعلام السياسي على انه: "تلك الجهود الواعية لنشر أفكار ومعتقدات من أجل ترسيخ وجهة نظر الدولة في نفوس الشعب، ويعد ذلك أحد الوسائل لتوطيد الحكم، وفي حالة توجه هذه الجهود الإعلامية إلى الخارج، فتصبح دعاية سياسية من الدولة لخلق صورة ذهنية ايجابية لدى العالم الخارجي عن تقدم الدولة وانجازاتها"[16].

أما في حالة الحرب، فإن استخدام الجهود الإعلامية مع الطرف المعادي يحمل في طياته حرباً نفسية ضد هذا العدو بقصد التأثير في افراده والنيل من معنوياتهم بما يحقق الانهيار المعنوي في صفوفه[17].

---

[14] غالي، بطرس وعيسى، خيري، (١٩٨٩). المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ص ٣٢٥.

[15] Martin, J. (1967), Effectiveness of International Propaganda, in:international and Intercultural Communication, New York: Hasting Hous, P262.

[16] عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات، مرجع سابق، ص ٥٠

[17] المرجع السابق، ص ٥٠

وهنا يندرج التوظيف السياسي للإعلام تحت مفهوم الدعاية التي تعرف بصفة عامة بأنها أية محاولة لإقناع الأفراد أو المجموعات بتقبل وجهة نظر معينة أو القيام بعمل معين، وذلك على أن يؤخذ بالاعتبار ان هؤلاء ما كانوا ليقبلوا وجهة النظر هذه أو يقومون بهذا العمل من تلقاء أنفسهم أي دون دعاية[18].

كما تعرف الدعاية بأنها: "أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة، تحقيقاً لهدف عام معين، وهي نشاط كلامي بالدرجة الأولى، يوجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها"[19].

وعرف الاتصال السياسي بأنه: "العلم الذي يدرس مجموعة الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية على المستوى الذاتي مثل الزعماء السياسيين والقادة الحزبيين والبرلمانيين، وينصب جوهر الاتصال السياسي على إحداث التأثير، وتغيير الآراء والقناعات لدى الجمهور المستقبل باتجاه محدد وهو ما يريده القائم بالعملية الاتصالية"، كما عرفه (جون ميدو) بأنه: "الطريقة التي تؤثر فيها الظروف السياسية على شكل مضمون الاتصال وكميته، كما أنه أيضاً يتعلق بالطريقة التي يمكن أن تقوم ظروف الاتصال بتشكيل السياسة، وبعبارة أخرى، يتعلق الاتصال بتبادل الرموز والرسائل التي تكون قد شكلتها أو أنتجتها النظم السياسية[19].

وتأثير الإعلام على السياسة ظاهرة قديمة، فتاريخها يعود إلى القرن السادس عشر، واحد من ملامح هذا التأثير يتمثل في الدور الذي يقوم به الإعلام في تشكل الرأي العام، والذي تسعى الدولة لأن يكون داعماً لسياستها وتوجهاتها، وفي مجال البحوث التي بدأت في الخمسينيات من القرن العشرين، كان الاهتمام منصباً على موضوعات ذات علاقة وثيقة بالاتصال السياسي مثل تأثير التليفزيون على الانتخابات الرئاسية، وتقويم الأثر المصاحب لاستخدام أساليب الدعاية وتحليل مضمون اللغة السياسية المستخدمة في الانتخابات، وأثناء الحرب العالمية الثانية فتحت مسارات للحرب الإعلامية والدعائية تتساند مع حركة الجيوش والطائرات، وقد أصدر مجموعة من أساتذة الاتصال في الولايات المتحدة الأميركية قائمة بأسماء بعض الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال الاتصال السياسي بلغت أكثر من (٢٥٠٠) دراسة علمية[20].

---

[18] غالي، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

[19] بركات، نظام، (١٩٨٩). مبادئ علم السياسة، مطابع الأيوبي، الرياض، ص ٣٩٣.

[19] الريشاوي، الهيمنة الإعلامية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٨٤.

[20] البشر، محمد بن سعود (٢٠٠٠)، مقدمة في الاتصال السياسي، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، ص ٢١ – ٢٢.

وبالعودة إلى التاريخ، نجد أن هناك جهوداً ومحاولات للعلماء والفلاسفة (الغربيين منهم والمسلمين) لإيجاد ماهية العلاقة بين كل من السياسة والاتصال أو الإعلام، فقد حاول أرسطو (٣٢٢ – ٣٨٤ ق.م) بحث هذا الموضوع في كتابه (السياسة والخطابة) وكذلك ميكافيللي (١٤٦٨ – ١٥٢٧م) وابن خلدون والغزالي وغيرهم[21].

وتعتبر وسائل الإعلام انعكاساً للبيئة السياسية أي مرآة للأحداث والصراعات والتفاعلات المحلية والاقليمية والدولية على الصعيد السياسي وبدون وجود وسائل الإعلام الجماهيري، لا يستطيع أحد خارج الحلقة السياسية الاطلاع على الاحداث السياسية، فالبيئة السياسية تُبنى من قبل وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام هي التي تعرفنا بهذا الواقع[22].

وقد جاءت الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام كما حددها جانوتس (Janowitz) على أنها إضفاء صفة الشرعية أو القبول الاجتماعي لأفكار ومفاهيم معينة واستبعاد أفكار ومفاهيم أخرى من الجدل أو النقاش السياسي، أي انها تعمل على ترتيب قائمة الاهتمامات السياسية في إطار من القيم والمعارف والآراء بشكل متوافق واستبعاد الآراء والأفكار المتنافرة بشكل يقدم القضايا والمعلومات والموضوعات السياسية في كل متماسك من خلال عرض يقوم على الدقة والوضوح للحقائق، مما يخلق صورة ذهنية بموضوعية هذا القضايا فتعتبر بوضوح عن الواقع السياسي وتعكسه بدقة وتهتم بالتنشئة السياسية والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح والدفاع عنها وتحقيق التكامل بين جماعات المجتمع المختلفة، كل ذلك في إطار الوظيفة السياسية[23].

ويسعى الإعلام السياسي في حركته المستمرة إلى تحقيق هدف أو مجموعة أهدف محددة مسبقاً من قبل صناع القرار السياسي في الدولة، حيث تشمل هذه الأهداف عادة:

١) الدفاع عن قضية أو موقف معين لدولة أو مجموعة من الدول.
٢) التشكيك في موقف دولة معادية.
٣) إحداث تغيير في مواقف الرأي العام الذي يستقبل هذا الإعلام[24].

ويعتبر الإعلام الخارجي وسيلة فعالة من وسائل السياسة الخارجية للدول اذ انه يسعى لتحقيق أهداف السياسات الخارجية من خلال المؤسسات الإعلامية الموكل اليها ممارسة الإعلام الدولي، كما قد يتم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وكالات الأنباء الدولية

---

[21] المرجع السابق، ص ٢٠
[22] العلاقة بين الاعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث، العددان الأول والثاني، يوليو – أكتوبر ١٩٩٤، ص ٦٠.
[23] عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات، مرجع سابق، ص ٧٢.
[24] رشتي، الأسس العلمية لنظريات الاعلام، مرجع سابق، ص ١١٩.

كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية بالنسبة للدول الكبرى، ولا يقل أهميته من أي وسيلة لوجستية أو سياسية أخرى[25].

وساعد على تطور الأداة الإعلامية في السياسة الخارجية مجموعة من العوامل أهمها: زيادة التفاعل بين الدول تحت تأثير الثورة الهائلة لوسائل الاتصال وأساليبه، وكذلك انتشار التعليم في العالم وتطور أجهزة الإعلام المختلفة، هذا بالإضافة إلى بروز الأيديولوجيا في العلاقات الدولية ومن ثم اكتساب الصراعات الدولية – خلال القرن العشرين – طابعاً ايديولوجيا، مما جعل من الأداة الدعائية السلاح المناسب لهذه الصراعات، وكذلك كان لظهور مجموعة كبيرة من الدول غير المنحازة في السياسة الدولية أثرُ في إبراز أهمية الدعاية في المجتمع الدولي، حيث أصبحت هذه الدول هدفاً للدعاية التي توجهها إليها الدول الكبرى، وذلك بقصد التأثير في اتجاهاتها السياسية على نحو أو آخر[26].

وحين يتعلق الأمر بمسألة العلاقة بين كل من الاتصال والسياسة الخارجية للدول، فإنه لن يكون فقط اتصالاً بين حكومة وحكومة، ولكنه سيكون بفضل ثورة الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة اتصالاً بين شعب وشعب وبين ثقافة وثقافة أخرى، حتى إن التصريحات غير المقصودة ستلف حول العالم لتعطي معيناً لهذا الشعب أو ذاك ومستوى رفاهيته أو وعيه إلى غير ذلك[27].

وإذا كان الإعلام الخارجي وسيلة من وسائل السياسة الخارجية، فإنه مع غيره من الوسائل يعمل على تحقيق أهداف هذه السياسة، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق المصلحة الوطنية (National Interest) للدولة في المقام الأول وتختلف قوة هذه الأهداف باختلاف وزن الدولة ودورها في النظام الدولي، بالإضافة إلى قوة الإعلام الخارجي، والوسائل الأخرى للسياسات الخارجية والدعاية مهما بلغت من قوة تعد انعكاساً للأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية القائمة بالإضافة إلى تفاعلها مع هذه الأوضاع وتأثيرها وتأثرها بها[28].

ويستطيع الإعلام الخارجي الفعال بفضل العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والدولية، بالإضافة إلى الظروف المحلية، أن يدعي أفكاراً ومعتقدات غير حقيقية، ومع تكرار مرتكزات المنطق الدعائي أو تلقينه، الأمر الذي يؤدي إلى رسوخه في ذهن المستقبل الأجنبي

---

[25] الريشاوي، الهيمنة الإعلامية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٨٥.
[26] مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٧٩). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: جامعة الكويت: ص ٢٨٣.
[27] بدر، الاعلام الدولي: دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، مرجع سابق، ص ٥٨.
[28] العويني، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٣.

للرسالة الدعائية، وعندما تنشب الأزمات تصل أهمية السياسة الخارجية إلى النقطة القصوى وبالتالي يزداد الاهتمام بالوسائل المختلفة للسياسة الخارجية ومنها الإعلام الخارجي. ومن هنا تتفاعل امكانيات الدولة العسكرية والاقتصادية والسياسية، والخصائص السيكولوجية للرأي العام، مع الوسيلة الدعائية، فتؤثر وتتأثر بها ومع اشتداد الأزمات يزداد الإقبال على تعرف الأشياء والمواقف وأهمية إعطاء الرموز والمعاني للأوضاع القائمة، وهنا يبرز دور البناء النفسي للأفراد وإمكانية التأثير عليه[29].

وهناك بعض القواعد العامة التي تحكم العمل الإعلامي السياسي كأداة من أدوات السياسة الخارجية وهذه القواعد هي:

١ – يمكن استخلاص القاعدة الأولى عن طريق تشبيه العمل الدعائي السياسي بفنون الاعلان والبيع، فرجل الدعاية كالمعلن والبائع عليه أن يدرس الجمهور الذي سيتجه إليه بدعايته، فيدرس المفاهيم المسبقة المتكونة لدى افراده، وآمالهم وآلامهم، ونقاط الضعف لديهم، وما إلى هذا، وذلك بغرض أن يسلك أكثر الطرق ملاءمة لهذا الجمهور، ومن ثم أكثرها نجاحاً في تحقيق غرضه.

٢ – القاعدة الثانية يمكن استخلاصها عن طريق تشبيه رجل الدعاية بالمحامي الذي يضع مرافعته بعناية بحيث يثبت جانباً واحداً من القضية، فعلى الرغم من أنه يُضمن مرافعته جانباً من الحقيقة، إلا أنها لا تتضمن بالتأكيد كل الحقيقة، وهو عادة يحذف الشواهد المناقضة لوجهة نظره، فرجل الدعاية إذن يلجأ إلى الكذب، وهو أمر غير مرفوض في حد ذاته، ورجل الدعاية الناجح هو الذي يستطيع أن يستخدم الكذب بذكاء دون أن ينكشف أمره، وأن يعد العدة لمواجهة افتضاح كذبه إن حدث، ورغم هذا كله فلا شك أن الدعاية التي تستطيع الاستناد إلى الحقائق فقط هي أنجح دعاية حتى لو كانت هذه الحقائق صعبة.

٣ – تتلخص القاعدة الثالثة في أن الدعاية الناجحة هي تلك التي تفلح في جذب انتباه الجمهور الذي توجه إليه، وإحدى الصفات التي ينصح بتوفرها في الدعاية لتحقيق هذا الغرض (بعد ارتباطها بواقع الجمهور الذي يستقبلها) هي صفة البساطة، فالتعقيد في صياغة المادة الدعائية قد يبعث على النفور والملل بينما تقديمها في شكل شعارات مختصرة ومؤثرة مثلاً يؤدي إلى جذب الانتباه وإثارة الاهتمام.

---

[29] المرجع السابق، ص ١٣.

٤ – تتلخص القاعدة الرابعة في ضرورة أن تحقق الدعاية استجابة مواتية من الجمهور الذي يستقبلها، ويتحقق ذلك بإتباع الدعاية لعدة أساليب منها ضرورة التكرار المستمر للمضمون الذي تريد توصيله للجمهور بشرط تنويع الأساليب المستخدمة حتى لا يُصاب الجمهور بالملل، وضرورة ألا تقع الدعاية في شرك التناقض الذاتي بشكل واضح[30].

ومن الضروري أن تعمل الدعاية – كأية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية – في تنسيق كامل مع باقي الأدوات، فالدعاية قد تسبق العمل العسكري الذي تنوي الدولة القيام به بالتمهيد له بين الأوساط الدولية وإضفاء المشروعية عليه، وهي قد تصاحب العمل الدبلوماسي أيضاً. وفي ضوء هذه القاعدة العامة (ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة الخارجية) يمكن أن يفهم لماذا لا يمكن للدعاية أن تحيل سياسة فاشلة إلى سياسة ناجحة، وكما يقال دائماً ليس هناك أقوى من تأثير الأفعال في الدعاية، فالدولة الكبرى مهما نجحت في دعايتها في استقطاب دولة صغرى لن تتمكن من الاحتفاظ بها في فلكها ما لم تصل بها بالفعل إلى الأمن والسلام أو الرخاء الاقتصادي... الخ وفقاً لما وعدت به دعايتها الإعلامية[31].

وخلاصة القول أن الدور السياسي للإعلام قد أضحى من الوظائف والأدوار المهمة التي توليها هذه الوسائل الجماهيرية اهتماماً واسعاً مكثفاً ودقيقاً من خلال إرسال مضامين تهدف إلى التثقيف السياسي والتجنيد السياسي والإعلام السياسي وذلك بالشكل الإعلامي المناسب.

كما أصبح الإعلام السياسي يقوم بدور لا يستهان به في عملية صنع القرارات فهو موصل جيد بين صناع القرار والجمهور المتلقي والعكس، الأمر الذي يرسخ دور الإعلام على الصعيد السياسي، ويدعم قدرته على تحويل الفرد إلى عنصر نشط في المشاركة السياسية، وأدى تعاظم الدور السياسي لوسائل الإعلام لأن تصبح هذه الوسائل المصدر الرئيسي لإشباع حاجات الجمهور السياسية ويصبح الإعلام أداة سياسية ووظيفة سياسية بالدرجة الأولى سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.

---

[30] غالي، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٣٢٥ – ٣٢٦.
[31] المرجع السابق، ص ٣٢٧.

## ٢ – الميديا تطور في الوظيفة الدبلوماسية وفي المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية

الدبلوماسية هي مرادف للسياسة الخارجية (هنري كيسنجر) وأحياناً تستخدم لتشير إلى وظيفة أو مهنة تنجز على يد نمط خاص من الفاعلين وفي الحالة الثانية فإن جوهر الدبلوماسية يمكن أن يترجم بتشجيع العلاقات السلمية/ هاملتون Hamilton) ولامفورم (Lamphorme)، أو وظيفة مزدوجة على مستوى التمثيل والاتصال، وظيفة باتت ضرورية من خلال مبدأ فصل الجنس البشري في دولة محددة وذات سيادة وبمبدأ تمتع الأجانب بوضع قانوني.

هذه الوظيفة ظهرت في ايطاليا القرن الخامس عشر وتطورت بشكل خاص في فرنسا في عصر النهضة. وترتبط الدبلوماسية بقوة بتاريخ الدولة الحديثة، وبالسيد (نيلوسون)، ولكن مجرى الكلام عن الدبلوماسية الخاص للإشارة إلى طرائق اندراج الفاعلين غير الدوليين باللعبة السياسية الدولية.

السيادة أسطورة سياسية وبناء قانوني في الوقت نفسه. ان هذه الفكرة سمحت تاريخيًّا لرجال القانون القروسطيين بأن يضعوا المشروعية على ادعاءات الملك (في فرنسا وانكلترا) برفض غلبة البابا أو الامبراطور. لقد تمّ تصور السيادة منذ ذلك الوقت كنوعٍ من الصلاحية التي لا يعترضها في النهاية أي نوع من التقييد يأتيها من فوقها. وعندما يتم تعريفها هكذا، فهي لا تتطابق مع أي وصف واقعي لعلاقات السلطة. ولكن لها وظيفة تبرير أوجه التمثيل السياسي.

في الواقع، إن السيادة فكرة تم تأكيدها بقوة في مجالين لهما سياقهما. فعلى المسرح الدولي، هي تؤسس لمبدأ المساواة القانونية بين الدول، وتشكل بالنسبة للأضعف وسيلة تعطي المشروعية لمقاومة تدخل الأطراف الأقوى في شؤونهم. لكن المطالبة بالسيادة على سبيل المثال في الصوغ الحر لسياسة اقتصادية أو نقدية، لا تعطي نتائج ملموسة إلا بقدر ما تتمخض مع وسائل الدفاع والتأثير القوية بما يكفي لتحييد الضغوط الخارجية.. لكن العولمة المعاصرة للقضايا الأكثر أهمية تجعل فكرة السيادة العامة والمطلقة بمعنى ما من باب العبث.

في التركيب الديمقراطي الداخلي، السيادة وصف يسبغ على الشعب، المصدر الذي تنبثق منه مباشرة أو بصورة غير مباشرة كل مشروعية مؤسساتية وهي تعبّر عن نفسها وفق الدستور الفرنسي، اما بالاستفتاء، وإما من خلال الممثلين الذين اختارهم الشعب بحرية عبر الاقتراع العام.

## أ – الدبلوماسية في عالم متعولم

ان السيادة وهي معيار أساسي بالمعنى الذي أعطاه كيلسن (Kelesen)، تبدو هكذا كوسيلة تعطي المشروعية في الوقت نفسه إلى مجمل البنية الدستورية، واللجوء إلى الاقتراع العام كأسلوب لحل النزاعات المحتملة بين السلطات العامة. لكن الرؤية الجديدة لموضوع السيادة تأتي لإزالة الحاجز الذي يفصل الداخلي عن الخارجي وتقود الفاعلين الاجتماعيين كي يتصرفوا على السواء في الفضاء العام الداخلي كما في الفضاء الدولي، وكما ذكرنا سابقاً ما هو دولي لا يعود – بعدها متماثلاً بالكامل مع مكان أو فاعل ثابت. فيما عدا قائمة اللاعبين الجدد، نلاحظ بالأخص جهوداً لفهم الوقائع الاجتماعية والوظيفية في الحاكمية العالمية. وهكذا يبين جانين (Janine R. Wedel)[32] في "نخبة الظل" (Shadow Elite) أن أفراداً من ذوي الارتباطات الجيدة يملكون "قبعات كثيرة" تمكنهم من أن يكونوا في المجالين الخاص والعام في الاقتصاد، كما في السياسة، في العسكر كما في تسليح الجيوش والإعلام". ويشكل خلط الأوراق وتعقيد دفاتر العناوين والاتصالات تحدياً أمام التحليلات التقليدية التي تتحدث عن مراكز القوة والسلطة. كما في دراسة وليام كي كارول[33] (Wilam K. Carroll) الشديدة الدقة بعنوان "صناعة الطبقة الرأسمالية العابرة للأوطان" "The Making of a transnational Capitalist class".

تدل الدراسة على أنه من المبالغ فيه اعتبار أن النخبة العابرة للأوطان قد تركبت بفعل تحولات حديثة في الرأسمالية. فنواة اللاعبين زائدي النشاط وبالغي الارتباطات موجودة. وبدأت دول عدة تتعرف إلى هذا النوع من الطبقة الرأسمالية العابرة للأوطان، ولكن الأبعاد الوطنية تبقى قوية، إذ ان نخبة الأطراف تتجمع وتبقى شديدة الارتباط بسلطات الدولة فيها.

(32) Janine R. Wedel, shaow Elite, How the Word's power Brokess Undermine Democraty, Coverment and the Free Market, Busic Books New York, 2009.

(33) William K. Caroll, the Making of a transnationl Capitalist class. Corporate Power in the 21 st Century, zed Books, Londres, 2010.

وإذا كانت الثورة المعلوماتية والثورة في وسائل الاتصالات والثورة في أجهزة الحاسوب قد أدت إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات في بيئة أو فضاء إلكتروني للمعلومات، فإن لذلك آثاره البالغة القوة التي من شأنها أن تطال كل شيء وتحديداً الوظيفة الدبلوماسية. إن لذلك صلة بما يعرف بحضارة الموجة الثالثة التي تعتمد على مواد ليس بمقدور الدولة أو السلطة أن تسيطر عليها بالسهولة المرغوبة، وهو ما ينطبق على المعرفة، وهو جوهر الثورة المعلوماتية. إن للتطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا الاتصال والمعلومات آثاراً واسعة النطاق على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها ودور هذه الأخيرة في صقل المعلومات والاتصالات. إن ذلك يفرض إعادة النظر في المفاهيم والأساليب التقليدية في مجال الاتصال والمعلومات الدبلوماسية والإعلام بما يعيد تأسيس هذه المفاهيم ويطرح أساليب جديدة تتصل بالحق في الاتصال وتدفق المعلومات والأخبار والرقابة وحرية نشر المعرفة وتداولها والدور الذي يمكن أن تلعبه تقنيات المعلومات والاتصال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن ذلك يعني أن لثورة المعلومات والاتصالات بعداً آخر له انعكاسات على النظم السياسية في الدولة القومية، فالمعلومات هي المادة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في صنع السياسات واتخاذ القرارات. إن عصرنا الحالي، وهو عصر المعلومات بامتياز، من شأنه أن يعزز من الفكرة الديمقراطية ويسلب كل الحكومات أو أي نظام غير ديمقراطي أهم عناصر القوة السياسية. لذلك فإن الحكومات الديمقراطية كانت حتى قبل ثورة المعلومات المعاصرة تتخذ سياسات تجعل المواطن يشعر بالثقة في وسائل المعلومات والإعلام الوطنية وبصدقيتها.

ان ممارسة الميديا إعلامياً وسياسياً واجتماعياً تفترض إعادة النظر كأمر واقع لسيادة فاعل ما. وقد تطور استخدامها كثيراً في العلاقات الدولية، حتى ولو كانت ممارستها في هذا الحقل قديمة وعرفت أشكالاً شديدة التنوع.

ان انطلاقة الميديا الحديثة تعود إلى وصفها موضع التساؤل لجهة الدور والتدخل في سيادة الدول وكعامل جديد يسعى للتزود ببيان مؤسساتي، خصوصاً مفاهيم الدولة التقليدية، وعبر الشرعية الدولية، للأمم المتحدة (حق التدخل المحدد بالقرار الصادر في ٨ كانون الأول ١٩٨٨ الصادر عن الجمعية العامة) ثم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وبخاصة القرار ٦٨٨ بشأن المسألة الكردية، والقرار ٧٩٠ بشأن الصومال، والقرار ٩٤٠ بشأن هايتي. وثم الاعتراف

بوضعية تضبط ترتيبات "Ordres" اجتماعية على المستوى الوطني في بلدان طالتها الأزمات وباتت معرضة لكوارث انسانية ويمكن للتدخل أن يكون ضمنياً أو علنياً، عسكرياً أو مدنياً، ويمكن أن يكتسب شرعية بصيغ انسانية ودبلوماسية.

اننا نشهد اليوم الدبلوماسية في معلم متغير، والعمل الدبلوماسي أصبح أكثر أهمية من أي وقت آخر، خصوصاً مع بروز دور الدبلوماسية الشعبية، وتداخل المصالح والروابط المجتمعية عبر القارات وانكماش العالم وانحسار مبدأ السيادة بفعل قوى العولمة وثورة وسائل الاتصال التي أدت إلى تغييرات في جميع المجالات والأدوار والمهام بما في ذلك أدوار ومهام الدبلوماسيين والدبلوماسية معاً. لقد أدى التقدم في مجالات التكنولوجيا وانتشار التخصصات الفنية والدقيقة إلى تغيير المفاهيم والمسلمات الدبلوماسية. واصبح متعذراً على أي دبلوماسي مهما بلغت ثقافته ممارسة دوره التقليدي. ثم ان الدبلوماسية تتنفس في عالم يزداد انفتاحاً وتراجعاً عندما تصم الآذان وتعود موجات الكراهية وصدام الحضارات بين الأمم والشعوب، ويسيطر على العالم قانون القوة على حساب قوة القانون، فلا يترك مجال للغة الحوار والسلام والتفاهم وهي لغة الدبلوماسية وفي الوقت الراهن يعيش العالم هذه المرحلة، خصوصاً بعد انهيار الحرب الباردة، وانهيار التوازن من النظام الدولي ومحاولة تكريس نظام أحادي القطبية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر/.

في هذا المجال سنرصد التحولات في البيئة الخارجية والداخلية للدبلوماسية كمهنة مركّزين على تأثير تكنولوجيا الاتصال والفضائيات والتدفق المعلوماتي والفاعلين الدوليين الجدد والمزاج الجديد في البيئة الدولية حيث هناك تيار يناضل من أجل "أنسنة العلاقات الدولية عبر جعل الانسان محور تفاعلاتها وتركيز الاهتمام حول مسألة ما أصدرته العولمة وتأثيرات في بعض الخصائص السيادية للدول بما كسر احتكار هذه الأخيرة كجزء من الأدوار الانسانية لفائدة "المجتمع المدني" في بعده العالمي الذي أصبح يؤثر في وضع "أجندات تعالج قضايا عديدة، والتي تعدّ أكثر استيعاباً لتنامي أدوار الفاعلين في غير الدول وتأثيراتهم المتزايدة في السياسة العالمية[34].

وقد أدى هذا الانتشار للمعلومات إلى تقليل الوزن النسبي للأجهزة الدبلوماسية في ما يتعلق بصنع السياسة الخارجية وبناء مأموريتها، إلا أن هناك من يرى أن هذه التطورات فرضت

[34] سعادة محمود أبو ليلة "عدم التكامل: دور الفاعلين العابرين للقومية"، السياسة الدولية، العدد ١٩٢ نيسان/ابريل المجلة ٤٨، ص ١٥.

على وزارات الخارجية تحسين أدائها، وإدخال التطورات التكنولوجية إلى ميدان عملها، وتفعيل مصالحها من أجل الاستجابة للبيئة المتغيرة، وإثبات ذاتها في مواجهة الهيئات الأخرى التي تحاول منافسة وزارة الخارجية في القضايا التي تعود إلى صلاحيتها تقليدياً[35].

في صورة مغايرة لتلك الصورة التي عرفناها في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ عندما أقر أول قانون للدبلوماسية وعلى مدى قرنين ونحن نطبّق هذا القانون. الصورة الجديدة لوزير خارجية السويد السابق وبيده اليمنى مجموعة وثائق عن انتخابات موزامبيق واليد الأخرى هاتف خلوي يتحدث عبره مع زملائه في المفوضية الأوروبية ليقدم لهم تقريراً عن سير حال الانتخابات. وهناك صورة أخرى بين هذه الصورة وصورة مؤتمر فيينا حيث إن الدبلوماسيين ظهروا بصورة مغايرة، الصورة الثالثة للأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية وهو يجلس بجوار الرئيس بوش في مزرعة الأخير حيث تنبئ الصورة بأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين جيدة. كذلك صورة الفضائيات والإعلاميين وهم يسرقون دور الدبلوماسي بسرعة الخبر وكثرة التحليل ونقله في ساعة وقوعه، لذا نجد أن التحدي أمام الدبلوماسي الجديد تحدٍّ لا ندرك مدى عظمه. ما الذي تغير بين دبلوماسية اليوم والأمس؟ وما هي متطلباته الدبلوماسية وأدواتها في القرن الحالي؟ وكيف ستؤثر التكنولوجيا والاتصالات في عمل الدبلوماسي، ومستقبل الدبلوماسية في ظل المتغيرات التي تجري؟[36].

ما الجديد في وظائف الدبلوماسية الخمس التقليدية الأساسية وهي: التمثيل، والتفاوض، والرعاية والتعزيز، وتنمية العلاقات الثنائية والدولية، والتقرير؟ وما الجديد الذي أضيف إلى مفهومها كونها خط الدفاع الأول والبديل المبدئي عن الحرب؟ هناك إمكان لرسم سياسة جيدة لكن إذا لم يكن الدبلوماسي يتمتع بالقدرات حتى التقليدية منها، فمن الصعب عليه أن ينقذ السياسة الجيدة. والكثير من قضايانا الناجحة كقضية فلسطين توافر لها محامون فاشلون، وبالتالي خسرنا الكثير من المعارك.

إن التغيرات التي أثرت في عالم الدبلوماسية كثيرة، ومنها ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصال والتدفق المعرفي والمعلوماتي والفكري. والدبلوماسي الذي كان بحاجة لأسابيع أو شهور

---

[35] Chi and James, "Media, Opeiness, Democracy and Militarized Interstate Disputes," PP. 23 – 46.

[36] يوسف الحسن (مدير عام المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية – الامارات العربية المتحدة)، ورقة مقدمة إلى مؤتمر بحوث ومناقشات، ندوة نظمتها وحدة الدراسات في الامارات العربية لعلم الصحافة والطباعة والنشر ١٤ – ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.

للاتصال بدولة أخرى أصبح من السهل عليه الاتصال الآن في ظل تحولات العولمة، والتغييرات في هيكلية البيئة الدولية، والتحولات الديمقراطية العميقة التي تحدثت وحدثت على مستوى المجتمعات الدولية.

هناك قوة جديدة دخلت على الدبلوماسية، قوة ذات تأثير سياسي واقتصادي وتقني، خاصة في العقد الأخير بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور ظاهرة العولمة، وكذلك التحولات الديمقراطية التي حدثت وتحدث على مستوى المجتمعات الدولية، وهناك تغيرات طرأت على مفاهيم الدولة والسيادة، وجميعها تحديات كبيرة، كيف للدبلوماسي أن يتعامل معها في فترة من السيولة والفوضى واللااستقرار واللايقين؟

كذلك هناك تغيرات في هيكلية البيئة الدولية، فهناك ما يقارب ١٥,٠٠٠ منظمة غير حكومية في العالم لا يمكن تجاهلها، وهذه المنظمات غير الحكومية يجب إشراكها في السياسة الخارجية لأنها تتعامل مع قضايا معولمة لا تستطيع الدولة وحدها التحرك فيها من دون عون هذه المنظمات غير الحكومية ودعمها.

ونجد بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر مزاجاً جديداً دخل البيئة الدولية، ويسيطر عليه فكر متطرف ايديولوجي. هذا المزاج يملك سطوة في السلاح والتكنولوجيا والاقتصاد والإعلام والاقتصاد، ويملك جرأة في الاقتحام وقدرة هائلة على الاختراق، وله جاذبية النموذج. لذا فالدبلوماسية أمام تحد كبير يتطلب دقة وكفاءة وحرصاً من غير انزلاق إلى تجاهل أو عداء يقود إلى صدام أو كراهية عاجزة لا تسمن ولا تغني من جوع. وهناك لاعبون جدد؛ فالدولة الصغيرة أو الكبيرة لم تعد تتمتع بالشخصية الدولية وحدها، والشركات العملاقة المتعددة الجنسية يتجاوز أرباح بعضها موازنات دول صغرى ومتوسطة الحجم.

لقد تغيرت أجندة القرية الكونية، وهناك معالم جديدة. فالهجرة السكانية يجب أن تكون على أجندة السياسة الخارجية، وكذلك التعامل مع التطورات ومدى تأثيرها في المصالح الوطنية والقومية. كيف يجسر ما بين الشأن الداخلي والخارجي، وما هو المطلوب من الدبلوماسي المعاصر؟

اليوم ونحن نعيش عصر انفجار المعلومات، فإن الدول تفكر كليًّا ماليًّا في صلة ثورة المعلومات تشكل الأخطار التي يمكن أن تنجم عن المعلومات الواردة من وراء الحدود، وحيث لا حدود الآن أمام المعلومات على الممارسة السياسية وفي التأثير على المواقف والقرارات، إن من شأن ذلك أيضاً أن يضاعف من قوة الضغوط الخارجية على البنية الداخلية، خاصة أن نطاق الممارسة السياسية بفعل تأثيرات ثورة الاتصالات والمعلومات قد تغير مداه وخصائصه النوعية. وثورة المعلومات والثقافة جعلت المواطن قادراً على الإحاطة بقدر ومستوى غير مسبوق من المعلومات، بل ان قطاعات من المواطنين أصبح بإمكانهم أن يعرفوا أكثر من الحكومة.

إن هذا التنافر بين الدول والشعوب، سواء كان نتيجة هوّة مستدامة أم انتصاراً للدخيل، يجعل من اعادة التأهيل المشتركة للجغرافيا السياسية التقليدية أمراً بائساً، وبما أن الأخيرة منصهرة في لعبة الأمم، فهي حتماً لا تميل إلى الاندثار، ولكنها تعقد تلك الميزة التي امتلكتها في الماضي حين كان التعبير الأساسي عن اختلاجات الساحة العالمية. ان هذه الساحة تنزع، على العكس، إلى أن تعتمد بشكل متزايد على ما تعتبره المقاربات التقليدية أمراً ليس بمتناول اليد ويتعذّر تحديده، فحروب أهلية وحركات اجتماعية ونزاعات منتشرة، وتشكيلات عنف أو رعب، وحتى بكل بساطة أمراض اجتماعية أو منطق الفوضوية، كلها أمور تحل محل جيوش الماضي، وإن صعوبة التحكم بها، بصورة تتجاوز الديبلوماسية والجيوش، تعزز بشكل كبير علاقات الارتباك التي تنقل الحياة الدولية إلى درجة وضع الأقوى تحت رحمة الأضعف.

وهكذا يشكل انهيار الدول سيف ديمقليس المسلط على رقبة السلام الاقليمي، وبشكل لافت تتخذ قضية سياسية تافهة مستقلة عن أي مرجعية اثنية فوراً طابع مسألة ترتبط بالهوية، فتترك فجأة الدروب المؤسسة الضيقة لتشرع بتفكيك منطق الدولة/انصياعاً لعنف لامركزي، كما يفقد السيطرة عليه المجتمع الدولي إلى درجة تحمل تبعاتها بما يشبه السلبية.

في حالة كينيا اضطرت بريطانيا العظمى ودول الكومنولث والاتحاد الافريقي إلى الانحناء بحذر أمام وساطة ماهرة قام بها كوفي أناني، وفي حالة تشاد تقلبت فرنسا في موقف معقد يقضي بالانسحاب، ودعم خفي للرئيس ادريس ديبي، ثم تبعية معكوسة قادت باريس إلى الاصطفاف خلف السلطة القائمة في نجامينا إلى حد تغطية انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت بحق أبرز المعارضين..

ان استبداد النزاعات الصغيرة يكشف ان ثمن اللااستقرار مرتفع جدًّا(...)[37]. وانكشفت هذه التدخلات في العراق وأفغانستان وفي هايتي والصومال وتيمور الشرقية وقبلاً في كوسوفو وحديثاً في بلدان الربيع العربي، وازدادت الأمور قناعة أن القوة يمكن أن تطال بنى السلطة. ولكن أثرها يبقى دون اعادة تنظيم المجتمعات. وترتبط أعمال العنف التي يجب السيطرة عليها، بسيرورة لا تستطيع الوسيلة العسكرية احتواءها لا بل قد تزيدها خطورة.. وقد تصبح الملاحظة ذاتها بالنسبة إلى اعادة الاكتشاف الإعلامي للقيم الغذائية خطراً دولياً، مجاعات وارتفاع أسعار الحبوب في المناطق التي تمثل فيها الانفاقات الغذائية ٩٠% من الموازنات العائلية في موريتانيا، وغينيا وبوركينا فاسو، والكاميرون، والسنغال ومصر وهايتي. وغياب خطة تدخل سريع بأن الرهانات الاجتماعية/الاقتصادية التي تم بناؤها على هذا النحو تتمتع بطبيعة تجعلها تندرج ضمن المفكرة الدولية. وتبقى هذه العلاقات داخل المجتمعات المجهول الكبير في العالم المستقبل[38].

حتى في العالم الرياضي يساهم الخطاب الإعلامي والسياسي في بلورة المصالح الوطنية ويحث المواطنين على التحيّز، إذ ينبغي أن تبدو الأمة بأسرها موحدة الاحتشاد وراء رموزها، كتعبير عن الرغبة في اثبات الذات في الاختلاف ومعارضة الآخر. ومواكبة لهذه الرغبة، تنظم الوسطية القومية التي تتبناها وسائل الإعلام مسار "تغيير القنوات الوطني"، مستعيدة أحداثاً رياضية مثل الألعاب الأولمبية، كما انها تغطي الرياضيين المحليين مدعمة قيمة النتائج بتغطية وطنية.

ويمكن القول ان الرهانات المالية تتسبب باحتدام المصالح. في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠، قامت اذاعة "فرانس انفو" ببثّ فكرة مواجهة قديمة بين الانكليز والفرنسيين على أثيرها طيلة اليوم، فيما عرضت قناة "فرانس ٢" برنامجاً خاصًّا في الساعات السابقة لمباراة الركبي بين انكلترا وفرنسا رغبة بإثبات الذات كفرنسيين ضد الانكليز في مباراة الركبي. كذلك لإثبات الهوية الوطنية بشكل جماعي.

وفي أثناء الأحداث الرياضية الكبرى، تعمل الدول على منح الأمة صورة موحدة وسلمية. وسنجد الحماسة الشعبية تحول الرياضة إلى أداة إلهاء عن مشكلات البلاد الداخلية.

---

[37] مقدمة برتران بادي" عالم في مأزق" كتاب "أوضاع العالم" منشورات مؤسسة الفكر العربي، طـ أولى بيروت ٢٠٠٩، (ص ٢٣).
[38] مصدر سابق، برتران بادي، ص (٢٤).

أما على مستوى العالم الخارجي، فتسعى الدول إلى بناء صورة مثالية تنقلها قنوات التلفزة لترويج السياحة الرياضية .واستضافة كأس العالم لكرة القدم أو الألعاب الأولمبية تشكل رهاناً سياسيًّا بالغ الأهمية. لذا، تقوم الدول، بحجة تقريب مستوى بعضها من البعض الآخر باستبعاد أفراد قد يتسببون بتشويه الصورة الجميلة. وفي تقرير توصلت إليه راكيل رولين ورفعته إلى الأمم المتحدة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،[*] تشير فيه إلى أن الأحداث الرياضية الكبرى تؤدي إلى نزوح المواطنين الأكثر فقراً "بموجب مسار إبعاد أو محاصرة يهدف إلى حجبهم عن أنظار السياح" بدل المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية.

مثل هذا "الجنون الرياضي[39] يثير عواقب كارثية على هؤلاء المواطنين المستبعدين والنازحين بإسم المحافظة على المصلحة الوطنية المقترنة بإبراز صورة مثالية عن أرباحها.

ثورة الزاباتيين ضد التهميش الذي يطال الفقراء والفلاحين بالمكسيك، حركة المحرومين من الأرض ونضالهم من أجل تحقيق العدالة وإعادة الكرامة للمزارعين الصغار، تحركات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للتنديد بالآثار السلبية للعولمة، الانتقادات الحادة الموجهة إلى المنظمة العالمية للتجارة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمطالبة بتغيير قواعدها بشكل جذري ومراقبتها بشكل ديمقراطي، كل هذا يجسد تعبيرات حية عن ديناميات جديدة يتفاعل داخلها العالمي، والوطني، لتشكيل قوى مضادة تسعى إلى ترويض المد الجامح للعولمة وخلق استراتيجيات ذكية للتعامل مع مبادئ الليبرالية الجديدة. وفي العمق ألا يتعلق الأمر بنوع من ثورة المعولم (Le Globalisé) ضد القوى الفاعلة المحركة للعولمة. وربما تكون هذه الديناميات الجديدة إفرازاً لحقيقة كون العولمة تولد تناقضاتها الذاتية، ما يتطلب التفكير المستمر بحدود العولمة والوعي بضرورة وضع ضوابط للتحكم في تطورها وجعلها عولمة متوازنة ومتضامنة تسعى لخدمة الإنسانية.

وما يتم التنديد به ليس العولمة في حد ذاتها، بل الفكرة الخطيرة التي مفادها أن نترك السوق والاقتصاد يتحكمان في العالم بعيداً عن أي تأثير للقوى السياسية والاجتماعية والأخلاقية، بحيث تصبح المجتمعات الإنسانية في خدمة السوق والتوسع الاقتصادي وليس العكس[40]. ولهذا

---

[*] تقرير حول السكن اللائق كعنصر من الحق بمستوى معيشي كان لها الحق بعدم التحيز في هذا الصدد.

[39] D. Bodin, L. kobeness. Heas, sports et violence en Europe l'editions du conseil de l'Europe stras bourg, 2004
أنظر أيضاً "Nationalisme Sportifs" Quasmodo n$^0$ 3 – 4 – 1997.

[40] Alain Touraine, "Pour ou contre l'antiglobalisation?," Le Monde de débats, no. 27 (juillet – août 2001), P.32.

ينبغي محاولة إرساء عولمة أكثر توازناً وإنسانية، وذلك من خلال التركيز على نواقصها وسلبياتها، مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات التي تمنحها العولمة لمختلفة المجتمعات[41]. ولفتح مشاورات ونقاشات حقيقية حول العولمة يمكن إنشاء "برلمان عالمي للعولمة"[42] يجتمع فيه مختلف الفاعلين من حكومات وشركات ومنظمات حكومية وغير حكومية، ومن شأن ذلك خلق توافقات كفيلة بإرساء "عقد اجتماعي عالمي جديد" يكون بمثابة موجة للحضارة الإنسانية العالمية.

تحت تأثير مجموعة من علماء الاجتماع، قام برتران بادي مع العديد من الباحثين بتحليل جديد للتطورات الجديدة التي تعرفها العلاقات الدولية، وذلك على ضوء الانقلابات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية إلى العالم المعاصر.

## ب: مقاربة سوسيولوجية جديدة للعلاقات الدولية

ينطلق هذا التحليل من مقاربة سوسيولوجية لحقل العلاقات الدولية المعاصرة قصد تبيان بعض المتغيرات التي أصبحت تطبع النظام الدولي الراهن. ويبدو أن المبادئ الثلاثة التي ارتكز عليها المنظور التقليدي الدولي أي التراتبية (La Territorialité)، السيادة والأمن لم تستطع الحفاظ على توازنها أمام التحولات العالمية التي مست كل المجتمعات الإنسانية، بحيث أصبحت السياسة العالمية تبتعد نسبيًّا عن الطابع القومي ما بين الدولاتي (Interétatique) من حيث منطق حركيتها وأنماط علاقاتها وتفاعلاتها.

إن النظام الدولي أصبح يفتقد تدريجيًّا صفة الدولاتية (L'Etatisme)، فنحن أمام فضاءات ومجالات تتداخل فيها المصالح الاقتصادية، والأديان، والثقافات، والأفراد، والمهاجرين... والعلاقات الدولية لم تعد من صنع الدول فقط، بل تحركها سياسات جديدة تقودها تيارات العولمة، وكل هذا يعوق إمكانية وضع معايير فعالة ونماذج تحليلية قادرة على استيعاب التفاعلات الجديدة إلى الحقل الدولي[43].

---

[41] أنظر مقابلة زكي لعيد في: Millenio, 25/4/2001, P.40.

[42] اقترح روبن ريكويربو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية إنشاء برلمان عالمي للعولمة. أنظر: Rubens Ricupero, "La Mondialisation autrement," La Monde, 14L2L2000, P.13.

[43] أنظر: برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٨)، ص ٩.

تراجع القدرة التفسيرية لمجموعة من الإطارات التنظيرية والمفاهيمية الكلاسيكية الخاصة بالحقل الدولي (المقترب الواقعي والمثالي) ساهم في تحفيز الباحثين في العلاقات الدولية على البحث عن مقتربات جديدة للتنظير الدولي عبر منهج تحليلي يدمج داخله مختلف الحقول المعرفية المعنية، لمحاولة فهم تعقد النظام الدولي الراهن.

وفي هذا الإطار يدخل ما يسمى بسوسيولوجيا العلاقات الدولية ( Sociologie des relations internationals) وسوسيولوجيا الفاعلين (Sociologie acteurs) كمفاهيم جديدة في حقل التنظير الدولي[44]. يقول برتران بادي وماري – كلود سموتس ( Marie – Claude Smouts): "إلى جانب النماذج الواقعية التي تسلم بالسيادة المطلقة للدول أو النماذج النظامية التي تستسلم لوهم التكامل الأولي للنظام الدولي، يجب أن تعيد سوسيولوجيا العلاقات الدولية بناء هيكلها النظري فتنهل من الآفاق الجديدة التي تفتحها أمامها التطورات الجديدة في علم الاجتماع الداخلي أو في العلوم السياسية المقارنة أو في دراسة التدفقات العابرة للقوميات"[45].

لقد انتقل التفاعل الدولي من كيان دولة الأمة ليصبح نتاج ثلاثة عوامل مختلفة في منطقها ومصالحها، وهي تستدعي الفرد ليصبح فاعلاً في الساحة الدولية من خلال ثلاثة نداءات: نداء المواطنة من طرف الدولة، نداء المصلحة من طرف المستثمرين ما عبر الوطنيين ( Les Entrepreneurs transnationaux) ونداء المستثمرين لمجال الهوية ( Les Entrepreneurs identitaires) وهو يعتمد على الانتماء الهوياتي الذي يسمو على مستوى المواطنة والمصالح الاقتصادية، ومنطق دولة – الأمة يتعارض مع التدفقات ما عبر الوطنية سواء كانت اقتصادية، تجارية، مالية أو إعلامية لأنها تحد من من مبدأ السيادة. ونداء الهوية هو في صراع دائم مع فضاء دولة الأمة لكونه يضع ولاء المواطنة موضع تساؤل بتجاوزه لكل الحدود الترابية والجغرافية. كما أن العلاقة بين التدفقات ما عبر الوطنية والامتداد الهوياتي هي متوترة، فإذا كانت التيارات ما عبر الوطنية تسعى لتقويض الخصوصيات الثقافية وتأحيد كل الديناميات الدولية فإن المستثمر الهوياتي يسعى إلى التشبث بالجذور الثقافية والوقوف ضد تشكيل ثقافة

---

[44] الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية يرجعون أصول سوسيولوجيا العلاقات الدولية الى الباحث الفرنسي ريمون أرون، إلا أننا نعتقد أنه كان أقرب في تحليلاته الى المدرسة الواقعية، حيث اعتبر الدولة من خلال جدلية الدبلوماسي والعسكري، الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، ومقابل التيار الواقعي الذي ما زال قويًا بفرنسا والذي يتزعمه مجموعة من المؤرخين والعسكريين ورجال القانون والذين ينشطون من خلال مجموعة من معاهد العلاقات الدولية المرتبطة بالمؤسسات العسكرية، فإن المعارضين للمقترب الواقعي أصبحوا منذ بداية التسعينيات ينشطون في مراكز العلوم السياسية والاجتماعية ويمتازون في أبحاثهم الدولية بتوظيف المقاربات السوسيولوجية المتعددة الأبعاد في دراسة الظواهر الدولية. وقد أصدر مجموعة منهم كتاباً، مشتركاً هو بمثابة بيان يعبّر عن أفكارهم، أنظر: Marie-Claude Smouts, Les Nouvelles realtion: internationals: Pratiques et theories, references inédites (Paris: Presses de la foundation nationale des sciences politiques, 1998).

[45] بادي وسموتس، المصدر نفسه.

كونية مؤحدة. وعلى الرغم من كل هذه العلاقات التصارعية، فإن ثمة تفاعلاً جدلياً مستمراً بين هذه الديناميات على أساسه تشكل صورة العالم الراهن.

وفي هذا الإطار يرى برتران بادي أننا بصدد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية حيث إن الوضعية الحالية تتسم بحركتين موازيتين، من جهة تدعيم وتقوية الاعتمادات المتبادلة والتدفقات ما عبر الوطنية، ومن جهة أخرى انتعاش التيارات المحلية والمرجعيات الهوياتية. إن هاتين الحركتين التي ينظر إليهما كنقيضين هما في الواقع متكاملتان ومتفاعلتان بشكل إيجابي. وتفاعلهما يشكل ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية يطلق عليها برتران بادي مصطلحاً جديداً هو (La Glocalisation) (تركيب لكلمتي: العولمة (La Globalisation) والمحلية ( La Localisation) وهذه الظاهرة تضفي المعنى والانسجام على مختلف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية العالمية[46]. وهي تتجسد من خلال العلاقة الجدلية بين قوى التكامل أي تلك الروابط التي تتجاوز إطار الدول نحو اندماجات سياسية، اقتصادية واجتماعية وتعاون أكبر بين الدول والشعوب، وقوى الاستبعاد التي تمثل تلك الكيانات والوحدات التي ليس لها القدرة على الاندماج الإيجابي في الشبكات ما عبر الوطنية أي المهمشين على المسرح الدولي، وداخل مختلف المجتمعات خصوصاً في دول الجنوب (تعميق الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، سكان الريف والمدن، وعدم التكافؤ في الخدمات الاجتماعية)، وهذا ما سيكون مصدراً لتوترات شديدة في المستقبل وسيؤثر كثيراً على السياسة الدولية[47].

إن الوضعية الراهنة تشهد تنامياً متزايداً ومعقداً للتدفقات الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية، الدينية، المافيوزية... وهي تنفلت بسهولة كبيرة من أية رقابة تمارسها الدولة وقد أصبحت هذه التدفقات محددة للحركات والتفاعلات الدولية. وقد أفضى هذا إلى بروز قوي لمجموعة من الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية (الفرد، والشركات المتعددة الجنسية، والثقافة، والدين، والشبكات ما عبر الوطنية للإجرام، وحركات الهجرة...). ما ساهم في الخلخلة العميقة للواقع الدولي، وإحداث مجموعة من المتغيرات على مستوى المفاهيم المؤطرة للنظام الدولي والديناميات المحرّكة للعلاقات الدولية. فمفهوم السيادة أصبح يعرف تراجعاً شاملاً وعميقاً، والديبلوماسية لم تعد تتحدد بمنطق المصالح الوطنية فقط، بل انطلاقاً من مبادئ تتجاوز المنظور الواقعي

---

[46] أنظر: Bertrand Badie, Un Monde sans souveraineté: les Etats entre fuse et responsabilité, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1999).

[47] بادي وسموتس، المصدر نفسه، ص ١٩١ – ١٩٦.

الكلاسيكي للدول، نحو الإقرار بالمسؤولية المشتركة (La Corresponsabilité) إلى مختلف الفاعلين في السياسة الدولية. وهذا الوضع هو بصدد خلق جغرافية جديدة، فالدول تندمج بشكل متزايد في جماعة دولية تتشكل على المستوى العالمي. كما أن بداية تشكل مجتمع مدني عالمي بدعم من المنظمات غير الحكومية والرأي العام الدولي ووسائل الإعلام سمحت بترسيخ المسؤولية الجماعية للإنسانية.

إن مفاهيم القوة، والعنف والأمن أصبحت تعيش تحولاً جذريًّا، ولم تعد ترتبط بالمفهوم التقليدي الهوبزي للأمن (نسبة إلى هوبز) والعنف لم يعد يتأطر بالمفهوم الويبري (نسبة إلى مكاس ويبر) بخصوص الاحتكار الشرعي للعنف من طرف الدولة. فالدول لم تعد تستمد شرعيتها من خلال ضمان أمن المواطنين على ترابها الوطني، والسياسات الأمنية أصبحت مرتبطة بمراقبة التدفقات ما عبر الوطنية. وهذا ما يتطلب مقاربة جديدة إلى مفهوم الأمن والمجال (L'Espace) ذلك أن العنف أصبح مفتتاً ولم يعد محتكراً أو ممركزاً في مجالات ترابية محددة.

ومن هنا صعوبة التمييز بين العنف العام (La Violence publique) الذي تمارسه الدول، والعنف الخاص (privée La Violence) المرتبط بمجموعة من الأنشطة التي تتجاوز حدود الدول. وينطبق هذا على التدفقات المافيوزية (Les Flux mafieux) التي أصبحت تشكل فاعلاً خاصاً للعلاقات الدولية، كما أصبحت الشركات الإرهابية تتجاوز كل تأطير ترابي وتكتسي بعداً ما عبر الوطني يسهل عليها التحرك والتنقل عبر الحدود.

وهكذا فإن العديد من ركائز القوة أصبحت تخرج عن نطاق السلطة العامة، ما يفقد النظام الدولي وسائله للضغط على التطورات الدولية. فنحن بصدد الانتقال من نظام دولي احتكرت فيه الدول وحدها العنف الدولي، إلى ديناميات اجتماعية وسياسية توظف استراتيجيات محلية ولامركزية تطالب فيها كل هوية ذاتية بحقها في ممارسة العنف، وهذا ما يخلق نموذجاً جديداً في العلاقات الدولية أصبح فيه الأمن الجماعي محل تساؤلات عدة. فطبيعة الصراعات أصبحت غامضة لا تخضع لأية قواعد وفي عدة مناطق أصبحنا نعيش خوصصة للعنف، وهذا ما يفرض إرساء سوسيولوجيا جديدة للصراعات الدولية.

في هذا الإطار يدخل أكثر أثر النسق الإعلامي الجديد والاتصالي في إطار صورة النسق السياسي والعلاقات الدولية وفي إطار عملية دمقرطة النسق السياسي.

لا شك أن ثورة الاتصالات بتنوعاتها كان لها ديناميتها على عملية ديمقراطية الحراك السياسي وحاصل النتيجة السياسية من خلال ضبط أهم المؤثرات التي يمكن من خلالها قياس تأثير التقنية على أنماط التفكر السياسي والممارسة السياسية[48].

والقضايا التي يواجهها أضحت ذات طابع عالمي ولم تعد مشكلات محلية أو حتى إقليمية: الأزمات المرتبطة بالانفجار الديمغرافي والفقر ونقص الغذاء والإرهاب وحقوق الإنسان والتلوث،... لم تعد تقتصر من حيث آثارها ونتائجها على دول بعينها بل تهم العالم بأكمله.

لا شك ثمّة تغيّر جذري للمفهوم الكلاسيكي للسيادة الوطنية لا يمكن فهمه بمعزل عن مسارات العولمة، والواقع أن الدول لم تعد على الرغم من التزايد المطرد في أعدادها منذ عام ١٩٤٥ الفاعل الأساسي الوحيد في مجال العلاقات الدولية. فإلى جانب الدول أصبح هناك فاعلون آخرون يضطلعون اليوم بدور كبير يفوق دور الدول ذاتها في بعض الأحيان سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي. من ذلك مثلاً المنظمات الدولية بمختلف أنواعها، والشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت تمثل احدى الظواهر الأساسية للعلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة، وبخاصة مع تحرير وعولمة التجارة وتراجع تحكم الدول في الفضاء الاقتصادي. ولذلك أصبحت القطاعات الأكثر دينامية في الاقتصاد الجديد، ليست بوطنية فهي دون وطنية أو فوق وطنية أو ما عبر وطنية[49]. وهناك أيضاً إرهاصات بلورة مجتمع مدني عالمي يعبّر عما يسميه زكي العائدي بـ"ديمقراطية الرأي العام"[50] والذي بإمكانه أن يشكل سلطة وقوة مستقلة فعالة قادرة على الضغط على مختلف الحكومات والقرارات الدولية.

إن هذه البوادر تبرز تراجعاً واضحاً للسيادة الوطنية عن مجموعة من أدوارها لصالح ديناميات جديدة أصبحت تكتسح الفضاءات الوطنية بشكل متزايد، هذا ما حمل برتران بادي إلى الحديث عن نهاية الترابية[51] وكينيشي أوماي (Kenichi Ohmae) عن نهاية عصر دولة الأمة

---

[48] د. بو حنيفة متولي، الاتصال ودمقرطة المسار السياسي، مجلة "الاتصال والتنمية" العدد الثالث/ أيلول.

[49] ألفين توفلر وهايدي توفلر، "النظام العالمي في القرن ٢١،" ترجمة عصام الشيخ، الثقافة العالمية، السنة ١٢، العدد ٧٠ (أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ٩.

[50] Zaki Laidi, “La Société civile qui commence à s’exprimer, mettra t’elle en peril la souveraineté des Etats?,” Le Monde billan économique et social (1995), P. 180.

[51] Bertrand Badi, La fin des territories, l’espace du politique (Paris: Fayard, 1995).

بفعل عوامل أربعة: الرأسمال، والمقاولات المتعددة الجنسية، والمستهلكون ووسائل الاتصال، ولتتحول بذلك الدول/ الأمم إلى ديناصورات في طريقها إلى الموت[52].

– لقد كرّست نهاية القرن العشرين بروز تنميط ثقافي يسعى إلى إخضاع العالم لثقافة موحدة، عالمية قائمة على تغريب العالم في شكل منظومة قيمية وأخلاقية واحدة أساسها تبني النموذج الغربي وفق نمط الحياة الأميركية (American way Life) وهذا بفعل قوة الجاذبية الثقافية التي تمتلكها الولايات المتحدة على بقية العالم، وتمتعها بأكثر مصادر النفوذ والقوة عسكريًّا، واقتصاديًّا وثقافيًّا.

لكن القوة "قد تمارس من جانب واحد بشكل واحد أو بصورة تحالفية"، وهنا تعود الأمور إلى نسبيتها والى أرضيتها المتحركة. بمعنى آخر لن تبقى القوة الأميركية في المرتبة الأعظم إذا تحالفت في وجهها قوتان أو أكثر من القوى المنافسة أو الرافضة لنظام دولي تسيطر عليه الأحادية الأميركية[53].

ومن يراقب حركة الدبلوماسية العالمية يلاحظ خطوطاً تنسج علاقات من التقارب أو التحالف الظرفي العابر ربما، والقائم على رفض النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية.

فروسيا التي كانت ضعيفة ومفلسة حاولت أن تبقى في حظيرة الدول الاقليمية الكبرى عبر التقارب مع الصين وفرنسا وأوروبا وعموماً عدد من القوى الاقليمية في العالم النامي، والصين تحاول نسج علاقات دولية توازن "الهيمنة الأميركية" أو تفيد في مواجهة الصينيين "الامبريالية الأميركية" أو الغزو الثقافي والسياسي" وحركة الفائض التجاري تسمم العلاقة بين واشنطن وطوكيو وبينها وبين بكين.

وعلى عكس النظام ثنائي القطبية السابق الذي انضوت تحته الدول طوعاً أو كراهية. فإن النظام المالي يتعرض لرفض شديد ومقاومة من معظم دول العالم، مع سعي عملي لإعادة ترتيب سلّم القوى الدولي.

---

[52] Kenichi Ohmae, The End of Nation State: The Rise of Regional Economiscs (New York: Free Press, 1995).

[53] صبري اسماعيل مقلد "الاستراتيجية والسياسة الدولية"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٧٩، (ص ١٩٧ – ١٩٩).

ويرفض مقاربون كثيرون وصف النظام الدولي الحالي بالأحادية القطبية رغم كل رغبات الأميركيين وسعيهم لبسط هيمنتهم في العالم، فإنهم يعجزون عن فرض إرادتهم في كل المناسبات والظروف[54]. ويمكن البناء مجدداً على تساؤل باسكال بونيفاس "هل يمكن الكلام عن أحادية قطبية عندما نرى ما يفعله بنيامين نتنياهو بالقوة الأميركية رغم أنها تحميه وتغذيه وامتداداً إلى هذا عندما نشاهد نحن راهناً صورتين: سلوك نور المالكي في العراق الممتد بولاية ثالثة أو سلوك إيران التوسعي...[55]

ومع بونيفاس يمكن أن نجيب أن لو كان العالم آحادياً بالفعل لما استمرت المفاوضات الأميركية – الغربية – الايرانية في جولات متتالية إلى الآن وراكمت في إيران حضوراً اقليمياً واسعاً.

على الرغم من ذلك لسنا في عالم متعدد القطبية، ذلك أن أقطاب القوى الآخرين لا يقدرون على منافسة الولايات المتحدة الأميركية. فلا اليابان ولا أوروبا ولا الصين ولا روسيا أو الهند أو القوى الناشئة تتمتع بأدوات القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأميركية. لأن من أول شروط التعددية القطبية أن يكون هناك توازن بين مختلف الأقطاب. كل الميزان يميل في هذا العالم نحو أميركا، هكذا يخلص بونيفاس إلى أننا في الوقت نفسه، في عالم أحادي ومتعدد القطبية أو اننا لا في هذا ولا ذاك[56].

بريجنسكي يجد حلاً لهذا المأزق باستخدام مصطلح "لاعبين جيوبوليتكيين من الدرجة الأولى". الدول التي تحظى بقدرة وإرادة وطنيّين كافيين لممارسة قدرتها ونفوذها خارج حدودها فتكون بذلك قادرة على التأثير على مجرى العلاقات الدولية.

أما وزير الخارجية الفرنسي الأسبق أوبير فيدرين فميّز بين القوى العظمى والقوى الكبرى والقوى الاقليمية[57] وهكذا فإن الولايات المتحدة هي القوة الأولى بين متساوين..

---

[54] غسان العزّي، "سياسة القوة" مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، طبعة أولى، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٩٥.

[55] P. Boniface “La France est elle encor une grande Puissance? Éd Pressco de sciences Po. Paris 1998, P55.

[56] P. Boniface “La France est elle encore une grande Puissance” op.cit. P 57.

[57] د. غسان العزي، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

في جميع الأحوال يبدو أن العالم يتجه إلى نظام تحكمه الدبلوماسية المتعددة الطرف وأقطاب يدور حول كلٍّ منها مجموعة من الدول أو لنقُل معسكرات متنافسة، اقتصاديًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا على الأرجح وليس عسكريًّا بالضرورة، وعلى مدى جيلين أو ثلاثة فإن هذا النظام هو الوحيد الممكن والمحتمل بحسب جان باشلر[58].

ذلك أن النظام الأوليغو – القطبية OIIGO– Polaire يتميّز بالاستقرار لأنه يعتمد على تشكيل ائتلافات متغيّرة وتصدّ كل محاولة للهيمنة عليه، ويعتمد كذلك على استراتيجيات دفاعية أكثر منها هجومية.

ومن حسنات هذا الاستقرار انه يسمح بالسيطرة على العنف وبتعريف قواعد اللعبة وبالتنمية المتسارعة لقانون "عابر للسياسات والدول" ويشجع تكاثر الأجهزة والمشاريع الدولية الهادفة إلى حل المشكلات الانسانية المشتركة.

لكن هذا الأمر يسوده الغموض كما يرى إلى ذلك وزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر.

وفي خضم الأزمات المتفاقمة في أوكرانيا، والشرق الأوسط، وظهور روسيا بمظهر مارد ينهض من تحت ركام الحرب الباردة، على وقع انصراف الصين إلى بناء قوتها الاقتصادية، يتولى كيسنجر في كتابه الجديد (نظام عالمي) تحليل المشكلة المركزية في خضم العلاقات الدولية في اللحظة الراهنة. يشدد كيسنجر في تحليله على وجوب إرساء نظام عالمي جديد وسط هذه الفوضى الدولية المتنامية، ولكن برؤية يغلب عليها طابع التشاؤم[59].

يقارب كيسنجر مفهوم الدولة الحديثة من زاوية أنها نشأت بالمصادفة، بدءاً من الحروب المستديمة في بدايات القرن السابع عشر في أوروبا. ان مهندسي السلام الذين شاركوا في صوغ معاهدة وستفاليا اتفقوا على عدم الاتفاق، بعد أن أصابهم الإرهاق. فقد تعهدت كل من الدول قبول الحقائق المتعلقة بالقيم العائدة إلى جاراتها. وفي ظل تقهقر الامبريالية، دأب المفهوم الأوروبي للنظام الدولي على الانتشار برعاية أميركية، وصولاً إلى تمركزه في أجهزة الأمم المتحدة.

---

[58] د. غسان العزي، مصدر سابق، ص ٢٩٧.

[59] Henry Kissinger's "World Order" Fareign Policy September 16, 2014.

اليوم، بات هذا النظام عرضة للهجوم من كل الأطراف، من بينها أوروبا والولايات المتحدة اللتان تحضان سائر الدول على التزام القيم الليبرالية الغربية. فأوروبا التي استنزفتها حربان عالميّتان تقوقعت في الاتحاد الأوروبي. الولايات المتحدة لا تزال قادرة على الحؤول دون انفلات الجغرافيا السياسية من قبضة السيطرة ولكنها باتت معاندة للقيام بدور القوي أو احلال التوازن. وفي الشرق الأوسط، يرتكب الاسلاميون المتطرفون مجازر جماعية لفرض نظام الخلافة.

ما العمل وسط هذه الفوضى؟ يجيب كيسينجر على نحو من الغموض، من خلال دعوة مهمة لإقامة توازن بين القوة والمشروعية، علماً أنه يدرك سلفاً صعوبة هذه المعادلة خصوصاً على المستوى الدولي في مجتمعات تفاضل ضد المؤثرات الفوضوية للميديا الجديدة[60].

الملاحظ، اليوم، ان المشكلة الرئيسية تكمن في أن القوة والمشروعية باتا خارج الانتظام العام. الغرب عاجز عن زمن نظامه الليبرالي المتنازع عليه في الأساس بين الدول الغربية نفسها.

من جهتها، لا تستطيع الصين الحصول على مبتغاها بالقوة والثروة الاقتصادية. روسيا ترى في الأنماط الغربية (حصان طروادة) الغرض منه توسيع رقعة النفوذ الغربي على حساب روسيا. الإسلاميون يرفضون الفكرة بأسرها حيال نظام علماني.

[60] Ibid: Henry Kissinger's.

**الفقرة الثانية:**

# عصر من الشفافية الإعلامية تطبيق

# حالة: سنودن وويكيليكس

يشير دارسو السياسة الخارجية إلى الإعلام كواحد من محدداتها، إلا أنهم يميزون في ما يتعلق بمستوى تأثيره بين النظم السياسية المفتوحة والنظم السياسية التسلطية والمغلقة؛ ذلك أن صنّاع السياسة يولون النظم السياسية المفتوحة والديمقراطية فيها أهمية كبيرة للمعارضة والمجتمع المدني والرأي العام ووسائل الإعلام وجماعات الضغط، ويحسب صنّاع السياسة لتصرفاتهم ومواقفهم. وبناء عليه، فإن الرأي العام ووسائل الإعلام تجد اهتماماتها الطريق إلى مأمورية صنّاع السياسة الخارجية أكثر مما يحدث في البلدان التي تقيد الحريات وتستخدم السياسة الخارجية كأداة لتجنيد الرأي العام خلف شعارات متنوعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن وحدات صناعة السياسة الخارجية في البلدان الديمقراطية والتسلطية تنظر إلى تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام، وتضعها في حساباتها ولو اختلفت درجات ذلك من نظام سياسي إلى آخر. وتزداد فاعلية الرأي العام كلما كانت حرية الوصول إلى المعلومات بشأن القضايا الخارجية مكفولة، ووجود معارف كافية عن البيئة الخارجية لدى المجتمع، ووجود مؤسسات سياسية رسمية تحظى بسند سياسي واسع ومعتبر[1]. ويزداد تأثير الرأي العام في صوغ السياسة الخارجية، كذلك كلما زاد إدراكه لآثارها وانعكاساتها على السياسة الداخلية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج سلبية على الرفاه الاجتماعي.

لقد كان للتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات دور كبير في ارتفاع مستوى معارف الناس ومدركاتهم بشأن البيئة الدولية وقضايا السياسة الخارجية التي تنخرط فيها بلادهم، ولم يعد الرأي العام جاهلاً بما يحدث خلف حدوده الوطنية، وهو ما كان يفرض عليه تقليل اهتمامه

(1) Kalvi Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, 5th ed. (New Jersey: Prentice Hall, 1988), P.342.

بمأمورية السياسة الخارجية وتشكيلها، بل أصبح أكثر انخراطاً في ترتيب تلك المأمورية وقضاياها باقتدار يرجع الفضل فيه إلى المعلومات الوافرة التي تزوده بها وسائل الاتصال الحديثة.

لقد كان للتطور الذي حصل في تكنولوجيات الاتصال موقع مهم في إعطاء الفرصة لبروز عناصر جديدة مؤثرة في السياسة الدولية. وكان لبروز هذه الشبكة الاتصالية الدولية القوية القدرة على التملص من القيود الرقابية، التي كانت تمارسها الحكومات بشكل تقليدي. كما صعبت هذه الثورة وهذا النمو والتعقيد وفي وسائل الإعلام مهمات عمليات صوغ السياسة الخارجية وقيادتها وتنفيذها، وفرضت على صناعها ومنفّذيها مزيداً من الحذر والانتباه والتحسب لتصرفاتهم. وإذا كانت وسائل الإعلام لا تصوغ، عادة، مأمورية السياسة الخارجية بشكل مباشر، فإنها تؤثر بقدر كبير في تلك المأمورية وترتيب قضاياها[2]، وقد تغيّر ميزان القوى بين وسائل الإعلام والحكومة، خصوصاً في المجتمعات الديمقراطية. ولم تعد الصحافة تقوم بنقل الخبر والترويج للسياسات فحسب، بل تحولت إلى مشارك في صناعة السياسات أيضاً باستغلالها الأحداث والتركيز عليها، واستخدام التغطية بأساليب تخدم أغراضها. ومع ذلك، فقد اتسعت مجالات التفاعل بين وسائل الإعلام وصنّاع السياسة، وارتفع مستوى التأثير المتبادل بينهما[3].

وإذا كانت هناك علاقة بين الدبلوماسية ووسائل الاتصال، فإن هذه العلاقة شهدت تطوراً كبيراً مع نمو الاعتماد على التلفزيون العالمي، وأصبح الحديث اليوم عن مستقبل يزداد فيه تأثير وسائل الاتصال في تحديد نتائج الدبلوماسية، وحتى قيادة السياسة العالمية. وأدى ذلك إلى بروز ظاهرة جديدة يمكن أن توصف بالترابط المتشابك بين وسائل الاتصالات الجماهيرية، والرأي العام، وصناعة قرارات السياسة الخارجية. ويشير كوهين (Cohen) إلى هذه العلاقة بكونها قد أثرت في إدراكات كلّ من صناع السياسة وجماعات المصالح والرأي العام، كما سمحت لوسائل الاتصال بالتأثير في مجرى السياسة الخارجية نفسه؛ فهي تؤثر في الرأي العام الذي هو بدوره يؤثر في السياسة الخارجية، وبصيغة أخرى فإنها تمتلك قدرة على التأثير في هذه الأخيرة[4].

لقد قلبت ثورة الاتصالات المفاهيم والتصورات ومناهج العمل، حينما تمكن التلفزيون العالمي من إسقاط مفهوم المجال والوقت، وجعل العالم يشاهد الأحداث في زمن فعلي واحد وفي

(2) Sinon Serfaty, "The Media and Foreign Policy," in: Simon Serfaty, ed., The Media and Foreign Policy (New York: St. Marin's Press, 1991), PP. 1 – 6.

(3) Philip Geyelin, "The Strategic Defense," in: Ibid, P.21.

(4) Royce Ammon, Global Television and the Shaping of World Politics (North Carolina: McFarland Publishers, 2001), P.60.

بث فوري مباشر؛ انها أحداث يشاهدها المواطن العادي في الوقت الذي يشاهدها الدبلوماسيون وصنّاع السياسات عامة، وقد ترتب على ذلك تقلص دور الوظيفة الدبلوماسية كفنّ إلى حد بعيد، حيث أشار مورغانثو (Morgenthau) إلى هذه الظاهرة في نهاية أربعينيات القرن الماضي بقوله ان الدبلوماسية لم تعد تؤدي الوظائف التقليدية التي كانت تتميز بالأهمية، وإن على من يقوم بها أن يكون موهوباً ولامعاً؛ فالدبلوماسية فقدت حيويتها بفعل جملة من العناصر، أبرزها النمو الحديث للاتصالات، وقد أكد هذه الفكرة وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر (Kissinger)، حيث لفت الانتباه إلى التغير الجذري الملحوظ في النشاط الدبلوماسي بقدوم الاتصالات الفورية والآنية. كما اعتبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي ان شبكة الأخبار "سي.ان.ان" (CNN) أصبحت العضو السادس عشر غير الرسمي في مجلس الأمن، وذلك بسبب قوة تأثيرها في الدبلوماسية العالمية. كما أشار عدد كبير من الباحثين إلى تضاؤل دور الدبلوماسية لصالح وسائل الإعلام والصحافيين، وغدا الحديث يدور حول "الدبلوماسية التلفزيونية" و"عصر الدبلوماسية الإعلامية" أو "دبلوماسية وسائل الإعلام"، ذلك أن الصور التلفزيونية التي تنقلها الأقمار الاصطناعية جعلت الدبلوماسية التقليدية بلا فائدة في أوقات الأزمات، وأصبحت وسائل الإعلام هي البديل في كثير من الأوضاع.

لقد أدى التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصالات إلى إحداث تأثيرات في المناهج الدبلوماسية، حيث زحزحت المناهج الدبلوماسية التقليدية، وعززت التأثير الدبلوماسي للفاعلين غير التقليديين، وسرّعت الخطوات الدبلوماسية. وإذا كانت الاتصالات قد حددت المناهج والطرق والممارسات الدبلوماسية تاريخياً، فإن في إمكان اتصالات دبلوماسية التلفزيون أيضاً تحديث السياسات الخارجية ونتائج العمليات الدبلوماسية، وهو ما يحدث الآن فعلاً[5].

لقد قامت وسائل الاتصالات الجماهيرية بدور كبير في التأثير في القيادة السياسية الأميركية، عبر تجنيدها الرأي العام، وإجبارها على سحب القوات الأميركية من فييتنام. وكان لهذا التأثير انعكاس على السلوك السياسي الخارجي لاحقاً، حيث سخّرت القيادة الأميركية في حرب الخليج الثانية ترسانتها الإعلامية، وعلى رأسها "سي.أن.أن". وتقاطعت السياسة مع الإعلام في إنجاز مهمات الحرب على العراق، وإجبار حكامه على الاستسلام والانسحاب من الكويت.

---

[5] المصدر نفسه، ص ٥ – ٧.

كما أدركت دول خليجية عدة أهمية قوة وسائل الاتصال في تسويق السياسة، فأطلقت العنان لإنشاء قنوات تلفزيونية عالمية، على غرار "الجزيرة" و"العربية" و"الشارقة".

وعلى الرغم من القوة المتنامية لوسائل الاتصال وسعيها إلى إنجاز مهمات الأنساق الاتصالية المستقلة، فإن واقع الحال يثبت عكس ذلك، حيث العلاقات الرفيعة والخفية وغير الخفية بين وسائل الاتصال والمصالح السياسية والمالية والأيديولوجية تقوض جوهر استقلاليتها. ويمكن تقديم مزيد من الشواهد التي تؤكد التوريط المتبادل والمصالح المشتركة والضغوطات المتبادلة بين تلك الأطراف. لقد احتكرت الولايات المتحدة سير أحداث حرب الخليج الثانية ومكنت "سي.أن.أن" من إدارتها منفردة، وجعلت العالم كله عالة عليها. وتلاعبت وسائل الإعلام الأميركية بعقول ملايين الأميركيين في حرب إسرائيل على حزب الله عام ٢٠٠٦، حيث كانت تسلط الضوء على صواريخ حزب الله وأثرها في شمال فلسطين المحتلة، وتغضّ الطرف وتتستر على الدمار الذي كانت تمارسه الطائرات الإسرائيلية والمجازر التي تقترفها قنابلها الانشطارية في حق المدنيين العزّل من اللبنانيين. وتتستر كذلك على الجرائم التي تمارس يوميًّا في حق الفلسطينيين، وتسلط الضوء على صواريخ القسام التي تسقط على مستوطنة سدروت. وإذا كانت التلفزيون العالمي حاضراً بقوة في حرب الخليج الثانية، فإنه كان غائباً وصامتاً عن المجازر الجماعية التي أودت بمئات الآلاف في رواندا.

وهناك حقيقة أخرى يتوجب أخذها في الاعتبار، هي أن المعلومة التي تقدمها وسائل الإعلام لا تتحرك في فراغ ولا تؤثر بذاتها، بل تتأثر بإدراكات صنّاع السياسات وقيمهم وعقائدهم وترجماتهم للوقائع والأحداث وحساباتهم للمكاسب والخسائر، وهم في ذلك يستدعون تجاربهم وخبراتهم الماضية، ومدى اتساق تلك المعلومات مع أنساقهم المعرفية، ولا يشكّلون مأمورياتهم تبعاً للمعلومات التي يتلقونها، بل يبنون مأمورياتهم تبعاً لإدراكاتهم للأوضاع والمعلومات والأحداث، ووفقاً لأنساقهم المعرفية وإدراكاتهم للبيئة التي يتحركون خلالها[6].

(6) Yaacov Vertzberger, The World in the Minds: Information Processing, cognition, and Perception in Foreign Policy Decisionnaking (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990), PP. 7 – 23.

## أ – تطبيق حالة (سنودن)

أثر التطور التقني على الدبلوماسية الجديدة وعلى العلاقات الدولية (ولعل النموذج الأقرب تسريبات سنودن) فقد كشفت هيئة الاذاعة البريطانية "بي.بي.سي" عن تقارير إعلامية جديدة أن مكتب المباحث الفيدرالية "اف.بي.اي" ووكالة الأمن القومي الأميركية راقبا الاتصالات الإلكترونية لـ٥ مسؤولين مسلمين بارزين في الادارة الأميركية على مدار ٦ أشهر، الأمر الذي أثار غضب منظمات حقوق الانسان.

ونقلت البي.بي.سي عن تقرير بثّه موقع "ذي إنترنت الإلكتروني" شارك في وضعه الصحافي الأميركي جيلين جيرينوالد والذي لعب دوراً بارزاً من قبل في نشر مسلسل تسريبات إدوارد سنودن العميل السابق في وكالة الأمن القومي في صحيفة "الغارديان البريطانية".

ورصدت وثائق سنودن الجديدة ٥ أسماء لمسؤولين مسلمين يحملون الجنسية الأميركية، تم التعرف عليهم بمساعدة عناوينهم الإلكترونية.

ويشير التقرير إلى ٧٤٨٥ عنواناً إلكترونياً خضعت للمراقبة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨.

وأشارت الوثائق إلى أن العديد من الرسائل التي تمت مراقبتها، لأجانب نسبته الإدارة الأميركية في أسمائهم إلى تنظيم القاعدة[7].

لكن الموقع نفسه أكد أن الرسائل تضمنت أيضاً أميركيين من ضمنهم فيصل جيل وهو عضو فاعل ومرشح سابق في الحزب الجمهوري عمل في وزارة الأمن القومي في عهد الرئيس السابق جورج بوش الإبن وعاصم غفور المحامي في شؤون الإرهاب، وشانج أمير أحمدي الأستاذ الايراني الأميركي في جامعة رايتحرز وآغا سعيد الناشط في مجال حقوق الانسان وأستاذ سابق في جامعة كاليفورنيا، ونهاد عوض مدير منظمة مجلس العلاقات الأميركية الاسلامية "كير".

ورداً على كل التقارير أرسل تحالف من ٤٤ منظمة مدافعة عن حقوق الانسان والحقوق المدنية والدينية رسالة إلى الرئيس الأميركي أوباما للمطالبة بشرح مفصل علني لهذه التصرفات.

---

[7] بي.بي.سي ٢٢ يوليو/ ٢٠١٤.

وجاء في نص رسالة التحالف بقيادة اتحاد الحريات المدنية الأميركي أنه: على إدارتكم أن تنبذ مصطلح التمييز" وأيضاً كل ما يتعلق بالبريطاني من الديانة والأمن القومي. ما اضطر البيت الأبيض إلى اعلان توضيح ينبغي علمه بالموضوع وبإحالة المسألة إلى التحقيق داخل دوائر وكالة الأمن القومي الأميركية.

فضائح التجسس كانت تجاوزت حدود أميركا إلى الحكومة الألمانية التي أقرت بطرد مسؤول وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في برلين رداً على حالتي تجسس من قبل الادارة الأميركية.

وفضيحة سنودن أثارت غضب السياسيين الألمان.

وقال رئيس اللجنة البرلمانية التي تشرف على خدمات الاستخبارات الألمانية في البرلمان (بوند ستاغ) أن الإجراء اتخذ بسبب تجسس أميركي على السياسيين الألمان وفشل المسؤول في التعاون وتوفير الردود الكافية[8].

والمعروف أن الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ظلت حليفتين مقربتين لعقود. غير أن العلاقة بينهما تضررت العام الماضي عندما اتضح ان وكالة الاستخبارات الوطنية كانت تراقب هاتف المستشارة الألمانية انغيلا ميركل، المحمول.

قالت ميركل إن التجسس على الحلفاء "هدر للطاقة". وأضافت "لدينا مشكلات كبيرة جداً، ويجب أن نركز على الأمور المهمة" (خلال مؤتمر صحافي عقدته مع رئيس الوزراء المولديفي ايوري لينك).

ونقل حراس بي.بي.سي ستيفن ايفانز في برلين أن ميركل حاولت الحفاظ على التوازن بين التنديد بالولايات المتحدة الأميركية والحفاظ على العلاقات الودية في نفس الوقت. غير أن كشف جديد – كما يقال – يجعل هذا التوازن أصعب[9].

---

[8] http//www.almokhtar. com/New 22 – Jul- 2014.

[9] المصدر بي.بي.سي ٢٢ يوليو ٢٠١٤.

هذه الموجة من التنصت دفعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى نفي تقارير أشارت إلى أن موسكو توصلت إلى اتفاق مع هافانا ينص على اعادة فتح مركز للتنصت الإلكتروني كان يستخدمه الاتحاد السوفييتي للتجسس على الولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة.

وقال الرئيس الروسي متحدثاً في قمة "بريكس" في البرازيل "إن روسيا يمكن أن تلبي احتياجاتها الدفاعية من دون هذا المكون".

فيها أكد مصدر استخباري روسي لوكالة رويترز صحة الرواية التي نشرتها صحيفة كومرسانت الروسية من ان الاتفاق أبرم بين الطرفين[10].

هذا في حين طالبت الحكومة الصينية نظيرتها الأميركية بتوضيح الاتهامات التي ترددت حول قيامها باختراق شبكة الاتصالات الصينية للهواتف المحمولة "هويدي". وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية هونغ لي ان بلاده تشعر بالقلق العميق بخصوص هذه الاتهامات مطالباً الولايات المتحدة الأميركية بتوضيح الموقف.

وسبق لجريدة النيويورك تايمز أن كشفت مستندات تفيد باختراق وكالة الأمن الوطني الأميركية للشبكة الإلكترونية التابعة لهويدي حسب المستندات التي حصلت عليها الجريدة من المتعاقد الأمني السابق ادوارد سنودن.

من جهتها كشفت مجلة "ديرشبيغل" الألمانية بناء على مستندات مسربة من سنودن ان الوكالة الأميركية كانت تخطط لشن حملة هجوم إلكتروني ضد القيادة الصينية بناء على المعلومات التي حصلت عليها من أنظمة شركة هويوي.

يذكر أن الولايات المتحدة الأميركية نظرت بعين الريبة للشركة الصينية ومنعت دخولها استثمارات داخل أميركا لخوفها من قيامها باختراق أنظمة إلكترونية أميركية[11].

هذا يعيدنا إلى التقنيات واستعمالاتها إذ ان وسائل الاتصال تقنيات، تتخذ قيمتها في حقل استخدامها. فالتقنية لا تفرض شيئاً، فهي تقترح والانسان يتدبر الأمر أو يركّب. ويتميز مصير وسيلة الاتصال عن مصير غيرها من التقنيات، بأنه يتعرض للحوادث ويتلقى تشبعات معينة

(10) http// www.bbc.co.uk/ worldnews /16/7/2014 cub2-russia- spying-shtml..
(11) http//www.bbc.co.uk/ worldnews 23/3/2014- china – us – spying-shtml.

وغالباً ما يغيّر اتجاهه. وهكذا فإن وسائل الاتصال تفاجئنا على الدوام ذاك أن استخدامها نادراً ما يتطابق مع تصور مخترعيها[12].

بالمقارنة في العام ١٩٧٤ إثر كشف فضيحة ووترغيت، تسلّمت الصحافة والصحيفة اليومية وصحافة "التحقيق" القائمة على الريبوتاجات رسائل الشرف القصوى. بعد هذا الانتصار الثلاثي، بدأ التساؤل عن الأسباب التي تجعل من المستحيل، خارج الولايات المتحدة، وخاصة بين أنصار الصحافة القارية، القيام بتحقيق مثل تحقيق ووترغيت. هؤلاء الصحافيون – خاصة الفرنسيين منهم – استمروا يشككون في استقلالية الأجهزة الإعلامية التي تخضع، كما في الولايات المتحدة، للقوانين نفسها التي تخضع لها المؤسسات الرأسمالية الأخرى[13].

بعد قرن تقريباً من اختراع الإعلام، أصبح عليه بعد الآن أن يواجه تحديات عديدة. فالسينما والراديو أولاً، ثم التلفزيون والإنترنت تصدت لاحتكار الصحف للإعلام. حتى الستينيات، مارست الصحافة – خاصة اليومية منها – سلطة على الرأي والأفكار والحياة السياسية. فالسينما منذ خطواتها الأولى عام ١٩٨٥، حاولت تصوير الريبورتاجات مباشرة أو اعادة تكوينها في التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة، وانبثاق فكرة توسيع القانون الدولي وتمديد مجالاته ليشمل الميادين القيمية والمجتمعية والانسانية بعد أن كان هذا القانون مجرد معاهدات واتفاقيات تحمي السلم العالمي.

وهكذا ظهرت أنماط جديدة غير مسبوقة من الدبلوماسية مثل الدبلوماسية الدينية والثقافية تأكيداً لدور العاملين الديني والثقافي في العلاقات الدولية الجديدة، والدبلوماسية الإنسانية تجسيداً لمبدأ "واجب التدخل" لحماية حقوق الانسان والأقليات المهددة بالإبادة الجماعية، والدبلوماسية الاقتصادية متجلية في تحولات مجموعة الثماني الصناعية إلى مجلس إدارة للحكامة الدولية، والدبلوماسية الرياضية ابرازاً للمنزلة المتزايدة للبطولات والتصفيات الرياضية في العلاقات بين الأمم والبلدان... ودبلوماسية التسريبات الجديدة.

---

[12] فرنسيس بال "الميديا"، ترجمة فؤاد شاهين دار الكتب الجديدة المتحدة، طبعة أولى – بيروت، ٢٠٠٨ (ص ٧٢).

[13] Francis Balle, chap "Médias et Societé in J. Lendrevie: et B. Brochand, Publicator. Dalloz, 5e ed.2001.

## ب: تسريبات ويكيليكس

ما كشفت عنه تسريبات ويكيليكس هو المأزق الذي تواجهه الدبلوماسية الجديدة في العمل ضمن قوالب الدبلوماسية التقليدية. فإذا كانت حكومات بلدان العالم قد ذعرت من البرقيات الواردة من السفارات الأميركية التي تجاوزت في مناحٍ كثيرة حدود اللياقة وضوابط العمل الدبلوماسي، إلا أن كافة الأطراف الدولية مستدرجة عملياً وبطريقة إرادية في قواعد اللعبة الجديدة. فالسفراء الأميركيون في عموم البلدان العربية الاسلامية وفي غيرها يتدخلون علناً – بتواطؤ ضمني من الحكومات – في تعقيدات الوضع السياسي الداخلي خصوصاً في البلدان التي تعاني من أزمات خانقة، والانتخابات في الكثير من البلدان صارت تنظم بإشراف دولي، وللدبلوماسية الأميركية دور محوري في تشكيل الائتلافات الحكومية في كثير من البلدان، وعلى الأخص تلك التي للولايات المتحدة حضور عسكري فيها.

وليس من المجدي إدانة الدبلوماسية الأميركية في شأن البرقيات المحرجة، بل المطلوب هو ضبط قيم وقواعد وآليات الدبلوماسية الجديدة تجاه بناء شراكة دولية قائمة على الندية والإنصاف لسد الفراغ الذي نفذت منه السياسات الأحادية والتدخلات الانفرادية المدمرة.

أما السياق الثالث فيتعلق بمنزلة السر في ممارسة السلطة. ففي تراث الحكمة السياسية الانسانية تأكيد ثابت أن الحكم والسر صنوان، وإن حفظ السر وتسييره من أدوات التحكم في الناس. وقد عبّر "ميكيافيللي" عن هذا المبدأ بقوله في كتابه "الأمير": "إني على يقين أن الأمير، خصوصاً إذا كان جديداً في الحكم، لا يمكنه أن يمارس كل الفضائل".

لقد أوجدت ثورة المعلومات والاتصالات سياقاً دوليًّا مغايراً لما كان سائداً بالنسبة إلى عمل وزارة الخارجية، حيث وفّرت هذه الثورة ثراء معلوماتيًّا أغرق صنّاع السياسة في كم هائل من المعطيات من جهة، ومكّن أطرافاً أخرى من الحصول على المعلومات التي كانت تحتكرها وزارات الخارجية من جهة ثانية. وقد أدى هذا الانتشار للمعلومات إلى تقليل الوزن النسبي للأجهزة الدبلوماسية في ما يتعلق بصنع السياسة الخارجية وبناء مأموريتها. إلا أن هناك من يرى أن هذه التطورات فرضت على وزارات الخارجية تحسين أدائها، وإدخال التطورات التكنولوجية إلى ميدان

عملها، وتفعيل مصالحها من أجل الاستجابة للبيئة المتغيرة، وإثبات ذاتها في مواجهة الهيئات الأخرى التي تحاول منافسة وزارة الخارجية في القضايا التي تعود إلى صلاحيتها تقليديًا[14].

في نهاية العام ٢٠١٠، اكتشف العالم من طريق الصحافة الدولية مضمون حوالى ٢٥٠٠٠٠ برقية دبلوماسية أميركية، أي المراسلات التي قامت بين وزارة الخارجية في واشنطن وحوالى ٢٧٤ سفارة وقنصلية وبعثة دبلوماسية لديها، ما بين العام ٢٠٠٤ وآذار/ مارس ٢٠١٠. كان لهذا الحدث سابقة وهي نشر سبعة آلاف صفحة من وثائق الجيش الأميركي الخاصة بحرب فيتنام في صحيفة نيويورك تايمز في العام ١٩٧١ تحت عنوان "أوراق البنتاغون" ( Pentagon Papers). بيد أن عملية الكشف هذه التي جرت في العام ٢٠١٠ كانت أكبر بكثير.

نسبت التسريبات إلى برادلي مانينغ، وهو جندي أميركي شاب يعمل في وحدة استخبارات تابعة للجيش الأميركي في العراق وقد اعتقله الجيش على فعلته هذه في صيف ٢٠١٠. ومرّت هذه التسريبات عبر موقع "ويكيليس[15] على شبكة الانترنت التي سرعان ما ضاعفت تأثيراتها. وقد كانت ويكيليس، في ربيع العام ٢٠١٠، تفاوض سرًّا إجراءات نقل الوثائق مع خمس صحف كبيرة هي: نيويورك تايمز، لوموند، الغارديان، ألبايس، ديرشبيغل. وقد جنّدت هذه الصحف بدورها حوالى مائة وعشرين صحافيًّا على امتداد أسابيع عديدة لقراءة هذه البرقيات واستخلاص المعلومات الأكثر أهمية من بينها، مع السهر على كتم الأسماء والدلائل التي يمكنها أن تؤثر في سلامة المصادر والأشخاص المذكورين في هذه البرقيات.

وحين أطلّت الفضيحة نهاية ٢٠١٠، كان هذا ضربة ويكيليكس الثانية بعد أن نقلت في تموز/يوليو وفي تشرين الأول/أكتوبر من السنة ذاتها، وثائق خاصة بالجيش الأميركي حول حرب أفغانستان واحتلال العراق. ونذكّر بأن الموقع الذي أسّسه الأسترالي جوليان أسانج ( Julian Assange) في العام ٢٠٠٦ كان حتى ذلك التاريخ قد تخصّص في فضح وثائق رسمية وسرية تكشف عن أفعال شخصيات منوّعة كالرؤساء الأفارقة والمصرفيين السويسريين ورؤساء الطوائف الأميركية وموظفي الدولة الصينيين ورجال الأعمال في أميركا اللاتينية أو ممثلين عن مختبرات

---

[14] عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية" السياسة الدولية، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨٣ – ١٠١.

[15] نحتت كلمة ويكيليكس من كلمتين واحدة بالانكليزية وهي ليكس (leaks) وتعني تسريبات والثانية، ويكي (wiki)" باللغة الهاواتية وتعني سريع (Wiki).

الأدوية الأوروبية، وسنركّز هنا على تسريبات نهاية العام ٢٠١٠ الخاصة بدبلوماسية الولايات المتحدة[16].

يكشف دور ويكيليكس، بحدّ ذاته، خلال العام ٢٠١٠، عن تسارع في عملية عبور الأوطان القائمة في العالم، أي عن تكاثر العلاقات التي تبنى "في مساحة عالمية خارج إطار الدولة الوطنية، متحررة ولو بشكل جزئي من رقابة الدول ودورها التوسطي[17]. هكذا، يجسّد الموقع نموّ نشاطات نضالية وتعاضدية من النمط العابر للوطنيات، بعد أن شهدت الحقبة التي تلت الحرب الباردة تكاثر ما أسمته مارغريت كيك (Margaret Keck) وكاثرين سيكينك (Kathryn Sikkink) بـ"الناشطين وراء الحدود" (activists beyond borders)[18].

في هذا السياق، يقدّم جوليان أسانج ويكيليكس بوصفها تنظيماً لا يهدف إلى الربح ومكرّساً للنضال من أجل الشفافية وحقوق الإنسان، وبالأخص في المجالات حيث يمكن لسياسات الدول أن تصطدم بالحريات وحيث تسعى الحكومات بشدّة إلى الحفاظ على السرية بداعي المصلحة العليا للدولة.

في الواقع، تشبه طريقة عمل ويكيليكس تلك التي تتبعها الشبكات العابرة للأوطان من الجيل الأخير. فما من مقرّ رسمي لها وما من هيكل تنظيمي ولا حتى قائمة بالموظفين؛ أما وجودها فلا يكون "حسيًّا" (إذا جاز التعبير) سوى على الإنترنت أساساً حيث تبدي عن سيولة كبيرة إذ تنتقل من مضافة إلى أخرى على الشبكة. وهكذا تبدو ويكيليكس بمثابة النموذج الأصلي لشبكة الناشطين العابرين للأوطان، "البدو" التي تجنّد أعضاءها ومانحيها من بين جماعة المخترقين "هاكرز" وجماعات متصفّحي الإنترنت "التحرريين" الذين يعملون على تحويل الشبكة إلى مساحة تمارس فيها حرية تعبير مطلقة.

يستفيد الموقع من دعم شبكات الناشطين هذه، على غرار المساعدة اللوجستية والمالية التي قدمتها إلى ويكيليكس منظمات مثل حزب القراصنة السويسري أو نادي فوضى الكمبيوتر وهي جمعية ألمانية من الهاكرز.. الخ. وقد كانت هذه المساعدة حاسمة في بقاء ويكيليكس بعد

---

[16] نشرت صحيفة "لوموند" في فبراير/شباط ٢٠١١، عدداً إضافياً بعنوان "التقارير السرية في وزارة الخارجية الأميركية: أفضل ما في ويكيليكس" وهو تجميع للمقالات التي نشرتها الصحيفة بين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر و٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، كما يضم فقرات من أهم البرقيات الدبلوماسية. إن البرقيات المذكورة في هذه المقالة مأخوذة في هذا العدد من صحيفة "لوموند".

[17] Bertrand Badie, Marie- Claude Smouts, Le Retournement du monde. Sociologie de la scène international, Presses de Sciences Po, 3ème éd., 1999, P.66.

[18] باللغة الانكليزية في النص (المترجمة).

الأزمة الناجمة عن تسريب المذكرات الدبلوماسية الأميركية والتي تسببت بفقدان ويكيليكس دعم أمازون، الشركة الكاليفورنية القوية والتي كانت خوادمها تستضيف الموقع، كما تسبّبت بوقف تعاون بايبال (PayPal) وهي خدمة دفع على الشبكة ومعها شركات بطاقات فيزا وماستركارد المصرفية التي جمدّت كل المعاملات المالية لحساب ويكيليكس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

عند إجبار ويكيليكس على الاعتماد أكثر على شبكات الدعم "التحررية" لتعويض انقلاب "رعاتها" الرسميين ضدها، وطدت الأزمة الدبلوماسية، في خريف العام ٢٠١٠، نمط العمل السرّي والعابر للوطنيات الذي تمارسه ويكيليس.

وهكذا، فإن جان كلّود روفان (jean – Claude Rufin) وهو العامل سابقاً في المجال الإنساني والكاتب والدبلوماسي الذي كان سفيراً لفرنسا في السنغال بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠، لم يخطئ حين قدّم ويكيليكس على أنها تجسّد شكلاً ثالثاً من النشاطية العابرة للأوطان وهي العمل النضالي "الافتراضي" بعد العمل النضالي "اللاحدودي" الإنساني في السنوات ما بين السبعينيات والثمانينيات والعولمة البديلة في التسعينيات[19].

بالطبع، لم يكن تخريب دبلوماسية أقوى قوة عالمية ممكناً إلا بـ"نِعَم" الإنترنت. لن نشدّد هنا على إمكانيات الترابط الشبكي الضخمة المتاحة أمام المجتمعات المدنية وعلى تشكيل مساحة تواصل افتراضية عابرة للأوطان كما على الصعوبة التي تعانيها الدول في ممارسة الرقابة على استخدام الانترنت من جانب شعوبها. من الواضح أن الشبكة جزء من الديناميات التي تسهم بقوة على النطاقين التقني والتواصلي في عبور الأوطان وتآكل سيادة الدول.

أخيراً، تؤكد هذه المعركة الفردية بين داوود، أي "المناضل الأثيري" أسانج، وغولياط، أي القوة العظمى الأميركية، ظهور نمط خاص من اللاعبين العابرين للوطنيات. منذ عشرين عاماً، وفي النهايات الأخيرة للحرب الباردة، أعلن جيمس روزينو في كتابه "اضطراب في السياسات العالمية"[20]، وهو كتاب حظي بتعليقات كثيرة آنذاك وكان في بعضها شيء من السخرية، عن ظهور حقبة جديدة في العلاقات الدولية حيث سنشهد "اضطرابات" متزايدة الأعداد والأنواع ما

(19) Jean-Claude Rufin, "Wikileaks ou la troisième révolte", Le Monde, 21 décembre 2010.
(20) James N. Rosenau, Turbulence in World Politics A Theory of Change and Continuity, Princeton University Press, 1990.

سيجعل السياسة العالمية غير مستقرة وغير متوقعة إلى درجة عالية، على صورة اضطرابات الطقس، تقريباً، والتي تفقد الأنظمة المناخية انتظامها.

شدد روزينو، بوصفه كاتباً عابراً للوطنيات بشكل واضح، على نشوء فئة جديدة من اللاعبين الدوليين القادرين على قلب أساسيات دبلوماسية الدول. هذا الفرد، أو بشكل أدق ما أسماه "الفرد الماهر" (skillfull individual)[21]، الفرد "الموهوب" المتمتع بكفايات معرفية كبيرة يجب أن يكون مهتماً بالشؤون الدولية إلى درجة تدفعه إلى مهاجمة السياسة العالمية، متحدياً الدول وطموحها بالسيطرة على هذه السياسة...

منذ ذلك التاريخ، ولا سيما في فرنسا، قام برتران بادي بتعميق وجهة النظر هذه عند طرح فكرة "تطفل" لاعبين جدد على حقل الدبلوماسية، وبالأخص المواطنين العاملين في منظمات غير حكومية وشبكات من كل نوع عابرة للأوطان. من الواضح أن جوليان أسانج يجسد هذا النمط من "الفرد الماهر" كما أن ويكيليكس تمثل من دون شك، "اضطراباً" كبيراً في تاريخ الدبلوماسية التي لطالما اخترقتها جدلية الشفافية والسرية وأثرت بشكل شامل في علاقاتها مع السياسة الخارجية بحد ذاتها. من هنا نشأت الموجة الصدمية التي أثارتها تسريبات ويكيليكس.

## ج – جدلية السرية والشفافية في الدبلوماسية

لطالما كان للحفاظ على السرية في مجال السياسة الخارجية أنصار، بدءاً بالدبلوماسيين أنفسهم، كان فرانسوا دو كاليير (François de Callières) سفيراً للملك لويس الرابع عشر حين كتب في العام ١٧١٦ قائلاً: "السرية هي سلاح المفاوضات". وبعد مضي قرنين، في العام ١٩٢٦، قال جول كامبون (Jules Cambon) وزير خارجية فرنسا سابقاً، إنّه "يوم تزول السرية عن المفاوضات، تزول المفاوضات بالكامل[22]". شكّلت ردة فعل سفير الولايات المتحدة في باريس، شارلز ريفكن (Charles Rifkin)، نوعاً من صدى لهذه الأقوال، عندما نشرت ويكيليكس البرقيات الدبلوماسية الأميركية. فمن على منبر صحيفة "لوموند"، يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر

[21] بالإنكليزية في النص الأصلي (المترجمة).

[22] ذكره Aurélien Colson, "Vers un nouvel équilibre entre secret diplomatique et droit de savoir?". Le Monde, 14 décembre 2010.

٢٠١٠، وتحت عنوان "السرّية جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية"، كتب السفير الأميركي مذكراً بأنه "يجب أن يتمكّن الدبلوماسيون من إجراء نقاشات صريحة مع نظرائهم" مع "يقينهم بأن هذه النقاشات ستحتفظ بطابعها الخصوصي".

أما الحجة التقليدية والرئيسية لتبرير السرية في الدبلوماسية فهي مصلحة الدولة العليا. وفي هذا المجال، لن ندهش إن علمنا أن الذين جعلوا من الإخفاء والاحتيال والنفاق من فضائل الأمراء ودبلوماسييهم في السياسة الخارجية، على غرار ما فعل هوبس ومكيافيللي، هم أيضاً رسل مصلحة الدولة العليا في كل الظروف. وفي هذا السياق، إن السياسة الخارجية "الناجحة" المصممة على الدفاع عن مصالح الدولة بأي طريقة والساعية وراء القوة تحتم بالضرورة اتباع دبلوماسية تتسم بالسرية. فالحكومات لن تكسب شيئاً، بل هي ستخسر كل شيء، إن كشفت المواطن السرية في دبلوماسيتها. حتى نفهم الطابع التخريبي العميق في نهج ويكيليكس خلال العام ٢٠١٠، يجب أن ندرك تماماً أهمية رسوخ الدبلوماسية الطويل في تقاليد السرية.

ومن حيث الأساس، يستند اعتبار الدبلوماسية ضرباً من الممارسة السرية إلى رؤية خاصة للسياسة الخارجية بوصفها سياسة عامة "خارجة عن المألوف" لا تخضع بطبيعتها إلى القيود المحلية التي تخضع لها السياسات العامة الأخرى، وحتى في الأنظمة الديمقراطية. حتى نقتنع بالأمر، يكفي أن نتذكر بأن توكفيل (Tocqueville)، وهو الذي تغنّى بالديمقراطية في أميركا، استثنى الدبلوماسية من محاسن الديمقراطية، وقد كان يتحدث بطريقة دبلوماسية لأنه كان وزير خارجية الجمهورية الثانية في فرنسا، فيؤكد قائلاً: "إن السياسة الخارجية لا تتطلب استخدام أيّ من الصفات الخاصة بالديمقراطية تقريباً، بل على العكس تفرض تنمية كل تلك التي تنقصها تقريباً"[23].

لقد قام الكتّاب "الواقعيون" الأميركيون بعد الحرب العالمية، ولا سيما هانز مورغنتهو (Hans Morgenthau)، بالتنظير لعملية استبعاد الشعوب عن قيادة السياسة الخارجية. وربما أن الدبلوماسية يجب أن تكون خاضعة لمصلحة الدول الوطنية، لا يمكنها أن تكون تابعة لـ"نزوات" وتغيرات الرأي العام غير العليم والمتقلب. وهكذا، فإن الدبلوماسية بطبيعتها شأن من

[23] ذكرته Nathalie Labalme, “Opinion publique et politique étrangère: l’èvolution d’un débat”, in Frédéric Charillon (sous la dir.de), Politique étrangère. Nouveaux regards, Presses de Sciences Po, Paris, 2002.

شؤون القادة والدبلوماسيين ولا تخضع لضرورات الشفافية والمساءلة (accountability)[24]، أي ضرورة تقديم كشوف الحساب، التي تفرض نفسها بشكل طبيعي على القادة في الديمقراطيات الحديثة.

بيد أن العديد من الدراسات التي أجريت في السبعينيات قد تعرّضت لمفهوم الدبلوماسية النخبوي هذا والبعيد عن الديمقراطية، وأوضحت صلاحية ونضج الرأي العام واهتمامه الأكيد بمسائل السياسة الخارجية. فلا يمكن بالتالي الاستمرار في تبرير السرية والكتمان في المجال الدبلوماسي بحجة وضعية استثنائية ضرورية تحتلها الدبلوماسية في ما يتعلق بالقواعد الديمقراطية.

ثمة تبرير آخر للسرية الدبلوماسية ما يزال قائماً حتى يومناً هذا وهو يتصل بفضائل الكتمان وليس السرية، حتى يسمح للدبلوماسية بأن تصل إلى غاياتها. فحتى تتمكن الدبلوماسية من تحقيق كل نتائجها، ستكون بحاجة داخلية إلى الكتمان. وهكذا فإن إبقاء وسائل الإعلام والرأي العام على مسافة من المفاوضات، ولو مؤقتاً، من شأنه أن يمكن الدبلوماسيين من مقاربة حلول وسط وتنازلات لا يمكن البوح بها أمام الرأي العام، كما يمكّنهم من قطع الطريق أمام التأثيرات المسرحية التي تسببها الدبلوماسية المعلنة والقيود المفروضة على صورة القادة أمام الجمهور.

وفي الواقع، ثمة الكثير من الأمثلة التاريخية التي تعتمد آليات الدبلوماسية السرية والتي جعلت من الممكن إجراء مفاوضات يستحيل تصوّر إقامتها علناً.

يذكر أورويليان كولسون (Aurélien Colson) مثال آلية أوسلو في العام ١٩٩٣، بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبوساطة نروجية: خلال ثلاثة أيام، من ٢٤ يوليو/تموز ١٩٩٣ إلى ٢٦ منه، جرت محادثات بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني في أوسلو في أجواء من السرية التامة، في حين أن المعارك كانت مندلعة في جنوب لبنان، واستمرت بعيداً عن أنظار الرأي العام لدى الطرفين، فكانت بداية سيناريو من المفاوضات أفضى إلى اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر وقاد عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال بضع سنوات.

[24] بالإنكليزية في النص الأصلي (المترجمة).

مثال آخر هو الأزمة الأخطر خلال الحرب الباردة، أي أزمة كوبا التي تسبب بها، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، نشر صواريخ نووية سوفياتية في كوبا. وقد زال التوتر الذي ساد العلاقات الأميركية السوفياتية بفضل قرار الرئيس كنيدي ضرب حصار بحري حول كوبا، ولكن أيضاً نظراً إلى التزامه نزع شبكة الصواريخ الأميركية من تركيا، وهو التزام فاوض حوله سراً روبيرت كنيدي، شقيق الرئيس الأميركي نفسه، مع السفير السوفياتي في واشنطن، ما جعل الخروج من الأزمة مقبولاً من جانب السوفيات.

إن تقاليد السرية مترسخة في الممارسة الدبلوماسية إلى درجة إفشال محاولات "الإعلان عنها" في أغلب الأحيان. أما أكبر مثال على وجهة النظر هذه فهو ذاك الذي قدّمه الرئيس الأميركي ويلسون نفسه حينما أعلن نهاية الدبلوماسية السرية في خطابه الشهير، خطاب النقاط الأربع عشرة في كانون الثاني/يناير ١٩١٨، ثم سرعان ما أقفل على نفسه الباب مع الفرنسي كليمنصو والبريطاني لويد جورج والايطالي أورلندو للتفاوض حول معاهدة فرساي بعيداً عن الوفود الأخرى.

بيد أن تاريخ الدبلوماسية السرية حافل أيضاً بأحداث سيئة الذكر، على غرار المفاوضات التي رافقت المعاهدة الألمانية – السوفياتية يومي ٢٣ و٢٤ آب/ أغسطس ١٩٣٩ في موسكو، بين فون ريبرتروب، وزير خارجية الرايخ الثالث، ومولوتوف، نظيره السوفياتي. وبنتيجة هذا التفاوض الذي شرب خلاله ستالين نخب هتلر، جرى الاتفاق على وثيقتين هما اتفاقية عدم اعتداء بحد ذاتها، وقد كشفت أمام العالم يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٩، وبروتوكول سري يحدد تقاسم مناطق النفوذ القادمة بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي في منطقة دول البلطيق وفنلندا...

لذا، فإن المواطنين في الأنظمة الديمقراطية لن يقبلوا الاكتفاء اليوم بشرح قصير مفاده أن الدبلوماسية "تعمل بشكل أفضل" بعيداً عن عيون وسائل الإعلام والرأي العام. فالمواطنون يرون في السر المنيع خطراً يوازي أو حتى يفوق الخطر الذي يراه الدبلوماسيون في الممارسة الشفافة. ومن المؤكد أن ويكيليكس قد قضت على هذه النزعة التاريخية الخاصة بالممارسات الدبلوماسية السرية.

تحتوي التسريبات الدبلوماسية التي قامت بها ويكيليكس ونشرتها أكبر خمس صحف يومية غربية، شكلين من أشكال مخالفة السرية الدبلوماسية: حين تكبّر الوثائق المشكوف عنها تصوراً

أقامته الخطابات الرسمية أو تجعله أكثر حدّة، و"آثار السم" حين تسطّر الوثائق المنشورة مسافة كبيرة بينها وبين الخطابات الرسمية.

الآثار الناجمة عن ويكيليكس، مثلاً، ما كشفته البرقيات الدبلوماسية الأميركية عن العلاقة التي أقامها نيكولا ساركوزي مع الولايات المتحدة، وإذ أعلن هذا الأخير، مرات عديدة وقبل انتخابه، ولعه بأميركا، لن نصاب بالدهشة حين نرى أن السفير الأميركي قد وصفه في مارس/آذار ٢٠٠٩ بـ"الرئيس الفرنسي الأكثر انحيازاً للأميركيين منذ الحرب العالمية الثانية".

بيد أن تسريبات ويكيليكس قد أضاءت بشكل أكثر قسوة على درجة التصاق ساركوزي بسياسة جورج دبليو بوش الخارجية وحتى بشخص هذا الأخير حين قال ساركوزي إنه "يشعر بفخر واعتزاز" لأنه تمكن من لقاء بوش في واشنطن، وهذا في أوج الأزمة بين الفرنسيين والأميركيين حول الحرب العراقية. وهكذا علمنا أن وزير داخلية حكومة رافاران قد قام بزيارات عديدة إلى السفارة الأميركية في باريس وأن السفير الأميركي كان أول من اسرّ إليه ساركوزي بقراره التقدم إلى الانتخابات الرئاسية في فرنسا، وكان هذا في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥، أي قبل ستة عشر شهراً تقريباً من اعلان ترشحه أمام الشعب الفرنسي. كما علمنا أنه لم يتردد في الانفصال بقوة عن موقف جاك شيراك ودومينيك دو فيلبان المعادي لقيام حرب ضد العراق. ويقول السفير الأميركي إنه قد وصل الأمر بساركوزي إلى حدّ وصف الموقف الفرنسي الذي كان يدرس إمكانية اللجوء إلى حق النقض (لاستبعاد قرار أميركي يقدم إلى مجلس الأمن ويهدف إلى السماح باللجوء إلى القوة ضد العراق) بأنه "ردة فعل غير مبررة ومفرطة" وبأنه شيء "لن يقوم به هو أبداً".

مع بداية نشر التسريبات كان مبكراً بعض الشيء الحديث عن الاضطراب الذي أحدثته تسريبات ويكيليكس على ممارسات الدبلوماسية الدولية من حيث العمق. في نهاية ٢٠١٠، في ما عدا الانتقادات الحادة التي وُجّهت إلى ويكيليكس، مع أنه لم تُمارس أي رقابة عليها على الرغم من أن الحكومة الأميركية كانت قد أخذت علماً قبل أسبوع من نشر البرقيات، وفي ما عدا تشديد هيلاري كلينتون على "المخاطر" التي لحقت بـ"الأمن القومي" الأميركي، فإن ردات فعل إدارة أوباما الأولى قضت بتبنّي إجراءات تشديد حماية وسائل الاتصال الدبلوماسية، فتخلت وزارة

الخارجية عن موجّه بروتوكول شبكة الإنترنت السري الذي يديره البنتاغون والمفترض به أن يكون آمناً.

من المتوقع أن يؤدي هذا النوع من إجراءات الأمان والكتمان حول الممارسات الدبلوماسية، من جانب الولايات المتحدة ودول أخرى في العالم، إلى جعل عمليات كشف ضخمة كالتي قامت بها ويكيليس في العام ٢٠١٠، أكثر صعوبة في المستقبل.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن تسريبات ويكيليكس لم تتسبب سوى بـ"أضرار جانبية" قليلة على أطقم الدبلوماسية الأميركية في العالم. فبعد أكثر من ثلاثة أشهر على هذه التسريبات، شكّلت استقالة السفير الأميركي في مكسيكو، كارلوس باسكوال، في آذار/مارس ٢٠١١، الحالة الوحيدة التي سجلتها الصحافة الدولية. كانت علاقات السفير مع الرئيس المكسيكي، فيليبي كالديرون، قد تدهورت بعد أن انتقد الأول عدم فاعلية الجيش المكسيكي في مكافحة كارتل المخدرات المكسيكية.

أما ويكيليكس، فقد خضعت لضغوط مالية كبيرة وارتبطت بالمشكلات القضائية لمؤسسها، فلم تعد هي نفسها متأكدة من استمرارها كشبكة ناشطين عابرة للأوطان. لكن، لا شك أنه فيما لو اختفت ويكيليكس غداً، ستقوم شبكات أخرى بنشاطها "النقدي الأثيري العابر للأوطان". ويمكننا المراهنة على أن عبور الوطنيات العالمي قد أدخل تأثيرات دائمة في جدلية الشفافية والسرّية في ممارسات الدبلوماسية الدولية.

لا شك أن الشرعية الخاضعة للجدل التي تتمتع بها عملية كشف السر الدبلوماسي التي قامت بها ويكيليكس، عبّر عنها المؤرّخ تيموثي غارتون آش[25].

"أولاً، إذا كان الدبلوماسيون قد عايشوا تسريبات ويكيليكس على أنها "كابوس"، إلا أنها كانت "حلماً" بالنسبة إلى مؤرّخ العلاقات الدولية، الذي يجبر عادة على انتظار نشر الأرشيف الدبلوماسي لمدة عشرين أو ثلاثين عاماً، كما بالنسبة إلى أي باحث حول المسائل الدولية في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية.

(25) Timothy Garton Ash, “Les documents secrets révélés Par Wikileaks relevant de l’intérêt general”, Le Monde, 2 décembre 2010.

في ما عدا المذكرات حول "الاستخبارات البشرية" لا شيء يؤكد أن الدبلوماسية الأميركية قد عانت الكثير من كشف برقياتها، وهي قد عانت أقل بكثير، في كل الأحوال، مما سببته التسريبات التي حصلت في العام ٢٠١٠ عن الجيش الأميركي حول حروب العراق وأفغانستان. وكما يشير تيموثي غارتون آش، فإن الشعور المسيطر هو أن النظرة التي يلقيها الدبلوماسيون الأميركيون على باقي العالم حسنة الاطلاع، لا محاباة فيها ومتصلة بالواقع، ما يعني أن العمل الذي يقومون به عند نقل المعلومة صعوداً يتمتع بـ"جودة كاملة" من وجهة النظر هذه.

إن لدى أي مواطن عالمي "مصلحة عامة" أكيدة في معرفة المزيد حول الممارسات الدبلوماسية التي تصنع بشكل يومي العلاقات بين الدول".

## هـ – الدبلوماسية التقليدية في مواجهة العصر الرقمي:

حظيت الثورة المعلوماتية باهتمام بالغ من قبل الدارسين والباحثين، سواء في حقل العلوم السياسية أو الإعلام والاتصال، نظراً إلى ما أدخلته من تغييرات جذرية على العملية الاتصالية بين الدول، وفي العلاقات الدولية بشكل عام. ويمرّ العالم اليوم بتحولات جوهرية تتمثل في استبدال العمل في الصناعة بالعمل في المعلومات بوصفه النشاط الرئيسي للاقتصاد، وذلك نتيجة الثورة التكنولوجية الهائلة، وما تقدمه من اختراعات. وقد نجمت عن هذه المرحلة إعادة تشكيل وهيكلة للحياة الاجتماعية قوامها علوّ مكانة المعلومات، ومن ثم المعرفة في المجتمع الجديد.

تهدف الثورة المعلوماتية، التي تشبه إلى حد ما موجات التحديث الديمقراطية، إلى تكريس حق المواطن في الإعلام، من خلال تعزيز الحرية المطلقة لنشر المعلومات، وقد اتخذت هذه الظاهرة مسميات عدة، منها الإعلام الجديد، والإعلام البديل، والإعلام المجتمعي، وإعلام المواطن، وهو ما يعبّر عن فلسفة مؤسسة ويكيليكس.

ففي زمن قياسي، استطاعت "ويكيليكس" أن تفرض نفسها كفاعل وكوسيلة إعلامية لا تخضع لسيطرة الدولة لأول مرة، وذلك من خلال خلق جبهة افتراضية جديدة لا قبل للدول بها؛ جبهة لها قوانينها وأعرافها، شعارها حق الانسان في التعبير عن رأيه في معرفة الحقيقة، أياً تكن وفي وقتها. وبهذه الخصائص، تكون "ويكيليكس" قد أتاحت للمواطن مساحة جديدة يستطيع من

خلالها التأثير في النظام السياسي. لكن هذا الطرح يبقى نسبياً، ومتوقفاً على طبيعة النظم السياسية وحجم المساحة السياسية التي تسمح بها هذه لممارسة الحريات العامة.

ويعد قيام منظمة "ويكيليكس" بنشر البرقيات السرية لوزارة الخارجية الأميركية محطة فاصلة في تاريخ الدبلوماسية التقليدية، وضربة قاصمة للولايات المتحدة الأميركية ولحلفائها من الأنظمة العربية عامة، والمغاربية خاصة: إذ إن نشر أدق تفاصيل لقاءات الرؤساء والوزراء العرب مع نظرائهم الأميركيين شكّل سابقة في حد ذاته، ومساساً خطيراً بالأسرار الدبلوماسية، وأظهر الولايات المتحدة الأميركية في صورة القوة العظمى غير القادرة على المحافظة على أسرارها، والعاجزة عن حماية شبكتها المعلوماتية.

## و – "ويكيليكس" والجيل الثاني من الانترنت والاتصالات

لم تولد الثورة المعلوماتية التي يشهدها عالم اليوم من العدم، بل خرجت من رحم ثورات ثلاث: أولاها ثورة المعلومات، حيث يمكن تعريفها بأنها ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عدة، وقد أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات. وثانيتها ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفزيون والأقمار الاصطناعية والألياف البصرية. أما ثالثتها، فهي الحواسيب الإلكترونية التي اندمجت في وسائل الاتصال كافة، في مزيج تمثل الإنترنت جوهره[26]. ومن المهم التمييز هنا فالإعلام ليس تواصلاً كما يقول دومينيك وولتون.

ليست ثورة القرن الواحد والعشرين ثورة الإعلام، إنما هي ثورة التواصل والاتصالات، ليست ثورة الرسالة إنما ثورة العلاقة. ليست ثورة إنتاج الإعلام وتوزيعه بواسطة تقنيات راقية إنما ثورة في شروط القبول أو الرفض، من قبل ملايين المتلقين، والمباينين، والذين نادراً ما يكونون على خط

[26] محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية". السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ١٠٢ – ١١٣.

تواصل مع المرسلين. إن المتلقين، هدف الرسالة الإعلامية، يعقّدون التواصل، فيتعثر الإعلام في وجه الآخر. وفيما كان المرء يحلم بقرية كونية فقد تكشَّف الواقع عن برج بابل من جديد.[27]

إن تنوع المتلقين قد جعل من النظرية السائدة في هذا المجال نظرية متقادمة. فلا زيادة المعلومات التي تُبثّ، ولا سرعة انتقالها بطريقة أكثر مساواة، تؤديان إلى زيادة في التواصل والتفاهم البيني. والمتلقون، أي الأفراد والشعوب، يقاومون المعلومات والأخبار التي تزعجهم، ويودون التمكن من تقديم رؤاهم الخاصة للعالم. لقد أصبح تعذر التفاهم الأفق المتاح للتواصل، الأمر الذي يجبر على التفاوض المستمر للتمكن من التعايش.

أين المفارقة هنا؟ في انتصار الإعلام الذي يكشف تلك الصعوبة المتنامية في التواصل. لقد شكل المصطلحان متلازمين إن لم نقل مترادفين، في إطار المعركة من أجل حرية التعبير، والانعتاق السياسي وحقوق الإنسان. فالإعلام هو الذي يفرض نفسه اليوم، بارزاً فكرة التواصل "التلقائي" أو الآلي بحدة أكثر، أما غداً فإن التحدي الأساسي سيتمثل في إشكالية التواصل، أي شروط قبول المتلقي للمعلومات من كل حدب وصوب، وشروط التفاوض بشأنها. لقد ازداد الإعلام غزارة بينما شح التواصل، فلم يعد كافياً أن ننتج معلومات أو نتبادلها وأن نصل إليها لتحقيق التواصل.

بالأمس، وعن طريق استخدام تقنيات محدودة، كانت الرسائل المتبادلة تعني جمهوراً متجانساً. أما اليوم، فالرسائل لا تعد ولا تحصى والتقنيات شبه كاملة، والمتلقون الذين هم في تزايد مستمر، متباينون متحفظون.

والسبب في ذلك لا يعود إلى اللغات وحسب وإنما إلى تصادم التصورات والثقافات والرؤى إلى العالم. في مثل هذه الحالة، لم يعد كافياً أن نسرّع من وتيرة إنتاج وتوزيع المعلومات من أجل تحقيق تواصل أكبر، لا بل من شأن ذلك تضخيم النزاعات، ولأول مرة في التاريخ يحدث مثل هذا الفكاك.

ومن هنا فإن الإعلام والتواصل قد أصبحا في القرن الواحد والعشرين واحداً من الأهداف والرهانات سواء في السلم أم في الحرب. فكيف السبيل إلى التعايش عندما يغيب "التفاهم"، وعندما

[27] دومينيك وولتون "الاعلام ليس تواصلاً"، ترجمة فارس غصوب "دار الفارابي"، بيروت، طبعة أولى ٢٠١٢، ص (١٩ – ٢٤).

تظهّر الاختلافات للعيان بواسطة تقنيات أرقى باستمرار؟ أو عند التوصل إلى تنظيم التعايش بين وجهات نظر مختلفة، مع الواجب المزدوج المتمثل باحترام تنوع الهويات والإطار المشترك للتواصل في الوقت نفسه. أو أن ينطوي هؤلاء أو أولئك على أنفسهم ضمن معازل أو جماعات قوامها هويات متنازعة تقريباً تسمح لنا أن نتكهن كم أن العولمة تزيد من هذا الخطر. إذن هناك تزايد في عدم التواصل بسبب التزايد في المعلومات، تلك هي نتيجة لم تكن في الحسبان لثلاثين سنة خلت.

هنا تكمن القطيعة الثالثة. حيث المسألة لم تعد مسألة كفاية في الإعلام ليكون هناك تواصل، لأن الرسائل تتكاثر أكثر فأكثر، والتواصل يحتاج إلى اجراء فرز، ولكن لأن دور المتلقي يتعاظم أيضاً.

يتفاوضون ويصفّون ويضعون أولوياتهم ويفرضون الرسائل العديدة التي يتلقونها والتي نتلقاها نحن يومياً. والمتلقي الذي لم يكن يوماً سلبياً صار فاعلاً أكثر فأكثر في مقاومة الدفق الإعلامي الموجه إليه. علاوة على ذلك، يفترض في هذه الحالة الحديث عن المتلقي – الفاعل للتشديد على البعد الحركي الذي تتطلبه تلك الوظيفة. إن إعادة تقييم مكانة المتلقي – الفاعل تعني أيضاً اعادة تقييم اشكالية التواصل بالذات كما فعل بعض المؤلفين المعاصرين، القليلين مع الأسف، من أمثال يورغن هابرماس وأمبرتو إيكو وميشال سير وإدغار مورين وريجيس دوبريه وآخرين غيرهم. لا شيء أكثر تبسيطية من الخطابات العديدة المناهضة للتواصل التي تحط من مكانة المتلقي، المشتبه دائماً بأنه غبيّ بعض الشيء ويمكن الهيمنة والتأثير عليه. فعلى كل حال، الآخر هو الذي يعتبر دائماً قابلاً للتأثير عليه وليس نحن.

وتعدّ السرعة الفائقة من بين أهم افرازات ثورة المعلومات والاتصالات، كما أنها من أهم عناصر الفاعلية، باعتبارها شرطاً أساسياً لكي يحقق أي قرار أهدافه. ومن أبرز سمات الثورة المعلوماتية، أيضاً، الأثر التفكيكي الذي يؤثر في جميع الخدمات والأنشطة الجموعية الجماهيرية، وهو ما يطلق عليه "اللاجموعية" (Demassification)، ومن هذه الأنشطة اقتصاد الجملة، الإعلام والتعليم[28].

[28] عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات مقدمة نظرية"، السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨٣ – ٩٨.

يعد بروز ظاهرة "ويكيليكس" إحدى نتائج اكتمال دورة العصر الرقمي والإنترنت. ومن مميزات هذا العصر أنه بات في مقدور الإنسان تحويل المستندات الورقية إلى مستندات رقمية، بدءاً بالخطابات الشخصية وانتهاء بالبرقيات الدبلوماسية، الأمر الذي يؤشر إلى نهاية عصر السرية والخصوصية في العلاقات الدولية، بعد أن أصبح في الإمكان جعل الأسرار في متناول الجميع[29]. كما أنه أحد إفرازات الطبعة الثانية للثورة المعلوماتية، أو ما يُعرف في الأوساط الأكاديمية بـWeb 2.0. كما يُعتبر "ويكيليكس" إحدى طبعات الموسوعة الحرة المتخصصة بنشر معلومات على شبكة الإنترنت مصدرها أشخاص مجهولون.

وتعتبر "ويكيليكس" مثالاً حياً لاختراق الشبكات المعلوماتية للبنية التحتية للدول؛ فقد دأب موقعها المثير للجدل منذ العام ٢٠٠٦ على نشر معلومات مصنّفة في خانة السرية، سواء كانت عسكرية، مدنية، أو معلومات ذات صلة بالاقتصاد والأعمال[30].

ويُعدّ نشر موقع "ويكيليكس" وثائق سرية للدبلوماسية الأميركية، وفقاً لهذا المعنى، محطة فاصلة في تطور الانترنت، تعكس سطوة هذه الأداة على العالم أجمع، وأول مواجهة بين الأوضاع القائمة وثقافة الظاهرة الجديدة[31]. وبذلك، تكون الثورة المعلوماتية قد دخلت عصراً جديداً يتمثل في الإعلام في الزمن الفعلي[32].

لقد سطع نجم "ويكيليكس" أول مرة حين نشر موقعها بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩ وثائق سرية تخص مصرف Kaupthing Bank [33]. ثم أعاد الكرة في العام ٢٠١٠، حين بث على موقعه شريط فيديو يُظهر قتل الجيش العراقي ١٢ مدنياً. وفي تموز/يوليو من العام نفسه، أضافت منظمة "ويكيليكس" ٩٢ ألف تقرير عسكري حول الحرب في أفغانستان في الفترة الممتدة

---

[29] إيمان عارف، "ويكيليكس.. نقطة تحول في العلاقات الدولية،" الأهرام، ٢٠١١/١/٢.
<http://www.ahram.org.eg/Friday-supplement/News/5652/aspx> .

[30] Ahran Park, "Shutting Down Wikileaks: The Conception of the Press in Cyberspace," Paper Presnted at: The Annual Meeting of the NCA 95th, Annual Convention, Chicago Hilton and Towers, Chicago, Novembre 2009, <http://www.allacademic.com/meta/P 368907-index.htm>.

[31] مأمون كيوان، "الويكيليكسيون": هل هم فوضويون افتراضيون؟،" الحياة، ٢٠١١/١/٧.

[32] Gaël Villeneuve, "Point de Vue: Wikileaks, le mythe de la transparence," Le Monde, 3/12/2010.

[33] في العام ٢٠٠٨، رفع مصرف Bank Julius Baer and Co. دعوة قضائية ضد موقع "ويكيليكس" بسبب نشره ملفات سرية لزبائنه، متّهماً في ذات الوقت أحد عمال المصرف المفصولين بالوقوف وراء عملية التسريب، وتبيّن من وثائق "ويكيليكس" أن المصرف، متخصص بتبييض الأموال والتهرّب الضريبي، وقد أمر القاضي بغلق نطاق موقع "ويكيليكس"، بيد أن ذلك القرار بدا غير مُجدٍ، بعد أن تمّ اكتشاف أنه يمكن دخول الموقع بفضل مواقع مرايا في كل من بلجيكا وألمانيا وجزر كريستماس. أنظر: Park, "Shutting Down Wikileaks: The Conception of the Press in Cyberspace".

من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠٠٩، تتضمن معلومات لم تُنشر من قبل حول دعم المخابرات الباكستانية للمسلحين الأفغان، وارتكاب قوات التحالف الدولي مجازر في حق المدنيين[34].

كما نشر مؤسس الموقع الصحفي الأسترالي جوليان أسانج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وثائق أخرى مصدرها البريد الإلكتروني لسارة بالين، المرشحة السابقة لنيابة الرئاسة الأميركية. وكان موقع "ويكيليكس" قد نشر قبل ذلك (في العام ٢٠٠٧) تقريراً حول الفساد في كينيا عشية الانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى العديد من أغاني مغني الراب ليل واين قبل صدور ألبومه في العام ٢٠٠٧. أما أكبر عملية تسريب، فتخص ٢٥٠ ألف برقية سرية للسفارات الأميركية في العالم، نُشر جزء منها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ [35].

ويبقى أسانج ذا سجل حافل بالإنجازات في مجال القرصنة: فقد استطاع في العام ١٩٨٧، ولم يكن يتجاوز آنذاك سنّ ١٨ عاماً، أن يتسلّل إلى أكثر الشبكات تحصيناً وأمناً، حيث أنشأ شلّة من قراصنة آخرين، ضمن فريق عُرف باسم "منتفضون ومتمردون دوليون". وقام هؤلاء باختراق نظام وزارة الدفاع الأميركية ومختبر لوس آلاموس (الذري).

بعد ذلك، ألّف أسانج، بمشاركة من الخبيرة سوديليت دريفوس، كتاباً يحمل عنوان العالم السفلي، دوّنا فيه ما يمكن اعتباره أخلاقيات القرصنة. وقد ورد فيه: "لا تخرّبوا الأنظمة المعلوماتية التي تتسلّلون إليها، واحذروا من إقحام عناصر غريبة عنها، ولا تغيّروا المعلومات المودعة في الأنظمة، واقتصروا على تحوير اسم المستخدم أو المعرّفات (Identifiants)، ومحو آثار تسللكم، وشاطروا الناس معلوماتكم".

وبناء على هذه النصائح، يمكن تلخيص أهداف أسانج في ثلاث نقاط: كشف التجاوزات، وإنقاذ الوثائق ذات القيمة التاريخية، وتحرير الصحافة من مقص الرقابة[36].

لكن الأسئلة التي ما زالت مطروحة حتى الساعة هي: ما مصدر هذه التسريبات؟ ولماذا فعل أسانج ما فعل؟ لماذا عرّض نفسه للخطر في سبيل تسريب هذه الوثائق، وباتت حياته

---

(34) Renaud Lambert et Philippe Rivière, "Wikileaks Feuilleton Diplomatique de l'année," Le Monde Diplomatique, (novembre 2010), <http://www.monde-diplomatique.fr/carnet2010-11-30Wikileaks>.

(35) المصدر نفسه.

(36) كيوان، ""الويكيليكسيون": هل هم فوضويون افتراضيون؟".

مهددة، بعد أن تم تصنيفه في خانة الإرهابيين الذين يشكلون خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية؟

هناك ثلاث فرضيات حاولت تفسير مصدر تسريبات "ويكيليكس"، على اعتبار أنه يستحيل أن يكون هذا العمل من صنع رجل واحد (وهو الصحافي أسانج).

الفرضية الأولى ترى أن أعداء الرئيس الأميركي باراك أوباما هم من زوّدوا "ويكيليكس" بهذا الكم الهائل من الوثائق السرية، لإظهار رئيس الولايات المتحدة في صورة العاجز عن اتخاذ القرار، فضلاً عن ضعفه وعدم قدرته على الحفاظ على هيبة الولايات المتحدة الأميركية.

وتجزم الفرضية الثانية بأن أنصار الرئيس أوباما هم من يقف وراء تسريب الوثائق السرية، باعتبار أن البرقيات تعود إلى عهد الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، وجرى رفع السرية عنها بغية الانتقام من الجمهوريين، وفضح أسلوبهم في إدارة بعض الملفات في السياسة الدولية، وتحديداً إيران وأفغانستان.

أما الفرضية الثالثة، فتشير بأصابع الاتهام إلى إسرائيل، وحجّتهم في ذلك أن التسريبات لم تُشر إلى الدولة العبرية لا من قريب ولا من بعيد.

لكن الفرضية الأخيرة تثير تساؤلاً آخر هو: لماذا يسعى حليف استراتيجي للولايات المتحدة كإسرائيل إلى زعزعة استقرار دولة عظمى؟ ويجيب العارفون بطبيعة العلاقات الإسرائيلية – الأميركية: لتبقى تل أبيب الحليف الوحيد لواشنطن على الأقل[37].

أما الجواب عن السؤال الثاني، فشقّ منه ذو صلة بشخصية أسانج، حيث تكشف دراسات أُنجزت حولها أنها تتسم بالندية والكبرياء، إلى جانب الغرور الممتزج بنزعات بطولية متعلقة بحب الظهور والشهرة. لكن هناك جانباً آخر من هذه الشخصية، ربما يكون الأهم، ويتعلق بنظرة أسانج إلى العالم، أي النظرة الأيديولوجية التي تمتزج عادة بالدوافع الشخصية وتبررها. لقد عرض أسانج وجهة نظره تلك في بعض المقالات التي كتبها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ونشرها على الإنترنت في صيف ٢٠١٠، وتدور في مجملها حول "المؤامرة والحكم"،

(37) Annick Covaers et Perine Pigeon, "Une Tempête dans un verre d'eau?," Le Journal en Ligne de l'Ecole universitaire de journalism de Bruxelles (3 décembre 2010), <http://journalsic.ulb.ac.be/index.Php?option=com_content&view=article&id=1587:une-tempete-dans-un-verre-deau-&catid=42:dossier&Itemid=68>.

حيث انه يعتقد أن أنظمة الحكم التسلطية، ومنها النظام السياسي في الولايات المتحدة الأميركية، تعتمد على المؤامرة، أو على وضع المخططات السرية لإحكام السيطرة على شعوبها في الداخل، أو على من تريد أن تهيمن عليهم في الخارج، بهدف ثني الناس عن النضال من أجل الحرية والعدالة[38].

ويعتقد أسانج أن الشفافية هي الطريق الوحيد من أجل التصدي لمخططات تلك النظم. وفضحها، وتحرير الإنسان من سلطتها القمعية. وله نظرة دقيقة نسبياً إلى كيفية الوصول إلى ذلك الهدف، من خلال تقييم مدى تشابك عدد من العناصر، ويقصد بها دوائر السلطة في العالم، والأعضاء المنتمون إليها داخل مجموعة مترابطة من الأشياء. أما خيوط التشابك، فتتجسد في تدفق المعلومات السرية بينها، حيث يرى أن المؤامرات تُحاك من خلالها: فكلما ازدادت هذه القنوات عدداً وسعة، ازدادت كمية المعلومات المتدفقة عبرها، وازدادت قدرة الأنظمة المتسلطة على إحكام قبضتها على الشعوب لذلك، يرى أن الطريق نحو الحرية يبدأ بنزع التصنيف عن ذلك الكم الهائل من المعلومات، وجعله في متناول الشعوب، وهو ما يتجلى بوضوح في ظاهرة "ويكيليكس": فللشعوب في فلسفتها كل الحق في الاطلاع على كواليس سياسات حكامها[39].

بيد أن الدول والحكومات ترى أن الحفاظ على سرّية المعلومات أمر حيوي بالنسبة إليها، ويتوقف عليه بقاؤها واستمرارها، حيث تشعر بأنها ما تزال تمسك بزمام المبادرة، وبأنها مطلعة تماماً على ما يجري حولها، وتملك بذلك أسبقية على المواطن العادي[40].

ولهذا، ينصح الخبراء بعدم جعل الوثائق المسرّبة في متناول الرأي العام، بدعوى أن من الممكن أن تُفهم خطأ إذا لم تُقرأ بعناية واحتراف وخبرة. فبعض الوثائق لا يمكن أن يطلع عليها المواطن العادي، نظراً إلى خطورة مضمونها وحساسيتها بالنسبة إلى الأمن القومي للدول والعلاقات الدبلوماسية. ووفقاً لهذا الطرح، يمكن القول ان موقع "ويكيليكس" يشكل تهديداً للعلاقات بين الدول، من خلال خلق أجواء من الشك بينها، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الايطالي

---

[38]. almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=280572>
بو عمرو الزنط، ويكيليكس ونظرية المؤامرة، المصري اليوم ٢٠١٠/١٢/١١.

[39] سيريل تاونسند، "عن نشر "ويكيليكس" الوثائق الأميركية"، الحياة، ٢٠١١/١/١١.

[40] المصدر نفسه.

فرانكو فراتيني، حين حذّر من تداعيات خطيرة على صعيد الدبلوماسية العالمية، وزعزعة الثقة التي تميز العلاقات الدبلوماسية الدولية[41].

لقد أثار موقع "ويكيليكس" سجالاً حاداً ومتشعباً بين الباحثين والمفكرين حول تداعيات محتملة للظاهرة على الدولة، باعتبارها الوسيلة الإعلامية الأولى غير الخاضعة لسلطة الدولة. وفي هذا الإطار، يرى باحثون أن الظاهرة الجديدة تؤشر إلى نهاية عهد الدولة – الأمة، وحجتهم في ذلك أن الإنترنت وضعت حداً لسيادة الدولة، وأزالت قدسية الحدود[42]. ولكن اتجاهاً آخر يرى أن العكس هو الصحيح: فإذا كان لـ"ويكيليكس" أية دلالات تُذكر، فهي أن أيام الدولة – الأمة ما زالت طويلة؛ إذ ليس من قبيل الصدفة أن تكون السويد مقر الشركة التي تحتضن الموقع، حيث إن موقع "ويكيليكس" يستفيد من القوانين السويدية في مجال حماية مصادر المعلومات، هذا من جهة. ثم إن الوثائق المرسلة إلى الموقع تمر عبر خادم (Server) في بلجيكا، المشهورة بصرامتها القانونية في مجال حماية المعلومات، من جهة أخرى. فقد اختار أسانج بث شريط الفيديو حول مجزرة بغداد من أيسلندا، التي صادقت على مجموعة من القوانين ( Icelandic Modern Media Initiative)، جعلت منها بلداً يحمي صحافة التحرّي[43]. وبهذا يتضح لنا أن أصحاب "ويكيليكس" يستفيدون من قوانين الدول الأخرى، ويستغلون أطرها القانونية الأكثر ملاءمة لهم[44]. كما يتضح الدور الذي ما زالت تقوم به الدول والقوانين الوطنية في العالم الرقمي، وتحديداً منذ القرار الذي اتخذته الامارات العربية المتحدة والسعودية، ويقضي بمنع إرسال الرسائل القصيرة بواسطة أجهزة "بلاك بيري"، وصولاً إلى حظر "اليوتيوب" في تركيا[45].

ومن الأفكار التي أثارتها الظاهرة الجديدة، يمكن أن نذكر أزمة المجتمع الإعلامي المعاصر ونهاية عهد الصحافة التقليدية: فمن بين دلالات "ويكيليكس" تراجع احتكار الصحافيين للمعلومة، مقارنة بالسابق[40]. ويتوقع خبراء الاتصال أن تدفع الثورة المعلوماتية بأصحاب "مهنة

---

(41) "Wikileaks: Dans l'embarras, les diplomaties essaient d'organiser la riposte," AFP, 29/11/2010.

(42) Christian Christensen, "Un Nouveau media adossé aux anciens: WikiLeaks et les mythes de l'ère numérique," Le Monde diplomatique (septembre 2010), <http://www.monde -diplomatique.fr/2010/09/CHRISTENSEN/19653>.

(43) أظهرت دراسة أُجريت حول استعمالات الإنترنت، وشملت ٢٨١ مراسلاً، أن ٥٦ بالمئة منهم يعتبرون الإنترنت مفيدة لهم في أدائهم لعملهم، نظراً الى سرعتها الفائقة في الوصول الى المعلومة، بينما يرى ٤٤ بالمئة من الصحافيين أن الإنترنت قضت على المصادر التقليدية لصحافة التحرّي، كما تعتقد الأغلبية من الصحافيين أن النتائج التي توصلوا إليها عن طريق الإنترنت متواضعة، مقارنة بالوسائل التقليدية. أنظر:
Marcel Machill and Markus Beiler, "The Importance of the Internet for journalistic Research." Journalism Studies, vol. 10, n0.2 (April 2009), PP. 178-203, http://Pdfserve.informaworld.com/644210_904477092.pdf>.

(44) Christensen, "Un Nouveau media adossé aux anciens: Wikileaks et les mythes de l'ére numériques"

(45) المصدر نفسه.

(40) Jessica Staffe, "Wikileaks au Cœur de la société d'information," Internet et Rèseaux (30 décembre 2010), <http://www/suit 101.fr/content/wikileaks-au-cur-de-la-societe-dingormation-a22914>.

المتاعب" إلى إعادة تحديد معنى "الصحافة" بشكل دقيق. لكن هناك من له وجهة نظر مغايرة تماماً، مفادها أن ظاهرة ويكيليكس" تؤكد أهمية الدور المركزي للصحافة المكتوبة في نشر المعلومات، ويضرب هؤلاء مثلاً باختيار أسانج خمس صحف عالمية هي: Le Monde, The New York Times, The Guardin, El Pais, Der Spiegle لنشر الوثائق الخاصة بالحرب على أفغانستان قبل نشرها على الموقع. وقد ركّز في اختياره لتلك الصحف على معايير الانتشار والاحتراف في معالجة المعلومة، حيث يمكن تفسير ذلك بأنه لو تم وضع هذه الوثائق على الموقع مباشرة، لسارعت الصحف العالمية إلى نقلها بدافع السبق الصحفي من دون تمحيص أو تدقيق، وهو ما قد تترتب عليه فوضى في التحاليل وتضارب في الآراء والأفكار، وربما سوء فهم لمحتواها ومضمونها[46].

كما يكشف الإقبال الشديد الذي رافق نشر "صحيفة حرب أفغانستان، على صحة فرضية أن "الصحافة التقليدية، لم تفقد بريقها، وما زال الناس بحاجة إليها، والإقبال عليها لا يزال شديداً أكثر من أي وقت مضى[47].

واللافت للنظر أن موقع "ويكيليكس"، وخلافاً للصحافة التقليدية، لا يمارس أي نوع من الرقابة الذاتية على مضمون الوثائق السرية التي بحوزته، حيث إنه يفضّل ترك تلك المهمة للناشرين والقراء، وللصحافة بشكل عام[48]. ويعتقد أسانج أنه بنشره معلومات سرية، كفضائح التعذيب في معتقل غوانتانامو أو سجلات القوات الأميركية في العراق، يكون قد قدّم خدمة إجتماعية للقراء وللرأي العام[49].

لا يملك كل من يقرأ الوثائق المسرّبة إلا أن يخرج بانطباع مفاده أن موقع "ويكيليكس" لم يأت بأي شيء جديد، لكنه استطاع في مقابل ذلك أن يربك المشهد الدبلوماسي العالمي، ويسلط الضوء على مواقف وسياسات وأحداث مهمة، بنقلها من نطاق "الظنون" و"التخمينات" و"الافتراضات" و"الاستنتاجات" إلى نطاق الحقائق" المدغمة بمعلومات ومعطيات ووثائق، وهذا هو الشيء الجديد ربما[50].

---

(46) المصدر نفسه.

(47) Christensen, Ibid.

(48) "Wikileaks: about," <http://wikileaks.org/wolo;eals:abouth=Howdoes Wikileakstest docunent authenicity.3f>.

(49) Park, "shutting Down Wikileaks: The Comception of the Press in Cyberspace".

(50) حسن نافعة، "إسرائيل ودول الخليج في ويكيليكس،" المصري اليوم، ٢٠١٠/١٢/٨.

ويبقى الأهم، في نظر خبراء الاتصال، ليس البحث من الجهة التي تقف وراء "ويكيليكس"، بل نجاح أسانج في اختراق الشبكة المعلوماتية لأكبر قوة عسكرية في العالم، وجعلها منكشفة، أي أن البحث يجب أن ينصبّ على الأسباب التي جعلت الوثائق السرية للدبلوماسية الأميركية في متناول الجميع.

في حوار طويل أجرته معه مجلة "الفلسفة" (Philosophie) في مقر إقامته في مبنى سفارة الاكوادور في لندن يرى نجم تسريبات ويكيليكس أن الإنترنت صارت الجهاز العصبي في المجتمعات الحديثة، وهو اللقاء الثاني مع أسانج الذي اخترق كل قواعد الدبلوماسية ونشر أكثر من ٢٥٠ ألف رسالة دبلوماسية أميركية موصوفة بالسرية. ويقدم أسانج الإنترنت كظاهرة سياسية وليست مجرد تكنولوجيا تقنية وليست مكاناً حيادياً سياسياً وهي تجعل من الرقابة التقليدية صعبة جداً عليها من قِبَل الأنظمة السلطوية والمستبدة حالة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في تونس ومعمر القذافي في ليبيا أو الحزب الاشتراكي في الصين والمرتبطون بالشبكة تجاوزا الحدود واكتسبوا الحرية في نشر المعلومة وهو مجال جديد للحرية ونشر المعلومة والمعلومات.. ومع الانترنت يضيف أسانج فقدت الميديا مرجعياتها المركزية، لصالح مرجعيات أخرى لا تخضع للرقابة العادية.

ويقول أسانج "من مؤتمر صحافي في جامعة بريكلن في كاليفورنيا: أعلنت عن خبر جيد وعن خبر سيئ، الخبر السيئ أننا مراقبون على شبكة الانترنت وعلى أجهزة الهاتف، والجزء الجيد أن لا أحد لديه الوقت لكي ينقّب في المخازن الكبرى عن المعلومات..

وأنا اليوم أقل تفاؤلاً لأن آليات الرقابة على مادة التواصل الإعلامي صارت أكثر مهنية ويمكن على سبيل المثال الدخول على "الكارت" أو بورتريه لكل الأشخاص التي يراد اعتراضها والسيلوغرافيا لأي شخص وبسرعة فائقة. حتى يمكن التعرّف إلى ملامح أي تصرف أو سلوكيات غير عادية للشخص على الانترنت ويجري تجاوز الحدود الجغرافية.

.. وسأعطي مثالين آخرين على مبعث القلق، مثال عسكري بريطاني حيث اختبر الجيش البريطاني في العام ٢٠٠٣ تعقبات عسكرية تكنولوجية تسمح بتموضع جغرافي لأشخاص على شبكة الانترنت ومن خلال الهواتف النقالة، والمثل الثاني العد "الخوارزمي" واستخدام طرق آلية لتقرير مسائل المنازل الخاضعة لقروض مالية وتلجأ إدارة المصارف إليها آلياً لإخلاء المنازل من

أصحابها من دون تقرير المسؤولية الانسانية من قبل الجهة المسوؤلة عن قرار إخلاء العائلات وهذا نموذج مقلق جداً[51].

يقترح الخبراء، في هذا الإطار، وضع خطط تجعل الشبكات المعلوماتية عصيّة على القرصنة، وتُجهض كل محاولة لاختراقها من قبل أمثال أسانج، من خلال تكوين خبراء آمنين في مجال أمن الشبكات المعلوماتية، إلى جانب المراقبة الدورية داخلياً وخارجياً[52].

ولا نجانب الصواب إذا قلنا إن التسريبات سبّبت إحراجاً شديداً للولايات المتحدة، بحيث بدت في حالة تخبط، وكأنها عاجزة عن مواجهة أسانج ورفاقه؛ فأهمية "ويكيليكس" تكمن في فهم الوثائق المسرّبة، على اعتبار أن التصورات في العلاقات الدولية تتغلب في كثير من الأحيان على ردود الأفعال المتتالية إزاء الظاهرة الجديدة[53].

من جانب آخر، يلاحظ أن مواقف الإدارة الأميركية من ظاهرة "ويكيليكس" وحرية تدفق المعلومات جاءت متباينة: ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ألقت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في واشنطن خطاباً حول حرية الإنترنت لقي ترحيباً واسعاً، وجّهت من خلاله انتقادات لاذعة إلى الصين بسبب تضييقها على محرك البحث "غوغل". وفي وقت سابق، طلبت كاتبة الدولة الأميركية للشؤون الخارجية من إدارة "تويتر" تأجيل عملية صيانة الموقع، لتمكين الإيرانيين من التواصل في ما بينهم، بعد أن فرضت السلطات الإيرانية حظراً على استعمال الرسائل القصيرة للجوال من قبل أنصار المعارضة[54].

كما دعا الرئيس باراك أوباما خلال زيارته للصين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى مزيد من الحرية في مجال نشر المعلومات، وقال في خطابه أمام المسؤولين الصينين: "كلما نُشرت المعلومات بحرية أكبر، أصبحت المجتمعات أقوى". وتابع: "إن الوصول إلى المعلومات يساعد المواطنين على جعل حكوماتهم عرضة للمحاسبة، ويولّد أفكاراً جديدة، ويشجّع الإبداع"[55].

---

(51) Julian Assange "Ma Stratégie pour Souver la Liberté d'Internet", "Philosophie Magazine" N0=70, Juin 2013, PP. 27 – 34.

(52) "Confèrence au Centre Echaâb des etudes stratégiques: "Wikileaks, phenomena et défis", Wikileaks est-il le rèvélateur de la vulnérabilité de la toile?," El Moudjahid, 21L12L2010.

(53) كيوان، ""الويكيليكسيون": هل هم فوضويون افتراضيون؟".

(54) Hannes R. Richter and Michael L. Hess, "web 2.0 and Dgital Diplomacy," Paper presented at: The 51st Annual Convention of the International Studies Association, New Orleans, 17-20 February 2010, <http://www.allacademic.com/meta/p414094_index.htm>.

(55) كيوان، المصدر نفسه.

أما عضو مجلس الشيوخ الأميركي الجمهوري البارز ميتش مكونيل، فرأى، خلافاً للرئيس الأميركي، أن أسانج "إرهابي بتقنيات عالية"، متمنياً أن تتم ملاحقته قضائياً بسبب الضرر الهائل الذي ألحقه بالولايات المتحدة وحلفائها[56].

إن خطورة "ويكيليكس" لا تكمن في مضمون البرقيات السرية التي في حوزته، بل في تأثيره في الاتصال الدبلوماسي الداخلي، وهو ما تفطّنت إليه الولايات المتحدة الأميركية، وسارعت إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية، لوقف تسريب الوثائق السرية، ووقف انهيار التعاون بين مختلف الوكالات الأمنية، حيث قامت بقطع جميع الروابط بشبكة الاتصالات السرية التابعة للبنتاغون. كما يخشى الدبلوماسيون من أن تنعكس تسريبات "ويكيليكس" على العالم المعقد للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف جهود الإدارة الأميركية في مجال التعاون الأمني مع حلفائها، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات[57].

لقد اعتاد الدبلوماسيون الأميركيون على مرّ العقود السابقة أسلوباً معيّناً في الأداء الدبلوماسي، يقوم على الحوار المباشر والصريح، ظناً منهم أنهم يتحكمون في سرّية المعلومات التي تصل إليهم من مختلف سفارات العالم قبل إرسالها إلى مختلف المصالح في الخارجية الأميركية، لكن سرعان ما كشفت ظاهرة "ويكيليكس" خطأ مثل هذا الاعتقاد؛ فبعد أن أصبحت أسرار الدبلوماسية الأميركية في متناول الجميع، لا يُستبعد أن يُعيد القائمون على الدبلوماسية الأميركية النظر في أسلوب عملهم، والعودة إلى الأسلوب التقليدي في الاتصال الأمني.

وتخشى الدول أن تتأثر العلاقات بين الدبلوماسيين، على المدى البعيد، نتيجة تسريب كل أحاديثهم وكلامهم، وهو ما قد يدفعهم إلى تحاشي الحديث مع نظرائهم من الدول الأخرى، الأمر الذي يعني أن تصوراً ما عن الدبلوماسية وممارسة السياسة الخارجية سيختفيان، ولا يُستبعد، في هذا الإطار، أن نشهد ولادة وظيفة دبلوماسية جديدة من حيث طريقة العمل والأداء. وإن حدث

---

(56) المصدر نفسه.

(57) "Crise des Relations internationals à l'âge du numérique," Le Nonde, 3/12/2010, http://www.lemonde.fr/retrospective/article/2010/12/03/crise-des-relations-internationales-q-l-age-du-mumerique_144559_1453557.html>.

ذلك، فسيكون هذا التطور النتيجة الوحيدة حتى الآن لظاهرة "ويكيليكس"، في انتظار ظهور نتائج أخرى[58].

من ناحية أخرى، أجمعت ردود الفعل الدولية على إدانة "ويكيليكس": فقد نعت وزير الدفاع الايطالي الوثائق بالثرثرة العديمة الفائدة. ونددت فرنسا بالكشف "المتعمد وغير المسؤول" لوثائق "يمكنها إلحاق الضرر بالمصالح العليا للدول"[59]. ورأت روسيا أن تسريبات "ويكيليكس" تدل على خبث ووقاحة السياسة الخارجية الأميركية. وتُظهر سوء ظن دبلوماسية واشنطن، إلا أنها لن تؤثر بدرجة خطيرة في العلاقات مع واشنطن". وقال الرئيس الروسي "إن التسريبات تُظهر للعالم بأسره سوء الظن في التقييمات، وفي بعض الأحيان الأحكام، التي تهيمن على السياسة الخارجية عموماً، وسياسة الولايات المتحدة خصوصاً"[60].

على الصعيد العربي، كشفت الوثائق المسرّبة عن ازدواجية الخطاب الرسمي العربي تجاه البرنامج النووي الإيراني؛ فمن جهة تؤيد الأقطار العربية علانية حق إيران المشروع في اكتساب الطاقة النووية لأغراض سلمية، لكنها تُضمر في السر عكس ذلك. وقد استعجل دبلوماسيون عرب نظراءهم من الولايات المتحدة في توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، بدعوى أن طهران حصلت على تكنولوجيا صناعة الصواريخ من كوريا الشمالية، معتقدين أن سياسة العصا والجزرة والتحفيزات والعقوبات الاقتصادية لن تجدي نفعاً مع طهران.

وفي هذا الإطار، خيّر دبلوماسي عربي نظراءه الأميركيين بين "مهاجمة إيران أو العيش مع قنبلتها النووية"[61]. ومما لا شك فيه أن إظهار "ويكيليكس" المواقف الرسمية لبلدان الخليج العربي متقاربة مع مواقف إسرائيل، في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، من شأنه إضعاف هذه الأنظمة وزعزعة ثقتها في الولايات المتحدة الأميركية[62].

من ناحية أخرى، قد يكون من المبالغ فيه الحديث عن أزمة دبلوماسية عالمية جرّاء "ويكيليكس"، بالنظر إلى أن الوثائق لم تحمل أي شيء جديد، فكل ما في الأمر هو أنه جرى رفع

---

(58) Barthélémy Courmont, "Wikileaks: La Fin d'une époque," Affaires Stratégiques, 1/12/2010. <http://www.affaires-strategiques.info/spip-php?article4291>.

(59) "Wikileaks: Dans l'embarras, les diplomaties essaient d'organiser la riposte.

(60) "ميدفيديف: "ويكيليكس" تكشف خبث ووقاحة الدبلوماسية الأميركية." الخليج، ٢٠١٠/١٢/٤. <http://www.alkhaleej.ae/portal/0dc083c9-c8a7-43eb-bd36-71f01ad45be3.aspx>.

(61) "Crise des Relations internationnales à l'âge du mumérique".

(62) Dominique Moïsi, "Après Wikileaks, Repenser la diplomatie," Les Echos, 6/12/2010, <http://www.lesechos.fr/economie-politique/france/actu/020978850136-apres-wikileaks-repenser-la-diplomatie.htm>.

الحجُب عنها، بل والأهم من ذلك كله أنها أضحت موثّقة. وهذه نقطة ايجابية في حد ذاتها[63]. فوجهات نظر الإدارة الأميركية – الباكستانية، أو حتى التقييم الأميركي للدور البريطاني ضمن القوات الدولية في أفغانستان، كانت معروفة مسبقاً[64]. وكل ما قام به موقع "ويكيليكس" هو أنه تمكن من نشر مزيد من التفاصيل بشأن ما كان معلوماً، لكن هذا لا يعني أن الموقع لم ينشر معلومات كانت مجهولة تماماً[65].

ومن غير المُستبعد أن يؤدي نشر مثل تلك الأسرار إلى تهديد الأمن القومي للدول، على اعتبار أن مضمون بعض البرقيات المسرّبة يمكن أن يشكل تهديداً مباشراً لحياة الجنود في ميدان المعركة. فبلجيكا، على سبيل المثال، قدّرت أن الوثائق المسرّبة ليست أسراراً، بل مجرد إجراءات عسكرية تخص الجانب التكتيكي لقواتها المسلحة في أفغانستان. وتفادياً لأية عواقب وخيمة، نصح خبراؤها العسكريون بالإسراع في تغيير تلك الاستراتيجيات، وإذا لم يحدث ذلك، فستواجه قوات الحلفاء في أفغانستان مشاكل أمنية[66].

ما كشفت عنه وثائق ويكيليكس هو حدود الشفافية في المجتمعات الديمقراطية الراهنة، على الرغم مما سمّاه البعض ديكتاتورية الشفافية القائمة فيها، أي إلزامية الانكشاف والتجلي حتى في ما يتعلق بالشأن الشخصي والحميمي. وكان نيتشه يقول "ان أفضل أساليب التخفي هي المبالغة في الحديث عن النفس".

في تقرير تالي هيلفون (Tally Helfont): "Midele East Media Manitor Wikileaks in the Arab Press" نشرته Foreign Policy Research Institue February 2011) يرصد ردود فعل الصحافة العربية على تسريبات ويكيليكس وتداعياتها الحرجة على العديد من القادة العرب بعد إصدار ٢٥٠ ألف برقية دبلوماسية أميركية تتناول تفاصيل اجتماعات رفيعة المستوى من الدبلوماسيين الأميركيين البارزين ونظرائهم الدوليين. والبارز هو حجم الفجوة بين شعوب المنطقة وحكامها في التعاطي مع الشؤون الوطنية والقضايا الاقليمية والدولية.

---

(63) Govaers et Pigeon, “Une Tempête dans n were d’eau?”.
(64) Courmont, “Wikileaks: La Fin d’une époques”.
(65) عارف، "ويكيليكس.. نقطة تحول في العلاقات الدولية".
(66) Villeneuve, “Point de Vue: Wikileaks, le mythe de la transparence”.

تظهر تسريبات ويكيليكس وتغطية الصحافة الغربية لها ان التسريبات تسببت بالإحراج الشديد لعدد من القادة والمسؤولين العرب الذين لا يحظون أساساً بثقة وتأييد شعوبهم.

واللافت في التسريبات وردود فعل الصحافة العربية انها سلّطت الضوء على إيران والملف النووي الايراني والفجوة الكبيرة عند الرأي العام العربي الذي يميل لصالح ايران القوية، حتى إيران المسلحة نووياً، في مواجهة وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، في مقابل ما أبداه بعض القادة العرب من وجهات نظر متشددة إزاء إيران الفارسية وخطرها النووي، ليصل الأمر إلى الطلب من الولايات المتحدة الاسراع بتوجيه ضربات عسكرية إلى إيران قبل أن تتمكن من امتلاك قدرات عسكرية نووية. وترافقت مواقف هؤلاء القادة مع مواقف براغماتية من إسرائيل، وسط أنباء عن اتصالات سرية مع مسؤولين إسرائيليين للتدخل لدى الولايات المتحدة وحثها على الإسراع بضرب إيران وكشف تصرف هؤلاء القادة عن ضعفهم وعجزهم عن حماية بلدانهم وشعوبهم.

وقد رأى بعض الصحافيين أن تسريبات ويكيليكس لم تقدم شيئاً مفاجئاً باعتبار أن المواطنين العرب يدركون أن ما يقال في العلن من قبل قادتهم يختلف كثيراً عما يدور وراء الأبواب المغلقة. وهم يعرفون أيضاً أن غالبية قادتهم ينفذون ما تطلبه الولايات المتحدة منهم. ولكن ما فاجأ البعض هو درجة خضوع بعض هؤلاء القادة للاملاءات الأميركية حتى على حساب شعوبهم. كذلك حاول بعض الساسة العرب وإعلامييهم التقليل من وقع تسريبات ويكيليكس من خلال اعتبارها مجرد تحليلات تعبّر عن وجهات نظر أميركية أو اعتبارها غير دقيقة". لكن الاجراءات السريعة التي اتخذت بحق الصحف العربية التي نشرت تسريبات ويكيليكس أو جزءاً منها تشير إلى صمتها أو على الأقل إلى مدى الإرباك الذي تسببت به لبعض المسؤولين العرب الذين تعودوا العمل – إن لم نقل التآمر – في الخفاء.

## ٤ – الدبلوماسية الرقمية في الحياة السياسية

ترتكز الدبلوماسية الرقمية (Digital Diplomacy) أو الدبلوماسية الإلكترونية (e–Diplomacy)، على شكل جديد من الدبلوماسية في عصر المعلومات، القائمة على التواصل بين الدبلوماسيين من جهة والناشطين على الشبكة العنكبوتية من جهة أخرى.

ويشرح أليك روس (Alec Ross) (مستشار وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون لشؤون الابتكار) الهدف من الدبلوماسية الرقمية بأنه الاستفادة القصوى من الإنترنت لمواجهة التحديات الكبرى على الساحة الدولية مثل: مساعدة الحركات الديمقراطية، تقديم الإغاثة لمناطق الكوارث، التخفيف من حدة الفقر...

وقد برزت عدة أمثلة تطبيقية لهذه الاستراتيجية تمثلت في استخدام مسؤولي وزارة الخارجية برامج الرسائل النصية في جمع أموال التبرعات وتنسيق المساعدات عقب الزلزال في هايتي، كما أنهم تمكنوا من رسم خريطة إلكترونية للألغام الأرضية في كولومبيا، كما يجري العمل على ابتكار نظم للتسديد بواسطة الهواتف المحمولة لمساعدة منكوبي مجاعة شرق أفريقيا.

وربما من أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الشرق الأوسط خلال "ثورات الربيع العربي" في مواجهة الأنظمة القائمة كما حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا..

وتندرج "الدبلوماسية الرقمية" ضمن مشروع رسمي يحمل اسم " 21 st Century Statecraft"[67]، أو فن الحكم في القرن الحادي والعشرين. ولد هذا المشروع رسميًّا في بداية عام ٢٠١٠ بعد تحضيرات استغرقت أكثر من سنة، عندما نظم جاريد كوهين ( Jared Cohen)[68] قمة التحالف من أجل حركة الشباب، ضمت حوالى ١٧ حركة تسعى للتغيير في بلادها وتعمل عبر شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وقد بحثت قضايا إجرائية محددة مثل كيفية إخفاء الهوية على الإنترنت واستخدام "فايسبوك" بصورة آمنة وإقامة مدونات تدعو للتغيير، وشارك في هذه القمة "حركة شباب ٦ ابريل" المصرية و"حركة ٢٠ يناير"المغربية و"حركة الشباب الليبية" المعارضة[69]..

ومن خلال قراءة تفاصيل الوثيقة يتضح أن الولايات المتحدة الأميركية تتجه نحو استراتيجية جديدة لإدارة الحكم في العالم. حيث تشير إلى أنه أصبح في متناول الأفراد، ٥ مليارات جهاز خلوي سنة ٢٠١١، وأكثر من ملياري مستخدم للإنترنت في مختلف أنحاء العالم،

---

[67] أنظر المشروع على موقع وزارة الخارجية الأميركية: <http://www.state.gov>

[68] ولد سنة ١٩٨١، مدير غوغل للأفكار، عمل سابقاً كعضو في طاقم تخطيط السياسات لوزيرة الخارجية ومستشار مقرب لكل من كوندوليزا رايس وبعدها هيلاري كلينتون. وكانت كوندوليزا رايس قد ضمته للوزارة كأصغر عضو في تاريخ الحكومة الأميركية، وكان واحداً من القلائل الذين احتفظوا بمواقعهم بعد انتقال الوزارة الى هيلاري كلنيتون. وفي هذا المنصب، ركز على مكافحة الارهاب والتطرف، وشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا والشباب والتكنولوجيا. وحسب مجلة النيويورك تايمز، فإن كوهن كان واحداً من المصممين الرئيسيين لـ"صناعة الدول في القرن الحادي والعشرين" (21st Centyry Statecraft).

[69] "الدبلوماسية الأميركية الرقمية"، http://www.france24.com/ar/20110718-us-foreign-policy-reshaped-by-digital-new-tools.

ما أدى إلى ربط حياة الشعوب بعضهم ببعض تجارياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً. إضافة إلى الدور الذي تلعبه الحكومات الإلكترونية، والمساعي نحو نظام البنوك المحمولة ( Mobile Banking)، والانتشار السريع للأفكار والقيم والمنتجات والسلع على أشكالها المتنوعة.

ولهذا ستسعى الولايات المتحدة إلى العمل لتحقيق ثلاثة أهداف:

١ – الحكومات المفتوحة.

٢ – الأسواق المفتوحة.

٣ – المجتمعات المفتوحة.

يعني ذلك أن ترتبط سائر الدول والشعوب ارتباطاً عضوياً مع المحرك الأميركي الرئيس اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، تماماً كما ترتبط شبكات الإنترنت في مختلف الدول في العالم بـ(server) الرئيس في أميركا.

في هذا السياق، لا بد من العودة إلى مقال[70] وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، بعنوان "القيادة من خلال القوة المدنية.. إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأميركية". ويوضح هذا المقال الذي نشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، السياسة التي تسعى إليها الإدارة الأميركية في تطبيق الدبلوماسية الرقمية وتفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات الشبابية، من خلال قولها: أن أبرز مهامها كوزيرة لخارجية الولايات المتحدة تتمثل في تحقيق الاتساق والاندماج بين الدبلوماسية والتنمية، وتشديد الأهمية على ذلك بالقدر نفسه الذي تحظى به تنمية القدرات الدفاعية الأميركية، وهو الأمر الذي وصفته بأنه ترسيخ لمفهوم "القوة الذكية" (Smart Power)، كنهج جديد لحل المشاكل العالمية، إلا أنه لن يتحقق من دون تعزيز "القوة الأميركية المدنية"، وتوسيعها إلى أبعد مدى.

وحسب وجهة نظر وزيرة الخارجية الأميركية، فإن هذه الأزمات تتطلب حلولاً جماعية وتعاوناً دولياً، وترى أن إحدى آليات دمج الدبلوماسية بالتنمية لقيادة القوة المدنية، هي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التي تعرف بـ"هيئة المعونة الأميركية" التي تستهدف حالياً مضاعفة

[70] لمزيد من التفاصيل، أنظر النص الأصلي للمقال: Hillary Fodham Clinton, "Leading Trough Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development," Foreign Affairs, vol. 89, no.6 (Nouvember 2010).

موظفيها في مجال الخدمة التنموية، عبر تعيين نحو ١٢٠٠ شخص جديد في مجال الخدمة الخارجية، يتمتعون بمهارات محددة وخبرة مطلوبة للتعامل مع تحديات التنمية المتطورة، والاستفادة بصورة أفضل من توظيف عناصر محلية في البعثات الأميركية الخارجية، لما لديهم من معرفة عميقة بطبيعة بلدانهم.

وفور توليها منصبها كوزيرة خارجية في الإدارة الأميركية الجديدة، أطلقت "هيلاري"، في تموز/يوليو ٢٠٠٩، أول مراجعة دورية لأعمال الدبلوماسية والتنمية عرفت باسم "QDDR" على غرار مثيلتها في وزارة الدفاع، إلا أنها لا تستهدف بها استعراض الإنجازات الدبلوماسية والتنموية للخارجية الأميركية، وهيئة المعونة لتحديد الأولويات الحالية، ومواجهة التحديات العالمية خلال السنوات المقبلة فحسب، وإنما لتحدد من خلالها كيفية تحقيق التعاون والتكامل، وتعزيز نقاط الاتفاق بين الدبلوماسية والتنمية.

تُرجمت هذه السياسة من خلال تدريب مجموعات من الشباب العربي على التنظيم السياسي والجماهيري، وكيفية التأثير بالرأي العام، وكيفية استخدام والوسائط التواصلية الحديثة لتحريك الشارع وتنظيم المظاهرات. وقد التقت هيلاري كلينتون في ٢٠١٠ عدداً من النشطاء العرب الذين خضعوا إلى دورات تدريبية تحت غطاء تعزيز الديمقراطية[71].

لذا تضيف كلينتون في مقالها: إن التواصل لا بد أن يذهب إلى ما وراء الحكومة، لا سيما أننا في ظل عصر المعلومات الذي نعيشه يتمتع الرأي العام بقيمة مضافة في الدول الاستبدادية، كما أن الجهات الفاعلة غير الرسمية هناك، أكثر قدرة على التأثير في الأحداث الجارية.

فاليوم، على حد تعبيرها، لا يؤسس سفير الولايات المتحدة العلاقات فقط مع حكومة البلد الذي يستضيفه، وإنما يقيم حواراً وتواصلاً أيضاً مع شعبها. فـ"المراجعة الدورية للدبلوماسية والتنمية" تؤيد الاستراتيجية الجديدة للدبلوماسية الأميركية العامة، إذ تجعل من المشاركة العامة واجباً على كل دبلوماسي، يتم تحقيقه عبر اللقاءات والاجتماعات المفتوحة مع وسائل الإعلام، والتوعية المنظمة، والفاعليات في مدن المقاطعات والمجتمعات الصغيرة، وبرامج تبادل الطلاب، والاتصالات المباشرة بين المواطنين والمنظمات المدنية.

[71] أنظر مقابلة هـ. كلينتون مع شباب "٦ ابريل". <http://www.youtube.com/whatch?v=Dn-SsO-No47>.

كذلك المملكة المتحدة فإنها تعتمد اليوم على الدبلوماسية الرقمية في سياستها، وهناك موقع لوزارة الخارجية البريطانية عن الدبلوماسية الرقمية، ويعرفها بأنها "استخدام الإنترنت في علاج المشكلات السياسية الخارجية"[72].

إن عبور الدبلوماسية الرقمية إلى القوى المدنية وبالتالي إلى الجماهير، تحقق سياسة القوة الناعمة"[73]، التي نادى بها جوزيف ناي (Joseph–Nye)[74] من خلال كتابه "القوة الناعمة: السبيل إلى النجاح في السياسة الدولية". ويعتمد هذا المفهوم، على أهمية الثقافة والقيم الإنسانية والأفكار الخلاقة في التأثير في الآخرين، في مقارنة واضحة مع "السلطة الصلبة" التي تعتمد أساساً على منطق الإجبار والضغط على مختلف المستويات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية. ويعتبر ناي، أن المنتصر في هذا العصر المعلوماتي الإعلامي هو من يسيطر على طوبوغرافيا المجال العام عبر "الفوز بروايته وسرد الأحداث والوقائع" و"فرض جدول الأعمال السياسي" و"فرض استراتيجيات الاتصال" و"جذب الآخر نحو النموذج والمشروع السياسي بصورة خفية بدون توفر أي أدلة علنية ملموسة".

وقد وردت عبارة "طوبوغرافيا المجال العام" في كتاب الباحث السياسي الأميركي مارك لينش (Marc Lynch) في كتابه الانتفاضات العربية: الثورات غير المنتهية في الشرق الأوسط الجديد[75]، للدلالة على تبدلات الجغرافيا السياسية من احتلال الأراضي عسكرياً إلى احتلال المجال العام الافتراضي، وصعود تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمليات السياسية[76].

لقد أصبح من الواضح أن للإنترنت دوراً أساسياً في تشكيل الرأي العام، وفي حرص السياسة على الاستفادة من هذه الوسائط المؤثرة للتفاعل المباشر مع الجمهور، والعمل على قولبة أفكاره وفق السياسات التي ترسمها وتصوغها.

---

(72) http://digitaldiplomacy.fco.gov.uk.

(73) لمزيد من المعلومات حول القوة الناعمة، أنظر: Jozeph Nye: "Soft Power,"Smart Power and Intelligent Power," http://www.ngds-ku.org/Presentations/IR04.pdf, and "How soft is Smart?," Guernica Mogazine (October 2008), http://www.guernicamag.com/interfiews/how-soft-is-smart-1/.

(74) ولد عام ١٩٣٧، أستاذ في جامعة هارفرد، شغل مناصب عدة منها: مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي في إدارة الرئيس بيل كلينتون، ورئيس مجلس المخابرات الوطني لعامي ١٩٩٣ – ١٩٩٤. واعتبر عام ٢٠٠٥ واحداً من عشرة علماء الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأميركية. أنظر أيضاً: Joseph S. Nye, Jr, Soft Power. The Means to Success in World Politics (Nes York: Public Affairs, 2004).

(75) Marc Lych, The Arab Uprising: The Uniished Revolutions of the New Middle East (Nes York: PublicAffairs,2012).

(76) أنظر ملخص لأفكار الكاتب الأميركي مارك لينيش في إصداره الجديد الانتفاضة العربية: الثورات غير المنتهية في الشرق الأوسط الجديد نشرها موقع مجلة السياسة الدولية التابعة لمركز الأهرام للأبحاث الاستراتيجية: <http://www.siyassa.org.ed>.

من جهة أخرى يرى البعض أن الإعلام الحديث قد انتزع السلطة من السياسيين لصالحه، لذا تلجأ الحكومات السلطوية إلى قمع النشطاء الإلكترونيين باسم الأمن، وملاحقتهم كونهم يحرّضون أصدقاءهم على الاحتجاج والرفض للسلطة القائمة.

وقد لفت إليك روس (مستشار هيلاري كلينتون)، خلال مؤتمر "وسائل التواصل الاجتماعي وحرية التعبير" في بيروت ٢٠١٤، الذي أقامته مؤسسة "مي شدياق – معهد الإعلام"، بالتعاون مع مؤسسة "فريدريتش إيبرت": "أن بلاده تخصص ١٩ مليون دولار سنوياً لدعم المستخدمين في الشرق الأوسط للتخلص من رقابة الدولة". وهنا المفارقة، إذ ان الولايات المتحدة المهتمة بحرية المستخدمين العرب، دخلت نادي الدول القامعة لحرية الإنترنت، من خلال العمل على إقرار "قانون وقف القرصنة على الإنترنت SOPA"، وهو أحد أكثر التشريعات حدًّا من حرية الحركة على الشبكة. لكن روس يؤكد أنّ "الدول لا يمكنها التحكم بالانترنت، كما أن عليها ألا تحاول التحكم بالمستخدمين".

وفي ظل هذا الواقع لم يعد معروفاً بشكل حاسم ما إذا كانت السياسة هي التي تشكل الرأي العام، أم أن الرأي العام هو الذي يفرض على السياسيين خطابهم ومواقفهم.

أمام هذا التشابك يصبح الإنترنت المنتصر الأول كتقنية. كل ما يحتاجه أي مستخدم هو براعة الاستخدام للحصول على المبتغى السياسي سواء كان هذا المستخدم سياسياً أم مواطناً يتابع السياسة.

بالواقع ما كشفت عنه التحولات الأخيرة هو قدرة الفاعلين الثانويين والفئات الهلامية غير المشكّلة على دفع عجلة التحول الجذري. بيد أن الأمر لا يتعلق بما يطلق عليه "الشارع" (ليست للعبارة أي شحنة مفهومية) ولا بحركة المجتمع المدني، وإنما بأنماط من الفاعلين الفرديين المؤثرين والمترابطين عبر شبكات شديدة المرونة والتشتت، هي أقرب لمفهوم "الجمهور" في دلالته لدى سبينوزا التي أعاد الفيلسوف الإيطالي "توني نغري" بلورتها (الفرديات المستقلة العصية على التمثيل). أظهرت الثورات العربية في نسختها الأولى (تونس ومصر) عجز النخب السياسية والمجتمعية عن استشراف التحول وفهمه ومواكبته، في حين تعثرت الحركات الاحتجاجية التي قادتها النخب في بلدان أخرى.

وبخصوص السر في الدبلوماسية تتعين الإشارة إلى تزامن الانتفاضتين التونسية والمصرية مع تسريبات موقع "ويكيليكس" التي أحدثت صدمة كبرى في الساحة العربية. وليست حادث الويكيليكس بالحادثة الظرفية المعزولة، بل تعكس تحولاً جذرياً في علاقة السلطة بالمعلومة، مما له كبير الأثر في طبيعة العمل الدبلوماسي وصلته بالمجال العمومي. وكما يبين "توماس غومرت" في دراسة حول "العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد ويكيليكس" فإن الفكر السياسي الحديث منذ "ميكيافيللي" تأسس على تلازم السلطة والسر من منظور الاعتقاد بعجز القانون عن ضمان فاعلية النشاط العمومي. ونستنتج من هذه الملاحظة الترابط العضوي بين مسارين متعارضين: مسار الشفافية القصوى بصفتها من مقتضيات النظام الديمقراطي، ومسار حماية السر والحفاظ عليه خارج أطر الشرعية بصفته من مقتضيات العمل الدبلوماسي (من حيث موقعه على حافة السلم والحرب). وتستند المسارات إلى الآلية نفسها، أي آلية الاتصال والإعلام. ويرى "غومرت" أن الثورة الرقمية قد غيرت جذريًّا معاني القوة ومدلولاتها في العلاقات الدولية. في هذا السياق يستخدم عبارة "السلطة السيبرنيتيقية" (cyber power) التي أبدعها "جوزف نياي" للتعبير عن معادلة القوة الجيوسياسية في القرن التاسع عشر حول المسالك البحرية الكبرى فنشأت "السلطة البحرية" (sea Power) التي سمحت للإمبراطوريات الأوروبية بالتحكم في العالم والهيمنة الاستعمارية عليه، وخلال الحرب العالمية الثانية نشأت "السلطة الجوية" (air power) التي سمحت لأميركا بكسب الحرب والتحول إلى قوة دولية كبرى، وفي عهد الرئيس كندي نشأت "السلطة الفضائية" (space power) التي كانت حاسمة لأي صراع قطبي لمصلحة الولايات المتحدة. أما السلطة السيبرنيتيقية فقد تبلورت في رهاناتها الاستراتيجية في عهد الرئيس الديمقراطي "كلينتون" وتحولت لدى الإدارة الحالية إلى محور من محاور السياسة الخارجية. بيد أن التحولات الأخيرة بيّنت عجز أي قوة دولية مهما كانت عظمتها عن التحكم في الفضاء الإلكتروني الذي أصبح موضوع صراع بين "منطق الدولة" ومنطق المواطنة العالمية.

ففي الساحات الاحتجاجية العربية الملتهبة استطاعت المواقع الاجتماعية المجانية والهواتف الذكية المحمولة اختراق كل الأسرار التي أرادت الأجهزة القمعية إخفاءها.

لهذه التحولات من دون شكّ تأثير نوعي في شكل الفعل السياسي وطبيعة الفاعلين من أحزاب وقيادات، بعد أن بدا جليًّا للعيان انحسار أفق الممارسة السياسية الكلاسيكية.

هذه الوظائف وغيرها غيّرت من طبيعة المهنة الدبلوماسية؛ لم تعد المهنة الدبلوماسية تقتصر على نقل رسالة من حكومة إلى حكومة أخرى. تعددت الوظائف. وأصبحت المهنة الدبلوماسية مهنة متعددة الأهداف والوظائف والتخصصات. وبالتالي لم يعد ممكناً للدبلوماسي أن يقوم بكل هذه الوظائف بالكفاءة التامة إلا إذا تجمعت لدى البعثة الدبلوماسية مهارات في كافة هذه الوظائف. في هذه الحالة تصبح مهمة رئيس البعثة أو الدبلوماسي الأكبر في السفارة التوجيه والإرشاد وليس أكثر من ذلك. القضايا ذات العجلة الشديدة صار يناقشها رؤساء الحكومات مباشرة عبر الهاتف أو بأي وسيلة سريعة أخرى، وهذه قضية تستحق وقفة ونقاشاً. إذ إنه مع الزيادة الواضحة في عمليات الاتصال المباشر بين الرؤساء والملوك لتسوية قضايا كبرى، فقد الدبلوماسي جزءاً أو نصيباً من مكانته لدى الدولة المعتمد لديها، وفي الوقت نفسه لدى الدولة التي ينتمي إليها التي كلفته بمهام معينة. جاء وقت من الأوقات كان رئيس الدولة على صلة وثيقة بمبعوثه الدبلوماسي لدى الدول الكبرى، وصار يعتمد عليه وعلى مشورته وعلى نصائحه، ولكن منذ أن أصبحت القضايا الدولية موضوع الاتصالات المباشرة بين الرؤساء فقد الدبلوماسيون هذه المكانة التي كانت لهم عند الرؤساء والملوك. هنا أيضاً لم تكن تجربة الاتصالات المباشرة بين الرؤساء خالية من النقائص، إذ ان هذه الاتصالات المباشرة تجعل رئيس الدولة عرضة للضغط المباشر من رئيس دولة أخرى، وعرضة لاتخاذ قرار سريع انفعالي، وهو الأمر الذي تسبب بالفعل في تعقيد أمور كثيرة في سياسات الدول وبخاصة في المنطقة العربية التي اشتهرت بهذه الاتصالات الخصوصية المباشرة. لم تعد وزارات الخارجية قادرة على، أو مسموح لها، أن تلعب دور المصفاة "الفلتر" أو الوسادة التي تتلقى الضغوط الخارجية فتمنع وصولها مباشرة في شكل صدمة أو اختراق إلى صانع القرار. وهو دور مهم كانت الدبلوماسية تلعبه على مدى القرون لتحول دون الاحتكاك المباشر بين الحكام والرؤساء.

ويمكن تصور المدى الذي يمكن أن يصل إليه الضغط المباشر في المستقبل مع تقدم أجهزة الاتصالات والأقمار الصناعية والانفتاح على كافة أجهزة الإعلام في العالم. التعقيد هنا سيأتي ليس فقط من أن الرؤساء يتصلون مباشرة متجاوزين وزراء خارجيتهم أو كبار دبلوماسييهم، بل من أن المجتمع كله أصبح هدفاً للتأثير فيه واختراقه من خلال عمليات تلقين وتثقيف عبر أجهزة الاتصال الحديثة مثل الانترنت والتليفزيون والوسائط الجديدة. تجري محاولات مكشوفة ومعلنة بغرض الوصول إلى كافة التيارات المؤثرة في المجتمع حيث يمكن خلخلة مبادئ أو قيم

أساسية في المجتمع لصالح قيم جديدة واردة من الخارج. كل هذه الضغوط والاتصالات المباشرة والانفتاح المباشر بين المجتمعات يضع قيوداً بالغة الأهمية على مهمة الدبلوماسية، في هذه الحالة سوف يخضع الدبلوماسي لضغوط ليس فقط من جانب رؤسائه الذين يتصلون مباشرة متجاوزين نصائحه وخبراته وإرشاداته، ولكن أيضاً من داخل المجتمع المدني في الدولة التابع لها التي خضعت بدورها لضغوط نتيجة اتصالها بالمجتمع المدني العالمي أو بالمجتمع في الدولة المعتمد لديها. كذلك أصبح هو نفسه هدفاً لجماعات الضغط هنا وهناك التي تستغل ضعف جهاز الدبلوماسيين وقلة خبراتهم. وفي غالب الاحوال سيفاجأ الدبلوماسيون بأن تطورات كثيرة في العلاقات غير السياسية، بل وربما السياسية ستحدث، وهم عنها غافلون.

نخلص مما سبق إلى أن النظام العالمي يتجه في اتجاهين متوازيين في آن واحد، وهما الاتجاه نحو نظام دولي أحادي القطبية، والاتجاه نحو نظام إمبراطوري، بواسطته تهيمن الولايات المتحدة على كافة السلوكيات في العالم وينتفي في وجودها أو يضعف جداً مبدأ المساواة في السيادة الدولية. في الواقع لا يوجد تطابق تام بين النظام أحادي القطبية والنظام الإمبراطوري. سيظل الفرق بين الاثنين هو موقف الدولة المهيمنة سواء في نظام دولي متعدد الدول أو في نظام إمبراطوري من شأنه احترام القانون الدولي أو عدم احترامه. يلاحظ مثلاً أن الولايات المتحدة تكاد تكون الآن في وضع يسمح لها بأن تضع قانوناً دولياً خاصاً بها. هنا طبعاً يوجد تناقض في استخدام العبارات المناسبة، حيث انه اذا كان النظام الدولي امبراطورياً فالولايات المتحدة ليست في حاجة إلى قانون دولي. ولكن بما أنها ما زالت تتصرف كدولة مهيمنة في نظام أحادي القطبية، فقد اضطرت إلى عقد اتفاقات ثنائية مع ثلاث وعشرين دولة على الأقل، وهي تخرق بهذه الاتفاقيات القانون الدولي المتجسد في اتفاقية محكمة الجنايات الدولية. ويرفض مراقبون كثيرون وهو النظام الدولي، بالأحادي القطبية لأنه رغم كل رغبات الأميركيين يعجزون عن فرض إرادتهم في كل المناسبات. وتساءل باسكال يوتيفاس هل يمكن الكلام عن أحادية قطبية عندما نرى ما يفعله بنيامين نتنياهو بالقوة الأميركية؟[77].

في النظام الأحادي القطبية ستظل الولايات المتحدة إلى حد ما تحترم القانون والاتفاقيات الدولية. ففي ظل نظام دولي يعترف إلى حد ما بحق الدول في السيادة ويعترف بحدود القوة التي تمتلكها الدولة الأحادية، لن تستطيع الولايات المتحدة التوقف عن احترام القانون الدولي. في حالة

[77] د. غسان العزي، "سياسة القوة" مركز الدراسات الاستراتيجية والبحث والتوثيق، ط١، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٩٦.

النظام الإمبراطوري قد تصنع أميركا سلسلة اتفاقيات أو تحالفات مؤقتة أو متحركة مع الدول الأخرى تخفي بها شذوذ النظام الإمبراطوري وأخطاءه وبشاعته.

في ظل هذا التطور بوجهتيه تكاد مهنة الدبلوماسية تأخذ بالتدريج الطابع الشمولي. وما تقصده بالشمولي في وصف هذه الدبلوماسية هو أنها دبلوماسية متعددة الوسائل وتكاد تغطي كافة أنشطة الدولة الخارجية، بداية من استخدام العمل الدبلوماسي التقليدي الذي سيظل دائماً موجوداً من الناحية النظرية، بمعنى وجود دبلوماسي ينقل رسالة من حكومة إلى أخرى، وتنتهي بأنشطة ووظائف مثل استخدامات صفحات الرأي في الصحف الاجنبية وتجنيد كبار الصحافيين لكتابة مقالات ذات توجهات محددة، واستخدام الكونغرس الأميركي والبرلمان الأوروبي، واستخدام كافة أجهزة المجتمع المدني العالمي والمحلي والإذاعة والتليفزيون، بالاضافة إلى الاختراق السياسي والإعلامي والعسكري للنخب المثقفة والنخب السياسية. بمعنى آخر، تصبح الدبلوماسية الشمولية حالة من التعبئة المستمرة طالما ظل الوضع السياسي الدولي غير مستقر في اتخاذ القرار متجهاً نحو النظام العالمي الأحادي القطبية أو نظام عالمي امبراطوري. في كلتا الحالتين وإذا توصل العالم إلى وجهة معينة من هاتين الوجهتين سيبقى العمل الدبلوماسي وسيلة من وسائل فرض إرادة الدولة الأحادية القطبية أو النظام الإمبراطوري ومدى انصياع الدول الأخرى لهذا التوجه أو مقاومته. وحينذاك سيتعين على الدبلوماسيات الأخرى أن تستخدم من الأساليب ما تحاول به الدفاع عما تبقى لها من خصوصية ثقافية وخصوصية دينية وخصوصية سياسية، وستحاول قدر الإمكان في تلك الحالة كسب تعاطف الشعب الأميركي بالذات وشعوب أخرى تنتمي إلى ثقافات أخرى والمحافظة على قليل من حرية الحركة.

يبقى السؤال: هل تستطيع مثل هذه الدبلوماسيات مسايرة النظام الدولي الجديد؟ إن هذه الدبلوماسيات تمثل أصلاً دولاً مخترقة من الدبلوماسيات الشمولية الغربية. والدبلوماسيات الشمولية تجاوزت وزارات الخارجية ومراكز اعداد القرار في الدول واتجهت رأساً ومن دون عقبات ولا قيود نحو قطاعات المجتمع المدني المحلي، متدخلة في شؤون الثقافة المحلية ومستخدمة قوتها المعنوية كممثلة للدولة الأعظم في العالم لمحاولة الايحاء بضرورة التغيير في السياسات. وعلى كل حال يظل الهدف – حتى في ظل هذه الدبلوماسيات الشمولية – هدفاً مشروعاً. فالدبلوماسية من ضمن أهدافها العمل على تغيير سياسات الدولة المعتمدة لديها بحيث تقترب أكثر فأكثر من سياسة الدولة الأعظم أو الدولة المرسلة للدبلوماسي في دولة أخرى. وبشكل أو بآخر استخدمت

بعض الدول العربية سياسة الديبلوماسية الشاملة. واعتبرت التدخل المباشر تماماً كما تفعل الولايات المتحدة حالياً وسيلة مثلى ولو كان على حساب الدبلوماسية الشعبية. هكذا كانت الدبلوماسية في ظل العهد الناصري ودبلوماسيات عربية أخرى، إلا أنه اذا كانت لهذا الأسلوب جدوى في حالات معينة يبقى أن هذا الأسلوب لن يكون مفيداً في مواجهة الدبلوماسية الشمولية الغربية بما تتطلبه من تمويل ضخم وكفاءة أعلى وقدرة على النفاذ داخل مجتمعات الدول العظمى وفهم طبيعة العمل فيها إعلامياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً.

المؤكد في كل الأحوال ان اهتمامات الدبلوماسي تغيرت أولوياتها أو تعددت وستتعدد أكثر وأكثر بسبب كثافة الاتصالات بين الدول، وانعكاسات المشكلات المحلية على عالم أوسع. إن العلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين تختلف عن العلاقات الدولية التي سادت خلال الحرب الباردة، فضلاً عن أنها صارت أكثر تعقيداً. أصبح من وظائف الدبلوماسي أن يهتم بقضية زراعة المخدرات في الدولة المعتمد لديها وتصنيعها وتهريبها وأهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد المحلي، وأن يتابع سبل محاربتها. ولدينا تجربتان رائدتان أو ثلاث تجارب على الأقل: تجربة في أفغانستان، وتجربة في كولومبيا، وتجربة في الشرق الأوسط. في التجارب الثلاث لعبت الدبلوماسية في تحالف وثيق مع الأجهزة العسكرية وشبكات الارهاب دوراً رئيسياً. يدخل ضمن الوظائف الجديدة أيضاً غسيل الأموال وهي وظيفة تزداد أهميتها مع ازدياد أهمية الحرب الناشبة ضد الارهاب ومكافحة تهريب المخدرات. كذلك من المشكلات الدقيقة والعويصة المتوقعة في القرن الحادي والعشرين تلك المشكلات الناجمة عن الهجرة. ويتضح مدى الاهتمام بهذا الموضوع من الوقت والجهود التي استنفدتها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة لإعادة تنظيم قوانين الهجرة. فالهجرة لا ترتبط فقط بمسألة الاستقرار الداخلي والحياة الاقتصادية العالمية والفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل ترتبط أيضاً بما يسمى صدام الحضارات. وللدبلوماسية دور يفوق دور أي مهنة أخرى في هذا الموضوع حتى بعد أن تدخلت قوى الاستخبارات والمؤسسة العسكرية لإيقاف تيار الهجرة من أفريقيا إلى البلدان الأوروبية، والدبلوماسية ما عادت قادرة على الفعل والتأثير في صياغة القرارات بمعزلٍ عن عالم الميديا الجديد التي يؤثر سلباً وإيجاباً على نظامها. وهي تتعامل مع فضاء مخترق من فاعلين جدد ومن وسائل وتقنيات اتصال جديدة، ومخترق على صعيد التدخل في شؤون السيادة والقضاء والحدود، وأجندات مختلفة وغايات ومصالح متفاوتة. لكنها تبقى موصولة بالفرص المتاحة من دبلوماسية كونية ودبلوماسية أكثر صديقة للمنظمات غير

الحكومية وانفراد ودبلوماسية شعبية لأنها تمد جسوراً في كل ما يهم المواطن الكوسموبوليتيكي. ولا بد من إعطائها مزيداً من الاهتمام وحسن الادارة والتطوير.

## ٥ – أثر الإعلام كناقل للتحولات في المفاهيم النظرية والتطبيقية:

## استراتيجيات دولية في مواجهة رهانات المعلومات والإعلام

وسائل الإعلام هي الأسلحة والمعلومات، هي الحرب عملاً بنظريات العديد من الاستراتيجيين، وهذا الأمر ليس جديداً في تاريخ الوسائط التي لعبت أدواراً مختلفة. وهي التي خافها نابليون موازياً بين ثلاث صحف بارزة في عصره وما بين عشرة آلاف محارب عسكري.

المؤرخون الجدد لإعلام الحرب يتبنون فكرة يوهان اركيولا (John Arguilla) عن ( Rand Corporation): "ليس من يملك القنبلة الكبيرة هو من سيربح، لكنه ذلك الذي سيروي التاريخ جيداً.

في زمن السلم والسياسية وزمن القوة الناعمة التي تمثلها الولايات المتحدة الأميركية، التركيز هو على سلطة الميديا، وعلى الصناعات الثقافية التي تقرب بين الشعوب أو الصناعات التي تجعل بالحد الأدنى الولايات المتحدة الأميركية أكثر قبولاً ومواءمة.

الأثر المفترض لوسائل الإعلام يقترح استراتيجيات ثابتة وبعضها ما يتواءم مع صدمة التغيرات التكنولوجية.

ويركز فرنسوا برنار هويغ (François–Bernard Huyghe) على أربع منها:[78]

### أولاً: استراتيجية القوة

تضمن الحماية، بمعنى أن السيادة من دورها أن تنظم عملية الرقابة على الحدود، وهي تضمن منع أي قوة خارجية أن تخرق الحدود. لكن هذه الاستراتيجية ليس بمقدورها أن تضمن أو تحمي شعب تلك الدولة من تأثيرات الخارج.

---

[78] François-Bernard Huyghe stratégique étatiques Armand Colin / Revue Internationales et Stratégiques N0 78. Page 103 à 109. 2012
www.coirn_info/revu internaionale et stratégique - 2010.

منذ زمن المطبعة سمحت الظروف بإطلاق اختراقات ايديولوجية حتى عند الجار القريب، وخلال وقت طويل كان السعي لإيجاد موظفين جمركيين لإيقاف هذه الرسائل أو إرسال وكالات إلى المصدر وقامت أعمال الرقابة الرسمية على المقالات النقدية والرقابة لصالح الدول السلطوية تناولت الكتب والصحف ومن نوع إيقاف الرسائل تلك.

لكن الكتب والصحف هي أشياء تخضع لتموجات والكترونات تثقب عمل موظفي الجمارك، لكن استراتيجية القوة اللينة ليست سهلة على الاذاعات والتلفزيونات والانترنت.

منذ أيام فكتور هوغو، أعلن الرسل أن الوسائل الحديثة في الاتصال بإمكانها أن تسمم تلك الأفكار بالوصول إلى الناس.

يبقى اختبار ذلك في مواجهة سياسات الدفاع والرقابة المنهجية المنظمة.

النتائج مخفقة اذا اعتبرنا الجهود المبذولة في الشرق لوقف وسائل الراديو الغربي قبل راديو أوروبا الحر، أو الوقوف بوجه الجهاديين الاسلاميين، مثل الجزائريين والمغاربة، الذين تمكنوا من أن يرفعوا انتاناتهم التي أطلقوا عليها "يارا شيطانية" قبل أن يتحسسوا السحر البطولي والأيديولوجي للغرب.

فرنسا زادت من أعمال الرقابة، فرضت الرقابة على محطة "المنار" في العام ٢٠٠٤. رئيس المجلس الأعلى للمرئي والمسموع في فرنسا، استخدم ملفاً تقنياً ومعقداً لمنع المحطة القريبة من حزب الله وساق اتهامات من مثل عداء المحطة للسامية وهي تعمل على الأرض الفرنسية وعبر القمر الصناعي :IntelSat" حيث يمكن التقاط المحطة في أوروبا عبر الانترنت.

إذاً هي الانترنت التي أطلقت الأضواء القوية والصراع ضد الرقابة الفضائية.

في خلال اليوم العالمي ١٢ آذار ٢٠١٠، اتحدت المنظمات غير الحكومية ONG على التعاون بين الفضائيات الخارجية على الإنترنت من قبل المواطنين العاديين أو عبر مواقع أجنبية.

لائحة الدول التي أعلنت أعداء "الإنترنت" تضمنت دولاً مثل المملكة العربية السعودية، فييتنام، تونس، كوبا، كوريا الشمالية..

ولكن بالتحديد الصين، بلد الـ٣٤٤ مليون مستخدم للإنترنت، نجحت في بناء جدار عازل وفرض رقابة على الإنترنت، بحجة مواجهة المحطات التي تعرض أفلاماً يورنوغرافية والتي تعرض محتويات ممنوعة لا تحترم سياسة الصين في التقييد على منع التزايد السكاني.

إذاً لم يظهر سوى الإنترنت لتحدي الرقابة على النحو الذي قرأنا، غالباً، وليس علينا سوى سبر اغوار الديمقراطية على "الكوكب الحر" كما أعلن نائب الرئيس الأميركي آل غور في سنوات التسعينيات وهو كلام للغد.

## ثانياً: استراتيجية الاعتقاد

ما يؤدي إلى التعبئة، مقاربة استراتيجية أخرى لعمل وسائل الإعلام، تظهر أثر البروباغندا الإعلامية بالمعنى الكلاسيكي على الرأي العام، في خلال العمل على تماسك الكتل الشعبية أو المجموعات من مثل حماية التراث، وحماية الرأي العام أو تحت حجج أخلاقية أخرى. هذا في ايجابية المسألة لجهة التأثر العام، لكن لعملية العقيدة سلبيات عدة أبرزها "شيطنة الآخر"، والانتقاص من الأفكار ذات التوجه العالمي والصحافي.

برزت أهمية هذه الاستراتيجية في الحرب العالمية الأولى بين العامين ١٩١٤ و١٩١٨، مع الحاجة إلى مجموعة عقائد من أجل الحرب.

إن تزامن اكتشاف سلطة الميديا والروتاري مع الأفيشات والسينما، ساهم في تطوير وازدهار استراتيجية صناعة الرضى والقبول أو الموافقة "والحرب من أجل القلوب والأرواح"، الشعار الذي طبع القرن من خلال منطق صناعة الإقناع.

وبعيداً من الرقابة البسيطة على الأخبار السلبية، تعمل البروباغندا في سباق أوركسترالي في توحيد أحادي للرأي العام من خلال الصور والكلمات بشكل جعله يخضع لرسائل أحادية الجانب.

بعد الحرب جرت مراجعة قوية فرضت عبر وسائل الإعلام وقام بها منظرون في الحرب نفسها أمثال (G.Greel, E.Bernays, W.lippmamm) أو النقاد ( Sir A. ponsomby S. Tchakhotine) وهم نقاد في مؤسسة تحليل البروباغندا الإعلاميةن وحيث جرى الاستنتاج ان القرن العشرين سيكون قرن الأحجام اليدوية والأجسام الآلية.

تؤكد تجربة التوتاليتاريات (الفاشيات/ الالمانية والسوفياتية، مع وسائل الاتصال العالمية ذلك.

وجاءت عولمة الأفكار مقابل هذه الرقابة، عبر المشهديات المسرحية أو الدارمية أو عبر التحميس، ولكن هذه الأمور بقيت خاضعة للدول أو رضاها، ولعبت الأحزاب دور توجيه هذه الأحجام والكتل عبر طرائق علمية تشبه الكابوس القريب.

وما الذي يبقى من هذه الاستراتيجية، حيث تسود سلطة ديكتاتور ما، يمكن لها أن تمسك أكثر اللعبة الإعلامية، وباستخدام وسائل الاتصال، والانطلاق وعزل التأثرات الخارجية. وهذا مستمر إلى الآن حتى مع تحويل طرائق الاتصال لأدات عولمة دائمة.

– **الاستراتيجية الثالثة:** استراتيجية الصور والانتشار السريع. فطريقة استخدام الكلام والصورة تقدم كل سؤال قيمي. لكن يمكن التأثر خارج الحدود لمصلحة الفكرة العالمية واذا أمكن ترويض الخصم.

السؤال بالتأكيد ليس مطروحاً خلال الأزمات العالمية وحيث يوجد متخصصون في العلاقات العامة، يتخرجون من لوبيات أو وسطاء ومستشارون أساسيون يقدمون الخدمات للحاكمين ويستخدمون هذه الخدمات خلال المفاوضات. برز هذا الدور خلال التوقيع على معاهدة فرساي.

ولكن الحرب الباردة أعادت اظهار الاشكالية من جديد في اطار الحرب الايديولوجية العامة والثنائية حيث يمكن ارسال الرسالة، أو منعها من قبل السلطة، أو التوسع في منطقة تأثير ايديولوجية أبعد من السياسة نفسها.

السوفيات يؤثرون بشكل كلاسيكي تقنيات عالمية، أحزاب اشتراكية، انتلجنسيا، تقييم أيضاً بين الماركسية واللينينية أو فعل مفاجئ وإعلامي. قليلون من الناس يصيرون مؤيدين سوفياتيين، فقط من خلال قراءة سبوتنيك (Spoutnik) أو رؤية بوتيمكين (Potemkine). بالمقابل الأميركيون وتحت شكل من أشكال الحرب الثقافية يتخيلون عبر السي.اي.اي وبواسطة الديبلوماسية الشعبية والتنظير لسلعة مدمرة للشرق، وبواسطة موسيقى الجاز والرسم التجريدي، وبواسطة هوليوود أو عبر أخبار لاسلكية.

الأميركيون يعتقدون انه عبر وسائل الراديو والتليفزيون العالمية بمقدورهم تقديم صورة مجتمعية عن الولايات المتحدة الأميركية أكثر جذباً، وتقديم قيم جديدة بواسطة منتوجات ثقافية مثل الاعتماد على "صوت أميركا" أو "راديو الحرة" الأوروبي الموجه نحو الشرق، فيما تعزز الاتفاقيات الدولية تلك الصادرات الثقافية وصناعة الولايات المتحدة الأميركية في تقديم نموذج مفضل عن طريقة الحياة الغربية.

حتى لو لم يعد العالم يعيش الثنائية القطبية أو أنه في مرحلة أقل ثنائية، فالطريقة لم تختفِ[79]. إدارة بوش شكلت بعد ١١ أيلول/سبتمبر سكرتاريا مساعدة من الدبلوماسية الشعبية ومن

[79] op.cit. Fransois-Bernard Hughe

راديوات وتليفزيونات مثل تليفزيون "الحرة" وراديوا "سوا". فيما البلدان الأخرى اكتشفت فائدة الميديا العالمية وأثرها مثل هيغو شافيز في فنزويلا الذي أطلق تليفزيوناً عالمياً ضد الأمبريالية. ومثال ذلك قناة "روسيا الآن" التليفزيونية أو "فرنسا ٢٤" (تعاون بين القطاعين العام والخاص)، وتليفزيون أخبار يبث خارج الحدود بالإنكليزية والعربية.

– **الاستراتيجية الرابعة:** هي استراتيجية المؤثرات والاتجاهات أو موجات التغيير وتأويل النص.

فالاستراتيجيات الثلاث السابقة تفرض وجود دولة ووسائل منظمة. وفي زمن التلفيزيون اكتشف السياسيون أن أفضل وسيلة لجذب انتباه واهتمام الناخبين هو التليفزيون.

خلال حرب فيتنام وخلال المواجهة الثقافية مع الثقافة الأميركية استخدم الأميركيون في خوضهم الحرب، الثابت عند مالكوهان "الحرب عبر التليفزيون يعني الانقشاع بين المدنيين والعسكر ودعوة الشعب للمشاركة في كافة وجوه الحرب".

لكن الصور القاسية التي كانت ترسل من فيتنام كادت تفقد أميركا المحافظة صورتها، واستسلمت الميديا للعسكر، حيث كانت الصور المرسلة من فيتنام تعاد إلى مصدرها، وتظهر مكانها صور بطولية للجنود الأميركيين الذين يقاتلون في فيتنام.

وظهر تأثير التليفزيون واضحاً جداً، من خلال تليفزيون ألمانيا الغربية على الجانب الآخر من جدار برلين، بإعلاناته وأخباره..

هنا يتبين الأثر الجيوبوليتيكي للإعلام في المستوى الايديولوجي أو المحتوى الإعلامي كلي الوجود الغربي، وفي إطار هذا الأثر يتغير الإطار الأخلاقي والمعرفي في شكلٍ من أشكال التأويل للواقع أكثر من مناقشته.

هذه الهيمنة الإعلامية الغربية سبق أن عرض لها مشروع الأونيسكو في السبعينيات في سياق مواجهة المعلومات ذات الاتجاه الواحد. ومحاولة سد الفجوة بين وكالات الإعلام في الشمال وإعلام الجنوب الفقير. وفي التسعينيات صدر إعلان الأونيسكو وركز على حماية التنوع الفكري والثقافي في العالم.

قدمت حرب الخليج الأولى سبباً للذين يعتقدون أن مرجعيات إعلامية كبرى أنتجت تأثيراً مهماً على الأفكار.

شبكة السي ان.ان. لعبت دوراً في إظهار "الوجه المضيء من القمر" في توصيفها الحرب على العراق، وهي ترتكز على وجهة نظر أميركية وعلى قوة التحالف الغربي في شكل من أشكال التوثيق رسمياً للحرب. مثل صور تفجيرات وقصف من دون صور قتلى...

وتساعد الميديا في سياق انتشارها على أحادية عامة مع تفضيل نظريات المجتمعات الكلية القوية. وتعتبر وسائل الإعلام عنصراً فاعلاً في عولمة الأفكار، وتعكس نظرة إلى الواقع وهي تسبح مع العولمة وتخدم المصالح الغربية، وتحديداً المصالح الأميركية.

بالخلاصة، لم تعد الميديا التقنية تنحصر في المكان مثل الإشارة إلى محطة الجزيرة بعد أحداث ١١ أيلول/ ومن تغطيتها لأحداث العراق وأفغانستان، وجود الكاميرا والمراقبة في غير مكان من العالم إدراك لنتائج واقعية.

– **الاستراتيجية الخامسة النظريات:** توجه الاهتمام اليها فالانترنت استوفت النقاش الأكثر يوتوبية والذي يتغذى من أسطورة المعلومات العالمية المنتشرة بقوة. وإذا كان الكل على الورق مثل "مكتبة بابل" لبورخيس. اذا كل وجهة نظر تجد تفسيرها لا يجب إذاً أن تحصى بعدها قوة الحقيقة المرئية في التعريف عن نفسها.

هذا التنظيم الإعلامي الجديد الذي يحاول البحث عن إحداث توازن مع النقاش الشعبي ومع الاتجاهات الفكرية للمنظمات غير الحكومية في العالم مع مرجعيات كبرى وتجمعات عسكرية/ ومع الصحافي المواطن الجديد مهمته الوصول إلى معرفة مرئية للكوكب الذي نعيش فيه، مما يشكل صورة واحدة نظرياً، ولكل واحد الحظ برؤية العدد غير المحدد من المواقع والانترنت خصوصاً على مواقع "Google Ranking" ما يعني حظوظ تملك وسائل العدالة والمساواة مع القوي.

## خلاصة أولية

جرى الاعتقاد في مقاربة ظاهرة "ويكيليكس" والإحاطة بانعكاساتها على الحياة الإعلامية والدبلوماسية ان تأثيراتها كبيرة على الإعلام التقليدي، وطرحت أسئلة كبيرة حول علاقة أسانج بأجهزة الاستخبارات العالمية وبعلاقة سنودن مع الاستخبارات الروسية.

كلا الظاهرتين شكلت مؤشراً جديداً في العلاقة بين الديبلوماسية الأميركية والأنظمة الحاكمة في المنطقة. لكن السؤال هل كان بالإمكان مقاضاة الولايات المتحدة الأميركية على الجرائم والانتهاكات التي كشفت عنها التسريبات. مع ذلك ثمة إجماع حصل على الأثر الايجابي لكشف الوثائق. ولكن هل ساهم ما نشر في إحداث تغيير حقيقي؟[80]، ويعود السبب إلى ارتباط التسريبات بأحداث أمنية وسياسية مضى عليها وقت، إلى جانب أن وسائل الإعلام التقليدية لعبت دوراً في التخفيف من تأثيرها على الرأي العام.

وسيشهد غاريث بورتر، صاحب كتاب "مخاطر الهيمنة": عدم توازن القوى والطريق نحو الحرب في فيتنام بالوثائق التي نشرتها "نيويورك تايمز" بالأحداث المتعلقة بالحرب في العراق وبالعلاقة مع إيران من العام ٢٠٠٥، ويؤكد بورتر ان الصحيفة الأميركية صورت بعض الوثائق وأخرجتها من إطارها الحقيقي مراعاة للمصالح الأميركية، علماً ان موقع "ويكيليكس" نفسه سرب وثائقه لخمس صحف شهيرة في العالم لتعقبها وبالتالي لم يكن شفافاً كفاية[81].

مع ذلك جرى الاعتقاد في لحظة من الأهمية بمكان أنها نقلت الوقائع والأحداث في عدد من دوائر الحكومة الأميركية ومؤسساتها السياسية والعسكرية وغيرها، انها لحظة شفافة يمكن أن تخترق سيادة عامل شفاف جديد لغطاء جامد من مفاهيم السياسة والتاريخ والدبلوماسية لو ترافق ذلك مع التزام قانوني دولي لأصحابها أو لأشخاصها الذين يتمتعون بشخصية معنوية مهمة من العلاقات الدولية المعاصرة.

[80] مواقع الصحافي الأميركي غاريث بوتر في مؤتمر "المركز العربي للأبحاث الاستراتيجية ودراسة السياسات"، الدوحة، آذار ١ – ٣ آذار ٢٠١١.
[81] مواقع منى مناف في مؤتمر "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، الدوحة، ١ – ٣ آذار ٢٠١١.

**الفصل الثاني:**

# دور الإعلام في تعزيز الديمقراطية ومسألة حقوق الإنسان

## مقدمة الفصل الثاني

نتيجة لدور الإعلام الحديث في تكوين الرأي العام سنستعرض في هذا الفصل وفي الفقرتين الاخيرتين مسألتين أساسيتين: تعزيز الديمقراطية في اختلاف مفاهيمها في السياسات الدولية وبصرف النظر عن أهداف الدول المختلفة، وحيث الميديا الجديدة، هي العاكس لهذه العلاقات الدولية بشكل ايجابي أو سلبي، ولدور الإعلام في مسألة تكريس قيم العدالة الإنسانية والمساواة وحقوق الإنسان والأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا المبحث الأخير كثيرة:

١ – هل يمكن لدولة معاصرة أن تمارس سياسة خارجية بدون إعلام دولي؟

٢ – هل يمكن ممارسة علاقات دولية بعيداً عن شعارات القانون الدولي والمتجسد الآن في هيئات الأمم المتحدة ومواثيقها؟

وبالأساس الإعلام موجه إلى رأي عام دولي وليس إلى الحكومات، فهل أصبح هناك رأي عام دولي يؤثر في العلاقات الدولية؟

٣ – إذا ما تجاوز هذا الإعلام دوره بالتوجه إلى الشعب اولا، هل يعني هذا أن دور الإعلام صار هامشياً، حيث ليس من دور الإعلام أن يتوجه إلى منظمة دولية أو إلى حكومة خارجية وتطبيقياً ووظيفياً الأساس انه معني بالتوجه إلى الشعب بالمصطلح الواسع للكلمة والذي من حقه أن يعرف ماذا يجري بصدق؟

٤ – وإذا ما ربطنا الإعلام والاتصال والتكنولوجيا، والإعلام والشعب، والإعلام والحاكم، هل يصير الإعلام أداة معلنة للحكم على الممارسات وعلى الأداء الحكومي؟

إن دولة مثل الولايات المتحدة الأميركية لديها الحيز الواسع جداً من العلاقات الدولية، وهي تستخدم شعارات الشرعية الدولية وحقوق الإنسان واحترام الفرد والديمقراطية ولكن حين يجري التدقيق في هذه الشعارات وبوصل في ما بيها بشكل مباشر وبموضوعية، نجد أنها مادة للنقاش والمساءلة بسبب التناقض الكبير في تطبيقات سياساتها ما بين الداخل والخارج.

٥ – وعلى افتراض أن الرأي العام هو الذي يحاسب، ولدينا نموذج محاكمة (سنودن)، والواقع أن الإعلام هو الذي عرف عنه وبفضل الإعلام ذاته صار هناك قضية إسمها "سنودن" في حين أن قضايا أخرى وحوادث كثيرة، يمكن أن تشكل قضايا مهمة ولم تجد هذا الرابط الأساسي بين السلطة وبين الرأي العام في الدولة، أو الدول الأخرى، وانحصرت قضايا عديدة عالمية. على سبيل المثال عالجت الأفلام المصرية في فترة ازدهارها في الستينيات والسبعينيات الكثير من القضايا المثيرة للمتابعة، من دون أن تتحول إلى قضايا مركزية على الرغم من أن فيها قضايا التجسس والعنف والفساد وغيرها.

إن المأخذ الرئيسي اليوم على سياسة الرئيس الأميركي أوباما تجاه استمرار الأزمة السورية المتفاقمة كنموذج في العلاقات الدولية وفي التغطية الإعلامية، يأتي قبل أي شيء آخر من كونه لم يحسن تسويق فكرته إعلامياً، منذ بداية اندلاع الثورة السورية. وينسحب الأمر أيضاً بدرجات متناقضة على اندلاع حركة الاحتجاجات العربية. ووصلت أفكار الرئيس الأميركي أوباما مشوشة إلى الرأي العام الذي يتهمه اليوم بالفشل في قضايا عدة خارجية، والجو الداخلي الأميركي معارض لسياساته المعتمدة على مستويات عدة.

هذا الرأي العام ضغط بدوره على مجلس العموم البريطاني الذي اعترض على سياسة كاميرون تجاه التدخل العسكري في سورية. هذه لحظات مهمة كان فيها الإعلام هو القاضي، ولم يكتف بأن يكون ناقلاً للخبر. وبرز تطور مهم في عمل الميديا مع تطور النظام الذي بدأ يخشى من أن يحاسب، يحاسب أولاً من الرأي العام في دولته ومن ثمَّ من الرأي العام العالمي.

لكن من الخطورة بمكان اليوم وأكثر من أي وقت مضى إعطاء تعريف محدد واحد للشعب، علماً أن غالبية مقدمات الدساتير أكدت على أن الشعب صاحب السيادة ويمارسها من خلال السلطات الدستورية المنتخبة، وله الحق في اختيار ممثليه وفي تغييرهم ومحاسبتهم، وهو صاحب الحق في معرفة كل ما يجري حوله بصدقية كاملة، كأحد تجليات عمل المنظومة الديمقراطية إذا كانت الديمقراطية إحدى القيم الأساسية التي يتمحور حولها جلّ العمليات السياسية والاجتماعية وتنشدها الأمم والشعوب.

٦ – إحدى اشكاليات هذا البحث التي واجهتنا هي الخلط بين أثر الإعلام الحديث التكنولوجي على رأي عام دولي والأثر الاجتماعي العام مع انتفاء الأثر على الإعلام بالذات، أو على الإعلام منفرداً، ويكاد يكون التمييز مع هذا الانتشار الواسع للمعلومات وللخروقات

التكنولوجية المتجددة مهمة صعبة ومعقدة، ويرتبط الأمر بالتفاعل بين النسقين السياسي والإعلامي وفي إطار التعريف الإجرائي للديمقراطية.

٧ – ثم إن الإعلام كأحد أبرز العوامل في بلورة وإظهار سلبيات وإيجابيات العلاقات الدولية، ليس هدفاً موازياً للأنظمة السياسية، وكما سيظهر لنا في الخلاصات النهائية هو مواكب لها، وليس من الضروري أن يدمج كل شيء تحت مظلة هذا الإعلام، فالإنترنت هي أثر لعولمة ثقافية اجتماعية عالمية في الولايات المتحدة الأميركية، كما في شمال أوروبا، وفي الصين وفي عوالم أخرى وفي أفريقيا. وهي ثقافة قائمة على ثقافة الكومبيوتر، وعلى نمط الحياة نفسها ومناهج العمل ومفهوم المجال والوقت. ونرى التفاوت الكبير في أثر هذه الثقافة، فثقافة الكوكاكولا، والجينز، وماكدونالدز، استطاعت أن تهيمن على الحياة الاستهلاكية في العالم أجمع، حتى في دولة مثل دولة الصين الكبرى، وعلى الرغم من إيديولوجيا شمولية ينتهجها النظام في الصين. ما عاد بالإمكان اليوم، الكلام كثيراً عن ثقافة شكسبير، أو عن ثقافة صينية، أو أوروبية، أو عربية. إذ أن أمامنا ثقافة موحدة يوزعها الإنترنت على شعوب الأرض.. قرون عدة من ثقافة موسوعية مع ابن خلدون وابن عربي وابن رشد وأرسطو اشتغل عليها الغرب على مدى ٤ قرون، أو حتى هذا الأثر الأخير، أثر الفيلسوف أرسطو الذي أدخل أفلاطون إلى الفكر الأوروبي، هذا الأثر يتردد في مجرد سطور في ثقافات الآخرين في ثقافة الإنترنت النمطية الأفقية والاستهلاكية.

لذلك حاولنا التركيز في القسم الأول على أثر الإعلام على العلاقات الدولية من خلال النظريات المعتمدة على خطين موازيين: من جهة الإعلام وتطور وسائله والعلاقات الدولية ونظرياتها ومدارسها في الإطار القانوني وفي إطار الشرعية الدولية، كما حاولنا عبر حالات تطبيقية تناول هذا الأثر في العلاقات الدولية، من خلال منطق الدولة نفسها، دولة تستقبل الأثر، ودولة تقرر، من منطق جيوبوليتيكي في العلاقة بين دولة المركز ودول الأطراف، وحيث هناك عدة نظريات وعدة اتجاهات: اتجاه يركز على المقاربة المباشرة والظواهر المباشرة (حركة الاحتجاجات الشعبية والساحات والميادين) والمدارس في العلاقات الدولية لا سيما التغييرات التي طرأت على الوظيفة الدبلوماسية وصناعة السياسة، وركزنا على ٣ نظريات في العلاقات الدولية: ١ – النظرية القانونية. ٢ – النظرية الليبرالية. ٣ – والنظرية الواقعية لدراسة أثر الإعلام. ضمن منحى النظام المتعدد الوجوه بقيادة لم تعد أحادية اليوم، ولكن نبّهت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وغزو العراق الباحثين في العلاقات الدولية إلى دور العوامل الإيديولوجية الذاتية والصعوبة في إفراز ميول

معارضة جديدة، تعزف خارج محور الدول العظمى بالخصوصيات الذاتية والاختلاف الحضاري، وخارج هيمنة النظريات في مجال التطبيق والخلاصات التنفيذية.

والمقترب الاستراتيجي يفرض نفسه في دراسة أثر الإعلام مع تنوع الاتجاهات في العلاقات الدولية، لا سيما أن هذه العلاقات تتطور مع تطور النظام الدولي نفسه، نموذج روسيا والتحول والانتقال من الاتحاد السوفياتي القديم والعلاقات الإيديولوجية الجامدة إلى علاقات متحررة أكثر.

وهذا يطرح مسألة الكلفة الباهظة والمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية التي تترتب على المقترب الإعلامي ككل حيث تتلاقى حالات تصبح معها كلمة تأثير الإعلام متشعبة وتتوقف على أي نمط من العلاقات الدولية وفق النظريات المتعارف عليها، وفي صلب وظيفة الإعلام المركزي ودمقرطة الحياة السياسية والفضاء العمومي الذي يتحرك فيه العاملون الاجتماعيون والسياسيون والإعلاميون بحرية، وتوافر الشروط الضرورية لإنجاز مهمات الحكم الرشيد والتنمية البشرية الناجحة.

**********

**الفقرة الأولى:**

# دور الإعلام في تعزيز الديمقراطية

## ١ – مدخل تمهيدي

الديمقراطية في معناها الأكثر عمومية، وفق النظرية الليبرالية تعني حرية التعبير والاتساع التدريجي لمبدأ المواطنة والعدد الأكبر من المشاركين في حقل سياسي أكثر إنساني عالمي اليوم في منظور اتخاذ القرار الجماعي والمباشر أو بواسطة ممثلين منتخبين.

وبصورة أكثر خصوصية ينطبق هذا راهناً على عملية العبور من أشكال مختلفة من التسلطية إلى الديمقراطية، إما بديمقراطية مقصودة بهذا القدر أو ذاك للأنظمة القائمة، وإما بفضل تصغير واضح للنظام. ويجري الكلام عندها عن "انتقال ديمقراطي"، على أن الانتقال هذا ليس فسحة زمنية وسيطة غير موثوقة المخرَج، وأن لا شيء يؤكد أنها ستقود حقيقة إلى الديمقراطية.

ومن جهة أخرى فإن تعبير "الانتقال الديمقراطي" عنى خصوصاً "مخارج من الديكتاتورية".

وهذه أمور جرت معالجتها في إسبانيا وأميركا الجنوبية بين عام ١٩٧٥ (إسبانيا) و١٩٩٠ (تشيلي)، وذلك على قاعدة انتقال متبادل ضمني أو معلن بين الحكام القدماء (التسلطيين) والمعارضة الديمقراطية. وفي هذا الصدد جرى الكلام عن "الانتقالولوجيا" (Transitologie)، والتي تفهم كمجرد عنصر ترتيب دولي يتم فرضه بصورة طبيعية من خلال تدخل خارجي، ومسلح عند الحاجة. تكفي إزاحة الطاغية بالقوة (العراق، ليبيا..) لإقامة الديمقراطية![1]

هذا الإدراك الإجرائي للديمقراطية يستبعد البعد الطوباوي للديمقراطية ولكنه يتضمن خطأ تجاهل ان نفس اللعبة السياسية للسياسيين الديمقراطيين تميل كما أكد فيليب برو ( Philippe Braud) إلى تغذية جانب الحلم عند المواطنين، من جهته برنار مانان (Bernard Mamin) أكد

(1) Dictionnaire de la science politique et de Institutions politiques de Guy Hermet ,Bertand Badie, Pierre PurnpaumK Philippe Praud pp 88

حديثاً أن الديمقراطية التمثيلية تبقى نظاماً أرستقراطياً يخفف منه الانتخاب، فيما دانيلو زولو (Danilo zolo)، يجذب نحو الديمقراطية الفكر الأوعى للقلق. فبالنسبة اليه الديمقراطية القائمة تتغذى من الانتظارات التي تعمل باستمرار على توليدها. بما هي تستطيع أقل فأقل تلبيتها في عالم يزداد تعقيداً كل يوم وتسير نحو الاقتراب من نفاد موارد شرعيتها.

من ناحية أخرى إن النقاشات الأحدث، تركز بشكل خاص على التطورات المرتبطة بنجاح مفهوم "الحكم الرشيد"، تطورات تميل إلى رفض الحكم الديمقراطي، يعزز ذلك فكرة التقرير الأغلبي، وكذلك هيمنة النظام العام على النظام الخاص، وموضوع الاتهام هنا مبدأ السيادة الشعبية نفسه، الذي يؤسس للدولة الديمقراطية[2].

علماً ان المصطلحات الأكثر رواجاً الآن، هي مصطلحات من مثل الديمقراطية التوافقية وقد استخدم هذا التقليد في البلاد المنخفضة علماً ان دافيد آبتر طبق المفهوم في مملكة أوغندا ثم في نيجيريا، قبل أن يقوم لينجهارت بتعميمها.

أما مصطلح الديمقراطية التشاورية فيقاس عند يورغن هابرماس (Yorgen Hobermas) كما بالنسبة لنوربرتو بوبيو (Norberto Bobio) تقاس أصالته الديمقراطية بنوعية النقاش المفتوح اليوم، أكثر ما يقاس بالطبيعة الشكلية لمؤسساته واتساع حق التصويت. إن مبدأ الديمقراطية المباشرة يتناقص مع المبدأ الغالب في الممارسة، أي الديمقراطية التمثيلية حيث ينطق المنتخبون باسم الشعب الذي لا يملك فرصة التحول إلى موقع أمامي للسيادة الديمقراطية بديلاً للقضاء المؤسساتي[3].

ولا يمكن فصل مسألة الديمقراطية عن مسألة حقوق الإنسان، فقد شهدت الأخيرة تطورات منذ نهاية الأربعينيات لليوم، وارتقت من حقوق الإنسان الفرد إلى حقوق الإنسان الشعب، من دون إنكار لحقوق الإنسان الفرد، وارتقت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث يحق لكل فردٍ أن يشارك في الحياة العامة لبلده في صيغة تشاركية.

وبدلاً من أن تقول الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ١٩٦٦، بحق الفرد، قالت بحق الشعب في تقرير مصيره في الإطار السياسي العام. ويعود للأمم المتحدة الفضل في تطوير هذا المبدأ

(2) op –cit "citoyenneté, Democratisation, Gouvernance, Marché Democratie et Regime Politique PP. 83 – 84.
(3) 0p- cit, Democratie, Espace Public.. PP 85.

والتزامه، والحاصل في العلاقات الدولية وفي الوظيفة الدبلوماسية أن ما من دبلوماسي في العالم اليوم لا يذكر في الإعلام مسألة حقوق الإنسان، أو ينكر أن دولته لا تراعي – ولا تهتم، بحماية حقوق الإنسان، أو لا تحترم قواعد الديمقراطية والحريات العامة.

من الفرد إلى الشعب، غدت تركيبة ديمقراطية وأصبح من الصعب معها التوصل إلى تعريف محدد للشعب في المصطلح الواسع للكلمة نتيجة التواصل في حقوق الإنسان والحريات العامة، وبين القانون الدولي العام والكرامة الإنسانية.

ونرى في هذه الفقرة، إلى تأثير دور الإعلام في الضغط على مسألة حقوق الإنسان، في إطار الدولة الواحدة، أو ما بين الدول. والعولمة والثورة المعلوماتية أصبحت في الآونة الأخيرة من أهم المواضيع حساسية في إطار الحوار الدولي الجاري حول المسألة، وهذا مهم لتحليل تأثيرات الثورة المعلوماتية المختلفة وطرق التحكم بتطور الأحداث على الساحة الدولية.

بالواقع مدونة الحقوق والواجبات الأساسية المستلهمة في الأصل من فلسفة الأنوار، والموجهة لعموم البشرية بلا تمييز في الجنس أو العرق أو الدين أو الموقع، المعتقد أو القومية، تؤمن هذه الحقوق عبر الاعتراف القانوني بالكرامة الإنسانية والمساواة بين الأشخاص. ولها حقل أكثر اتساعاً من الحقوق المدنية أو السياسية، خصوصاً في المواد الثلاثين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تمّ تبنيه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨ وحيث بعض مواده يشرع خصوصاً الحق في الصحة والتربية والعمل، وفي الاجتهاد الحر للعمل، وكذلك الراحة والترفيه وكذلك هناك اعتراف بحق الملكية. غير أن هذا الإعلان يحمل صفة مختلطة لأنه يعلن أيضاً الحقوق السياسية انطلاقاً من المبدأ الكامل، ان "إرادة الشعب هي أساس شرعية السلطات العامة المادة (٢) هذا هو. وأكثر، حال الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩، المدونة أو المشار إليها في مقدمات الدساتير للعام ١٧٩١ وعام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٨(واستبدل بإعلانات أخرى عام ١٧٩٣ و١٧٩٥). لكن الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان نادراً ما كانت مترافقة بآليات محاسبة. وحدها اتفاقات جنيف التي تتعلق بالنزاعات المسلحة، تتوفر بالواقع على آلية تحديد المخالفات وعندما يتعلق الأمر بإعلان الأمم المتحدة نفسه، فإن الموافقة على العالمية الحقيقية لهذه الحقوق يطرح مشكلة، في بعض مناطق العالم وتجاه بعض الثقافات.

مثلما يذكر، على سبيل المثال الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان. بالمقابل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والذي لا يدخل بتعارض مع الإعلان العالمي[4].

سنحاول في هذه الفقرة البحث عن المعايير الجديدة في تناول أثر الميديا الجديدة وفي المقلب الرئيسي تقرير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فالديمقراطية ليست بحالة سليمة في العالم حالياً، لا بل كثيرون في العالم لديهم مشكلة الآن مع الديمقراطية التي أخذت من الإعلام شكلاً نظرياً أكثر، يخفي مصالح دولية متفاوتة وحيث لا ديموقراطية، إذ لم يكن هناك تنمية فعلية[5].

وفي التاريخ البشري في الأزمنة القديمة، نموذج أثينا يقابله نموذج إسبارطة. ودائماً كانت هناك الميول التسويقية الاستعمارية حتى بعد الثورة الفرنسية حصلت موجة استعمارات لشعوب عديدة.

وهناك في الإعلام ذلك الانفعال الدائم بطرح شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الشخصية. وهذا ما يركز عليه الإعلام الغربي والدولي بشكل عام، ولكن ماذا عن الساحة الديمقراطية اليوم من النموذج النيوليبرالي الذي تقيمه مؤسسات التمويل الدولية. وتحولت الأزمة إلى نظام لسلطة الأقلية الأوليغارشية من دون حساب لمستويات المعيشة وحيث احتكرت الأخيرة ثلاث سلطات معاً: سلطة المال وسلطة الميديا والسلطة السياسية، وحتى النماذج الديمقراطية الغربية الأوروبية تشكو من تأثير سلطة المال على سلطة الاقتراع، بحيث أصبحت المشاركة في العملية الانتخابية نفسها عاملاً لمزيد من القنوط السياسي في الورقة الانتخابية نفسها.

والديمقراطية كما يراها د. جورج قرم هي مسار تنموي ناجح وليست سبباً"[6] وحيث الديمقراطية تستحق فكراً نقدياً وليس فكراً تقديسياً مسطحاً تروجه سلطة الميديا.

ذلك أن الولوج إلى مجتمع العلم والتكنولوجيا وتوطينه هو عمل جماعي بحيث تنخرط فيه كل الفئات الاجتماعية من أدناها إلى أعلاها.

---

(4) Dictionnaire de la science politique 0p- cit :, Droit Naturel, , Etat et droit, P 18.

(5) في الأصل محاضرة للدكتور جورج قرم القيت في قصر قرطاج في تونس بتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢.
جورج قرم، ورقة قدمت الى مؤتمر مدرسة الخريف / بيبلوس جبيل، مركز علوم الانسان ٤ – ٨ تشرين الثاني ٢٠١٣.

(6) د. جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، أوراق عربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١١).

والاحتجاجات العربية تقدم مثالاً اليوم، حيث كانت حركات غنية بشعاراتها قبل أن تشهد تدهوراً وتتحول إلى ساحات لحروب أهلية بتدخل أمني وخارجي بنفس استعماري، ولعل المسكوت عنه أكثر، وراء الخطاب الديمقراطي اليوم دوافع اقتصادية واجتماعية: الكرامة، الوظائف، العدالة الاجتماعية، أمور كانت بالأساس أهم بكثير من لافتات الديمقراطية في الحراك العربي الأخير الذي عانى تاريخياً من "النمو المشوه" والمسكوت عنه في الإعلام، وفي البحث الأكاديمي والتقارير والتقنية المالية الإقليمية وللاتحاد الأوروبي أو المنظمات المالية الدولية والعربية.

ثم إن الديمقراطية ليست ورقة صندوق الاقتراع، وثبت أكثر أن الفئات الوسطى والنخبة هي التي تصنع الاستقرار وتحمل شعارات الحرية.

الجيد أن وسائل الإعلام والاتصال، أدت إلى ذلك التلاحم بين شعوب العالم، التي صارت تشبه بعضها البعض أكثر.. لكن ليست وسائل الإعلام هي التي تحرك الثورات الإنسانية الكبرى، لا سيما في النموذج الذي يسجل المستوى المتدني من الإنفاق، والبحوث والتطوير في الاجتماع بتوطين العلم والتكنولوجيا والإقدام على الإنجاز الابتكاري.

إذ يبلغ هذا المستوى ما لا يقل أكثر من ٠,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان المنطقة العربية في مقابل ١,٩٠ و٢,٥ بالمئة في البلدان الأكثر دينامية وابتكاراً.

والأبحاث في العقدين الأخيرين انصبت على الجانب الديمقراطي النظري، وراهناً على الجانب الإسلامي المتشدد مقابل المعتدلين، ونادراً ما تنظر الأبحاث إلى تحليل الاقتصادات الريعية التي تعيش وتنمو، وجنون المضاربات العقارية، والحيازات الزراعية الكبرى وتمركز الابتكارات الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية وفي اليابان وكوريا الجنوبية، وواحدة من الإشكاليات الكبرى اليوم في العالم بعد الأزمة المالية العالمية هي نسبة البطالة لا سيما في البلدان العربية والأفريقية والعام مأخوذ بفكرة البحث عن مكمن الإرهاب وآخر تجلياته ظاهرة دولة "الخلافة الإسلامية في العراق وبلاد الشام " في حين أن الديمقراطية هي واقعياً توزيع الخير العام.

في حيز الإعلام الحديث، تعتبر الديمقراطية مفتاحاً لحل وفهم الأوضاع اللحظوية، في حين أن القضية الأساسية لنجاح أي ديمقراطية تتمثل كما سيظهر في الفقرتين التاليتين بموضوعين رئيسين:

١ – الحرية.

٢ – والتحييد الديني عن الحياة السياسية.

أولاً: لأن المرجعية الدينية تتحول إلى سلطة حقيقية على تفكير المواطن، ماذا يمكن أن يقرأ أو لا يقرأ، أن يشاهد أو لا يشاهد على نحو ما تعتمده بروباغندا الجماعات الدينية المتشددة في السنوات الأخيرة.

ثانياً: لأن نهضة المجتمعات الديمقراطية الغربية لم تتحقق إلا بفصل الدين عن الدولة.

ثالثاً: لا حرية حقيقية من دون الليبرالية الفكرية والعقائدية.

رابعاً: بنى الاستبداد الاقتصاد الريعي، وأفرغ العامل الديني نظرياً وإيديولوجياً العملية السياسية، ولعل التجربة الديمقراطية في الهند مثال لديموقراطية متطورة لا يلقي الإعلام الضوء عليها كثيراً، كذلك لا ينظر كثيراً في الإعلام إلى الجزر الكاملة للتكنولوجيا المتطورة في سان باولو والبرازيل، والشريط المدوي في مصانع المجتمع الصناعي في شمال المكسيك ومدن كاملة في الهند وتايوان وغيرها من الدول.

ويصادف أن أنظار العالم لا يقودها الإعلام كثيراً خارج أوروبا وأميركا، من مثل الإشارات التي تقودها الصادرات التكنولوجية الكورية ٣٢% والماليزية (٤٧,١) بالمئة والسنغافورية والتايلاندية (٢٦,٢% إلى اليابان أو الصين ٤٩,١% والدانمارك، إسرائيل الدولة المحتلة للأرض العربية والدولة الأمنية التي تمارس إرهاب الدولة[7]. أي أن الربط بين الديمقراطية والتنمية قد لا يكون حتمياً.

والحرية التي برأينا يجب أن يمثلها الإعلام الجديد هي حرية الضمير وكرامة الإنسان وسيادته على أرضه، وتعني تعددية الأفكار، كما تعني العقلانية. واليونانيون اليوم هم نفس اليونانيين القدماء.. لكن يفتقرون إلى العقلانية.

وأي كلام لدور إعلامي في تعزيز وظيفة الديمقراطية وحقوق الإنسان يعني المساعدة في الخروج من المعوقات. وهذا لا يثمر إلا عبر التنوع في الميديا، ووجه الخطر أن الميديا خرجت من سلطة الدولة وأصبحت بأيدي مؤسسات مالية ومليارديين في دول محدودة، وهي ظاهرة يعتبرها

[7] المعلومات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي.
World Development Indicators, http//data.wolrdbank.org/ data – catalog/world-development-indicators.

البعض استبدادية يجب دراستها كفاية في الإطار المنهجي. وقد نكون مدعوين لمقاربة كارل سميث في دراسته ظروف الاستبداد وإمكانية استمراره، والمدخل الوحيد إلى تأسيس حياة ديمقراطية، هو الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج لمواجهة قوى الضغط الداخلية والخارجية.

إذا، على الإعلام أن يحيّد نفسه ليكون المتغير المستقل والفاعل في التغيير إذا أراد أن يفعل شيئاً مهماً لتعزيز وصفات الديمقراطية وفكرة المواطنة، وليكون ضمير الحرية كأساس عميق للديمقراطية ويجب أن يكون نقدياً (كانط).

وما نشهده اليوم أزمة كبرى في الأنظمة الديمقراطية الكبرى. العولمة النيوليبرالية والتي يدرس دور الإعلام في سياقها فرّغت الديمقراطية من آلياتها والنتيجة تظاهرات في وول ستريت وفي اليونان وإسبانيا وفي دول الحراك العربي وأزمة اقتصادية مالية عالمية تعيق النمو منذ سنوات في الدول الغربية وفي اليابان، ونشهد تراجعاً في الصين نفسها التي حققت مستويات نمو مرتفعة جداً، والسبب الاقتصاد النيوليبرالي الريعي وتراجع المجتمع المدني في العالم لصالح النخبة المالكة التي تمتلك اليوم وسائل الإعلام كافة.

وهذا يحتاج إلى تعاون بين ضفتي المتوسط وبين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وسائر دول العالم. وبصادف أن الإعلام في نظام عالمي معولم، وأي نوع من أنواع الاستقرار السياسي خارج إطار صدام الحضارات بحاجة إلى تموضع الديمقراطيات داخل حدود كل دولة قطرية. وهناك متطلبات، إذ أن غالبية من مليار ونصف مليار نسمة لديهم متطلبات للحرية والعدالة والكرامة الإنسانية يصرخون "أعطونا حقنا" وإلا سنشهد مستقبلاً موجات ثورية جديدة قد تكون مدمرة كما شهدت بعض البلدان العربية حالياً. لكل ذلك هل نستطيع الحكم على أثر التطور الرقمي على المتغيرات الأساسية بما فيها النظام السياسي وعلى علاقة المواطنين بالسلطة أو الدولة مع وجود فجوة رقمية كبيرة من عالم الشمال وعالم الجنوب في توزيع القوى بين الفرد والسلطة الحاكمة وفي سياق التحولات التي طرأت لتبيان أثر الإعلام على الديمقراطية على السيادة القومية؟ وهل لدينا آلة القياس لذلك؟

من يتحكم بالمشهد السياسي اليوم؟:

– الدولة القمعية

- الجيوش
- التدخلات الخارجية
- الشخصيات التقليدية

لذلك بقدر ما ينجح العصر الرقمي في إطلاق شرارة التغيير بقدر ما يحتاج إلى الآليات التي تحكم المسارات المتتالية، علماً أن الدولة نجحت في فرض قيود على الفرص الإعلامية في التغيير والإعلام يستخدم الافصاح المبالغ[8] به والترويج للانتقال من التعتيم الاستبدادي من أجل تغيير ما هو ثابت، فتطور النظام الديمقراطي السياسي لم يحد من موجة اختراق القانون والتراجع في القيم السياسية والاجتماعية، فالإعلام يمنحنا القوة الناعمة، والأنظمة السياسية تركز على القوة الصلبة، وللأسف هي أكثر قدرة على الفعل من القوة الناعمة.

قد لا نستطيع في هذا المبحث الإجابة عن أسئلة أخرى من مثل ما هو دور المجال غير الديمقراطي؟[9] وكيف يستطيع الديمقراطي ان يتعاطى مع الجماعات المتطرفة؟ وكيف يمكن حماية كمٍّ كبير من الحريات والعمل الاقتصادي؟ وهل الديمقراطيات تستطيع التحفيف من الفجوة التقنية والتكنولوجية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؟ كيف تستطيع الديمقراطيات التعامل مع البيئة والموارد المالية في الانتقال من المفهوم الديمقراطي الليبرالي القديم إلى المنظور الأميركي والأوروبي الجديد بطابعه الاجتماعي، والانتقال من ديمقراطية النخب إلى ديمقراطية المشاركات الأوسع وتحديداً مشاركة النساء والأقليات؟

## تبادل قيود وفرص بين النسقين السياسي والإعلامي

إذا كانت الديمقراطية هي إحدى القيم الأساسية في العملية الاجتماعية وتنشدها الشعوب والأمم، فإن بلوغ هذه الغاية يأتي نتيجة تفاعل العاملين السياسيين والإعلام، وتشترك المدخلات السياسية والإعلامية في مخرجات العملية السياسية الديمقراطية[10].

[8] عبد الحليم فضل الله، ورقة قدمت في مؤتمر مدرسة جبيل الخريفية حول المشاركة المدنية والسياسية والعصر الرقمي ٤ – ٨ تشرين الثاني ٢٠١٣.
[9] د. مكرم عويس، ورقة مدرسة جبيل الخريفية: المشاركة المدنية والسياسية في العصر الرقمي ٤ – ع تشرين الثاني ٢٠١٣.
[10] Chelbid2@gmail.com

العلاقة أساسية بين النسقين السياسي والإعلامي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وللنسق السياسي أثر مهم في النسق الإعلامي والعكس صحيح.

وهذه التفاعلات المصاحبة ليست جديدة وجاءت مواكبة لتطورات في تاريخ الوسائل الاجتماعية والحياة السياسية على حد سواء، حتى الحديث عن الموجة الثالثة في الدراسات السياسية رافقه كلام مماثل عن التطورات الإعلامية والتكنولوجية[11].

ترسّخت العلاقة بين الإعلام والسياسة مع التطورات التكنولوجية الحديثة وبفعل التطورات الاتصالية والسياسية إلى درجة صار الإعلام جسد السياسة وصارت السياسة جسد الإعلام وصار الإعلام عصب السياسة والسياسة عصب الإعلام، وفي قلب الجهاز العصبي على السواء.

هكذا، صار صنّاع السياسات والقرارات يحسبون في عملياتهم ويأخذون في عملياتهم تلك التأثيرات للفاعلين الإعلاميَّين والاتصاليين وفق أجندات الرأي العام، وعلى أساس موارد سياسية وانتخابية وشرعية العملية الديمقراطية. في الوقت نفسه يمكن أن تتحول هذه الموارد الإعلامية إلى قيود تقلّص من مجال المناورات السياسية وتقلّل من حجم مواردها وتجعلها خارج الشرعية الشعبية داخليًّا أو خارجيًّا وعرضة للتآكل والتلف. إلى ذلك يمكن للسياسة أن تصبح مورداً للإعلام ومورداً إيجابيًّا، كما يمكن أن تتحول إلى قيود ضاغطة، ويؤدي السياق العام، المحلي والدولي، دوراً مؤثراً في العمليات جميعاً، سياسية كانت أو إعلامية[12].

من المهم التركيز على الإعلام باعتباره متغيّراً مستقلاً في العملية السياسية، أي مدخلاً لها باعتبارها نسقاً من التفاعلات، والنظر إلى نتائج العملية السياسية، السياق الذي يحدده الرأي والفضاء العمومي وحصائل العملية السياسية أي الديمقراطية.

لكن إلى أي مدى يبرز التفاعل في الإعلام والسياسة؟

ما أثر ذلك على إنجاز مهمات الديمقراطية والحكم الرشيد وتفعيل السياسات والقرارات؟ ما هي طبيعة تلك العلاقة وما نوعها؟ وما هو دور التكنولوجيا الجديدة في بناء وظيفة السياسة الخارجية وإدارة النزاعات؟

---

[11] صموئيل هنتنغتون، الوصية الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوي (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣).

[12] محمد الشلبي "تبادل الفرص والعقود في السياسة والاعلام" مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت/ العدد ٣٩٠ ، آب ٢٠١١ (ص ١٨).

الشيء المؤكد أن هناك علاقة توافقية بين مستوى فاعلية النسقين السياسي والإعلامي. فكلّما ارتفع مستوى استقلالية عمل وسائل الإعلام، قويت الوظيفة السياسية وازدهرت الديمقراطية، وارتفع مستوى أداء الحكم الرشيد على قواعد الاصلاح والتنمية البشرية والإنسانية. ثم كلّما ارتفع مستوى أداء المجال العام، ارتفع مستوى الأداء السياسي العام.

بالعودة المنهجية إلى مقاربة أو معادلة مايكل بريتشر (Michael Breacher) تقوم العملية السياسية على نسق من التفاعلات والإعلام والاتصالات مدخل رئيس لها[13].

عملية صناعة القرارات والسياسات الداخلية والخارجية وإدارة النزاعات تمثل أنساقاً مفتوحة لمختلف الأنشطة الإعلامية والتكنولوجية.

وواضح مدى التفاعل التبادلي بين النسقين وأثرهما المشترك في مجال الاتصال السياسي كما يعرفه وولتون (Wolton): "أنه الفضاء الذي يتبادل فيه الفاعلون الثلاثة الذين يحوزون شرعية التعبير العلني عن السياسة: رجال السياسة والصحافيون والرأي العام"[14].

فيما يعرف كوترت (Coheret) الاتصال السياسي" بأنه تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين عبر قنوات اتصال رسمية وغير رسمية"[15].

في حين يعرفه نورس (Norris) بأنه: "عملية تفاعلية تُعنى بنقل المعلومات بين الفاعلين السياسيين ووسائل الإعلام والجمهور"[16].

أما الفضاء العمومي فهو إلى اتساع وأصبح وسيلة مفتوحة بيد المواطنين للضغط على سلطة الدولة وتقييد تصرفاتها.

إنه فضاء صار واسعاً جداً بحضور قوي للإعلام الجديد وقدرات هائلة في التسويق مع فاعلين جدد اجتماعيين ومدنيين ودينيين وسياسيين جدد وشباب جدد يتشكّل منهم المجتمع الحديث. ثم إنه فضاء رمزي لرابطة تشبك ملايين لا بل مليارات الأشخاص المجهولي الهوية والذين

---

(13) Michael Brecher, the foreign policy system politic, setting, Images, Process oxford University Press, 1472).

(14) Dominique Walton, Penser la communication (Paris, Flammarion, 1997), P 377.

(15) المصدر نفسه.

(16) Jacques Gerstlé. La communication Politique (Paris: A. colin, 2004) P. 10.

يتنافسون على شبكات التواصل الاجتماعي ويتحاورون وينقلون إلى الفضاء العام أفكارهم وحججهم[17].

أنشطة بالجملة للفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين يشكلون العملية السياسية ويؤمّنون الشروط التي تتحرك خلالها صناعة القرارات السياسية وأنماط اللعبة الديمقراطية التي تقرر طبيعة النظام السياسي واستجاباته وسلوكياته وأدائه ويشكل الاتصال شرطاً أساسياً لعمل الديموقراطية.

وسائل الإعلام الجديدة لعبت دوراً مهماً في امتلاك عناصر الوعي أكثر لطبيعة الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وفهم أكبر لمخرجات العملية السياسية نفسها وبشكل متسارع وضاغط على النسق السياسي. وتملك التكنولوجيات الحديثة موارد مهمة في استطلاعات الرأي ومتابعة أنشطة الأفراد والمواطنين وقرارات عمل وتقديرات متسارعة وأكثر استجابة للرأي العام. يساعد الإعلام الجديد صنّاع القرارات السياسية وغيرهم بالمعلومات والقدرة على إدارة الموارد والإدارة الحديثة والاقتدار السياسي وما يحتويه من سيادة القانون واستقلال القضاء وآليات الرقابة على أجهزة الحكم الرئيسة وفاعلية المجتمع المدني وكفاءة وعدالة النظام الاقتصادي ودور المساءلة في إدارة الموارد العامة[18].

هذه المعلومات ترتكز عليها الديمقراطية الاجتماعية الجديدة بفعل إدراك أكثر لحاجات الناس وأولوياتها المتنوعة. وتقوم وسائل الإعلام بتوضيح تلك العملية وتوسيع مدخلاتها ومخرجاتها في النسقين الإعلامي والسياسي. ليس الإنترنت مجرد تكنولوجيا أو وسيلة إعلامية وحسب، انه إيديولوجيا أيضاً، فهو يختلف عن كل الابتكارات التقنية التي سبقته بأنه يترافق برؤية ثورية عن العالم، كما انه عمل مشروع ثوري للمجتمع، وقد ساعدت هذه الرؤية وهذا المشروع في نجاحه.

وقديم هو الزواج بين التكنولوجيا واليوتوبيا، فقد بيعت السيارة على أنها أداة لحرية الرجل (والمرأة في حد أدنى)، وكان لينين يعدّ الشيوعية بزواج السوفياتي مع الكهرباء، وكان التليفزيون يصوّر على أنه نافذة كل العالم.. لكن منذ أن ظهر مارتن هايدغر (Martin Heidege) وهانس

---

(17) Wolton, Ibid, PP. 379 - 381

(18) حمدي عبد الرحمن، افريقيا وخدمات عصر الهيمنة: أي مستقبل، (القاهرة، مكتبة مدبولي ٢٠٠٧) ص ٦٨ .

جوناس (Hans Jonas) وجهابذة آخرون في علم البيئة، لم يعد ثمّة مجال للتفكير بإمكانية أن تكون التقنية محايدة.

لم تكن الشبكة الرقمية أثناء نشوئها العسكري في بداية التسعينيات عالمية الانتشار ولكنها شهدت بعد ذلك طوراً آخر يمكن وصفه بالانتصار التجاري، فقد فهم على نحو مبكّر، بعض مدراء الأعمال، ممّن لديهم رؤية، أن الرقمي سيفتح أبواباً واسعة للتجارة.

وتنبغي الإشارة إلى موضوع أساسي وهو الإنترنت حديث الطابع بل انه يجسّد الحداثة بمجملها والتي تقف إلى جانب التطور[19].

ومع ذلك ثمّة شيء مقلق في هذا الزواج بين الأحلام الطوباوية في الحرية والمساواة والديمقراطية، وبين الشركات التي هي مثل كل شيء آخر آلات نقد أسطورية.

وثمة نقطة، على درجة عالية من الأهمية وهي أن الإنترنت يقدّم نفسه فضاءً أرحب للحرية والديمقراطية، وبأن الجميع سواسية. ويؤكد المراقبان الثاقبان للعالم الرقمي بيزاني وبيوتيه ان "فرضيتنا تقوم على أن الويب قد سمح منذ العام ٢٠٠٤ بظهور "ديناميكية علائقية" تذوب فيها الانتماءات القديمة وتختفي المراتب ليحل محلّها أداء شبكي الطابع[20].

أما ألبيرت لازلو بارابازي (Albert Laszlo Brabazi) فيقول: "لدينا مجتمع لأن الناس اختاروا التفاعل"[21].

وهذا يعني ديناميكية اجتماعية موجودة بكل وجود التكنولوجيا التي سمحت بالتعبير عن نفسها بشكل أفضل.

من الواضح أن هذه "الديناميكية العلائقية الجديدة" ترسم ضرباً من الديمقراطية. ويلفت الانتباه، بنيامين لوفلوك (Benjamin loveluck) إلى أن الإنترنت "يشكل وعداً كبيراً بالمساواة ونموذجاً أعلى لديمقراطية المشاركة"[22]. ويتحدث بيزاني وبيوتيه عن بروز "نزعة فردانية".

---

[19] برنار بوليه، نهاية "الصحف ومستقبل الاعلام"، وزارة التعليم العالي/ الصحيفة الثقافية السعودية في فرنسا، ترجمة خالد طه الخالد ٢٠١١، ص ١٤٤.

[20] D. Potet et F Pisani, comment le Web change le monde, P. 36

[21] Albert-Lasrlo Barabazi, Linked. How Everything is connected to Everything Else and what is Means, New York, Plume 200). [20]

[22] Benjamin loveluck “Internet, vers la democratic radical?” Le debat 152, Septembre – Octobre 2008.

## أ – الإعلام الجديد فرصة سياسية أم مخاطرة؟

"هل نستطيع أن نصمد أمام التكنولوجيا؟" يتساءل جون فون نويمان ( John von Neuman) أبو الكمبيوتر الرقمي[23]. وهل الشبكات الجديدة للمعلومات والاتصالات مخاطرة أم فرصة بالنسبة إلى مجتمعاتنا؟

فرصة، إنها كذلك بالتأكيد: إذا كان الإنترنت مدعواً إلى تغيير أشكال السلطة وشروط التبادل، فهذا قبل كل شيء لا يستطيع أن يعمل، في شروط مثلى ولا تزال غير محققة، كنظام مفتوح، يمكن أن يكون فيه هوية المستعمل ومكانته الهيراركية أقل أهمية من قيمة مشاركته، ويمكن أن تكون فيه تأثيرات الجغرافيا ملغاة مؤقتاً، ويمكن أن تكون فيه كل أشكال المعلومات (الرقمية والبصرية والسمعية)، التي كانت منفصلة من قبل، موحدة داخل أداة النقل نفسها، ويمكن أن يكون فيه العدد غير المحدود تقريباً للمشاركين منضماً في عملية واحدة بذاتها.

علاوة على هذا، ألا ينطوي تبادل المعارف على اعتراف بالآخر، منظوراً إليه ليس على أنه موضوع للسيطرة، بل على أنه مصدر للابتكار والثروة؟ وكل هذا يشجع التكنولوجيات الجديدة، نظرياً على الأقل، على علاقات مفتوحة، وقائمة على التراضي، وغير هيراركية، بين الأفراد والجماعات.

هذه نظرة بعيدة عن أن تكون متحققة: توجد جغرافيا للإنترنت وكذلك حدود لسعته التحميلية وللوصول إليه.

بمعنى نتبيّن الآن بالفعل مشروع تخصيص الوظائف "المراقبات" و"الاغلاقات" أو "الحدود"، إلى مصادفة تحكم دولة واحدة مثل أميركا بـ٩ محركات كبرى لشبكات التواصل الاجتماعي عالميًّا، وكل هذا فإن العولمة المعلوماتية تنطوي على مخاطر الإضرار بالحياة الخاصة. وتفتيت الأفراد ذرات منفصلة، وفقدان المعنى الاجتماعي، وإضفاء الطابع الافتراضي على الواقع وتنطوي بالتالي على مخاطر على مستقبل المجتمعات والديمقراطية نفسها.

(23) cite dans Jacques Robin, “les dangers d’une société de l’inrformation plamataire. Le Monde diplomatique, fevrier 1995.

والإغراء كبير بالنسبة إلى الدول التي تملك في هذا المجال تكنولوجيا مهمة بالنظر إلى التكنولوجيات الجديدة على أنها وسيلة قمعية لعرض قوتها. كما تسميها "القوة الناعمة".

وعدم المساواة في التوزيع قد يسهّل ظهور أشكال جديدة من العنف والسيطرة والإقصاء؟

ثم ما مدى التأثيرات الثقافية للسيطرة على الإنترنت؟

ألن يقع من يسيطر على الوسيلة تحت إغراء السيطرة أيضاً على الرسالة؟ وكما أوجز أخيراً خبيران أميركيان جوزيف ناي ووليام أونيس فإن "المعرفة، أكثر من كل عهد آخر في التاريخ، صارت هي القوة، فهل من الممكن على كل حال، كما يشدد المؤلفان أن تفتح التكنولوجيات الجديدة عهداً جديداً في ممارسة الدبلوماسية العالمية، حيث تحل الجاذبية التكنولوجية محل القمع الاقتصادي والقسري، مما يشجع على ممارسة "السلطة الناعمة" (Soft Power)[24].

ويمكن الاضافة أن كل تكنولوجيا جديدة سواء أكانت الطباعة أو الإنترنت، تمثل في الوقت نفسه فرصة ومخاطرة عامل اضطراب وعامل عدم اليقين. ويعلّق أحد الخبراء بأن إضفاء الطابع الافتراضي ايجابي في حد ذاته، حسن ولا مسيئاً، ولا محايداً. انه يتقدم باعتباره حركة الإنسان نفسها في "التحول إلى آخر" أو ظهور عدم التجانس (Héterognesé). إن الافتراضي ليس شيئاً مطلقاً نقيض الواقع، بالعكس هو أسلوب ملائم لأن يكون خصباً وقويًّا ويحرّر عملية الإبداع[25].

وتماماً كما كانت الديمقراطية الإغريقية مصممة وفقاً لنماذج العملية والتقنية للعصور القديمة – لا شك في أنه يجب إعادة التفكير في ديمقراطية القرن الحادي والعشرين على ضوء النماذج الجديدة وأولها إعادة تحديد المبادئ التي يسترشد بها الجميع.

ويوجد هذا المشروع البروميستيومي في نوايا مؤسسي "غوغل" (google) لاري بيج، عالم الكومبيوتر الكاليفورني، وسيرجي بيرين، عالم الرياضيات المولود في روسيا، اللذين التقيا وهما طالبان شابان في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا واشتركا العام ١٩٩٨ في إطلاق محركها الشهير[26].

---

(24) Joseph.s Nye. Dr.. et william A. owens, "America's information edge" foreign affairs, Mars/Avril 1996 P. 20-36

(25) Pierre levy, Qu'est.ce que le virtuel? Paris, la decouvert, 1995. P 10.

(26) نسبة الى بروميثيوس، أحد جبابرة الميثولوجيا الاغريقية وهو رمز تسخير كل قوى الطبيعة لخدمة البشر. ويرى الكاتب آرثر ميلر (Arther Miller) "إن الأمة حين تتحاور هي خير صحيفة".

أضحت طريقة إنتاج الأخبار موضع تساؤل عميق، فأسطورة وسائل الإعلام الديمقراطية التي ينتجها ويشرف عليها الجميع لم تعد حكراً على أصحاب المهنة، بل صارت رائجة وبأبعاد مختلفة، ولم تعد حكراً على "نخبة"، وهذا يطرح سلطة وسائل الإعلام على نحو مغاير.

ويرى برونو باتينو (Bruno Patino) وجون – فرانسوا فوغل (Jean François Fogel) ان الإنترنت بمثابة "صحفي يعمل في خدمة شخص واحد فقط". وان "الإنترنت تعتبر نهاية الصحافة التقليدية"[27].

أما دومينيك وولتون فيرى ان التكنولوجيا الإعلاموية الجديدة تساهم في صناعة عالم إعلامي مجزّأ وهو عالم "العزلات التفاعلية"[28].

ولكن لن تكون الكثير من الأحداث في نطاق الحريّة مع وجود المدونات. ونعلم أن صوراً التُقطت بهاتف محمول وثبت على الإنترنت قد فجّرت فضيحة سوء معاملة سجناء أبو غريب في العراق. كما كشفت صوراً مسروقة عن المشادة بين نيكولا ساركوزي و"أحد المخلّين بالنظام" في أحد المعارض الزراعية، لباريس.

بالمقابل تزايد "تكاثر الأخبار بشكل سريع ولا حدود له يؤدي إلى زيادة مخاطر الخلط بين الحقيقة والتزييف الإعلامي، على غرار شبكة فولتير (Reseau Voltaire) الذي كان أول من نفى سقوط أي طائرة على البنتاغون في ١١ أيلول ٢٠٠١.

ثم كون وسائل الإعلام صارت سلطة، فإنها تعاني من الهجوم الذي تتعرض له كل السلطات. وقد أظهر الاستفتاء على الدستور الأوروبي حجم الشرخ الإعلامي، حين حاولت وسائل الإعلام بكل السبل توجيه الناس نحو التصويت لعالم الدستور الأوروبي بنعم. لكن نتيجة الاستفتاء جاءت بأغلبية كبيرة "لا".

ولم تقم وسائل الإعلام بوظيفتها في تقديم الواقع ومزاج الناس. والفترة التي كانت تقف فيها وسائل الإعلام في مقدمة المسرح كان يمكن اعتبارها سنوات الخصب على مدى ثلاثين عاماً. انها الفترة التليفزيونية، ما جعل ريجيس دوبريه يعتبرها "هيئة أسقف جديدة"[29].

---

(27) Pruno patino et Jean Fraçois Fogel une Presse sans Gutenberg Grasset, 2005, P. 62

(28) Dominique wolton, Il faut sauver la communication, Flammarion,2005.

(29) Regis Debray, l'Empire Callimard, coll, "le débat" 2000.

وهي الفترة التي لم تكتف فيها مؤسسات إعلامية كبيرة مثل "النيويورك تايمز" في أميركا و"لوموند" في فرنسا بتحديد السياسات الصحيحة، بل وتعين من يمتلك المشروعية وحق الاختلاف في الحكم.

جاء هذا نتيجة تطور عوامل تقنية ناشئة من دخول العالم التلفزيوني إلى كل بيت، عالم ترافق مع اختفاء تهديدات الحرب الباردة، وانتصار فترة المجتمع المدني وحقوق الإنسان..

ولوسائل الإعلام دور كبير في جعل عمليات صوغ السياسات وجعلها أكثر شفافية وبالتالي تعاني تحديات كبيرة وتجبرها على كشف عملياتها وقدراتها وخيوطها العامة والسوابق كثيرة والبارز منها ما فعلته الصحافة الأميركية مع الرئيس نيكسون حينما فضحت اتصالاته ودفعته إلى الاستقالة.

ولا تكتفي وسائل الإعلام بنقل السياسات ونشرها أو تقديم المعلومات، بل انما تتحول إلى فاعل سياسي قائم بذاته في العملية السياسية. وقد يكون ذلك مخالفاً لرغبات القادة السياسيين والفاعلين التقليديين الذين يحاولون استبعاد قضايا ذات اهتمام عند الجهور. وهذه الوسائل تعمل على تشكيل لوبيات ضاغطة وباهتمامات مختلفة الوظيفة والهيكلة والتوجيه والتأطير سواء في تعريف المشكلات السياسية وتحديدها أو ترقيمها وتفسيرها وأولوياتها.

وكما يرى نيدهارت (Neidhardt) فإن آثار التعليقات في وسائل الإعلام قوية جداً، خصوصاً إذا ركّزت وسائل الإعلام على القضايا نفسها مع عدم الثقة بالنخب السياسية القائمة. وتزداد فاعلية وسائل الإعلام وتأثيرها في العمليات السياسية ومضامينها وتحولها إلى آليات عمل متواصلة وسريعة جداً وبمتناول الناس والرأي العام، مما يخلق وظيفة أكثر مباشرة في المراقبة والتقييم فيما يتعلق بصوغ السياسات وتنفيذها، ومناقشة بدائل عن تقرير لكل السياسات[30].

الواقع إن النمو المتزايد لوسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي أوجد دينامية طاولت ميادين عدة تجاوزت بمستويات عدة زمن الإذاعة والتليفزيون والأقمار الاصطناعية، فالإنترنت تملك ككل القدرات المذهلة والمتسامية واللامتناهية عبر ذلك المجهول التقني. مع ذلك ترتبط فاعلية هذا النسق الإعلامي الجديد إلى حد بعيد بالسياق الذي يتحرك فيه خصوصاً طبيعة النسق السياسي

(30) Kriesi et Mobiziaing public opinin in Audience Democracies" PP. 193 – 195.

ومستوى الديموقراطية، والنموذج واضح فيما اصطلح على تسميته دور شبكات التواصل الاجتماعي في "الثورات العربية".

## ب: إنجاز مهمات الديمقراطية

إن إنجاز مهمات الديمقراطية الفاعلة القائمة على الحريات العامة والمساءلة، ما زالت عصيّة في أماكن كثيرة وفي أغلبية البلدان النامية، وحتى الديمقراطيات الغربية تعاني ما تعانيه نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتفشّي حالات الفساد والشعبوية السياسية وضعف الحكم الرشيد في بلدان عديدة.

تستطيع وسائل الإعلام التواصل والقيام بأدوار ايجابية ومؤثرة في التنمية البشرية ذات الصلة الوثيقة بالديمقراطية. وينبغي أن تتوافر لوسائل الإعلام ظروف موضوعية حتى تتمكن من بناء الحكم الرشيد وتقويته والحصول على نتائج ايجابية من مثل أن تكون هذه القنوات حرة ومستقلة عن المصالح الرسمية والفئوية، وأن يكون هناك انتشار وتوزيع عادل وواسع لها. لن تكفي حرية الإعلام وحدها لضمان لعبة ديمقراطية نزيهة من دون معدلات تنموية حقيقية. وإذا كان الشعب فقيراً ومستبعداً من سوق الإعلام الجديدة ومصادرها ومعلوماتها سيبقى الوصول إليه مؤقتاً وغير كاف، خاصة إذا كانت وسائل الإعلام خاضعة للمصالح وغير قادرة على نقد التجربة ككل وإبراز اخفاقاتها والتهيئة لسلطة تحترم المحاسبة والمصالح الواسعة للمواطنين[31].

بإمكان وسائل الإعلام أن تلعب دوراً حيوياً في العملية الديمقراطية، والمساهمة في تعزيز الحريات العامة، والتفكبر، والضمير، واستجابة الحكومة لجميع المواطنين، وتعزيز أرضية صلبة للتعبير السياسي التعددي.

(31) Seung-Whan Choi and Partick James. "Media Opennoss, Democracy, and Militarized. Interstate Disputes," British Journal of Politics no 37 (2006) PP. 23 - 46.

يرى امارتيا سين (Amartya) أن معدلات التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد ترتبط بالحريات السياسية في البلدان الفقيرة، إذا كان المقصود تقوية صوت الشعب الصغير، ونقل خياراته، إعلامياً والدفاع عنها والوصول بها إلى محصلات ايجابية[32].

ولقد شكل التليفزيون أهم وسيلة إعلامية جماهيرية في العقود الثلاثة الأخيرة، وصار ناقلاً للاتصال والإعلام في المجالات السياسية والاقتصادية، بعد تراجع الأحزاب والأنشطة النضالية والتأثيرات الإيديولوجية. وصار التليفزيون مصدراً أساسيًّا إعلاميًّا للمواطنين، فيما يتعلق بالعمليات السياسية وكذلك محل اهتمام الساسة الذين يسعون للتعرف إلى الحقائق الاجتماعية والسياسية المحلية والدولية والتعريف بأنفسهم وأنشطتهم وتسويق سياساتهم وسياسات بلدانهم وفك الضغط عن بلدانهم وتجنيد القوى المحلية والدولية حول خياراتهم[33].

وفي الواقع وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً، يبدو التطور الجبار لسطوة وسائل الإعلام وخصوصاً سلطة التليفزيون، جليًّا إلى درجة تغيير النظام الطبيعي للديمقراطية، بل ان وسائل الإعلام ذاتها انبهرت من مدى تأثيرها القوي.

ومع ذلك يبقى التساؤل هل "سلطة وسائل الإعلام" التي صارت في مقام "السلطة الأولى" أمراً واقعياً؟

على مر التاريخ، كانت تتغيّر باستمرار العلاقات بين وسائل الإعلام والمجتمع. إن تطورات المجتمع (النزعة الفردانية، والنزعة الاستهلاكية، والتفسخ الرابط الاجتماعي والعولمة، الخ). وتحولات الديمقراطية (دور الدولة وضعف السياسة والسياسيين وأزمة التمثيل وضعف الأحزاب) لا يمكنها إلا أن تؤثر على الميدان وعلى وسائل الإعلام. هذا إلى غزو التسويق الإعلامي الذي يغطي تشكيلة واسعة من المواضيع السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية.

يقول نيكولاس كير (Nicholas Carr) مدير التحرير السابق لدورية "هارفارد بيزنيس ريفيو" (Harvard Business Review) "ان شركة المنتجات الطبية" مستعدة للدفع نظير كلّ نقرة على إعلاناتها ومنتجاتها التي تكون إلى جانب الأخبار المنشورة".

---

(32) Pippa Norris Global political communication: good governance, human development, and mass communication" un Esser & B. Pfetsch (Eds.), Comparing Political Communication. PP. 115 – 117.

(33) Arnaud Mercier "la Politique et la Television" Probleme Politiques et Sociaux. No 900 (mai 2004 PP. 5-9).

ويضيف "من وجهة نظر رجل الاقتصاد ، فإن أفضل المواضيع في المواقع الإخبارية ليست تلك التي تجذب الكثير من القراء، ولكن التي تجلب محتوياتها الإعلانات الأغلى ثمناً"[34].

فما سُمّي "الانتاج الإعلامي" هو توليفة تجمع شؤون الأمة والعالم على السواء، السياسة الداخلية والدولية والاقتصاد والاجتماع والأفكار والاختراعات والعلوم والصحة والدين والأمن الداخلي، والتعليم والهجرة والقضاء والأخلاقيات والحريات العامة والتعليم والثقافة والعروض الفنية وأخبار العامة والحرب والسلام... والقائمة طويلة من دون توقف، لأنها تتعلق بالإعلام عن كل ما يخص المواطنين.

منذ بداية عصر النهضة إلى تاريخ وسائل "أسرة فوغر" (Fugger) ساهمت الأسرة المصرفية الألمانية في انتخاب الملك كارلوس الخامس (Charles Quint) عدا ان المملكة المقدسة وهذا تاريخ ديمقراطي ساهمت رسائل منه وتقارير دبلوماسية ومنظومة معلومات في انفتاح شعوب أوروبا كافة.

وهذا لا يعفي من تقدير حجم المشكلة، ونحن نتبع في هذا الأمر الفيلسوف جون – بيير دوبي (Jean – Pierre Dupuy) ونظريته عن "الكوارثية المستنيرة"[35].

يزداد تأثير الإعلام الجديد مع شبكات التواصل الاجتماعي، ويتوافر سياق سياسي أكثر اتساعاً وبعيداً عن نفوذ المصالح المؤسسية والرسمية وبعيداً عن تأثير المتلاعبين بالعقول كما سماهم هربرت تشيللّر[36].

لم يعدد بالإمكان احتكار المعلومات خلال السيطرة على وسائل الإعلام، ولا حتى التلاعب بالحقائق الاجتماعية والسياسية، لا سيما عندما لا تكون وسائل الإعلام في خدمة الهيمنة والمصالح النافذة، بل آليات حقيقية لتطوير الديمقراطية[37].

صار دور وسائل الإعلام أساسيًّا إلى جانب الفاعلين السياسيين والمؤسسين كالساسة وجماعات المصالح واللوبيات المالية والمشرّعين والأجهزة التنفيذية والبيروقراطية.

---

(34) Nicholas Carr, Britannica Blob, 7 avril 2008.

(35) Jean – Pierre Dupuy, l'Expansion, Juin 2007.

(36) هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة ٢٤٣، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩.

(37) Philippe Breton, L'utopie de la communication 3em ed (Paris: la decouverte, 1997) P. 150 .

صار تحديد المشكلة أساسياً في صناعة السياسة بمراحلها كافة، ووضع آليات العمل وإطار الوظيفة وصياغة السياسة، وفي إضفاء الشرعية والتنفيذ والتقييم، وأساسيًّا في تمثيل فرص وموارد تساعد على صناعة السياسة وصناعة البدائل أو وضع القيود على أنشطة سياسية بعينها. وتتفنن وسائل إعلام كثيرة في إيجاد قضية أو التهويل بها أو التسويق لها لجلب الاهتمام والضغط تمهيداً لمعالجتها والاستجابة لها، وأحياناً السرعة في طمسها وإخفائها. وأحياناً يجري اللجوء إلى الاستطلاعات والتحقيقات داخل النسيج الاجتماعي وتحريفه كقوة فاعلة في اللعبة السياسية. ثم تجري عملية تقييم السياسات من حيث فاعليتها وتأثيرها وآثارها في الجهات المستهدفة أو غير المستهدفة مباشرة[38].

كل ذلك تمثيل ترمومتري (مقياس) لقياس فاعلية تلك السياسة أو العملية الديموقراطية[39].

على الأرجح، يساهم تعدد وسائل الإعلام وسرعة انتقال المعلومات وكثافتها في دمقرطة الحياة السياسية والمزيد من شفافيتها وتمكن عدد كبير من المواطنين من الوصول إلى معرفة الشؤون العامة والاهتمامات بالسياسات التي تعنيهم خاصة. ولا شك في أن الفاعلين السياسيين يولون اليوم أهمية قصوى للعمليات الانتقالية. وكما يقول وزير الزراعة الفرنسي السابق ميشال روكار (Michel Rocard) "٧٠ بالمئة من وقت أي مسؤول يخصص للمهمات الاتصالية"[40].

ثم لقد فرض النسق الإعلامي نفسه على الفاعلين الدوليين بسبب أهميته المتزايدة في حياة الشعوب والدول. وأصبح ينظر إلى ضمان حرية الرؤى والإعلام كحق إنساني من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنّته الأمم المتحدة العام ١٩٤٨، وفي الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، والميثاق الأميركي لحقوق الإنسان وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وقد أشار مدير البنك الدولي إلى أهمية حرية التعبير، كمحرك للتنمية، التنمية العادلة، لأنه من دون حرية التعبير لا توجد معرفة ولا شفافية ولا محاسبة وبالتالي لا إمكانيات للتغيير لاحقاً[41].

(38) Tomas Dye, Universtanding Public Policy, 12 ed (New gersy, pearson prentice Hall 2008) PP. 31 – 55.
(39) Randall Clemons and Mark Mubeth public Policy Praxis: theory and progmation (New Jersy: prentice hull 2001) (38) PP. 80 – 89.
(40) Gerstlé, la communication politique, P.64.
(41) Norris "Global political communication: Food Governance, Human Development and Mass communication" P. 117.

مزيد من حرية التعبير، يعني ازدهار العملية السياسية وتمكين العملية الديمقراطية والتنمية البشرية. معيار الاستقرار السياسي، حكم القانون، فاعلية الحكومة، مستويات الرشوة. هذه مؤشرات التنمية الثابتة المنتظمة والثابتة قياساً إلى نوعية ومستوى الديمقراطية في مدى واسع من بلدان العالم وفقاً لمعطيات حددها البنك الدولي العام ١٩٩٩ تتعلق بالحكم الرشيد. ذلك أن الاستقرار السياسي يعدّ ضرورياً ويعكس التداول المنتظم والسلمي للسلطة والحكم وتقوية قواعد اللعبة السياسية وتعزيزها، واستمرارية الممارسة الدستورية، وانخفاض العنف السياسي أو غيابه. أما حكم القانون فيشير إلى استقلال القضاء والمحاكم وفاعليتها، وأما فاعلية الحكومة فيمكن من خلالها قياس نوعية الخدمة العامة واستقلالية الخدمة المدنية بعيداً عن الضغوط السياسية.

أما إدراك الشبكة الإعلامية فيعكس مدى نجاح المجتمع في تطوير العدل والمساواة والشفافية والضوابط في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. وهذه مؤشرات تؤكد الارتباط القوي بين الإعلام والحكم الرشيد وبين الإعلام والديمقراطية.

هل يجب أن تكون الطرق السريعة للمعلومات لامركزية، ورفيعة ومفتوحة للجميع، أم يجب تشجيع احتكارات الأقلية وتجزئة الأسواق؟ هل ينبغي دعم المواطنين بإنتاج المعلومات وتوزيعها بما يقود إلى شكل من أشكال "الديموقراطية الإلكترونية"، أم ينبغي تشجيع التطبيقات التجارية مثل "افلام المقاولات" أو "تحت الطلب à la demande". والعالم في صدد اختبارات تقنية واستراتيجيات هندسية قادرة بدورها على تعزيز الحياة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أو أن كبحهما.

ولا يزال ينبغي وضع سياسات عامة يجب أن تخدمها التكنولوجيات الجديدة.

ولتأمين نجاح هذه السياسات فإنه لا غنى عن إعادة تنظيم حازمة ومتوازنة ويقظة. وأن تقوم هذه السياسات على مبادئ غير قابلة للتصرف مثل حقوق الإنسان ولو "بمحادثة عالمية متواصلة" وتأمين احترام هذه المبادئ في إطار سيادة القانون[42]، وعلى أن تتناغم الأطر القانونية والقضائية القومية، مع أخذ المبادئ العالمية في الاعتبار.

(42) "Free-cyber-speeh". Internationl herald tribune. 15 – 16 Juin 1996 "An unfehered Internet" Internet, 28 – 29 Juin 1996.

وعلى الإعلام الجديد أن يلتزم قاعدة مطلقة: عدم المشاركة مطلقاً في حملات الحض على الكراهية أو العنف ضد شعب أو جماعة، كما حصل في المآل المأسوي لهيئة إذاعة وتليفزيون في رواندا في العام ١٩٩٤ والتي حرّضت على مذبحة التوتسي الاثنية وخصومها الهوتو، وكما يحصل في نيجيريا وعلى غير ساحة عربية وإقليمية ومناطق عديدة تشهد انقسامات ويمزّقها العنف كما في أوكرانيا اليوم. ويجب علاوة على هذا حل المشكلة التي يُفضي إليها صعود النزاعات القومية البالغة الحدة والأصوليات، والنزاعات الأمنية، في عالم متزايد التفكك، لا سيما انه في الأعوام الأخيرة انخفضت المساعدات الدولية للتنمية تحديداً بعد الأزمة المالية العالمية. في الوقت الذي يتقلّص فيه دعم منظومات الأمم المتحدة[43].

وقد يكون الأغنياء في العالم أمام ضرورة الدفاع بالقوة عن جنّتهم المحاطة بالأسوار المادية والإلكترونية والمحاصرة مع ذلك، مع وجود أشكال خطيرة جداً للعنف[44]، وأسوأها بلا أدنى شك الظلم والفقر والحرمان.

وتدلّل هذه التغيّرات في نمط الإدارة في إطار من الاستمرارية الجوهرية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، على الأطروحة الأخرى التي طرحها ماركس بعدة أسطر في مقدّمة ١٨٥٩ المقتبسة عن افتتاحية الفصل:

"لا تضمحل أية مشكلة اجتماعية أبداً ما لم تتصور داخلها كل القوى المنتجة التي لها من الاتساع ما يمكّنها من استيعابها، ولا يمكن أن تحل مكانها علاقات إنتاج جديدة وأرقى قبل أن تنضج الظروف المادية لوجود هذه العلاقات في صلب المجتمع القديم بالذات"[45].

ووفقاً للتقسيم التاريخي الذي أجراه صامويل هنتنغتون[46] قامت "الموجة الثالثة" للتحول الديمقراطي منذ القرن التاسع عشر في منتصف سبعينيات القرن العشرين في أوروبا الجنوبية (البرتغال، اليونان، اسبانيا) ثم ابتعلت أميركا اللاتينية قبل أن تسقط النظم المسماة "شيوعية" في أوروبا الوسطى والشرقية من ١٩٨٩ – ١٩٩١، وتنتشر في أجزاء من أفريقيا وآسيا. وتزامن بدء هذه الموجة مع الركود الاقتصادي المعمّ من السبعينيات الذي خلق سباقاً استغله معارضو

(43) ohn Kenneth Galbraith "De l'influence perisistance de l'opulence" in PNUD: Rappert mondial sur le developpement human 1998. Chapitre 2.

(44) A house divided against itself cannot stand" (Abraham Lincoln, 16 Juin 1858).

(45) Karl Marx, Preface à la Critique de l'conomie Politique, en œuvres Choisies (Moxou: Ed du Proqrés 1970) P. 525.

(46) Samuel Huntington, the third wave Democratization in the late tweintieh century (Norman ok: university of Oklahoma home Press 1991).

النيوليبرالية كي يشنوا هجومهم في فرض تغيير جذري على صعيد الرأسمالية العالمية. وأشرف النموذج الجديد على التحول الاجتماعي والاقتصادي في بلدان الكتلة الشرقية السابقة. وواجه التزامن في هذين التحولين الكبيرين نشوة نيوليبرالية جعلت فرانسيس فوكوياما يطلق مقولته الشهيرة: "نهاية التاريخ" ليتراجع عنها أخيراً، وقد أثارت هذه الأطروحة المفرطة اعتراضاً من هنتنغتون الذي حذّر من تفاؤل فوكوباما الساذج. ويتضّمن كتاب هنتنغتون عن "الموجة الثالثة" من الديمقراطية تحليلاً تفصيليًّا للعوامل التي تولد "موجة عكسية" من السلطوية في سياق أزمة الديمقراطية الليبرالية[47]. وهو تحليل، برهنت سنوات العقدين الأخيرين على صحته إلى حدّ بعيد[48].

وهو صاغ نظريته بعد الحرب الباردة تحت عنوان "صدام الحضارات" حيث شرح كيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع النموذج الغربي الليبرالي في البلدان غير الغربية. وهذا ما أسماه "مفارقة الديمقراطية".

"تبنّي المجتمعات غير الغربية للتقاليد الديمقراطية الغربية يشجع ويفتح الطريق نحو السلطة أمام الحركات السياسية القومية والمعادية للغرب.. التحول نحو الديمقراطية يتصادم مع التغريب، والديمقراطية في صميمها عملية محلية محدودة وليست كوزموبوليتية"[49].

ربما الاستثناء العربي الاستبدادي ليس بعيداً من تلك المفارقة.

هذا الاستثناء الاستبدادي العربي يعود إلى المنطقة العربية قبل العام ٢٠١١ التي كانت تعاني من غياب قوى سياسية منظّمة قادرة على توجيه الاحتجاج الشعبي باتجاه الثورة وقيادتها، فالراغبون المحتملون لم يكونوا قادرين والقادرون المحتملون لم يكونوا راغبين.

لهذا أنتجت التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات فاعلين جُدداً. إن المنظمات والمؤسسات السياسية كانت موجودة سواء في فرنسا سنة ١٧٨٩ أو في روسيا في شباط/فبراير ١٩١٧، وقد أفرز تظافرها قيادة اجتماعية للانتفاضة هي الطبقة الثالثة التي حلت محل الطبقات الأخرى في الأمة. وكذلك كانت النوادي السياسية موجودة في فرنسا، وكذلك في روسيا، علاوة على

(47) Francis Fukuyama “the end of History” the national Internet, suminer 1998, available on line at (http www. wesjones.com.

(48) رد فوكوباما بشكل غير مباشر: كتابه "نهاية التاريخ" ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة – مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٣.

(49) صاموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات، اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٩٩).

وجود الأحزاب في مجلس روسيا. وفي كلتا الحالتين لعبت القوى السياسية المنظمة دوراً حاسماً في تطور الأحداث.

وخلافاً لذلك، ففي المنطقة العربية لجأ الفاعلون الجدد إلى أنماط جديدة للمعارضة وأنشأوا تنسيقيات وطنية منتهجين مسارين مختلفين لبث المعلومات – الشبكات التفاعلية والوسائط الاجتماعية لكي تنشئ صلات جديدة بين بؤر الاحتجاج وبدور حاسم للشبكات الشبابية التي التي اعتمدت على خبرتها التقنية من التملص من الرقابة وعلى الرغم من ذلك عادت ووقعت ضحايا رئيسية للاستبداد والانسداد الاجتماعي – الاقتصادي في المنطقة العربية(50).

والإيديولوجيا المنتشرة في صفوف غالبية أعضاء هذه الشبكات هي ليبرالية سياسية وثقافية ممزوجة بحس حاد بالعدالة الاجتماعية. انها صيغة "الأعمدة الأربعة" التي عرفتها أحزاب الخضر في بداية الحركة في أوروبا سنة ١٩٨٠، والمشترك معها هو العدالة الاجتماعية والديمقراطية واللاعنف، في حين حل محل العمود الرابع الأوروبي وهو المبدأ البيئي، في الحالة العربية، قومية تقدمية معارضة للتدخلات العسكرية الغربية والإسرائيلية.

ويكتب حميد وباشي: "انهم يوسعون الفضاء العام الذي يشكلون بوصفه طريقة عمل الديمقراطية التي يطلبونها، ولا يتعلق الأمر بإيجاد سوق مفتوحة كتعبير عن الديمقراطية التي عرفتها أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، والانتفاضات لم تكن عمل اشتراكيين ثوريين ولكن الغاية الرئيسية على جدول أعمالها كانت الفضاء العام وليس الملكية الخاصة"[51].

قد فعل "الاستثناء الاستبدادي العربي" ما يسري على معظم الثورات التي عرفها العالم في القرون الثلاثة الأخيرة[52]. **مع الإشارة إلى** أن تلكؤ مسيرة التنمية الاقتصادية ليس هو السبب الرئيس لانفجارات ثورات الربيع العربي، بل ان العكس هو الصحيح. فالبلدان التي شهدت الثورات في تونس ومصر وليبيا والبحرين وسوريا واليمن حققت نمواً في السنوات العشر السابقة للثورة مباشرة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) بمعدلات غير مسبوقة في العقدين السابقين (١٩٨٠ – ٢٠٠٠).

---

(50) جلبير الأشقر "الشعب بريد" شرعه عمر الشافعي "دار الساقي". طبعة أولى/ ٢٠١٣، (ص ١٦٥).

(51) Hamid Dubashi, the Arab Spring the End of postcdonialism (London: zed, 2012) P. 239.

(52) ورقة سعد الدين ابراهيم قدمت الى ندوة "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق"، الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية في منطقة الحمامات – تونس بتاريخ ٦ – ٩/شباط ٢٠١٢ ونشرتها "المستقبل العربي" العدد ٣٩٨ (نيسان/ابريل ٢٠١٢) ص ١٠٢, ١٦٣.

فيما أن العوامل الحقيقية لهذه الثورات هي الاستبداد السياسي وغياب الحريات العامة والانتهاكات الفارضحة لحقوق الإنسان، ولأن الشباب (١٥ – ٣٠) هم الكتلة السكانية الأكبر في المجتمعات العربية، ولأنهم الأكثر شعوراً بالحرمان النسبي والأكثر قدرة عبر التواصل والحركة.

بالخلاصة متى توفرت عوامل اجتماعية – ثقافية – اقتصادية معيّنة، فإن الشعوب تنزع إلى الرغبة في المشاركة السياسية، أي إدارة الشأن العام والذي تجلى في شعار "لا ضريبة من دون تمثيل"[53].

ويقول علماء الاجتماع مثل سيمور لبست (S. Lipset) إن الديمقراطية هي الابنة الشرعية للطبقة الوسطى، أو البرجوازية بالمفهوم الماركسي. فمع بزوغ هذه الطبقة واسهامها المتزايد اقتصاديًا وعلميًا، فإنها تسعى إلى استكمال هذه الثنائية بإسهامة سياسية والتي هي الديمقراطية من "ثلاثية اجتماعية اقتصادية، سياسية". وهكذا أصبح النضال من أجل التحول إلى الديمقراطية، واستمرارها مرتبطاً بظهور ونمو الطبقة الوسطى بكل شرائحها. أو عبر تعريف عقد اجتماعي جديد يقوم على التفاوض، والضمان الاجتماعي والأمن كتحقيق لنظرة توكفيل المستقبلية الذي توقع، منذ قرن، انتصار دولة الرفاهية في كتابه "de la démocratie en Amérique" (الديمقراطية في أميركا) عندما تبدأ بالانتشار الدولة الاجتماعية الديمقراطية[54].

إن الحضور المشترك للدينامية الإعلامية والسياسية أمر ضروري للديمقراطية وترسيخها وتحقيق متطلبات الحكم الرشيد والتنمية البشرية الشاملة. ولا شك أن حرية الإعلام ضرورية لأي قيمة سياسية واجتماعية[55].

فهذا التفاعل الايجابي استخدم في مواطن كثيرة وبشكل قوي لدعم الحكومات التسلطية والشمولية وتقوية سلطات الشركات المتعددة الجنسية وإحكام قبضتها على الثروة الوطنية وإسكات الصوت المعارض وانتهاكات حقوق الإنسان ودعم الفساد وتشويه الحقائق ونصرة الدكتاتوريات والتغطية على المجازر من نوع الذي ارتكبته إسرائيل بحق الفلسطينيين واللبنانيين وصمت الإعلام الغربي والأميركي حيال ذلك كله لعقود من السنين، كذلك ما جرى من نهب المال والتسبب بتخريب

---

(53) No taxation with out Representation.
(54) L'Etat – service – democratique.
Alexis de Tocqueville. 4e partie, chapitre V, Paris, (1835 - 1840.
(55) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

اقتصاديات دول عدة إبّان الأزمة المالية العالمية وما عُرف بأزمة انخفاض أسعار الأسهم الإسمية وتجارة العقارات وتدمير الأبنية والدعائم الاجتماعية..

فثمّة قيود كثيرة على الإعلام وحريته ودوره كمتغيّر مستقل لإفشال العملية الديمقراطية عبر الرقابة والإعلام والهيمنة الإيديولوجية للأنظمة التسلطية وتقييد الاتصالات الإلكترونية والرقابة على شبكات الإنترنت، كما فعل غير نظام عربي، إلى حين اندلاع الثورات العربية ٢٠١١. حيث ما عاد الصمت ممكناً.

وحيث شعر الفاعلون السياسيون بالضغوط المتزايدة التي يمارسها الشعب العربي وإعلامه الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي) من خرق للقيود المفروضة على سلوكيات الناس وسياساتهم وتحركهم لصوغ برامجهم واستراتيجياتهم لمعالجة مشكلات استمرت عقوداً في ظل أنظمة استبدادية تقلص الاهتمام بها عالميًّا.

مع خالص العملية السياسية الايجابي لتحرك الناس في الشوارع والميادين والثمن الكبير الذي دفعته هذه الشعوب للحصول على نتائج إيجابية حيناً وسلبية أحياناً، إلا أنها سمحت لها بالتأثير على المستوى الداخلي والخارجي[56].

فبقدر ما يزداد استقلال النسق الإعلامي وديمقراطية الحياة السياسية وفاعلية الفضاء العمومي الذي يتحرك فيه الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون والإعلاميون بحرّية، بقدر ما تتوافر الشروط الضرورية لإنجاز مهمات الحكم الرشيد والتنمية الناجعة والتي ما من حديث عن ديمقراطية ايجابية بمعزل عن هذا الحضور المشترك وفي آن واحد:

الدينامية الإعلامية والدينامية السياسية ضروريتان للديمقراطية وترسيخها وتحقيق متطلبات الحكم الرشيد.

(56) Kriesi "Mobilizing Public Opinion in Audience Democracies" PP. 195 – 199.

## ٣ – الإعلام سلطة رابعة أم سلطة خامسة

ان الممارسة الديمقراطية من اعظم انجازات الشعوب اذا ما اعتمدت القاعدة الاساسية لديمقراطية السلطة على التنظيم الدقيق لقواعد الحقوق والواجبات، وعلى اساس ان الشعب هو مصدر السلطات.

ولقد تبلورت نظريات الفقه الدستوري في العالم كله في وقت سابق من القرن الماضي لتجعل الممارسة الديمقراطية مرادفة لوجود سلطات ثلاث متكاملة ومنسجمة هي: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية.

وبفضل تطور تكنولوجيا الإعلام، واتساع شبكة الاتصال العالمي، وتنامي وتيرته، أصبحت وسائل الإعلام تغزو الفضاءات العالمية بما تبثهُ من معطيات إعلامية أكبر حجماً واكثر اتساعاً من مجرد نقل الخبر. والإعلام لم يقف عند هذا الحد[57]، وإنما تجاوزه إلى حدود: التعليق، والتحليل، والتفسير، وصنع الإنسان المراد عولمتهُ. ليتخطى المفهوم السابق للإعلام (مفهوم "القرية العصرية")، إلى مفهوم قائل بأن العالم عبارة عن "شاشة صغيرة". وقد أدى هذا الدور العام إلى ان يحتل سلطة من بين السلطات التي ظهرت وتبلورت مع ظهور الحكومات التشريعية وما يتبع ذلك، فاحتل منزلة السلطة الرابعة. ولكن هذا المفهوم بقيَّ في العالم الثالث يراوح مكانه، في حين ان الإعلام في العالم الغربي امتد في الأعوام العشرة الاخيرة إلى مرتبة السلطة الأولى انطلاقا من اهمية دوره في التفاعل مع حاجات المجتمع، وصولا إلى تلبيتها حتى لو تطلب الامر الدخول في نزاعات وتحديات مع السلطة التنفيذية، صاحبة القرار، عندما تخفق في تأدية واجباتها أو تتقاعس عن تلبيتها. ولم يعد هناك سلطة مفروضة لا يمكن مساءلتها أو محاسبتها ديمقراطياً، أكانت قوى غيبية، كما كان الحال في الامبراطوريات والملكيات القديمة، ام قوى ردعية، كما هو الحال في النظم الدكتاتورية. بل أصبح الحكم تفويضاً شعبياً، يأخذ صورة سلطة تنفيذية تُمنح بالانتخاب الصريح، كما هو الحال بالنسبة إلى النظم الجمهورية، أو بالقبول العام المرتبط بتطور تاريخي يكاد يكون انتخابياً بصورة غير مباشرة، وهو ما حمل اسم الملكيات الدستورية[58].

إن الممارسة الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة الإعلام، حتى ذهب البعض إلى وصف الإعلام بانه المحرك الاساسي لترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتنميتها. بينما خالف البعض

---

[57] صباح ياسين، الإعلام: حرية في انهيار (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠)، ص ٥٩.

[58] محيي الدين عميمور، "كيف يكون الإعلام سلطة رابعة؟" الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٧/٢٨.

الآخر هذا الرأي وقال ان الديمقراطية هي سبيل نشوء الإعلام وتطور مفاهيمه واقرار سلطاته المجتمعية[59].

وهكذا اصبحت الديمقراطية تعني تفويضا شعبيا يُمنح السلطة أو يُحجب عنها. وأصبح لزاماً ان تكون السلطة التنفيذية محدودة الصلاحيات والمدة الزمنية، فتتم مراقبة ممارستها ونفقاتها وإيرادتها في شفافية كاملة، وتحت رقابة سلطة تشريعية تستمد قوتها من إرادة الشعب مباشرة، اذ هو الذي يختار ممثليه بكل حرية وسيادة في انتخابات عامة تعددية. وكلما تعددت صور السلطة التنفيذية واساليبها، تعددت اساليب السلطة التشريعية وتنظيماتها طبقا للظروف المحلية والمرحلية. لكنها تحتفظ دائما بفاعليتها وشرعيتها وبمشروعية مراقبيها ما دامت تحترم الإرادة الشعبية، وتعبّر عنها بكل نزاهة وموضوعية، وتتمسك بالهدف الرئيسي من وجودها، وهو: ضمان التكامل التام للممارسات الديمقراطية، وسن القوانين والتشريعات، ومراقبة للأداء الحكومي، وتغليبا للوطنية على الحزبية، وللرأي الجماعي على الرأي الفردي، مع الاحترام الكامل للرأي الآخر، عندما يلتزم بضوابط العمل الديمقراطي.

وعبر أزمنة عديدة لبلدان مختلفة في العالم، تحملت السلطة القضائية مهمة الحماية الضرورية للسلطتين، وذلك بفضل القوانين التي لا يعلو عليها أحد: فردا كان، أو جماعة، أو مؤسسة. لأنها قوانين صادق عليها الشعب كله بواسطة ممثليه الشرعيين، واصدرتها السلطة التنفيذية المنبثقة عن الإرادة الشعبية، محددة الضوابط التي تحول: دون تسلط سلطة على أخرى، أو تقزيم دور سلطة لمصلحة سلطة أخرى[60].

## أ – مصطلح السلطة الرابعة

مع التطورات السياسية التي عرفتها بلدان غربية في القرنين الماضيين، ظهر تعبير يشير إلى سلطة جديدة، ليست دستورية بقدر ما هي سلطة أمر واقع ترتبط بحركة الجماهير، وأصبحت، في مراحل معيّنة، قوة قادرة على الضغط على احدى السلطات الدستورية، وتحديداً السلطة التنفيذية[61] وأصبح لحركة الجماهير اسم جديد هو "الرأي العام"، وبرز إلى جانبه تعبير

---

[59] الهنداوي، المصدر نفسه. فوزي هادي الهنداوي، "أثر الخطاب الاعلامي في القيم الاجتماعية،" الأكاديمية المفتوحة العربية (٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٠).

[60] فاضل البدراني، مشاركة السلطة الرابعة في خلق التوازن الاجتماعي،" ورقة قدّمت الى : مؤتمر الإعلام والحريات الصحفية الذي عقيد في كلية الاعلام بالجامعة الإسلامية في بغداد في نيسان/إبريل ٢٠١٠.

[61] إيرفينغ فانغ، الأخبار الإذاعية والتفزيونية، ترجمة أديب خضور (دمشق): (د.ن.)، ٢٠٠٩)، ص ١٠.

الإعلام كسلطة رابعة مضافة إلى السلطات الدستورية الثلاث. لكن هذه السلطة ليست دستورية بقدر ما هي سلطة شعبية تستمد قوتها من ضغط الشارع وضجيج صوته عندما يطالب بحقوقه الشرعية المتعددة. وقد رفض البعض هذا المفهوم الجديد في بادئ الأمر، متمسكاً بحرفية الشرعية الدستورية الغائبة. بينما نادى به البعض بحماسة كبيرة، معتبراً ان الجمهور هو مصدر التشريعات الدستورية، وان الأخيرة تمثل ضماناً لحقوق الجمهور، وأحياناً بدون ادراك توفر العناصر الضرورية لشرعية وجود السلطة، وأولها قبول واجب المساءلة قبل المطالبة بها كحق مشروع.

ان السلطة التنفيذية في الأنظمة الشمولية استخدمت الإعلام كأداة تطويع جماهيري تنتزع به شرعية التعبير عن إرادة شارع استنفرتهُ بفضل شعارات وطنية أو شوفينية، وحولته إلى جموع هائجة تتضاءل امامها حجة الفكر والمنطق. ولكن الوضع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغير نسبياً، ثم تغير كل شيء بعد سقوط جدار برلين، وتطور مضمون الرأي العام من حركة جماهيرية تميزت أحياناً بعنف الطرح أو بعفويته إلى حركة موازية لنشاط الطبقة السياسة. حملت في مراحل معيّنة اسم "المجتمع المدني" الذي يعتمد إلى حد كبير على نشاط جمعيات غير سياسية أو تجمعات شعبية ترتبط بتحركات معيّنة، انتخابية أو ظرفية. وقد أعطى انهيار الفاشية والنازية، ثم النظم الدكتاتورية في أوروبا الشرقية وبعض دول آسيا وأميركا اللاتينية، وتطور الممارسة الديمقراطية في العديد من بلدان العالم الثالث[62]، فرصة للصحافة لكي تنتزع، بفاعلية متفاوته، تأثيراً ودوراً كـ(سلطة رابعة) ارتبط حجمهما بدرجة تطور المجتمعات وحيوية تنميتها الوطنية، خاصة بعد ان اتسع مفهوم العمل الإعلامي ليشمل المجال السمعي – البصري بفضل الثورة التكنولوجية المعاصرة من الفضائية إلى الإنترنت.

ان مسألة التوسع في طرح نسخ متعددة من وسائل الإعلام، بهذا الكم الهائل الذي تشهده الساحات الدولية في الوقت الحاضر، تمثّل إثراء للممارسة الديمقراطية، وترسيخاً لها، وتطويراً لنوعية التعامل بين السلطات الدستورية نفسها.

لكن ما عُرف من: أسرار الحرب العالمية الثانية، ثم من تفاصيل المواجهات العربية – الإسرائيلية، وأخيراً بعض ما نُشر من خبايا حربي الخليج ١٩٩١و٢٠٠٣ على وجه التحديد. أثار قدراً من المخاوف على مستقبل الممارسة الديمقراطية، عندما تأكد استغلال سلطة الإعلام وإمكاناته لمصلحة طرف معيّن ولحساب طرف آخر، بكل ما يمكن ان ينتج من ذلك: من تضليل

---

[62] منصور بوداغر، "السلطة الرابعة.. و"نقاباتها،" موقع لبنان الآن (١٠ تموز/يوليو ٢٠١٠)، <http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID=184710>.

للشعوب، وتشويه لدور المؤسسات الدولية، وانتقاص لحق المواطن في الإعلام الموضوعي، ولحق الصحفي في الوصول إلى الخبر[63] الذي تكون بدايته معلومة، وهي حاجة معرفية للإنسان كفلتها القوانين الإنسانية الدولية بموجب اتفاقيات جنيف ١٩٤٩.[64]

وجاءت التحولات الدولية الناجمة عن العولمة، وبروز صراعات جديدة أطلق عليها مفهوم "صراعات العولمة" واختلط فيها المال بالعقائديات، لتطرح احتمال استثمار الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا المتطورة لوسائل الإعلام، لكي تهدد سلامة الدول الفتية، التي اختل توازنها نتيجة الطفرة النفطية ولتخرب المجتمعات التي اختلط امامها ما يجب ان تحافظ عليه من ثوابت وما يجب التخلص منه من محرمات وهمية (تابو).[65]

بالعودة إلى مصطلح السلطة الرابعة لقد استخدم ادموند بورك (Edmund Burke)، السياسي والكاتب البريطاني في التعبير "سلطة رابعة"، للمرة الأولى عام ١٧٩٠، ليدين الثورة الفرنسية. وفي العام ١٨٤٠، استعار منه بلزاك الصيغة في مقاله في المجلة الباريسية، حيث أطلق شتيمته الشهيرة: "إذا لم تكن الصحافة موجودة، فلا يجوز اختراعها...". في حزيران /يونيو عام ١٩٧٨، أطلق ألكسندر سولجنتسين (Alexandre Soljenitsyne)، متوجهاً إلى طلاب هارفرد Harvard، هذا التحذير للديمقراطيات الغربية: أصبحت الصحافة القوة الأكثر أهمية في الولايات المتحدة؛ فقد تجاوزت قوة السلطات الثلاث الأخرى.

في العام ١٩٨٤، نشر الصحافي الفرنسي فرانسوا – هنري دو فيريو ( François–Henri de Virieu)[66]، الذي كان مشهوراً بسبب استجوابه معظم رجال السياسة في برنامجه التلفزيوني الأسبوعي "ساعة الحقيقة"، نشر كتاباً عنوانه "المدياقراطية La Médiacratie (الوساطقراطية)، دافع فيه عن نظام كان الأجدر به أن يدينه كديمقراطي صالح: النظام حيث السلطة وتنظيمها وعملها تكون تحت الهيمنة الحصرية لأجهزة الإعلام الكبرى، وخاصة التليفزيون.

استُخدمت كلمة ميديالاتورا medilatura في العصر نفسه لفضح الذين يستخدمون وسائل الاتصال – القادة والصحافيين – للتلاعب بالرأي العام وتوجيه السلطات القائمة – على غرار النومونكلاثور nomenklatura في الاتحاد السوفياتي (مجموعة النافذين). بعد خمس عشرة سنة لاحقاً شبّه سيرج حليمي (Serge Halimi) تلميذ عالم الاجتماع بيار بورديو ( Pierre

---

(63) عبد العزيز الهياجم، "السلطة الرابعة.. حقوق والتزامات،" المؤتمر نت (١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، <http://www.almotamar.net/news/67427.htm>.

(64) "تقرير يتعلّق بالمصطلحات الخاصة بقانون النزاعات المسلحة"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي (جنيف ٢٠٠٨)، ص ١٨.

(65) الهياجم، المصدر نفسه.

(66) François – Henri de Vireiu, La médiacratie klatura. Flamunarian.1997.

Bourdieu)[67]، شبّه الصحافيين "بكلاب حراسة جدد"، لقد جعل منهم، في الوقت نفسه، متواطئين مع الأقوياء، ودعاة متحمسين لهم.

إن الادعاء ضد وسائل الاتصال الإعلامية دائم، فتنعت بالمدياقراطية أو بالسلطة الرابعة، تغذي الاتهامات أولاً من الإفراط في تقدير سلطة وسائل الاتصال، وقدرتها على اقناع الناس وعلى جعلهم يغيرون آراءهم ويعملون غير ما كانوا يريدون. فالمواطنون، في الحقيقة، ليسوا عُزلاً كما نعتقد، وأقل سذاجة مما نتصور. يبدو أن الاتهامات تنتج أيضاً من جهل التأثير الحقيقي لوسائل الاتصال، وغالباً جهل الدور الذي يجب أن يكون دورها، في ديمقراطية جديرة بهذه التسمية. إن وسائل الاتصال الإعلامية الكبرى تفعل "على المدى الطويل"، بواسطة تلميحات متكررة تؤثر في الجو السائد أو في "مناخ الرأي؛ يتخذ فعلها طرقاً مختلفة وليس فيه التأثير نفسه بل بحسب الدور الذي يُعطى لها والطريقة التي تفسره بها.

لم يجر أي تحقيق يدحض الاستنتاجات التي صاغها أليهو كاتز (Elihu Katz) وبول لازار سفيلد (Paul Lazarsfeld) عام ١٩٥٥ في Personal Influence (التأثير الشخصي). فهي ليست فقط تؤكد، بمناسبة كل انتخاب، أن إدراكنا انتقائي: لا نسمع غالباً إلا ما نريد سماعه. ولكننا نثق غالباً بمن هم قريبون منا، دون أن نعي ذلك دائماً، كل مرة نتردد، مما يجعل من مرشدي الرأي هؤلاء، أصحاب النفوذ، هؤلاء، وسطاء حقيقيين بين وسائل الاتصال وكل واحد منا. وهكذا، فإن تأثير وسائل الاتصال غير مباشر وليس مباشراً، كما انه محدود. فهو يتخذ طريق الوسيط الأفضل تأهيلاً ليصفّي كل ما يأتي من وسائل الإعلام. فهذه لا تفعل وحدها ولا مباشرة؛ فهي تتواطأ دائماً، وفي كل مكان، مع الأسرار.

هكذا تؤثر وسائل الاتصال على ما تدعوه إليزابيت نويل – نيومان ( Elisabeth Noêlle–Neumann) "مناخ الرأي". فعالمة الاجتماع الاختصاصية بالاستطلاعات، تفسر "بلولب الصمت" الموازاة التي تلاحظها بين محتويات وسائل الاتصال المسيطرة – التي في القمة – ورأي الجمهور – وبعبارات أخرى، بين الآراء المنتشرة بواسطة وسائل الاتصال وتلك التي يعبّر عنها مستخدموها–، انها نتيجة آلية تقريباً لاندفاع كل واحد في الانضمام إلى رأي تعرضه له وسائل الاتصال على انه رأي الأكثرية، أو رأي الخبراء الأكثر مهارة. لصالح هذه الآلية النفسية، يمكن لأقلية أن تعتبر نفسها أكثرية، والأكثرية تنتهي بأن تخطئ حول الأكثرية، والصحافيون في بعض وسائل الاتصال، بين الأكثرهم شهرة، يفرضون رأياً على مواطنيهم.

---

(67) Bourdieu Pierre, sur la Télévision Liber Edition 1966.

تؤثر وسائل الاتصال، على أصعدة متعددة، على الرأي، دون علم منه أو رغماً عن إرادته. فهي تختار برنامج العمل – أجندا – عندما تصنف أحداث الأخبار تراتبياً، فتؤكد على البعض منها وتترك الباقي في الظل، وفق ذاتية ضمنية غالباً. ثم تجري بعض "التأطير" للأخبار – Framing – بواسطة السياق الذي تُدرج فيه الأحداث المجمّعة. وهكذا فإن الحديث عن الاستثناء الثقافي في فرنسا يرتبط بصورة ثابتة باسم الوزير السابق جاك لانغ (Jack Lang)، كما يرتبط الحديث عن الأكل السيئ "malbouffe" باسم جوزيه بوفيه (José Bové). وأخيراً تنتج وسائل الاتصال أثراً يدعى "الاجتذاب" – Priming – عندما تعيّن المعايير التي على ضوئها سيحكم على سياسة معينة – أو شخصية سياسية معينة – مع التأكيد على بعض الوقائع أو بعض الرهانات المحددة دون سواها. بأثر "الاجتذاب" هذا تحدد وسائل الاتصال المعايير التي ستقرر نجاحها أو فشلها، وفي الوقت نفسه تختار الأرضية التي تجري عليها معركة الأفكار والأشخاص.

هنا تلتقي الدراسات والحس السليم. تصطدم "سلطة" وسائل الاتصال "بمقاومة" الأفراد، مقاومة متغيرة لا يجوز التقليل من أهميتها؛ تمارس هذه السلطة خفية، ليس بفرض مباشر للرأي، بل بترسيخ خفي للوقائع أو للأفكار التي تساعد على تبني الرأي. يبقى أن استلهام "السلطة الرابعة" يرتكز على سوء فهم: لا نستطيع خلط سلطة تأثير، مهما كانت كبيرة مع سلطات الدولة – التشريع والتنفيذ – التي تملك كل واحدة قدرة ردع لتنفيذ قراراتها. واستلهام "السلطة الرابعة" خاطئ، فهو خطر أيضاً على الحريات لأنه يُستخدم كذريعة للذين يحلمون، باسم الحريات، بإخضاع وسائل الاتصال لقوانين تشبه القوانين التي تهدف إلى تنظيم وعمل الدولة، المالكية الشرعية وحدها لسلطة إلزام مواطنيها.

## ب – فاعلية جيل سلطة الإعلام الخامسة(*)

لم تعد السلطة الرابعة، المتمثلة في الإعلام التقليدي بوسائله القديمة، قادرة على الصمود امام اجتياح السلطة الخامسة، المتمثلة في مختلف المواقع الإعلامية المنتشرة عبر الشبكة العنكبوتية: كـ(الفيس بوك)، ويوتيوب، وتويتر، والمدونات الشخصية.

(*) أُطلق على آخر أجيال وسائل الاعلام المعاصرة في عصر الإنترنت مثل فيس بوك؛ يوتيوب، وتويتر بـ"السلطة الخامسة"، إذ لم يُعد للرقيب الإعلامي (التدخل الحكومي) أيّة سلطة على حظر نشر موادها لتكون في متناول المواطن أينما كان موقعه في العالم، وهي تسمية رافقت تسمية أخرى هي "الإعلام الجماهيري".

وقد ساد مفهوم السلطة الرابعة في القرنين التاسع عشر والعشرين لكونه مفهوماً رقابياً على السلطات الأخرى لكنه اخذ يتلاشى مع ظهور الإنترنت، الذي غيّر معالم الحياة. وأصبح القوة المسيطرة، وهو ما أجبر الصحافة على إجراء تغييرات هيكلية للبقاء والمنافسة. ولعل أبرز العوارض التي اصابت الصحافة بفعل تمدد الإنترنت تناقص أرقام التوزيع، وتضاؤل إيرادات الإعلانات، وتناقص القراء، كما هو الحال الذي تشهده حركة الصحافة في العالمين الغربي والشرقي، مع الاشارة إلى ان الصحف البريطانية تُعتبر الخاسر الاكبر في هذا التحول التكنولوجي، اذ اضطرت إلى اجراء تغييرات شكلية، فاعتمدت النظام النصفي في حجم الصحيفة، باستثناء صحيفة"The Daily Telegraph" التي ما زالت محافظة على حجمها.

وتقييماً لهذا الوضع، لن يكون بمقدور سوق الصحف تحمّل اكثر من صحيفة واحدة بسبب تضاؤل أهميتها لدى القراء، حيث ان هذه المتغيرات افرزت ما يسمى الصحافة المدنية التي تحاول الوصول إلى الجمهور بشكل مكثف من خلال التقارير المختلفة والنزول إلى القارئ وتلبية طلبات الجمهور[68].

ان الحاضر والمستقبل سيكونان تحت سيطرة السلطة الخامسة عبر المنافذ والمواقع الإلكترونية الآنفة الذكر، وقد تحول ميزان القوة من حراس البوابة في الصحافة التقليدية إلى السلطة الخامسة المتمثلة في المواطنين، حيث اكتسبت شرعيتها من الواقع المعيش، ولم يعد للسلطة الرابعة ذلك الحضور الذي كان يُشهد لها في القرنين الماضيين.

لكن لابد من تناول اسباب عوائق انتشار المدونات، ولاسيما في بلاد العالم الثالث، وهي: ضعف القراءة لدى الجمهور، والظروف الاقتصادية الصعبة، واستثمار جهاز الكمبيوتر للترفيه.

علما بأن هناك تناسباً في عدد المهتمين بصحافة المواطنين، على الرغم من تلك العوائق[69]. وفي هذا الصدد يخص الـ"الفيسبوك" بالبحث بوصفه واحداً من أوجه السلطة الخامسة.

لا يوجد وصف جاهز أكثر انطباقاً على الـ"الفيسبوك" في جانبه "الإعلامي" (اذا سلمنا جدلا بانه يتوافر فعلا على هذا الجانب في ادنى تعريفاته ووظائفه، اي نشر المعلومة وإيصالها إلى شريحة واسعة من المتلقين) من كونه سلاحاً ذا حدّين، فمثلما انه يستطيع كوسيلة إعلامية جديدة "مالئة الدنيا وشاغلة الناس"، ان يكون اداة مثلى للقفز على حواجز الإعلام الحكومي المتخشب، ومن بينه الإعلام، فانه يستطيع ايضاً ان يكون مرتعاً خصباً للإشاعة والمعلومة

---

[68] عبد الهادي بوطالب، "سلطة الإعلام وعلاقتها بالسلطة السياسية،" الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٣/٢٧

[69] علي بن شويل القرني، "الإعلام التقليدي غير قادر على الصمود أمام السلطة الخامسة،" موقع الجمعية السعودية للإعلام، <http:www.samc.org.sa/ar/readnews.aspx

المضللة، ومن ثم بث الوعي الموهوم. وما هو ابعد من ذلك هو ان لا شيء يمنع الحكومات التي يُطرد إعلامها من الباب، ان تعود من شبّاك الـ"الفيسبوك" كي تروج لسياساتها بطرق شتى وغير مباشرة، اذ ان الـ"الفيسبوك" فرض نفسه إعلامياً بديلاً يروج كماً كبيراً من الاطروحات المتناقضة، فالبعض يعتبره خير ما يستطيع القيام بدور هذا الإعلام المنشود، بينما ينفي البعض الآخر عنه كل إمكانية للقيام بذلك الدور.

ولا شك ان دور الشبكات الاجتماعية، ومن بينها الـ"الفيسبوك" في نحت الوعي المعاصر بديل معقول من التواصل الإنساني المباشر. وقد اثبت الكثير من الوقائع والدراسات مدى تأثير هذه الشبكات في وعي الإنسان وتصرفاته. ولعل السبب الأول في ذلك يعود إلى التفاعل مع الآخرين، والاطلاع السريع على الاحداث العالمية". وتعتبر "هذه الشبكات سيفا ذا حدين، ففي الوقت الذي جعلت فيه الإعلام والإعلان بحاجة ماسة إلى صناعات ابداعية جديدة يواجهان بها التحديات ويجذبان المستهلك، خلقت سبل تواصل جديدة بين الناشرين والمعلنين من جهة والجمهور من جهة أخرى". وزاد من هذا بمقدار اكبر دخول هذا الإعلام الرقمي الجديد الذي يطلق عليه "السلطة الخامسة" وما يستعاض عنه بمصطلح "الشبكات الاجتماعية" في الازمات السياسية للدول، بحيث شكلت سلطة الإعلام الخامسة عامل ضغط كبير: في انتخابات الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٨، وكذلك في حرب غزة، وفي ازمة الرئاسة المصرية لفترة ما بعد حكم الرئيس حسني مبارك وفي مسألة الحراك العربي الحديث.

ويلاحظ ايضا دور هذه السلطة الخامسة في حركات الاحتجاج، ففي حدود ١٨ ثانية على الإنترنت يتحول الغاضب بعد ذلك إلى مشارك مجاني لا يتحمل كلفة المشاركة والنزول إلى الشارع!... حتى ان البعض طرح سؤالا حول دور شبكات التواصل الاجتماعية في تغيير الأنظمة وتحديد شكل العالم الجديد. هذا التأثير الإعلامي اعترف به كبار المسؤولين في الدول المتقدمة، منهم، مثلا، رئيس وزراء بريطانيا السابق (غوردن براون) الذي رأى "ان السياسة الخارجية ستتغير بفضل الإنترنت، واصفا حقبة الإنترنت بأنها أكثر صخباً من اي ثورة اقتصادية أو اجتماعية" واعتبر ان "ثورة المعلوماتية كانت لتمنع الإبادة الجماعية لأن اي معلومة ستخرج إلى العلن بسرعة والرأي العام سيتحرك". وفي احداث العنف الإيرانية التي تلت نتائج الانتخابات واحتجت فيها المعارضة على إعلان فوز الرئيس احمدي نجاد بولاية ثانية، تحولت وسائل السلطة الخامسة إلى إعلام، أبطاله أو نجومه مواطنون عاديون بدلاً من المراسلين الذين منعتهم السلطات الإيرانية من العمل.

وانتقلت هذه الشبكات الاجتماعية إلى تحمل مسؤولية أن تكون مصدراً أساسياً للمعلومات وأشرطة الفيديو وشهادات الناس؛ فـ"المواطن الإعلامي" لجأ إلى تصوير الأحداث على هاتفه أو كاميرته الرقمية، ومن ثم وضع أشرطة الفيديو على الشبكات الاجتماعية حتى باتت مؤسسات إعلامية كبرى، مثل الـCNN والـBBC News، تأخذ قدراً كبيراً من المعلومات الموجودة على "التويتر" وعدداً من الأشرطة المحمّلة على الـ"يوتيوب". وهنا نذكر، على سبيل المثال، طلب الـCNN من مستخدمي "تويتر" أن يدلوا برأيهم في مدى نجاح التظاهرات في تغيير مسار الأوضاع في إيران مستقبلاً. وفي رأي الكثير من المختصين والمتابعين لهذه الإشكالية وأسلوب تناولها إعلامياً أن "دور الشبكات الاجتماعية لم يقتصر على الإعلام أو نقل الحدث إلى الخارج، بل كان له دور أساسي وحاسم أيضاً في تنظيم العديد من المعارضين في الانتخابات الإيرانية، وفي تحديد أماكن التظاهرات وجمع المعلومات وتبادلها.

لقد ساعدت هذه الثورة بعض التقنيين المعروفين والمواقف العالمية، كالموقع الذي أنشأه الأميركي إريك ريموندس وسماه "ندى نت"، تيمناً بالشابة الإيرانية ندى سلطان آغا التي قُتلت في ٢٠ حزيران/يونيو في أثناء الاحتجاجات التي تلت الانتخابات الرئاسية الإيرانية، في تمكين المحتجين من التواصل بحرية مع المتعاطفين معهم في مختلف أنحاء العالم.

ومن خلال معالجة شبكات الإعلام الاجتماعي لقضايا كثيرة، صار "الإعلام الرقمي" أكثر من سلطة خامسة، بل أقوى تأثيراً من الصحافة نظراً إلى بساطة الكتابة والصورة والفيديو والصوت، التي تحولت كلها إلى عوامل للخروج بسلطة المواطن الصحافي، وهذه هي الفاعلية المطلوبة[70].

## ج – الفرصة السياسية والتغيير السياسي الاجتماعي

يناقش ديتر روخت (Dieter Rucht) الفرصة السياسية باعتبار أنه "لا يمكن أن تناقش بمعزل عن بيئتها الاجتماعية، وهذا يثير الانتباه إلى العوامل المجتمعية التي ترسم وتحدد البنية الخاصة بالحركات الاجتماعية وقدرتها على القيام بأنشطة احتجاجية"[71].

---

[70] العرب أون لاين (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

[71] Dieter Rucht, "The Impact of National Contexts on Social Movement Structures: Across-Movement and Cross Sectional Coparaison," in: Doug McAdam, John D. McCarty ad Mayer N.Zald, eds., Comparative Perspectives on

وبشكل عام، فإن منظّري الفرصة السياسية يشيرون إلى أن الفرصة السياسية تتمثل في قدرة الحركة الاجتماعية[72] على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي.

في مطلع السبعينيات، عمل ميشيل لبسكي (Michael Lipsky) على التنظير لهذا الاتجاه، عندما حاول أن يلفت أنظار المحللين السياسيين إلى أن النظام السياسي الأميركي يعاني كثيراً من المشكلات والأزمات، مثله مثل النظام السوفياتي. وكان لبسكي يقصد بذلك توجيه أنظار الباحثين إلى رصد حقيقة هامة وهي تعرض الأنظمة السياسية لمطالب وتحديات جماعات مختلفة في أماكن متعددة، وأن انفتاح النظام أو رفضه لهذه المطالب والضغوط هو ما ينبغي أن يتم الاهتمام به في دراسات علم السياسة في المرحلة المقبلة.

تمهيداً لعمل ذلك، قدم لبسكي مفهوم "النشاط الاحتجاجي" (Protest Activity) "باعتباره أداة للتغيرات التي تجعل الأنظمة السياسية أكثر انفتاحاً وتقبلاً لمطالب وضغوط جماعات محددة"[73].

وبعد ثلاث سنوات من أعمال لبسكي، نجح بيتر أيسنغر (Peter Eisinger) في اقتراح مفهوم بنية الفرصة السياسية "كأداة لرصد وتحليل وتفسير التباينات في النشاط الاحتجاجي في ٤٣ مدينة أميركية"، وتوصل، متفقاً في ذلك مع لبسكي، إلى أن "حدوث الاحتجاج مرتبط بطبيعة بنية الفرصة السياسية لكل مدينة[74]. وخلال عشر سنوات، كانت

---

Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Stuctures, and Cultural Framings, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, CA: Cambridge University Press, 1996), P. 188.

[72] يرى السيد الحسيني أن الحركة الاجتماعية هي: "بمثابة جهد جماعي مقصود موجّه الى تغيير المجتمع في أي اتجاه وبأية وسيلة، بما في ذلك العنف واللاشرعية والثورة والانسحاب من الواقع"، ويضيف الحسيني أن "الحركة الاجتماعية تتطلب، بالضرورة، توافر حد أدنى للتنظيم، والواقع أن الحركات الاجتماعية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في هذا المجال، فالبعض قد يتبنى أسلوباً تنظيمياً فضفاضاً، والبعض الآخر قد يعتمد على التنظيم البيروقراطي"، أنظر: السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا، طـ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٢٧٣.

يوضح ديتر روخت أن الحركة الاجتماعية تتركب من مكونين أساسيين: الأول هو شبكات من الجماعات والتنظيمات التي تسعى الى تعبئة أعضائها من أجل القيام بأعمال احتجاجية للوصول الى التغيير الاجتماعي، والثاني هو الأفراد الذين يشاركون في أنشطة احتجاجية تدعو إليها الحركة، أو أنهم يساهمون في زيادة موارد ومصادر الحركة، دون أن يكونوا، بالضرورة، مرتبطين بها، أنظر: Rucht, Ibid., P. 186.

[73] المصدر نفسه، ص ٢٣. Doug Mcadam, "Conceptual Origins, Current Problems, Future Directions," in: McAdam, McCarty and Asld, eds. Coparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities. Mobilizing Structures, and Cultural Framings, P. 23.

[74] المصدر نفسه، ص ٢٣.

أعمال لبسكي وإيسنغر قد "احتلت مكانة مهمة وبارزة كمدخل جديد في دراسة الحركات الاجتماعية وما يرتبط بها من عمليات سياسية"[75].

وامتدت وظائف مفهوم الفرصة السياسية لترتبط بمفهوم مهم آخر وهو "بنية القوة" (Stucture of Power)، الأمر الذي أيده كثير من باحثي الفرصة السياسية الذين صاروا يعتقدون أن "توقيت ظهور ومصير الحركات الاجتماعية يعتمد على الفرص التي تُمنح للمعارضين، وللساعين إلى التغيير من خلال التأثير في بنية القوة وحائزيها"[76].

نستنتج مما سبق أن نظرية الفرصة السياسية تؤكد أهمية متغيرين رئيسيين وما يترتب عليهما من تغيرات في بنية القوة والعملية السياسية، وهما الفرصة السياسية والحركة الاجتماعية؛ فلا وجود لفرصة دون حركة تخلقها، ولا بقاء للحركة دون فرصة تسمح لها بالنمو وتمنحها التأثير والفاعلية، وهذا ما أكده غامسون وماير ( Gamson and Meyer)، "فإذا كانت الفرصة تفتح الطريق أمام الفعل والتغيير السياسي، فإن الحركات الاجتماعية هي التي تصنع هذه الفرصة. وعلى سبيل المثال، إذا كانت حقبة الستينيات في الولايات المتحدة قد سمحت بتشكيل مناخ الطريق أمام الفعل والتغيير السياسي، فإن ذلك يعود إلى سبب ان هذه الحركات كانت قد نجحت في خلق هذا المناخ من خلال أنشطتها الخاصة بها؛ فحق التصويت، الذي تمكنت حركة الحقوق المدنية من الحصول عليه، ساهم بشكل كبير في تغيير الكثير من ملامح البنية السياسية في الولايات المتحدة، أي "إذا كانت الفرص تُشكل أو تعيق الحركات الاجتماعية، فإن الحركات تشكل وتخلق الفرصة السياسية"[77].

وقد لا تحتاج الفرصة السياسية "الى حركة اجتماعية، فهي قد توجد دون غطاء أية حركة اجتماعية، لكن تكمن أهمية وضرورة الحركة الاجتماعية في كونها تنجح بكفاءة في هيكلة وخلق هذه الفرص"[78].

قد نحتاج إلى مركب إعلامي، ثقافي قوي، وسوف نخسر كثيراً عندما نركز فقط على التباين بين المؤسسات السياسية والعلاقات بين الفاعلين السياسيين"[79].

---

[75] المصدر نفسه، ص ٢٣.
[76] المصدر نفسه، ص ٢٣.
[77] William A. Gamson and David S. Meyer, "Framing Political Opportunity," in: Ibid., P. 276.
[78] المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

إن من شأن ديناميكية الآليات السياسية وقدرتها على التطور لاستيعاب التناقضات الاجتماعية أن تمنحا فرصاً سياسية لجماعات كثيرة تسعى إلى الحصول على القوة واستخدامها بشكل مؤسسي. وتعكس هذه الديناميكية حضور حركات اجتماعية ذات بنية مؤسسة فاعلية تتمكن من التأثير في التنظيم السياسي الرسمي، ولكن قد نرصد حركات اجتماعية ذات بنية مؤسسية ضعيفة. ويرى مالك آدم أن "هذه الحركات تظهر إلى حيز الوجود بمجرد تقلص الرغبة والقدرة القمعة للدولة؛ ففي مثل هذه الحالة يظهر هذا النوع من الحركات التي يفتقد القدرة المؤسسية والتبلور السياسي، وتكون راديكالية في أهدافها وتفقد الآليات المؤسسية لتحقيق ذلك. ومثال على هذا جماعة الاتحاد الديمقراطي (Democratic Union)، التي ظهرت في الميادين الرئيسية في ليننغراد، وميدان بطرسبرغ عام ١٩٨٨ في ظل نظام غورباتشوف"[80]. وليس بعيداً عن هذا النوع من الحركات ما نشاهده من حركات وجماعات معارضة تظهر حالياً في الكثير من الدول النامية – منها مصر – في ضوء الحريات المحدودة التي مُنحت بفعل الفرص السياسية ذات المصدر الخارجي في الأساس، ولا تستطيع هذه الحركات – بعدُ – أن تقوم بإحداث تغيرات وتحولات رئيسية، لأن قدرتها تظهر في جرأتها على مواجهة الدولة في الشوارع وبعض الصحف ووسائل الإعلام.

## هـ – المتغير الخارجي ودوره في تشكيل الفرصة السياسية

إن محددات الفرصة السياسية لا تعمل على خلق فرص سياسية في ضوء متغيرات البيئة الداخلية فقط، بل إن هناك سياقاً دولياً يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة الفرصة السياسية. ويبدو هذا الارتباط واضحاً بين الفرصة السياسية والمتغير الخارجي، خاصة في دراسة عزة سلامة لايتون (A. Salama Lyton)، التي ربطت بين نمو حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة ونتائج اشتراك الولايات المتحدة في الحرب الباردة، التي "أضعفت بشكل كبير وزن وأهمية الأسس العرقية في العملية السياسية الأميركية التي كانت راسخة قبل الحرب العالمية الثانية، حيث عملت هذه الحرب على انفتاح السياسة

---

[79] المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

[80] McAdam, McCarthy and Zald, eds., Ibid. P.30.

الأميركية وزيادة دورها في العالم. وعند دخولها في صراعها الإيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي، كانت العنصرية الأميركية سلاحاً فعالاً في يد السوفيات للحط من قيمة الديمقراطية والرأسمالية الأميركية، الأمر الذي دفع الرؤساء الأميركيين في فترة الحرب الباردة، بدءاً بترومان، مروراً بأيزنهاور، وصولاً إلى كنيدي، إلى أن يتبنوا بحماسة شديدة سياسات الحقوق المدنية التي لم يكن من الممكن تصور تقبلها قبل هذه الحرب"[81]. ويقود مثال آخر إلى النتيجة نفسها المتعلقة بدور المتغير الخارجي وأهميته؛ فقد "أدى عدم رغبة غورباتشوف في التدخل العسكري لدعم دول حلف وارسو لمواجهة أزماتها الداخلية، إلى إضعاف القدرة القمعية لهذه الأنظمة، الأمر الذي تطور في شكل ثورات داخلية، وصولاً إلى تفكك الاتحاد السوفياتي في الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩١.[82] كما نجحت "الحركة المعادية للحرب ضد فيتنام في إعداد وتكوين جيل من الناشطين اليساريين الجدد في أوروبا الغربية"[83].

إلا أن هذا يجب ألاّ يقلل من أهمية دور الحركة الاجتماعية في قدرتها الذاتية على خلق فرص سياسية، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك دراسة جيمس باتن (James Button) التي رصدت تأثير حركة الحقوق المدنية في البنية السياسية في ستة مجتمعات محلية جنوبية في الولايات المتحدة، وتوصلت إلى أن "هذه الحركة نجحت بشكل كبير في توسيع وزيادة الفرص السياسية القائمة (Expanding Political Opportunities)؛ إذ تمكنت الحركة من إيجاد انفتاح مؤسسي وقانوني في بنية السياسات الجنوبية. ويتضح هذا من الزيادة غير المسبوقة في أعداد المسؤولين السود المُنتخبين، بالإضافة إلى التخلص من الترتيب والآلية السياسية القديمة، لا على المستوى المحلي فقط، بل على المستوى القومي ايضاً"[84]. وتشير دونتيلا ديلا بورتا (Dontella Della Porga) (١٩٩٥) إلى "الدور المهم والمتشابه الذي أدته الحركات الاجتماعية الجديدة (Msms) في التأثير في الممارسات السياسية في كل من ألمانيا وإيطاليا، بداية من الستينيات وحتى الثمانينيات،

---

(81) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(82) المصدرنفسه، ص ٣٤
(83) Tarrow, Ibid, P. 53.
(84) McAdam, "Conceptual Origins,Current Problems, Future Directions," P. 36.

وكانت النتيجة انهيار القدرة القمعية للدولة في هاتين الدولتين بسبب جهود هذه الحركات"[85].

## و – الفرصة السياسية وإمكانيات التغيير الديمقراطي

إلا أن هذا لا يعني قدرة مطلقة للحركة في التغيير السياسي؛ إذ لا بد أن تتوفر للحركة لحظة معيّنة تقدم لها القدرة على استغلال هذه الفرصة وتطويرها؛ هذه اللحظة هي التي يسمّيها غوريفيتش (Gourevitch) "لحظة الانفتاح" (Open Moment)، التي تُعتبر مؤشراً قوياً على ما يُسمى الفرصة الكبيرة (Big Opportunity)، ويكون فيها النظام السياسي وجهاز الدولة أكثر تعرضاً للتحديات السياسية من قبل جماعات مختلفة"[86]. وتُبنى هذه الفكرة على أساس ما أكده غولدستون (Goldstone) من أن "التكتيكات والاستراتيجيات التي تتّبعها الحركة لا تؤدي بالضرورة إلى النجاح في الحصول على فرصة سياسية، بسبب أن هناك أوقاتاً ولحظات معيّنة يكون فيها النظام السياسي أكثر أو أقل انفتاحاً"[87].

ويؤكد المدخل السابق أهمية اللحظة التاريخية لانجاز العملية السياسية والتغيير الديمقراطي، أو الأزمة الهيكلية التي تكون مسؤولة عن وضع الفرصة السياسية في أيدي الناشطين. ولذلك "فلن يكون أمام الناشطين والمعارضين في لحظات الانغلاق والجمود السياسي غير الانتظار"[88]. إلا أن هذه الرؤية قد تجد من يعارضها، فلا يمكن أن ننتظر حتى ينفتح النظام السياسي ككل لكي نسهم ونشارك في العملية السياسية؛ "فهناك من باحثي الفرصة السياسية من يعتقدون بإمكانية وجود فرص متعلقة بقضايا أكثر تحديداً، تتاح في ظل لحظات الجمود والانغلاق، وهذه الرؤية تنطلق من تساؤل رئيسي محدد هو: لماذا تتمكن حركات اجتماعية معينة من التحرك بفاعلية في أوقات ولحظات محددة، بالرغم من غياب لحظة الانفتاح؟"[89].

---

[85] المصدر نفسه، ص ٣٦.
[86] المصدر نفسه ص ٢٨٠.
[87] المصدر نفسه، ص ٢٨٠.
[88] المصدر نفسه، ص ٢٨١.
[89] المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

هنا يظهر تنظير آخر داخل نظرية الفرصة السياسية، وهو التنظير للفرصة المحدودة أو الصغيرة (Limited Political Opportunity) في مقابل الفرصة الكبيرة (Bib Opportunity). وربما هذا ما تشتغل عليه الوسائط الإعلامية الجديدة اكثر..

وإذا كانت الفرصة الكبيرة تتطلب انفتاح العملية السياسية ككل من خلال لحظة الانفتاح الرئيسية، فإن الفرصة الصغيرة لا تتطلب هذا الجهد الهائل والانتظار الطويل، بل يكفي أن يتوفر ما يسمى نافذة السياسة (Policy Window) مع نافذة إعلامية قوية. ويستخدم كينغدون (Kingdon) (١٩٨٤) هذا المصطلح ليشير إلى "الفرصة التي تتوفر بشكل مؤقت للمطالبين والمدافعين عن اتجاهات وحلول معيّنة، والساعين إلى جذب الانتباه إلى مشكلات محددة ترتبط بمصالحهم أو اتجاهاتهم"[90]. ويرى كينغدن أن "ثمة أحداثاً معيّنة، بالإضافة إلى جماعات وأفراد فاعلين من الممكن أن يتسببوا في فتح أو إغلاق النافذة، وتكون هذه الأحداث غير متوقعة، كما أن بعضها قد يكون مخططاً بعناية، ولكن المشكلة تكمن في كيفية تعرفنا إلى هذه النوافذ، والتصرف بشكل ملائم حيالها"[91]. وهنا يبرز دور الإعلام الجديد.

إن الحركة الاجتماعية ستتمكن. من خلال خلقها أو استغلالها للفرصة السياسية، من إحداث تغييرات ديمقراطية هامة في بناء القوة، الأمر الذي يترتب عليه تمكين قوى التغيير من المشاركة السياسية، وجعل أدوات ومؤسسات المشاركة أكثر استجابة لمطالب هذه القوى وأكثر تعبيراً عن مصالحهم، التي أنكرتها مؤسسات وإجراءاته المشاركة السياسية. إن الفرصة السياسية المتاحة – في لحظة ما – هي المدخل الأساسي لفهم طبيعة المشاركة السياسية السائدة في المجتمع. ودون الفرصة، تصبح المشاركة الإعلامية أداة لإعادة إنتاج القوى المهيمنة، وحرمان قوى التغيير من المشاركة.

---

[90] المصدر نفسه، ص ٢٨١.
[91] المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

## ٤ – ثورة الميديا ثورة صناعية ثالثة

في اللحظة التي تزعزع فيها ديناميات الثورة الصناعية الثالثة أغلب المؤسسات، تقوم فيها موجة حضرنة لم يسبق لها نظير بإيقاع الاضطراب في نظام المجتمعات[92]، وبصورة خاصة في الجنوب حيث إنه، في غضون فترة جيل واحد، سوف تضطرب المجتمعات في عالم الميغالوبولات (المدن العملاقة) Mégalopoles. غير أن المدينة ذاتها يُعاد تشكيلها بصورة كاملة على أساس منطق الأبارتهيد الحضري، الذي، شأنه في هذا شأن العمليات الأخرى للتقسيم التمييزي الانتقائي، يقوم بالإقصاء في ذات اللحظة التي يقوم فيها بالانتقاء. وهذا الأبارتهيد، الذاتي التنظيم، الذي يرتدي صورة المدن الجديدة المحاطة بالأسوار بإقامة معاقلها وحصونها في أغلب مناطق العالم، يطرح لإعادة النظر فكرة الحيز العام، هذه الفكرة الجوهرية للديمقراطية، ويقوض أسس ووعود العقد الاجتماعي، كما جرى التشديد على هذا في محاورات القرن الحادي والعشرين التي نظمها مكتب التحليل والتوقع التابع لليونسكو[93].

وهناك تهديد آخر يضغط بقوة على الديمقراطية: إن "المجتمع المبرمج"، الذي تنبأ به ألان تورين Alain Touraine منذ حوالى عشرين عاما، يشكل من الآن فصاعدا الثقافة بوسائل صناعية، ويبدأ في التأثير على الإنسان، "مع خطر استحواذ خاص على الحياة وإعادة إنتاج البشر. وقد بدأ الانتشار الخارق، الخاص بجانبه الأكبر، للصناعات المعلوماتية، والثقافية، والبيوتكنولوجية، في إحلال تقنيات جديدة لإدارة وحكم المجتمعات البشرية التي من المحتمل أن تتخلص من الدولة، وبالتالي أيضاً من الديمقراطية محل الأنماط الكلاسيكية للسيطرة الاجتماعية"[94]. والحقيقة أن العقد الاجتماعي الذي يطرحه الآن لإعادة النظر منطق التقسيمات التمييزية الانتقائية من المحتمل أن يلغيه مرة أخرى نموذج جديد، يفرض على المواطنين أطراً تقنية خاصة، تتخلص من رقابة المنتخبين والسيادة الديمقراطية. كما أن الهياكل الحكومية الغرانيتية للقطاع العام في طريقها إلى أن تحل محلها ـ نتيجة للتحرير الاقتصادي، وتفكيك التأميمات، والتركيز الذي يؤدي إلى اندماجات عملاقة ـ اتحادات خاصة ضخمة "بلا وجه"، لا

---

(92) United Nations centre for Human settlements (Habitat, An Unbanizing

(93) : Global, Report on Human Settelement 1966.

(94) J. Binde “vers un apartheid unrbain”? communication aux Dalogues du XXle1, September 1988, à Paraitre dans Quelle “Societé pour XXle Siecle”. Preface du bilau du Monde. Edition 1999. Monde, Paris 1م Futuribles. J.Bindé “ 1999.

يمكن الوصول إليها بصورة مماثلة[95]. ومنذ قرن ونصف، كان توكفيل Tocqueville، الذي كان أحد أنبياء الليبرالية، قلقاً إزاء ظهور استبداد صناعي جديد[96]؛ فهل سيشهد القرن الحادي والعشرون ظهور طبعة مستقبلية من هذا السيناريو؟

وكان فرويد قد كشف عن "اختلال في الحضارة". فهل يمكن اليوم أن نشخص، مثل بعض الخبراء، "اختلالاً في العولمة"؟ وقد تحدث بعضهم عن "طلاق بين المعنى والقوة". واستدعى آخرون فقدان المرجعيات، وتآكل المبادئ، وتيه الخواء الذي يمكن أن يستحوذ على المجتمعات التي تعيش في مرحلة انتقال إلى الألفية الثالثة، فهل ينبغي أن نتنبأ بغسق للقيم؟ والتاريخ Histoire، كما حوله إلياس كونيتى Elias Conetti بصورة تهكمية إلى افتراض، هل كف، ابتداءً من نقطة بعينها، عن أن يكون تاريخا فعلياً؟ والمعركة بين المدافعين عن "نهاية التاريخ" وأنصار "تواصل التاريخ"، ألن يعود لها معنى أكثر من شاشة مهجورة تتكمش أمام مشاهدي التليفزيون الذين يداعب النعاس جفونهم؟ وهل يمكن أن تكون نهاية اللعبة قد حدثت دون أن ندري؟

وفي بعض الأحيان، يستحوذ علينا النفور: هل سيكون القرن الحادي والعشرون قرن الفراديس الوهمية، والجحيم الفعلي، والكساد الذي تثبت كل الإحصائيات تفاقمه الذي لا يقاوم، وعدوى المذابح، والفوضى، والعنف، والأوبئة العامة الكبرى، وعالم الكابوس الذي توقعه فيليب ك. ديك Philip K. Dick في فيلمBlade Runner وهل ستظل الطفولة معرضة للعنف ولوحشية الإفساد الافتراضي وللقتل؟ وهل ما زلنا نستطيع تجنب "الجريمة الكاملة" التي استدعاها جان بودريار Jean Baudrillard، هذا الإحلال لعالم المحاكاة بالصور محل العالم الواقعي، وهو ما يخشى أن يكون قد حدث بالفعل[97]؟ وهل ينبغي أن يتم بسرعة الكوكبية، والثقافة القومية أو المحلية، والثقافات المتعددة المجالات/التقنيات transversales التي هي الآن في أقصى حالات التوسع في عصر الشبكات؟ وكيف يمكن التوفيق بين الابتكارات، والتقاليد، والتنمية؟ وهل سنكون قادرين على أن نمنح روحاً للتنمية، وأن نعيد إلى قلبها الكائن البشري الذي كثيراً جداً ما يكون اليوم عبداً لها؟

وكيف. وهذا جانب ثان كيف يمكن تعزيز تعميق الديمقراطية، بإعادة إدخال الأمد الطويل في التنمية وفي الحيز العام للمدينة؟ وكيف ينبغي بالفعل تعميق الديمقراطية في الزمان،

---

(95) An Aisabel Prera Flores, UNESCO, Mai 1999

(96) Alexis de Tocque Ville, De la Democratie en Amertiquie, 4e Partie Chapitre B. Paris, 1835 – 1840.

(97) J. Baudrillard, le crimc Parfait, Paris, Galileé, 1995.

بأن نرسخ في قلب المؤسسات والمجتمع، جذور هذا التصور الاستباقي والمستقبلي[98] للمواطنة citoyenneté كمشروع مع التشديد على ضرورته.

وسوف يجب أن توفق هذه الديمقراطية المستقبلية الطابع المعاصر بصورة جوهرية للعقد مع ضرورة التقسيم في الأجل الطويل والمسؤولية إزاء الأجيال القادمة. وسوف ينبغي أيضا تعميق الديمقراطية في المكان، عن طريق إدخال أشكال ملائمة من الديمقراطية الدولية. فإن المسائل الأساسية للتنظيم والإدارة سوف تكون في قلب النقاش العالمي خلال العقود المقبلة. وأمام ضخامة التحديات التي سبق ذكرها والواقع الحديث للتدخلات العسكرية التي تم اتخاذ قراراتها بدون موافقة مجلس الأمن وخارج منظومة الأمم المتحدة، هل يمكن، أم لا، أن نفترض أننا نحث الخطى نحو ديمقراطية كوكبية؟ وفي مواجهة انتشار اقتصاد سوق عالمي، هل ينبغي أن نبتكر ذات يوم، كما اقترح جاك أتالي Jacques Attali [99] "ديمقراطية، كالسوق، لا تكون مقيدة بمنطقة، ديمقراطية بلا حدود في المكان والزمان"؟ وهل يمكن أن نبتكر أنماطا للاندماج الدولي مماثلة لنمط النموذج الأوروبي أم أن هذا وهم؟ وفي مواجهة المشكلات التي صارت من الآن فصاعدا فوق قومية، بدون جنسية، بدون جواز سفر، هل يمكن أن نستغني عن مثل هذه النماذج؟ ربما كما كان حال الدول القومية في فترة التكوين، بأن مشكلات الإدارة، والتحكيم، والتنظيم، والقدرة على تطبيق القانون على المستوى العالمي، ستكون في صدارة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وسوف تعبئ هذه المسائل الاهتمام المتزايد للدول، بل أيضا المجتمع المدني الدولي وشبكات المواطنة الكوكبية التي هي اليوم في حالة توسع كامل. وهي ستجعل من غير الممكن مطلقا الاستغناء عن تفكير وعمل المنظمات الدولية بعد تحويلها بعمق.

وكيف تتم ممارسة تعميق الديمقراطية على المستوى العالمي في مجال الثقافة، عن طريق انتشار ثقافة جديدة للديمقراطية ستقوم بتسوية النزاعات بتجاوز المعضلات المنطقية التي ينطوي عليها الاندماج وتفسخ الهوية؛ وفي سبيل ثقافة مشاركة association جديدة، تتيح تجاوز التناقضات التي تضع الدولة والسوق في مقابلة من خلال إعادة اكتشاف أساس الديمقراطية ذاته: المشاركة، هذا المفهوم التأسيسي عند روسو Rousseau كما عند توكفيل[100].

على أن الثورة الصناعية الثالثة أتت معها بالتباس: تتحدث أغلب المؤسسات الحسنة السمعة للغاية، والمنظمات التي تتجر بالعولمة، وأحياناً الخبراء أنفسهم، عن "مجتمع المعلومات"

---

[98] Mihajilo Mesarovie, Reunion des Conseillers Specieux, NNISCO, 11 Mars 1998

[99] Jaques Attali, interventions aus Entretieus du XXle siècle 16 Avril 1998. Cité dans le Monde du 28 Avril 1998

[100] Roger Sue, Communication aux Dialogeus du XXle Siecle UNISCO. 16 – 19 Septembre 1998.

و"مجتمع المعرفة" دون تمييز مع عدم عن الخلط بين "المعرفة" و"المعلومات". ونحن نعيش اليوم في مجتمع عالمي للمعلومات، زادت فيه التكنولوجيا كمية المعلومات المتوفرة وسرعة بثها بصورة تتجاوز أيّ شيء كان بوسعنا أن نتصوره منذ أعوام قليلة. وطالما بقى الناس، في كل مكان في العالم، عاجزين عن تناول كل هذه المعلومات بحسّ نقدي، وطالما لم يستطيعوا تحليلها، وتصنيفها، ودمج العناصر التي تهمهم في قاعدة المعارف التي يملكونها بالفعل، فإن هذه المعلومات ستظل كتلة بيانات مبهمة؛ وبدلاً من أن يسيطروا على المعلومات، سيدرك كثيرون أنها هي التي تسيطر عليهم.

ذلك أن هذه الثورة ليست آلية فحسب، إنها أيضا وقبل كل شيء ثورة كتابية Scripturale، ثورة في التصور. وتفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الكائن المطلع على الكائن الواعي، والمعلومات على التفكير، والمعرفة على الحكمة. وهي تتيح النمو الواسع لطرق جديدة للتعليم، والتعلم، وإجراء الأبحاث؛ وهي تيسر انتشار أشكال ثقافية جديدة وسلوكيات اجتماعية مستحدثة؛ وهي تجعل من الممكن التعبير عن فرديات جديدة وتضامنات جديدة؛ وهي تشجع ظهور أنماط جديدة من "المجتمعات" البشرية. إنها تعني إذن ثورة حقيقية في الاتصالات، يمكن أن تؤثر أيضاً في الذكاء: ذكاء ربما كان أكثر تبعية إزاء التأثيرات والتصورات الخارجية، وربما كان أقل استقلالاً.

والإنترنت، في نظر الجمهور العريض، هو النموذج الأمثل للتكنولوجيات الجديدة. وبطبيعة الحال فإنه ليس بعدُ "عالمياً" من حيث مدى توفره الجغرافي؛ غير أنه مع ذلك يمثل شكلاً جديداً من أشكال التعبير هو كوكبيّ بالقوة. فالإنترنت، أولا، يجري إثراؤه بصورة متواصلة من داخله عن طريق الاستعمالات المتزايدة التنوع التي يقوم بها مستعملوه. ويؤدي تضاعف الشبكات العامة للمستعملين الذين تجمعهم اهتمامات مشتركة إلى ظهور عدد متزايد من الأنشطة والتبادلات، التي تصل إلى بيئات جغرافية واجتماعية وثقافية متزايدة التباين والتباعد: يتيح الإنترنت للعلماء العمل في كل مكان في العالم عن طريق إنشاء معامل وفرق أبحاث "عبر محلية"؛ ويتيح للموسيقيين تشكيل مجموعات افتراضية؛ ويتيح للمصممين الإلكترونيين الشباب باختبار قدراتهم من خلال مسابقات ابتكار صور ذات ثلاثة أبعاد؛ كما يتيح للأشخاص المتوحدين أو كبار السن الخروج من عزلتهم.

وبطبيعة الحال فإن هذه "الدياسبورات الافتراضية" عبر القومية مرشحة إلى أن تتضاعف وتؤثر، على إبداعية البشر وألفتهم الاجتماعية[101] وأيضا على مستقبل الديمقراطية على النطاق الوطني والدولي.

والواقع أن المشاركة في "حضارة اللامادي" موزعة بصورة غير متكافئة مطلقاً بين مختلف أجزاء العالم. ووفقا لـ ت. ل. جاكوبسون T. L. Jacobson فإن "أشكال عدم المساواة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في ما يتعلق بالصحة والتعليم والدخل تتم إعادة إنتاجها فيما يتعلق بخدمات المعلومات"[102]. ويتيح مؤشران رئيسيان بتصور مدى عدم المساواة: الوصول إلى بنية تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية، والوصول إلى شبكة الإنترنت. ولا شك في أن الوصول إلى الوسائل التقليدية للاتصالات السلكية واللاسلكية هو العامل الحاسم: إذ أنه لا يمكن، بدونها، أن يوجد أيّ وصول تقريباً إلى "الطرق السريعة للمعلومات".

لم يكن العالم في أي وقت مضى معاصراً إلى هذا الحد. وإنما يكون تأثير هذه الظاهرة على الفرد هو الأكثر مباشرة والأكثر قوة. وبمعنى ما فإن استقلاله يتزايد لأن الثقافة لم تعد تعتمد على مكان واحد أو مجموعة واحدة. وهذا ما كان قد أدركه مارشال ماكلوهان Mishall McLuhan عندما أشار إلى "القرية العالمية": لقد صمم على هذا النحو ليس الشبكة العالمية للاتصالات ذاتها بقدر ما صمم الشبكة على أنها امتداد لروح كل فرد ووعيه.

كما أن التأثير الإيجابي "للاقتلاع من المكان" للثقافات قوي جداً على "مجتمعات الشتات (الدياسبورا)" التي تتوثق صلاتها نتيجة لاتساع انتشار الشبكات. وبالمقابل فإن من المحتمل أن تشهد المجتمعات البالغة الإقليمية تقلص درجة تماسكها، أمام نمو نوع من الفردية العالمية بأثمان مستقلةà la carte وثقافات فوق قومية عديدة.

ولا تشمل العولمة جوانب سلبية فقط. فمن ذا الذي لا يتمنى أن يرى أن تتم مراعاة حقوق الإنسان في كل مكان بلا قيود، والعلم والطب ينتشران عالمياً، والوسائل الحديثة للاتصالات تكسر عزلة ٤٠% من سكان العالم[103]؟ ومن ذا الذي يمكن أن يتذمر إذا قامت التكنولوجيات الجديدة، عن طريق انتشارها على نطاق العالم، بتحويل كل شخص إلى مواطن عالمي؟ ومن ذا الذي يجرؤ على أن يحتج إذا أسهمت هذه التكنولوجيات، كما يشير برنامج الأمم المتحدة للتنمية[104]،

(101) Voir Joseph Coates "l'avenir heutement Probable 83 hypotheses Sur l'année 2025" Fururibles, Avril 1996. 208 P.30

(102) Thomas L. jacobson "Les messageries electroniques et les Services dans le Pays du tiers monde", Revue Tieres Monde. XXXV. N0 138. Avril – Juin 1994. P 343 – 355.

(103) Vice – President Al Gore, Remarques devant l'International telecommunication Union, 21 mars, 1994.

(104) PNUD, HDR, 1994.

في تراجع بعض الممارسات الثقافية الجائرة مثل القنانة والعبودية والإقصاء التقليدي لمجموعات بعينها، والمعاملات الوحشية المحكوم بها على النساء؟ أو العنف وما نشهده من انفجار النزاعات بين الأقليات والأغلبية حتى في ما بين الأقليات.

والإغراء كبير بالنسبة للدول التي تملك في هذا المجال تقدما تكنولوجيا هاما بالنظر إلى التكنولوجيات الجديدة على أنها وسيلة قمعية لعرض قوتها. وعدم المساواة في التوزيع الحالي ألن يسهل في الأجل القصير ظهور أشكال جديدة من العنف والسيطرة والإقصاء؟ وماذا سيكون مدى التأثيرات الثقافية للسيطرة على الإنترنت: ألن يقع مَنْ يسيطر على الوسيلة تحت إغراء السيطرة أيضا على الرسالة؟ وكما أوجز في الآونة الأخيرة خبيران أميركيان فإن "المعرفة، صارت هي القوة أكثر من أي عهد آخر في التاريخ، "[105]. فهل من الممكن على كل حال، كما يشدد هذان المؤلفان ذاتهما، أن تفتح التكنولوجيات الجديدة عهداً جديداً في ممارسة الدبلوماسية العالمية، حيث تحل الجاذبية التكنولوجية محل القمع الاقتصادي والعسكري، ما يشجع على ممارسة ما يسميه هذان المؤلفان "السلطة الناعمة soft power"؟.

ويظل بعيدا ذلك الوضع الذي يمكن أن تتحد فيه المساواة في الوصول وحركة الاستخدام. ولهذا فإن ظهور تكنولوجيات المعلومات يفترض، على المستوى الدولي، تجديد الالتزام بالدعم بصورة ملموسة جدا "لحرية تداول الأفكار، بالكلمة والصورة"[106]؛ وهو يقتضي التضامن والتقاسم، لأن "السوق لن تكفي... متروكة وشأنها، سوف تواصل السوق، وفقا لكل احتمال، أن يكون لها تأثير غير قانوني بعمق على الوصول إلى الإنترنت"[107].

كما تلعب وسائل الإعلام دوراً جوهرياً في سبيل تعزيز مبادئ الديمقراطية والتسامح، فهي أساسية لثقافة السلام: سواء كمصادر للمعلومات أو كوسائل لبثها، صارت الميديا في مركز قوي يتيح لها العمل في سبيل دعم السلام. لكن هل الميديا تلتزم بقاعدة مطلقة ملخصها: عدم المشاركة أبدا في حملات الحض على الكراهية أو القتل ضد شعب أو جماعة أخرى. والحال المثال المأساوي لهيئة إذاعة وتليفزيونRadio-Télévision libre des mille collines في رواندا في ١٩٩٤، التي حرضت على مذبحة مجموعة التوتسي الإثنية وخصومها الهوتو.

---

(105) Josephs S. Nye, Jo, et William A. Owens "America's information edge "Foreingne Affaires, mars, avril 1996 P. 20 – 36.

(106) فانون تأمين الأونيسكو، المادة الأولى.

(107) Nye et owens.Op. cit, P. 34

ولن يكون بالإمكان بعد الآن إقامة السلام بدون إطار قانوني ومؤسسي[108]: فإن هذا الإطار صار متخلفاً إلى حد بعيد بالقياس إلى مقتضيات اليوم. ودون أن نذهب إلى حد الأمل في اختفاء كلي لخطر الحرب، فإننا مقتنعون بأن بعض الشروط أساسية في سبيل تفادي الأزمات التي تتحول إلى مواجهات عنيفة مثل المشاركة النشيطة لجميع المواطنين في اختيار قادة الدولة؛ حرية التعبير؛ الاستقلال التام للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تترابط في إطار الديمقراطية وسيادة القانون. كما أن السلام يفترض ازدهارا حقيقياً لـ"ديمقراطية متعددة الثقافة" (نسطور غارثيا كانكليني)، تقوم على أساس تنمية بشرية مستدامة، والاحترام المتبادل بين الثقافات، والسلطة الفعلية للمواطنين، وتغيير السلوكيات، ويجب أن يترك العنف مكانه للتنظيم الديمقراطي للنزاعات.

وكما كتب أمارتياسين، الحائز جائزة نوبل للاقتصاد في ١٩٩٨ فإن "الديمقراطية هي أفضل وسيلة للنضال ضد الفقر": سيكون من الضروري تعميقها على المستوى القومي، ولكن أيضاً بناؤها على المستوى الدولي، وتعزيز ما يتمثل في وجود ديمقراطيات على المستوى القومي، لتسوية المشكلات القومية، وأوليجارشية على المستوى العالمي، لتسوية المشكلات عبر القومية. وينبغي أن نسلّم بأن الأمم المتحدة هي الإطار الديمقراطي الدولي الوحيد المستقر القادر على أن يكبح من الجذور جماح العنف والإرهاب اللذين يتفاقمان في أكثر الأحيان تحت تأثير ضروب شتى مضللة من المشاعر القومية والدينية والإيديولوجية. وللأمم المتحدة وحدها الحق في أن تقول إن المجتمع الدولي لن يعترف بأولئك الذين استولوا على السلطة عبر سفك الدماء، بدلا من الحصول عليها عن طريق صناديق الاقتراع. والأمم المتحدة وحدها تستطيع أن تتدخل بصورة مشروعة عن طريق نشر القوات عندما يتأكد بكل وضوح انهيار دولة ما أو الانتهاك الواسع النطاق لحقوق الإنسان.

وعلى المستوى الوطني والقومي والدولي، يجب فتح آفاق جديدة أمام الحوار، والتبادل، والتحكيم والتفاوض، والوقاية، والتوقع. والشركاء الجدد غير الحكوميين مدعوون إلى أن يلعبوا في هذا المجال دورهم بصورة كاملة: ألا يقوم السلام الدائم والاستقرار في الأجل الطويل على مشاركة جميع القوى الفاعلة في قيادة الشؤون العالمية؟ ذلك أنه لا ينبغي لأحد أن يفرض نموذجاً موحداً ومثالياً للديمقراطية. ومن ناحية أخرى، لا ينبغي أن ننسى أن مجتمعات يتم تقديمها على أنها النماذج الأصلية للديمقراطية، مثل أثينا القديمة والولايات المتحدة الأميركية في القرن الثامن

[108] Bamque mondiale, Globale Finance Report 1998. "overvieu" et P.20

عشر، كانت مجتمعات مارست حروب الفتح والعبودية. على أن الانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، التي تفترض التنظير والتطبيق الفعلي لعالمية الحقوق، مهمة معقدة تحتاج إلى وضوح شديد: الواقع أن كل بناء ديمقراطي يجعل من الضروري إجراء تعديلات تأخذ في اعتبارها تقاليد وخصوصيات كل بلد لكي يمدّ جذوره ولكي يقوم على أسس دائمة، من دون أن يتم اختزاله إلى إعلانات نوايا مبهمة. وليس سوى وهم كاذب أن نفهم الديمقراطية على أنها نموذج مؤسسي قابل للتصدير عالمياً جاهزا بنظام تسليم المفتاح.

بمعنى آخر، لم يعد تعميق الديمقراطية يفترض القضاء أوّلا على النزاعات، بل دمجها في توازن بين السلطات والحقوق. وكما يقول پول ريكور Paul Ricoeur فإن "الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً خالياً من النزاعات، بل هي نظام تصير فيه النزاعات مفتوحة وتفاوضية وفقاً لقواعد التحكيم". أما الدولة فإنها يجب أن تركز على دورها كضامن لحريات كل فرد، وللتضامن الجماعي، وأن تشجع بالتالي على تعاون قومي وإقليمي ودولي يستند إلى مبادئ مشتركة.

## أ – تحويل اللغة والتعبير عنها بين الأفراد من خلال التقنيات الحديثة

لا يمنعنا الحديث عن الدولة أن نتحدّث عن الرومانسية في الإعلام الجديد، نحن لا نخص بالحديث لوناً معيّناً من الإنتاج الإعلامي، ولا أسلوباً خصوصيّاً تميّزت به الصناعات الإعلامية، كما لا نخص بالحديث أعمالاً فكرية بعينها، تناقلتها الميديا الحديثة، وبثّتها على نطاق جماهيري واسع، إنما الحديث عن الرومانسية الإعلامية يعني، في المقام الأول، الطبيعة الحسية الداخلية التي يعيشها الباحث، بالمعنى الميديولوجي والسوسيولوجي للمصطلح، بوصفه منتجاً للمعنى. فهي، مثلما كتب بودلير (Baudelaire) عن رومانسية عصره[109]، ليست في الخارج، بل هي مكنونة في الداخل، ومن العبث البحث عنها في غير هذا الموطن. ولكونها حسًّا داخليًّا يسكن الإنسان، تبقى الرومانسية الإعلامية، بهذه الكيفية، مناخاً عاماً يسود مجتمع "ما بعد

(109) Baudelaire écrit: “Le Romantisme n’est précisément ni dans le choix des sujets, ni dans la vérité exacte, mais dans la manière de sentir. Ils l’oncher en dehors et c’est en dedans qu’il ètait seulement possible de le trouver” (Salon de 1846).
أنظر: Charles Baudelaire, Les Fleurs du mal (Paris: Flammarion, 2006).

الحداثة" الموصوف بالمجتمع المتعدد الثقافات الذي برزت فيه الفردانية كـ"قوة مجهولة خارجة عن كل تحكّم"[110]، تجلّت صورها سياسيًّا وفنيًّا واقتصاديًّا وإعلاميًّا.

البعض يرى في حركة ما بعد الحداثة السياق الموضوعي الذي يتيح فهم المناخ العام الذي نتحدث عنه. ولعلّ أبرز ما يتسم به هذا السياق، من الناحية السوسيولوجية، هو حالة التشظّي التي بلغها الفرد، والتي لا تعدو أن تكون نتيجة طبيعية لتجزّؤ المجتمع ذاته، وانقسامه إلى تجمّعات وطوائف وعشائر فكرية وإيديولوجية وثقافية واقتصادية، وهي حالة مترتبة عن انهيار قيم الحداثة بأشكالها المتعددة وأزماتها المتتالية[111] على امتداد قرنين. فالحداثة بقدر ما كانت مشروعاً عقلانيًّا تحررياً، قاد إلى تحقيق انجازات تحديثية، تقنية وتنظيمية واقتصادية، فإن عقلانيتها التقنية، "البيروقراطية"، عجزت عن تقديم الحلول للمسألة السياسية والأخلاقية، بل إنها ولدت نزاعات وصراعات وحروباً[112]، كانت بمثابة النماذج الدالة على مواطن الاعتلال في المشروع الحداثي المحكوم بالعقل الأداتي، الأمر الذي أفرز تيارات فكرية وفلسفية ما بعد حداثية، تدعو إلى اعادة النظر في أنماط الفكر الحداثي وتناقضاته[113]، إما لكونه مشروعاً فاشلاً، كما يراه البعض مثل ميشال فوكو (Michel Foucault) في توصيفه لخصائص المجتمع الحديث الذي لم يولّد، في تقديره، سوى مؤسسات المراقبة وآليات الضبط المعززة بالتطور التكنولوجي[114]، وإما لاعتباره مشروعاً غير مكتمل، ينبغي العمل على عقلنته وبنائه من جديد، وتخليصه من السلطة والعنف والتشيّؤ، كما يذهب إلى ذلك آلان توران (Alain Touraine) في نقده للحداثة[115]، أو يورغن هابرماس (Habermas) في طرحه لنظرية العقل التواصلي أو في مقاربته لموضوع العلم والتقنية كـ"إيديولوجيا"[116].

---

[110] رضوان جودت زيادة، صدى الحداثة، ما بعد الحداثة في زمنها القادم (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣)، ص ٦٨.

[111] في موضوع الأزمات المتتالية للحداثة يعتبر أحد الباحثين، أن هناك ثلاث أزمات ميزت مسيرة الحداثة طيلة القرنين الماضيين: الأزمة الأولى في أواخر القرن الثامن عشر، أنظر: ممد نورالدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس (القاهرة: أفريقيا الشرق، ١٩٩٨)، ص ١٠٩.

[112] شهد القرن العشرون العديد من الحروب أبرزها: الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ – ١٩٣٩)، الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥). حرب فلسطين (١٩٤٨ -....)، الحرب الهندية – الصينية (١٩٤٦ – ١٩٥٤)، الحرب الباكستانية، الحروب الثلاث (١٩٤٧، ١٩٦٥ و١٩٧١)، الحرب الباردة السوفياتية – الأميركية (١٩٤٧ – ١٩٩١), الحرب الكورية (١٩٥٠ – ١٩٥٣)، حرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢)، حرب الفييتنام (١٩٥٩ – ١٩٩١)، الحرب الكورية (١٩٥٠ – ١٩٥٣)، حرب إيران والعراق (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، حرب الكويت (١٩٩١ – ١٩٩١)، حرب البوسنة والهرسك (١٩٩٢ – ١٩٩٥)، الحرب على الارهاب (٢٠٠١)، تلاها في مطلع القرن الجديد اجتياح القوات الأميركية وقوات التحالف للعراق (٢٠٠٣).

[113] نذكر على سبيل المثال هابرماس، وبودريار، وليوتار.

[114] Michel Foucault, Surveiller et Punir (Paris: Gallimar, 1975).

[115] يجب أن نعيد بناء الحداثة، والعودة الى أصولها، أنظر: Alain Touraine< Critique de la modernité (paris: Fayard, 1992)

[116] يورغن هابرماس، العلم والتقنية كأيديولوجيا، ترجمة حسن صقر (بيروت: منشورات الجمل، ٢٠٠٣).

إن ما بعد الحداثة، ومع تجاوز التواءات هذا اللغز المفاهيمي، مرحلة التشكيك في الحداثة والتقدم، هي حالة تفسّخ قيم الاحتكام إلى العقل، وإعادة النظر في دور السرديات الكبرى، الفلسفية والإيديولوجية منها على الخصوص، التي تحكم الواقع الفكري والثقافي والسياسي في العالم، ووضعها محلّ تساؤل. وهي أيضاً الحالة التي تدفق خلالها خطاب النهايات، المبشر بنهاية التاريخ (فرانسيس فوكوياما ١٩٩٢)، ونهاية الإيديولوجيا (دانيال بيل ١٩٦١)، ونهاية الجغرافيا (بيار ليفي ١٩٩٤)، ونهاية الأواصر العقدية (ميشال مافيزولي ١٩٩١)، ونهاية الإنسان (ميشال فوكو)، ونهاية المؤلف (جاك دريدا)، ونهاية الفلسفة (هيدغر ١٩٦٤)، ونهاية الميتافيزيقيا (يورغن هابرماس)، ونهاية العلم (جون هورغان)...، هذا بالإضافة إلى الكلام المتكاثر على الهويات[117].

كان جون فرانسوا ليوتار (Jean-Francois Lyotard)، من أعلن نهاية السّرديات الكبرى (les Grands récit) أواخر سبعينيات القرن العشرين، مثل الماركسية والفرويدية والوضعية والفينومينولوجية والبنيوية[118]... لحساب تعدد "إيديولوجيات صغيرة" وصفها ميشال مافيزولي (Michel Maffosoli)، كما سنرى لاحقاً، بالعشائرية أو القبلية[119]، ذلك أن العالم، في نظره، أصبحت تحكمه قيم جديدة قائمة على "نقض مفهوم التقدم التاريخي"، وعلى تشظي مُثل العقلانية والليبرالية، المنبثّة في العلم والسياسة والفن. ويمكن اعتبار نهاية "المركز" التي أعلنها دريدا (Derrida)، في بنائه الفلسفي لفلسفة التفكيك، من أهم ما ورد في خطاب النهايات، ومن أبرز الأعمال المعرفية التي تلخص ملامح الاتجاهات الفكرية لما بعد الحداثة، التي تخدم في المقام الأول أغراض دراسة الحال. ثم إنها تقابل نهاية السرديات الكبرى التي أعلنها فوكو، لأن التفكيكية، بحسب قول دريدا[120]، تنشغل بما يسمّيه النصوص الكبرى ( Les Grands Textes)، فنهاية المركز عند دريدا، بقدر ما هي، في الأصل، تقويض للتمركز وأشكال الترسب المستبد، لأن المركز عند دريدا، هو غير التمركز، فهو العنصر الايجابي والنواة الحقيقية التي

---

(117) عبدالله الزين الحيدري، الإعلام الجديد: النظام والفوضى (تونس: سحر للنشر، ٢٠١٢).

(118) Jean-François Lyotard, La Condition Postmoderne: Rapport sur le savoir (Paris: Minuit, 1979).

(119) Michel Maffesoli, Le Temps des tribus (Paris: Le Livre de poche, 1991).

(120) يقول دريدا، في حور أجراه معه انطوان سبير، وترجمه أحمد عثمان، وهو حوار نشرته مجلة أوان عام ٢٠٠٣: "من دون شك تنشغل التفكيكية بما نسميه النصوص الكبرى. ليس فقط بالنتاجات المقبولة من أفلاطون الى جويس، لكنها تختبر أيضاً المدونات، وهي ليست نصوصاً أدبية أو فلسفية، أو دينية، وإنما كتابات قانونية أو مؤسسات، قواعد، مناهج، قلتها دائماً: الكتابة التي تثير اهتمام التفكيكية، ليست فقط الكتابة التي تحويها المكتبات، حتى وإن اهتمت بنصوص أدبية، بل هناك أيضاً مؤسسة الأدب (شيء حديث، والتاريخ السياسي شغوف بها). هناك أيضاً تطورات التقدير والتصديق القانوني، وأسئلة التوقيع، وحقوق المؤلف أو حق النشر (تعرف بالصخب العالي الذي يتعلق بالتقنيات الحديثة، وهو يتأتى من سياسة المؤسسة الأدبية)". وهذا يتعلق بمضمون وشكل الشيء الأدبي أو الفلسفي. أنظر: أوان (جامعة البحرين)، العددان ٣ – ٤ (٢٠٠٣).

تتشكل من وجودها دينامية اختلاف المعنى، فإنها في نهاية المطاف خلخلة للبنى والأنساق والمفاهيم التي تعمل بمبدأ الوضوح والتوافق والحقيقة الدائمة.

فالحديث عن المركز هو حينئذ حديث عن الهيمنة، الأمر الذي حدا بدريدا إلى "هدم" كل المراكز لوأد النظم والأنساق المنتجة للهيمنة، إقراراً بأن التفكيك هو الآلية المنتجة للاختلاف.

انطلاقاً من هذا التوجه الفكري والفلسفي، "أصبح كل شيء قابلاً للتأويل والنقد والتفكيك، وأصبحت المعرفة العلمية نفسها عبارة عن خطاب يتعيّن استنطاق مكوناته وطبيعة علاقاته مع السلطة، وتفكيك الأطر المرجعية التي تمنح للسلطة مشروعيتها، وتوفر لها شروط خلق التوازن وضبط النظام"[121].

وبرزت ضمن هذا السياق، ظاهرة تمركز الفرد على ذاته كعلامة مميزة لمجتمع ما بعد الحداثة، حداثة حالة من الانفصال والتفكك في المرجعيات عززتها تطورات متسارعة متلاحقة لوسائط الإعلام والاتصال، خصوصاً في العشرية الأخيرة من القرن العشرين. وإن ما يتحقق من "تماسك" واتصال بين الأفراد وسط حالة التمركز والانفصال هذه، الموغلة في التمدد، هو ما يجري من تفاعلات عبر شبكات الاتصال الرقمية احتل في حدودها الافتراضي مرتبة تفوق في أهميتها مرتبة الواقع، بل إن ادراك وجود هذا الواقع ظل مشروطاً بوجود الافتراضي.

هذه البيئة الفكرية والثقافية التي نمت فيها الرومانسية الإعلامية، هي بيئة اتسمت بـ"سقوط كثير من الإيديولوجيات الجماهيرية، وبانتصار الخاص على العام، وبالنقد الجذري للنزعة الإنسانية"[122]؛ بيئة يتحرك فيها كل شيء كمفرد، ترفض الأنساق المهيمنة ومقاومة الاستبعاد، بكل أصنافه، الذي يمارس عبر المؤسسة الإعلامية. فإذا كانت الرومانسية الأولى، رومانسية القرن الثامن عشر، ثورة ضد العقلانية الفلسفية والانتظام والضبط الكلاسيكيين، فإن رومانسية القرن الحادي والعشرين ثورة ضد العقلانية الإعلامية التي ولدت أنماطاً مختلفة من الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية، وجذرت واقع الاستبعاد في الواقع الاجتماعي للأفراد الذي حجبته المؤسسة الإعلامية مقابل صناعة مبنية لـ"خدمة" التطور. البعض يتحدث عن العصر الفردي، اذ يخرج عصر المعلومات لأول مرة من الدوائر الكبرى ومن المحطات الغربية الكبرى ومن كل أطر

---

[121] أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس، ص ١١٩.

[122] هنري لوفيفر، ما الحداثة، ترجمة كاظم جهاد (القاهرة: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ورد في: المصدر نفسه: ص ١٠٩.

مرجعية تقليدية ويصير ملك الأفراد. وحيث فقدت المعلومة مرجعياتها المركزية ومصادرها وأسرارها البعيدة وحدث خلط بين ما هو رسمي وخاص وبين ما هو معولم. إنه "زمن الفوضى الإعلامية الخلاقة" وتحول الإعلام من سلاح بأيدي مرجعيات محكومة بسياسات عليا متصلة بالأنظمة، تارة تمارس ادعاءات الديمقراطية وطوراً تمارس رثاء الديمقراطية، إلى سلاح بأيدي الناس. ذلك ان ليس كل وسائط الإعلام الغربية تمارس الديمقراطية وبعضها مرتبط بمراكز أمنية وبوزارات الخارجية. الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة خرقت مفهوم السيادة، كما استباحت المعلومات السرية، وفي النظرة الواقعية لم يعد الإعلام يتحكم بالعلاقات الدولية، اذ لم تعد الأخيرة هي المرجعية المركزية وحيث صار هناك إعلام مرادف هو إعلام المواطن مع التقنيات التكنولوجية التي صارت بدورها فردية، وصار الإعلام ميدانياً وخرب المرجعيات التاريخية والجغرافيا الدولية بالمعنى الرسمي. هل هذا يقود إلى ديمقراطية المعلومة؟ أم يحمل مخاطر جديدة؟ من مثل ان يقع الإعلام بأيدي دكتاتورية وإيديولوجية سياسية ودينية أو يستخدمه الأصوليون، والإعلام تحول إلى سلاح معرفي ميداني: سلاح من أجل المال وسلاح من أجل المشاريع السلطوية وسلاح من أجل تحويل الحقائق وسلاح من أجل نقل الحقائق وسلاح من أجل نقل المعلومة الديمقراطية وسلاح من أجل نقل المعلومة الفوضوية، ولنقل الفوضوية الخلاقة والفوضوية غير الخلاقة.. سلاح من أجل تحرير الأمكنة وسلاح من أجل التشويش على الأمكنة وتحويل الجغرافيا إلى فضاءات مفتوحة. الخطر ان التكنولوجيا لا تعود إلى الوراء وليس لها حدود، وحتى المعلومة والوسيلة المعنية بها في مرحلة انتقالية اليوم وفي مرحلة تطويرية مستمرة. لذلك نرى الإعلام يؤثر وأحياناً لا يترك خلفه أثر مع الأخذ بالظروف السياسية المحيطة وبالفرص السياسية المتاحة. وأحياناً يكون الإعلام لاعباً دولياً بامتياز، وأحياناً أخرى وكثيرة يكون لاعباً مساناً دولياً. حتى في بعض الأحيان يفقد السيطرة على المعلومة بالانتقال من طغيان المرجعيات الكبرى إلى ديمقراطية المعلومات وهذا مرتبط بحركية المعلومة وحركة الحقائق التاريخية وبحرية الشعوب نفسها. لا شك بدأت الأمور تخرج من طورها الأول. فالمعلومات صارت هي السفير الأول وهي القنصل الأول والمصدر الأول والمحلل الأول والمؤثر الأول أحياناً، والمهم لم تعد المعلومة منّة من العالم أو من جغرافيا معينة، حادثة السفارة الأميركية في بنغازي في ليبيا وصلت بالصورة إلى غالبية بقع الأرض وارتبك بعض العالم وارتبكت العلاقات الدولية، واجتاحت المعلومة أماكن لا تلفزيون فيها، وكأن سيادة التلفزيون انتهت إلى زمن المعلوماتية، والسؤال اذا كانت سلبيات هذه التكنولوجيا تعادل إيجابياتها، وعما اذا كانت المعلومة بهامش الحرية الذي

تتمتع به تشكل تهديدا للمؤسسات والأنظمة والدول، وهل يجب وضع مراقبة دولية عملية عليها من مثل ما طالب به الرئيس الأميركي أوباما في دورة الجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول ٢٠٠٤ من الحاجة إلى مراقبة الإنترنت وقطعه عن استخدامات الجماعات الإرهابية ووضع الداتا المعلوماتية بمعزل عن استخدامات الجماعات المتشددة وحجبها عن عصابات المافيا وكارتيلات الفساد، وتبيان ظروف إعطاء الداتا لأغراض تخدم السلم الدولي وتحقيق العدالة الدولية؟ علما ان التكنولوجيات الحديثة، تؤثر على التلفزة، وتضعفها والأخيرة بدأت تشكو من التنازع على سلطتها لسرعة المعلومة وعدم ثباتها وأحياناً تسبق القرارات السياسية وتعطلها وهي قيد التحول ورهن الاحتمالية مع ما تحدثه من بلبلة وارتباك، على مستوى صناعة القرار السياسي الدولي؟

## ب – قلق في الإعلام

ان الاتهامات التي تساق ضد أجهزة الإعلام – الصحف والمجلات المطبوعة أو المتلفزة – لم تكن يوماً بهذا العدد الكبير ولا بهذه الخطورة منذ بداية التسعينيات. ان قضية المذابح الكاذبة في تيميشوارا (Timisoara) كانت الأولى في مسلسل طويل من الأحداث المشابهة. طائر البجع في منطقة البريتاني الفرنسية الذي يشهد على الدمار في الكويت؛ اضراب الموظفين في آب (أغسطس) ١٩٩٠ في مدينة تولوز "Toulouse"، الذي عُرض استناداً إلى صور اضراب آخر؛ المظاهرات المؤيدة للعراق في مدينة الجزائر عرضت على خلفية صور من بيروت. في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، جرى تضخيم مقصود لضحايا إعصار ميتش Mitch، لإعلاء قصة المراسلين الصحافيين إلى الهندوراس... في العام ١٩٨٥، بثت هذه الصورة التي لا فائدة منها: لم تصل أية رافعة لإنقاذ الفتاة عُميرة (Omeyra) عند فوران البركان في كولومبيا، بينما كانت هناك آلات تصوير عديدة تصور احتضارها.

قبل نهاية القرن العشرين، حُمّل الصحافيون، من قبل الكثيرين، مسؤولية الحادث الذي أدى إلى موت الأميرة ديانا (Diana)، بعد بضعة أشهر من ذلك، شككت صحيفة رياضية في قدرات ايميه جاكيه (Aimé Jacquet) – واصفة إياه بالإنسان الطيب – لقيادة فريق فرنسا إلى النصر في مباريات كرة القدم العالمية عام ١٩٩٨. بعد نجاح هذا الفريق، قدم رئيس تحرير صحيفة "اكيب L'Equipe" اعتذاره متأسفاً. بين هذين الحدثين، كاد الريبورتاج لصوص العيون أن يحصل على جائزة: عندما اكتُشف ان القصة اختُلقت من أجل تحريك المشاعر وإثارة السخط.

من الصور المختلسة إلى الريبورتاجات الطريفة، إلى السبق الصحفي الكاذب أو الخلل الاجرامي أو اللجوء إلى الاثارة: كل هذه الاتهامات تطابقت مع نهاية الحرب الباردة وتتوالى مع الإعلان عن عصر جديد لوسائل الاتصال، دشّنه، بعد العام ١٩٩٢، صعود الإنترنت.

## ج – عصر الشك

بعد ووترغيبت وإيران غيت Irangate ورانبو فاريور (Rainbow Warrior)، هل أصبح الإعلام ضحية نجاحاته؟ هل كان واثقاً بنفسه أكثر من اللازم، إلى حد انه نسي أحياناً القوانين المهنية والأخلاقية التي التزم بها؟ على كل حال يبدو أنه جرى اجتياز عتبة معيّنة. بالطبع، ليس هناك اتهام لشرعية الصحافيين. بل على العكس، لم يسبق لها ان كانت مقبولة أفضل مما هي عليه الآن، والعالم كله يتفق، كلامياً على الأقل، على الفكرة التي تعتبر ان الديمقراطية وحرية الصحافة لا تنفصلان. ولكن يُتّهم الصحافيون أحياناً بأنهم يسيئون استعمال حريتهم، ويجعلون منها حجة لعدم مسؤوليتهم: فالصحافة قد تعطي الانطباع بأنها "تتحول إلى حِرَفية اللامسؤولية، بحسب تعبير جان – لويس سرفان – شرايبر (Jean–Lous Servan–Schereiber).

وهكذا افتُتح عصر الشك: وظهرت كلمة "التضليل الإعلامي" من جديد، لتدل على ما سُمّي "بالدعاية" في أوقات أخرى ولأنظمة أخرى. هذه المرة، تدل الكلمة على حقيقة مختلفة تماماً: ليست "المناورات الخاصة" للينين عام ١٩٢١، لزعزعة البلدان الرأسمالية، ولا المسرحيات النازية التي كشفها سيرج تشاكوتين (Serge Tchakhotine) متأخراً، بل ذلك التراكم من العجز والتقصير الذي أصبحت نتائجه على الرأي العام وعلى الروحية العامة أكثر سوءاً كلما بقيت غالباً غير معلنة أو غير معاقبة.

يبدو أن بعض الوقائع تعرض بشكل جزئي؛ وأخرى تُهمل أو تُنسى وحسب! بينما تضخم أخرى، مما يعطيها أهمية لا تملكها. في جميع الأحوال، ان الاتهام سهل وغير عادل. تُتهم وسائل الاتصال بأنها تريد أن تدمغ الجمهور، بمعزل عن ارادته، برأي أو بإيديولوجية، مع تلكُّئها عن إعلامه بموضوعية قدر الإمكان. بهذا المعنى يصبح التضليل الإعلامي اسماً آخر للدعاية. ولكن مع فارق كبير: التضليل الإعلامي لا يعلن عن هويته الحقيقية، حتى انه يدعي عمل عكس ما يعمل، حتى لا يدخل أي شك أو يثير أية مقاومة.

هناك، بالطبع، أبعد من فضح "انزلاق" بعض الريبورتاجات، فتُتّهم جميع أجهزة الإعلام أو أكثرها بسوء النوايا. إن فضح الأخطاء مشروع وصحي؛ والاتهام بالتضليل الإعلامي يحول

الصحافيين إلى كبش محرقة، ما يعرّض الديمقراطية لتهديد كبير. والانتقال من الفضح إلى الاتهام ليس مؤكداً. وهو بلا شك قليل الاحتمال، مع أنه يبقى ممكناً.

## هـ – الإعلام المهدد؟

لماذا هذا القلق، حالياً، في الإعلام؟ لماذا وضعت مصداقية الإعلام موضع شك، في حين لم يسبق أن بلغت وسائل الاتصال هذا التعدد والتنوع والتطور؟ لا شك ان الإعلام يعاني، في جميع البلدان، من هيمنة التليفزيون. يبدو ان الصحافة قد خسرت المباراة. لم تعد تسبق التليفزيون، بل تتبعه. كان من المفروض أن تبقى الصحف المطبوعة التي طبعت ولادة وسائل الاتصال، الأرضية المنتخبة للإعلام. غالباً ما تقع الصحافة في فخ التليفزيون: فيتجاوزها ويغرقها أو يقلبها رأساً على عقب. ليست الكتابة، في المطلق، متفوقة على الصورة. هذا الصراع السيئ يمنع غالباً طرح السؤال الصحيح. لكل من الكتابة والصورة حدوده وحسناته. انهما تتكاملان ولا تتعارضان. وأكثر من ذلك، كل واحدة تشكل حاجزاً للأخرى. لا يمر كل شيء عبر الكتابة، كذلك ليس كل شيء يمر عبر الصورة.

لا شك في ان الإعلام يستعجل كثيراً. فالسبق الصحفي يتفوق غالباً على المتطلبات الأخرى مثل واجب التدقيق والتحقق الضروري وفتح الأفق الذي لا بد منه. ان هاجس السرعة يعرّض الإعلام لأكبر المخاطر ويمارس على من يتلقاه تأثير الانصعاق، بالمعنى الطبي للعبارة.

وأخيراً، ألا يستخدم الإعلام أحياناً الطرق التي تستخدم في الترفيه، في عرض المنوعات وفي الإعلان؟ ان اللجوء المنتظم إلى الصورة وسباق السرعة بين وسائل الاتصال، ينجمان، بمعنى معيّن، عن المتطلبات نفسها: الإعجاب والإغراء، لقاء السهولة أو التنازلات التي هي فروق لقوانين الصحافة.

## و– الجدل حول آداب المهنة

إن هيمنة التلفزيون وسباق السرعة الذي تستسلم له وسائل الاتصال وخلط الأنواع بين الإعلام والمنوعات: كلها مخاطر أفسحت في المجال لفتح الجدل مجدداً حول آداب مهنة الصحافيين. لتعريفها بصورة أفضل، وللسهر على احترامها، نشأت مؤسسات مثل مجالس الصحافة، وفق المثل البريطاني، الوسطاء – Ombudsmen داخل هيئات التحرير، وفق

النموذج السويدي، البرامج الاذاعية أو التلفزيونية التي تفضح انحرافات الإعلام. فكما أشار إلى ذلك جان دانيال (Jean Daniel) عام ١٩٨٧[123]: "أفضل وسيلة لحماية الصحافيين ضد إغراء سوء استعمال سلطتهم، هي اقامة جدل دائم حول مسؤولياتهم".

إن القانون لا يكفي، فهو يضع فقط الحدود التي يُعاقب القاضي من يتجاوزها. والسوق كذلك لا يكفي. فضيلته الوحيدة انه يمكن الجمهور من التعبير عن أفضلياته باختيار صحفه أو برامجه التليفزيونية. فآداب المهنة – تلك القواعد التي تضعها المهنة لنفسها – تساعد الصحافيين على ممارسة مسؤولياتهم. فهي عكاز للمسؤولية الفردية للصحافي، لا تحل محلها؛ ولا يجوز بأي حال أن تصبح ذريعة للامسؤولية الفردية.

ليست حرية الصحافة بالطبع معرضة للخطر كل مرة تُتهم فيها صحيفة أو طريقة إجراء تحقيق معيّن. أما الصحافي فيعرّض الإعلام لخطر شديد عندما يلعب دوراً ليس دوره، رغماً عنه أو بإرادته، ويخطئ – إرادياً أم لا – في المهمة التي تعينها له الديمقراطية، أي يكون: مشاهداً وليس فاعلاً، مراقباً وليس معلماً، كاتباً في المحكمة وليس محامياً أو مدعياً عاماً، وسيطاً دون أن يمارس الرقابة.

ومن الممكن ألا ينجز الإعلام وظيفته في الديمقراطية، لأنه يدّعي ممارسة دور ليس دوره: دور بيتي (Pythie) في دلفيس (Delphes) التي كُلّفت بنقل وحي الآلهة وليس دور المراقب، الأقل مجداً ظاهرياً، المكلف بمراقبة البحر من أعلى الصواري أو في مقدَّم السفينة.

## ز – هيمنة الخطاب الديمقراطي الغربي

يمكن الحديث عن خطابين غربيين – على الأقل – في موضوع الديمقراطية: الأول، هو الخطاب الديمقراطي الليبرالي الحداثوي الأوروبي، الذي بدأ بجون لوك وبلغ ذروته في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" سنة ١٩٤٩، ويرى إلى الديمقراطية أداة لتعزيز الحقوق والحريات للأفراد بوصفهم مواطنين وللجماعات بوصفها تعبيراً عن إرادة اجتماع حرة. والثاني، هو الخطاب الديمقراطي الغربي السائد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، والذي هو خليط من رأسمالية منتصرة، من دون ضوابط. ومن عولمة تجارية ومالية، وما بعد حداثة ثقافية وفكرية. تخلى الخطاب الثاني هذا عن مقدمات الديمقراطية الليبرالية الحداثوية لصالح أغراض سياسية واقتصادية

(123) Jean Daniel. Introduction aux Sciences de la Communication. La Découverte, 1998.

وعسكرية آنية، واختصر الديمقراطية في ممارسة "الانتخابوية"، أي صندوق الاقتراع، أو ديمقراطية "العدد"، وهو موضوع نقدنا ومساجلتنا في هذا الجزء من الورقة.

مكونات الخطاب الديمقراطي الليبرالي الحداثوي، والذي وضع أسسه مفكرو التنوير والحداثة الأوربيون، يمكن التوسع فيها لتشمل مكتسبات الحداثة بأسرها. ومع ذلك فبالإمكان اختصارها في بضع نقاط باتت موضع اجماع وهي:

الفصل والتوازن بين السلطات لمنع استبداد واحدة بالأخرى.

مشاركة الناس كمواطنين في القرارات المهمة، وحديثاً من خلال ممثلين منتخبين، ينتخبون بدورهم حكومة مدنية ويقومون بمحاسبتها دورياً.

حرية التفكير والاعتقاد والتعبير.

حماية الحقوق والحريات السياسية الاقتصادية.

حماية الحق في العمل والمبادرة وامتلاك الثروة والتمتع بها.

حكم القانون حيث تطبق القوانين على الجميع بالتساوي.

تلك هي مكونات الخطاب الديمقراطي الحداثوي، والذي كان في فترة ما خطاباً عالمياً انخرطت فيه تجارب التحديث والحرية في معظم أقسام العالم خارج أسوار الكتلة الشيوعية السابقة. وقد ترسخت قوة هذا الخطاب أكثر مع انهيار المنافس الشيوعي، فبدا انه الطريق الحصري إلى الحريات والاستقرار، وأن البشرية قد اختارت هذا الخطاب طريقاً أخيراً لها، دون سواه، وفق خلاصة فوكوياما في "نهاية التاريخ".

ترسخ مفهوم الديمقراطية الليبرالية في الخطاب الغربي تدريجاً، مدعوماً بأدوات السيطرة الغربية المعرفية والمادية، وبالسياق الذي انخرطت فيه المجتمعات الغربية، والى أن كتبت له السيطرة المطلقة – والى الأبد حسب فوكوياما – بعد الهزيمة المدوية أواخر القرن الماضي للأنظمة الشيوعية ولنمطي "الديمقراطية الشعبية"، و"الاشتراكية الديمقراطية"، ودائماً باعتباره "صاحب اليد العليا"، حسب تعبير إدوارد سعيد في "الاستشراق". وعليه، فقوة الخطاب الديمقراطي الليبرالي الغربي لا تقوم في ذاته – فكل الخطابات متساوية من حيث المبدأ كما يقول ما بعد الحداثيين– ولا في كونه أكثر منطقاً أو اتساقاً من سواه من الخطابات، وإنما من عناصر القوة والغلبة التي توفرت له منذ البدء ولم تتوفر للخطابات الأخرى.

اصطدمت محاولات تطبيق الخطاب الديمقراطي الغربي في مجتمعات عديدة، بمشكلات تتعلق تحديداً بشروط الحداثة الأوروبية نفسها التي أنتجت الخطاب، وسمحت بإمكانية ممارسة

ناجحة له، والمفقودة في المجتمعات الشرقية. فالشروط المؤسسة للخطاب تضمنت، وعلى سبيل المثال، مستوى من المعرفة الاجتماعية، ومن التقدم الاقتصادي والاداري، والفردية كناظم للحياة الاجتماعية، وغلبة السكن المديني، ووجود شرائح اقتصادية واجتماعية (تسميها الماركسية برجوازية) تولت قيادة التأسيس الاقتصادي والسياسي لمجتمع جديد قوي[124].

لكن قوة المجتمع الجديد لم تكن معرفية وعلمية ومادية فقط، وإنما كانت أيضاً في الثقافة الاجتماعية الجديدة – ثقافة الفرد والمواطن والجماعة التي تجمعها المصلحة تحديداً. كان لثقافة الاندماج الجديدة الناتجة عن الهجرات الكبرى التي حدثت في القرن الثامن عشر من الأرياف إلى المدن والحواضر الصناعية الأوروبية والتي قامت على عقد غير مكتوب من ممارسة الفردية، والاقبال على العمل، والأخذ بالعقل، واستقالة العامل الديني من أي دور له، دور حاسم في تسهيل القبول بإلزامات الديمقراطية الليبرالية وتحويلها جيلاً بعد جيل من إكراه خارجي قسري إلى التزام بل إلزام داخلي طوعي.

وتعزز الخطاب حديثاً بالحضور القوي للمجتمع المدني، حيث يرتبط الفرد بالفرد الآخر – نساء ورجالاً – بعقد من المصلحة المشتركة والحفاظ على الحريات، والاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات والمسؤوليات والمشاركة.

هذه هي المحددات المعرفية والاجتماعية والمادية التي سمحت بقيام الخطاب الديمقراطي الليبرالي الغربي، وانتصاره، وإلى الحد الذي بات معه جزءاً ثابتاً من الثقافة السائدة تلقائياً في مجتمعات غرب أوروبا وشمال أميركا الأنجلوسكسوني، ولتحلق بها بعد حين مجتمعات أوروبا الوسطى، وأخيراً مجتمعات شرق أوروبا منذ انهيار المنظومة الشيوعية سنة ١٩٨٩.

في مقابل هذا الخطاب التنويري الحداثوي، حملت العولمة وما بعد الحداثة وسيطرة الشرائح اليمينية السياسية والفكرية المتشددة، وبخاصة مع وصول أوائل المحافظين الجدد إلى السلطة في عهد ريغن ثم على نطاق أوسع مع إدارة بوش منذ سنة ٢٠٠١، خطاباً جديداً متصلاً بالعولمة وأغراضها المالية والسياسية والعسكرية لا بالحداثة ومنظومة قيمها. خطاب الهيمنة الجديد هذا، يقوم على محاولة فرض مؤسسات الديمقراطية في عالم الجنوب، وبخاصة في مجتمعات الشرق الأوسط، بكل الوسائل، ومنها القوة، وباستخدام أداة واحدة للتغيير هي فتح الأسواق اقتصادياً

[124] ورقة د. محمد شيّا، "الديمقراطية والحوار والمجتمع المدني: مقاربة سياسية تطبيقية ورقة قدمت في مؤتمر مدرسة الخريف جبيل "الحوار، الحقيقة، الديمقراطية" ٤ – ٦ كانون الأول ٢٠١٣.

و"الانتخابوية" سياسياً أي اللجوء الدوري إلى "صندوق الاقتراع". لقد غدت الديمقراطية تساوي صندوق اقتراع، ونزعت عنها مكوناتها المعرفية والعلمية والتنويرية والتقدمية الأخرى.

لكن محاولات اختصار الديمقراطية في مكون واحد – فتح الأسواق – واختصار مقدماتها وشروطها في شرط واحد – الانتخابوية لاغير – ثم فرضهما من فوق لا استنباتهما من تحت، باءت كلها في مجتمعات الشرق الأوسط بالفشل الذريع. إذ ليس بوسع الديمقراطية الليبرالية الغربية في الشكل الذي رست عليه في العقدين الأخيرين أن تمارس في أي مكان آخر بغياب الشروط المعرفية والاقتصادية والمادية والسياسية الأخرى – العقلانية، التقدم العلمي والتكنولوجي، والاقتصادي، الدولة، وثقافة المجتمع المدني والاعتراف بالآخر!

بكلام آخر، لا يستطيع الخطاب الديمقراطي الغربي الأخير أن يؤسس لديمقراطية لا تمتلك من الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية غير مطلبي فتح الأسواق المحلية وممارسة الانتخابوية في المجتمعات الشرقية، والقبول في الآن نفسه بهيمنة المتحدات الأولية، من أسر أبوية وعشائر وقبائل وجهات، وبثقافة تهيمن عليها الجماعة لا الفرد، والديني لا المدني، والاسطوري لا الوضعي – كما حال المجتمعات العربية.

إن أخذ الديمقراطية الليبرالية (الغربية) من دون مقوماتها وشروطها المعرفية والاجتماعية – وهذا ما يفعله الخطاب الديمقراطي الغربي المهيمن والقسري – مهمة بيّنة التناقض المنطقي والمعرفي من الداخل، وعقيمة التطبيق العملي على أرض الواقع في المجمتعات التي لا تملك الشروط الأساسية.

لقد حدثت في العالم العربي في السنوات العشر الأخيرة، حتى عشية انتفاضات الحراك العربي على وجه الدقة، طفرة من الديمقراطية، ولكن الشكلية الفارغة من محددات الديمقراطية الحقيقية. لم يجر الأخذ من السلة الديمقراطية المتكاملة إلا بمطلب "الانتخابات". ولكن الانتخابات وحدها لا تصنع الديمقراطية – من دون ذكر القيود التي تمارس على الناخب والعملية الانتخابية فتفرغها من أي مضمون جدي. يقول باحث معاصر متخصص في الدمقرطة العربية: "تبدو الانتخابات في الوطن العربي أقرب إلى أن تكون "موضة" عالمية لا تستطيع أنظمة المنطقة إلا الانصياع لها واستنساخها. وأنظمة المنطقة تدرك... كما البلدان النامية... (أنها) ملزمة بالعمل وفق الأشكال الجديدة من معايير الحكم كيما تؤمن العتبة الدنيا من الشرعية. ولتحصيل هذا الحد الأدنى يجري استخدام "الانتخابوية" باعتبارها وسيلة فضلى. فالحد الأدنى من الديمقراطية كاف

لتدعيم مكانة هذه البلدان كزبائن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما لاستجداء الرعاية السياسية (الخارجية)[125].

وإجمالاً، نستطيع القول أن الديمقراطية التداولية قد تمت صياغتها من أجل تجاوز عدم كفاية الديمقراطية الليبرالية. ولكن التطورات الاجتماعية والسياسية والنظرية أثبتت أن الديمقراطية التداولية نفسها، لم تعد كافية للاستجابة لواقع وتطلعات المجتمع الليبرالي.

## ح: المفاهيم المتغيرة للديمقراطية؟ الديمقراطية الحصن الأخير

"من الشعب إلى الشعب ومن أجل الشعب" هذا الشعار (الكليشيه) الذي هيمن على الأدبيات السياسية وما زال، على اعتبار الديمقراطية هي أفضل الأنظمة السياسية. ولكن المرسلين الجدد يبحثون عن شيء جديد، لا سيما أولئك الذي يستسيغون شرعية الامبراطورية الاقتصادية الكبرى والمعاصرة[126].

وكما يقول أرسطو: "في الديمقراطية الفقراء هم الملوك لأنهم يمثلون العدد الكبير، ولأن إرادة العدد الكبير لها قوة الشريعة" ولكن في سياق آخر، التوازن هو بحث عن سلطة الدولة ذلك أن الفقراء لا يملكون بأي شكل من الأشكال سلطة الأغنياء، لأنهم ليسوا وحدهم أصحاب السيادة. لكن كل المواطنين يتوزعون تلك السلطة، التي هي على علاقة مع تلك الأعداد.

هذه هي الشروط الرئيسة لكي تتطور الدولة وبفعالية المساواة والحرية.

فالمواطنون الأغنياء، حتى ولو ساهموا في الشرعية الديمقراطية للحكام، يبقون أقلية نتيجة تلك المقاربة العددية. بالتأكيد، الأغنياء هم أقلية بالنسبة للفقراء، للعدد الكبير من الفقراء.

مع ذلك الأغنياء هم من يحكمون العالم[127].

صحيح بالنسبة لأرسطو، الدولة تمثل الشكل الأعلى للقيم الأخلاقية. لكن استخدام القانون الدستوري يشير إلى أن الديمقراطية هي تنظيم داخلي للدولة، حيث مصدر ممارسة السلطة السياسية. وهذا التنظيم يطال كل الشعب، ويسمح بمشاركة كل الشعب، السلطة أو عبر ممثليه في

---

[125] ورقة بحثية د. الزواوي يفوره، كلية الآداب، جامعة الكويت مؤتمر الحوار، الحقيقة، والديمقراطية"، جبيل، مركز علوم الانسان ٤ – ٦ كانون الأول/ديسمبر (٢٠١٣).

[126] jozé sorange "La dernière tabou la drmocratie, Manière de voir (Les questions qui Rachent sept 2014, PP 39.

[127] op.cit (Jozé sarnago. Pp 100.

عملية الاقتراع. لكن مع التعريف الدقيق لمصطلح الديموقراطية تشير الممارسة إلى ضرورة تدوين ملاحظتين رئيسيتين:

١ – الملاحظة الأولى تذكرنا أن الديموقراطية ظهرت في أثينا في القرن الرابع قبل الميلاد وافترضت مشاركة كل الرجال الأحرار في حكم المدينة وهذه المشاركة ترتكز على الشكل المباشر.

التغيرات اللاحقة اعتمدت النظام المركب في الانتخابات والاقتراع حيث يحق للمواطنين أن يصوتوا لمن يمثلهم ويشكلوا تجمعات شعبية أطلق عليها فيما بعد مصطلح البرلمانات.

الملاحظة الثانية: لم يستطع النظام الديمقراطي أن يفرض نفسه في روما. وكان القائد الأول هو السلطة الاقتصادية للطبقة الأرستقراطية والتي رأت في الديمقراطية عدواً مباشراً.

اليوم نحن في مرحلة صعبة التقييم. لكن هذا لا يمنع من السؤال عما اذا كانت الامبراطوريات الاقتصادية المعاصرة ليست هي بدورها النقيض الجذري لتعميق الديمقراطية، حتى لو أعطيت إشارات ايجابية عن ممارسة الديمقراطية.

إذ داخل العملية الاقتراعية التي يبرزها الإعلام توجد أزمات حقيقية فيها بدءاً من عملية الاختيار الشعبي، والصوت الحر. أليس صحيحاً انه في الوقت الذي يدخل فيه الخطاب السياسي في السوق الناخب يتحول إلى أيدٍ أخرى من دون تحقيق الوعود الانتخابية؟

هل نحن أمام ديمقراطية إعلامية كاريكاتورية؟

تماماً كما المرسلين في الأديان، يبحثون عن فرض رسالتهم على بقية العالم. بالتأكيد ما نحن عليه ليست ديمقراطية اليونان. ولكنها هي النظام الروماني نفسه الموروث والمفروض على الأراضي والأمكنة.

ويجب المعرفة الحقيقية لطبيعة الحاكم الجديد، كيف أتى وما الذي يفعله.

الديمقراطية الحقيقية مثل الشمس ترسل أشعتها على المواطنين جمعياً ويشعر كل المواطنين أن أشعة الشمس في متناولهم، والديمقراطية التي لا تخضع لمعارضة تقود إلى الشكلانية.

البلدان التي ولدنا فيها والمجتمعات التي مشينا فيه والشارع الذي نسكنه، إذا كانت تلك الأماكن غير محترمة. وإذا كان الشرط الإنساني غير موجود. كل الأسس النظرية والمفاهيم الطبيعية للديمقراطية تصبح باطلة وعملية تنقية مياه النهر الذي يجتاح المدينة لا تخدم أحداً، إذا كان مصدر النبع هو الملوث.

وإذا كانت الديمقراطية هي حقيقة حكم الشعب للشعب وبواسطة الشعب، كل النقاش يتوقف هنا. ولكن ليست الأمور هكذا.

فقط فكرة الانتهازية الإعلامية التي يمارسها الحكّام باسم الديمقراطية تنجح في أن تؤكد لنا ان كل هذه الحقيقة النظرية للديمقراطية تذهب إلى الأمس في العالم الذي نعيشه.

فالنظام الديمقراطي بطبيعته هو نظام تجريبي اختباري، وفيه نوع من ميزان عضوي لتلك التعبيرات على صعيد الإرادة السياسية والمجتمع.

عملية الاستطلاعات قد تعطي مؤشراً على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتدعنا نفترض أشياء من السلطة عن القوى لمجتمع ديمقراطي اجتماعي، أو اشتراكي أو مجتمع محافظ أو حتى ليبرالي. لكنها تدفعنا لنقول إن السلطة ليست سوى عملية تجميلية يجري تسويقها عبر الميديا جيداً.

أضحت الديمقراطية حجة لقول أشياء غير موجودة أو تلك التي نريد أن نفعلها أو نعتقد أننا نفعلها، لأن السلطة الفعلية هي السلطة الاقتصادية اليوم. بمعنى آخر ليس الناس من تنتخب حكامها اليوم، ولكن السوق هي التي تفرض شروطها في العولمة الليبرالية. والسوق الرأسمالية هي السلطة الفعلية التي تستحق الاسم، أي أنها السلطة الاقتصادية المالية، وهذه السلطة غير ديمقراطية لأنها غير منتخبة من الشعب وغير مضمونة منه ولا تقدم السعادة للناس.

النظام السياسي الديمقراطي أكثر وأكثر هو حكم الأغنياء وأقل هو حكم الشعب. علماً أن كتلة الفقراء الكبيرة هي التي تدعى عبر وسائط الإعلام على اختلافها، إلى ممارسة حق التصويت والاقتراع. ولكنها لا تدعى إلى الحكم.

ان فرضية ان النظام الديمقراطي يُشكَّل من الفقراء، أو من أولئك الذين يمثلون الاغلبية كما يتخيل أرسطو، ذلك تشوبها شائبة حيث في السياسة لا تقدم هذه الفرضية الوسائل التي تمكن من تقييم التنظيم السياسي الدولي القائم والذي فيه الأغنياء يحكمون العالم. فالديمقراطية الغربية تدخل في تحول تراجعي لا يتوقف وفي مشهد سيولي من الانتحار[128].

ما الحل؟ الاصلاح؟ إعادة الأحياء؟

ولكن بالعودة إلى أي زمن ديمقراطي، الإغريقي، الجمهوريات التجارية في القرون الوسطى، الليبرالية الإنكليزية في القرن الثامن عشر، إلى عصر الأنوار؟

الأسئلة تصير سخيفة مثل الأجوبة.

---

(128) Jozé sorango " manière de voir de Coin la dernière Tabou, la democratie les questions qui touchent, spet 2014 PP .20

ما العمل إذاً؟ ربما التوقف عن اعتبار الديمقراطية مسألة مكتسبة، وفي تعريف واحد لا يمكن أن يمس.

وفي هذا العالم الذي نعيش والذي شهد صراعات حادة يبقى تابو واحد هو الديمقراطية.

الدكتاتور انطونيو سالازار (١٨٩٩ – ١٩٧٠) الذي حكم البرتغال على مدى أربعين عاماً يورد ملاحظة مهمة: لا يجب أن نلقي السبب على الله، لا يجب أن نلقي السبب على الوطن، ولا السبب على العائلة".

On ne rement en case le dieu

On ne rement en case la partie

On ne rement en case la famille

اليوم الله هو السبب، الوطن هو السبب، وكذلك العائلة. ولكن لا نعيد السبب إلى الديمقراطية نفسها.

إذن لنضع الأسباب والأسئلة كلها تحت النقاش والسجال، وإذا لم نجد غير وسيلة للاكتشاف، وبالتأكيد الميديا تساعدنا في ذلك، إذا لم نجد وسيلة لا نفقد فقط الديمقراطية، بل نفقد الأمل، أن نرى إلى يوم تصبح فيه حقوق الإنسان محترمة على هذا الكوكب.

وهنا إشارة إلى "خيانة" إعلامية ستطبع دائماً الإنسانية.

## ٥ – علاقة غير حتمية بين الديمقراطية والتنمية

لقد ظهرت هذه المقاربة في سياق يتسم بعولمة القيم الديمقراطية ومبادئ اقتصاد السوق، حيث شهد العالم موجة جديدة من الانتقالات الديمقراطية.

تقوم هذه المقاربة على أن الديمقراطية هي النظام السياسي الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فهي ترفض افتراضات مدرسة التحديث من خلال تأكيدها ضرورة اعتبار الديمقراطية كشرط أولي للتنمية، وليس العكس. في هذا الإطار، يرى كل من جوزيف سيغل (Joseph Seigle)، وميشال واينشتاين (Michel Weinstein)، ومورتن هالبرين Morton Halprin)، أن نوعية النظام السياسي عامل متحكم في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وليس فقط العامل المؤسسي. بهذا المعنى تعتبر الديمقراطية أفضل من غيرها من النظم

في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالانتخابات المنتظمة تجعل الأنظمة تعمل دوماً على الاستجابة لمطالب المواطنين والجماعات الاجتماعية، اضافة إلى أن هناك خصائص، مثل المساءلة، وتدفق المعلومات، والشفافية، والملاءمة، تجعل من الديمقراطيات تتفوق على غيرها من النظم في أغلب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ففي دراسة للباحثين بعنوان: فائدة الديمقراطية: كيف تعمل الديمقراطيات على ترقية الازدهار والسلم، تضمنت مراجعة لأربعين عاماً من البيانات الإحصائية، وقد تم التأكيد فيها أن المستويات المحققة من قبل الدول الديمقراطية الفقيرة في ما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أفضل كثيراً من تلك المحققة في الدول غير الديمقراطية الفقيرة[129].

في السياق نفسه، ذهب كل من باتريسيو نافيا (Patricio Navia) وتوماس زويفل (Thomas Zweifel) في دراسة لهما بعنوان: الديمقراطية، والدكتاتورية، ووفيات الأطفال[130] إلى أن معدلات وفيات الأطفال في الأنظمة الديمقراطية هي أقل كثيراً مقارنة بالأنظمة الدكتاتورية[131]. من جهته، أشار داني رودريك (Dani Rodrick) في دراسة على عيّنة شملت ٩٠ دولة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٩ إلى أنه من الممكن استنتاج أربع فوائد للديمقراطية مقارنة بالأنظمة التسلطية، تتمثل في ضعف تقلبات النمو على المدى البعيد، واستقرار الأداء الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط، والسيطرة بشكل جيد على الاضطرابات الخارجية، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور. كذلك اعتبر جون بول فيتوسي (Jean Paul Fitoussi) أن الشفافية والمساءلة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي متغيرات مهمة في تطوير السوق والمساهمة في بناء بيئة استثمارية[132].

من هنا تم الحديث عن المشروطية السياسية إلى جانب المشروطية الاقتصادية – المالية، وهذا ما اعتمدته الوكالات الدولية للتنمية والدول المانحة كمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، لتقديم المساعدات التنموية ضمن تصور الحكم الراشد[133]. وقد ارتكزت هذه المقاربات في الأساس على أطروحة

---

(129) Morton H. Halperin, Joseph T. Siegle, and Michael m. Weinstein, The Democracy Advantage

(130) Patricio Navia and Thomas D. Zweifel, "Democracy, Dictatorship, and Infan Mortality Revisited," Journal of Demoracy, vol. 14, no. 3 (july 2003).

(131) Liang-Chih Evans Chen, "Development First, Democracy Later? Or Democracy First, Development Later?: The Controversy over Development and Democracy," PP. 23 – 24.

(132) Justine Corbillon, "Croissance et démocratie en Europe au vingtème siècle," (2010), P.7.

(133) Magelan Omballa, "Les Bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité démocratique en Afrique noire Francophone: Le Cas de lan France et du Canada," PP. 85 – 86,

أمارتيا سن الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد لعام ٢٠٠٩ [134] التي أسست مقاربة القدرات (Approche par les capabilité)، ثم التنمية بوصفها حرية التي تمثل وفق العديد من الباحثين أحد التطورات المهمة في مجال الفكر الاقتصادي والتنموي.

إن التركيز على معطى الحرية كمحور مركزي في مقاربة القدرات، دفع سن إلى الاهتمام بموضوع الحريات الحقيقية (Libertés réelles)[135]. ففي كتابه التنمية بوصفها حرية (١٩٩٩) عرّف سن التنمية على أنها: "عملية توسعة مجال الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد"[136].

على هذا الأساس، يمكن تحديد دورين للحرية في عملية التنمية: الدور الأول يسميه سن الدور التأسيسي أو الجوهري للحرية (Rôle Constitutif ou intrinsèque)، وهذا يرتبط بالحرية بوصفها غاية التنمية، وهو ما يتضمن الحريات الأساسية (الجوهرية)، أي مجموعة القدرات الأولية، مثل القدرات البيولوجية، والتعليم، والصحة (متطلبات العيش الكريم). أما الدور الثاني، فيتعلق بالدور الوسيلي للحرية (La Rôle instrumental) أو الحرية كوسيلة للتنمية، وهو يمثل الطريقة التي من خلالها تُسهم مختلف الحقوق والإمكانات والمكتسبات في توسعة مجال الحريات الإنسانية بوجه عام، ومن شأنها كذلك ترقية التنمية[137].

على هذا الأساس، ذهب الكثير من الأبحاث والتقارير إلى اعتبار ان انتقال الأنظمة العربية إلى الديمقراطية هو الحل لتجاوز المشاكل التنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، فلم يكن الفكر التنموي العربي بمنأى من التحولات التي عرفها الفكر التنموي في السنوات الأخيرة من حيث الاهتمام بقضية الديمقراطية، كمقاربة للتنمية تحت تأثير توصيات مختلف تقارير مؤسسات ووكالات التنمية الدولية، خصوصاً تقارير التنمية الإنسانية العربية. كما ظهرت العديد من الكتابات والمشاريع منذ نهاية الثمانينيات التي تبحث في استنبات الديمقراطية وأسباب العجز الديمقراطي في الوطن العربي.

---

<http://www.francophoniedurable.org/documnents/colloque-ouaga-a5-omballa.pdf>.

[134] هذا نظير أطروحته التي تهدف الى الاهتمام بالمعطى الأخلاقي (Dimension éthique) في مقاربة المشكلات الاقتصادية الحيوية، من خلال الربط بين الأدوات الاقتصادية والفلسفية ضمن اسهاماته في ميادين نظرية الخيار الاجتماعي، واقتصاد السعادة (Economie de bien-être)، والتقييم الاقتصادي، الأمر الذي أسهم في تطوير مؤشرات قياس الفقر واللامساواة، وسياسات الحكومات في مجال الوقاية من خطر المجاعات ومكافحتها. أنظر في هذا الصدد: Laura Wallace, "La Liberté, source de progress: Laura Wallaace s'entretient.

[135] Jean-Luc Dubois, François-Régis Mahieu, "Sen liberté et pratique de développement," Revue tiers monde, no. 198 (avril – juin 2009), P. 250.

[136] Reboud, dir., Amartya sen: Un Economiste du dévoloppement?, PP. 56-57.

[137] المصدر نفسه، ص ٥٧.

في هذا الإطار، غالباً ما تتم مقاربة المسألة الديمقراطية في المنطقة العربية وفق منطق معياري واختزالي، يحث تقع العديد من الدراسات في فخ التنميط ضمن ثنائية التقليد – الحداثة، التي كثيراً ما تميّز الدراسات التي تتبنى نظريات التحديث من خلال حصر مفهوم الحداثة والقيم الديمقراطية في الخبرة الأوروبية وما يرتبط بها من ثقافة مدنية. أما الجانب التقليدي فهو الديني، والأهلي، وعلاقة الشيخ بالمريد، كجوانب يتم حصرها في البيئة العربية، مع تبنّي طرح ضرورة استنبات التجربة الأوروبية في السياق العربي، وهو طرح يتجاهل خصوصية التجربة التاريخية ليس من ناحية الأحداث والسيرورات التاريخية فحسب، ولكن خصوصية إنتاج وإعادة إنتاج المعنى كممارسة فكرية وفلسفية – مجتمعية تنتج من طريق حوارية المعقول واللامعقول في الإطار الاجتماعي، والديني، والسياسي، والثقافي (التجربة التاريخية) التي تضفي على الأشياء والمفاهيم والقيم معانيها الحافة (Conotation) ضمن سياق حضاري معيّن.

لقد دفع "الحراك السياسي الراهن" في الوطن العربي الذي بدأ في تونس ومصر، ثم انتقل إلى بلدان أخرى (ليبيا، اليمن، البحرين، سورية)، إلى اعادة إحياء الآمال لدى العديد من الباحثين والنخب والفاعلين السياسيين لتحقيق الديمقراطية: الكلمة التي يبدو أنها أصبحت محل إجماع بين مختلف التيارات الفكرية العربية (قوميين، وإسلاميين، ويساريين، وليبراليين) كمدخل إلى إنجاز عملية التحول الشامل، وتحقيق العدالة الاجتماعية وأهداف التنمية بوجه عام. فما حدث في السنتين الأخيرتين (٢٠١١ و٢٠١٢) من تحولات، أعطى دفعاً جديداً لدراسات الدمقرطة في المجال العربي، بعدما كان يغلب عليها الطابع الثقافوي والاستثنائية، كما أدى إلى عودة الجدل بشأن حوارية الديمقراطية والتنمية، بمعنى التساؤل حول ما إذا كانت المطالب الديمقراطية التي رُفعت في مختلف البلدان التي شهدت هذا الحراك هي نتيجة لبلوغ هذه البلدان مستوى معيناً من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قادت إلى الاهتمام بالسياسة من قبل شريحة واسعة من المجتمع، أم أن ما حدث كان نتيجة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية، ومن شأن الديمقراطية أن تكون حلاً لهذه الأزمات؟

في هذا السياق، استثمرت بعض الأبحاث افتراضات مدرسة التحديث والتنمية السياسية لتفسير ما حدث، وهنا يرى سعد الدين إبراهيم ان تلكؤ مسيرة التنمية الاقتصادية ليس هو السبب الرئيسي لانفجار "الثورات العربية"، فالبلدان التي شهدت هذه الثورات حققت معدلات غير مسبوقة من النمو الاقتصادي في العقد الأول من القرن الحالي (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، تراوحت بين ٣ إلى

٧ بالمئة، فضلاً عن ارتفاع معدلات الدخل والتعليم والصحة والتغذية، استناداً إلى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وانما ترجع العوامل الحقيقية لانفجار هذه الثورات إلى الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة وانتهاكات حقوق الإنسان، فمتى "توفرت عوامل اجتماعية – ثقافية – اقتصادية معينة، فإن الشعوب تنزع إلى الرغبة في المشاركة السياسية، أي في إدارة الشأن العام"، وهو ما يؤشر إلى نمو الطبقة الوسطى ودورها باعتبارها حاضنة للديمقراطية[138]. ويتفق محمد عبد الشفيع عيسى مع هذا الطرح في ورقة تناول فيها صحة وخطأ بعض الافتراضات بشأن الديمقراطية في الوطن العربي، انطلاقاً من الخبرة الثورية في تونس ومصر، من خلال تأكيده خطأ مقولة انحسار دور الطبقة الوسطى، حيث يرى أن دور هذه الطبقة تعاظم ووجودها تدعم على نحو غير مسبوق في المجتمعات العربية، وهذا ما ظهر في الأحداث الأخيرة، لكنه في المقابل يشير إلى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليس شرطاً كافياً لحصول التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة، فبالرغم من أن تونس احتلت مراتب متقدمة نسبياً مقارنة بالبلدان العربية والأفريقية على صعيد مؤشرات النمو الاقتصادي، ومعدلات التنافسية والتنمية البشرية، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام الاحتجاجات على التفاوت الاجتماعي والمناطقي، وعلى الاحتكار العائلي للثروة والسلطة. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة إلى الحالة المصرية، حيث لم ينعكس ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ٧ بالمئة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ على ارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض نسب الفقر والبطالة[139]. وهذا ما كان من بين الأسباب الجوهرية التي أدت إلى المطالبة بسقوط النظام، فإذا كان للطبقة الوسطى أو بعض فئاتها دور في هذا الحراك، فإنه لا يمكن إهمال دور الطبقات الفقيرة والمهمشة التي طالبت أساساً بالعدالة الاجتماعية.

كل هذه المعطيات تعطي الانطباع بأن الحراك الراهن ما هو إلا حركة للحفاظ على استمرارية هيمنة النسق القائم، بعنوان تحرير الشعوب ونشر الديمقراطية، لكنها "ديمقراطية مسمومة" (Toxic Democracy)[140] أدت إلى إضافة مزيد من البلدان العربية إلى قائمة الدول

---

(138) سعد الدين ا براهيم، "عوامل قيام الثورات العربية،" المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩ (أيار/مايو ٢٠١٢)، ص ١٢٦ – ١٣٠.

(139) محمد عبد الشفيع عيسى، "فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر،" المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٦ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ١٣٤ – ١٣٨.

(140) استعرنا مفهوم "الديمقراطية المسمومة" من مداخلة لباولو رافيكا (Paulo Ravecca) وانطونيو تورس – روز (Antonio Torres-Ruiz) بعنوان: "The Politics of Political Science and Toxic Democracy: Critical View"، ثم تقديمها في الملتقى الدولي حول "واقع عالم السياسة اليوم: تقييم وآفاق" المنظّم من طرف المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في الجزائر العاصمة بتاريخ ١٥ – ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢.

الفاشلة، بعدما تم تدمير العراق وتقسيم السودان، وقبلهما الصومال، وهذا ما سيزيد من تكلفة التنمية وتأجيل التكامل المنشود في المنطقة العربية.

وتكشف الأحداث الأخيرة أن التنمية في الوطن العربي مسألة أعمق وأخطر من مجرد حصرها في مشكلة الديمقراطية، بل إنها مسألة استقلال وطني بالدرجة الأولى. صحيح أن احترام الحريات العامة أمر أساسي في بناء الإنسان، نظراً إلى ارتباطها بكرامة الإنسان كإنسان، وصحيح أن القبول الشعبي للحاكم، وهذا ما تضمنته الانتخابات الحرة والشفافة كحد أدنى، ومؤسسات تمثيل حقيقية لمصالح المواطن، قد يؤدي إلى إيجاد بيئة سياسية مستقرة لا تقصي أحداً، لكن هذا غير كاف في ظل نسق دولي يصرّ على إبقاء المنطقة العربية كسوق استهلاكي تابع سياسياً واقتصادياً من أجل ضمان استمرارية مصادر الهيمنة. وفي هذه الحالة يضطر الحاكم الذي يمتلك مشروعاً تنموياً مستقلاً عن إرادات القوى الرأسمالية العالمية، إما إلى التنازل عن هذا المشروع والقبول بمقتضيات النسق، وإما تحدّي هذا النسق وتعريف نفسه وشعبه لضربة تأتيه من مواقع عسكرية قريبة منه. وهذا ما يمثل إحدى الحقائق التي تعيق أي أفق تنموي في البلدان العربية. ومن هنا تزداد الحاجة إلى تحالف استراتيجي يتجاوز تفكير الدولة القطرية، ويدفع باتجاه الندية واستقلالية القرار الوطني، وبإمكانه إعطاء قوة تفاوضية للمشروع التنموي العربي على النحو الذي يمكّن من اكتساب مصادر الصراع الحقيقية (العلم، المياه، الدواء، الغذاء، السلاح). ولن تكون الديمقراطية بالضرورة هي العامل الحاسم في حصول هذا التحالف، فأنظمة السبعينيات، مثلاً، استطاعت تفعيل معاهدة الدفاع المشترك، رغم أن بعضها كان وليد انقلابات عسكرية، واليوم نجد معارضات لا تتوانى عن استرضاء الغرب، واستدعاء التدخل الأجنبي لإحلال الديمقراطية. المهم هو وجود نخب حاكمة تمتلك رؤية، وتنزع نحو استقلالية القرار، وهذا ما تثبته تاريخياً التجارب التنموية المختلفة، سواء في الديمقراطيات أو غيرها (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، اليابان، ألمانيا).

بناء على ما سبق، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

– جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تبقى قضية غير محسومة على الصعيدين الفكري والأكاديمي.

– يمكن القول إن القيم المحركة لمفهومي "التنمية" و"الديمقراطية" هي قيم عالمية في مظهرها.

– أن نعتقد في فكرة معينة – على شاكلة الديمقراطية هي الحل – كأنها الخلاص الأبدي، فهذا يعني أننا دخلنا في منطق التفسير المعياري القريب إلى مفهوم الإيديولوجيا.

– من هنا ينبغي النظر إلى الديمقراطية على أنها آلية لإدارة الاختلاف أو تكنولوجيا لممارسة السلطة فقط.

– أخيراً، يمكن القول ان التنمية هي قرار دولة إذا تحلت النخب القائمة على إدارتها بالإرادة السياسية، بغضّ النظر عن نوعية النظام، بل المهم أن يعمل هذا النظام على إرساء قيم العلم والتعلم، العمل والجهد، العدل وسيادة القانون، انضباط واستقرار المؤسسات. وهذا، بطبيعة الحال، يترافق مع وجود رؤية استراتيجية لدى النخب تتضمن مشروع مجتمع ومفهومية سياسية تكون حصيلة لمنظومة انتاج معنى الخصوصية والمسار التاريخي الداخلي، لا حصيلة لرغبات ودوافع خارجية.

لا يمكن فصل الحديث عن مرجعية سياسية جديدة وثقافة ديمقراطية، وإقرار مبادئ حقوق الإنسان عن سياق الحوار السياسي والثقافي الذي انطلق، في بعض المجتمعات أو في طور التأسيس والانطلاق في أخرى، حول أسس العيش المشترك، وقيم المجتمع الديمقراطي؛ ذلك أن تجربة الانتقال إلى الديمقراطية تتساوق مع نقاش ضروري حول طبيعة القيم الجماعية، ومع الخيارات السياسية، معزّزة بمرجعيات حقوق الإنسان. وهو ما يستلزم استبطان ووضع قواعد لحوار دائم ومتجدّد، لصيانة المكتسبات، ومراكمتها ومقاومة أسباب الارتكاس إلى منطق الاستبداد، والإذلال، وفرض الرأي الوحيد، والتضييق على الحريات، ومحاربة النقد السياسي، وخنق الإعلام، وإبعاد النساء من المشاركة، والتشويش على مبادرات المجتمع المدني[141].

ورأى البعض أن هذه الانتفاضات تمثل في الواقع "ثورة عربية" واحدة، مهما اختلفت سياقاتها وتعبيراتها هنا وهناك، وأن هذه الثورة تمثل "نهضة ثانية" بعدما تعرّضت النهضة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للاجهاض. وليست مصادفة في شيء أن

[141] أنظر: محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة، في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه، تقديم عبد الإله بلقزيز، (بيروت، منتدى المعراف، ٢٠١٣).

تكون كل من مصر وتونس في طليعة كلتا النهضتين[142]. وإذا كان الفكر النهضوي لخير الدين التونسي ومحمد عبده قام على تجديد "العقل العربي" وضّح ما يلزم من مقومات التحديث في مؤسسات الدولة والمجتمع، فإن "النهضة الثانية" الحالية عبارة عن "انتفاضة ديمقراطية" ستضع الوطن العربي في قلب السياسات الدولية ولكن بكلفة عالية جداً ولمراحل انتقالية وانتظارات طويلة.

غير أنه تبلورت معاينة أخرى مخالفة تماماً لكل هذه المواقف المتحمسة للثورات والانتفاضات؛ وهي معاينة لا تتردد في إعلان الشعور بالإحباط والأسى لما آلت إليه التطورات السياسية في البلدين اللذين أطلقا شرارة "الحراك العربي"، وهما تونس ومصر ثم في سورية، حيث حصل ما يمكن نعته بـ"سرقة" نضالات وتضحيات الشباب من أجل التغيير وإعادة بناء الدولة على أسس مدنية ومواطنة، إذ حينما انطلقت العملية الانتخابية سقطت شعارات الشباب ومطالبهم بين أيديهم، ووجدوا أنفسهم أمام اكتساح "إسلامي" كبير للمجال السياسي، في الوقت الذي كانوا يحلمون أن تكون النتائج متجاوبة، نسبياً، مع تصوراتهم السياسية، وأشواقهم في التغيير والديمقراطية، إذ حين أسقطوا رموز النظام والفساد وضغطوا في اتجاه التحضير لمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، وجدوا أنفسهم أمام صعود جارف لقوى يصعب عليهم تصنيفها في عداد الثورة، بل إن هؤلاء، ومعظمهم من التيارات الإسلامية، نظروا بـ"غير قليل من الريبة إلى الشعارات المدنية والمطالب العلمانية للقوى الشبابية، ولم يخفوا برَمَهم بها، وتوجسهم منها، ثم لم يلبثوا أن انتقلوا سريعاً من الاستخدام الاستهلاكي العام إلى مقولة "الدولة المدنية"، مجارات للعلمانيين وللشباب، وطمأنة لهم إلى التشديد على مرجعية الشريعة في التشريع"[143].

لم يكن شباب الثورة يملكون ما يلزم من الجاهزية للدخول في تنافس انتخابي، أو يستندون إلى أطر تنظيمية قادرة على التعبئة وجذب قاعدة اجتماعية تشاطرهم شعاراتهم وبرامجهم. كان الشباب قوة احتجاج أكثر مما كانت تحمل مشروعاً مجتمعياً وسياسياً بديلاً. وسعت القوى ذات القدرة التنظيمية والمشروع السياسي إلى ملء الفراغ وربح الشوط الانتخابي بأغلبية كبيرة. فيما

(142) Jean-Pierre Filiu, La Récolution arabe: Dix leçons sur le soulèvement démocratique (Paris: Fayard, 2011).
(143) عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم محمد الحبيب طالب (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢)، ص ٣٠٦.

الحاجة كانت تدعو إلى قيام سلطة وطنية ائتلافية من قوى الثورة كافة لا يُقصى فيها أحد باسم الديمقراطية"[144].

وسواء نُظر إلى الانتفاضات العربية بوصفها "ثورة تاريخية" كبرى، تستعيد الجماهير من خلالها هويتها المفقودة، التي طالما عرضتها مختلف النخب للمزايدة والتشويه، أو وصفت هذه الثورة بأنها "نهضة عربية ثانية" وعنوانها "انتفاضة ديمقراطية"، أو على العكس من ذلك تماماً، وفي ضوء تطورات الاحوال، يبدو الحراك العربي وكأنه تعرّض لسطو "انتخابي" من طرف قوى لا يمكن تعدادها بين صفوف الثورة، وبأن بديل الاستبداد القهري أنتج على حد الآن، وبقوة الاقتراع، جماعات من جوف المجتمع محكمة التنظيم، متجذّرة في الأوساط الشعبية، حاملة لشعارات العودة إلى الوراء.

ليست خلخلة بنيان الاستبداد أمراً هيناً، والانتقال إلى الديمقراطية ليس مجرد شعار أو تمنياً ساذجاً، لأن الأمر يتعلق بمجهود جماعي تشترك فيه كل القوى القادرة على إنجاح التحول ووضع أسس الديمقراطية الموطدة.

إن اللعبة الديمقراطية تخلق مجموعة من الممكنات من دون أن تتوقع ما الممكن القابل للتحقيق بالضرورة، إذ ليست هناك قواعد مطلقة في هذا الشأن، لأن هناك حالات تتوقف فيها المناقشة، ويتأزم فيها الخطاب السياسي، كما هو حاصل في مصر واليمن وتونس، اليوم، ولا سيما أن السياسة لا تستجيب دائماً لما هو عقلاني. وما تشهده البلدان العربية، من حراك ونقاش مؤشر السياسة وحدها، ليست كافية لفهم تشابك وتضارب مختلف الانتظارات والمصالح الدولية والمطالب والإعلام كما ظهر لاعبا مساندا ولكن ليس مؤثرا في صيرورات الاوضاع النهائية.

فكيف، إذاً، يمكن الانخراط، وبالسرعة المطلوبة، في الديمقراطية من دون ثقافة ومؤهلات ديمقراطية؟ من المؤكد أن الحديث عن "انعدام الكفاءة" الديمقراطية لا يعني نقصاً في المهارات الحزبية أو القدرات التنظيمية لدى بعض الأعضاء، وهذه مواصفات قد تكون متوافرة، لكن الأمر يتعلق، بالإضافة إلى هذه الشروط، بالاقتدار الذي تستوجبه المسؤولية السياسية، من تفكير وتخطيط، وتأطير، ومحادثة وتواصل، وتفاوض واستشراف[145].

---

[144] المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

[145] Philippe Breton, L'Incompètence démocratique: La Crise de lan Parole aux sources du malaise (dans la) Politique, chaiers libres (Paris: La Découverte, 2006), P.20.

## خلاصة أولية

الظاهر أن الاختلافات البارزة حول السياسة، من حيث القاموس والمرجعيات، وأنماط التبادل، تبيّن إلى أي حدّ تبدو البلدان التي تشهد تحولات سياسية نحو الديمقراطية، بحاجة إلى الإعلاء من شأن المشترك الوطني، وإلى إطلاق مشروع ثقافي عصري حقًّا يعضد ويقوّي المنحى التاريخي من جهة، ويعزز مؤسسات الدولة كاطار دستوري وقانوني لا بد منه لاحتضان عملية التغيير الديمقراطي ووسائل التعبير الإعلامية الحديثة.

لقد سبق لمحمد عابد الجابري أن لاحظ، قبل الأحداث الاخيرة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط، أنه فضلاً عن شقاء الوعي العربي، فإن "المناخ الثقافي الراهن مناخ مريض ومرتبك: مريض بما لا زال يشده إلى القوالب الجاهزة غير المهيّأة، وهي كثيرة؛ ومرتبك بسبب ما يحاصره من إفرازات اللحظة العربية الراهنة المتوجسة المضبّبة، ولا سيّما أننا نعيش زمن "الاختراق الثقافي" الذي يستهدف "الأداة التي يتم بها تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل"، أي يستهدف العقل والنفس، ووسيلة في التعامل مع العالم هي الإدراك". وهكذا كانت وسيلة تكوين الوعي هي الإيديولوجيا، أما وسيلة السيطرة على الإدراك فهي "الصورة السمعية – البصرية"، الأمر الذي أدى إلى حالة من تسطيح الوعي أي جعله، كما يقول الجابري، "يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري، مثير للإدراك، مستنفر للانفعال، حاجب للعقل".

---

**الفقرة الثالثة:**

# أثر الإعلام وأزمة حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية

## ١ – تحولات قانونية عابرة للدول

إن أهم عناصر المرحلة الجديدة هو وقوع تحولات هامة ذات صلة بالدولة وعلاقتها بالداخل والخارج. هذه التحولات تبدو بشكل أكثر وضوحاً في مجالي السياسة والقانون الدولي و"بالقيم" التي تحكم السلوك العالمي وما يثيره ذلك من تحديات. إن السياسة في كل بلد ستتشكل وفقاً لتاريخها، ثقافتها وتعريفها للمصلحة الوطنية. هذا ليس نهاية للدولة الوطنية ولا للسلطة مهما كان شكلها أو علة وجودها. إذا كانت هناك حركة للمال والسلع فالبشر لا يزالون غير متحركين، بل ثابتون وخاضعون للعاصمة الوطنية أكثر من خضوعهم للعالم الخارجي الذي لا يمكن النفاذ إليه بسهولة على أية حال. إن إحدى النتائج هي المتمثلة في إعادة الاعتبار لدور الدولة والسلطة، خاصة في المجال السياسي والأمني. إن هذا يجعل الحكومة أو السلطة أو الذراع التنفيذية بل النظام السياسي برمته أمام مهمة وتحدٍّ كبير: إنه التحدي المتعلق بإيجاد أفضل السبل لتقليل تدخل الحكومة أو السلطة في بعض المجالات وإعادة تركيز هذا التدخل في مجالات أخرى في الوقت ذاته الذي تحوز فيه الحكومة أو السلطة الرضا الشعبي، انه تحدٍّ للخيال يتطلب استيعاب حقيقة كون العالم يمر بتحولات أساسية وفي الوقت ذاته القيام بمهمة ترجمة هذه التحولات إلى سياسات بما يتفق مع الثقافة والتاريخ والهوية الوطنية.

عندما يتعلق الأمر بصياغة الرؤى والعمل من أجل المجتمع الديمقراطي، فإن ذلك يقود إلى ضرورة إعادة النظر في تحديد نطاق ومجال الشأن العام. لقد أكدت التطورات التي شهدتها بلدان مختلفة صدق تحليلات الاقتصاد السياسي التي تقول إن هناك صلة وثيقة بين السياسة والاقتصاد على كل المستويات، وإن انتشار الرأسمالية وآثارها المختلفة أنتجت تزايداً في العنف الناجم عن تطبيق سياسات الخصخصة، وإنه ما لم يتم تدارك ذلك، وما لم يتم النظر للاقتصاد برؤية مغايرة، فإن حدود التغيير ستكون هامشية. هكذا نجد أن الصلة بين الداخل والخارج يعاد

تأسيسها في زمن العولمة وتحولاتها التي جعلت الفاصل بين الداخل والخارج يبدو في حالة سيولة. وفي ظل علاقات من هذا النوع يتخذ العنف والصراع مستويات متداخلة، وحيث فشل النظام السياسي الداخلي لا يعبر فقط عن فشل السياسات بل عن قصور عن تلبية الاحتياجات الإنسانية مثل الهوية والرغبة في المشاركة وهو ما يُبرز تعرض الشرعية القانونية للتآكل. لذلك، إن أبرز التحديات أمام دعاة ومؤيدي العولمة يتعلق بالقدرة التي توفرها العولمة للمجتمعات المختلفة وللمجتمع الدولي بشكل عام، بما من شأنه تجنب التشرذم والتشتت والتمزق على أكثر من مستوى.

لذلك، فإن حقل العلاقات الدولية يواجه صعوبات تنجم عن مواصلة هيمنة تفسير يستند إلى إطار قوة يتجاهل كل العناصر السلوكية وأهمية الحاجات والدوافع المؤدية أو المحفزة على الصراع ولا يساعد على تقدير الأخطار الكامنة في تجاهل هذه الاعتبارات البشرية بامتياز. لذلك تنشأ مستويات متعددة من عدم التوازن كالبطالة، والاستبعاد، وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية المختلفة وكل ما له صلة بالتطورات التي ولدت دعوات التنكر للهوية. كل هذا يجري بينما العولمة والتكنولوجيا أفسحتا مجالاً أرحب وغير مسبوق للهويات لتتمكن من التعبير عن نفسها في وقت أضحى فيه الفرد قوة فعل حقيقية.

إن النتيجة الحاسمة لهذه المقاربة هي أن يتحول محول التركيز من الدولة كوحدة تحيل إلى الفرد كلاعب فعلي له أهدافه التي قد لا تتفق مع أهداف السلطات بالضرورة. وسيراً في هذا الاتجاه، فإن المجتمعات المتنوعة والمتعددة إثنياً، ليست بحاجة لأن تدفع ثمن تجاهل الحاجات والقيم المعبرة عن التنوع الطبيعي لمجتمعاتها أمام مغريات تحقيق الاندماج القومي الذي قد يقود إلى هيمنة فئة أو إثنية ما (والعبرة هنا ليست للحجم)، فالحاجات البشرية على هذا المستوى من التنوع ليست بالضرورة في تنافس مع الهوية الوطنية. في المقابل، فإن تبني موقف مناقض في التعامل مع هذه الحاجات وخاصة ضمن مقاربة الهويات الفرعية والانتماءات المرتبكة، سيقود إلى سعي الأفراد لتحقيق حاجيات جماعتهم ولو تم ذلك بكلفة التمزق الاجتماعي وتفتيت كيان الدولة. إن ذلك يجد تفسيره في حقيقة كون الحاجيات والقيم لها أهمية مركزية وهي غير قابلة للتفاوض والمساومة بالطريقة ذاتها كالمصالح في عالم السياسة. وينتج عن هذا أن المقاربة التقليدية لتسوية الصراع قد تلائم فقط الحالة التي تتعرض فيها المصالح للخطر بينما لا يحتمل أن تتلبس بذات الأهمية وبذات الفعالية في حال تعرض الحاجيات الأساسية للخطر والتهديد.

إن هذا يقتضي، على المستوى المفهومي والمنهجي، أن نتحول من المقاربة التي تؤسس لتسوية الصراع إلى مقاربة أشمل من أجل حل الصراع بما يعزز الظروف المناسبة أو الملائمة بما يكفل تجنب وقوع النزاع والصراع. إن الحيلولة دون وقوع النزاع أو الصراع تستند إلى معالجة المشاكل واستباقها قبل، وأثناء، بلوغها مستوى الأزمة، لكن قبل أن تتطور إلى مستوى النزاع أو أن تتسبب فيه، وهو ما يجعل مسألة التنبؤ على قدر عال من الأهمية. التنبؤ يصبح أساسيًّا في هذه المقاربة بما يفيد في تحديد أسباب الصراع والأزمات وطرق الوقاية منها، وهو أمر يتطلب بلا شك مقاربة أو استراتيجية تضع في اعتبارها منجزات العلوم السلوكية بقدر ارتباطها بالتغييرات التي تحدث في البيئة الشاملة بكل مكوناتها وديناميا‌تها الدولية.

## أ – ادارة ازمات دولية

من ناحية أخرى، فإن هناك تحولات وتطورات تتسع لتشمل كل ما يتعلق بما يمكن وصفه "بالقيم" العالمية. إن هذا يبرز بشكل مفهوم في مجال القانون الدولي والشرعية. إن هذه التطورات تطال محتوى القانون الدولي ودوره وموقع الدولة والسيادة والشرعية. إن القانون الدولي "الآن" يضع الأفراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية تحت طائلة نظم قانونية جديدة والى القواعد القانونية ونظرياتها الثابتة برزت على السطح قضايا استدعت التفكير بنظريات قانونية هامشية تتعامل مع المعطى الجديد المناقض لفكرة ان العالم قرية كونية واحدة، مع وجود الأقليات والناس والهوامش، في الضواحي والمهاجرين والمهمشين، ما استدعى تفسير آخر لمصطلح الأقليات والهويات، التي ما عادت تصنع نفسها إلا بالمشاركة، لاسيما مع تحولات كثيرة تجرف معها الفلسفات والإيديولوجيات والثقافات. وكأن عالماً قديماً قد انتهى وصارت فيه الأمور كلها في مكان قانوني آخر، لا سيما وأن الكتل التاريخية التي جرى الحديث عنها ككتل مغلقة (غرامشي ومحمد عابد الجابري) أصبحت اليوم كتلاً مفتوحة مع ارتفاع أصوات الناس في كل مكان والتي تحاول أن تصنع زمناً جديداً وكأن الشعب في المصطلح الواسع أصبح هو النخبة!. هناك الآن سلطات وقيود وحقوق وواجبات تتجاوز دعاوى الدولة الوطنية. وبذلك يكون الناتج المنطقي لذلك هو أن سيادة الدولة لم تعد تحظى بالقبول نفسه غير المشروط، بل إنها تخضع لعملية إعادة تعريف كاملة. هناك الآن إمكانية ليس فقط لتغيير النظم بل أيضاً لمحاكمة رؤساء الدول، وربما

لمحاكمة الدولة ذاتها. إن ذلك يعني إحداث تحول في طريقة النظر إلى العناصر التقليدية المعروفة في تكوين الدولة الحديثة، بما يعني إعطاء وزن تفوق للعنصر الخارجي يعزز من أهمية عنصر الاعتراف الدولي. ومن المهم ملاحظة أنه في ظل حالة عدم التوازن السائدة عالمياً يجري تكريس اللاديمقراطية أو اللامساواة في النظام العالمي ومؤسساته. لا شك أن لذلك صلة بربط الشرعية بالديمقراطية، فالدولة لم تعد تصرفاتها شرعية لمجرد أنها ذات "سيادة"، بل الآن هناك اتجاه لربط الشرعية بالديمقراطية (الإيمان يقيم مشتركة) رغم وجود غموض كبير في هذا الجانب.

إن أهم التطورات على المستوى السياسي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ جعلت الأمن أساسياً في الحركة العالمية وفي المدنية. وإذا كانت ذريعة الأمن يتم توظيفها لخدمة أهداف خاصة، فإن ذلك يؤدي إلى أن تختلط مسائل الشرعية والديمقراطية والأمن القومي وحقوق الإنسان. من هنا يصبح من الضروري التنبيه إلى خطورة عدم التمييز بين استغلال أو استعمال المسألة الديمقراطية لتحقيق أغراض سياسية وبين ما تقود إليه العولمة من مس واضح بالديمقراطية كمفهوم وكمعطى، خاصة بالنظر إلى الموجات النوعية في مسار التطور التاريخي للديمقراطية. ان هذا الأخير من شأنه أن يقود إلى إعادة النظر في دور الديمقراطية في الحياة المدنية المعاصرة بما يعني تجاوز وظائف الديمقراطية مسألة تبرير شرعية السلطة إلى اعادة تعريف أو صياغة دور السلطة والدولة في اتجاه حيادها مقابل الحفاظ على وجودها بينما تتم عملية إعادة التفكير في طبيعة ونطاق الشأن العام وحدوده.

في زمن العولمة، ليس أمام الدولة الوطنية إلا مجال محدد للحركة اللازمة لإقامة النظم أو التشريعات التي لا تتناقض مع ما تطبقه الدول المجاورة أو الجماعة الدولية. إن ذلك يعني، نظرياً على الأقل، أن الدولة الراغبة في الاستقلال التام أو التفرد تجاه هذه المسائل، أمامها خياران:

الخيار الأول، أن تفعل ما ترغب فعله وتحرص على تفردها أو كونها استثناء، وأن تسعى لفرض رؤيتها بأساليب غير مقبولة وتتحمل تبعات ذلك. إن هذا يعني في نهاية الأمر أن تحرم نفسها من الاستفادة من العلاقات مع الآخرين، من الاستثمار الأجنبي، من التجارة الدولية...إلخ. علاوة على إمكانية النظر إليها كعامل تهديد للسلام والأمن الدوليين أو كدولة مارقة. الخيار البديل الآخر هو أن تعرض الدولة نفسها للعقوبات أو للتدخل في شؤونها الداخلية وهو ما لن يعدم الحجج بحكم التحولات الجارية على قواعد النظام.

من المهم الإشارة إلى أن العولمة تفرض على الدولة وخاصة في المنطقة العربية مواجهة أزمات عديدة، لعل في مقدمتها تلك المتصلة بالتحولات الديمغرافية الهائلة وخاصة ما عرف بالفورة الشبابية (Youth Bulge)، التي أشرنا إليها في فقرات سابقة. لقد أصبح الشباب الكتلة الحاسمة في أغلب البلاد العربية، وهم اليوم أكثر قدرة على التعبير والحركة، ويتعرفون على العالم الخارجي بشكل أكثر كثافة. إن ما سمّي التحدي بدا واضحاً قويًّا بجلاء في الحركات الاحتجاجية التي ولدت وصاحبت الربيع العربي وأعقبته، وتحولها في بعض الحالات إلى انتفاضات وثورات لم تطح فقط بالحاكم المستبد، بل أدخلت المجتمع وقواه المختلفة في صراع من نوع جديد. إن هناك ضرورة للتفكير والعمل في الدور الذي أمكن الشباب القيام به بتوظيف غير مسبوق لوسائل التواصل المختلفة كالهاتف الجوال إلى الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة[1].

لكن صرخة التمرد ليست محصورة بالشباب العربي فقط، بل أخبرنا عنها الرجل التسعيني المفكر الفرنسي ستيفان هيسيل[2] عندما أصدر كتابه "أغضبوا الذي باع الملايين" وهو كراس صغير وترجم إلى نحو ٤٠ لغة.

هذا الكتاب قد لا يحمل أفكاراً جديدة، بالمعنى العميق، لكنه تحول إلى نوع من اليقظة الثقافية والاجتماعية والسياسية في صفوف الطبقات الفرنسية والأوروبية. هيسيل ليس جان بول سارتر، ولا ألبير كامو، ولا إدغار موران، ولاهايدغر، ولكنه يتمتع بصدقية وبانتمائه إلى القضايا الإشكالية الكبرى، وفي مقدمها قضية فلسطين، وهو جاهر بتأييد نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه السياسية، وهو حذر من انهيار كبير في الثقافة الغربية. وهو يواجه ألاعيب السياسة الانحطاطية والتطرف، حيث وجّه صرخة للشباب لكي يغضبوا على السياسيين.

صرخة فتحت فعلياً القرن الواحد والعشرين واستهلت على الأرض بحركة "متمردي وول ستريت" وانتفاضات ضد كل إجراءات التعسف ووصفات المؤسسات المالية الدولية، وفي العام ٢٠١١ أصدر كتابه الثاني "التزموا بالقضايا الإنسانية العادلة"، وترك أثراً كبيراً في صفوف الشباب الأوروبي.

---

(1) يوسف محمد الصواني وريكادرو رينيه لاريمونت، محررا، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة (بيروت: منتدى المعارف ٢٠١٣)، ص ٧ – ٢٦ و٢١٩ – ٢٥٥.

(2) Stevan Hissel, Paris Maeh, 2 Aprtil 2012.

هذا الدور والعمل من شأنه أن يجعلنا بحاجة لإعادة النظر في مفهوم الحركات الاجتماعية ذاتها، وعندما يتصل الأمر بالحراك الشبابي فإنه يمثل بوضوح ثورة في المفاهيم والأساليب معاً. لذلك سيكون من المهم التفكير في مصير شبكات الترابط والتعاون كالروابط والمنظمات الطلابية والشبابية إضافة إلى النقابات، وما الذي ستؤول إليه بعد أن يهدأ غبار الانتفاضات، وهو ما يصدق بدون أي قدر من الشك على التنظيمات الجماهيرية الطابع وفي مقدمتها الأحزاب. إن هذه التجمعات ينبغي ألا يستمر النظر إليها على أنها مجرد أدوات للتعبئة والتحريك السياسي، بل وعلى دورها وأهميته[3].

لذلك، فإن كل ما يتصل بالأمن وبالسلام الاجتماعي ومن ثم بالقرارات المتعلقة به لم يعد حكراً على الدولة ومؤسساتها مثلما لم يعد المجال السياسي والتعبوي حكراً على الأحزاب والنقابات ومنظمات الشباب، ولم يقف حائلاً دون قيام مستويات غير مألوفة من التنظيم الافتراضي بدور فاعل، وهو ما من شأنه أن يعيد النظر في مفهوم ووظيفة مؤسسات المجتمع المدني. وفي الوقت الذي من شأن هذه التحولات أن تعزز القيم والممارسة الديمقراطية فإنها تفتح آفاقاً لممارسة وظائف ومهام ذات صلة وثيقة بأغراض تتجاوز المفهوم التقليدي ضمن أطر وسياقات محددة. هذا أيضاً يتيح مقاربة جديدة لمسائل التنظيم الاجتماعي وحل الصراع والتناقض لتكون عامل بناء لمواطنة عالمية من نمط جديد ضمن مجتمع تتعرض ثقافته المؤسسة لتحول ظاهرٍ بينما يخضع الكثير مما كان يعد مألوفاً للهجوم أو للتعديل.

إذا كانت الثورة المعلوماتية والثورة في وسائل الاتصالات والثورة في مجال أجهزة الحاسوب قد أدت إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات في بيئة أو فضاء إلكتروني للمعلومات، فإن لذلك آثاره البالغة القوة التي من شأنها أن تطال كل شيء. إن لذلك صلة بما يعرف بحضارة الموجة الثالثة التي تعتمد على مواد ليس بمقدور الدولة أو السلطة أن تسيطر عليها بالسهولة المرغوبة، وهو ما ينطبق على المعرفة، وهي جوهر الثورة المعلوماتية. إن للتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات آثاراً واسعة النطاق على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها ودور هذه الأخيرة في حقل المعلومات والاتصالات. إن ذلك يفرض إعادة النظر في المفاهيم ويطرح أساليب جديدة

[3] أنظردراسات عن عدة أقطارعربية، في: عمرو الشوبكي، محرر، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر – المغرب – لبنان – البحرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

تتصل بالحق في الاتصال وتدفق المعلومات والأخبار والرقابة وحرية نشر المعرفة وتداولها والدور الذي يمكن أن تلعبه تقنيات المعلومات والاتصال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن ذلك يعني أن لثورة المعلومات والاتصالات بعداً آخر له انعكاسات ليس على النظم السياسية في الدولة القومية، فالمعلومات هي المادة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في صنع السياسات واتخاذ القرارات. إن عصرنا الحالي، وهو عصر المعلومات بامتياز، من شأنه أن يعزز من الفكرة الديمقراطية ويسلب كل الحكومات أو أي نظام غير ديمقراطي أهم عناصر السياسة الخارجية. لذلك، فإن الحكومات الديمقراطية كانت حتى قبل ثورة المعلومات المعاصرة تتخذ سياسات تجعل المواطن يشعر بالثقة في وسائل المعلومات والإعلام الوطنية وبصدقيتها. اليوم ونحن نعيش عصر انفجار المعلومات بامتياز، فإن الدول تفكر ملياً في صلة ثورة المعلومات بتشكل الأخطار التي يمكن أن تنجم عن المعلومات الواردة من وراء الحدود، وحيث لا حدود الآن أمام المعلومات، على الممارسة السياسية وفي التأثير على المواقف والقرارات. إن من شأن ذلك أيضاً أن يضاعف من قوة الضغوط الخارجية على البنية الداخلية، خاصة وأن نطاق الممارسة السياسية بفعل تأثيرات ثورة الاتصالات والمعلومات قد تغير مداه وخصائصه النوعية وثورة المعلومات والتقانة جعلت المواطن قادراً على الإحاطة بقدر ومستوى غير مسبوق من المعلومات، بل إن قطاعات من المواطنين أصبح بإمكانهم أن يعرفوا أكثر من الحكومة.

## ب – تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى تدعيم حقوق الإنسان

أطلق العالم الفرنسي رافائيل سيمون تحذيراً من مخاطر شبكات الاتصال الحديثة، وتكنولوجيا الإنترنت، الباحث في جامعة روما رأى تحولاً وثائيراً كبيراً للإنترنت على عالم المعرفة الدستورية والقانونية.

وجّه في كتابه "Prisdans la toile" (عن "منشورات غاليمار) نظرة متقدمة عبّر عنها في حوار مع مجلة "لوبوان" الفرنسية عكست مدى وصفه المتشائم غير القابل للتراجع لأحوال المجتمع الدولي في أبحاثه الأخيرة "المونيتور الناعم " (Le Minotre doux) كما كتابه "المأخوذ في الشبكة" (Dans La toile Pris).

يقول رافائيل سيمون:

"أعتقد اننا نعمل في إطار نظام شمولي من المعلومات، وسرعة الانتشار والتخزين، من جهة يمكن أن تحصل من خلال حركة اصبع على كمٍّ كبير من المعلومات الهائلة وما كان ممكناً الحصول عليه خلال عشرين عاماً.

ولكن لا أحد يضمن نوعية تلك المعلومات والأخبار والتأكد انها من مصادر مستقلة والوسائل الإعلامية والوسائط تتحرك في "فراغ إنساني".

ويؤكد سيمون ان المعرفة فقدت ثلاث دعائم في سياقها الذي أحرزه التراث الغربي: الشكل النظامي أو الفكر المنهجي، والسمة الدولية والطبيعة الموسوعية. على الانترنت الفرد هو المرجعية، وعالم الانترنت هو عالم فردي بالنهاية، وعولمة الرسائل تؤدي إلى ثقافة أحادية وحيدة اللغات تسيطر على التكنولوجيا، لذلك ظهور التكنولوجيا الحديثة يمثل في وقت واحد فرصة ومخاطرة. عامل إضطرار يأخذ الطابع الافتراضي وعالم تظهر عليه سمات عدم التجانس مع أنه هندسة اجتماعية جديدة تتقدم بلا قوة دافعة مركزية وبلا تخطيط مركزي وبلا سيطرة تراتبية.

والواقع ان الاندفاع الذي لا يقاوم للتقنيات الفورية وتطور الواقع الافتراضي يعترف بخطر "شيطنة الجنة المفتعلة الجديدة للذكاء" وهذا يتأكد بشكل خاص في غياب الأمكنة في إطار جنون الوحدة والعزلة الفردية، في المطارات، المواقف والقطارات ووسائل النقل المشتركة وحتى في البرلمانات والجمعيات على اختلافها حتى في صالات السينما وحتى في الكنائس والمقابر وهذا يسقط اخفاء الطابع التماثلي مع الآخرين، ما يعني تراجعاً ينطوي على عواقب مفزعة نتيجة ثورة الشبكة".

بالتأكيد هناك الأفكار التي تدور حول موضوع الشبكة المعلوماتية وهي تشجع على الحرية الديمقراطية وتوسع من المساحات المشتركة وتفضل تطور التجمعات الإنسانية. لكن الشبكة ليست سوى وسيلة تواصل من "النقمة أو السخط" بحسب عنوان كتاب صاموئيل كاستيلز، والحال ما وراء التجديد الصناعي للتكنولوجيات الجديدة ترتسم صورة خيارات مجتمعية عديدة. بالمقابل هذه الثورة تنضج من عدم الاستقرار أو عدم التفكير بالانتقال من إعلام المعرفة إلى إعلام الحكمة او الحقيقة، في الهوية الإنسانية. وتفضل هذه التكنولوجيا الكائن الواعي والمعلومة على إعادة

التفكير هذه وهذا "الليبيدو" (Libido) والطاقة الحيوية للشبكة الرقمية تجسد إثارة نرجسية على نطاق واسع".

إن الضغوط الخارجية والتحديات الأمنية والاستراتيجية تفرض نمطاً معيناً من السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية بما لذلك من صلة بالشرعية التي يمكن الدولة أن تستمدها من قبول الأطراف الخارجية أو المؤسسات العالمية لها. وفي عصر العولمة الاقتصادية النيوليبرالية والسطوة المتزايدة لوكلاء العولمة من المؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فإن ما صار يعرف بالمشروطيات الدولية أصبحت عنصراً بالغ التأثير في سياسات وفي تحديد خيارات دول كثيرة قدر لها أن تكون تحت رحمة هذه المؤسسات لظروف اقتصادية أو سياسية. لا يغيب عن الذهن أن هذه التطورات لها آثارها الواضحة على الأوضاع الداخلية بتمامها، وهو ما قد يطال مباشرة أو غير مباشرة البناء المؤسسي وهيكل النظام السياسي والاقتصادي، بذلك فإن التأثيرات تمس العملية السياسية والممارسة السياسية في المجتمع بمستوياتها ومجالاتها المختلفة، وهي قد تدفع إلى التفكير في المؤاءمة من خلال البناء الهيكلي للممارسة السياسية التي أصبح نطاقها مركباً ويتسم بالتمايز النوعي وبالضغط على الحريات العامة وحقوق الإنسان والخصوصيات.

هكذا، فإن الصلة بين السياسة الداخلية والخارجية يعاد تأسيسها وتدعيمها كما أن تطوير علاقات خارجية جديدة في كل الاتجاهات يضع ضغطاً إضافيًّا على الوضع الداخلي.

لا شك أن العولمة حين تفرض نوعاً من التوحد، فإنها تخضع العالم لأزمات متواصلة، ومع أن التطور التكنولوجي الهائل هو إحدى مزايا العصر وفوائده واضحة، إلا أنه يمكن أن يمثل أزمة أيضاً. هذه الأزمة تتفاعل مع أزمات أخرى كالبطالة، تزايد أعداد السكان، المجاعة، الأمراض، الإرهاب، الهجرة الجماعية، محدودية الموارد الطبيعية، التطرف الديني، الانقسامات العرقية والإثنية، العنف والمخدرات وغيرها. إن عملية التحول تمتاز بسيولة غير مسبوقة على كل المستويات وبتآكل المضامين. من هنا، فإن العولمة في مناخها الراهن هي عصر الأزمات بلا منازع، ولذلك فإن السؤال لم يعد هل ستحدث الأزمة أم لا؟ بل أصبح السؤال: ماذا تفعل الدولة عند وقوع الأزمة؟ يخطئ بعض الساسة والدول تماماً عندما يتصورون أن بلدانهم في مأمن من الأزمات وأن نظامهم مستقر. وما حدث في باريس من هجوم إرهابي على مجلة " Charlies

Ibido" في ٢٠١٥/١/٨ وأدى إلى مقتل صحافيين ناشطين في الرسوم الكاريكاتورية وردة الفعل الدولية في مواجهة الارهاب يوضح طبيعة هشاشة النظام الدولي في مواجهة خلايا فردية ارهابية تضرب اليوم في قلب المدنية الحديثة والليبرالية مع لاعبين خارج إطار الدولة، وكيف أثر ذلك على افتخار شبكات التواصل الاجتماعي مع فوضوية النظام الدولي مع عنصر جديد، لا شيء في العلاقات الدولية وتجتاز المدن الكبرى مواضيع الحرب وتؤدي إلى تحولات بالمفاهيم العالمية وتشريعات قانونية مختلفة.

إن ذلك يعني في الواقع تجاهل طبيعة العصر وتأثيرات عملية العولمة المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فالأزمة في داخل وفي نسيج وهكيل كل الدول. نحن أمام وضع جديد لم تعد تنفع فيه السياسات والأساليب التي كان معمولاً بها في السابق، خاصة وأن الازمة ليست إلا تراكماً لمجموعة من التأثيرات والخلل المفاجئ الذي يؤثر على المقومات الرئيسة للنظام السياسي، وقد يشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقائه. فالأزمة التي يتعرض لها النظام السياسي لم تعد بفعل العولمة محلية فقط، بل انها قادرة على أن تأخذ بأبعاد النظام السياسي كله وهو ما يستدعي اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية اللازمة لمواجهة التحدي الذي تمثله الأزمة، فالأزمة تفرض الآن تحديات سياسية ومؤسسية، وإن تميُّز الأزمة، بسمات المفاجأة، التهديد، السرعة والغموض، تجعل الحاجة ماسة إلى معالجة تستهدف ترتيبات هيكلية وسياسات ملائمة لمواجهة هذه التحديات.

إن زمن العولمة وفضاء الإعلام والمعلومات الذي لا حدود له يجعل الأزمة تجذب انتباه الجميع بفعل وسائل الإعلام التي تجعل الإثارة جزءاً هاماً بين بانوراما الازمة، ويحدث آثاراً خطيراً جداً محلياً ودولياً. تفرض العولمة ومناخها بما يحتويه من تداخل وكثافة معلومات واتصالات على صانع القرار، جملة اعتبارات تجعل معالجة الأزمة تشمل بالضرورة البحث عن بدائل وحلول غير تقليدية وغير نمطية. إن التداخل وحالة السيولة العالمية تجعل الحاجة ماسة إلى الارتباطات الشبكية على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي، ذلك لأن الأزمة موقف غير عادي لا يمكن معالجته بما هو مألوف من تفكير وطرائق عمل.

يفرض ذلك أن يحتوي التفكير في الأزمة مكونات مثل إدراك الأبعاد الخارجية للأزمة ولطرق المواجهة والقدرة على إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار والحلول بما يفسح مجالاً أوسع للاختيار. إن هذا يتضمن كذلك شرط عدم انفصاله عن إدراك مناسب وملائم للبيئة، وهو ما لا

يمكن أن يتم بمعزل عن البحث عن حلول ذات خصوصية ذاتية مرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية معاً، وتتميز بالمرونة والقدرة على التداعي البعيد وهي القدرة على استكشاف أكبر عدد ممكن من البدائل لحل المشكلات المرتبطة بموقف معين. إن هذا الفهم يرتبط في حقل العلاقات الدولية، كممارسة ومجال نظري، بالتحول الذي يجري نحو مجابهة قضايا متنوعة في سياق الحوكمة الكونية التي يتسع مجالها باستمرار[4].

**ج – من الحكومة العالمية إلى الحوكمة الكونية**

كان للتغييرات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة أثر واسع على التنظير في الشؤون الدولية. وهو ما أبرز مفهوم الحوكمة على المستوى الكوني. كان للتهديدات التي أصبحت البشرية جمعاء تواجهها الأثر البالغ الذي جعل منظري الحقل يدركون أهمية تناول التحديات وفقاً لمقاربة جديدة تتجاوز محدودية السياسة الدولية المتمركزة فقط على المصلحة القومية والأنانية. كان من الواضح أن التهديدات المشتركة هي من الجسامة والضخامة بحيث لا يمكن السياسات الوطنية المستقلة مواجهتها بشكل مستقل أو منفرد، مثلما لا يمكن للعمل ضمن المنظمات الدولية التقليدية الإحاطة بها بالأساليب ذاتها التي طبعت عملها من قبل. هنا أصبح لمفهوم الاعتماد المتبادل أبعاداً جديدة تجاوزت المفهوم الليبرالي لإدارة العلاقات الدولية ليشمل التفكير في آليات أكثر عملية لمقاربة التحديات الكونية المشتركة وفي مقدمتها الأخطار البيئية المهددة للحياة فوق كوكب الأرض[5].

كان لمساهمات جيمس روزناو في استخدام مصطلح الحوكمة العالمية للإشارة إلى العلاقات الدولية بدون سيادة الدولة وفي جوّ عدم وجود سلطة عالمية في الوقت ذاته، أهمية واضحة في إثارة اليقظة بهذا المستوى من التفاعل. تتحقق الحوكمة العالمية وفقاً لذلك عندما تقوم الحكومات بالعمل على المستوى الكوني مثلما تعمل على المستوى الوطني. بذلك تمثل الحوكمة العالمية مستوى من الجهود الجمعية العالمية الشاملة للتعرف على، وتحديد، المشكلات والتحديات أو الأخطار وفهمها من أجل تعزيز قدرات النظام الدولي على التعامل معها في غياب الحوكمة

(4) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Realations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond (Boston, MA: Allen an bacon, 1999), PP. 269 -279.

(5) Nicholson, International Relations: A Concise Introduction, PP. 229 – 232.

العالمية. ووفقاً لجوزف ناي فالحكومة العالمية هي تلك الترتيبات المؤسسية وغير المؤسسية الرسمية وغير الرسمية معاً والتي تقود كل نشاط جماعي عالمي، وهي بذلك تستوعب الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفاعلين، وهو ما تفرضه التحديات وتيسره التقنية الحديثة ضمن سياقات معولمة[6].

لم يتيسر بعد لمفهوم الحوكمة العالمية والنظام العالمي أن يتحصل على أهمية واضحة في أدبيات العلاقات الدولية، حيث لا تزال تتم دراسة الجوانب والقضايا المرتبطة به كالتنمية وحقوق الإنسان والهوية والبيئة والنوع الاجتماعي ضمن مستويات ومقاربات متعددة، ولم تصبح هذه المسائل وغيرها ما يتصل بها مكونات مستقلة ومحتوى خاص لمقاربة كلية للحوكمة العالمية تشمل أيضاً الأفكار المعاصرة حول السيادة والأمن والحكم العالمي.

بالتأكيد، فإن غياب هذه المقاربة أو عدم تحديد ملامحها وحدودها تماماً بعد، لا ينفي وجود حزمة من الإجراءات المتبعة عالمياً عند التعامل مع مسائل مثل العنف العالمي ونزع السلاح والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وخاصة غسيل الأموال واللاجئين والبيئة والتنوع الحيوي ضمن تناول السياسة الدولية بمقاربة تركز على سياق التغيير والاستمرارية في آن واحد.

## د – وسائل الاتصال والقرية الكونية واللعبة السياسية الدولية

حين استخدم مارشال ماك لوهان عام ١٩٦٩ [7] مصطلح "القرية الكونية" للمرة الأولى، بعد بضع سنوات من ذلك التاريخ، أعلن في كتابه الذي جعله مشهوراً "لنفهم وسائل الاتصال"، في هذا الكتاب الذي عنوانه بالانكليزية "Peace and War in the Global Village"، علينا أن نحفظ فقط أن العالم كان يتّجه إلى أن يصبح قرية بفضل وسائل الاتصال وحدها، بسبب تأثير "حرب التليفزيون" الأولى على الرأي العام التي شنتها الولايات المتحدة في فيتنام.

(6) A.J.R. Groom and Dominique Powell, "Fron World Politics to Global Governance: A Theme in Need of Foucus," in: A.J.R. Groom and Margot Light, eds., Contemparary Internationl Relations: A Guide to Theory (London; New York: Pinter Publishers, 1994), PP. 84-87.

(7) Mcluham Narishall. Pour comprendre les medias. Le Seuil. 1968

وانهيار جدار برلين، في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩، أنعش من جديد نبوءة الأستاذ الكندي. قبل نهاية السنة نفسها، قام الأميركي من أصل ياباني فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) بتجديد الحلم الهيغيلي حول "نهاية التاريخ"، هذه المرة تحت رعاية انتصار اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية، بعد سنتين، قام آل غور (Al Gore)، المرشح لنائب رئيس الولايات المتحدة، بحملة حول موضوع مجتمع الإعلام، القادر في رأيه أن يضع غداً بتصرف كل واحد وفي أي مكان، ذاكرة العالم ومعرفته. بفضل شبكات مصنوعة من الألياف البصرية. منذ العام ١٩٩٦، بعد النجاحات الأولى للمشاريع الشابة الناشئة في الانترنت – Star–up– اعتقد بعض المغامرين أنهم وجدوا، مع الاقتصاد الجديد، الوصفة العجائبية لنمو قوي ومتواصل، من دون بطالة ومن دون تضخم.

هذه التوقعات الرنانة من نهاية التاريخ ثم العودة عنها إلى مجتمع الإعلام، إلى الاقتصاد الجديد كانت غالباً محسوبة وذات مصلحة. كانت تدّعي بثقة وبسذاجة لا تقل عنها، أنها تنتمي إلى الانقلابات الأولى الناشئة من الثورة العددية ومن العولمة الاقتصادية، كانت تعطي الحق دائماً، من دون أن تفصح عن ذلك، لتوقعات المستقبل، بعد اعادة النظر فيها وتصحيحها، لكاتب "القرية الكونية".

لقد انكسر حلم القرية الكونية مع مأساة نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي بددت آخر الأوهام التي نامت عليها السنوات العشر الأولى بعد نهاية الحرب الباردة. فالقرن الواحد والعشرون كان قد وُلد ليس كما ساد الاعتقاد، باستباق بضع سنوات، بفضل صعود الانترنت ونهاية الامبراطورية السوفياتية، بل بتأخر بضعة أشهر في التقويم، عام ٢٠٠١، بينما كان البرجان التوأمان في أكثر المدن عولمة ينهاران، تعبيراً عن رمز وتجسيد لمستقبل ما بعد صناعي أو ما بعد قومي، لم يُطلق عليه اسم بعد. لقد اكتشف العالم كله ما قد نسيه غالباً الغرب المتطور في الحمّى التقنوية والاقتصادية الخاصة بنهاية القرن، الدكتاتوريات المتعددة والعصبيات الراهنة، الجديدة أو الناشئة، في الوقت نفسه الذي اكتشف فيه الارهاب.

في مطلع القرن الواحد والعشرين، سيطرت على العقل، من جراء العولمة فكرة التوحد المتزايدة للثقافة، والانسجام المتزايد للكرة الأرضية. بالطبع، ليس الخوف من التوحد التماثلي للعالم جديداً. حتى آدم سميث (Adam Smith)، المدافع النشط عن التبادل الحر، حرص على عدم اعطاء أي حكم على تلك "الجمهورية الاقتصادية العالمية" التي كان يعلن عن نشوئها الحتمي. كان كاتب الخرافات العلمية، في نهاية القرن التاسع عشر، هربرت جورج ويلس ( Herbert

George Wells)، في كتابه "استباقات" يتساءل عن أية لغة، ومعها أية ثقافة ستنتهيان إلى فرض نفسيهما على مجمل الكرة الأرضية. لكن روائي "حرب العوالم " La Guerre des Mondes" كان في الحقيقة يدعو متمنياً توحيد العالم باللغة، مما يتفق مع الطوباوي الفرنسي شارل فورييه (Charles Fourier)، الذي كان يرى في "وحدة اللغة وطرق الاتصال" الضمانة ليصبح العالم في النهاية مسالماً. بعد قرن من ذلك، عشية القرن الواحد والعشرين، تحتوي العولمة في طياتها، بالنسبة إلى البعض، أمركة العالم. فكلمة "ماك عالم Mac World" التي تشبه ماكدونالد، تدل على هذا الخوف الجديد: بحصول "ثقافة واحدة"، كما يقول ليفي ستراوس (Levi–Strauss)، هي اليوم أميركية، سواء كان ذلك في حقل الإعلاميات المصغرة مع ماكنتوش (Macintosh)، أو المطاعم السريعة مع ماكدونالد.

منذ ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، ظهر خوف معاكس إثر الأحداث الدولية، دون أن يزيل، مع ذلك الخوف الأول: وهو الخوف من التمزق المتزايد للعالم، ومن التكسرات الجديدة الاقتصادية أو الثقافية والقانونية الأكثر عمقاً، التي تخلق التعارض بين البلدان أو الشعوب أو تخلق الانقسام في داخلها. وبما أن أميركا حلت محل أوروبا، لماذا لا تولد العولمة الثانية، على غرار الأولى، تشنجات قومية أو انطواءات على الهوية الذاتية، تجاه تهديدات أحادية الثقافة الكونية؟ ألا تنتهي العولمة – الشمولية التي هي أبعد من أن تحقق مشروع كانط في المجتمع الدولي المسالم، إلى ما يشبه الحرب التي تخيلها هوبز (Hobbes) "كل واحد ضد الآخر" أو "الجميع ضد الجميع"؟.

## هـ – آمال "المجتمع الشامل"

أمام تجربة عولمة وسائل الاتصال والأسواق، أليس من خيار أمام العالم غير التوحد أو الإغراق في القبلية؟ بين الوحدة المنشودة ونرجسية الفوارق الصغيرة، بين أنواع الخوف المتعارضة من التوحد ومن التنوع، أصبحت القرية الكونية صعبة الفهم. لا شك في أن الأفراد، مثل الشعوب، يريدون أن يشبه بعضهم البعض الآخر، وفي الوقت نفسه يتميز بعضهم عن بعضهم الآخر. ووسائل الاتصال توفر لهم، اليوم أفضل من الأمس، إمكانية الخضوع أكثر وباستمرار إلى الاغراءين معاً. في الحقيقة، ليس الخيار بين كابوس بابل وحرب القبائل، فما تخفيه عن أعيننا معضلة التوحد والتنوع هو فضيلة المبادلات ودعوتها إلى تمدين خلافاتنا واحترام اختلافاتنا.

بعد بضعة أشهر من صدور كتاب "الحرب والسلم في القرية الكونية" " War and Peace in the Global Village"، أكمل زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski)، أستاذ العلوم السياسية ومستشار جيمي كارتر (Jimmy Carter) (١٩٧٧ – ١٩٨١) للأمن القومي، فكرة مارشال ماك لوهان واصفاً الثورة الثالثة، بعد الاستقلال عام ١٧٧٦، والتصنيع في السبعينيات من القرن التاسع عشر، حيث كانت أميركا طليعتها، بالثورة التكنوترونيكية – أي الدمج بين التقنية والإلكترونيك. فالعالم ليس "قرية"، بل "مدينة عالمية". مع وسائل الاتصال والإعلاميات، يمكن تشبيهه "بعقدة من العلاقات المترابطة، العصبية والهائجة والمتوترة". مما يعرّض كل واحد من سكانها إلى أهوال العزلة، بدلاً من أن تقدم له حرارة التضامن كما في قرية مارشال ماك لوهان. إنها موضوعة لم ينفك الأدب يستوحي منها منذ "بروست Proust" و"سيلين Céline". إن وسائل اتصالنا تتقدم باستمرار، ولكننا نشك كل يوم أكثر في إمكانية الاتصال. مع من "نتصل" – هل في الإمكان الاتصال مع كل الناس؟ ماذا نشاهد – هل يمكن مشاهدة كل شيء؟ ماذا نسجل – هل يمكن تسجيل كل شيء؟ هل في استطاعة "المجتمع الشامل" (العالمي) أن يقدم لنا كل ما كان من المفترض أن تقدمه المجموعة القروية؟.

إلا ان الواقع يفرض نفسه. فنفوذ التبادل وكذلك نفوذ الاتصال، بعد نهاية الحرب الباردة، وبينما تتكاثر خدمات الإنترنت، ما انفكا يتزايدان. إلا ان التبادل غالباً ما يكون عملية ذات محصلة ايجابية. فهو ليس فقط عالم تغير وتجدد، بل يسمح أيضاً اللقاء بين البشر، مما يسهل الفهم والتسامح المتبادلين. كذلك الاتصال فهو شرط مسبق لكل مجموعة. قبل العمل أو التفكير مع الآخرين، يجب أولاً "الدخول في الأوركسترا". تحت رعاية الترابطات المتعددة للمجتمع الشامل، لماذا لا تختار البشرية دبلوماسية "الشبكات" بدلاً من دبلوماسية "المدفعية"؟ لماذا لا تسعى الحياة الدولية إلى الحوار والتشاور، بدلاً من المواجهة أو النزاع؟

إن وسائل الاتصال، كوسائل التبادل تقيم العديد من الجسور: بين الأشخاص والشعوب والثقافات. لم تعد الإقامة الثابتة هي المعيار؛ فقد تراجعت أمام الحراك.

كذلك تتزايد وتتسع أمكنة التقاء السيّاح على الوتيرة نفسها، من الجيزة "Gizeh" (مصر) إلى ديزني Disney (أميركا) مروراً بلافيلات (La Villette)، مراكش أو نيويورك. إن سكان المجتمع الشامل هم في الوقت نفسه من هنا ومن أمكنة أخرى، لم تعد هوياتهم ثابتة، ولم تعد متجذرة في صفاء أو أصالة وهمية. لقد أصحبت مرنة، دينامية قابلة للتعديل بحسب الرغبة، وحتى غير مؤكدة، حائرة أو مريبة. إننا بلا انقطاع نصنع لأنفسنا هوية جديدة، لنصبح ما نعتقد

أننا نريد أن نكون. هذا يفترض عالماً من التجانس وشفافية في التعامل بين النسقين الإعلامي والسياسي معاً.

وذلك بحسب انتشار الموجبات التواصلية في اللعبة السياسية، في مسار لتقسيم العمل السياسي يزيد من عدد هؤلاء الذين – متفرغي أحزاب، معاوني منتخبين، مستشارين خارجيين – يعيشون من السياسة ولها. فإطالة شبكات الاستتباع تجعل الحياة السياسية تتطور من تبادل "ضربات مباشرة" (سجال في المجلس يعارض بين "شخصيتين مرموقتين"، يليه تصويت) إلى خبطات إعلامية (Coups mediatizes) حسب مصطلح غوفمان) موسومة بتوسط عدة وكالات تنفيذية (مستطلعين، صحافيين سياسيين، مستشارين تواصليين) تسبر، تؤوّل وتعاون تحديد مدى "الضربات" السياسية وتنزع، على منوال المعلقين السياسيين، إلى أن تضمن لنفسها احتكاراً – ولا عابراً – للتأويل. إن المفارقة التي تحكم "ديموقراطيات الرأي" المعاصرة هي التالية: بينما يسوَّغ اليوم لجوء محترفي الحياة السياسية إلى وساطة المستشارين التواصليين بهاجس المنتخبين في التقرب من ارتقابات الناخبين، يُسهم تكاثر الوسطاء القائمين بينهم في تعزيز المرجعية الذاتية للعبة السياسية. وحسب تعبير شامباني (Champagne, 1988)[8]، تقترب الحياة السياسية المعاصرة، على هذا النحو، من "حلقة سياسية" تربط بين محترفي السياسة، الذين يساعدهم في استراتيجية تقويمهم الذاتي مستشارون تواصليون، يعملون تحت نظر مستطلعين جاهزين لتقدير "نتائج أدائهم" في وقت شبه واقعي، وبين الذين يلحظهم ويرصدهم صحافيون سياسيون مهتمون بتفكيك رموز "الضربات الإعلامية".

ترجع طفرات الألعاب السياسية المعاصرة إلى عدة أسباب تتجاوز ومن بعيد مجرد التواصل الإعلامي المتزايد في النشاط السياسي. ولكن من بين هذه الأسباب، يشكل الانتشار الشديد لاستطلاعات الرأي، بدون أدنى شك، تغيراً بنيوياً بالغ الأهمية، ليس فقط من حيث الأداة ذاتها، بل أيضاً من حيث الاستعمالات التي تُجيزها، بتسهيل استقلالية لاعبين كانوا فيما مضى تابعين لبعضهم تبعية شديدة، (Patterson, 1993)[9]. لقد أسهم ازدهار سوق حقيقية للتواصل السياسي – الذي يربط بين المنشآت المستقلة وكذلك شركات الاستشارة في التواصل السياسي –

(8) Champagne P. " La manifestation Actes de la recherche en science. sociale, n°52-53, 1984 pp 18 - 41

(9) Patterson T. Out of Order, Alfred A. Knopf. New York, 1993

في إحداث طفرة بنيوية في الحياة السياسية التي لم يعد محترف السياسة في صميمها سوى لاعب بين آخرين، معرّض لمعايير تقويمية لا يسيطر دوماً عليها (Poirnmeur, 1991)[10].

صحافة سياسية ذاتية الانعكاس. – يمكن (بسرعة) وصف التطور المعاصر للصحافة السياسية كأنه انفكاك متصاعد عن الحقل السياسي وانزلاق نحو "تحليل سياسي علمي" يستند إلى تفسير استطلاعات الرأي، في وقت ثانٍ، نحو تفكيك "الضربات الإعلامية"، خبطات السياسيين ومستشاريهم التواصليين حين يهتمون بالكواليس – حين نستعير مصطلح غوفمان – أكثر مما يهتمون بالمشهد (خلفيات اتخاذ موقف، أسباب تبدل "نظرة" مرشح، الاعدادات لتظاهرة أو إعداد الكاميرات أثناء سجال متلفز) (Neveu, 2002)[11].

هكذا، تمكن الصحافيون السياسيون من استعمال استطلاعات الرأي للانعتاق شيئاً فشيئاً من تبعيتهم البنيوية إزاء الحقل السياسي. طيلة الجمهوريتين الثالثة والرابعة الفرنسية، كان الصحافي السياسي – في الصحافة المكتوبة بشكل شبه حصري – يقوم بدور المخبر، فينكبُّ على التحليل (مثل أشد المحنكين الذين كانوا يستخلصون الدروس من أحداث اللعبة البرلمانية)، ويتكرس للتقرير البرلماني (كان المجلسيون مكلفين بنقل وقائع الخطب العامة في المجلس أو في المؤتمرات والاجتماعات الحزبية بينما كان الرواقيون (الكواليسيون)، حسب تقليد المخبرين الصحافيين، ينقلون الخفايا) (Kaciaf, 2006)[12]. في ذلك الزمان لم يكن في مستطاع الصحافيين السياسيين أن يتنافسوا البتة مع السياسيين المكللين بالهالة الشعبية الناجمة عن الانتخاب. إن إعادة التوازن في العقود الأخيرة (التوازن المتوطد في السمعي البصري بالوزن المتزايد الذي اتخذته القنوات الخاصة وبهيمنة الضغوط الاقتصادية – الجمهور – على الضغوط السياسية) يرمز إليها قيام صحافة خبيرة لم تعد تؤسس مداخلاتها على سجل الالتزام والوفاء لولاءات سياسية (حسب أنموذج "الصحافي الملتزم" المُبخَّس اليوم)، بل على موقع محايد تُمليه الإيديولوجيا المهنية ("الموضوعية"). في المقابل، بمبادرة من المستشارين التواصليين، يؤدي تصميم السيطرة على الإعلام (Spin Control)، "تقييد" الصحافيين حتى ينقلوا من الخطاب السياسي فقط ما ينشده منه المرسل، مقدّمين له الخفايا، لاعبين بمهارة على الانقطاع، الـ"off"، ويمدونه دوماً بـ"المعلومات")، بالصحفيين السياسيين، كرد فعل للدفاع الذاتي المهني، إلى

---

[10] Poirmeur.Y. " Marché de la communication et mutation de la vie politique" in Curapp la communication politique PUF, Paris 1991.

[11] *Neveu*, Rémy *Rieffel*, « Les effets de réalité des sciences de la communication Réseaux n° 50. 1991, PP. 12 - 39

[12] Kaciaf N. Parle moi de moi, il n'y a que ça qui m'intéresse".. Les implications idéologiques d'un impératif de proximité. En politque. Rennes 2005.

الانكباب، في تغطيتهم للسياسة وبشكل متزايد، على كشف "حِيَل" السياسة و"إخراجاتها المسرحية".

ربما ينبغي التحفظ على القول المتسرع جداً بهزيمة السياسيين، المخفوضين إلى مجرد دمى يوجهها من بعيد محترفو التواصل المنتصرون. فإذا كان السياسيون ما عادوا قادرين البتة، اليوم، على رفض الأحكام الاستطلاعية، إلا إذا ظهروا بمظهر اللاعبين السيئين (يمكن دوماً إبطال الاستطلاعات عندما لا تكون مواتية لكم واستخلاص عبرة منها عند جلاء الجو)، فإن أحد أعمالهم الأولية – حيث يساعدهم المستشارون التواصليون للقيام بهذا العمل – يمكنه أن يكمن في تحسين حصتهم من الرأي لكي ينعموا بـ"شعبية ورقية" من شأنها أن تمنحهم رصيداً رمزياً قابلاً للتحويل عند الضرورة إلى مناصب سياسية، خصوصاً عندما لا يملكون موقعاً سلطوياً (في قيادة حزب أو موقع حكومي). **وكل هذا أثره على التنسيقين السياسي والإعلامي معاً وفي مجرى العلاقات الدولية وتقاطعاتها التبادلية.**

## ٢ – الشرعية والشمولية ومبدأ التناسب القانوني الدولي

لا شك في أن شمولية (Universality) حقوق الإنسان تعتبر في غاية الأهمية، لكن ترجمة تلك الحقوق إلى فعل تخضع لبنية الواقع الاجتماعية ولنوع الاهتمامات الأخلاقية للطرف المعني ولمصالحه، أي أن الأسلوب الذي يتّبعه الفاعلون في فهم الأحداث وفي تقييمها والحكم عليها، وفي تقرير ما إذا كان من الواجب تصنيفها ضمن باب الانتهاكات، يخضع لعدة عوامل. وفي حين اعتبر أن حقوق الإنسان، في أغلب الأحيان، شاملة، لا يمكن القول بالشيء ذاته عن برنامج حقوق الإنسان الذي ينفذه الفاعلون الاجتماعيون ومنظماتهم. فالبرنامج العالمي لحقوق الإنسان غالباً ما يقدم نفسه على أنه ذو صبغة شمولية (Universalistic)، ويتضمن حقائق ثابتة، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى ضبابية بنية هذا البرنامج الاجتماعية والسياسية.

يشير نيل ستامرز إلى أن برنامج حقوق الإنسان يجري تقديمه بتعبيرات ميتافيزيقية، بصورة حقوق طبيعية مجردة، وهو ما من شأنه تشويش الصيغ الليبرالية المبدئية، وإتاحة المجال

أمام اللجوء إلى الشمولية[13]. إضافة إلى ما تقدم، تتم صياغة البرنامج الدولي لحقوق الإنسان على أساس وضعية (Positivism) قانونية تؤكد المنظومات القانونية، وتتجاهل الأشكال غير القانونية لدعاوى حقوق الإنسان. بعبارة أخرى، تركز الوضعية المذكورة على "غايات" مسار دعاوى حقوق الإنسان، وعلى الآليات القانونية التي يمكن فرضها، دونما اعتبار لـ"الوسائل"، أي الأهمية والسياق ومنشأ تلك الدعاوى، في أشكالها غير القانونية.

تنطلق قانونية حقوق الإنسان من صلتها المرجعية بمجموعة القوانين الدولية. ولكن، وكما يقول إتيين باليبار، لا يكفي هذا وحده لإرساء قواعد سياسة المدنية[14]. يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، من ناحيته، تابع هذا الاتجاه، مضيفاً المزيد من التشديد على أخلاقيات التواصل الكامنة في أساسه. فالتعاطي مع الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان يجب ألا يقتصر على كونه مشروعاً قانونياً (يهتم فقط بالادعاء والمحاكمات)، بل ينبغي له أن يستتبع بهيئات قول الحقيقة، والتذكر (Memorialization)، والحوار والمصالحة، كما اقترحته منهجيات العدالة الانتقالية لمجتمعات مثل مجتمعاتنا.

هذا، وتبدو الشمولية، كما يراها الناشطون في مجال حقوق الإنسان، مرادفاً للحيادية والموضوعية. ولكن، كيف يمكن لخطاب الحقوق أن يكون سوى خطاب سياسي؟ القناعة الأساسية، بهذا الشأن هي أن العمل في مجال حقوق الإنسان ينطوي بطبيعته على جانب سياسي، اضافة إلى الموقف والمصلحة الأخلاقية. ما هي شروط الانعتاق من روحية الحيادية السياسية؟ برز ذلك في مثال صارخ يتعلق بمتابعة مسار المسألة الفلسطينية حيث تُصدر منظمة مراقبة حقوق الإنسان أربعة أنواع من الوثائق: البيانات الصحفية، والتقارير الشاملة، ومذكرات ومقالات صحفية تتناول سياسة المنظمة، ورسائل إلى صنّاع السياسة. إذا نظرنا إلى أي من تلك الوثائق، نجدها على الشكل التالي: استناداً إلى المصادر (أ)، ارتكب (ب) الانتهاك (ت) بموجب الشروط (ث). منظمة مراقبة حقوق الإنسان تعتبر (ج) مسؤولاً، لأن خلفية القصة هي (ح). وغالباً ما نشهد وجود مصادر موثوقة من طرفي النزاع كليهما. ليس ثمة مشكلة في ما يتعلق بالحقائق: (ب) و(ت) و(ث) غالباً ما تكون موثقة على نحو متقن. المشكلة هنا تنشأ من التحليل

(13) Neil Stammers, "Social Movements and the Social Construction of Human Rights," Hunan Rights Quarterly, vol. 21, no.4 (1999), PP. 989-990

(14) Etienne Balibar, "Outlines of a Topography of Cruelty: Citizenshi and Civility in the Era of Global Violence," Constellation (New York), vol. 8, no. 1 (March 2001).

الذي يتعلق غالباً بالطرف المسؤول عن الانتهاك (ج) وبخلفية القصة (ح). بعبارة أخرى، كيف حدث الانتهاك؟

لكن التقارير أو البيانات الصحفية نادراً ما تذكّر القراء بأن المناطق الفلسطينية كحالة تطبيقية لسياسات حقوق الإنسان، تعتبر، حسب القانون الدولي، مناطق محتلة، وأن إنشاء المستوطنات ومصادرة الأراضي هما دون شك جرائم حرب لا تكف القوات الإسرائيلية المحتلة عن ارتكابها. وهذا من شأنه أن يحجب عنا الصورة المعقدة للعنف الفعلي، لأن غياب فهم العنف البنيوي الأساسي للاحتلال، يجعل من عملية التحليل وتحديد المسؤولية عملية متحيزة ومضلّلة.

ونقرأ في تقرير المنظمة الخاص بحرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، ما يلي: "في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، سحبت إسرائيل قواتها من جنوب لبنان، وصرحت أنها بذلك أنهت احتلالها للأرض الذي استمر ثمانية عشر عاماً. لكن السلطات اللبنانية اعتبرت ان الانسحاب لم يكتمل، في اشارة إلى منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها، والى استمرار إسرائيل في احتجاز أسرى لبنانيين، وكان ذلك هو التبرير الذي لجأ إليه حزب الله للاستمرار في المقاومة". لم تكن السلطات اللبنانية منفردة باعتبار انسحاب إسرائيل ناقصاً، بل المجتمع الدولي اعتبره كذلك أيضاً استناداً إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بالنسبة إلى الأمم المتحدة، شبعا ليست منطقة متنازع عليها، بل منطقة محتلة. تضيف المنظمة في التقرير نفسه: "استناداً إلى مجال تفويضها المؤسساتي (Institutional)، فإن منظمة مراقبة حقوق الإنسان حيادية إزاء المسائل المتعلقة بشرعية اللجوء إلى الحرب. هذه الحيادية الأسلوب الأنجع لتعزيز الهدف الأساسي، وهو تشجيع جميع أطراف النزاع المسلح على احترام القانون الدولي. وبناء عليه، فإن اهتمام التقرير لا ينصب على الجهة المسؤولة عن اندلاع النزاع المسلح بين حزب الله وإسرائيل، أو على الجهة التي كان من حقها الشرعي أن تشن الحرب – فشرعية السبب لا تؤثر في التحليل الجاري حسب القانون الإنساني الدولي". ويبدو لي ان هذه القاعدة يجب ألا تكون مطلقة لأن على منظمة مراقبة حقوق الإنسان الاهتمام بموضوع المسؤولية في الحالات التي يكون فيها ذلك ضرورياً لفهم طبيعة انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتكرار تلك الانتهاكات.

وفي ما يتعلق بالتوصيات، فهي غالباً ما تكون فنية بحتة، تتوجه إلى العنف الآني دون البحث في السببية، كما في حال البيان الصحفي الصادر عن المنظمة في الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بعنوان: "إسرائيل: الهجوم البري على غزة يثير المخاوف بشأن خرق قوانين الحرب. وعلى الطرفين اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية المدنيين". وبتفصيل أوسع،

تقدمت المنظمة بالتوصيات التالية في تقريرها الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ "اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ولغاية أيار/مايو ٢٠٠٧: نيران عشوائية. الهجمات الصاروخية الفلسطينية على إسرائيل والقصف المدفعي الإسرائيلي على قطاع غزة".

## ٣- اللاسياسة في إقرار حقوق الإنسان

مبدأ التناسب[15] هو الاعتراف بحجم الانتهاك ومدى خطورة نتائجه في كل مرة تصدر فيها منظمة ما تقريراً بشأن انتهاك لحقوق الإنسان. في البيانات الصحفية المختلفة التي صدرت حول الحرب على غزة، شجبت المنظمة كلاً من حماس وإسرائيل بشكل متماثل، فلا يمكن ملاحظة الإفراط في القوة الناجم عن استخدام إسرائيل طائرات إف ١٦ للقصف الجوي والمدفعية الثقيلة، بما في ذلك استعمال الفوسفور الأبيض في المناطق الآهلة بالسكان (مدينة غزة ومخيم لاجئي جباليا)، مما نتج منه مقتل ١١٠٣ مدنيين فلسطينيين في مقابل ٣ مدنيين إسرائيليين. وفي البيان الصحفي الصادر عن المنظمة بعنوان "لبنان/إسرائيل: حزب الله أطلق على إسرائيل ذخائر عنقودية خلال النزاع" صرح ستيف غوز (Steve Goose)، مدير دائرة الأسلحة في منظمة مراقبة حقوق الإنسان، بما يلي: "نشعر بالقلق نتيجة اكتشافنا أن حزب الله، لا إسرائيل فقط، استخدم الذخائر العنقودية في الصراع الأخير بين الطرفين، في الوقت الذي تصرف فيه العديد من الدول النظر عن هذا النوع من الأسلحة بسبب تأثيره في المدنيين". وهنا يتجلى التحيز في تجاهل المنظمة استخدام إسرائيل المفرط للنوع ذاته من الذخائر، حيث إننا نعرف أن حزب الله، كما قيل، أطلق ١١٨ صاروخاً يحوي ذخائر عنقودية على شمال إسرائيل (حسب أقوال ومزاعم المسؤولين الإسرائيليين) في حين ان إسرائيل أطلقت ذخائر عنقودية تحوي أربعة ملايين قنبلة عنقودية على مساحة تبلغ ٣٦,٦ كم٢ داخل لبنان، تضم ٤,٣ كم٢ من المناطق الحضرية، و٤,٧ كم٢ من حقول الزيتون، وأصابت ٩١٦ موقعاً مختلفاً[16].

---

[15] الهجوم غير المتناسب (المفرط) هو "الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إلحاق إصابة بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خليطاً من هذه الخسائر والأضرار، بفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة". المادة ٥١ (٥) ب من البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، الملحق الرقم (١).

[16] استناداً إلى ما يقول جان إيغلاند (Jan Egeland)، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الانسانية، ألقت اسرائيل ما يزيد على ٩٠ بالمئة من قنابلها العنقودية خلال الساعات الاثنتين والسبعين الفاصلة بين تبني قرار مجلس الأمن، في مدينة نيويورك، القاضي بوقف اطلاق النار، وبدء تطبيق القرار في الرابع عشر من آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويذكر إيغلاند ان الأمم المتحدة حددت ٣٥٩ موقعاً تقريباً أُلقيت عليها قنابل عنقودية وما تزال فيه أكثر من ١٠٠,٠٠٠ قنبلة صغيرة سوف تستمر ولفترة طويلة مقبلة في تشويه وقتل المدنيين. القنابل العنقودية مشابهة من حيث التأثير للألغام الأرضية. أنظر: Mark Turner, Harvey Morris, and Quentin Peel, "UN Condemns Israeli Strategy as "Immoral"," Financial Times, 31/8/2006, نقلاً عن: Neier, "The Attack on Human Rights Watch".

يمكننا أن نعزو تجاهل التقارير للإفراط وعدم التناسب، إلى ثلاثة أسباب. السبب الأول أن ما يهم الخطاب القانوني يقتصر فقط على ما إذا كان الطرفان ينتهكان القانون الإنساني الدولي أم لا. فهذا الخطاب لا يكترث بالمغزى السوسيولوجي للأرقام. بالنسبة إلى السوسيولوجيين، التواتر والتكرار يشكلان ظاهرة من حدث عارض؛ وإلا فإنها تظل تحليلاً ظرفياً لا أكثر. الإسرائيليون غالباً ما يشيرون في إعلامهم إلى الانتفاضة بتعبير "الوضع"، وهو الاسم الملطّف لتعبير "الغزو" أو "الاحتلال". السبب الثاني، هو أن منظمات مراقبة حقوق الإنسان هي في سعي دائم إلى انتقاد الطرفين بحيث يكون موقفها "متوازناً".

والسبب الثالث هو أن هذه المنظمة، باعتبارها تحمل فهماً حرفياً صارماً للقانون الإنساني الدولي، تركّز على واقعة الانتهاك من دون أن تأخذ النتائج بالاعتبار الكافي. فعلى سبيل المثال، في حين أدت القنابل العنقودية التي أطلقها حزب الله إلى جرح إسرائيلي واحد، أدت القنابل العنقودية الإسرائيلة إلى قتل ٢١ مواطناً.

وصفت منظمة مراقبة حقوق الإنسان موت ٧٥٥ إسرائيلياً كضحايا للتفجيرات الانتحارية التي نفذها الفلسطينيون خلال الانتفاضة الثانية، بأنها جرائم ضد الإنسانية[17]، في حين ان المدنيين الفلسطينيين، الذين قتلهم الجنود الإسرائيليون والمستوطنون (٤٣٢٢ فلسطينياً)، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والأسرى البالغ عددهم ١١٠٠٠ أسير، كل ذلك لم يدفع المنظمة إلى استخدام التعبير ذاته. فالمنظمة تتحدث فقط عن جرائم الحرب المرتكبة ضد إسرائيل. ويرى فرانكلين لامب (Franklin Lamb) أن اختلال الموازين الفاضح في ما يخص الإخفاق في تحميل المسؤولية للطرف الذي يرتكب القدر الأكبر من انتهاكات حقوق الإنسان – أي الكيان المحتل – أصبح أسلوب العمل الذي تنتهجه منظمة مراقبة حقوق الإنسان في إسرائيل – فلسطين وفي لبنان[18].

وكما ورد آنفاً، فإن ما يميز منظمة مراقبة حقوق الإنسان هو أنها تحمّل المسؤولية لكل من القوة المحتلة والمقاومة. فبالنظر إلى أن السلطة الفلسطينية وحماس وحزب الله عانوا مرارة الاحتلال، فقد جرى أحياناً انتهاك للقانون الدولي من جانبهم[19]. وكانت معالجة المنظمة لهذه

---

[17] تقرير مؤلف من ١٧٠ صفحة صدر بتاريخ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣و حول التفجيرات الانتحارية.

[18] Lamb, "Is Human Rights Watch Caving to the Israeli Lobby?".

[19] استخدمت منظمة مراقبة حقوق الانسان تعبير جريمة حرب بطريقة اعتباطية. ففي حين يُستخدم تعبير "جريمة حرب" في لغة الحديث العادي للاشارة إلى انتهاك شنيع لقوانين الحرب يرتكبه شخص أو أحد طرفي الحرب، تستخدم المنظمة التعبير بمعناه القانوني التقني. فبالنسبة إلى المنظمة، جريمة الحرب هي انتهاك خطير لقواعد محددة للقانون الانساني الدولي يرتكب بنية اجرامية (أي عن قصد أو بتهور) من قبل فرد. جرائم الحرب لها موقعها المحفوظ في المعاهدات المطبّقة، مثل الشروط المحددة للانتهاكات الخطيرة في ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة عام ١٩٧٧ وتشريع روما الذي ينظم محكمة الجنايات الدولية، وفي القانون الانساني الدولي المعروف.

الانتهاكات ضمن حدود المعقول، ولكن عندما يقارن المرء تقريرين، يعالج أحدهما انتهاكات إسرائيل والآخر انتهاكات حماس وحزب الله، يدرك أن مسألة التناسب لم يتم التعاطي معها بصورة مناسبة. هذا التماثل بين الطرف المحتل والطرف الذي يخضع للاحتلال، بين "الصواريخ"، التي لا تعدو هنا كونها أنابيب فولاذية، وبين القذائف المدفعية الأميركية المتطورة، يعكس مدى التحيز ضد شعب يرزح تحت الاحتلال، وهو الشعب الفلسطيني.

ان احدى صعوبات أسلوب التعامل المتماثل الذي تتبناه منظمة مراقبة حقوق الإنسان، تكمن في مسألة تسمية أطراف الصراع؛ فلم يسبق للمنظمة أن نعتت أياً من طرفي أي نزاع باسم المعتدي، لاعتقادها أن مفهوم العدوان لا يتمتع بتعريف دقيق. ففي المؤتمر الذي عقد في روما عام ١٩٩٨ لإقرار معاهدة محكمة الجنايات الدولية، كان رأي الولايات المتحدة وإسرائيل أنه لا يمكن الإتيان بتعريف للعدوان لا يثير إشكالاً سياسياً. وأشار كينيث روث (Keneeth Roth)، المدير التنفيذي للمنظمة، إلى أن "مسألة البادئ بإثارة نزاع ما أو الطرف الذي يتحمل القسط الأكبر من الخطأ تؤدي لا محالة إلى استطرادات تاريخية تتناقض وأعمال التقصي الدقيقة والموضوعية في السلوك المعاصر للأطراف المتنازعة، وهي الأعمال التي تشكل مجال اختصاص المنظمة[20].

لكن قيام المنظمة بتوجيه الاتهام إلى بعض الأطراف يمكن اعتباره مؤشراً يدل على الطرف المعتدي. في البيان الصحفي الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان بتاريخ الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بعنوان "إسرائيل. الهجوم البري على غزة يثير المخاوف بشأن خرق قوانين الحرب. على الطرفين اتخاذ "جميع الاحتياطات المستطاعة" لحماية المدنيين"، ثم فقط ذكر صواريخ حماس والهجوم الإسرائيلي البري الدموي على غزة دون أن يتطرق إلى حقيقة أن شعب غزة يعاني الحصار منذ ثلاثة أعوام[21]، رغم الهدنة المعلنة آنئذٍ (ولكن غير المطبقة) بين حماس وإسرائيل.

هذا موقف ينطوي على حياد زائف، موقف ما بعد – حداثي (Postmodern) يعتبر كل طرف ضحية ومعتدياً في الوقت نفسه. بالتالي، مثلاً، تصبح إسرائيل، التي طردت أربعة أخماس الشعب الفلسطيني من أرضه عام ١٩٤٨، واحتلت ما تبقى من الأرض عام ١٩٦٧، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وصدام حسين، الذي قصف سكان حلبجة، والمقاتل الكردي في حلبجة او

---

[20] New York Sun, 31/7/2006

[21] طوال تلك السنوات، كانت اسرائيل غالباً ما تقفل جميع المعابر بين إسرائيل ومصر وبينها وبين غزة، وتحرمها بالتالي جميع شحنات الطعام والدواء والوقود وحتى المساعدات الانسانية.

في كردستان العراق او في كوباني أخيراً..؛ ضحايا ومعتدين في وقت واحد. وتكشف بعض التقارير الصادرة حول غزة سياسة ما بعد الحداثة التي تتبناها منظمة مراقبة حقوق الإنسان: عالم تتمتع فيه اللغة والصور والرموز بالأفضلية على المعنى والمضمون والنتائج[22]. والمنظمة لدى تبنيها هذا الأسلوب الفاضح في التعامل مع حوادث انتهاك حقوق الإنسان كمسألة غير مسيسة، انما تتخلى عن المبادئ السياسية الحقيقية، وتتبنى مبدأ اللاسياسة ما بعد الحداثي. ومن شأن هذا النوع من التوجه ما بعد الحداثي أن يؤدي إلى إنكار مستمر واضح للعيان: وقائع الاحتلال بحد ذاته. فمسائل من نوع العنف الإسرائيلي والفلسطيني، ومصادرة الأراضي، والقيود على الحركة، والاستيطان، ما يزال يجري التعامل معها بصورة مجزأة، بشكل أرقام احصائية منفصلة عن الصراع العربي – الإسرائيلي.

ويعبّر الصحافي البريطاني جوناثان كوك ببلاغة عن الوضع بقوله: "فهم منظمة مراقبة حقوق الإنسان للقانون الدولي هو فهم خاطئ، إن لم نقل فهماً تعسفياً كئيباً كافكاوياً (Kafkaesque)[*]. فالمقاومة الشعبية السلمية للسياسات القمعية لسلطات الاحتلال والحكام المستبدين، في الهند وفي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، كانت على الدوام وبحكم طبيعتها مغامرة خطرة يمكن أن يتعرض فيها المدنيون للقتل أو للإصابة بالأذى. لكن مسؤولية حالات الموت هنا يجب أن يتحملها الطرف الذي يمارس القمع، وليس الطرف الذي يقاومه، لا سيما عندما يلجأ هذا الأخير إلى وسائل سلمية. واستناداً إلى تفسير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، فإن المهاتما غاندي ونلسون مانديلا يمكن اعتبارهما مجرمَي حرب"[23].

المعايير المزدوجة لا يمكن القبول بها، ونزعة اللاسياسة ما بعد الحداثية إنما تخاطر بإضفاء الشرعية على القمع. ويشير بيلدن (Belden) إلى أن "الناس إذا لم يعوا الطبيعة التاريخية والسياقية لحقوق الإنسان، ولم يعوا أن حقوق الإنسان تتحقق فقط من خلال نضال أناس حقيقيين يعانون أوضاع هيمنة فعلية، فإن حقوق الإنسان ستستغل بسهولة مضفية شرعية رمزية من قبل وسائل الهيمنة ذاتها"[24].

وفي حين نلاحظ أن العنف المادي يلقى القدر الأكبر من الاهتمام في تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان الخاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي، فإننا لا نجد أن المشروع الكولونيالي

---

(22) Khaled Hroub, "Annapolis, or the Absurdity of Postmedern Politics," Open Democracy, 22 November 2007, <http://www.opendemocracy.net/article/comficts/israel_Palestine/annapolis_postmodern_politics>.

(*) نسبة إلى الكاتب فرانز كافكا (Franz Kafka) (١٨٨٣ – ١٩٢٤) (المترجم).

(23) Lamb, "Is Human Rights Watch Caving to the Israeli Lobby?".

(24) A. Belden Fields and Wolf-Dieter Narr, "Human Rights as a Holistic Concept," Human Rights Quarterly, vol. 14, no. 1 (February 1992), PP. 1 – 5.

يلقى الاهتمام الذي يستحقه. لقد اعتُبر الصراع العربي – الإسرائيلي، في العقدين الأخيرين، انه ذو "شدة منخفضة"، استناداً إلى تصنيف، يأخذ في الحسبان دائماً عدد الاصابات. ويحيّر هذا الصراع، إذ ان قلة عدد الاصابات لا تعني بالضرورة ضعف الصراع؛ بالعكس، فإن ذلك يعني شدته. ومن المؤشرات الأخرى التي أثبتت أهميتها هنا، ما يتعلق بالمجال المكاني والأرض: الاقتلاع والاحتلال والدمار للمجال المكاني، وهو ما يطلق عليه "التطهير المكاني" (Spaciocide)[25].

في الحقيقة لم تول تقارير المنظمة أنشطة الاستيطان الاهتمام الكافي[26] فمن بين ٤٣ تقريراً صدرت عنها خلال السنوات الثلاث الماضية، لا نجد سوى ثلاثة تقارير تذكر المستوطنات باعتبارها من العوامل المهمة في هذا الصراع. كما نجد أن التطهير المكاني الذي قام به الإسرائيليون عام ٢٠٠٦ للمجال الحياتي اللبناني يمثل أيضاً عقوبة جماعية للسكان هدفه محو الذاكرة المكانية لأفراد المجتمع، ودفعهم إلى مغادرة المكان، وبالتالي تحويل حياتهم إلى أجساد منزوعة من مكانها وإلى "حياة مجردة (Bare Life)" (أي جسد دون وجود سياسي)[27]. كان الهدف من تدمير المكان هو ترويع السكان دون القضاء على عدد كبير من الأشخاص، وإفقارهم دون إحداث مجاعة. هل تستطيع منظمة مراقبة حقوق الإنسان نقل معانٍ كهذه في تقاريرها لدى انشغالها بالتركيز على تقنيات الانتهاك المادي للقانون الإنساني الدولي من قبل الطرفين المتحاربين؟.

ما من شك في أن القانون الدولي لحقوق الإنسان هو مجال يتسم بصبغة احترافية وتضبطه لغته القانونية الخاصة، لكن تطبيقه يجري ضمن هيكليات سياسية واجتماعية أكثر اتساعاً؛ وما من شك أيضاً في أن المجال تجري صياغته من قبل الفاعلين في مجال حقوق

---

[25] ساري حنفي، "التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الاسرائيلي" المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص ٦٧ – ٨٤.

[26] بالنسبة إلى بعض منظمات حقوق الانسان، كانت الانتفاضة الثانية مناسبة دفعتها إلى اعادة التفكير في صمتها ازاء ممارسات الاحتلال. وجاء أهم التصريحات على لسان رئيس اللجنة الدولية لوفد الصليب الأحمر إلى اسرائيل والمناطق الفلسطينية، رينيه كوسيرنك (Rene Kisirnik)؛ فقد صرح أن المستوطنات الاسرائيلية تشكل انتهاكاً للقانون الانساني بموجب ميثاق جنيف، وهي المعاهدة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات النزاعات: "إن اسكان مجموعة من سكان الدولة المحتلة في المناطق المحتلة يعتبر اجراء غير شرعي، وهو يشكل انتهاكاً خطيراً (للقانون). (...) من حيث المبدأ، يعتبر ذلك جريمة حرب". وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية، يافا بن آري، ان حكومته شعرت بالرعب لتصريحات كوسيرنك، وانها تعتبرها بياناً سياسياً ينتهك حيادية اللجنة الدولية للصليب الأحمر. لكن كوسيرنك أكد ان موقف منظمة الصليب الاحمر يستند إلى القانون الدولي، لا إلى السياسة: "منظمة الصليب الأحمر الدولية ليست مدعياً عاماً وليست قاضياً، لكننا بالطبع مؤيدون لحملة الضغط الداعية إلى احترام المعايير الانسانية والقانون الانساني". بعد صدور الاحتجاج الاسرائيلي، صرح الناطق باسم البيت الأبيض أن الحكومة الأميركية ستوقف مساهمتها في المنظمة أذا لم يتم سحب البيان. وفي اليوم نفسه، صرح رئيس منظمة الصليب الأحمر الدولية في جنيف أن كوسيرنك أخطأ في تصريحه ذاك، لكنه لم يوضح ان كان التصريح بحد ذاته صحيحاً أم خاطئاً. وهذا يظهر ثانية مدى تسييس حركة حقوق الانسان.

[27] Giorgion Agamben, Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life, translated by Daniel Heller-Roazen, Meridian (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), P. 133.

الإنسان. منظمات حقوق الإنسان الدولية تقدم برنامجها الخاص بحقوق الإنسان على انه إنجاز حضاري أصبح يحمل طابع الشمولية والبدهية. وقد درس العديد من المؤلفين الطبيعة الدينية والثقافية والسياسية للجدل الذي سبق تبني الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهناك بيانات لا يمكن اثباتها تشكل الأساس لشرعية حقوق الإنسان ونشوئها من فكرة أولية تم تطويرها، ومن ثم التصويت عليها وتبنّيها من قبل دول العالم، وصولاً إلى دمجها ضمن مجال القانون الدولي. والأمر الذي رافق هذا المسار التصاعدي هو عدم الأخذ بالاعتبار مصالح المجموعات الاجتماعية والسياسية التي يجب أن تنعم بتلك الحقوق، وعدم الاعتراف بتأثيره في تلك المجموعات. تعتمد منظمات حقوق الإنسان الدولية معايير قانونية – قضائية لتحليل شروط حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وغالباً ما يتأثر تطبيق المعايير المذكورة باعتبارات سياسية وبنفوذ مجموعات القوى المنظمة. وهذا يعني أن المناقشات الجارية داخل منظمات حقوق الإنسان الدولية ليست أكاديمية أو تقنية فقط بل هي، إلى جانب ذلك، سياسية؛ على سبيل المثال، في ما يخص الاستقلالية في استخدام الصكوك القانونية لمعالجة الانتهاكات المرتبطة مباشرة بالوقائع السياسية. هذا المقال، إذن، يضع حيادية منظمة مراقبة حقوق الإنسان موضع التساؤل، ويفسح المجال أمام التفكير ملياً بعلاقات القوة التي يمكن لها أن تؤثر في موقف المنظمة من الصراع العربي – الإسرائيلي.

وبناء على تحليل الوثائق الصادرة عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى، فإن الرأي الذي نسعى إلى تأكيده هو أن التوجه الخطابي الرئيسي ما هو إلا تيار عام ذو طبيعة ليبرالية. فالنزعة التقليدية المحافظة في مجال حقوق الإنسان، التي تعتمد معايير قانونية – قضائية بيروقراطية تحابي الحقوق المدنية والسياسية الفردية، لم تولِ الحقوق الجماعية اعتباراً كافياً. ومن الوجهة التطبيقية، فإن تلك المنظمات تتبنى مواقف ملتبسة بين الوضعية (Positivism) والسياسية (Politicism)، رغم ادعاءات الحيادية والنزاهة. كما تتسم اللغة والإطار المرجعي الشموليان اللذان يُستخدمان لتعيين موقع حقوق الإنسان وتثبيها كبرنامج كوني، بطابع عاطفي ومعياري راسخ.

المشكلة هنا لا تتعلق فقط بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، بل تشمل أيضاً العديد من منظمات حقوق الإنسان التي تتعامل مع الصراع بما هو كذلك بأسلوب يفتقر إلى الرؤية السليمة، وتقدم ادارة الصراع على أنه مسألة لا سياسية[28]. لقد أصبحت منظمات حقوق الإنسان عاجزة

(28) Biletzki, "Global Justice, Local Politics: A Real Paradox of//in Juman Rights".

عن التعاطي مع مأزق المجموعات التي تُعتبر حياتها حياة مجردة، كاللاجئين والشعوب الرازحة تحت الاحتلال، او اللاجئة في الدول الأخرى، أي أنها تعتبر مجرد أجساد ينبغي إطعامها وإيواؤها من دون أن تتمتع بحق الوجود السياسي. ويرى الفيلسوف الايطالي جورجيو أغامبين (Agamben) أن منظمات الحقوق الإنسانية والبشرية – المدعومة حالياً من الهيئات الحكومية والهيئات المشتركة بين الحكومات – لا تستطيع فهم الحياة الإنسانية إلا بصورة الحياة المجردة، وبالتالي فهي تلتزم، ورغماً عنها، بعلاقة تضامن سرية مع القوى ذاتها التي يتعين عليها مقاومتها[29].

وهي باعتبارها تلتزم الحرفية القانونية والشكلية (Formalistic)، لا تتجاوز حدود متابعة موت إسرائيلي هنا، وموت فلسطيني هناك. وتحذر حنة أرندت[30] من اتخاذ مثل هذا الموقف. وفي مؤلفها الهام The Origins of Totalitarianism، تعالج أرندت مسألة المجموعات الأوروبية التي "لا دولة لها"، والمحرومة من أية حقوق مدنية أو أهلية، ولكن ليس بلغة تأمين المأوى والطعام بل بلغة الاستثناء من حقوق المواطنة. وهي تلفت الانتباه إلى استحالة مناقشة حقوق الإنسان من دون مناقشة حقوق المواطنة. أرندت لا تهدف فقط إلى فرض معيار ذي طبيعة إنسانية (Humanistic) يأخذ باعتباره تطبيق العدالة، بل تريد الإشارة أيضاً إلى أن الإتيان بحل لأوضاع كهذه، هو فقط ما سيمكننا من ايجاد أساس جديد للمجال العام، حيث يحدث الفعل السياسي الجماعي، ليس فقط من خلال إدارة تنقل المجموعات السكانية وضبط الصراعات الاجتماعية[31].

واستناداً إلى هذه الفكرة، يمكننا تحليل الأسلوب المتبع في اعداد تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان على انه وسيلة لإدارة الصراعات وتخفيف تأثيرات الحرب إلى الحد الأدنى، دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع. فلا يمكن وضع تصور لحل مسألة استمرار تطبيق العنف ضد سكان غزة، دون رؤية علاقة غزة بالصراع العربي – الإسرائيلي ككل، وبما حدث في الضفة الغربية. لقد أخفقت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في ادراك انه من الصعب على العديد من الفلسطينيين قبول القوانين الدولية الخاصة بالحقوق الإنسانية والبشرية ما دامت المنظمات المعنية لا تتعاطى مع حقوقهم باعتبارهم مواطنين ضمن شعب. وشأنها شأن المنظمات الإنسانية، تقوم

---

(29) Agamben, Ibid.

(30) Hannah Arendt. The Origins of Totalitarianism (New York: Harecourt, Brace, (1951).

(31) Balibar, “outlines of a Topography of Cruelgy: Citizenship and Civiligy in the Era of Global Violenve”.

منظمات حقوق الإنسان بتوسيع الهوة بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن، وهو ما قد يساهم في إقصاء "زبائنها" عن المجال العام للدولة الليبرالية، وفي إسكات أصواتهم[32].

## ٤ – الإعلام: حدود المهنية والحرية والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية

ترتكز مهنة الإعلام بالدرجة الأولى على (الدقة في نقل الخبر والسلوك المسؤول تجاهه)[33]، ويمكن القول أيضاً إن الإعلام، فن وصناعة واستخدام الوسائل والأدوات السمعية، المرئية والمكتوبة، الناقلة للجمهور المتلقي في الفضاء المعلوماتي أو ما يشكل شبكة الاتصال بين البشر في المجتمع الإنساني.

وقبل أكثر من نصف قرن، وبالتحديد في عام ١٩٥٢، وضعت لجنة حرية الإعلام التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (إحدى منظمات الجمعية العامة للأمم المتحدة) عهد الشرف الدولي للصحافيين، ليكون "قانوناً" للسلوك المهني لكل فرد مكلف بتحري ونقل وإذاعة الأنباء وبث المعلومات والتعقيب عليها، أو معهود إليه في أن يصف الحوادث الجارية خطياً أو شفهياً أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير[34].

توضح المادة الثانية من الميثاق/العهد آداب الصحافة الجديرة بالاحترام كالآتي: (تتطلب المزاولة الشريفة للمهنة الصحافية الإخلاص للمصلحة العامة، ولذلك يجب على الصحافيين أن يتجنبوا السعي وراء منفعتهم الشخصية أو تأييد المصالح الخاصة المتعارضة مع المصلحة العامة أياً كانت الأسباب والدوافع، فالافتراء والتشهير المتعمد، والتُهم التي لا تستند إلى دليل، وانتحال أقوال الغير؛ كل ذلك يُعَدّ أخطاء مهنية خطيرة، وإخلاص النية تجاه الجمهور يعتبر أساساً للصحافة المحترمة الجديرة باسمها، وكل نبأ يتضح كذبه وضرره بعد إذاعته يجب تصحيحه على الفور طواعية، كما يجب صياغة الشائعات والأنباء التي تفتقر إلى الإثبات في قالب متسم بطابعها الحقيقي[35].

---

(32) Adi Ophir, "The Contribution of Global Humanitarianism to the Transformation of Sovereignty," Paper presented at: The International Workshop on Catastrophes in the Age of Globalization, Neve IIan, Israel- January 2003.

(33) فريد براون، رئيس لجنة أخلاقيات العمل في جمعية الصحافيين المحترفين في أميركا، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٥ (آذار/مارس ٢٠٠٢) ص ٦٥.

(34) من الديباجة، في ملحق "عقد الشرف الدولي للصحافيين".

(35) المصدر نفسه.

ومن الممارسات الحكومية التي تسيء إلى الأمانة الصحافية، لجوء حكومات ودول على اختلاف أنظمتها إلى تزويد الصحافيين بتقارير كاذبة. ويقول روجرز ماثيوس في مداخلة في ندوة الصحافة العالمية: كل الحكومات من دون استثناء تكذب، وواجب الصحافي أن يكشف الحقيقة[36]. وبعد تجربة إدارة بوش وحملة الأكاذيب والأضاليل التي روجتها بتواطؤ بعض الإعلاميين الأميركيين البارزين في تبرير شن الحرب على العراق واحتلاله، لا نحتاج إلى إثباتات قاطعة على استمرار هذا السلوك المشين.

أ – على أن لمسألة العلاقة بين الصحافة والحكومات، من الوجهة الأخلاقية، أوجه تضارب مصالح تصل إلى حد الصدام. فالحكومات تتذرع بالمصلحة العليا وحماية أسرار الدولة، والصحافة تنبري بالنشر وإطلاع الرأي العام على ما يجري من زاوية حرية الإعلام وحرية نقل وتداول المعلومات، بوصفها إحدى الحريات التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تنص المادة ١١ منه على أن حرية نشر الأفكار والآراء حق من أثمن حقوق الإنسان[37].

ورغم شيوع مقالة أن السياسة هي (فن الممكن)، إلا أن المعنى الضمني يرمز إلى أن السياسة هي فن وعلم اتخاذ القرار حيال الخيارات المتوفرة والمُدرَكة من مُتَّخِذ القرار. وينطبق هذا الأمر على الحالات التي يواجهها الأفراد والمؤسسات والمنظمات والحكومات في مجرى الحياة اليومية، ولكن السياسة بالمفهوم الشامل على مستوى الدول، هي فن إدارة وممارسة السلطة، والبعض يقول أنها فن ممارسة الحفاظ على السلطة. وعموماً يبقى للمال دور مؤثر للغاية، وربما الدور الأكثر تأثيراً، في رسم اتجاهات السياسة والإعلام والرأي العام وقولبتها وِفق ميوله ومصالحه.

ب – وللتدليل على العلاقة المترابطة والمعقدة بين الإعلام والسلطة والمال، يمكن الإشارة إلى قرار شبكة (سي أن أن) الأميركية أخيراً، إقالة الإعلامية اللبنانية الأصل (أوكتافيا نصر)، لتعليقها على موقع (تويتر) للتواصل الاجتماعي على وفاة المرجع الشيعي اللبناني السيد محمد حسين فضل الله بالقول: (إني حزينة لوفاة السيد محمد حسين فضل الله... أحد عمالقة حزب الله الذي أحترمه كثيراً).

وجاء قرار الشبكة في ظل ردود فعل عارمة وضغوط لطرد نصر من جهات يمينية أميركية وإسرائيلية . تملك رأس المال والنفوذ طبعاً . رغم تراجعها وقولها إنها أساءت التقدير، وإنها

---

[36] خليل صايات "النظام الجديد للاعلام الدولي "عالم الفكر"، السنة ١٤ العدد ٤ (كانون الثاني/يناير آذار/مارس ١٩٨٤، ص ٤٧.

[37] حسين سعد "الاعلام أو الأخلاق" المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٥ (آذار/مارس ٢٠٠٦) ص ٦٤ – ٨٣.

كانت تشير إلى موقف فضل الله من حقوق المرأة. لكن السياسة التحريرية للشبكة وتبنيها الموقف الرسمي الأميركي على حساب الحريات الإعلامية وخضوعها لسلطة رأس المال، كلها عوامل قضت بعدم التراجع عن قرار الفصل.

وكتب ستيف كراكيور محرر موقع Mediaite.com المدافعون عن فضل الله قالوا إن ردة فعل (سي أن أن) كان مبالغاً فيها... شددوا على أن الموضوعية الحقيقية في الصحافة هي مغالطة. قد يكونون على حق... إبداء نصر احترامها علناً لشخص يراه كثيرون متطرفاً، إن لم يكن خطيرا ومكروهاً، وداعماً لجانب مكروه وخطير من نزاع هش، أمر لا يمكن لـ (سي أن أن) تخطيه. هذا لا يعني أن نصر تعتبر صحافية سيئة أو أنها تتقاسم وجهات النظر مع فضل الله! لكن المؤسسات الإعلامية تجد نفسها بشكل متزايد، في صراع مع مفهوم التحيز في تغطيتها الإخبارية، نصر كانت أحدث مثال على شخص عبر عن نفسه ودفع الثمن. رأينا ذلك مع هيلين توماس. كانت (سي أن أن) على حق بفصل نفسها ومصداقيتها الثمينة عن وضع غير قابل للتصحيح.[38] هذه المصداقية قد توضع في دائرة الشك، إذا ما اعتبرنا أن شبكة بحجم (سي أن أن) لم تقدر على استنباط المواقف الحقيقية لمسؤولة عملت لديها طيلة أكثر من عشرين عاماً. فهل يعقل أن نصر نجحت في إخفاء مواقفها، وربما تحيزها، طيلة هذه المدة من قضايا ساخنة كالحروب الإسرائيلية على لبنان وغزة والانتفاضة وحربي العراق وأفغانستان وسواها؟ أم أنها نجحت إلى حد بعيد في صون موضوعيتها حتى (زل لسانها) عند وفاة فضل الله؟

وبأية حال، فإن المصالح السياسية لأية وسيلة إعلامية، وتحديداً لـ(سي أن أن)، تقتضي ازدواجية في المعايير، أكان في قضية أوكتافيا نصر أو هيلين توماس، التي اضطرت إلى تقديم استقالتها بعد ٧٠ عاماً من العمل كمراسلة في البيت الأبيض، بسبب تصريحها التالي: "بحق السماء فليخرج اليهود من أراضي فلسطين. فليعودا من حيث أتوا. هذه أرض محتلة تعود إلى الفلسطينيين وليست أرض الألمان أو البولنديين".

إذن هو الإعلام في خدمة المصالح السياسية ورأس المال، حتى في أكثر الدول تقدماً وتحرراً، فدول كالولايات المتحدة، تلجأ إلى ازدواجية المعايير كأداة لتكييف سياساتها مع مصالحها، حتى وإن كان ذلك على حساب الحريات العامة ومنها (حرية الإعلام) التي يكفلها الدستور.

(38) Steve Knakauer "CNN was Right", Octavia Nasr had d to G0" mediaite.com 9/7/2010.

وفي مقال في مجلة (فورين بوليسي)، يرى ستيفن وولت أنه لا حاجة للقول إن ازدواجية المعايير هنا لافتة للنظر ومحزنة... فرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي امتدح فضل الله علناً بعد وفاته، بكلمات أكثر إسرافاً من التي استخدمتها نصر. المالكي قائد منتخب في العراق ويفترض أنه حليف للولايات المتحدة، فهل يعني مديحه لفضل الله أنه يجب إلا نتناوله بشكل إيجابي أيضاً؟ والأهم، إن كثيراً من الصحافيين والسياسيين الأميركيين أبدوا (احترامهم) (وفي بعض الحالات، إعجابهم الكبير) بشخصيات عالمية أيديها ملطخة بالدماء أكثر بكثير من فضل الله . بمن فيهم ماو سي تونغ، أرئيل شارون، شاه إيران . لكن ذلك لم يكلفهم ذلك وظائفهم.[39]

## ج – مصطلح "الحرب الطيبة" والوجه المضيء للقمر في العراق؟

مصطلح "الحرب الطيبة" حسبما كتب درايتون، مهر فترة ستين عاماً من صناعة حرب. لقد أصبح صكًّا أخلاقياً على بياض للقوة البريطانية والأميركية. نحن ندّعي الحق في القصف بالقنابل، والتشويه، والسجن دون محاكمة، على أساس الحرب ضد الفاشية. عندما تنقلب على أصدقاء طغاة من أمثال نوريغا، أو ميلوسوفيتش، أو صدام، نعود فنصفهم بأنهم مثل "هتلر". وفي "الحرب الطيبة" لا نذكر الأفعال الخاطئة[40]. درايتون، صك أخلاقي على بياض – صحيفة الغارديان ١٠ مايو ٢٠٠٥م)[41].

أثناء الحرب الباردة، كان أقصى "الأمور السيئة" هو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. كشف إعادة تصنيف الملفات الرسمية الآن الدعاية التي قامت حول "هم" و"نحن" إبان الحرب الباردة، وكأنها قصة من قصص الخيال العلمي. إن وثائق التخطيط البريطانية منذ الستينيات، استبعدت بالفعل "التهديد السوفييتي" في أوروبا على أساس أنه مبالغة، ولا وجود له في معظم أنحاء العالم، حتى في الشرق الأوسط. إن الحرب الباردة الحقيقية التي قامت بها "حكوماتنا"، لم تكن ضد الروس، ولكنها كانت ضد الملونين والسود المستهلكين، الذين عادة ما يعيشون في أماكن تعاني من الفقر المدقع. إنها ليست حرباً بين الشرق والغرب، وإنما هي حرب بين الشمال والجنوب، بين الأثرياء والفقراء، بين الكبار والصغار. في الواقع، كلما صغر العدو أو الخصم،

---

[39] Stephen M. Wult "CNN coves In" Foriyn Policy (July 2010).

[40] درايتون، صك أخلاقي على بياض – صحيفة الغارديان ١٠ مايو ٢٠٠٥.

[41] دافيد ادواردز ودافيد كرومويل، "حراس السلطة"، ترجمة أمال كيلاني، مكتبة الشروق الدولية، طبعة أولى، يناير ٢٠٠٧، ص ١٣.

زاد التهديد؛ لأن انتصار الضعفاء قد ينقل العدوى. ولهذا فإن الضعفاء – أولئك الذين تضم أراضي أوطانهم، عادة كنوزاً شاسعة من البترول والغاز، والمعادن والأسواق المغرية – كانوا هم الأهداف لأطماع الدول الكبرى وما زالوا. انتشر الإرهاب الذي استخدمته دول الغرب من فلسطين إلى نيكاراغوا، ومن الهند الصينية إلى الكونغو. وعندما يقوم الضعفاء في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م – كرد فعل – بتوجيه ضربة مدانة وإرهابية بالطبع تبدأ حرب أسطورية جديدة، الحرب ضد الارهاب!.

لم يتم تسجيل الإجراءات المشينة الأخيرة مثل قصف القوات الأميركية والبريطانية للمواقع المدنية بالقنابل العنقودية، واستخدام قنابل الناپالم واليورانيوم في العراق وأفغانستان، على أنها أفعال تنم عن غزو وحشي وضار؛ بل على أنها مجرد حركة تحرير اضطرارية، وتم تبريرها بأساطير الحرب الطيبة والحرب الباردة. وكان الناقل الرئيسي لهذه الأساطير هو النظام المؤسس المعروف باسم الميديا (وسائل الإعلام) والذي توسع بشكل عشوائي.

إن التغير الذي حدث إنما هو في إدراك الشعب ومعارفه؛ إذ لم يعد أحد يثق فيما يقرؤه أو يراه أو يسمعه، بل بدأ الناس يسألون ويتشككون بشكل لم يحدث من قبل. ولطالما تجاهل الصحافيون الذكاء النقدي للشعب، وبدلاً من ذلك ينحازون إلى أفكار مسبقة لديهم بأنه جمهور فاتر ولا مبال، حتى يتسنى لهم إقناع ذواتهم بأنهم يقدمون للناس ما يريدونه. وحالياً أصبح الجمهور وثيق الصلة بالميديا، ويرفض الحدود التي يضعها لهم المتخصصون على أنها "خطاب الجمهور". على سبيل المثال، أظهرت نتائج الاقتراع أن أغلبية الشعب البريطاني وصف رئيس وزرائه بأنه كذوب: ليس مجرد شخص ضلل البرلمان، أو حرّف الحقائق، بل كذوب، وهو أمر غير مسبوق.

لقد نقلت شبكات الإنترنت هذا الرأي الصريح، واكتفت الميديا بإبراز القضايا الهامة في رأيها، مثل فضيحة غزو العراق واحتلاله. وأثيرت الأسئلة التي كانت ممنوعة في وقت ما، مثل: عن طريق تضخيم أكاذيب بلير، وبوش، وليس عرضها فحسب، هل تعد الصحافة بهذا الفعل متورطة في جريمة العراق؟ لطالما تردد هذا السؤال كثيراً على شبكة الإنترنت البريطانية الشهيرة[42] www.medialens.org. كان لكل من دافيد إدواردز ودافيد كروميل – وهما من

(42) www.medialens.org.

صمما مشروع عدسات الميديا وقاما بتحريره – تأثير الإنترنت نفسه وفي وقت قصير للغاية، وذلك عن طريق مساءلتهما لمن قيل إنهم يرسمون خريطة التاريخ، والذين غيّروا تماماً مجرى التاريخ الحديث. لقد قاما بتمزيق ذلك الصك الأخلاقي على بياض والذي أشار إليه ريتشارد درايتون، وكشفا عن ذلك الفساد الأخلاقي المتمثل في حق القصف بالقنابل، والتشويه، والسجن دون محاكمة...! ومما لا شك فيه أنه لولا جهود عدسات الميديا أثناء الهجوم على العراق واحتلاله، لظل هذا الحدث المؤسف في طي النسيان.

إن عدسات الميديا لا تشغل نفسها بالأهداف السهلة، مثل صحيفة صن التي يملكها مردوخ، بل تركز على قطاع الميديا الذي يفاخر بموضوعيته، وحياده، وتوازنه (مثل محطة بي.بي.سي) وليبراليته، ووضوحه (مثل الغارديان). لم يحدث منذ صدور كتاب صناعة الإجماع لناعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان أن كان لدينا مثل هذا المرشد الواضح المعالم والواسع المعرفة خلال شبكة الميديا المليئة بالبرامج والإشارات المموهة[43].

كانت عدسات الميديا مشغولة مع إذاعة بي.بي.سي حول التقارير عن هجوم أميركا على مدينة الفلوجة العراقية، وتساءلت عن السبب في التزام الصمت حول الاجتياح الوحشي للفلوجة في نوفمبر ٢٠٠٤م، تلك المدينة التي كانت بالفعل تحت الحصار، حيث إن الأميركيين قبل ذلك التاريخ بستة أشهر لم ينكروا أنهم تسببوا في حدوث ٦٠٠ حالة وفاة على الأقل. وعلى شبكة الإنترنت، أدلى بعض الصحافيين المستقلين، مثل الشجاع داهر الجُميْل الأميركي اللبناني بتقارير عن طراز من الوحشية الأميركية متمثل في قصف المستشفيات، والقبض على العاملين فيها وإطلاق الرصاص عليهم، بل وعلى المرضى، ومنع وصول الإمدادات الطبية والدم اللازم للحالات الحرجة. أدلى الأطباء بقصص مرعبة عن قوات المارينز الأميركية وهي تقصف المنازل وتهاجمها، وتصوب البنادق نحو المسنين والأطفال، وبعض من أفراد الشعب يلوح بالرايات البيضاء لتفادي البطش. ولم تذكر بي.بي.سي – الموضوعية المحايدة – شيئاً عن كل ذلك.

سألت عدسات الميديا بي.بي.سي لماذا، وكيف لم يدل مراسلوها بتقارير عن استعمال الأميركيين للنابالم؟ والذي وافق عليه الكولونيل جيمس آليس قائد الفرقة ١١ من قوات المارينز الجوية، والذي قال: لقد أطلقنا قنابل الناپالم على هذه المعابر، ولسوء الحظ أنه كان فوقها بعض

[43] مصدر سابق (ص ١٥).

الأفراد.. (آليس، عن بنكومب، اعترفت الولايات المتحدة باستخدامها قنابل الناپالم في العراق، عدد الأحد من جريدة الإندبندنت الموافق ١٠ أغسطس ٢٠٠٣م)[44]. كل ذلك إلى جانب تقارير عن القنابل العنقودية، والحارقة، والغازات السامة، وغيرها من الشواهد الوحشية التي التقطها مراسلو بي.بي.سي. حول العالم، لكنهم لم يذيعوها.

لقد أفصحت هيلين بودان مديرة أخبار بي.بي.سي لعدسات الميديا أن المراسل الدائم للشبكة في العراق پول وود لميرسل تقارير عن أي من هذه الأحداث؛ لأنه لم يرَ أيًّا منها. وكتبت وغراهام مردوخ على أنه "باستطاعة مالكي مؤسسات الميديا تحديد الخط التحريري.. للصحف ومحطات الإذاعة التي يملكونها"[45].

يمكن للتهديد بسحب الإعلانات أن يؤثر في المحتوى التحريري. ففي ابريل ٢٠٠٥م، نشرت الاندبندنت أن جنرال موتورز سحبت إعلاناتها من واحدة من أكبر الصحف الأميركية، لوس أنجليس تايمز، بعد أن طلبت من المدير العام التنفيذي ريك واجونر أن يقدم استقالته. وقررت شركة صناعة السيارات وقف إعلاناتها في نشرات الساحل الغربي نظراً لأخطاء واقعية وسوء عرض (كاترين جريفيث)، لقد سحب بالفعل المدير العام الغاضب الإعلانات من لوس أنجليس تايمز (الإندپندنت ٩ أبريل، ٢٠٠٥م). وصفت FAIR كيف حصل مسح للعاملين في الميديا الأميركية على إجابات بخصوص ضغوط المعلنين التي تحاول أن تشكل التغطية الإعلامية، وكذلك التحكم الخارجي في السياسة التحريرية (هارت وهولار، الخوف والمحاباة ٢٠٠٤). في مايو ٢٠٠٥، أخبر عملاق التمويل مورغان ستانلي، الناشرين الأساسيين عن الخطوط الإرشادية للأخبار والقصص السلبية التي قد تجعلها توقف إعلاناتها.

لاحظ روبرت ماك شيسنى، أستاذ علم الاتصالات في جامعة إلينوي أن الصحافة المحترفة تعتمد بشدة على المصادر الرسمية. يجب على المراسلين أن يتحدثوا مع المتحدث الرسمي لرئيس الوزراء، والسكرتير الصحافي للبيت الأبيض، وجمعيات مشروعات الأعمال، وقادة الجيش. كل ما يقوله هؤلاء الأشخاص يعد إخباراً. وجهات نظرهم مشروعة بطريقة آلية".

---

[44] عدد الأحد، اندبندنت ١٥ آب (٢٠٠٣).

[45] هارت وهولار، "الخوف والمحاباة"، ٢٠٠٤ الاندبندنت، ٩ ابريل ٢٠٠٥.

ومنظمات الميديا تتعرض لضغوط مكثفة من مدفعية الدولة – المؤسسات. تتخذ تلك الضغوط شكل خطابات، أو برقيات، أو مكالمات تليفونية، أو مناشدات، أو دعاوى قضائية، أو خطب في البرلمان، ونماذج أخرى من الشكاوى والتصرفات العقابية. تقوم منظمات مشروعات الأعمال بانتظام بتوحيد صفوفها لتكوين مدفعية مضادة.

ففي صيف عام ٢٠٠٣م، شنت الحكومة البريطانية حملة هجوم مرعبة ضد بي.بي.سي. بعد عام، قدم مراسل بي.بي.سي أندرو جيليجان ورئيس مجلس الإدارة جافين دافيز، والمدير العام جريج دايك، استقالاتهم، وإلا كانوا سيصرفون من الخدمة. ونقل مدير أخبار بي.بي.سي ريتشارد سامبروك إلى وظيفة أخرى. حدث كل ذلك رغم حقيقة أن هؤلاء الذين عارضوا الحرب، تكفلت الأحداث التي جرت في العراق بتبرئتهم.

في مايو ٢٠٠٤، شجب الصحافيون والساسة البريطانيون الصور التي نشرت في الديلي ميرور والتي صورت معاملة الجنود البريطانيين لسجناء العراق. ادعت القوات العسكرية البريطانية أن الصور ملفّقة. وأدين محرر الميرور بيرز مورغان – وهو المعارض الشرس للحرب – بشدة وبترهيب، بأن ما فعله أمر يضيف مزيداً من الكراهية إلى القوات البريطانية في العراق، وبذلك يعرض حياة الجنود للخطر. في مقابلة شخصية مع مراسل محطة بي.بي.سي، قال ميلاني فيليبس صاحب العمود الشهير في صحيفة ديلي ميل: أعتقد أن مثل هذه الأعمال تعد من قبيل الخيانة، إنها موجهة ضد مصالح هذا البلد، إن نشر مثل هذه الأكاذيب في وقت الحرب يسلّط على قواتنا تلك الأضواء المرعبة، وهذا يعد من الأفعال التي لا يمكن الصفح عنها أو غفرانها (أخبار المساء، بي.بي.سي، ١٤ مايو ٢٠٠٤)[46]. أما في مجلس اللوردات فقد تساءل لورد ماغيناس:

ألا يقارن هذا النشاط غير الأمين ليبرز مورغان بخيانة وليام جويس؟[47] أليست هذه خيانة عظمى، وأن على لورد آخر الزمان ها – هاو أن يكون ملتزماً بحدود القانون؟ أي تصرف ستتخذه الحكومة ضد هذا المحرر السابق – بما في ذلك إدانته بأعمال إجرامية – سيكون له ما يبرره.

---

[46] أخبار المساء، بي.بي.سي ١٤ مايو ٢٠٠٤.

[47] مروجان "شبيه الخائن لورد هاو – هاو"، الإكسبريس، ٢٨ مايو، ٢٠٠٤.

أعفي يبرز مورغان من منصبه على يد ترينت ميرور، بضغط من حملة الأسهم الأميركيين. لاحظ محرر شؤون مشروعات الأعمال في بي.بي.سي جيف راندال أن: "هذه المؤسسات لا تضحي بمثل هذه الشخصيات البارزة في الميديا لمجرد التسلية، لكنها كذلك لا تغمض عينيها عن تصرفاتهم[48].

لاحظ الكاتب الأميركي هنري آدمز في مطلع القرن العشرين أن الصحافة هي الوكيل المستأجر للنظام القائم على المال، وليس معدّة لأي هدف آخر إلا سرد الأكاذيب فيما يخص مصالح ذلك النظام[49].

في عام ٢٠٠٢م، تم ذكر عبارة العراق والمفتشين ٧٣٦ مرة في مقالات الغارديان والأوبزرڤر، واستطعنا أن نجد نصف دستة من المقالات تؤكد أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية اخترقت صفوف مفتشي الأسلحة منذ ١٩٩٨ اكتفت تلك المقالات بذكر مقتضب عن وجود جواسيس، أو تقارير نقلها الجواسيس – بسرية – إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، وحذفت أي ذكر يشير إلى أن تلك المعلومات استخدمت لشن أكبر ضربة عسكرية ضد العراق.

وهذا للتأكيد مجرد مثال واحد على كيفية أداء ميديا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كنظام بمثابة مصفاة لصالح السلطة، بينما تصر على أنها تقدم للجمهور الحقائق الصحيحة والأفكار الصحيحة في الوقت الصحيح.

يتعلق مزيد من التجاهل الصارخ للميديا بحقيقة المناقشة – التي لا تنتهي – حول أسلحة الدمار الشامل، بأن أيًّا من التحليلات لم تتعرض بجدية لاحتمال عدم وجود أي أسلحة ذات بال، وهكذا استطاع بوش وبلير وغيرهما نشر قصص مرعبة دونما أي تحد من الاتجاه الصحفي السائد. وعلى سبيل المثال، في المقابلة التي أجرتها بي.بي.سي. بواسطة المذيع الشهير للغاية جيريمى پاكسمان، استطاع بلير أن يعلن دون أن يتصدى له أحد بالتفنيد: "إننا لا زلنا لا نعرف، على سبيل المثال، ما الذي حدث لآلاف من لترات المواد السامة والأنثراكس التي لا حصر لها، والتي لم تخضع للفحص حينما غادر المفتشون العراق في ١٩٩٩م" (بلير عن العراق، خاص لأخبار المساء). ولكن الحقيقة التي لا تقبل الجدال، أن العراق – كما هو معروف – أنتج سائل

---

[48] (أخبار العاشرة لمحطة بي.بي.سي. ١٤ مايو ٢٠٠٤م).

[49] روبرت ماكسنى، في كتاب، داخل المنشار الأزار، تحرير كرستينا بورجيسون – الصحافيون الرواد يكشفون أسطورة الصحافة الحرة، مجموعة كتب بروميثيوس، ٢٠٠٢م، ص ٣٦٦).

الأنثراكس – الذي يعيش لمدة ثلاث سنوات – عام ١٩٩١م[50] في مصنع تملكه الدولة. وأن هذا المصنع تم قصفه بالقنابل عام ١٩٩٦ وأي بقايا من الأنثراكس منذ ذلك الحين لا بد أنها أصبحت من قبيل "النفايات" عندما قام بلير بإلقاء بيانه[51].

يشكك البروفيسور أنتوني هـ.كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في احتمال استخدام الأنثراكس العراقي الذي أنتج قبل عام ١٩٩١م في تصنيع الأسلحة.

جراثيم الأنثراكس شديدة القوة، ويمكن أن تحقق من ٦٥% إلى ٨٠% في إهلاك المرضى الذين لا يتلقون علاجاً لعدة سنوات. ولحسن الحظ أن العراق على ما يبدو – لم ينتج عناصر جافة قابلة للتخزين، وأنه – على ما يبدو – نشر عناصر أنثراكس رطبة ذات عمر محدود.

وسوف يتذكر القراء أن كولين باول عرض مسحوق الأنثراكس الحيوي الجاف في بيانه أمام الأمم المتحدة، مشيراً إلى الهجمات بجراثيم الأنثراكس التي يزمع العراق شنها على الولايات المتحدة. ذلك النوع من الأنثراكس "الذي يبدو أن العراق لم يقم بإنتاجه"، وفقاً لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

إن أي سموم جرثومية لم تكن أكثر من نفايات. في تقرير موجز لوكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٩٠م بشأن التهديدات التي يمثلها العراق فيما يختص بإمكانيات إنتاج الأسلحة البيولوجية: "إن السموم الجرثومية لا تدوم، فهي تتحلل بسرعة في البيئة.. (إنها) تظل ثابتة لمدة عام عندما يتم تخزينها في درجة حرارة أقل من ٢٧ مئوية" (برنامج الحرب البيولوجية العراقي. ورقة صدام في الحفرة، أغسطس ١٩٩٠.[52]

في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٤م، واجه نظام الدعاية تحدياً كبيراً عندما نشرت صحيفة لانسيت العلمية، التي تحظى بالاحترام، تقريراً لعدد من الباحثين من مدرسة جون هوبكنز للصحة العامة، وجامعة المستنصرية في بغداد، وجامعة كولمبيا في نيويورك، بعنوان: معدل الوفيات قبل غزو العراق وبعده في ٢٠٠٣[53].

---

[50] بلير عن العراق، أخبار المساء.

[51] ادعاءات وتقييمات حول الأسلحة العراقية التي روّج لها <http://middleastreferencce.org.uk.iraqweaponsb.html

[52] www.fas.org/irp/gulf/cia/960702/73924_01.htm )

[53] (<ww.thelancet.com/journals/lancet/article/PIISO.14073604174412/fulltext>).

قدر المؤلفون أن حوالى ١٠٠,٠٠٠ مدني عراقي لقوا حتفهم زيادة عما كان متوقعاً لو لم يتم الغزو. كتبوا: "أشارت التقارير إلى أن ٨٤ في المائة من الوفيات بسبب عمليات لقوات التحالف، وأن ٩٥ في المائة من هذه الوفيات كانت نتيجة لقصف جوي ومدفعي.

## ٥- موقع دور الميديا أو وسائل الإعلام في الأزمات الدولية

حضور وسائل الإعلام في الدفاع عن حقوق الناس المدنية في النزاعات المسلحة ليس جديداً، الفكرة حول مجريات العمليات العسكرية هي واحدة من بصمات الصحافة الكبيرة ومن مهام الصحافة الكشفية في القرن التاسع عشر. هذه الرسالة أدت إلى ولادة بعض الأشخاص "صحافيي الحرب".

القرن الماضي عرف أقلام لصحافيين كبار أو أصحاب الريشة وتحولوا أشخاص أسطوريين في تقاريرهم عن الحرب العالمية الثانية وحققوا نجاحات مهمة.

كل سنة هناك جائزة "كالفادوس" (Calvadus) أو فعل صحافيي الحرب الميدانيين، وهي مناسبة للاعتراف بدور هؤلاء والذي يقوم بمهمة خاصة وخطرة جداً. في مناطق النزاعات الكبرى لا سيما في الأزمات الأفريقية وفي العراق وافغانستان. كل سنة تتميز باختفاء فعالية مؤثرة جداً في اختبارات صحافة الحرب، وخطيرة جداً، لا سيما اختفاء صحافيين كبار شهدوا على تلك الأزمات .

العلاقة بين وسائل الإعلام والعناصر والقوى خلال الأزمات لا تختلف في العمق عن أسس العلاقة التنسيقية في حقل الاتصالات وعن العلاقة العامة التي تجتمع في وسائل الإعلام، المجتمع والدولة.

غالبية مناطق المعارك التي تخوضها وسائل الاتصال الحربية وهي معارك اقتصادية وقانونية وسياسية تعرف ألاعيب لا تختلف مفهومياً وقريبة من الآلاعيب التي نجدها في الأزمات العسكرية. أيضاً القضايا التي تجري متابعتها من قبل المسؤولين الرسميين تخضع لنفس المبادئ الرئيسة التي تعالج بالسياسات الشعبية أخذاً بعين الاعتبار الفعل الموجه وشرح الاتجاه ومحتوى الفعل السياسي.

*خصوصيات العلاقة في وسائل الإعلام والعناصر الأخرى من الأزمات التي ذكرنا تتركز في ٤ نواح:

– خطورة الأزمة العسكرية على عمل الصحافيين والتي تنطوي على مخاطر مهمة في أماكن الصراع والنزاع وتعرّض وسائل عمل أخرى مختلفة، ونوعاً من العلاقات بين الصحافيين الميدانيين والقوى العسكرية، ونوعاً من وسائل الحماية، والتي لم تحم الصحافيين، في الغالب.

– هذه الاحتياطات غالباً ما تكون غائبة عن مسرح الأزمات.

– الصراع الفردي الذي يستدعي مهنية عالية، وفهماً عميقاً لطبعة الرسالة التي تدفع بالصحافي إلى خارج بلاده، والحاجة لاستسقاء كل شيء يحيط بالمهنة وأرض الميدان.

تبقى مسألة القبول الطوعي بمواجهة مخاطر خلال التغطية وأمر تأمين المؤسسة الصحافية نفسها، أو التأمين على الحياة.

*مخاطر مواجهة الميليشيات في النزاعات والتي يتبع اثنيات مختلفة، وأحياناً، يجد الصحافيون أنفسهم وسط الأخطار وبعيداً عن عائلاتهم ومعرّضين للخطف أو القتل لا سيما في النزاعات.

لعل مراقبة عمل وسائل الإعلام الأميركية منذ العام ٢٠٠١، تعطي صورة واضحة حية، عن كيفية عمل وسائل الإعلام الوطنية في مواجهة المخاطر العسكرية. حيث نلاحظ تفهم حس المسؤولية والوحدة المهنية.

– انتشار النزاعات الوطنية الداخلية، هي موضوع تغطية ليس فقط من الإعلام المحلي بل من الإعلام الدولي. وصار صعباً التمييز بين إعلام محلي وإعلام دولي.

*في كل البلدان الأوروبية، وسائل الإعلام في البلد لا تهتم إلا استثنائياً بأحداث العنف في بلد آخر، وفي غالبية الاوقات في هدف المقارنة، وعندما تصير الأزمة معقدة الميديا تبقى أولاً وطنية مشتركة أو اجتماعية نتيجة انتماء الصحافة الوطني.

في المرحلة الحديثة وخلال حرب تحرير الكويت والحرب في أفغانستان، والتي انجزت بمشاركة قوى متعددة غربية وكل ذلك على علاقة بتغطية الميديا العالمية، مما أدى إلى تزايد عدد الصحافيين الذين حضروا عبر مسرح الأحداث، وهذا لم يستجب لإعادة تعريف للأسس التي تقوم عليها العلاقة في الميديا والعناصر الأخرى خلال الأزمة. المبادئ لا تعود ثنائية، على مسرح الأحداث، ودور الميديا التلقائي في تغطية الأحداث.

التمييز بين البروباغندا والمعلومة يمكن ملاحظته أكثر في البلدان الديمقراطية.

المبادئ حتى تصير قوية وحسية من متابعة الصحافية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي.

القرار ١٧٣٨ في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦، قرار يؤكد حماية الصحافيين خلال الأزمات المسلحة، وحماية المجتمعات المدنية.

ومثل هذا القرار الدولي يتطلب تظافر الجهود خلال الأزمة لإقرار الاستقلال في العمل الصحافي وحيادته عن الأفرقاء المتقاتلين وحقوق الصحافيين وأصحاب المهنة، ومساعديهم، من الرجال المدنيين.

بالتأكيد دخلت عناصر عديدة، أدت إلى تحولات في عمل الصحافة، نتيجة التطورات التكنولوجية، والتطورات الاقتصادية، والتطورات في الميديا نفسها والوسيلة التي تغيرت.

والتغيير أيضاً في طبيعة العمل الصحافي العملياتي، من تحول الموديل الحربي من أزمة مواجهة إلى موديل الأزمات العصيانية، إلى أزمة غير متوازية[54].

في العام ٢٠٠٩ ظهرت سلسلة أفلام وثائقية بعنوان "أميركا في الحرب" تبرهن صورة الأميركيين المجتمعين حول الراديو D–Daz، مع معلومات مباشرة عن العمليات على الأرض. وبوقت قصير أحدثت تطورات تقنية واقتصادية غيّرت من الشكل التي تغطي في الميديا الأزمات.

وفق النماذج الثلاثة الآتية:

– الانترنت كوسيطة تعبيرية مباشرة وفردية واقعية في قلب الأزمات/مدونات العسكر/ شبكات التواصل الاجتماعي/ القريبة جداً من كل عناصر الأزمات.

هذا شكل قطعاً رئيساً لأن معرفة ما يجري على الأرض لا يمر فقط بالاحتكار الثنائي الكلاسيكي ما بين مرجعية الدولة كمرجعية اتصال كبرى وبين البرقيات التي يرسلها الصحافيون.

– الصوت الجديد، للفرد/الصحافي المواطن الذي أخذ فعالية صعوبة يومية، من المجتمع وأعطى قيمة للمرجعيات اللامركزية، الهامشية غير مرجعيات الدولة وحتى المرجعيات الإعلامية المركزية.

وهذا أعطى أهلية للفرد نفسه وهو شاهد بدوره، وهذا مؤثر على السلطة الفردية، والاختيار الشخصي الفردي. ونحن أمام فابريس ديل دولفو (Fabrice Del Dongo) ونحن نعرف بأن الفرد وموقعه من الحرب، ليس بذي تأثير وفعالية في الاطار الشمولي العام. وليس في الصورة الأمامية أي الفرد.

ولكن هذا يعود إلى الاهتمام الحديث، المؤسس على الحاجة إلى البعد الشامل وتقاسم الخبر

(54) Laurent Teisseire " Place et rôle des médias dans les conflits Revue internationale et stratégique 2010/2 N0 78 P91 – 95. Doi: 10.1917/in 070.009/ .http://www.cairn.inf/revue-internationale-et-stratégique-2010-2 Page 91-ht.m – ٢

وبنفس الأسباب التقنية، النقاش المعارض يقوم على حل مبدأ الرقابة، الذي شاهدناه. بـ"الحربين العالميتين، وهو كيف يمكن للصحافة أن تقدم نظرات متعارضة ومتعاكسة حتى لو لم تخدم الدولة الوطنية التي ينتمي اليها هذا الإعلام. من دون أن تفقد الأخيرة أهميتها المفهومية وأدبياتها التقليدية[55].

حتى شكل التغطية للأزمات تغير بفعل تطورات عامة في حقل الميديا/ الريبورتاجات الصحافية الكلاسيكية. كانت ريبوتاجات من نوع العمل الصحافي في المجلات الأسبوعية وتوزيع المعلومات يتبع أكثر وأكثر على مجتمعات المحلية والخاصة عامة، التي تغطي الأزمات مثلها مثل أي موضوع آخر.

وكانت الأمور محصورة بأسماء من الريبورتاج الصحافي، مثل أولئك الذي يخططوا الحروب الساخنة، مثل كوسوفو أسماء تصدرت المسرح، وملكية مالية عالية، أي موديل المراسل الحربي الكبير، الذي يصنع عناوين مثيرة ومنها جاءت الانترنت كعامل تسريع اخباري هائل ، تجعل من نفسها قوة تطور هائلة في انتشار المعلومة/ بمعزل عن مرجعياتها الكبرى، مما أدى إلى اعادة تعريف استراتيجية لمفهوم التحقيق في الميديا الحديثة، يضطر معه المقاتلون إلى اخذ استنتاجات سريعة عامة وهم في قلب الحدث والنزاع.

بالتأكيد، العلاقة بين الميديا والأجزاء الأخرى، تخضع لتأثير المواصفات الميدانية واستراتيجية خاصة بتلك الأزمةكطبيعة الأزمة التصعيدية، وليس هناك من نموذج واحد محدد.

الثابت الحديث ان الازمة الكلاسيكية في واجهة الخط الأفقي – حلت محلها الآن، مواقع غير متوازية وأكثر تعقيداً: المدة، الشك، المغامرة، حتى قواعد حماية الصحافيين لم تعد محترمة، وتحولت بعض الحالات إلى الأولوية، وبعض أماكن النزاعات غير مغطاة من الميديا، بسبب خطورة الأحداث وتعقيداتها وهذا الوجه المظلم من تعقيدات الازمات .

غياب الميديا عن أرض النزاعات، سببه الأول، غياب الحماية لا سيما مع عدم وجود عسكرية تجريبية عن الأوضاع.

ثم الأزمات المعقدة، تأخذ أبعاداً أخرى، نموذج أفغانستان والعراق وسوريا خاصة في مواجهات جماعات ارهابية تجسد نماذج مختلفة.

لذلك قدرة البلد للخروج من أزمة تتأتى من عامل المتابعة في الوقت.

وهذا الشكل يعمل بشكل معقد ومتطور والميديا تساهم مباشرة، وهذا دورها في هذه العملية.

(55) Op. cit. Page 94. Iaurent Teisseire

مما يستدعي وسائل إعلام عدة ومهنية ودقيقة، وعلاقات ميديات – دفاع ناضجة ومسؤولة.

## ٦ – مدى قدرة الإعلام الجديد في التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان

بناء على كل ما تقدم، هل يمكن اعتبار الفضاء الرقمي بعيداً عن تأثير السلطة والمال والممارسات ذات الصلة؟ طبعاً لا. وخير دليل على ذلك، هو ما حدث أخيراً للسفيرة البريطانية في لبنان فرانسيس غاي، التي امتدحت فضل الله على مدونتها الإلكترونية مخالفة الموقف الرسمي، ما استدعى حجب المقال من قبل السلطات البريطانية. وفي هذا السياق، اعتبر الكاتب البريطاني روبرت فيسك في مقال في صحيفة إندبندنت، أنه كان على (سي أن أن) أن ترفض الانصياع للوبي الصهيوني، وعلى المكتب الخارجي (البريطاني) ـ الذي وبخته وزارة الخارجية الإسرائيلية ـ أن يسأل الحكومة الإسرائيلية متى ستوقف نهب الأراضي العربية. ونقل فيسك عن زميله رامي الخوري: (إننا في الشرق الأوسط معتادون هذا النوع من الإرهاب الفكري العنصري). لا يزال المواطنون الأميركيون والبريطانيون الذين يتجرأون أحياناً على الحديث بدقة عن الشرق الأوسط، يتعلمون مقدار الثمن الكامل للحقيقة حين تدخل المصالح الإسرائيلية على الخط. ويؤكد فيسك أن (سي أن أن) باتت أكثر جبناً. قد يعكس هذا الجبن صورة واضحة عن إشكالية العلاقة بين الإعلام والسلطة والمال، وكيفية رضوخ وسائل الإعلام لصناع القرار والجهات النافذة والمتمولة خوفاً على مصالحها الضيقة كتراجع مصادر التمويل والإعلانات مثلاً[57].

## أ – الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية

لقد تطور الأمر إلى ظهور "رأسمالية إعلامية" أدرجت الإعلام في السوق الرأسمالية، وحوّلته إلى مجال استثمار متنام، له دور فاعل في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ليشمل ما هو خارجها، بما في ذلك الوطن العربي. تقول نهوند القادري عيسى مؤلفة كتاب "الاستثمار في الإعلام"، الذي نتوقف أمامه: "اللافت أن تنامي ظاهرة الاستثمار في الإعلام والاتصال انسحبت على مختلف البلدان العربية، خصوصاً الخليجية منها، ولا سيما أثناء فترة الفورة

[57] Robert Fisk, in= Independent, 10/7/2010.

النفطية[58]. أدى ذلك إلى ظاهرة المستثمرين الإعلاميين، الذين يدخلون في منافسة شديدة، لأغراض مختلفة، ويبحثون عن "شركاء أقوياء".

أصبح من الممكن، منذ عهد قريب إلى اليوم، الحديث عن "تديين الحياة اليومية"، وما يجعل من الدين عنصراً في الحياة اليومية. ما يمكن قوله بالرجوع إلى كتاب الاستثمار في الإعلام، هو "أعلمة الوعي اليومي"، الذي تصوغه صناعة إعلامية، لها جمهورها الواسع "المتمثل" انطلاقاً من نظام اقتصادي ليبرالي حر شعاره: "الاستهلاك في خدمة الانتاج". فإذا كان الإنتاج، في زمن اجتماعي متحرر من "الفوضى" في خدمة الاستهلاك، فإن السيطرة الإعلامية، المتحررة من قيود كثيرة، تقلب الأمور وتعلن عن انتصارها في خلخلة المعايير السابقة، وذلك في إنتاج مستهلك مطيع، يحيل الأمر على "الوعي الزائف"، بلغة قديمة، أو على التشيؤ، لكنه يحيل اليوم على "صناعة المعلومات"، حيث الإعلام اقتصاد مربح، وسلعة قابلة للبيع، يعيدان تنظيم القيم ويحققان "أعلمة الحياة السياسية".

وبما أن الإعلام استثمار، مفرداته: السوق والسلع والاستهلاك والإنتاج والمضاربات وشركة العرض والطلب، أي فرع اقتصادي من الفروع الأخرى، وإن كان متميزاً بدوره، فإن له محوره الأساسي المتمثل بمفهوم "رأس المال" الذي يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة: رأس المال المادي، أو الاقتصادي، حيث الجهاز الإعلامي مؤسسة لها منتوجاتها المحددة التي تنتظرها سوق استهلاكية، لا تكف عن التجدد، ولها أيضاً أدواتها المنتجة التي تتوسل تقنيات متنوعة. ولأن الإعلام على ما هو عليه، أي بنية فوقية تقترب من المعيش أو تبتعد منه، هو "رأسمال رمزي" يسهم في تشكل الرأي العام، أو ينتج "الإيديولوجيا المسيطرة" بلغة ماركسية قديمة، وفقاً للفاعلية الإعلامية.

إن الإعلام الفائق الغزارة لا يعني أنه يؤدي أوتوماتيكياً إلى تواصل أفضل...، وان حجم الإعلام وحرية الوصول إليه لا يعنيان حكماً وآلياً توافر العقلانية والوعي من جانب المتلقين". ومع أن في حديث الثورة الإعلامية، كما زمن المعلومات، ما يستدعي رهانات طوباوية عن تعايش ثقافي ديمقراطي بين الشعوب، فإن المنسي، "أحياناً" يتمثل بالهدف الاقتصادي، والسياسي للمنتوج الإعلامي، الذي عليه أن يسير، لزوماً، وفق منطق الربح لا القواعد الأخلاقية،

[58] د. نهوند القادري عيسى، "الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية" مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣، ص ٣٦٨.

وبالسلطات المتنفذة التي تقف وراء الصناعة الإعلامية الموزعة، غالباً، على أطراف سياسية نافذة، وعلى أطراف مالية ليست بعيدة منها.

وعلى الرغم من حديث طويل عن الصدقية الإعلامية المحتملة، كما الارتقاء الثقافي بالفرد وبالمجتمعات، فإن الواضح، قبل غيره، الأثر السلبي للمنتوجات الإعلامية في منظومة قيم المجموعات المستهلكة. ذلك أن الوحدة العضوية بين رأس المال المادي ومجالات النفور السلطوي، تفضي إلى بنية إعلامية متحكّم بها، تعتمد على مراجع تنفيذية وتشريعية وقانونية موائمة لها، أي مراجع سلطوية لا أكثر. وحتى لو كانت وراء الإعلام نيات حسنة، أو ما يشبهها، فإن طبيعة العملية الإعلامية لا تلبيها، لأن "الإعلام عبارة عن ماكينة تسيّرها عجلات ومجموعة فاعلين، كل في قطاعه، وكل منهم خاضع لضغوط ومعايير تجعل من المنتوج النهائي يتخطى نوايا كل فاعل على حدة"[59].

ان الحديث عن "قرية كونية"، جاء أساساً لصعود النزعات القومية والطائفية والإثنية؟ والسؤال: ما معنى الحقيقة في زمن الإعلام المتعولم، وهل هناك من حقيقة، بالمعنى الأخلاقي والفلسفي، أم أن هناك جملة حقائق جزئية متحررة من المعايير الأخلاقية والمعنوية في آن، مرجعها الأطراف المعنية التي تتضمن: المساهمين، الإعلاميين، المزوّدين، المعلنين، الدائنين، المجتمع...؟.

## ب – المسؤولية المهنية والأخلاقية للإعلام في التحولات

الإعلاميون الذين يدافعون عن الحريات، هل يساهمون في نشر ثقافة ديمقراطية في سبيل التحول الديمقراطي؟ بين هذين البُعدين: الحريات والثقافة الديمقراطية في الحياة العامة، مسافة شاسعة في الإعلام اليوم وعلى المستوى العالمي.

تلازم الدفاع عن الحريات مع نشر ثقافة ديمقراطية في الحياة العامة اليومية والمشتركة في المجتمعات الحديثة هو الذي سيكون له التأثير السلبي أو الايجابي في التحول الديمقراطي.

[59] مصدر سابق (ص ٦٠).

كما المدفع المتطور قضى على الإقطاعيات في أواخر القرون الوسطى، كذلك تطور وسائل التواصل الاجتماعي اليوم تقضي أو ستقضي على أنظمة التسلط.

حيادية؟ موضوعية؟ لا معنى للحيادية وللموضوعية في كل الشؤون الإنسانية! حتى في العلوم الطبيعية، الموضوعية ضرورية في مرحلة من البحث، والباحث الذي لا يشغله دافع إنساني يمارس بيروقراطية بحثية وهو ليس باحثاً. ولدى تطبيق نتائج البحث في العلوم الطبيعية تُطرح قضايا إنسانية وأخلاقية. الالتزام الإنساني والأخلاقي ملازم لكل عمل. الصدقية هي المطلوبة أي التصرف كشاهد كما الشاهد في محاكمة[60].

ما نعيشه هو أكثر خطورة في وسائل إعلام تلفزيونية:

أ. تقتصر غالباً السياسة على المشاكسة والمماحكة Polémique على حساب الشأن العام. تحصل تربية مسائية على الاصطفاف من دون طرح موضوع ومعالجته. نعيش نهاية السياسة وتحول السياسة إلى استعراض "Etat Spectacle".

ب. نعيش غالباً الوهم السياسي "Illusion politique" مع الادراك واليقين أننا نعرف ولا نعرف. وعندما تغيب المعايير البديل هو العنف.

ج. تعرض غالباً القضايا من دون مرجعية حقوقية.

د. الحاجة إلى مقاومة ذهنية النق والتشكي والتذمر. المواطنية فعل وليست ردة فعل. تؤسس ذهنية النق دكتاتوريات توهم الناس بمستقبل مشرق.

هـ. كيف نقارب الشؤون الدينية في المجال العام؟ بعض القضايا هي دينية وطائفية وقضايا أخرى عديدة هي غير دينية وغير طائفية ويتم تطبيقها. ورأينا ما تسبب به نشر رسوم كاريكاتورية للديانة الاسلامية واليهودية والمسيحية في صحيفة "تشارلي ايبدو" وما تسبب به من جريمة آثمة أودت بحياة ١٣ صحافياً وتسببت بردود فعل عالمية تدين الإرهاب والتعرض للحريات العامة[61].

---

[60] ورقة الدكتور انطوان مسرة إلى المؤتمر الاقليمي حول حرية الصحافة والتحديات الانسانية، مكتب اليونسكو الاقليمي، بيروت، ٢٠١٢.

[61] Charlie Hibdo, Paris 12 Morts, 7 Jauary 2015.

ما هو دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي؟ الإعلاميون الذين هم في الصدارة وبشجاعة نادرة دفاعاً عن الحريات قد يستمرون في التعامل مع الأوضاع المستجدة بذهنية لا تجاري مسؤولية المرحلة. كان الإنسان العربي، وربما ما يزال، يتعامل مع البوليس طيلة ثلاثة أجيال بصفة بوليس النظام والحكّام في حين يُنتظر من الإنسان المواطن في مرحلة التحول إدراك أن البوليس مسؤول عن أمن المواطنين والمجتمع.

ان أبرز التحوّلات في بعض وسائل الإعلام بعد ما سمّي الربيع العربي أربعة:

– تعددية الوسائل: يُلاحظ في حالة مصر زيادة وتعددية في وسائل الإعلام ونشوء محطات جديدة وتطور كمي ونوعي وكيفي في الشكل والمضمون. وينظر الى الإعلام المصري المقبل بكثير من الترقب لدوره او ادواره التي سيلعبها في الإقليم في مرحلة تالية.

– مضامين جديدة: يُلاحظ دخول في دنيا ثانية وشمولية الإعلام فئات لم نكن نسمع عنها قبلاً ولم يكن لها صوت في جوانب مختلفة وتوسع نحو مناطق لم نكن نسمع عنها وفي كل المحافظات؟ وتوسع الاهتمام بالشأن المحلي ومصالحة بين الإعلام الدولي ومصالحه مع الشعب الذي يستعيد الثقة بالإعلام.

– تنظيم حقوقي: يحصل، كما في حالة مصر نقاش حول المنظومة الحقوقية للإعلام وإمكانية إنشاء مجلس قومي للإعلام وتبرز الحاجة إلى إعادة نظر في الإعلام الذي هو أيضاً في مرحلة انتقائية[62].

– قبلية جديدة بأشكال عصرية: يظهر تسييس برامج ترفيهية وانتشار خطاب تهجم وغالباً غياب المعايير وتخبط في مستنقع من الفوضى وتصفية الحسابات قد يعيد إنتاج الاستبداد وغياب المهنية والأمانة. يطرح السؤال: كيف يدير الإعلام الفترة الانتقالية؟ ويلاحظ ركوب على الثورة وتسيّب استمرارية تصرف إعلام عام كإعلام رسمي في حين أن الإعلامي في الإعلام العام ليس بوقاً للحكومة.

[62] مصدر سابق، انطوان مسرّة، عضو المجلس الدستوري في لبنان.

هل الإعلام يخدم التغيير؟ وهل هو قائد للرأي أم يخدم غالباً من دون دراية الاختصاصيين في الحروب الأهلية أو الداخلية؟ الإعلام اليوم هو في مرحلة تأهيلية. يمكن استخلاص ستة توجهات مهنية وخلقية:

– البدء بالناس: غالباً ما يستمر الإعلام في نقل أخبار البنيات الفوقية في حين أن الحاجة تكمن في البدء بالناس. خاصة في الشؤون المحلية حيث المواطن قادر على الفعل والمبادرة والتأثير.

– مقاومة ذهنية النق: يلاحظ، تنامي ذهنية النق والتذمر والتشكي مع إظهار هذا المنحى وكأنه ممارسة مواطنية في المراقبة والمحاسبة. يؤسس هذا المنحى لدكتاتوريات سياسيين انتهازيين مخادعين يلعبون بعقول الناس تحت شعار مقاومة الفساد ويعدون بمستقبل زاهر. المواطنية هي فعل وثقة بالقدر: المواطنية مبادرة وليست ردة فعل وتذمراً.

– التمكين: تتطلب تنمية الثقة بالقدرة المواطنية إعادة النظر في مفهوم الحدث الذي لا يقتصر على الظواهر السلبية والشاذة. إذا اقتصر الحدث على الشرور والإثارة فهذا يُعمم الشذوذ ولا يساهم في التنمية.

– إعادة تأهيل السياسة: ليست السياسة استعراضاً ومماحكة ومشاكسة واصطفافاً بل هدفيتها إدارة الشأن العام. الحاجة إلى التوفيق بين تعددية الآراء ووحدة المجتمع وبين الجدّية والتحفيز والعمل على مواجهة ومعالجة الاحتقان وصياغة برامج في النقاش العام بخاصة على المستوى المحلي.

– ثقافة القاعدة الحقوقية: عندما تقتصر السجالات في الإعلام على المشاكسة وعندما تغيب المعايير فالبديل هو العنف.

– مقاربة الشؤون الدينية والمذهبية: إن إضفاء صفة مذهبية وطائفية على كل حدث هو اختزال لطبيعة الحدث الديني في المجال العام الذي يخفي غالباً مصالح خاصة وسلطوية لا علاقة لها بالأديان والمذاهب.

يعني هذا التوجّه الإبحار غالباً عكس التيار السائد ومقاومة طغيان الرأي، بخاصة أنه يمكن تحقيق التحوّل الديمقراطي في حال الاستفادة من مكتسبات الديمقراطية وترشيد الممارسة. يمارس كل إعلامي اليوم وظيفة تربوية وهو سقراط صغير في عالم يجتاحه التضخم الإعلامي وسوبرماركت القيم.

إن التطورات التكنولوجية والاتصالية المتسارعة في العقود الأخيرة راحت تستدعي أساليب وأنماطاً من العمل الصحفي مغايرة، وبالتالي تستدعي أخلاقيات جديدة تتناسب معها. أي أن التطور التكنولوجي والاتصالي لم يترافق مع تطور موازٍ على مستوى الممارسة المهنية، ولا على مستوى توفير الشروط الملائمة للارتقاء بالمهنة. فالأجهزة الاتصالية راحت تجر أخلاقيات عملها معها بشكل نسبوي لا مثيل له، إذ راح الاتصال يتداخل مع الإعلان والإعلام، وراحت دائرة الهواجس تتسع كلما اتسعت دائرة الحريات. وكبرت الأوهام التي أحيطت بالإنترنت. وراح يُنظر إليها على أنها عالم حرّ بدون ضغوط، بلا معايير. فالصحافي لا يمكنه الدعوة إلى الحقد العنصري، إنما أي كان يمكنه فعل ذلك عبر الانترنت. ذلك يعني كما يقول أحد علماء الاجتماع: بدون معايير لا يبقى إلا العنف[63].

كيف يمكن التمايز في ظل أحادية النمط وأحادية الأسلوب والمعنى الناتجة عن أحادية النظام الإعلامي العالمي؟ كيف يمكن التوفيق بين تعددية الآراء ووحدة المجموعة، بين العولمة والخصوصية، بين العام والخاص والحميمي، بين السبق الصحافي وأخلاقية لعمل الإعلامي، بين الإعلام العام ومتطلبات التخصص الدقيق. بين الجدية والإثارة؟ كيف يمكن التحرك داخل الحقل الصحافي الواقع على مفترق حقول أخرى؟ كيف يمكن للصحافي التمايز في إنتاجه في ظل واقع إعلامي تفاعلي بإمكان المتلقي أن يكون منتجاً أيضاً للمعلومات؟ كيف يمكن الموازنة بين البعد الأدواتي الوظيفي instrumentale والبعد المعياري للإعلام normative؟ كيف يمكن إدارة علاقة متوازنة مع المصادر من دون الوقوع في فخ أحابيل خططها التضليلية؟ كيف يمكن التعامل مع الوقت وضغطه إلى أقصى الحدود والتأكد من مصداقية المعلومات في الوقت عينه؟

(63)- Ethique et solidarité humaine à l'âge des réseaux, acte de la journée d'étude organisée par la Fondation Ostad Elahi-Ethique et solidarité humaine, Préface de Pieerre Musso. Ed L'harmattan, Paris, 2006, P.92.

الأخلاقيات تشغل عادة المساحة المتروكة حرة من القانون. وقد يحصل أحياناً أن تستبق القانون لا سيما في المجالات العذراء أو الجديدة التي هي بحاجة لأخلاق ترافق الممارسات المستجدة[64]. والأخلاقيات تستقر على ثلاثة مستويات من التدخل بالعلاقة مع ثلاث مجموعات من الالتزمات: الأول يتعلق بالتزامات علم الأخلاق éthique المبرّر لوجود الإعلام؛ الحقيقة، الحرية، العدالة. والثاني يعود لنوعية الإعلام، على سبيل المثال، الإنتقائية الإعلامية تجيب على ما يريده الصالح العام، الجمهور له الحق في الحصول على الإعلام الدقيق، المستقل، المحترم الآخرين. والثالث يطال الالتزامات التقنية، مثلاً، الإعلام الموثوق يتعلّق بشروط جمعه، بمصادره، بالتحقق من المعلومات، كذلك بطريقة معالجته وكتابته النص وتوليفه للصور[65].

تاريخيًّا كانت هناك صعوبة في وضع قواعد أخلاقية ثابتة ودقيقة للعبة الإعلامية التي غدت مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية لعبة بدون قواعد على حد تعبير Pigeat. فغدا ما يسمى بمجتمع اتصال والإعلام في مواجهة أزمات مفتوحة[66]، عنوانها: التشكيك الناتج عن تراجع في مصداقية الإعلام، وقلّة ثقة به من قبل ما يسمّى بالرأي العام الداخلي، والان من قبل الرأي العام الدولي.

فالاستغلال المفرط لوسائل الإعلام دعائيًّا أثناء الحرب العالمية الثانية، استدعى الحاجة لبلورة الكثير من المعايير الأخلاقية المهنية التي راحت تُترجم انتظارات الفاعلين في الحقل السياسي والاجتماعي والإنساني، مذكرة ان الحروب الكبيرة والمئات من الحروب الصغيرة اثناء وبعد الحرب الباردة بأنه ليس كل شيء ممكن في الميديا بفعل المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية وتقاطعاتها. والإعلام الدولي اليوم كمنتج حضاري ليس سوى نتاج غير مؤكد وغير مستقر لهذه المبادئ المختلفة من الشرعية

---

(64) Henri Pigeat, Médias et dèonologie – Règles du jeu ou jeu sans règies, ed. PUF. Paris, 1997, P.84 – 85.

(65) ) Pigea, Op.ci, P. 85.

(66) إن الاتهامات التي تُساق ضد أجهزة الإعلام لم تكن يوماً بهذا العدد الكبير منذ بداية التسعينيات. إن قضية المذابح الكاذبة في تيميشوارا (رومانيا) كانت الأولى في مسلسل طويل من الأحداث المشابهة: طائر البجع في منطقة البريتاني الفرنسية الذي يشهد على الدمار في الكويت، إضراب الموظفين في آب ١٩٩٠ في مدينة تولوز الذي عرض استناداً إلى صور إضراب آخر، المظاهرات المؤيدة للعراق في مدينة الجزائر عُرضت على خلفية صور من بيروت، من الصور المختلسة إلى الريبوتاجات الطريفة إلى السبق الصحفي الكاذب أو الخلل الإجرامي، إلى اللجوء إلى الإثارة. كل الاتهامات تطابقت مع نهاية الحرب الباردة وتتوالى مع الإعلان عن عصر جديد لوسائل الاتصال دشّنه بعد العام ١٩٩٢ صعود الإنترنت. أنظر بهذا الصدد: فرنسيس بال، الميديا، ترجمة فؤاد شاهين، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٨.

المتصارعة أو المتنافسة في الفضاء العام الذي يتميّز باستقطاب ثلاثي (إقتصادي، سياسي، أخلاقي)[67].

## جـ – البعد السياسي/ الأخلاقيات ستار يُخفي عجز الدول عن معالجة القضايا الإنسانية المعقدة

إن قوننة العمل الإعلامي الذي، كما أشرنا، ينتج سلعاً رمزية، بشكل دقيق وصارم وتفصيلي، كان مستحيلاً في البلدان الديمقراطية التي تحرص على حرية التعبير والنشر، فكان لا بد من وجود مساحة حرّة من القانون راحت تشغل من قبل فعاليات عديدة تحت عنوان أخلاقيات الممارسة، وهكذا أصبح استدعاء البلاغة الإنسانية واللعب على التعبئة العابرة للمشاعر الطيبة بالنسبة للدول، بمساعدة حماسية من الميديا، استراتيجية حقيقية لمعالجة، أو لإخفاء، المسائل السياسية والجيوبوليتيكية المعقدة. وعدت "الأخلاقيات المأخوذة رهينة من السياسة تشكل حاجباً يعكس ويخفي بآنٍ معاً عجز وتخلي الدول عن معالجة القضايا الإنسانية المعقدة[68]. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الترابط الوثيق بين تصور أخلاقيات الممارسة الإعلامية وتصور الأنظمة السياسية للصحافة، التي شهدت تصورين متناقضين: الأول يسمى بالصحافة الليبرالية، والثاني يسمى بالصحافة المواطنة. إلى هذين التصورين يضاف تصور الدولة كمشرع يمكنه التدخل إما من خلال التأميم أو التنظيم أو للحفاظ على التعددية[69]. إذن هناك رابط وثيق، وبدرجات متفاوتة بين الصحافة والسلطة السياسية، والسلطة التشريعية ومفهوم المصلحة العامة. في ضوء هذه التصورات حصلت عمليات تجاذب وتواطؤ أحياناً صراع بين وسائل الإعلام وبين السلطات السياسية عنوانها أخلاقيات الممارسة الصحفية وحرية التعبير. وفي كل مرة كان يتبيّن أنّه كي تكون الصحافة حرة لا يكفي أن تكون حرة إزاء الحكومات، إنما إزاء القوى

---

(67) Pour une analyse critique des media, Op.cit, P.51.

(68) Rony Brauman, Rene Backmann, “les medias, et l’humanitaire”, Ethique de l’information ou charité-spectacle, ed. CFPJ, 1996. P.110.

(69) Jean-Luc Martin- Lagardette, “L’information responsible un defi démocratiques”, ed. Charles Leopoid Mayer, Paris, 2006. P. 15 – 16.

المالية[70] التي تحرك السياسات الدولية وتدخلاتها في قضايا الحرب وحقوق الإنسان وليست مأساة الايزيديين الاخيرة في شمال العراق والتلكؤ الدولي في المساعدة بخلاف الامر في التدخل المباشر للقوى الغربية دفاعا عن مصالحها النفطية في اربيل واقليم كردستان في العراق في مواجهة دولة الخلافة الاسلامية(داعش) سوى واحدة من صور التدخلات الإنسانية الدولية في مسألة حقوق الإنسان والأقليات بمعاييرها المزدوجة. ثم ان القانون الدولي الان يضع الافراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية تحت طائلة نظم قانونية جديدة تتجاوز دعاوى الدولة الوطنية. وبذلك يكون الناتج المنطقي هو ان سيادة الدولة لم تعد تحظى بالقبول نفسه غير المشروط، بل انها تخضع لعملية اعادة تعريف كاملة. هناك الإمكانية ليس فقط لتغيير النظم، بل ايضا لمحاكمة رؤساء الدول وربما لمحاكمة الدولة نفسها. ان ذلك يعني احداث تحول في طريقة الإعلام في التعاطي مع العناصر التقليدية المعروفة في تكوين الدولة الحديثة، من نوع الخلط بين مسائل الشرعية والديمقراطية والامن القومي بأبعاده المختلفة، ولان العصر هو عصر المعلوماتية بامتياز فمن شأن ذلك ان يعزز فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان لولا ملاحظة حالة عدم التوازن السائدة عالميا في تكريس اللاديمقراطية واللامساواة في النظام العالمي ومؤسساته وفي النظر إلى القضايا والمشاكل الوضعية الحقيقية ولا ينفع معها تكاثر الكلام الإعلامي يمينا وشمالا، اذ لم يبحث الإعلام الحديث عن الجذور السببية ذات صلة بتشكيل الاخطار الواردة والعابرة من وراء الحدود وحيث لا حدود، وغالبية القضايا عابرة للحدود. وللمعلومات الواردة تأثيرها على الممارسة السياسية وفي المواقف والقرارات الدولية. ومن شأن ذلك ان يضاعف من قوة الضغوط الخارجية على البنية الداخلية.

لما رأى المفكر سيرج لاتوش إلى الإعلام المعاصر، كجزء من شبكة العولمة التكنو – اقتصادية التي تجتاح العالم، لم يكن في هذا الصدد يصدر قيمة. فقد تبين كم لتقنيات ما بعد الحداثة من قدرة على زعزعة نظام القيم، ومن توليد هائل لازمات تطال بنية المجتمع الدولي برمته. فبدلاً من ان يكون "الخطاب الإعلامي" ـ كما يلاحظ الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو – العنصر الشفاف او المحايد الذي تكتسب فيه السياسة طابعاً سلمياً، أصبح احد المواقع التي تمارس فيها هذه المناطق سلطتها الرهيبة في ترجمة

(70) Lagardette, Op.cit, P.17.

لصراعات وانظمة السيطرة والسلطة، وما عادت السيادة ومقولة الدولة الامة على حالها ولا مفاهيم العقلانية والاخلاق وحقوق الإنسان والديمقراطية على حالها وعلى صفائها الاصطلاحي، وربما هو ما لفت اليه الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي وهو يأوي إلى غربته "الغوغائية" الإعلامية التي لا تقص حكاية التاريخ ولا حكاية الإنسان، لكنها تصنعها وتتلاعب بها.

## ٧ – تحديات معاصرة

الميديا كمؤثرات وعوامل مساعدة في التحولات الدولية، وفي الملاحظات البسيطة يتبين أن لديها التأثير على الأجندا السياسية الدولية في مواجهة الأخطار والأحداث وفي سياق مناخات متغايرة.

لكن كيف ومع من يمكن أن تفرض الميديا مسؤوليتها الاجتماعية من دون أن تكون فقط مجرد أدوات.

ثلاثة عوامل تفرض اعادة تعريف كاملة لدور الميديا والصحافيين والإعلاميين في القرن الواحد والعشرين خاصة مع الانترنت التي تعطي الكلام لمختلف المتحاورين والمتخاطبين[74].

لا شك الأزمة الاقتصادية في الميديا التقليدية ضغطت بقوة لتشكيل قيمة تجارية وحددت دور الميديا المعرفي أو الديمقراطي. ثم المخاطر الحادة التي تضغط على التوازن الدولي الذي ينظم تواصلاً فعالاً ويحدد أدوار اللاعبين، والنقاش القائم حالياً هو على المعايير التي ينبغي أخذها في الحسبان بسرعة نتيجة الفجوة العميقة بين إعلام الشمال وإعلام الجنوب.

في مواجهة هذه التدفقات الإعلامية، الحوار يجري ليس فقط بين خبراء المعلوماتية، ولكن لدى مع عدد متزايد من الفاعلين على الساحة الدولية.

السؤال الإعلامي هل يجب أن يؤكد بنفسه على مسؤوليته كفاعل أو يكتفي بدوره الكلاسيكي كمراقب "نزيه" أو منصف.

سلسلة مبادرات على المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام وبما تملكه من فعالية في الحوارات وفي المعرفة وتفكيك القضايا المعقدة وربط ما هو محلي وعالمي سجلت في غير مكان والواضح ان الإعلاميين أعادوا احياء أدوارهم وتحولوا إلى وسطاء في المواطنية الكوكبية.

---

(74) Daniel Wermus "Les médias comme catalyseurs de changements" Armand Colin; Revue internationale et stragegique 2/2010 N078 pages 81 à 89.

في القمة المناخية التي عقدت من كانون الأول ٢٠٠٩، في كوبنهاغن، وفي المؤتمر الذي عقد في كانون الثاني ٢٠١٠ في هايتي جرت الاشارة بوضوح إلى تيار جديد من الألفة وتوافق الآراء من الاتحاد السياسي وحيث الميديا أطلقت جرس الانذار من خطورة التغيير المناخي في مواجهة العجز السياسي والمعوقات السياسية واللامبالاة التي رافقت الموضوع البيئي بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠، التي ساهمت في تعميق المشكلة. وبمقابل هذا العجز السياسي ظهر تواطؤ غير مسبوق بين المراسلين والمندوبين المبعوثين من خلال ريبورتاجات عاطفية "CHA". وأخرى بالتعاون مع التوجه الإنساني لعدد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبعض الأخبار المتعلقة بمخاطر محدقة حددت وجرى الاستيلاء عليها والمثال معلومات صحافية كثيرة كانت بمتناول عدد من الصحافيين في هايتي وصورت قبل وصولها إلى الناس. مثال آخر راديوفرانس انترناشيونال ساعد مع محطات اذاعية محلية في نشر معلومات مهمة جرى قبولها كشيء ضروري للبقاء على الحياة مثل الماء أو الغذاء أو الجوع.

المعلومات تمنع الاحباط والكآبة، والاضطرابات والهجرات أو الانتقال غير المقيد، وذلك كديناميةٍ فعّالة تعطي حقوق المعرفة للناس وترد الاعتبار إليهم في حال التمكن بموضوعية من الحصول عليها.

ولكن بين الصورة الكبرى فوق والصورة الصغرى والجزئيات على الأرض، بقيت الصناعة الإعلامية غير فعالة كفاية بالإمساك بتذبذب إرادات المواطنين في الوقت المتاح.

والأسباب كثيرة تتعلق بتكرار المأساة والفقر.. وسؤال الفاعلين بشكل عام يجب إلقاء الضوء فيه، على أولئك الذين يؤخرون أو يوقفون الحلول والاشارة بالاصبع إلى عناصر لامتوازية أخرى مثل تلوث الأرض، النفايات الكيماوية في الحياة والإشارة بالإصبع إلى صراع غير متساوٍ في التجارة العالمية، يؤكد جان فابر (Jean Fabre) المسؤول السابق في برنامج الاتصال السابق في الأمم المتحدة في قضايا التنمية على العوامل غير المساعدة للإنسانية في مواجهتها الأخطار المحدقة.

يعلّق كل العالم اليوم أهمية على تأثير الميديا على الأحداث العالمية. لكن لا توجد آلة قياس لهذا التأثير، بشكل فعّال. حتى لو تعلق الأمر بشبكة أخبار عالمية مثل "رويترز" الاخبارية في تغطيتها السريعة لأخبار العالم والأزمات الإنسانية. والتحليل الكمي لعيّنة من ١٠٧ رسائل إعلامية انكلوفونية في العالم يشير بوضوح إلى أن الأزمات هي أزمات ما فوق إعلامية أو مغيبة. وهذا يترجم بالنهاية بمئات الآلاف من القتلى أو أقل.

في العام ٢٠٠٥ حرك تسونامي آسيا بقوة الإعلام. وفي الفصل الأول تجاوزت خسائر التسونامي ١٤ مليار دولار وبتكلفة ١٢٤١ دولاراً كتعويضات للفرد الواحد بالمقارنة مع ٢٧ دولاراً كمبلغ وسطي للضحية في أربع أزمات افريقية (تشاد، كوت ايفوار، نيجر، مالي) وكانت عقدت عدة مؤتمرات في مبنى الأمم المتحدة للتحذير من المخاطر. لكن هذه المخاطر لم تلاقِ حقيقة الاهتمام الكافي عبر الإعلام. حصل خرق في ١٩ تموز ٢٠٠٩ عبر ريبورتاج لهيلاري اندرسون على "بي.بي.سي. يعرض لأطفال نيجريين يحتضرون.

عالم الميديا والسياسة استيقظ، وخصصت الأمم المتحدة نحو ١٧ مليون دولار لمواجهة المخاطر "الحكومات تتأثر بالميديا أكثر من تأثرها بمؤسسات الأمم المتحدة" [75] يخلص دنيس مينامارا (Dennis Menamara) المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في موضوع اللاجئين.

الى الآن، غالبية الميديا، لم تجر أي عملية تقييم لمسؤوليتها الاجتماعية، ونحن نعرف أنهم في حالة مثل حالة مرض السيدا، فإن تغيير التصرف ومواجهة هذا المرض والتحقيق في آثاره وكلفة معالجته ما كانت لتنجح بدون دور وسائل الإعلام، يلاحظ غيوم شينيفيير ( Guillaume chenvière)، مدير مؤسسة الإعلام والاجتماع في جنيف والمشرف السابق على التلفزيون السويسري.

كذلك التغيرات المناخية الخطرة جداً لا يمكن تقييم اخطارها من دون مساعدة وسائل الإعلام، يؤكد العالم البريطاني نيكولاس سترين، الخبير الاقتصادي في التغيير المناخي[76].

هذا التأرجح والتذبذب الإعلامي في تغطيته للأزمات ومسؤوليته الاجتماعية برز بوضوح في السجالات بين صحيفة الغارديان "The Guardian" البريطانية وبين قرائها، تحديداً بعد زلزال هايتي. الصحيفة البريطانية أبرزت اهتماماً أخلاقياً كبيراً ونقلت دراسات مهمة حول أوجه خطيرة من التغيير المناخي في هايتي، وبالوقت نفسه أجبرت صحافييها الميدانيين أن يقدموا معلومات نقدية لمساءلة الوقائع العلمية المعروضة نفسها فيما يشبه التشكيك بالمعطيات الواقعية التي جرى تشخيصها.[77]

---

(75) World Disaster, Report 2006, chapitre federation international des sociétes de la croix rouge et du croissant – rouge – Genève.

(76) France Inter, Interactifs 5 mars, 2010

(77) Haiti, and the rules of generasity, 16 fevrier 2010, www.gardian.co.uk/commentisfree/belief/2010/feb/16/haiti.aid-future-damage.

وإذا قارنا الكوكب الذي نحن عليه بالباخرة العملاقة التايتانيك، هل هي وسائل الإعلام تلك الأوركسترا التي تقودنا إلى الغرق أو هي مكان عام يسمح فيه للجميع بالكلام: الربّان، الفريق، المساعدون، العلماء الذين يعلنون مسبقاً عن العواصف المرتقبة وأيضاً الركاب من الدرجة الأولى، كما الركاب من الدرجة الثالثة.

المعلومة والفعل هما متناغمان في الوظيفة الجديدة الاجتماعية للعمل الصحافي. لكن كيف ستتمكن السلطة الرابعة أو كيف يجب عليها أن تضع كل ثقلها في الميزان لكي تؤثر في الوقت المناسب إلى التعديل الملائم في تجاوز مسار أو اقتلاع مقدم السفينة الكوكبي!

وللأسف عدد كبير من المختصين والمهنيين يبحث عن دور عامل معرفي للخروج من "غباوة الميديا" كما يذهب إلى ذلك جان كلود غوليبور (Jean-claude quilleband، وماريو لوبيلكان) (Mario lubetkin).

بالمقابل نرى ان تجمع ناشط مثل تجمع "(Panos south Asia") وهو جزء من مجموعة مؤسسات عالمية تملكها عائلة بانوس وتعرض باسم (بانوس آسيا الجنوبية)، تعنى بتعزيز الحوار الاجتماعي حول الإعلام وحقوق الإنسان والعلوم الاجتماعية، وكذلك تجمع "ABU" الذي يضم نحو ٣٥٠ عضواً مميزاً بميزانية تبلغ ٣,٧ مليارات. تنفق سنوياً على نحو ١٨٠٠ صحافي ومخرج يعملون في شؤون البيئة والمناخ.[78]

الأمر نفسه ينطبق على التلفزيون الألماني الخارجي/الذي ينظم كل سنة فوروم إعلامياً كبيراً في مدينة "بون" يجمع أكثر من ١٠٠٠ خبير يناقشون موضوع البيئة على المستويات الاقتصادية والسياسية.

تدفع كتلة الميديا أكثر وأكثر قطار المسؤولية الاجتماعية ومفهوم التشاركية في المجتمع المدني والوكالات الإعلامية والاخبارية ليتقدم بفعالية.[79]

في ٥ أيلول ٢٠٠٩ اجتمع في باريس نحو ٢٥٠ ممثلاً لمؤسسات إعلامية تلفزيونية واذاعية من أنحاء العالم في مبنى الأونيسكو لدراسة موضوع البيئة والاعلان عن أهمية الوعي الشعبي العام لمخاطر مسألة التغيير المناخي. والميديا تبحث فعلاً عن فكرة أن يكون العالم أفضل، شرط أن يكون الإعلاميون أكثر من مجرد مراقبين، كما يقول ايريك بيتيرمان (Irik Betterman) المدير

---

(78) http//dw.gmf.de

(79) http// domino.ips-org/ips% cent, msf/
www web main view

العام لمحطة "Deuteche welle" الألمانية. في المؤتمر الذي عقد أو الفوروم الذي عقد العام ٢٠٠٩) والمخصص لمواجهة أزمة التغيير المناخي هو مؤسسة إعلامية تتناول بالتحليل الأحداث الأوروبية الراهنة.

وبين ٢١ و٢٣ حزيران من العام ٢٠١١ تعرضت "GMI" بدورها لمسألة التغيير المناخي ومحاولة تحديد دور الميديا ومضاعفة فعاليتها في مسألة مواجهة مسألة الاحتباس الحراري، وذلك من خلال المتابعة الدقيقة والفاعلة وتقديم برامج علمية وتشجيع المواطنين والأفراد لأخذ اجراءات وقائية قبل فوات الأوان. ووقع عدد كبير من ممثلي الشبكات الإعلامية على ميثاق تعاوني ومن بينهم محطات كبرى مثل محطة بي.بي.سي والتلفزيون الفرنسي RF1. مع الأخذ بالاعتبار الرهان الاختباري للميديا والتمني بديمومة استمرار هذا العامل المساعد قياساً بالعوامل الأخرى العالمية. والكاتب البريطاني الشهير بول كولييه (Paul Collier) يشرح في كتابه "المليار العميق" الذي يعتبر انجيلاً اقتصادياً في علم التنمية.[80] يشرح أن مليار فقير في العالم لا يرون إلى الآن مخرجاً اذا لم يكن في بلادهم ذلك الإعلام المستقل الذي بمقدوره تثقيف العالم وتوعيتهم في مختلف الاتجاهات، والذي بإمكانه تشكيل اللعبة السياسية وخروجها من الشعبوية والرهان عليها كأدوات في الحكم الرشيد[81].

هذا الدعم للتوجه الإعلامي المسؤول نتج عنه تخصيص موازنات مهمة من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار عبر فاعلين كثر موزعة على النحو التالي:

١٢٤ مليون دولار من الولايات المتحدة الأميركية، ٨٢ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، وفق تقرير مركز الميديا العالمية المساعد، وهذا التقرير يظهر بوضوح مساهمة الميديا الفعالة في مواجهة أخطار عالمية عابرة للحدود[82].

وهذا التقرير يظهر الحاجة إلى تدخل الميديا والتعاون الدولي كرافعة للتغيير الاجتماعي أو تخفيف الفقر ودعم الحريات الإعلامية عبر دعم عمل الصحافة كهدفٍ بحد ذاته.

ويظهر ان أثر هذا المنحى يخضع لنقد استراتيجي. فالمنظمات الإنسانية الأممية بحثت عن وسائل عدة لإغراء الإعلام وعرضت شرعنة هذه المحاولات، يشرح أدوارد جيراردیه ( Edward Girardet) في محاولة اعاقة خلق توازن عالمي عبر عمل ميديا بأثر عالمي/ "طلبنا من الوكالات

---

(80) oxferd/university Press 2008.

(81) www.bbc.co.uk/worldservice/truste/what weld issueb hummarights.

(82) http// 2009/12/cina. Med. Org. wf-content-uploids 2009/ cina'non – us, fuiding lf media deevelop P19.

العالمية الإنسانية حماية أكثر للصحافيين المحليين كجسور مهمة بين المساعدات والناس، ولضمانة الاستخدام رسمياً للمساعدات لكي لا يبقى أي فعل دولي إنساني خارج الأرض".

واليوم تشتغل مئات التجمعات المهنية على خط العلاقة ما بين الصحافة والتنمية، البيئة، الحكم الرشيد، السلام. وتطوّر شبكات اتصال برامج تمويل مشاريع عدة وبرامج تشجيع عمل الصحافي الأفضل والمسؤول.

وبالاجمال نحصي اليوم نحو ١٨٦ كيانية تشكل الفورم الإعلامي المعني بالتطور والنمو، وعلى رأسها الفدرالية العالمية للصحافيين في بروكسل. وبالنسبة لوسائل الإعلام الاخبارية أحصي نحو ٤٨٠٠ ميديا في ٧٠ بلداً تضم نحو ٨٠,٠٠٠ صحافي ومنتج ومخرج. والشعار "الكليشيه" في عمل هؤلاء هو أن تكون الميديا آلة الديموقراطية والمواطنية. ومن بينها مؤسسة الحرب والسلام في لندن ومؤسسة AFP، وجائزة بولتيزر المركزية لصحافة التحقيق في الأزمات، مع الاشارة إلى أن موضوع "مستقبل الصحافة" كان محوراً رئيسياً من محاور منتدى دافوس الأخير ( Future de Journaliste)، وحيث لا السوق، ولا التقنيات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة تضمن نوعية الصحافة المهددة بالعمق بالذوبان في سياق مجال ادارة الأعمال التقليدية. وحيث الصحافي نفسه انتقل من دور "حارس البوابة" المعلوماتية إلى مجرد آلة ربط أو وصل لا أكثر[83].

ان الربط بشكل أو بآخر بين الميديا الجديدة والحكم العالمي يمثل تحدياً حتى بالشكل. لأنه من أجل فعالية التأثير يجب على الصحافي أو المواطن الجديد الإعلامي أن يتمتع بحماية سياسية ومالية مع الحفاظ على ضمانات من الاستقلالية. وبالنسبة إلى جان فابر (Jean Fabre) من المهم العمل على نحو من تحالف ايجابي بالارتكاز على أفراد لامعين موجودين أو مواطنين من الفئات الشعبية ومن الجماعات الخاصة والفئات الاجتماعية والأكاديمية.

("جنيف يجب أن تحمي بالتساوي توافقات لاسلكية بين الميديا والنزاعات الإنسانية والعسكرية والصناعية". (تقول باربرا ايرسكين (Barbara Erskinc) المسؤولة الأساسية في التواصل الإعلامي في ملتقى دافوس).

هذه المهمة جرى التركيز عليها خلال التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (SMSI)، الذي عقد في صيف ٢٠٠٣. ولأول مرة يحصل نقاش عميق يجمع ممثلين من دول ومجتمعات مدنية وعاملين وناشطين في القطاع الخاص، وحيث تركزت فكرة المثلث الذي يجمع السياسة والاجتماع والاقتصاد إلى الفاعل الرابع ومن خارج محيط هذه المستويات الثلاثة، ألا وهو

(83) www. Forum.ogr/eu/knowledge/Events/2010/Annual Metting/KN-SEss – Summ 28963?URL.2010.

عامل الإعلام والذي يتدخل في مواجهة العوامل الثلاثة الأخيرة. ويتركز دور الإعلام مثل العنصر الإلكتروني الحر (Electron Libre)، كعنصر مهم لوعي الأحداث والمعلومات.

اللقاء الإعلامي (٢١) كان عرض في العام ٢٠٠٦ للبرنامج الصحافي الشامل بالارتكاز إلى ذلك التقاطع بينه وبين الفاعلين العالميين من منظمات الأمم المتحدة والدول والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والخبراء.. وذلك كفاعلين دوليين يشاركون في ورش عمل ومؤتمرات عالمية ومشاريع ورحلات حول العالم تسمح بلقاء الصحافيين مع علماء الطبيعة في ما يتعلق بالمناخ، الصحة، حقوق الإنسان، الهجرات والأزمات..[84].

فالصحافي الشامل يختلف عن الصحافي العالمي، (الذي يعالج قضايا معاصرة في عدة بلدان أو قارات أو حتى ضمن هيئات الأمم المتحدة).

الصحافي الشامل يركز على تحديات العولمة وينتقد الظواهر والتحديات الأفقية التي تضرب الكوكب، فيما الصحافي العالمي يحقق القدرة على التواصل مع أصحاب القرار الذين يعالجون هذه المشاكل، وفي الوقت نفسه يمتلك القدرة عبر التواصل مع الناس الذي يعيشون هذه الأزمات، وبالنهاية الصحافي الشامل هو الذي يتمكن من الربط والتواصل مع الصحافيين والفاعلين في العالم كله.

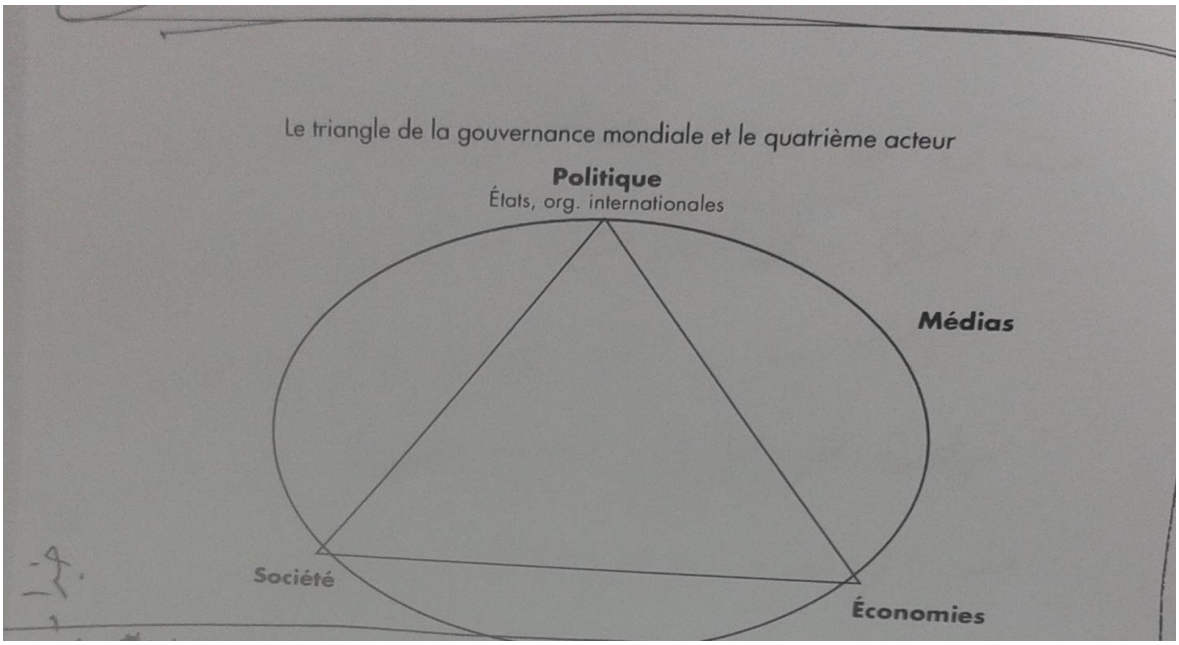


(84) Media 21 recoit entre autres un soutien de shell, qui accepte les Termes de cette charte et par exemple le fait que les intervements puissent être comfrontés à des oppsants écologistes.

مثال على ذلك احدى الرعايات التي توليها المنظمات غير الحكومية، كهيئة منظمة حقوق الإنسان التي مولت مهام صحافيين، أنيطت بهم مهام تتبع خيوط تجار الألماس في أفريقيا وهي عائدات تستخدم لتمويل الحرب أو الحروب الداخلية في القارة السوداء، وتستخدم في شراء السلاح في هذا السياق، جاء تمويل "Global witness" لانتاج سيناريو فيلم "diamond Blood" للمساهمة في نسف المعايير المستخدمة في صناعة الماس في اتجاه انتاج صناعة إعلامية بمساعدة رعاة جدد حيث ليس بإمكان المؤسسة الصحافية نفسها تمويل بعض العناوين التي تهم الناس.

مثال آخر وكالة الصحافة الجنوب افريقية التي مولت صناعة إعلامية بالتعاون مع منظمات سويسرية غير حكومية، ما ساعد على نشر أكثر من ١٥٠٠٠ مقالة على مدى سنوات ثماني بمواضع ذات اهتمام بالقارة الإفريقية والمجموعة الفرنكفونية في الشمال والجنوب الأفريقي.

أهمية تلك المقالات والدراسات انها تتمتع بالاستقلالية التحريرية في تعرضها لإخفاقات ونجاحات العملية الانمائية في عدة بلدان إفريقية. المساعدة للدول الافريقية ونجاح مثل هذه الرعايات الدولية يتطلبان معايير محددة تضمن أهليتها وفاعليها والتعددية المعلوماتية عنها. وفيما خص الميديا لا يجب أن يكون معلناً أنها من الفاعلين في التغيير، ولكن باعتبارها عاملاً وسيطاً في التغيير أو عاملاً مساعداً، كما يؤكد A.S. pannecersefvan السابق للمجموعة الإعلامية بانوس جنوب آسيا (Panos South)[85].

بالنهاية يمكن الولوج إلى الإشارة المهمة التي يدعونا إليها دانيال فارموس (Daniel Wermus)[86] وهي أنه من الضروري أن تجتمع طاقات المبدعين وأصحاب البرامج والمشاريع والكتاب أصحاب مؤسسات الإعلام في مبادرات معلنة من أصل زيادة فعالية الميديا على مستوى العالم.

---

(85) Measuring change 11., op.cit

(86) Les Medias comme catalyseurs de changement" Op.cit. page 89

# خاتمة عامة

قد يمثل الإعلام النصر الحقيقي في مكان ما للقرن العشرين، بأبعاده الثلاثة: الصحافة المرتبطة بالسياسة، الخدمة المرتبطة بالاقتصاد، والمعرفة المرتبطة بالصناعات التي تحمل الاسم نفسه، من دون اغفال الإعلام العلائقي الذي تمثله شبكات التواصل الاجتماعي، وهي في صلب التواصل الإنساني الذي يخترق جميع الأوساط الاجتماعية. باختصار الإعلام بكل معاني الكلمة، وبكل الالتباسات التي يمكن تخيلها، يمثل قيمة من القيم المركزية المفتوحة والجهاز العصبي اليوم في العلاقات الدولية، وهو يغطي كامل طيفها، ومن الاكثر نبلا ومعيارية والأكثر تسويقية ووظيفية.

لا ينفصل تاريخ الغرب وانعتاقه كما انعتاق العالم عموما عن المعارك التي خيضت من اجل حرية الإعلام الحاضنة لجميع النضالات من أجل ذلك. وهذا الدور موجود في دائرة العملية السياسية او على أطرافها، لم يعبر عنه بشكل كاف، ولكن السهم كان دائما يتوجه لتبيان أثره غير المباشر، وهو المشار اليه بكل الموازين في السلطة المرتبطة بصناعته، وهو لم يفقد بعده التحرري، وهو الشرط المتمثل بالانفتاح على العولمة والخطوة الاولى نحو تفهم الآخر.

قد يتكرر كل شيء في الحياة الدائرة حيث يعمل الإعلام هو نفسه والسهم الذى نرمي إليه في دور الإعلام هو نفسه، مع الفارق ان الظروف هي التي تغيرت في الاجتماع والاقتصاد والسياسة، والإعلام كان موجوداً دائماً، شرط الفكر النقدي، غير ان شيئاً تغير اليوم من غير ان ندرك نتائجه خير إدراك، وهو ما حاولنا ان نتتبعه في بحثنا.

المبد هو نفسه الذي تبعناه:

الحاجة إلى المعلومة.

كيفية جمعها وتخزينها.

وكيفية توزيعها للاستغلال.

والظروف التي ساعدت مارتن لوثر كينغ وهو يعلق ملصقاته على جدران الكنيسة والتي تمثلت بالمطبعة غوتنبرغ هي الظروف التي اختلفت معها الوسيلة اليوم مع الفيسبوك وتويتر والوتس.اب وغيرها، من حيث السرعة والمدة التي اثرت على عمل الوسيلة وتأثيرها: لكن مفهوم عمل الوسيلة الإعلامية هو نفسه. لكن الجميع اليوم يعرفون ويرون كل شيء بشكل متزامن مع الحدث نفسه تقريباً. فكيف سيؤثر ذلك على الروح النقدية التي لا غنى عنها، خصوصاً ان تعددية الإعلام على المستوى العالمي المرتبطة بنشوء التعددية الثقافية، لا تزال تواجه تحديات صعبة، من مثل ان كل شيء أصبح اقل يقينية. ان التقنيات تتطور بسرعة كبيرة، أسرع من إعادة تنظيم أسواق الإعلام والتواصل، وبأسرع من التفكير في الدور الحقيقي للإعلام الذي حاولنا ان نرصده.

لا شك ان اثر الإعلام شكل اضافة كبيرة، ولدينا هذا الدفق من المعلومات، ولكن هذا الدفق يشكل أحياناً تشتيتاً للانتباه عن قضايا بعينها ويشوش على الراي العام الداخلي والخارجي وفي كثير من الاحيان يذهب الإعلام إلى سطح الاشياء وليس إلى جوهرها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، مهما كانت طبيعة الإعلام فإن دور المتلقي يفرض نفسه. انه ليس على الاطلاق ضمانة للحقيقة، وإنما وجوده بشكل اكبر في كل مكان يشكل الة قياس عالمي نسبية.

من انتصارات الإعلام اليوم تعميم الخبر، السرعة في تناوله، المساواة بين المتلقي اي المواطن وبين اصحاب القرار، وهذا ايجابي لناحية المساواة في المعرفة والحصول على المعلومة. ولكن بالمقابل يؤثر سلباً على من يبحث عن أخذ قرار مفصلي، وغالباً ما يأتي القرار الدولي متسرعاً. الفكرة الايجابية هي أنه صار هناك ديمقراطية كوكبية على مستوى الحصول على المعلومات والمساواة. هذا من ناحية، لكن من ناحية أخرى الأمر مرتبط بالتبعية للآلة نفسها والمجول التقني من مثل نوع الآلة التي بين أيدينا ونوع التطبيقات وأجيالها الجديدة، واختلاف التطبيقات تختلف معها النظرة إلى العالم والقضايا، حيث يراها كل على طريقته..

ولئن كانت التناقضات اوضح بالنسبة إلى الإعلام – الصحافة، فلأن الرموز الثقافية متوافرة وكذلك تتوفر التقاليد لفكها أيضاً. لكنها كثيرة في الميادين الأخرى لاسيما في الميديا الجديدة من خلال غياب هذه الرموز التقليدية ويظهر ذلك في عدة أوجه:

مزيد من المعلومات لا يخلق مزيدا من التنوع. والكثافة في الأخبار ليست مرادفاً للحقيقة والمنافسة تزيد من الامتثالية، التبعية، انفتاح غير كاف، وانعدام المقارنة والافراط في الاختزال لأن الخبر يذهب إلى التكلفة في حين يجب الذهاب إلى الجوهري.

ثم إيديولوجيا السبق في الخبر كأداة للتميز على حساب الأفكار والعمق التاريخي.

سباق السرعة من أجل فرض الذات في المنافسة على حساب فهم احداث عصية.

منطق اقتصادي في منطق إعلامي تسويقي يفاقم الانحراف نحو إعلام يجره الطلب. وقد يؤدي

الى استبداد إعلامي كأعلى مراحل الإيديولوجيا الإعلامية.

ان عولمة الإعلام تفاقم المساوئ السابقة دافعة بها إلى مقياس عالمي مع خطر جعل التناقضات بين عدة تصورات ثقافية للإعلام أوضح بكثير. أين التعددية هنا؟ مع مشكلة اضافية متمثلة عن اثر الإعلام على مصداقية الليبرالية الإعلامية لاسيما ان المرء في عالم اليوم ما عاد يصدق إلا ما يراه. هذا يعني تواصل مشوش مع الإشاعات وزيادة طردية في الاخبار والاسرار والفضائح مما يجعل الميديا تدور على نفسها وتختنق بنوع من الأرستقراطية الزائفة في الوقت الذي يخلط فيه عالم الإعلام والاتصالات بين الضوء الذي يسلطه على العالم وضوء العالم، بين الوجه المضيء للقمر (نموذج الحرب الاميركية على العراق في توصيف شبكة سي.ان.ان الأميركية وبين الوجه المظلم من مآسي الحرب التي يرزح تحتها العراق إلى اليوم).

ان التناقض الذي نعيشه في عالم اليوم هو التناقض نفسه بالأشكال المتعددة للإعلام والتواصل في المجتمع الحديث، فأي دور ممكن ان يلعبه الإعلام في غياب سلطة مركزية أو ادارة عالمية تدير سلطة مركزية، وبالتالي سلطة تدير العالم الذي يعيش حالة فقدانها اكثر من اي وقت مضى من نظام عالمي يبدو هشًّا أكثر.

إن فكرة حقوق الإنسان والمنظمات الدولية تعطي انطباعاً واضحاً عن أثر الإعلام حيث لم تطغّ ولا مرة مسألة حقوق الناس والجماعات على الاهداف القومية. اين كانت حقوق الإنسان في سجن أبو غريب، او الحرب الاهلية في الكونغو التي ذهب ضحيتها إلى الآن نحو خمسة ملايين

ضحية؟ وأين كان الإعلام من الابادة الجماعية في رواندا التي ذهب ضحيتها في خلال ٤٨ ساعة ٦٠ إلى ٧٠ الف قتيل؟ وأين هو دور الإعلام في الحالة السورية او في حالة الإيزيديين او في حالة المسيحيين ككل في الشرق الأوسط؟؟

لا شك، يساهم الإعلام في ممارسة الضغوطات على الاهداف القومية لكل دولة، ولكن هذه الاخيرة لها اجندتها التي تعمل عليها من الأساس، فدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأميركية تضرب بالقوة العسكرية وبالقوة اللينة التي تمثلها التكنولوجيات الحديثة وتمسك بمرجعياتها المركزية في الخارج، بينما في الداخل تتصرف مع الرأي العام الأميركي كدولة ديمقراطية. هل يمكن توصيف أميركا بالدولة الديمقراطية داخلياً و نزع الصفة الليبرالية عنها انطلاقاً من سياساتها الخارجية. أميركا في الخارج ليست اخلاقية واميركا في الداخل غاية في الاخلاقية. هذا تناقض كبير في الأثر الإعلامي المعاصر.

قد يجري الحديث عن النظرية القانونية وعن الأمم المتحدة ومؤسساتها. لكن حتى هذه رهينة الاهداف القومية للدول التي بإمكانها ممارسة حق النقض (الفيتو)، وآخر تجلياته محاربة قيام مشروع دولة فلسطينية مستقلة.. علماً ان الأمم المتحدة تمثل سلطة مركزية يمكن العودة اليها في العديد من القضايا العالمية عند الضرورة، وتمثل السلطة الأم القانونية التي تمتثل لها كل النظريات في العلاقات الدولية التي يعمل الإعلام من خلالها، إذا ما أرادت الدول التي تشكل تركيبة النظام العالمي وهي التركيبة التي يدرس أثر الإعلام في سياق كل دائرة من دوائرها. لكن العالم الشديد الترابط اليوم بحاجة إلى مؤسسة دولية فاعلة لإدارة ازمات يجد فيها الإعلام نفسه عاجزاً، وكذلك السياسة عن تخفيف وقع أو تأجيل الاصطدام بمآسٍ إنسانية وبحروب ونزاعات اثنية وبحروب المتشددين الارهابية، والتي تضرب في قلب المدينة الليبرالية، التي شاهدنا شاهدنا أحد فصولها في مطلع العام ٢٠١٥ في الحدث المأسوي الذي ذهب بحياة ١٣ صحافياً في مبنى مجلة ( Charlies Hibdo) في قلب العاصمة الفرنسية.

حجم كبير من التناقض واغموض في اثر الاعلام تابعناه في دراستنا لأثر الميديا الجديدة نتيجة غياب هذه المرجعية.

وكأن سرعة الخبر مرادفة للحقيقة والموضوعية، وكما لو أن الصين الكبرى التي تمارس القمع على الأقليات تصير دولة ديمقراطية لأنها تحتكر القسم الأكبر من احتياطي العالم اليوم من

العملات الصعبة، وكما ان الجميع منبهر بالوقت الفوري والإعلام الفوري والافكار اللحظوية وتحول فجاء إلى الايمان بسرعة التقنيات وعظمتها المطلقة. في حين شكلت الدبلوماسية الهادئة والمتأنية الوسيلة الضرورية لاجتناب المزالق الخطرة. لاسيما وان إيديولوجيا الإعلام تهدد التعبيرات الديمقراطية نفسها وتعزز حرب الصناعات الاستهلاكية العدو الرئيس لكل تنوع وتعددية.. ولا شيء عقلانياً في هذه السوق العالمية للإعلام حيث قوة المصالح الاقتصادية التي لا تسمح بدراسة الأثر وليس لها علاقة بالنوايا الطيبة في دور واثر إعلامي يشكل أو المفترض ان يشكل المتغير المستقل في اللعبة السياسية ومن خارج دائرة المصالح وموازين القوى، اي من خارج دائرة العملية السياسة. هامش المناورة يضيق مع تشتت المتلقي الحليف الرئيس لحرية الإعلام وألدّ عدو لها في آن. والغرب الديمقراطي لم يعد وحيداً، وهو مضطر من أجل حماية الديمقراطية نفسها والدفاع عن حقوق الإنسان من التحاور على ضفتي المتوسط وفي قلب أوراسيا والتفاوض مع قيم أخرى من غير ان يتخلى عن قيمه بالذات وهي قيم الليبرالية أي التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وهي الشرط الساسي لدراسة أثر الإعلام في العلاقات الدولية والانتقال من واقع التعددية إلى البناء السياسي للتعايش السلمي. والإعلام برأينا يجسد تماماً هذا الرهان السياسي ليس في العولمة، بل العودة إلى قيم العالمية الإنسانية. والإعلام يجسد فيها ضمير الحرية وضمير الإنسانية نفسها.

ـــــــــــ انتهى

# بيبلوغرافيا

# (المراجع)

# ١ ـ لائحة المراجع باللغة العربية

## أ ـ كتب باللغة العربية


١ – أبو زيد، فاروق، "محاضرات في الاعلام الدولي"، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية (١٩٩٠).

٢ – أحمد عيسى الحسن، "أفلاطون، الجمهورية: المدينة الفاضلة"، سلسلة مكتبة الاسرة الأردنية (عمان، وزارة الثقافة ٢٠١١).

٣ – أحمد مجدي حجازي، "النظرية الاجتماعية" مآل وضع ما بعد الحداثة" اشراف محمود أمين العالم، سلسلة كتب "قضايا فكرية"(٢٩) (القاهرة: قضايا فكرية للنشر والتوزيع ١٩٩٩).

٤ – إمام، إبراهيم، الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة (١٩٨١).

٥ – بركات، نظام، (١٩٨٩). "مبادئ علم السياسة" مطابع الأيوبي، الرياض.

٦ – بشير عبد الفتاح، قيرغستان، "ثورات الديمقراطية تجتاح آسيا"، مؤسسة الأهرام القاهرة ٢٠٠٥ .

٧ – ثريا أحمد البدوي "الإعلام والمواطنة في مصر": تغرير أم تهديد" بحث مقدّم لمؤتمر الرابطة الدولية لبحوث الإعلام والاتصال: المنعقد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأميركية ,٢٠٠٦

٨ – جلبير الأشقر "الشعب يريد" شرعه عمر الشافعي "دار الساقي". طبعة أولى/ ,٢٠١٣

٩ – جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، المكتبة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ,٢٠٠٩

١٠ – الجمال، راسم محمد "نظام الاتصال والاعلام الدولي" الضبط والسيطرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية (٢٠٠٥)

١١ – حسام عبد القادر: " جرأة النشر وحرية التناول في الصحافة الإلكترونية".

١٢ – حمدي عبد الرحمن، "افريقيا وخدمات عصر الهيمنة": أي مستقبل؟، (القاهرة، مكتبة مدبولي ٢٠٠٧).

١٣ – حمزة، عبد اللطيف، "الاعلام والدعاية، القاهرة"، دار الفكر العربي (١٩٧٨).

١٤ – د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، نظرة العلاقات الدولية، دار الحقيقة – بيروت، الطبعة الأولى ,٢٠٠٠

١٥ – د. عبد الرزاق محمد الدليمي، "الاعلام الدولي في القرن الحادي والعشرين"، "دار المسيرة"، عمان الأردن ,٢٠١١

١٦ – د. عبد الرزاق محمد الدليمي، "الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية"، دار الثقافة، عمان الأردن ,٢٠١١

١٧ – د. عبد الرزاق محمد الدليمي، "الصحافة العالمية"، "دار المسيرة"، عمان الأردن ,٢٠١١

١٨ – د.غسان العزي "سياسة القوة" مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت ,٢٠٠٠

١٩ – د.محمد الشيخ، "محمد عابد الجابري، مسارات مفكر عربي"، سيَر وإعلام، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٠ – رضوان جودت زيادة، "صدى الحداثة، ما بعد الحداثة في زمنها القادم" (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣).

٢١ – زيد منير سليمان: "الصحافة الإلكترونية"، عمان: دار اسامة، ٢٠٠٨م، ص١٣٥

٢٢ – سليمان بن عبد الله الميمان وآخرون: تبسيط الإنترنت الرياض: دار الميمان، ,٢٠١٢

٢٣ – صباح ياسين، "الإعلام: حرية في انهيار"، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠).

٢٤ – صبري اسماعيل مقلد "الاستراتيجية والسياسة الدولية"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ,١٩٧٩

٢٥ – عاطف أحمد "الحداثة ما بعد الحداثة، بعض الخصائص والاشكاليات" في الفكر العربي بين العولمة والحداثة ما بعد الحداثة. سلسلة كتب "قضايا ٢٦ – فكرية، القاهرة قضايا فكرية للنشر والتوزيع.

٢٧ – عباس مصطفي صادق: الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان: دار الشروق، ,٢٠٠٨

٢٨ – عباس مصطفى صادق، "التنظير وبناء المفاهيم حول الإعلام الجديد"، مؤلفات المؤتمر الدولي: إعلام جديد، تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، منشورات جامعة البحرين ط١، ٢٠٠٩، ص ٣٤ .

٢٩ – عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم محمد الحبيب طالب (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢).

٣٠ – عبد الأمير الفيصل، "الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي" (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ٢٠٠٥).

٣١ – عبد المعطي، عبد الباسط: "الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر"، اتجاهات التغيير والتفاعلات القاهرة ٢٠٠٢.

٣٢ – عبدالله القذافي "الثقافة التلفزيونية"، سقوط النخبة وبروز الشعبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (٢٠٠٥).
٣٣ – عدي قعور، "مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي" (بيروت، دار الطليعة للطباعة ,١٩٨٤
٣٤ – عصام الموسى، "العرب وثورة الاتصال الأول" (اربد، مكتبة الكتاني، ١٩٩٩).
٣٥ – علي بن شويل القرني، "الإعلام التقليدي غير قادر على الصمود أمام السلطة الخامسة،" موقع الجمعية السعودية للإعلام.
٣٦ – علي ناصر كنانة، إنتاج وإعادة إنتاج الوعي، عناصر الاستمالة والتضليل، منشورات الجمعا ٢٠٠٩ – ٢٠١٢.
٣٧ – غالي، بطرس وعيسى، خيري، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٩.
٣٨ – فاضل البدراني، "مشاركة السلطة الرابعة في خلق التوازن الاجتماعي" ورقة قدّمت الى : مؤتمر الإعلام والحريات الصحفية الذي عقيد في كلية الاعلام بالجامعة الإسلامية في بغداد في نيسان/إبريل ,٢٠١٠
٣٩ – فاطمة رمضان "صعود الحركة العمالية الثقافية المصرية خلال عام ٢٠٠٧" (القاهرة: المرصد النقابي العمالي، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية"، وإطلالة على الحركة العمالية في مصر (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)، الحوار المتمدن.
٤٠ – فوزي هادي الهنداوي: "أثر الخطاب الإعلامي في القيمة الاجتماعية"، الأكاديمية المفتوحة العربية ٢٠١٠ .
٤١ – فوزي هادي الهنداوي، "أثر الخطاب الاعلامي في القيم الاجتماعية،" الأكاديمية المفتوحة العربية (٢٠١٠).
٤٢ – محمد الشلبي "تبادل الفرص والعقود في السياسة والاعلام" مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت/ العدد ٣٩٠ ، آب ٢٠١١ (ص ١٨).
٤٣ – محمد النجاري، "قضايا التبادل الإعلامي الدولي من ظروف العلاقات الدولية المعاصرة"، معهد طشقند الحكومي العالي للدراسات الشرعية، مطبعة نعمة ٢٠٠٤ .
٤٤ – محمد سعد أبو كامود، "الرأي العام والتحول الديمقراطي"، دار الفكر الجامعي ,٢٠١٠
٤٥ – محمد عبد الحميد: "نظريات الإعلام واتجاهات التأثر"، القاهرة، عالم الكتب، ,١٩٩٧
٤٦ – محمد عبد الشفيع عيسى، "العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي" (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٩٤.
٤٧ – محمد نصر مهنا، "في تنظير الإعلام" (الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩).
٤٨ – محمد نور الدين أفاية، "الديمقراطية المنقوصة"، في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه، تقديم عبد الإله بلقزيز، (بيروت، منتدى المعراف، ٢٠١٣).
٤٩ – مصطفى حجازي، علم "النفس والعولمة" رؤى مستقبلية في التربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ,٢٠١٠
٥٠ – مصطفى محمد موسى: المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، مصر: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣م، ص٢٢٧
٥١ – مقلد، إسماعيل صبري، "العلاقات السياسية الدولية": دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: جامعة الكويت (١٩٧٩).
من المؤتمرات الدولية ونشر العديد من الأبحاث في المجالات العالمية.
٥٢ – مي العبدالله، "الاتصال والديمقراطية: الفضائيات والحرب الإعلامية" (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥).
٥٣ – ميساء العلي "حجم التجارة الإلكترونية" ٢٠١٠.
٥٤ – نبيل علي ونادي حجازي "الصحوة الرقمية" عن "سلسلة عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، طبعة أولى ٢٠٠٥.
٥٥ – النجار وناجي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الإعلام بالمغرب العربي، ,٢٠١١
٥٦ – نهوند القادري عيسى، "الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية" مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
٥٧ – نهوند القادري عيسى، "قراءة في ثقافة الفضائيات العربية، الوقوف على تخوم "التفكيك"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (٢٠٠٩).
٥٨ – هناء كامل أبو العينين، "الخطاب الإعلامي في الحرب اللبنانية – الإسرائيلية سنة ٢٠٠٦" مع "ملحق بالمقالات الصحفية العربية والإسرائيلية وخطابات نصرالله وأولمرت"، تقديم إيمان السعيد جلال (القاهرة: مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١).
٥٩ – ورقة غماري طيبي، أستاذ علم اجتماع الدين، ورئيس فريق البحث في الممارسات الدينية في المجتمع الجزائري، ١.٢٠١٤
٦٠ – يوسف محمد الصواني وريكادرو رينيه لاريمونت، محررا، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة (بيروت: منتدى المعارف ٢٠١٣).

# ب: كتب ودراسات مترجمة الى اللغة العربية


١ – ادوارد هيرمان وناعوم تشومسكي "صناعة الاجماع الاقتصادي ووسائل الاعلام، دار بانثيون، ,١٩٨٨

٢ – أنطوني غدنز، "علم الاجتماع: مع مدخلات عربية"، بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥).

٣ – برتران بادي وماري كلود سموتس، "انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي"، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٨).

٤ – برتراند راسل، حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة، ٣٦٥ (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٣).

٥ – برنار بوليه، نهاية "الصحف ومستقبل الاعلام"، وزارة التعليم العالي/ الصحيفة الثقافية السعودية في فرنسا، ترجمة خالد طه الخالد ,٢٠١١

٦ – توماس ماكفيل: الإعلام الدوي – النظريات، الاتجاهات، ترجمة حسين محمد نصر وعبدالله الكلزي (دار الكتاب الجامعي، (٢٠٠٥).

٧ – جريمي ريفكين، "عصر الوصول: الثقافة الجديدة الرأسمالية المفرطة". ترجمة صباح صديق الدملومي (٢٠٠٩) المنظمة العربية للترجمة.

٨ – جوزيف ميريل ورالف لويشتاين "الإعلام وسيلة ورسالة، تعريب ساعد خضر العرابي، الرياض، الدار العربية للتوزيع والنشر ١٩٩٩).

٩ – دايفيد ميلر (وآخرون)، "أخبرني أكاذيب: الدعاية والتضليل الاعلامي في الحرب على العراق"، ترجمة ابراهيم العريس (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، (٢٠٠٧).

١٠ – دومينيك وولتون "الاعلام ليس تواصلاً"، ترجمة فارس غصوب "دار الفارابي"، بيروت، طبعة أولى ,٢٠١٢

١١ – روبرت ماكسنى، تحرير كرستينا بورجيسون – الصحافيون الرواد يكشفون أسطورة الصحافة الحرة، مجموعة كتب بروميثيوس، ,٢٠٠٢

١٢ – صموئيل هنتنغتون، "صراع الحضارات، اعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٩٩).

١٣ – صموئيل هنتنغتون، "الوصية الثالثة"، ترجمة عبد الوهاب علوي (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣).

١٤ – عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات مقدمة نظرية"، السياسة الدولية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

١٥ – فوكوياما، كتابه "نهاية التاريخ" ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة – مركز الأهرام للترجمة والنشر ,١٩٩٣

١٦ – فوكوياما فرنسيس "نهاية التاريخ" ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام والترجمة والنشر (١٩٩٣).

١٧ – مارك لينيش في "الانتفاضة العربية: الثورات غير المنتهية في الشرق الأوسط الجديد"، نشرها موقع مجلة السياسة الدولية التابعة لمركز الأهرام للأبحاث الاستراتيجية ,٢٠١٢

١٨ – ماكفيل، الإعلام الدولي، النظريات – الاتجاهات الملكية.

١٩ – مقدمة برتران بادي" عالم في مأزق" كتاب "أوضاع العالم" منشورات مؤسسة الفكر العربي، ط أولى بيروت ,٢٠٠٩

٢٠ – يورغن هابرماس، العلم والتقنية كأيديولوجيا، ترجمة حسن صقر (بيروت: منشورات الجمل، ٢٠٠٣).

٢١ – برتراند راسل، حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة، ٣٦٥ (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٣).

٢٢ – جريمي ريفكين، "عصر الوصول: الثقافة الجديدة الرأسمالية المفرطة". ترجمة صباح صديق الدملومي (٢٠٠٩) المنظمة العربية للترجمة.

٢٣ – جوزيف ميريل ورالف لويشتاين "الإعلام وسيلة ورسالة، تعريب ساعد خضر العرابي، الرياض، الدار العربية للتوزيع والنشر ١٩٩٩).

٢٤ – صموئيل هنتنغتون، الوصية الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوي (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣).

٢٥ – فرنسيس بال "الميديا"، ترجمة فؤاد شاهين "دار الكتب الجديدة المتحدة"، طبعة أولى – بيروت، ٢٠٠٨.

٢٦ – فوكوياما فرنسيس "نهاية التاريخ" ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة، مركز الأهرام والترجمة والنشر (١٩٩٣).

٢٧ – هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة ٢٤٣، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩.

# ج: الأبحاث والدراسات والتقارير والمؤتمرات العربية


١ – أ.كامل، "المعالجة الصحفية للحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦،" ورقة قُدّمت الى: مؤتمر تداعيات الحرب الإسرائيلية – اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، في جامعة القاهرة (٢٠٠٦).

٢ – آمال قرامي، "قراءة في محتوى بعض المدونات العربية من منظور "الجندر" ورقة قدمت الى: المصدر نفسه

برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير اللجنة البشرية لعام ١٩٩٩ ص ١ – ١٣ .

٣ – جورج قرم، ورقة قدمت الى مؤتمر مدرسة الخريف / بيبلوس جبيل، مركز علوم الانسان ٤ – ٨ تشرين الثاني ,٢٠١٣

٤ – د. جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، أوراق عربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١١).

٥ – دراسات عن عدة أقطار عربية، في: عمرو الشوبكي، محرر، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر – المغرب – لبنان – البحرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

٦ – د. غماري طيبي، أستاذ علم اجتماع الدين، ورئيس فريق البحث في الممارسات الدينية في المجتمع الجزائري، التابع لمخبر المبحوث الاجتماعية والتاريخية. عميد كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة معسكر، الجمهورية الجزائرية. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية ونشر العديد من الأبحاث في المجالات العالمية.

٧ – رضا عبد الواحد أمين "استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الانترنت". ورقة قدمت الى: المصدر نفسه.

٨ – رضا عبدالواحد أمين "استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الانترنت" ورقة قدّمت الى المصدر نفسه.

٩ – سليمان: الصحافة الالكترونية، ص ١٣٦.

١٠ – العباشي أوراوي، كتابات معاصرة (٨٩)، المجلد ٢٣ أيلول – تشرين الأول ,٢٠١٣

١١ – عصام سليمان الموسى، "العرب وثورة الاتصال المعاصرة: الاعلام العربي على مفترق طريق"، ورقة قدمت: الى مؤتمر الاعلام الجديد:تكنولوجيا جديدة.. لعالم جديد.

١٢ – علي المقري، "ثورات الى حين أو أنها كذلك"، فكر وفن، العدد ٩٥، معهد غوته، بيروت ٢٠١١ (ص ١٠).

١٣ – محاضرة للدكتور جورج القيت في قصر قرطاج في تونس بتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

١٤ – محمد حسام الدين اسماعيل" التغطية الصحفية الغربية لشؤون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينيات "أطروح دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، قسم الصحافة ٢٠٠٢، ص (١٢٤ – ١٢٩).

١٥ – مداخلة الصحافي الألماني ماركوس بيكل ينقل في مؤتمر منتدى الفكر النقدي "دور الاعلام في زمن التحولات العربية انعقد في فندق "البريستول"، بيروت، ١٦ كانون الأول ٢٠١١.

١٦ – مؤسسة كارينفي الأميركية حول واقع السلطة في العالم العربي وكيفية اصلاحها، وكذلك العديد من تقارير "مبادرة الاصلاح العربي" " Arab Reform Initiative".

١٧ – مي العبدالله، "استخدام الصورة في تغطية العدوان الإسرائيلي على لبنان (حرب تموز ٢٠٠٦)،" ورقة قُدّمت الى: مؤتمر "ثقافة الصورة" في جامعة فيلادلفيا، عمّان (٢٠٠٧).

# هـ: مجلات صحف عربية


١ – ألفين توفلر وهايدي توفلر، "النظام العالمي في القرن ٢١،" ترجمة عصام الشيخ، الثقافة العالمية، السنة ١٢، العدد ٧٠ (أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ٩.
أنظر د. يوسف محمد الصواني" تحليل الأحداث في العلاقات الدولية" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٤ (ربيع ٢٠١٢) ص ٦٩ – ٩٠,
٢ – جاك قياجي، دراسة موسعة تحمل عنوان "لماذا فاجأتنا انتفاضتا مصر وتونس؟ نشر في العدد ١٤، شتاء ٢٠١١، في مجلة اضافات الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية.
٣ – حسن علي، "المدونات والمدونون، "في محمد سيد محمد (وآخرون)، وسائل الاعلام من الناجي الى الانترنت (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٩)،
٤ – حسن نافعة، "إسرائيل ودول الخليج في ويكيليكس،" المصري اليوم، ٢٠١٠,/١٢/٨
٥ – حسونة المصباحي (كاتب وروائي تونسي) مجلة "فكر وفن" عدد (٩٥)، معهد غوتة، ٢٠١١ ص ٢١.
٦ – د. خير الدين حسيب "الربيع العربي" نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح أو الفشل، "المستقبل العربي" العدد ٣٩٨، نيسان/ابريل/ ٢٠١١/٤، ص ٢١,
٧ – د. غسان العزّي، "سياسة القوة" "مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق" بيروت، طبعة أولى ٢٠٠٠ (ص ٢٩٦ – ٢٩٨).
٨ – دراسات زكريا فؤاد، "الإنترنت ما بعد التفاعلية واتجاهات تطوير الإعلام الإلكتروني، دراسة تحليلة استشرافية.
٩ – روجي فولر وسائل الإعلام وإعادة إنتاج السلطة ترجمة محمّد خطابي، علامات، العدد ٢٤ (شتاء ٢٠١١)
١٠ – زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل،" المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٢٨٥ (آذار/مارس ٢٠١١)، ص ٦٨ – ٨٢,
١١ – ساري حنفي، "التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الاسرائيلي" المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص ٦٧ – ٨٤.
١٢ – سيريل تاونسند، "عن نشر "ويكيليكس" الوثائق الأميركية"، الحياة، ٢٠١١,/١/١١
١٣ – عبد الهادي بوطالب، "سلطة الإعلام وعلاقتها بالسلطة السياسية،" الشرق الأوسط، ٢٠٠٢,/٣/٢٧
١٤ – عمرو الزنط، ويكيليكس ونظرية المؤامرة، المصري اليوم ٢٠١٠/١٢/١١.
١٥ – العياشي ادراوي، "كتابات معاصرة" (أيلول – تشرين الأول ٢٠١٣).
١٦ – فضل محمد البدراني، "الأخلاقيات والإعلام"، مجلة المستند العربي – مارس/آذار ,٢٠١١
١٧ – فيليب ن. هوارد ومزمل حسين محمد، "دور وسائل الاعلام الرقمية "مجلة الديمقراطية "٢٢" ٣٥ – ٤٨ ٢٠١١. أنظر أيضاً سالي بيش، "الشبكات الاجتماعية والعمل السياسي وتراجمه الحقيقية في مصر" بيك يا مصر، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠".
١٨ – مأمون كيوان، "الويكيليكسيون": هل هم فوضويون افتراضيون؟،" الحياة، ٢٠١١/١/٧.
١٩ – محيي الدين عميمور، "كيف يكون الإعلام سلطة رابعة؟" الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٧/٢٨.
٢٠ – مصطفى المعمودي، "النظام الإعلامي الجديد وتطبيقاته في المنطقة العربية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠.
٢١ – منذر سليمان، "الإعلام – السلطة – المال" مثلّث النفوذ وخطاب الصورة، مجلة المستقبل العربي – كانون الثاني ٢٠١١.
مهنا، في تنظير الإعلام

# ٢ – لائحة المراجع باللغة الأجنبية

## أ – كتب ودراسات اللغة الانكليزية


1) A.J.R. Groom and Dominique Powell, “Fron World Politics to Global Governance: A Theme in 2 – Need of Foucus,” in: A.J.R. Groom and Margot Light, eds., Contemparary Internationl Relations: A Guide to Theory (London; New York: Pinter Publishers, 1994).
2) Abraham Lincoln,. A house divided against itself cannot stand” 16 Juin (1858).
3) Adi Ophir, “The Contribution of Global Humanitarianism to the Transformation of 5 –Sovereignty,” Paper presented at: The International Workshop on Catastrophes in the Age of Globalization, Neve Ilan, – January 2003.
4) Ahran Park, “Shutting Down Wikileaks: The Conception of the Press in Cyberspace,” Paper Presnted at: The Annual Meeting of the NCA 95th, Annual Convention, Chicago Hilton and Towers, Chicago, Novembre 2009,
5) Alan Greenspan, The Age of Twbulence: Adventures in a New Word (Newyork: Penguin, Press, 2007. Albert-Lasrlo Barabazi, Linked. How Everything is connected to Everything Else and what is Means, New York,
6) Alexander R. Galloway, Protocol: How Control Exists after Decentralization (Cambridge, Mass.: MIT Press 2004), and Ronald J. Deibert, “The Geopolitics of Internet Control: Censorship, Sovereignty and Cyberspace,” in: Andrew Chadwick and Philip N. Howard, eds., Routledge Handbook of Internet Politics (London; New York: Routledge, 2009.
7) Amnon Cavari and Itay Gabay, «Foreign Affairs and the Local Newsroom: Local TelevisionNews Coverage of the 2006 Lebanon War,» Proceedings from: American Politics Workshop, Wisconsin-Madison (2010).
8) Amy Goodman, «Is America Watching a Different War?,» Democracy Now (2006), <http://www.
9) Andrew Lih : « Participatory Journalism and Asia: From Web Logs to Wikipedia »,13th Asian Media Information & Communications Centre Annual Conference: Impact of New & Old Media on Development in Asia 2004.
10) Antony Mayfield : what is social media?, California: icrossing, 2008.
11) B2ett solaman “Iran: comment les images de la revolutions sont diffuses” OWNI (Janvier 2010.
12) Babak Bahador, «Framing the 2006 Israel-Hezbollah war?: Proceedings from ISA 2008: Annual Meeting of the International Studies Association,» School of Political Science and Communication, University of Canterbury (2008).
13) Balibar, “outlines of a Topography of Cruelgy: Citizenship and Civiligy in the Era of Global Violenve”.
14) Baran and Davis Mass Communication theory. Fonndations ferment, and Future. Boston 2010.
15) Bernard, Claude, Intrtoduction de lan medicine eperimeutale, "Paris. Flammarion, 2010.
16) Bettelheim Charles, "Les Luttes de Classes en URSS", 2 Vol, seuil, Paris 1997
17) Big Data: A Revolution That Will Transform How We Live, Work, and Think” Harkort Hovteen, New york, 2013.
18) Bosron, MA, New York: Belford. Martin, 2003
19) Bowman and Chris Willis, We Media: How Audiences are Shaping the Future of News and Information.

20) Brendan Greeley: "podcasting, credibility and non-text media" "blogging, journasisme & credibillity: 23 - Battleground and Common Ground" A conference, at Harvard University, 2005.
21) Brooke Mascagni, «Evoking Fear and Suffering in Photojournalism: The 2006 Israeli-Hizbullah War,» paper presented at: The Annual Meeting of Western Political Science Association, California at Santa Barbara (2008).
22) Caroline Hodges Persell," The Interdependence of Social Justice and Civil Society", in Sociological Forum, Springer, Vol. 12, № 2, June 1997.
23) Charles A. Kupchan. The End of the American Era U.S. Foreign (New York A. Knopp, 2002) P.106.
24) Charles Murray The State of White America /Cleo form,2012.
25) Charles Whitney, Randall Sumpter and Denis McQuail, «News Media Production: Individuals, 29 - Organizations, and Institutions,» in: Denis McQuail, Philip Schlesinger and Ellen Wartella, eds., The SAGE Handbook of Media Studies (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 2004).
26) Cheong Yip Seng :engaging new media, challenging old assumptions, Singapore :The Advisory Council on theImpact of New Media on Society, December 2008.
27) Chi and James, "Media, Opeiness, Democracy and Militarized Interstate Disputes," PP. 23 – 46.
28) Choi and James, "Media, Opeiness, Democracy and Militarized Interstate Disputes.
29) Christian Fuchs : Social Networking Sites and the Surveillance Society, A Critical Case Study of the Usage ofstudiVZ, Facebook, and MySpace by Students in Salzburg in the Context of Electronic Surveillance, Vienna : Research Group Unified Theory of Information",2009.
30) Christopher Mitchell, The Structure of International conflict (London: Macmillan Press, 1981).
31) Civil Movements. The Impact of Facebook au Twitter". Arab Social Media Report.vo/.1 – 2 (May 2011. On the web www.arabsocialmediareport.com
32) Clay Shirky, "The political Power of social media" by Council on Foreign Relations Inc, 2010 (Professor of New Fareed Zakaria. The Future of Freedom. Illiberal Democracy at Home and Ibroad, (New York, Norton, 2003.
33) Costells, Manuel. Networks of outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Cambridge, (UK). Polity Press, 2012.
34) Critcaf Media, Studies (London: Rowman and Littefild Publishers 2003.
35) D.F. Robers., The Nature Of Communication And Mass Communicatioon, London (1978).
36) Dan Gillmor (2004). We the media. Grassroots journalism by the people, for the people. Sebastopol, CL, O'Reilly,(2004).
37) Daniel Cohen Richesse du monde, pauvreté des nations, Paris Flammarion, 1997.
38) David Ignatius "careful with syria Washington Post, Novembre18, 2005 .
39) David Morley "Postmodernism, the rough Guide, eds cultural studies and communication (London, Newyork 1996.
40) democracynow.org/2006/8/3/is_america_watching_a_different_war>.
41) Dennis chang and James N Druckman "Faming theory" Annual Review of political sscience, vol. 10 (2007).
42) Dentsh Karl "political Community and the north Atlantic Area", Princeton University Press, 1975.
43) Dieter Rucht, "The Impact of National Contexts on Social Movement Structures: Across-Movement and Cross Sectional Coparaison," in: Doug McAdam, John D. McCarty ad Mayer N.Zald, eds., 46 Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Stuctures, and Cultural 46 - Framings, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, CA: Cambridge University Press, 1996).
44) Dominique Walton, Penser la communication (Paris, Flammarion, 1997).

45) Donnelly (1992), Ferde (1992), Grieco (1997, and Jervis (1998) are repreusentive suigle chapitre Introductions. On the place of realism in the academic discipline of international studies. See Donnelly (1995), Khaler (1998) and vasquea (1998).
46) Doug Mcadam, "Conceptual Origins, Current Problems, Future Directions," in: McAdam, Douglas Kellner "the Frankfurt School and British Cultural Studies: the Missed Articulation.
47) Edward Hallett Carr Twenty Years' Crisis, 1919-1939. An Introduction to the Study of International Relations (New York, Harper & Row 1964.
48) Edward Herman and Noam Chomsky, Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media (New York: Pantheon Books, 2002).
49) Elizabeth Eisensten. The printing press as an agent of Change (New York. Combridge University Press, 1980.
50) Erving Goffman, Frame Analysis: "An Essay on the Organization of Experience" (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.
51) Evan Luard, the globalization of politics in the changed focus of political action in the modern world.
52) Eyal Weizman, "Lawfare in Gaza: Legislative Attack," OpenDemocracy, 25/2/2009, on the Web: <http://www. Francis Fukuyama "the end of History" the national Internet, suminer 1998, available on line at (http www. wesjones.com.
53) Franklin Lamb, «Fact-checking Marvin Kalb: Counterpunch,» Counterpunch (2007), <http:// www.counterpunch.org/2007/05/05/harvard-s-twisted-report-on-israel-s-invasion-of-lebanon/>.
54) Free-cyber-speeh". Internationl herald tribune. 15 – 16 Juin 1996 "An unfehered Internet" 1996.
55) Gideon Levy, Gala , articles pour Haareta, 2006 – 2009, Paris, la Fabriquie, 2009.
56) Giorgion Agamben, Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life, translated by Daniel Heller-Roazen, Meridian (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998).
57) Groham Fuller, "The Demographic Backdrop to Ethnic Conflict: A Geographic Overview" In CIA, the challenge og Ethmic to National and International order in the 1990, Geographic perspectives: A Comfernce report (Washington DC: CIA,1995).
58) Hannah Arendt. The Origins of Totalitarianism (New York: Harecourt, Brace, (1951).
59) Hans J. Morgenthau, "Politics Among Nations: the Struggle for Power and Peace. 5th ed (NewYork. Knopf,1973).
60) Henry Kissinger's "World Order", Foreign Policy, September 16, 2014.
61) Hermadoo DC Soto "Egypt's Economic A Partheid" the wall Street Journal, 17 February 2011.
62) Hicham Khabbache "Comment les réseaux sociaux ont comtribué au changement politique dans le monde arabe? Approche sociologitive. Cahiers de Psychologie politique. N0 20 (2012).
63) houndmills Basings toke, Macmillan. 1900.
64) Human Rights Watch, "Deprived and Endangered Humaniarian Crisis in the Gaza Strip, Junauary 2009.
65) I Lo(BIT), Global EmplogementTrends for Youth, (Geneva: ILO, 2011).
66) leon Trotsry, Histoir of the Russian Revolution (Newyork: Pathfinder, 1932 – 1961).
67) Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Washington, D.C., September 28, 1995 (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, Israel Information Center, [1995), Annex III, Article 36.
68) Israeli-Palestinian Interim Agreement, Annex III, Article 36, D. 2, emphasis added.
69) Ivor Gaber, E. Seymour and Lisa Thomas, «Is the BBC Biased?: The Corporation and Coverage of the 2006 Israeli-Hezbollah War,» Journalism, vol. 10, no. 2 (2009).
70) Jackson and Sorensen introduction. to International Relations: Theories and Approaches.

71) James Rosenau “Probing puzzles persistently a desirable. But importable of IR theory, cambridge University Press 1996.
72) Jan B. Alterman “the Revolution will BC Tweeted” Centre for stragegic and International Studies, the WashingtonQuarterly Full 2012.
73) Janine R. Wedel, shaow Elite, How the Word’s power Brokess Undermine Democraty, Coverment and the Free Market, Busic Books New York, 2009.
74) Jim Blascovich and Jeremy Bailenson Infinite Reality: The Hidden Blueprint of Our Virtual LivesJonathan Bignell. Postmodern Media Culture (Edinburgh University Press, 2000 PP. 144 – 195.
75) Kalb and Saivetz, "The Israel–Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict".
76) Kalb and Saivetz, «The Israel–Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict».
77) Kalvi Holsti, International Politics: A Framework for Analysis, 5th ed. (New Jersey: Prentice Hall, 1988).
78) Katrin Voltmer., (2006), Mass media and political communication in new democracies, London:Routledge.
79) Kenichi Ohmae, The End of Nation State: The Rise of Regional Economiscs (New York: Free Press, 1995).
80) Kenneth M. Pollack, “Democratizers?: The Pursuit of Pluralism”. In Kenneth M. Pollack eg al., The Arab awakening America and the Transforomation of the Middle East. Brookings institutions Press: Washington, 2011.
81) Kenneth M. Pollack, “The Arab Militaries: The Double – Edged Swords”, In Kenneth M. Pollack et al., The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East.
82) Kriesi et Mobiziaing public opinin in Audience Democracies.
83) Larry Diamond, “Toward democratic consolidation”, in Journal of democracy, Vol, 5, 1991.
84) Linda huicheon, "the politics of postmodernism" London, routiedge 1999.
85) Luard, "the globalisation of politics the changed Rows of political action in the Modern world.
86) Mahdi Yaghoobi, «A Critical Discourse Analysis of the Selected Iranian and American Printed Media on the Representations of Hizbullah–Israel War,» Journal of Intercultural Communication, vol. 21 (2009), <http://www.immi.se/intercultural/nr21/yaghoobi.htm>.
87) Mark Fonseca Rendeiro : Defining Alternativeness: The Meaning Alternative Journalists give to their work,(unpublished master thesis), International School for Humanities and Social Sciences, Universiteit van Amsterdam, 2003.
88) Mark Metekohy, “YouTube Statistics”,Virablog (2010).
89) Mark Poster, “Postmodern Virtualities” in Berger, ed. The postmodern Presence Reaiding on Postmodernism in American Culture and Society.
90) Mark Turner, Harvey Morris, and Quentin Peel, “UN Condemns Israeli Strategy as “Immoral”,” Financial Times, 31/8/2006 Neier, “The Attack on Human Rights Watch":
91) Marten, Carter An Introduction Of Mass Communication, London (1978).
92) Martin, J. (1967), Effectiveness of International Propaganda, in:international and Intercultural Communication, New York: Hasting Hous, P262.
93) Marvin Ammori, A Shadow Government: Private Regulation, Free Speech, and Lessons from the Sinclair Blogstorm, Michigan Telecommunications and Technology Law Review, vol.12, 1 (2005),.
94) McAdam, "Conceptual Origins,Current Problems, Future Directions.
95) McCarty and Asld, eds. Coparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities. Mobilizing Structures, and Cultural Framings.
96) Mcluhan Marshal, understanding Media the Exteusions Gif Man. New York Banguard press,1965.

97) Micahael S. Doran," The Impact of News Media: The Revolution will Be Tweeted", In Kenneth M. Pollack et al., The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East, Washington: Brookings institution Press, 2011.

98) Michael Brecher, the foreign policy system politic, setting, Images, Process oxford University Press, 1472).

99) Mihajilo Mesarovie, Reunion des Conseillers Specieux, NNISCO, 11 Mars 1998.

100) Montefiory, Simon Sebay: "every revolution is revolutionarey itsown web.NewyorkTimes ary 26 March 2011.

101) Nicholson, International Relations: A Concise Introduction, PP. 229 – 232.

102) Niebuhr R. Moral and immoral society Nils G. Indahl International Cyber Society – Governing the Internet," (Mastere thesis, University of Copenhagen, 2009).

103) Noam Chomsky On anarchism (New Press, 2013.

104) Norris "Global political communication: Food Governance, Human Development and Mass communication".

105) Ofcom (office of communications) : Social Networking A quantitative and qualitative research report into attitudes, behaviours and use, Uk,2 April 2008,( www.ofcom.org.uk)

106) Oscar Sarcia Luengo, "E – Activism: New Media and policat participation in Ewrope" confines (2 – 3 August – Decembre 2006.

107) Patricio Navia and Thomas D. Zweifel, "Democracy, Dictatorship, and Infan Mortality Revisited," Journal of Demoracy, vol. 14, no. 3 (july 2003).

108) Patrick Charaudeau Le discous d'informations Mediatique, Paris , Nathem: Institut national de l'audiovisuel, (1997).

109) Paul Bremer III, My year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope (London, Newyork, Simon Guid Schuster 2004).

110) Paul D'Angelo, «News Framing as a Multiparadigmatic Research Program: A Response to Entman,» Journal of Communication, vol. 52, no. 4 (2002).

111) Paul Norris, Brian Pauling : The digital future and public broadcasting,, A research report, new zealand broadcasting school, November 2008, p7.

112) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Realations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond (Boston, MA: Allen an bacon, 1999).

113) Pippa Norris, Montague Kern and Marion Just, Framing Terrorism: The News Media, the Government, and the Public (New York: Routledge, 2003).

114) Pouvoir Graber D. (ed). Media power in politics, Washington, CQ press, 2007.

115) Quintan Wiktorowicz, Civil Society as Social Control: State Power in Jordan", Comparative Politics, Vol. 33 №.1, Oct 2000.

116) Rachelle Goh : Mainstream Media Meets Citizen Journalism: In Search of a New Model, communication and media studies thesis, Tufts university, 2007.

117) Randall Clemons and Mark Mubeth public Policy Praxis: theory and progmation (New Jersy: prentice hull 2001).

118) Rania al malky, "Blogging for Reform: The Case of Egypt," Arab Media and Society (February 2007).

119) Richard Campbell, christopler.K. Martin and Bettina Fabos, Media and Culturd an Introduction of Mass Comminication 3vd ed (New York. Ledford/St. Martini's 2003.

120) Richard compbell, Media and Culture. Introduction to Mass Communication. 3em ed.

121) ROB BROWN : PUBLIC RELATIONS AND THE SOCIAL WEB, How to use social media and web 2.0 in communications, London : Kogan Page, 2009.

122) Rob Nyland : The gratification niches of internet socialnetworking, e-mail, and face-to-face communication, Master of Arts, Department of CommunicThe Gratification, Brigham Young University December 2007.

123) Robert Fisk, the Great war for civilsation: the conquest of the Meddle East (London: Fourth Estate, 2005).

124) Roland Schatz and Christian Kolmer, The Portrayal of War in the Middle East: Media Analysis of News Coverage by ARD and ZDF (Hamburg: Media Tenor, 2006).

125) Royce Ammon, Global Television and the Shaping of World Politics (North Carolina: McFarland Publishers, 2001).

126) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societeis (New Haven: Yale University Press 1970.

127) Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Jock Donnely, Matthew Paterson, Chris Reus, "Theories of International Relations", 3rd edition, Deakin University 1995 – 1996.

128) Scott London: "civil Networks: Building communityon the Net" in: folf №2gaard composing Knowleledge: Reading for College Writers Bdedford SR. Martin's 2006.

129) Shaun Sutton : ""The my in ohmay news: A Uses and gratifications investigation into the motivations of citizen journalists in south Kore," University of Leeds, United Kingdom, September 2006.

130) Shaun Sutton, "The My in Ohmy News. A Uses and Gratifications Investigation into the Motivations of Citizen Journalists in South Kore.

131) Shayne Bowman , Chris Willis :We media, How audiences are shaping the future of news and information, USA :The Media Center at The American Press Institute, 2003.

132) Shibley Telhami · Arab Public Opinion Whaht Do they Want?", in Kenneth M. Pollack et al,The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East, Brookings institution Press:Washington. 2011.

133) show.M. "Globel society ant int. rels" cambridge, Policty Press, 1994.

134) Sinon Serfaty, "The Media and Foreign Policy," in: Simon Serfaty, ed., The Media and Foreign Policy (New York St. Marin's Press, 1991).

135) smith (1986) and Donnelly (2000) Provide book - length introduction that focus exclusively on realism. Doyle (*) (1997) and wight (1991) consider realism alternative traditions vasquez.

136) Stephen Krasner "the accomplissement of international political Economy smita and zaleek eds International theory: positivism and beyond.

137) Stephen lax, "The Internet and Democracy," in: Dabid Gauntett, Rewiring Media Studies for the Digital Age (London: Arnold, 2000.

138) Stephen R. Grand, Democratization 101: Historical Lessons for the Arab Spring", in Kenneth M. Pollack et al., The Arab awakening America and the Trasformation of the Middle East. Brookings institution Press: Washington, 2011.

139) Suzanne Maloney, "The Econnomic Dimension: The Price of Freedom", in Kenneth M. Pollaaack et al., The Arab awakening America and the Transformation of the Middle East. Brookings institution Press: Washington, 2011.

140) The Great Degeneration: How Institutions Decay and Economies Die (Niall Ferguson) Penguins Press, 2013.

141) Theda Skocpol, States and social Revolutions A Comportive, analylis of france Russia, and China (Combridge, University Press, 1979.

142) Tiago Peixoto: E- Democraty from theory to Succes, European University Institutue - Electronic Democraty center 2008.

143) Tomas Dye, Universtanding Public Policy, 12 ed (New gersy, pearson prentice Hall 2008).

144) United Nations centre for Human settlements (Habitat, An Unbanizing Valtimo, The End of Modrnity Nihilism and Hermenenticsim Post – Modern Culture.

145) Veith Jr. Postmodern Times. A Christian Guide to Contenporay thought and culture, P 120.

146) Veith. Postmodern times A Christian Guide to contemporary thought and culture.

147) Viktor Mayer-Schönberger, Kenneth Cukier.

148) W. Lanbrem, Bennett, "New Media Power: the Interud and Global Activism in: Nick couldry an James Currzan eds.

149) Will Ward, "Uneasy Bedfellows: Bloggers and Mainstream Mediz Repor the Conglict in Lebanon, 157 - Arab Media and Society (February 2007).

150) William K. Caroll, the Making of a transnationl Capitalist class. Corporate Power in the 21 st Century, zed Books, Londres, 2010.

151) William Morrow Paperbacks, (2011).

152) Wolf, The Beauty Myth: How Images of Beauty are Used against women (New York w. Morrow 1991.

153) Wolton in sciences Hummaines No special autour de Pierre Boudieu 2002. www.arabsocialmediareport.com.

154) Yaacov Vertzberger, The World in the Minds: Information Processing, cognition, and Perception in 163 - Foreign Policy Decisionnaking (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990), PP. 7 – 23.

155) Yochai Benkler, The Wealth of Networks: How Social Prodution Transforms Markets and Freedom (London: Yale University Press, 2006).

## ب: كتب باللغة الفرنسية


1) Alain Touraine< Critique de la modernité (paris: Fayard, 1992).
2) Alexis de Tocque Ville, De la Democratie en Amertiquie, 4e Partie Chapitre B. Paris, 1835 – 1840.
3) Alexis de Tocqueville. 4e partie, chapitre V, Paris, (1835 – 1840).
4) Alvin Toffler, La troisième vague, hard de l'Anglais, Par Michel deuts, gallimard, Paris, 1988.
5) Amartya sen: Un Economiste du dévoloppement?.
6) Amin Samir "Les Défis de la mondialisation" Paris Editions L'Harmattan,1996.
7) Amin, Samir –" L'accumulation à l'echelle mondiale Paris – Anthropos, 1970 – Chapitre I.
8) Ammon Kapeliouk: "Sabra et Chatila, enquete sur un in masacre"ed. Seuil, Paris, deccembre 1982.
9) An Aisabel Prera Flores, UNESCO, Mai 1999.
10) ARON Rymond "Paix et guerre entre les nations Calmann– Lévy, 1968.
11) Attili Jacques Dictionnaire du xx1 siède", Paris, Fayard 1998.
12) Badie B. smouth M.C "le retournement du monde". Le Seuil, 1995.
13) Balle F. Media et societé, Paris Montchrestien., 2007.
14) Benjamin loveluck "Internet, vers la democratic radical?" Le debat 152, Septembre – Octobre 2008. cite dans Jacques Robin, "les dangers d'une société de l'inrformation plamataire. Le Monde diplomatique, fevrier 1995.
15) Bernard Lamizet, Sémiotique de l'événement: Une sémiotique de l'espace et du temps (Paris: Lavoisier, Hermès Science Publication, 2006).
16) Bertrand Badi, La fin des territories, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1995).
17) Bertrand Badie, Un Monde sans souveraineté: les Etats entre fuse et responsabilité, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1999).
18) Bougnoux. Face au Progrés oudiavisuel in mag. Litteraire N0 369.
19) Bourdieu Pierre, sur la Télévision Liber Edition 1966.
20) CF Jaques Attali "Dictionnaire de XXIeme Siècle" (surtout l'introducrtion).
21) CF. infra, par. C. "les polemiques sur l'attitude des médies.
22) Cf. Samir Kassir "la guerre du liban et les media francais", R.E.P N°8, été 1983.
23) Charles Baudelaire, Les Fleurs du mal (Paris: Flammarion, 2006).
24) Chesnais F. La mondialisation du capital, Paris, Syros, 1997.
25) Colliard A.C. "Libertés Publique, Paris, Dalloz, 1975.
26) communications Politiques, Goupe de Pression Interth, Internet.
27) D. Potet et F Pisani, comment le Web change le monde, P. 36.
28) Derville. Er. Le pouvoir des medias. Mythes et realité, Grenoble PUG 2005.
29) Dominique wolton, Il faut sauver la communication, Flammarion,2005.
30) Eliséo Veron, Construire l'événement: Les Médias et l'accident de Three Mile Island (Paris: Minuit, 1981).
31) Ethique et solidarité humaine à l'âge des réseaux, acte de la journée d'étude organisée par la Fondation Ostad Elahi–Ethique et solidarité humaine, Préface de Pieerre Musso. Ed L'harmattan, Paris, 2006.
32) François – Henri de Vireiu, La médiacratie klatura. Flamunarian.1997.

33) Françoise Fristani “Histoire des médias: De Diderot à internet” Edité par Frédéric Barbier et Catherine Bertho- 2008.
34) Gilbert Achacar, Le Peuple veut: Une exploration radicale du soulèvement arabe, Sindbad/ Actes Sud, Arler, 2013.
35) Gillmor,We the Media: Grassroots Journalism by the People.
36) Henri Pigeat, Médias et dèonologie – Règles du jeu ou jeu sans règies, ed. PUF. Paris.
37) J. Baudrillard, le crimc Parfait, Paris, Galileé, 1995.
38) J. Binde “vers un apartheid unrbain”? communication aux Dalogues du XXle1 Futuribles.
39) Jacques Gautrand, L'empire des écrans. Préaux clercs. (2002).
40) Jacques Gerstlé. La communication Politique (Paris: A. colin, 2004).
41) James N. Rosenau, Turbulence in World Politics A Theory of Change and Continuity, Princeton University Press, 1990.
42) Jean Baudrillard, Simulacres et Simulation, débats (Paris= Editioon Solilée, 1981.
43) Jean Daniel. Introduction aux Sciences de la Communication. La Découverte, 1998.
44) Jean-Claude Rufin, “Wikileaks ou la troisième révolte”, Le Monde, 21 décembre 2010.
45) Jean-François Lyotard, La Condition Postmoderne: Rapport sur le savoir (Paris: Minuit, 1979).
46) Jean-Luc Dubois, François-Régis Mahieu, "Sen liberté et pratique de développement," Revue tiers monde, no. 198 (avril – juin 2009).
47) Jean-Luc Martin- Lagardette, “L’information responsible un defi démocratiques”, ed. Charles Leopoid Mayer, Paris, 2006.
48) Jean-Paul Fitoussi eh pierre Rosanvallon le nouvel agedes inegalites, Paris, Seuil,. 1996 .
49) Jean-Pierre Filiu, La Récolution arabe: Dix leçons sur le soulèvement démocratique (Paris: Fayard, 2011).
50) jozé sorange "La dernière tabou la drmocratie, Manière de voir (Les questions qui Rachent sept 2014.
51) Jozé sorango " manière de voir de Coin la dernière Tabou, la democratie les questions qui touchent, spet 2014 PP 20.
52) Justine Corbillon, "Croissance et démocratie en Europe au vingtème siècle," (2010).
53) Karl Marx, Preface à la Critique de l’conomie Politique, en œuvres Choisies (Moxou: Ed du Proqrés 1970) P. 525.
54) Kriesi “Mobilizing Public Opinion in Audience Democracies".
55) Laidi.Z (Dir), l’ordre mondial relache F.N.S.P. 1992.
56) Laura Wallace, "La Liberté, source de progress: Laura Wallaace s'entretient le comte, “Revolutions Tunisienne et Internet”.
57) Liang-Chih Evans Chen, "Development First, Democracy Later? Or Democracy First, Development Later?: The Controversy over Development and Democracy".
58) Magelan Omballa, "Les Bailleurs de fonds bilatéraux et la conditionnalité démocratique en Afrique noire Francophone: Le Cas de lan France et du Canada.
59) Marc Guillaume, “Une Société commutative”, Quintesciences, n010, Mai.1997.
60) Marie-Claude Smouts, Les Nouvelles realtion: internationals: Pratiques et theories, references inédites (Paris: Presses de la foundation nationale des sciences politiques, 1998).
61) Merle M., “les Acteurs dans les relation Internationales” Economica, Paris, 1986.
62) MICHALET Claude Albert la Séduction des Nations ou Comment attirer les investissements, Paris, Ed Econômica, 1999.
63) Michel Foucault, Surveiller et Punir (Paris: Gallimar, 1975).

64) Michel Maffesoli, Le Temps des tribus (Paris: Le Livre de poche, 1991).
65) Michel Mathein, “L’Emprise de la Communication la Communication de Guerre: Media et Journalistes,” La Revue international et stratégique(2004 – 2005.
66) Morton H. Halperin, Joseph T. Siegle, and Michael m. Weinstein, The Democracy Advantage.
67) Nathalie Labalme, “Opinion publique et politique étrangère: l’èvolution d’un débat”, in Frédéric Charillon (sous la dir.de), Politique étrangère. Nouveaux regards, Presses de Sciences Po, Paris, 2002.
68) P. Bonicface "La france et – elle lancer une grand "puissance".
69) P. Boniface “La France est elle encor une grande Puissance? Éd Pressco de sciences Po. Paris 1998, P55.
70) P. Boniface “La France est elle encore une grande Puissance.
71) Paul Watzlawick, La Réalité de la réalité: Confusion, désinformation, communication, Points.
72) Philippe Breton, L’utopie de la communication 3$^{em}$ ed (Paris: la decouverte, 1997).
73) Philippe Breton, L'Incompètence démocratique: La Crise de lan Parole aux sources du malaise (dans la) Politique, chaiers libres (Paris: La Découverte, 2006), P.20.
74) Plume 200).
75) Poirmeur.Y. " Marché de la communication et mutation de la vie politique" in Curapp la communication politique PUF, Paris 1991.
76) Pruno patino et Jean Fraçois Fogel une Presse sans Gutenberg Grasset, 2005.
77) Quelle “Societé pour XXIe Siecle”. Preface du bilon du Monde. Edition 1999. Monde, Paris 1 1999.
78) Ramonet I. “Seopolitique, des religions”. Le monde de plouratique manière de voir n0 48, Decembre 1999.
79) Ramonet Ignnucio, l’editirial, Le Monde Diplomatique. Janv: 1995.
80) Régis DEBRAY "Le pouvoir intellectuel en France" 1979.
81) Regis Debray, l’Empire Callimard, coll, “le débat” 2000.
82) Rony Brauman, Rene Backmann, “les medias, et l’humanitaire”, Ethique de l’information ou charité-spectacle, ed. CFPJ, 1996.
83) Sawsan, Alshattnawi, “Concurrence et Conscience de groupe dans l’édition collaborative sur reseaux Pair-a Pair". (Thèse de doctorat, l’universitie Henri Poincare (Nancy 1), 2008).
84) Shomari TAIBI, “Le rivolte arabe fra mano invisibile e disgregazione sociale: l’interpretazione politica e sociale delle rivolte arabe”, In La “Primavera araba” un anno dopo, Geopolitica – Rivisa Trimestrale dell’ ISAG, Vol.1 №2, Estate 2012.
85) Stevan Hissel, Paris Maeh, 2 Aprtil 2012.
86) Zaki Laidi, “La Société civile qui commence à s’exprimer, mettra t’elle en peril la souveraineté des Etats?,” Le Monde billan économique et social (1995).

# ج: الأبحاث والدراسات والتقارير والصحف باللغة الأجنبية

## أ – باللغة الانكليزية


1) A. Belden Fields and Wolf-Dieter Narr, "Human Rights as a Holistic Concept," Human Rights Quarterly, vol. 14, no. 1 (February 1992).
2) Alterman "Information Revolution and the Middle East P. 245 .
3) An Interview with George Soros: (The New York Review of Borders, April d4 – 2014.
4) Bamque mondiale, Globale Finance Report 1998. "overvieu" Baudelaire écrit: "Le Romantisme n'est précisément ni dans le choix des sujets, ni dans la vérité exacte, mais dans (109) la manière de sentir. Ils l'oncher en dehors et c'est en dedans qu'il ètait seulement possible de le trouver" (Salon de 1846).
5) Barthélémy Courmont, "Wikileaks: La Fin d'une époque," Affaires Stratégiques, 1/12/2010. http://www.affaires-strategiques.info/spip-php?article4291>.
6) Bilger 2014.
7) Brookings Isntitution, "Understanding the Generation in Waiting in the Middle East,".
8) Christa Case Bryant, "What's the Frequency?: For Palestinians, not 3G," Clay Shirky "the political power of social Media".
9) D. Dor [et al.], War to the Last Moment: The Israeli Media in the Second Lebanon War (Jerusalem: Keshev, 2007.
10) Dabig: What Islamic State's News Magazine Tell, about thein Strategic Direction 11 -Reczwintment Patterus and (16) Guerrilla Doctrne". HamesTown foundation,1 august 2014.
11) Dalia Gavriely-Nuri and Tiki Balas, «Annihilating Framing': How Israeli Television.
12) David Feisman, "Demoracy and Exchange" University Brenstone, 2014.
13) David M. Furis, "La revolte en reséau: le "Prntemps arabe et les media sociaux", Politique etrangère, n0 (Printemps 2012).
14) Definition of: new Media" PC Magazine (http:// www.Pcmag.com/encyclo
15) Foreign Affairs, Vol. 90. No1 (Jannuary – February 2011).
16) Fouad Ajami, "The Sorrwos of Egypt: A Tale of Two Men", in The New Arab Revolt: What 16 - Happened, What It Means, and What Comes Next, New York: Council on Foreign Relations, (CFR)/ Foreign Affairs, 2011.
17) Gaber, Seymour and Thomas, «Is the BBC Biased?: The Corporation and the Coverage of the 2006 Israeli-Hezbollah War».
18) Gillmor and Wales: "'Looking to the future," Paper presented at: "BLOGGING, JOURNALISM and Credibillity: Battleground and Common Ground," A Conference, at Harvard Uninersity (2005).
19) Gillmor and Wales: "'Looking to the future," Paper presented at: "BLOGGING, JOURNALISM and Credibillity: Battleground and Common Ground," A Conference, at Harvard Uninersity (2005).
20) Global, Report on Human Settelement 1966.
21) Haiti, and the rules of generasity, 16 fevrier 2010.
22) ISIL Launches" Ajnad Media Foundation" To Specialise un Jihadi chants" SITE Institude Junuory 2014.

23) J.FRY google Privacy Responsibilities at Home and Abroad". Journal of librarinship an ship and information science (2006).
24) Jean – Pierre Dupuy, l'Expansion, Juin 2007.
25) Jonathan Freedland, Guardian Co.uk 22 February, 2011.
26) Joseph.s Nye. Dr.. et william A. owens, "America's information edge" foreign affairs, Mars/Avril 1996.
27) Katy Parry, «A Visual Framing Analysis of British Press Photography during the 2006 Israel- Lebanon Conflict,» (48) Media, War and Conflict, vol. 3, no. 1 (2010).
28) Khaled Hroub, "Annapolis, or the Absurdity of Postmedern Politics," Open Democracy, November 2007.
29) L. Starate "the face of an thousand hcros: the Impact of visual communication News Jersey Journal of communication Vol.3. n0.1 (2001).
30) Media Opennoss, Democracy, and Militarized. Interstate Disputes," British Journal of Politics n037 (2006).
31) Mitchell Stephins, which communications Revolution is it, Anyway Journalism and Mass communication puertetly
32) Motti Neiger, Eyal Zandberg and Oren Meyers, «Communication Critique: Toward a Conceptualization of Journalistic Criticism,» Communication, Culture and Critique, vol. 3, no. 3 (2010).
33) Nicholas Carr, Britannica Blob, avril 2008.
34) O'Heffernan, Patrick, (1991), Mass media and American foreign Policy: insider perspectives on global journalism and the foreign Policy Process, Norwood, NJ: Ablex Pub, P61.
35) ohn Kenneth Galbraith "De l'influence perisistance de l'opulence" in PNUD: Rappert mondial sur le developpement human 1998.
36) Paul Bradshaw, "wiki journalism, are wikis the New Blogs?: Future of Newspapers Conference," Cardiff (66) (Sepember 2007.
37) Paul Bradshaw, "wiki journalism, are wikis the New Blogs?: Future of Newspapers Conference," Cardiff (66) (Sepember 2007.
38) Pierre levy, Qu'est.ce que le virtuel? Paris, la decouvert, 1995.
39) Pippa Norris Global political communication: good governance, human development, and mass communication" un Esser & B. Pfetsch (Eds.), Comparing Political Communication.
40) Power: A Constructivist Approach,» American Journal of Sociology, vol. 95, no. 1 (1989).
41) president ObamaTalks to thomus Fridman about Iraq, Putin and Israel" Newyork Times,8/8/2014
42) Robert D. Novak, «Pass for Israel from Mainstream American Media and Congress,» Washington Report on Middle East Affairs, vol. 25, no. 7 (2006), <http://www.wrmea.org>.
43) Robert Fisk, in= Independent, 10/7/2010.
44) Robert M. Entman, «Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm,» Journal of Communication, vol. 43, no.4 (1993).
45) Robert O. After 50 Years, Political Communication Scholars Still Argue with Lazarsfeld" Journal
46) Roula Khalaf and Sam Jomes (17 June 2014)> "Selling terror: How Isis details its brutality" Financial Times- June 2014.
47) Samuel Huntington, the third wave Democratization in the late tweintieh century (Norman ok: university of Oklahoma home Press 1991).
48) Stone, Jeff (17 June 2014) "Isis Altaacks Twitter Streams, Hacts Accoun to Make Jihadie Message Go Viral" International Business Times. Singapore Government www.gov.sg/programmes/clap11., e citizen www.ecitizen.gov.sg.

49) the Publishing of al – L'tisam Media Foundatin. – A Subsidiary of the Islamic State of Iraq – It Will Be Jihado logy.
50) The Sprial of science: A thery of public opinion", Journal of communication 24.m02 (1974).
51) Tunisia "Dependence on Europe Fuels Umemployment Crisis and Protests" 10s Angelos Times. Dec 2010.
52) Us Targets of Qaeda's of Furgan media wing in Iraq". The Long war Journal. 28 Octobre 2007.
53) William Gamson and Andre Modigliani, «Media Discourse and Public Opinion on Nuclear World Bank, World Development Indicators 2012 (Washington, DC: World Bank, 2012).
54) Wounded Soldiers during the Second Lebanon War,» Journalism, vol. 11, no. 4 (2010).
55) Zelin, Auron.(8 Marsch 2013) "New Statement from the Global Islamic Media Front: Annauncement on the Publishing of al – L'tisam Media Foundatin. – A Subsidiary of the Islamic State of Iraq – It Will Be Jihado logy.

## ب : ابحاث ودراسات باللغة الفرنسية


1) Alain Touraine, “Pour ou contre l’antiglobalisation?,” Le Monde de débats, no. 27 (juillet – août 2001).
2) Annick Covaers et Perine Pigeon, “Une Tempête dans un verre d’eau?,” Le Journal en Ligne de l’Ecole universitaire de journalism de Bruxelles (décembre 2010)/
3) Armand colin/ revue internationale et stratégique 2010.
4) Armand Colin; Revue internationale et stragegique 2/2010 N078 pages 81 à 89.
5) Aurélien Colson, “Vers un nouvel équilibre entre secret diplomatique et droit de savoir?”. Le Monde, décembre 2010.
6) Bertrand Badie, Marie- Claude Smouts, Le Retournement du monde. Sociologie de la scène international, Presses cette revue l'organe théorique du mouvement communiste International, deffuse dans145 page en 37 Longues.
7) Cf. Colette Avital “les Poids des mots l’impact des images” (art). Le Monde 17 Oct 1982.
8) Cf. la rèprobationd'Israël, ed. Denoël – Gonthier, Paris1982.
9) Champagne P. " La manifestation Actes de la recherche en science. sociale, n°52-53, 1984.
10) Charlie Hibdo, Paris 12 Morts, 7 Jauary 2015.
11) Christian Christensen, “Un Nouveau media adossé aux anciens: WikiLeaks et les mythes de l’ère numérique,” Le Monde diplomatique.
12) Christian Science Monitor, 2013, on the Web: Confèrence au Centre Echaâb des etudes stratégiques: “Wikileaks, phenomena et défis”, Wikileaks est-il le rèvélateur de la vulnérabilité de la toile?,” El Moudjahid, Crise des Relations internationals à l’âge du numérique,” Le Nonde, 3/12/2010, http://www lemonde.fr/retrospective/article/2010/12/03/crise-des-relations-internationales-q-l-age-du-mumerique_144559_1453557.html>.
13) Crise des Relations internationnales à l’âge du mumérique".
14) D. Bodin, L. kobeness. Heas, sports et violence en Europe l’editions du conseil de l’Europe stras bourg, 2004.
15) Daniel Wermus "Les médias comme catalyseurs de changements" de Sciences Po, 3ème éd., 1999.
16) Dennis sieffert "Etat – unis, Israéël, chine: quand là désinformation se mondialise". Armand Colin, revue internaionnale – 69.
17) Dictionnaire de la science politique 0p- cit :, Droit Naturel, , Etat et droit Dictionnaire de la science politique et de Institutions politiques de Guy Hermet ,Bertand Badie, Pierre PurnpaumK Philippe Praud.
18) Dominique Moïsi, “Après Wikileaks, Repenser la diplomatie,” Les Echos, 6/12/2010.
19) Eduardo Galeano “Les braises de la mémoire” Manière de voir Les questions qui fâchent 26 Sept 2014.
20) Etienne Balibar, “Outlines of a Topography of Cruelty: Citizenshi and Civility in the Era of Global Violence,”Constellation (New York), vol. 8, no. 1 (March 2001).
21) Francis Balle, chap “Médias et Societé in J. Lendrevie: et B. Brochand, Publicator. Dalloz, 5e ed.2001.
22) François-Bernard Huyghe stratégique étatiques Armand Colin / Revue Internationales et Stratégiques N0 78. Page 2012.
23) Gaël Villeneuve, “Point de Vue: Wikileaks, le mythe de la transparence,” Le Monde, 2010.
24) Gideon Levy, Gala , articles pour Haareta, 2006 – 2009, Paris, la Fabriquie, 2009.

http://www.cairn.inf/revue-internationale-et-stratégique-2010.-2 Page 91-htm.
http://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2010-2. page 75.htm.

http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2013/0725/What-s-the-frequency-For-Palestinians-not-3G> (Accessed 24 September 2013).

25) Information et d'entologie in Le Monde. 1993.
26) Jaques Attali, interventions aus Entretieus du XXIe siècle 16 Avril 1998. Cité dans le Monde du 28 Avril 1998.
27) Jérôme Clément "Une influence plutôt indirecte sur la politique.
28) Joseph S. Nye, Jr, Soft Power. The Means to Success in World Politics (Nes York: Public Affairs,
29) Josephs S. Nye, Jo, et William A. Owens "America's information edge "Foreingne Affaires, mars, avril 1996.
30) Julian Assange "Ma Stratégie pour Souver la Liberté d'Internet", "Philosophie Magazine" N0=70, Juin 2013.
31) Kaciaf N. Parle moi de moi, il n'y a que ça qui m'intéresse".. Les implications idéologiques d'un impératif de proximité. En politque. Rennes 2005.
32) Lamb, "Is Human Rights Watch Caving to the Israeli Lobby?".
33) Laurent Teisseire " Place et rôle des médias dans les conflits Revue internationale et stratégique 2010.
34) Laurent Teisseire " Place et rôle des médias dans les conflits Revue internationale et stratégique 2010/2 N0 78 P91 – 95. Doi: 10.1917/in 070.009/
35) Le Monde Diplomatique, manière de voir 46. "Revolution de la Communication 1999.
36) Marc Lych, The Arab Uprising: The Uniished Revolutions of the New Middle East (Nes York: PublicAffairs,2012).
37) Mcluham Narishall. Pour comprendre les medias. Le Seuil, 1968.
38) Michel wievaiorka, l'Express, 2014.
39) Nationalisme Sportifs" Quasmodo n0 3 – 4 – 1997.
40) Neil Stammers, "Social Movements and the Social Construction of Human Rights," Hunan Rights Quarterly, vol. (13) 21, no.4 (1999).
41) Neveu, Rémy Rieffel, « Les effets de réalité des sciences de la communication Réseaux n° 50. 1991.
42) Park, "Shutting Down Wikileaks: The Conception of the Press in Cyberspace".
43) Patterson T. Out of Order, Alfred A. Knopf. New York, 1993.
44) Penser la Communication. Paris Flammarian1997 (Champs Flammarian Sciences) PNUD, HDR, 1994.)
45) R. Bourdon:"Logique du Social".
46) Renaud Lambert et Philippe Rivière, "Wikileaks Feuilleton Diplomatique de l'année," Le Monde Diplomatique, (novembre 2010).
47) Revue Littéraire, Aout 1982 et Janvier 1983.
48) Roger Sue, Communication aux Dialogeus du XXIe Siecle UNISCO. 16 – 19 Septembre 1998.
49) These pour le Doctorat d'Etah en science politique par El Ezzi Ghassan 20 Octobre 1983.
50) Thomas L. jacobson "Les messageries electroniques et les Services dans le Pays du tiers monde", Revue Tieres Monde. XXXV. N0 138. Avril – Juin 1994..
51) Timothy Garton Ash, "Les documents secrets révélés Par Wikileaks relevant de l'intérêt general", Le Monde, décembre 2010.
52) V.George Susan "La fabrication d'une idéologie", Le Monde Diplamatique, 1996.
53) Vice – President Al Gore, Remarques devant l'International telecommunication Union, mars, 1994.
54) Villeneuve, "Point de Vue: Wikileaks, le mythe de la transparence".
55) Voir Jean – Louis Guigou. "Le mythes des grands travaux. Des infrastructures de transport à la société de l'informations Futuribles, novembre 1997.

56) Voir Joseph Coates “l’avenir heutement Probable 83 hypotheses Sur l’année 2025” Fururibles, Avril 1996.
57) Voir Joseph Coates, “"L 'avenir hautement probable – 83 hypothèses sur l'année 2025". Futuribles, avril 1996 N0208.
58) Wikileaks: Dans l’embarras, les diplomaties essaient d’organiser la riposte,” AFP, 29/11/2010.
59) William Plaff:"Israël et l'interet national americain", I.H.T. 25 – 20 Septembre 1982.
60) World Development Indicators, http//data.wolrdbank.org/ data – catalog/world-development-indicators.
61) World Disaster, Report 2006, chapitre federation international des sociétes de la croix rouge et du croissant – rouge – Genève.
62) www.coirn_info/revu internaionale et stratégique – 2010.
63) Arnaud Mercier “la Politique et la Television” Probleme Politiques et Sociaux. No 900 (mai 2004.
64) Broustau Nadège, «La Trajectoire argumentative des représentations médiatiques dans les textes d’opinion en presse écrite: Le cas Elián González dans le Miami Herald, le Washington Post et le NewYork Times,» (These de Doctorat en communication publique et journalisme polique, Université LAVAL, 2007).

# و: مواقع إلكترونية:


<Http//www.bikyamasr.com/10218/ Socia – networking – Political – action – and – its – real – impact – in Egypt/).

<http://archimede.bibl.ulaval.ca/archimede/fichiers/24742/24742.html>.

<http://journalsic.ulb.ac.be/index.

<http://middleastreferencce.org.uk.iraqweaponsb.html

<http://www.ahram.org.eg/Friday

<http://www.alkhaleej.ae/portal/0dc083c9-c8a7-43eb-bd36-71f01ad45be3.aspx>.

<http://www.almotamar.net/news/67427.htm>.

<http://www.ciaonet.org/pbei/jcpa/ god07.html>

<http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2013/0725/What-s-the-frequency-For-Palestinians-not-3G>

(Accessed 24 September 2013).

<http://www.internetworldstats.com/africa.htm//th>.

<http://www.lesechos.fr/economie-politique/france/actu/020978850136-apres-wikileaks-repenser-la-diplomatie.htm>.

<http://www.monde -diplomatique.fr/2010/09/CHRISTENSEN/19653>.

<http://www.monde-diplomatique.fr/carnet2010-11-30Wikileaks>.

<http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID=184710>.

<http://www.state.gov>

<http://www.youtube.com/whatch?v=Dn-SsO-No47>.

<http:www.samc.org.sa/ar/readnews.aspx

<http://saidbengrad.free.fr/al/n%2024/7-24. pdf>.

almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=280572>.

Chelbid2@gmail.com

Christensen, “Un Nouveau media adossé aux anciens: Wikileaks et les mythes de l’ére numériques”

Christensen, Ibid.

comference de l’historien Fabric d’Almeida au CCF, Beyrouth, 2009 – 2008.

Courmont, “Wikileaks: La Fin d’une époques”.

Dore Gold, “Defensible Borders for Israel,” (2003), emphasis added, on the Web: <http://www.ciaonet.org/pbei/jcpa/god07.html> (Accessed 8 April 2010).

Emmanuel Tadd. www. Face irag. Com/ineass, php or www.metronsparen.com/spip.php,php.

France Inter, Interactifs 5 mars, 2010

Govaers et Pigeon, “Une Tempête dans n were d’eau?”.

Hannes R. Richter and Michael L. Hess, “web 2.0 and Dgital Diplomacy,” Paper presented at: The 51st Annual Convention of the International Studies Association, New Orleans, 17-20 February 2010, <http://www.allacademic.com/meta/p414094_index.htm>.

http// 2009/12/cina. Med. Org. wf-content-uploids 2009/ cina'non – us, fuiding lf media deevelop P19.

http// domino.ips-org/ips% cent, msf/

http// www.bbc.co.uk/ worldnews /16/7/2014 cub2-russia- spying-shtml.

Http// www.brookings.edu/Media/files/rc/articles/2010/06-middle-east-1/outh...ap.swf).

http//dw.gmf.de
http//kemamaonline.com.
http//unimonade.org/rihessioni-spagnole
http//www.almokhtar. com/New 22 – Jul- 2014.
http//www.bbc.co.uk/ worldnews 23/3/2014- china – us – spying-shtml.
http//www.faceboox.com/r. php r=102
http:// www. Arabmediasociety.com, PP 2 – 6
http://digitaldiplomacy.fco.gov.uk.
http://www. Arabmediasociety.com, PP. 1 – 6
http://www.allacademic.com/meta/P 368907-index.htm>.
http://www.Brookings.edu/*/media/Files/articles/2010/06_middle_east_youth_map.swf
http://www.cairn.inf/revue-internationale-et-stratégique-2010-2 Page 91-ht.m
http://www.france24.com/ar/20110718-us-foreign-policy-reshaped-by-digital-new-tools.
http://www.guernicamag.com/interfiews/how-soft-is-smart-1/.
http://www.hrw.org/sites/default,/files/related_material/2009
http://www.opendemocracy.net/article/comficts/israel_Palestine/annapolis_postmodern_politics>.
http;//www.viralblog.com/ research/youtube-statistics/.
Ibid.Op. Cit. Gilbert Achacar, le people veut p 12.
Israel, Ministry of Foreign Affairs, "The Disengagement Plan-General Outline".
Jessica Staffe, "Wikileaks au Cœur de la société d'information," Internet et Rèseaux (30 décembre 2010),
<http://www/suit 101.fr/content/wikileaks-au-cur-de-la-societe-dingormation-a22914>.
Mahmoud Abbas, in: World Summit on the Information Society, Tunis, 7 November 2005, Author's Translation.
Marcel Machill and Markus Beiler, "The Importance of the Internet for journalistic Research." Journalism Studies, vol.
10, n0.2 (April 2009), PP. 178-203, http://Pdfserve.informaworld.com/644210_904477092.pdf>.
N'TIC Magazine, no. 51 (Janvier 2011), P.16.
Or www.huffington post.fr/ Fabrice (104) de almeida/le barquenem.
Park, "shutting Down Wikileaks: The Comception of the Press in Cyberspace".
Php?option=com_content&view=article&id=1587:une-tempete-dans-un-verre-deau-&catid=42:dossier&Itemid=68>.
Sari Hanafi, "Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory". Contemporary
ArabAffairs, vol. 2, no. 1 (January–March 2009).
The media (http: www.hypergeue.net.
www.bbc.co.uk/worldservice/truste/what weld issueb hummarights.
www.coirn_info/revu internaionale et stratégique - 2010.
www.fas.org/irp/gulf/cia/960702/73924_01.htm)
www. Fair. Org/ extra/ best – of – extra corporate – ownership. html
www. Forum.ogr/eu/knowledge/Events/2010/Annual Metting/KN-SEss – Summ 28963?URL.2010.
www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIISO.14073604174412/fulltext>).
(Jozeph Nye: "Soft Power,"Smart Power and Intelligent Power," http://www.ngds-ku.org/Presentations/IR04.pdf, and
"How soft is Smart?," Guernica Mogazine (October 2008),
"Wikileaks: about," <http://wikileaks.org/wolo;eals:abouth=Howdoes Wikileakstest docunent authenicity.3f>.
www web main view
<http://www.francophoniedurable.org/documnents/colloque-ouaga-a5-omballa.pdf>.

# الفهرس

## عنوان البحث: أثر الاعلام في العلاقات الدولية
## بين المجالين الواقعي والافتراضي


**المقدّمـــة** ---------- ١

**القسم الاول: تطور عمل الوسائل الاعلامية واثر العولمة ونظريات العلاقات الدولية**-------- ١٣

**مقدمة تمهيدية** ---------- ١٣

**الفصل الأول:** تطور عمل وسائل الاعلام والاثار الاجتماعية والسياسية ---------- ١٦

**مقدّمة الفصل الاول** ---------- ١٦

**الفقرة الأولى:** وسائل الاعلام الحديثة: مدخل تاريخي ---------- ١٨

١ – النمو السريع لوسائل الاعلام والاتصال---------- ٢٤

٢– الثورة الرقمية او الاعلام الجديد مدونات ومصطلحات ---------- ٣١

٣– الاعلام الجديد : تأثير غير مباشر على السياسة ---------- ٤٢

**الفقرة الثانية:** اثر العولمة في الاعلام وسائط وادوار ---------- ٤٧

١– آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ---------- ٤٧

٢– الثورة المعلوماتية: الاثر في المجتمع المحلي والاثر في اطار الحوار والتبادل الدولي ---- ٥٩

**الفقرة الثالثة:** اثر الاعلام في سياق نظريات العلاقات الدولية ---------- ٧٣
١ - النظريات في العلاقات الدولية ---------- ٧٣
٢ – كيف يؤثر الاعلام في اعطاء صفة الليبرالية في العلاقات الدولية ---------- ٨٤
٣ اثر الاعلام على العولمة او اثر العولمة على الاعلام ؟ ---------- ٩٠
٤- اثر الاعلام كناقل للتحولات في المفاهيم النظرية والتطبيقية السائدة ---------- ١٠٤

**الفصل الثاني:** أثر وسائل الاعلام في احداث التغيير السياسي: حالات تطبيقية --------- ١١٤
**حالة تطبيقية أولى:** تاثير الاعلام على ما يسمى بالربيع العربي ---------- ١١٩
**مدخل تمهيدي:** ملامسة الاعلام للفكر الاجتماعي والتحرك الشعبي العام ---------- ١١٩
١- وسائل الاعلام عوامل مساعدة ومؤشرات في الاحتجاجات الشعبية ---------- ١٢٦
٢- ثورات اجتماعية ام سياسية ام اعلامية ؟ ---------- ١٤٠
٣- دور شبكات التواصل الاجتماعي ---------- ١٦١
٤- دور التلفزيون---------- ١٧١
٥- دور الاعلام في تكوين او تغيير او تعديل راي عام جديد ---------- ١٨١
**حالة تطبيقية ثانية:** الاعلام في المجالين الوقعي والافتراضي: الاعلام في الحرب ------- ١٨١
١- **مدخل تمهيدي:** دور الميديا في الازمات الدولية ---------- ١٨١
٢- البروباغندا والاعلام الاجتماعي---------- ١٨٨
٣- الالتأطير الاخباري للحرب ---------- ١٩٢
أ – وسائل الاعلام الاسرائيلية---------- ١٩٣
ب – وسائل الاعلام الاميركية ---------- ١٩٦
ج – وسائل الاعلام البريطانية ---------- ١٩٧
د – وسائل الاعلام العربي ---------- ١٩٨
هـ – مقارنات على المستوى العالمي---------- ١٩٩
٤ – مقاربة حرب ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بحرب العام ١٩٨٣---------- ٢٠٢
٥ – تطور الوسيلة الاعلامية الجديدة في حرب غزة العام ٢٠٠٨---------- ٢٠٩
٦ – الاحتلال الرقمي الاسرائيلي لغزة ---------- ٢١٠
٧ – عندما يتعولم التضليل الاعلامي في الحرب---------- ٢١٤

**القسم الثاني: اثر الاعلام على الوظيفة الدبلوماسية وفي تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان**-- ٢٢٣
**مقدمة القسم القسم الثاني:** ---------- ٢٢٤
**الفصل الاول:** أثر الاعلام غير المباشر في سياق الاوضاع العالمية ومتغيراتها---------- ٢٢٦
**الفقرة الاولى:** الاعلام السياسي والسياسة الخارجية----------٢٢٨

١- **مدخل تمهيدي:** الاعلام الخارجي والسياسة الدولية----------٢٢٨
أ – الاعلام الخارجي ومفهومه ---------- ٢٢٩
ب: نشأة وتطور الإعلام الخارجي---------- ٢٣٢
**٢– الميديا:** تطور في الوظيفة الدبلوماسية وفي مغهوم السيادة التقليدية---------- ٢٤٠
أ – الدبلوماسية في عالم متعولم ---------- ٢٤١
ب: مقاربة سوسيولوجية جديدة للعلاقات الدولية---------- ٢٤٩
**٣ – عصر من الشفافية الاعلامية: حالات تطبيقية:** ---------- ٢٥٨
أ – ويكيليكس ---------- ٢٦٢
ب – سنودن ---------- ٢٦٦
ج – جدلية السرية والشفافية في الدبلوماسية ---------- ٢٧٠
هـ – الدبلوماسيون الجدد، فاعلون اجتماعيون: جدلية السرية والشفافية في الدبلوماسية -- ٢٧٦
– الدبلوماسية التقليدية في مواجهة العصر الرقمي ---------- ٢٧٦
و – ويكليلكيس والجيل الثاني من الانترنت والاتصالت. ---------- ٢٧٧
٤- **الدبلوماسية الرقمية في الحياة السياسية** ---------- ٢٩١

**٥ – أثر الإعلام كناقل للتحولات** ---------- ٣٠٢
استراتيجيات دولية في مواجهة الاعلام الجديد ---------- ٣٠٦

## الفصل الثاني: جدلية العلاقة بين الاعلام والحريات والديمقراطية

**مقدمة الفصل الثاني:** ---------- ٣٠٩
**الفقرة الاولى:** دور الاعلام في تعزيز الديمقراطية ---------- ٣٠٩
**١ – مدخل تمهيدي** ---------- ٣١٣
**٢ – تبادل قيود وفرص بين النسقين السياسي والإعلامي** ---------- ٣٢٠
أ – الإعلام الجديد فرصة سياسية أم مخاطرة؟---------- ٣٢٥

ب: إنجاز مهمات الديمقراطية ---------- ٣٢٩
**٣ – الإعلام سلطة رابعة أم سلطة خامسة** ---------- ٣٣٩
أ – مصطلح السلطة الرابعة ---------- ٣٤٠
ب – فاعلية جيل سلطة الإعلام الخامسة ---------- ٣٤٤
ج – الفرصة السياسية والتغيير السياسي الاجتماعي ---------- ٣٤٧
هـ – المتغير الخارجي ودوره في تشكيل الفرصة السياسية ---------- ٣٥٠
و – الفرصة السياسية وإمكانيات التغيير الديمقراطي ---------- ٣٥٢
**٤ – ثورة الميديا ثورة صناعية ثالثة** ---------- ٣٥٤
أ – تحويل اللغة والتعبير عنها بين الأفراد من خلال التقنيات الحديثة ---------- ٣٦١
ب – قلق في الإعلام ---------- ٣٦٦
ج – عصر الشك ---------- ٣٦٧
هـ – الإعلام المهدد؟---------- ٣٦٨
و– الجدل حول آداب المهنة ---------- ٣٦٨
ز – هيمنة الخطاب الديمقراطي الغربي ---------- ٣٦٩
ح: المفاهيم المتغيرة للديمقراطية؟ الديمقراطية الحصن الأخير ---------- ٣٧٣
**٥ – علاقة غير حتمية بين الديمقراطية والتنمية** ---------- ٣٧٦
**الفقرة الثالثة:** أثر الإعلام وأزمة حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية ---------- ٣٨٦
**١ – تحولات قانونية عابرة للدول** ---------- ٣٨٦
أ – ادارة ازمات دولية ---------- ٣٨٨
ب – تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى تدعيم حقوق الإنسان--- ٣٩٢
ج – من الحكومة العالمية إلى الحوكمة الكونية ---------- ٣٩٦
د – وسائل الاتصال والقرية الكونية واللعبة السياسية الدولية ---------- ٣٩٧
هـ – آمال "المجتمع الشامل" ---------- ٣٩٩

**٢ – الشرعية والشمولية ومبدأ التناسب القانوني الدولي** ---------- ٤٠٣
**٣ – اللاسياسة في إقرار حقوق الإنسان** ---------- ٤٠٦
**٤ – الإعلام: حدود المهنية والحرية والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية** ---------- ٤١٣
أ – مصطلح "الحرب الطيبة" والوجه المضيء للقمر في العراق! ---------- ٤١٦
ب: موقع دور الميديا أو وسائل الإعلام في الأزمات الدولية ---------- ٤٢٣
**٥ – مدى قدرة الإعلام الجديد في التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان**---------- ٤٢٧
أ – الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية ---------- ٤٢٧
ب – المسؤولية المهنية والأخلاقية للإعلام في التحولات ---------- ٤٢٩
ج – البعد السياسي/ الأخلاقيات ستار يُخفي عجز الدول
عن معالجة القضايا الإنسانية المعقدة ---------- ٤٣٥
**٦ – تحديات معاصرة** ---------- ٤٣٧
**٧ – خاتمة عامة** ---------- ٤٤٥
٨– **المراجع** ---------- ٤٥٠